السنة السابعة عشرة

العدد السادس والستون/ج١

مجلة

مركز دراسات الكوفة

مجلة فصلية محكمة تعنى بالدراسات الإنسانية

اقرأ في هذا العدد

- التدابير الدولية لمكافحة المخدرات
- تأمين المستثمر من مخاطر نشاطه الفضائي
- الذات الرقمية لدى طلبة الدراسات العليا
- التوزيع المكاني للمناطق الخضراء في النجف الأشرف

مجلة مركز دراسات الكوفة

الترقيم الدولي ISSN :1993-7016

الترقيم الالكتروني ISSN : 2708 - 728X

رقم الايداع في دار الكتب ببغداد (١١١٣) لسنة (٢٠٠٨)

DOI prefix: ١٠,٣٦٣٢٢ **,Frequency:** 4 Issues Per year

العدد ٦٦ /ج١ السنة السابعة عشرة ٢٠٢٢

العنوان البريدي: مركز دراسات الكوفة ، جامعة الكوفة ،

ص.ب ٢١ ، الكوفة ، محافظة النجف ، العراق

المراسلات

Website: www.ksc.uokufa.edu.iq

Email: kscjournal@uokufa.edu.iq

Mobile: 07819377794

جميع الحقوق محفوظة © مركز دراسات الكوفة

أعضاء هيأة التحرير

أ.د. جمال الدين بن عبد الجليل/ جامعة لودفيغسبورغ/ ألمانيا

أ.د. مهدي محمد القصاص/ جامعة المنصورة/ مصر

أ.د. إسماعيل نوري الربيعي/ الجامعة الأهلية/ البحرين

أ.د. محمد علي آذرشب/ مركز الحوار الفارسي/ إيران

أ.د. خالد طحطاح/ جامعة محمد الخامس/ المغرب

أ.د. خليل حسين/ الجامعة اللبنانية/ لبنان

أ.د. إسماعيل طه الجابري/ بيت الحكمة/ بغداد

أ.د. حسن لطيف الزبيدي/ جامعة الكوفة

أ.د. فاضل محسن الميالي/ جامعة الكوفة

أ.د. إياد خلف العنبر/ جامعة بغداد

أ.م.د. أنمار عبد الإله فاضل/ جامعة بغداد

أ.م.د. قاسم فليح حسن/ جامعة البصرة

أ.م.د. أحمد جعفر الأنصاري/ جامعة الكوفة

أ.م.د. حسن هادي مهدي/ جامعة الكوفة

رئيس التحرير:

أ.د. مجيد حميد الحدراوي

مدير التحرير:

أ.د. عقيل جاسم دهش

مسؤول الحسابات

السيدة ولاء فيصل محسن

الإخراج الفني:

المهندس أسامة عادل الشماع

شروط النشر

١. أن لا يكون البحث قد نشر أو قبل للنشر في مجلة أخرى.
٢. تقبل البحوث المكتوبة باللغة العربية فقط.
٣. يشترط في البحث المقدم للنشر أن يكون مراعيا لقواعد البحث العلمي وأن يكون مرتبا على النحو الآتي: عنوان البحث-اسم الباحث-درجته العلمية-خلاصة البحث باللغتين العربية والانجليزية -المقدمة-متن البحث-الخاتمة والنتائج -قائمة الهوامش-المصادر والمراجع.
٤. يرفق مع البحث السيرة الذاتية الموجزة للباحث التي تتضمن ما يأتي حصراً: اسم الباحث ومكان عمله، واختصاصه العلمي ونتاجاته البحثية وأهم مشاركاته العلمية ووسيلة الاتصال به.

٥. يلزم ألاّ تزيد عدد صفحات البحث عن ٢٠ صفحة، وإذا زاد عدد الصفحات عن ذلك يستحصل مبلغ قدره ٣٠٠٠ دينار عن كل صفحة إضافية.
٦. يخضع البحث للتحكيم السري من الخبراء المختصين لتحديد صلاحيته للنشر ولا يعاد البحث إلى صاحبه سواء قبل للنشر أم لم يقبل، ولهيأة التحرير صلاحية نشر البحوث على وفق الترتيب الذي تراه مناسبا.
٧. تقدم البحوث مطبوعة باستخدام برنامج (Microsoft Word) بخط (Arabic Transparent) للغة العربية بحجم (١٦) للعنوان الرئيس و(١٤) للبحث و(١٢) للهوامش، وبخط (Time New Roman) للغة الانكليزية.
٨. تكون فقرة المسافات البادئة والتباعد قبل النص وبعده صفراً وتباعد الأسطر يكون (واحد ونصف).
٩. تنسق الأبيات الشعرية باستخدام الجداول.
١٠. تترك مسافة بمقدار (٢،٥) على الجوانب الأربعة للصفحة.
١١. تقدم البحوث مطبوعة بنسختين على ورق قياس (A4) مع قرص صلب (CD) مسجل عليه البحث على وفق المتطلبات.

محتويات العدد ٦٦ ج١

١	تسويق النفط العراقي- آليات التعاقد وممكنات التحفيز	أ.د. عاطف لافي مرزوك الباحث زمن راوي سلطان	١
٢	أثر المصارف الإسلامية في سوق العراق للأوراق المالية	أ.د. عقيل شاكر الشرع الباحثة حوراء كاظم جاري	٢٧
٣	الصيغ الصرفية في كتاب الإتقان تحولها ومعانيها	أ.د. عبّاس علي إسماعيل الباحث منتظر محسن يعقوب	٥٧
٤	التغيير المساحي لاستعمالات الأرض الحضرية في مدينة النجف الأشرف ١٩٧٧-٢٠١٩	أ.د. علي لفته سعيد الأسدي الباحث حسن عبد الحسين عبد الكريم	٧٩
٥	التوزيع المكاني للمناطق الخضراء ومساحاتها المنفذة وغير المنفذة في مدينة النجف الاشرف	أ.د. عبد الحسن مدفون أبور رحيل الباحث رزاق حسين هاشم	١٠٥
٦	دور وسائل الاتصال في إدارة الازمة العراقية عام ٢٠١٤	أ. حسين عليوي المفرجي الباحثة زهراء فلاح عبد الحسن	١٣٥
٧	نزع السلاح الالماني بعد الحرب العالمية الأولى- دراسة في جذور المشكلة الالمانية	أ.د. عماد هادي عبد علي الباحثة زينب محمد ناظم	١٥١
٨	قياس مخاطر الاعمال التي تواجه الشركات المدرجة في سوق العراق للوراق المالية	أ.د. أنوار عباس الهنداوي الباحث حيدر كاظم أحمد	١٩٣
٩	القضاء المزدوج في الدولة الفيدرالية- الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا	أ.م.د. محمد طه الحسيني	٢١٩
١٠	الأساس القانوني للتدابير الوقائية لحماية المنشآت ذات القوى الخطرة أثناء النزاعات المسلحة	أ.م.د. نوري رشيد نوري الباحث محمد عبد الرضا ناصر	٢٦١

محتويات العدد ٦٦ ج١

١١	تأمين مسؤولية المستثمر من مخاطر نشاطه الفضائي-دراسة مقارنة	أ.م.د. ميثاق طالب عبد حمادي الباحث بهاء عبد الحسين مجيد	٢٨٣
١٢	التحول في مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية	أ.م.د. حيدر زاير العامري الباحث علي صبار كاظم	٣٢٩
١٣	أثر الإنفاق العام في نجاح استراتيجيات مواجهة الأزمات	أ.م.د. فرحان محمد حسن الذبحاوي الباحث محمد ثابت رشيد	٣٤٥
١٤	أثر العلاقات العامة في تحقيق جودة الخدمة المصرفية	أ.م.د. خلود هادي عبود الباحث أكرم أحمد داود	٣٧١
١٥	صياغات الخطاب المتوارثة وأساليبه في الشعر العباسي	أ.م.د. عبد الهادي عبد الرحمن الشاوي	٤٠٣
١٦	الأهمية المكانية للكليات الاهلية في مدينة البصرة وبعدها الإقليمي	أ.م.د. مرتضى مظفر سهر الكعبي أ.م.د. قاسم مطر عبد الخالدي	٤٣٩
١٧	الذات الرقمية الاكاديمية لدى طلبة الدراسات العليا في كلية التربية للبنات	أ.م.د. علي عباس علي اليوسفي	٤٨١
١٨	مجلة النشاط الثقافي (١٩٥٧ – ١٩٥٨)- دراسة تاريخية في هيكلها التنظيمي وإطارها الزمني	د. حسين علي حسن الحكيم	٥٠٥
١٩	التدابير الدولية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية	د. مسلم طاهر حسون	٥٣٩
٢٠	تقوية البرلمان على حساب رئيس الدولة في الدساتير العربية الحديثة	م. علا عبد العزيز المدني	٥٨٣

تسويق النفط العراقي– آليات التعاقد وممكنات التحفيز

أ.د. عاطف لافي مرزوك
الباحث زمن راوي سلطان
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

المقدمة:

إن عملية تسويق النفط تعتبر عملية مكملة للصناعة النفطية ، فلا جدوى من زيادة انتاج النفط في ظل عدم القدرة على تسويقه ، وفي بلد مثل العراق يتسم اقتصاده بالطبيعة الريعية واعتماده بشكل كبير على الايرادات النفطية لغرض تسديد التزاماته المالية سواء في مجال التنمية او مستحقات ديونه والفوائد المترتبة عليها ، تكون لعملية تسويق النفط اهمية اكبر.

وما يلاحظ ان انتاج النفط العراقي دون المستوى المطلوب اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار كمية الاحتياطي الذي يمتلكه ، ومن وجهة نظر اخرى يلاحظ ان زيادة الانتاج تعتمد على ما تقرره السوق النفطية من طلب على النفط الخام ، فضلاً عن تأثير الاسعار في كمية استهلاك مصادر الطاقة ، ناهيك عن تأثير التطور التكنولوجي في تحديد كمية الاستهلاك لجميع مصادر الطاقة بشكل عام والنفط الخام بشكل خاص.

وفي ظل تلك المتغيرات يقدم الباحث مجموعة من الممكنات المحفزة على زيادة انتاج النفط العراقي لغرض التوسع في تسويقه.

مشكلة البحث:

تمثلت مشكلة البحث في ان عدم القدرة على زيادة انتاج النفط العراقي اصبحت عقبة امام القدرة على تسويقه ، حيث ان البلدان المستهلكة للنفط تحاول دائما الحصول على النفط من البلدان النفطية التي تمتاز بمرونة عالية على زيادة انتاجها لغرض رفع معدل امن الطاقة لديها.

فرضية البحث:

تتمثل فرضية البحث في ان القدرة على تسويق النفط العراقي ترتبط بالقدرة عل زيادة الانتاج النفطي، فضلاً عن ان حجم التصدير يعطي مؤشر مهم عن اهمية العراق في السوق النفطية مما يجعله دولة نفطية ذات تأثير كبير على السوق النفطية.

اهمية البحث:

تنبع اهمية البحث من خلال ما يلي

١-بيان الاهمية التي يشغلها النفط في الاقتصاد العراقي من خلال مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

٢-بيان كيفية التعاقد على شراء النفط العراقي.

٣-بيان الالية التي يتم اتباعها لتسعير النفط العراقي.

٤-بيان الاهمية التي يشغلها النفط العراقي في السوق النفطية من خلال بيان قدرته على سد الطلب العالمي على النفط الخام.

٥-بيان الممكنات التي من خلالها تستطيع الحكومة العراقية زيادة انتاجها النفطي.

هدف البحث:

يهدف البحث الى

١-معرفة دور النفط في تنمية الاقتصاد العراقي.

٢-بيان الكيفية التي يتم من خلالها بيع النفط العراقي.

٣-التعرف على الاسس المعتمدة في عملية تسعير النفط العراقي.

٤-وضع الحلول اللازمة لزيادة انتاج النفط العراقي.

اسلوب البحث:

من اجل الوصول الى اهداف البحث تم الاعتماد على اسلوب التحليل الوصفي للمعلومات ، فضلاً عن تحليل البيانات واستقرائها لإظهار ما توصل اليه البحث من نتائج.

خطة البحث:

تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول الرؤية التنموية للقطاع النفطي العراقي من خلال معرفة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، اما المبحث الثاني فقد تناول تسويق النفط العراقي ومعرفة اليات التعاقد والتسعير، اما المبحث الثالث فقد تناول ممكنات التحفيز.

المبحث الاول: قطاع النفط في العراق (رؤية تنموية):

تحليل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاع النفطي:

يحتل القطاع النفطي اهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي منذ العام ١٩٥٠ حيث اصبحت له حصة الاسد في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وقربت ايراداته من ثلثي الناتج المحلي الاجمالي اكثر من ٩٠% من الايرادات العامة[١]

بعد عام ٢٠٠٣ تعرضت البنية التحتية وجميع القطاعات الاقتصادية للدمار ورافق ذلك حدوث عمليات السرقة والنهب والتي طالت اغلب المصانع والمعامل والمؤسسات الحكومية مما ادى إلى تراجع انتاج أغلب القطاعات الاقتصادية بالإضافة الى توقف التجارة الخارجية للعراق خلال فترة الحرب مما جعل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٠٣ يكون سالباً مقارنةً بعام ٢٠٠٢ وبعد ما تم رفع الحصار الاقتصادي بدأ الاقتصاد العراقي يعيد نشاطه ولكن معتمداً على القطاع النفطي، ومع تزايد الطلب العالمي على النفط الخام وارتفاع أسعار النفط بدأت اهمية القطاع النفطي بالتزايد، فقد نمت في عام ٢٠٠٤ بمعدل (٥١,٤%) كما يبينها الجدول (١) حيث نلاحظ في هذا الجدول ان النمو الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي انما يرجع بصورة رئيسية إلى ارتفاع قيمة القطاع النفطي الناجمة عن زيادة الإنتاج من جهة وارتفاع أسعار النفط من جهة أخرى كما نلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين

الناتج طيلة مدة الدراسة وهذا ما يعزز الصفة الريعية للاقتصاد العراقي واعتماده على النفط فنلاحظ ان كل ارتفاع في انتاج النفط او زيادة في أسعاره تنعكس بشكل إيجابي على قيمة الناتج المحلي الإجمالي والعكس بالعكس صحيح، وبشكل اكثر دقة فان انخفاض أسعار النفط كان اثره اكبر وهذا ما نلاحظه عندما انخفضت أسعار النفط من (٩٤) دولاراً للبرميل عام ٢٠٠٨ إلى (٦١) دولاراً عام ٢٠٠٩، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي من (١٥٥٩٨٢٢٠٠) مليون دينار إلى (١٣١٦٣٢٢١٠) لنفس الاعوام حيث كان معدل النمو سالباً وبقدر (١٥,٦%) كما انخفضت قيمة القطاع النفطي من (٨٧٣٥٠٠٣٢) مليون دينار إلى (٥٦٥٦٣٧٧١,٦) مليون دينار بمعدل نمو سالب قدره (٩,٣%) لنفس الأعوام.

يتضح ان هناك علاقة واضحة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وتغيرات اسعار النفط فاضحى الاول تبعاً للثاني ومن المؤكد ان ما يكمن استنتاجه في مثل هذه الحالة هو ببساطة ريعية الاقتصاد برمته للنفط المرتبط وتغيرات الاسعار العالمية ، وهذا ما يضح قيداً تنموياً مرجعه تلك الريعية التي تأصلت في منهج الاقتصاد العراقي ذاته.

وبعد ارتفاع أسعار النفط بعد العام ٢٠١٠ وتجاوزه حاجز (١٠٠) دولاراً للبرميل نلاحظ ارتفاع قيمة كل من الناتج المحلي الاجمالي والقطاع النفطي ايضاً، أما في العام ٢٠١٤ نلاحظ ان الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض من (٢٧٤٧٤٥٨٧٥) مليون دينار عام ٢٠١٣ إلى (٢٥٩٨٣٠٧٦٥,٨) مليون دينار عام ٢٠١٤ ويرجع السبب في ذلك إلى دخول تنظيم داعش الإرهابي الى العراق وسيطرته على بعض المحافظات بالإضافة إلى سيطرته على بعض مؤسسات التصدير والإنتاج النفطي في شمال وغرب العراق مما انعكس سلباً على النشاط الاقتصادي لجميع القطاعات الاقتصادية وبالتالي على الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة الى انخفاض أسعار النفط من (١٠٥,٨٧) دولاراً للبرميل عام ٢٠١٣ إلى (٩٦) دولاراً عام ٢٠١٤ مما أدى إلى انخفاض قيمة القطاع النفطي من (١٢٦٤٤٥١٩٤,٤) مليون دينار عام ٢٠١٣ إلى (١١٧٤٤٥٧١١,٤) مليون دينار عام ٢٠١٤بمعدل نمو سالب قدره (٧,١) وهذا ما جعل

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٤ يبلغ (-٥,٤) أما بعد العام ٢٠١٥ فكان لتهاوي أسعار النفط دون (٥٠) دولاراً للبرميل دور كبير في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، اما خلال السنوات (٢٠١٨- ٢٠١٩) فكان لزيادة الانتاج بعد تحرير العراق من تنظيم داعش الارهابي وتحسن اسعار النفط دور في زيادة اهمية النفط تكوين الناتج المحلي الاجمالي كما نلاحظ خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٩) .

جدول (١): قيمة الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاع النفطي فيه للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٩) مليون دينار

السنة (١)	قيمة الناتج المحلي الإجمالي (٢)	معدل النمو (%)(٣)	قيمة القطاع النفطي (٤)	معدل النمو (%)(٥)	نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج(٦)
٢٠٠٣	٢٩٨٩٤٤٧٦,٢	-٠,١٢	٢٠٣٧٢٢٩٣,٨	-٠,٢٩	٦٨,١
٢٠٠٤	٥٣٤٩٩٢٣٨,٦	٧٨	٣٠٨٥٥٩٩٢,٨	٥١,٤	٥٧,٦
٢٠٠٥	٧٣٩١١٠٨٨,٣	٣٨	٤٢٥٢٩١٥٢,٠	٣٧,٨	٥٧,٥
٢٠٠٦	٩٦٠٦٧١٦٠,٦	٢٩,٩	٥٣٠٣٠٨٩٧	٢٤,٦	٥٥,٢
٢٠٠٧	١١١٩٦١٢٣٠,٢	١٦,٥	٥٩٢٧٤٣٣٧,١	١١,٧	٥٢,٩
٢٠٠٨	١٥٥٩٨٢٢٠٠	٣٩,٣	٨٧٣٥٠٠٣٢	٤٧,٣	٥٦
٢٠٠٩	١٣١٦٣٢٢١٠	-١٥,٦	٥٦٥٦٣٧٧١,٦	-٩,٣	٤٢,٩
٢٠١٠	١٦٣١٠٤٧٣٩,٢	٢٣,٩	٧٣٥٦٩٩١٩,٤	٣٠	٤٥,١
٢٠١١	٢١٨٦١٧٨٣٤,٨	٥٥,٥	١١٥٩٩٩٤١٣,١	٥٧	٥٣
٢٠١٢	٢٥٥٧٢٧٠٦٨,٥	٣٧,١	١٢٧٢٢٥٦٧٤,٣	٩,٦	٤٩,٧
٢٠١٣	٢٧٤٧٤٥٨٧٥,٠	٧,٤	١٢٦٤٤٥١٩٤,٤	-٦,١	٤٦,٠

٢٠١٤	٢٥٩٨٣٠٧٦٥,٨	٥,٤-	١١٧٤٤٥٧١١,٤	٧,١-	٤٥,٢
٢٠١٥	١٩٢٤٠٣٨٢٧,٩	٢٥,٩	٦١٩٧٨٥١٣,٣	٤٧,٢-	٣٢,٢
٢٠١٦	١٩٦٩٢٤١٤١,٧	٢,٣٤	٦٧٤٠٠٢١٦,٢	٨,٧	٣٤
٢٠١٧	٢٢١٦٦٥٧٠٩,٥	١٢,٥	٨٨٦٦٤٨١٣	٣١,٥	٣٩
٢٠١٨	٢٥٤٨٧٠١٨٤,٦	١٤,٩	١١٧٨٥٦٣٤٣,٦	٣٢,٩	٤٦
٢٠١٩	٢٦٢٩١٧١٥٠	٣,١	١١٤٠٣١١٩٥,٥	٣,٢	٤٣

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية لسنوات متعددة.

ملاحظة: الأعمدة (٣، ٥، ٦) من عمل الباحث

- قدر الناتج المحلي الإجمالي لسنة ٢٠٠٢ بـ(٣٤١٠٤٥٧٢,٤) مليون دينار وقيمة القطاع النفطي (٢٩٠٤٤٥٦٣,٤) مليون دينار حسب المجموعة الإحصائية لسنة ٢٠٠٤.

ان ارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي مقارنةً ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، لا يرجع فقط الى تزايد حجم الايرادات النفطية وانما يرجع أيضاً إلى المشاكل والمعوقات التي تواجهها تلك القطاعات والتي انعكست سلبا على مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي .

فالقطاع الزراعي يعاني من مشاكل عديدة أهمها مشكلة الملوحة، حيث ان ما يقارب من ٧٥% من الأراضي الزراعية المروية تعاني من هذه المشكلة بالإضافة إلى حاجته إلى كمية كبيرة من التخصيصات الاستثمارية والتي قدرت بـ(٩,٣٠٠) مليار دولار منها (٥,٢٠٠) مليار دولار لمشاريع وزارة الموارد المائية ومنها (٤,١٠٠) مليار دولار للمشاريع الزراعية.[٢]

ومن الجانب التكنولوجي والمكننة الزراعية فنلاحظ انخفاض مستوى استخدام المكننة في القطاع الزراعي العراقي مقارنة بالدول الأخرى فمثلاً هنالك جرار واحد لكل (٣٠٢) دونم في العراق، في حين ان هنالك

(٧) جرارات لكل (٢٥٠) دونم في إيطاليا، كما بلغ عدد الحاصدات (حاصدة واحدة) لكل (١٢٧٣,٥) دونم في العراق، بينما المتوسط العالمي يبلغ (حاصدة واحدة) لكل (٥٠٠) دونم.[٣]

المبحث الثاني: تسويق النفط العراقي (اليات التعاقد):

تعتبر شركة التسويق النفطي (سومو) هي الشركة المسؤولة عن التعاقد لبيع النفط العراقي منذ تأسيسها عام ١٩٩٨ وكانت البداية في تسويق النفط العراقي يتم من قبل الحكومة العراقية بعد ان كانت تستلم حصة صغيرة من النفط الخام بشكل عيني من الشركات الاحتكارية صاحبة الامتياز في العراق، وكانت الحكومة تعمل على بيعه بالمقايضة مع شركة ادوية يونانية بسبب الضغط الذي تمارسه الشركات الاحتكارية عند قيام الحكومة العراقية بتوليها تسويق حصتها من (نفط الريع) وبعد تأسيس شركة النفط الوطنية تم استحداث قسم التسويق في الدائرة الاقتصادية للشركة وكان يعمل على تدريب الكوادر العراقية لكي تكون مستعدة لتسويق النفط العراقي عند التأميم. ويعد تأميم النفط العراقي في الأول من حزيران عام ١٩٧٢ تم استحداث المديرية العامة لتسويق النفط الخام والتي كانت تابعة لشركة النفط العراقية ولأجل السرعة في اتخاذ القرار وبسبب الطبيعة التسويقية تم ربطها بلجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات، وبعدها سميت بالمؤسسة العامة لتسويق النفط. وفي عام ١٩٩٨ تم تأسيس شركة التسويق النفطي (سومو). [٤]

ويمكن من خلال الجدول رقم (٢) معرفة اتجاه صادرات النفط العراقية ومعرفة اهم الشركاء التجاريين والمستوردين للنفط العراقي

ومن خلال الجدول (٢) نلاحظ شركة التسويق النفطي سومو حاولت توزيع الكميات المصدرة على الأهم الأسواق النفطية المتمثلة (بالسوق الامريكية والسوق الاوربية والسوق الاسيوية) ونلاحظ ان حصة السوق الاوربية شبه مستقرة، فالسوق الاوربية تراوحت حصتها من النفط الخام العراقي طيلة مدة الدراسة بين (٢٢-٢٧%)، أما السوق الامريكية فنلاحظ ان حصتها بدأت بالانخفاض بعد العام ٢٠٠٥ وإن كانت

حصتها اكبر من السوق الاوربية، حيث كانت حصة السوق الامريكية خلال الأعوام (٢٠٠٣-٢٠٠٥) تتراوح بين (٧١-٦٣%)، إلا انها انخفضت بعد العام ٢٠٠٦ ويرجع السبب في ذلك الى عمليات التخريب التي طالت المنشآت النفطية بسبب العمليات الإرهابية في العراق وخصوصاً الانابيب النفطية بالإضافة إلى التطور الحاصل في صناعة النفوط غير التقليدية. أما بالنسبة للسوق الآسيوية فنلاحظ ارتفاع كمية وحصة تلك السوق من صادرات النفط العراقي، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض تكاليف نقل النفط العراقي إلى تلك البلدان الآسيوية بسبب قرب الموقع الجغرافي بالإضافة إلى أن أغلب المصافي الآسيوية ملاءمة لخام البصرة الخفيف[٥]، بالإضافة إلى أن أغلب البلدان الآسيوية المستوردة للنفط العراقي حققت معدلات نمو اقتصادي كبير خلال مدة الدراسة مما زاد من طلبها على النفط العراقي.

جدول رقم (٢) اهم الاسواق المصدر اليها النفط العراقي للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٩) ونسبة النفط المصدر لكل سوق

المنطقة او الدولة	٢٠٠٣	النسبة	٢٠٠٤	النسبة	٢٠٠٥	النسبة	٢٠٠٦	النسبة	٢٠٠٧	النسبة	٢٠٠٨	النسبة
أوروبا	٨٧,٦	٢٢,٥	٣٢٦,٧	٢٢,٥	٣٩٣,٦	٢٦,٧	٣٦٥,٨	٢٤,٩	٤١٧,٦	٢٥,٤	٥٠٢	٢٧,٦
أمريكا الشمالية	٢٧٧,٣	٧١,٣	١٠٣٤,٧	٧١,٣	٩٢٧,٦	٦٣	٦٥٩,٢	٤٤,٩	٥٩٣,٤	٣٦,٢	٧٥٨,٩	٤٠,٩
آسيا الباسيتك	١٣,٤	٣,٥	٤٩,٨	٣,٥	١١٣,٨	٧,٨	٤٤٢,٨	٣٠,٢	٦٠٥,٣	٣٦,٨	٥٩١,٨	٣١,٨

أمريكا اللاتينية	–	–							–			
افريقيا	–	–							–			
الشرق الأوسط	١٠,٤	٢,٧	٣٨,٨	٢,٧	٣٧,٣	٢,٥	–	–	٢٦,٨	١,٦	٢,٥	٠,١
المجموع	٣٨٨,٧	١٠٠	١٤٥٠	١٠٠	١٤٧٢,٣	١٠٠	١٤٦٧,٨	١٠٠	١٦٤٣,١	١٠٠	١٨٥٥,٢	١٠٠
المنطقة او الدولة	٢٠٠٩	النسبة	٢٠١٠	النسبة	٢٠١١	النسبة	٢٠١٢	النسبة	٢٠١٣	النسبة		
أوروبا	٥١٧	٢٧,٢	٤٣٨	٢٣,١	٤٧٤	٢١,٧	٥٤٧	٢٢,٥	٥٣٥	٢٢,٣٨		
أمريكا الشمالية	٤٧٩	٢٥,٢	٤٩٢	٢٦,١	٤٦٠	٢١,١	٥٥٩	٢٣,٢	٤١٩	١٧,٥٢		
آسيا الباستيك	٨٣٠	٤٣,٥	٩٥١	٥٠,٣	١١٢٥	٥١,٨	١٢٠٥	٤٩,٧	١٤١٣	٥٩,١		
أمريكا اللاتينية	٧٠	٣,٦	–		١٠٦	٤,٨	١٠٥	٤,٣	١٤	٠,٥٨		

افريقيا	–	–	–		–		–		–			
الشرق الأوسط	١٠	٠,٥	١٠	٠,٥	١٠	٠,٥	٧	٠,٣	١٠	٠,٤٢		
المجموع	١٩٠٦	١٠٠	١٨٩١	١٠٠	٢١٧٥	١٠٠	٢٤٢٣	١٠٠	٢٣٩١	١٠٠		
المنطقة او الدولة	٢٠١٤	النسبة	٢٠١٥	النسبة	٢٠١٦	النسبة	٢٠١٧	النسبة	٢٠١٨	النسبة		
أوروبا	٦٢٥,٢	٢٤,٨	٨٤٤,٨	٢٨,١	٩٨١,٨	٢٥,٨	٩٨٧,٨	٢٥,٩	٨٩٢,٨	٢٣,١		
أمريكا الشمالية	٤١١,٧	١٦,٤	٢٢٠	٧,٣	٤١٦,٩	١٠,٩	٥٩٨,٤	١٥,٧	٥٠٣,١	١٣		
آسيا الباستيك	١٤٦٥,٩	٥٨,٣	١٨٧٦,٢	٦٢,٥	٢٢٧٠,٦	٥٩,٩	٢١٣٠,٤	٥٦,٠	٢٤١٩,٣	٦٢,٧		
أمريكا اللاتينية	١٢,٧	٠,٥	٦٣,٨	٢,١	١٣٤,٣	٣,٤	٢٧,٤	٠,٨	٢٩,٦	٠,٨		
افريقيا	–		–		–		١٧	٠,٥	١٨,٢	٠,٤		
الشرق الأوسط	–		–		–		٤١	١,١	–			

ط												
المجموع	٢٥١٥,٥	١٠٠	٣٠٠٤,٩	١٠٠	٣٨٠٣,٥	١٠٠	٣٨٠٢	١٠٠	٣٨٦٢	١٠٠		

OPEC: Annual Statistical Bulletin (2003 – 2019)

٤– تسويق النفط العراقي: آليات التعاقد

تقوم شركة سومو بسياق عمل موحد ومعلن لجميع الزبائن بمعيارية واحدة بحكم تعاملها مع كبرى الشركات العالمية، حيث يتم في البداية تحديد الكميات المحددة للتصدير وفق خطة الإنتاج والتي تعد من قبل وزارة النفط والتي تبلغ بها شركة سومو بشكل رسمي خلال الربع الأخير من كل سنة (أي في العام الذي يسبق السنة التعاقدية الجديدة للشركة)، حيث تقوم شركة سومو وقبل نهاية العام بما يلي: [٦]

أ. مخاطبة الشركات التي لها عقود نافذة لغرض معرفة رغبتها في تجديد العقود من عدمه مع معرفة الكميات التي ترغب الشركات التعاقد عليها في العام الجديد ويتم دراسة تلك الطلبات وفق الطاقة المصافي التي تمتلكها تلك الشركات.

ب. دراسة طلبات الشركات الأخرى أو التي تقدم طلباتها عبر البريد الرسمي لشركة سومو (info@somooil.gov.iq) وبيان مدى اهليتها للتعامل معها وفي حدود الكميات المطلوبة.

ج. يتم دراسة وتحليل السوق النفطية العالمية من اجل تحديد أي الأسواق والشركات التي من المفضل التعامل معها حيث توجد ثلاثة استراتيجيات لشركة سومو من اجل ذلك الاستراتيجية الأولى عامة تتمثل بالتوسع في جميع الأسواق العالمية والثانية خاصة يتمثل بالسوق التي يحقق اعلى سعر للصادرات والثالثة فرعية تستهدف تحديد أي الشركات او الدول ذات معدل نمو مرتفع في الطلب على النفط.

د. بعد تحديد أفضل الأسواق الواجب التعامل معها يتم تحديد النسب والكميات لكل سوق ثم توزيع تلك الكميات على الشركات حسب نسبتها مع الاخذ بنظر الاعتبار قدرة الشركة على التصفية ومدى التزامها ببنود العقد.

هـ. يتم بعد ذلك رفع التوصية من قبل اللجنة المكلف بهذه الدراسة الى مجلس إدارة الشركة لغرض اقرارها ورفعها الى السيد وزير النفط من اجل المصادقة عليها في اجتماع يضم السيد وزير النفط وعدد من الوكلاء والمدراء العامون في القطاع النفطي.

و. بعد مصادقة السيد الوزير يتم ارسال العقود الى الشركات التي ترغب بالشراء لغرض توقيعها واعادتها الى شركة التسويق النفطي سومو ويكون ذلك قبل نهاية العام السابق للسنة التعاقدية الجديدة.

آلية تسعير النفط العراقي:

اعتمدت وزارة النفط ممثلة بشركة تسويق النفط (سومو) على نفوط الإشارة لتحديد أسعار النفط العراقي بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل الكثافة النوعية والمحتوى الكبريتي والموقع الجغرافي للبلد المستورد لتأثيره على أجور النقل، حيث اعتمدت على نفط غرب تكساس كنفط إشارة للسوق الامريكية، واعتمدت على خام برنت بالنسبة للسوق الاوربية أما بالنسبة لسوق الشرق الأقصى اعتمدت على خام عمان او دبي كنفط إشارة ويتم تحديد السعر وفق المعادلة:

$$\rho_i = \rho + (-AP) + (-BP) + (-C)$$

حيث ان:

ρ_i = سعر النفط العراقي ρ = سعر نفط الإشارة AP=معامل الكثافة

C=معامل الموقع الجغرافي

وحسب المعادلة أعلاه فإن سعر النفط العراقي يساوي سعر نفط الإشارة مطروح منه المتغيرات المتعلقة بنوعية الخام وهي (معامل الكثافة ومعامل المحتوى الكبريتي والمسافة المقطوعة للموقع الجغرافي).

حيث تحقق آلية التسعير أعلاه المزايا التالية:

١. توحيد آلية التسعير لجميع المشترين وبالتالي توفر شفافية تمنع من التلاعب بالأسعار.

٢. عدم الدخول في مفاوضات مع كل مشتري على حدة وما ينجم عن ذلك من مشاكل كسوء إدارة او فساد مالي.

ويتضح من المعادلة أعلاه ان سعر النفط العراقي يتأثر بالعوامل التالية:

١. سعر نفط الإشارة: حيث كلما كان سعر نفط الإشارة مرتفع أدى ذلك الى ارتفاع سعر النفط العراقي.

٢. الكثافة النوعية: من المعروف انه كلما كانت كثافة النفط عالية كلما أدى ذلك إلى زيادة كمية المشتقات النفطية المستخرجة منه وبالتالي يرتفع سعره.

٣. المحتوى الكبريتي: كلما ارتفع المحتوى الكبريتي في النفط الخام كلما انخفض سعره نظراً لرداءة نوعيته والعكس بالعكس صحيح.

٤. الموقع الجغرافي: يؤثر الموقع الجغرافي على سعر النفط الخام من خلال تكاليف أجور النقل بالإضافة إلى تأخير الناقلات وكلما كانت الدولة المستوردة بعيدة كلما وجب التخفيض لها أكثر وبالتالي انخفاض سعر النفط العراقي. [٧]

اما بالنسبة لأهم الشركات المشترية للنفط العراقي فيوضحها الجدول التالي: [٨]

جدول رقم (3) اهم الشركات النفطية المشترية للنفط العراقي

ت	الشركة	جنسية الشركة
١	CONOCO Philips	أمريكية
٢	CHEVRON	أمريكية
٣	EXXON MoBil	أمريكية
٤	OCCiDental	أمريكية

٥	Valero	أمريكية
٦	ERG	إيطالية
٧	ENi	إيطالية
٨	Lukoil	روسية
٩	TOYOTA	يابانية
١٠	JXNippon	يابانية
١١	iNDiaN oil	هندية
١٢	HiNDUSTAN	هندية
١٣	TOTSA TOTAL	فرنسية
١٤	REPSOL	اسبانية
١٥	CEPSA	اسبانية
١٦	TUPRAS	تركية
١٧	CHiNA OFFShorE	صينية
١٨	Sino CHeM	صينية
١٩	KOREA National	كوريا الجنوبية
٢٠	SKY ENERGY	كوريا الجنوبية
٢١	BP oil	بريطانيا
٢٢	GS GALTEX	كوريا
٢٣	Jordan PEP.co	اردنية
٢٤	SAMiR	مغربية
٢٥	BHARAT	هندية

المصدر: جمهورية العراق، وزراة النفط ، دليل المنشآت النفطية.

المبحث الثالث: ممكنات تحفيز تسويق النفط العراقي:

اولاً :التحفيز من خلال اشراك القطاع الخاص

من الملاحظ على القطاع الخاص انه يمتاز بالسمات التالية[٩]

١-انه يفضل الاستثمار في الانشطة ذات المردود المادي السريع .

٢-تغلب عليه صفة العمل الفردي واللجوء للمنشآت الصغيرة من حيث الاستثمار والانتاج والتسويق.

٣-يفضل اسلوب الانتاج كثيف العمل قليل راس المال.

٤-الاعتماد على الدعم الحكومي بشكل واضح وهذا ما انعكس قدرته في منافسة السلع المستوردة.

ومن اجل تشجيع القطاع الخاص وفسح المجال امامه لزيادة نسبة مساهمته في تنمية الاقتصاد العراقي اصدرت الحكومة العراقية مجموعة من القوانين والتشريعات والتي يوضحها الجدول (٤)

جدول (٤) اهم القوانين وتشريعات الحكومة العراقية للخصخصة للفترة (١٩٨٧-٢٠٠٠)

ت	السنة	القانون والتشريع
١	١٩٨٧	قانون رقم (٩٣) تقليص نسبة مساهمة القطاع العام في الشركات المختلطة من ٥١% الى ٢٥%
٢	١٩٨٧	قانون رقم(٣١٠) اطلاق الحدود العليا لرؤوس أموال الشركات.
٣	١٩٨٧	قانون رقم (١٣٢) اطلاق الرأسمال الاسمي للشركات المساهمة وذات المسؤولية المحدودة.
٤	١٩٨٧	قانون رقم (٤٨٣) السماح لأصحاب المشاريع الخاصة بتصدير منتوجاتهم الى خارج العراق.
٥	١٩٨٧	قانون رقم (٣٩٥) الغاء المجالس الزراعية.
٦	١٩٨٨	قانون رقم (٢٢) السماح للقاعين الخاص والمختلط بأنشاء مشاريع او شركات لإقامة صناعات جديدة

٧	١٩٨٨	قانون رقم (٤٦) خلق مناخ ملائم للاستثمار في التصنيع.
٨	١٩٨٨	قانون رقم (٢٥) الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط.
٩	١٩٩٥	قانون رقم (١٠٠) الأفضلية بالبيع لما هو عائد عن حاجة قطاع الدولة بالمزاد الى أصدقاء صدام.
١٠	١٩٩٦	قانون رقم (١٣٦) حق المشروع الصناعي والخاص والمختلط في استيراد المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج.
١١	١٩٩٨	قانون رقم (٢٠) اعفاء الاستثمار الصناعي من الضرائب وتقليص دور الدولة.
١٢	٢٠٠٠	قانون رقم (١٠٦) اعفاء القطاع الخاص من ضريبة الدخل بنسبة ٥٠-١٠٠%.

المصدر: – داود سلوم عبد الحسين الخزرجي، الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد –جامعة الكوفة، ص ١٣٩

وفي تموز من عام ٢٠٠٤ تم تأسيس المجلس الأعلى للسياسة النفطية والذي تلخص مهامه بما يلي: –

١. وضع التخطيط المتوسط وطويل الاجل للاستثمارات والمشاريع الرئيسية وطرق تحويلها.

٢. وضع الاتفاقيات والعقود مع الشركات الأجنبية.

٣. وضع السياسة الخاصة بتسويق النفط وتسعير المنتجات النفطية المكررة والمخصصة للاستهلاك المحلي.

وقد وضع ذلك المجلس أربعة مبادئ للسياسة النفطية العراقية وهي: –

١– تحرير الحكومة العراقية من الالتزام بالإدارة المباشرة على المشاريع التجارية مع تأكيد دورها في التنظيم والاشراف.

٢– من أجل اصلاح الحقول النفطية والغازية المنتجة وتشغيلها يتم تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية بأسرع وقت ممكن.

٣- فسح المجال امام الاستثمارات الأجنبية للحقول النفطية المكتشفة وغير المطورة.

٤- تشجيع القطاع الخاص العراقي من خلال إعطاؤه دوراً بارزاً وتفضيلياً في جميع مظاهر تطور الصناعة النفطية العراقية مستقبلاً. (١٠)

وعلى هذا الاساس تم ادخال الشركات النفطية الاجنبية عن طريق ما يسمى بجولات التراخيص الا ان للباحث راي اخر فقد تستطيع الدولة العمل على زيادة انتاجها النفطي وزيادات ايراداتها النفطية ليس من خلال ادخال القطاع الخاص في مجال انتاج النفط الخام فقط، وانما عن طريق ادخال القطاع الخاص في مجال التكرير وبهذا تستطيع الدولة ان تحقق الأهداف التالية:

١- سد العجز بين الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي إيقاف استيراد المنتجات النفطية، والذي كلف الحكومة العراقية اكثر من ٤٦ مليار دولار خلال المدة (٢٠٠٣- ٢٠١٩).

٢- إن عملية تصفية النفط يمكن أن تحقق قيمة مضافة، وذلك لأن قيمة المنتجات النفطية تكون أكبر من قيمة تصدير النفط بشكله الخام، مما يمكن أن تشكل تلك القيمة المضافة دخلاً إضافياً للاقتصاد العراقي.

٣- إن التوسع في عملية التصفية يمكن أن تؤدي إلى تخفيض نسبة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، نظراً لما توفره من فرص عمل في مجال الهندسة والإدارة والخدمات، وغيرها.

٤- تشجيع رؤوس الأموال الخاصة المحلية والأجنبية لتطوير صناعة التكرير من خلال توفير السيولة اللازمة لتلك الصناعة.

٥- الاستفادة من الخبرات التي تمتلكها الشركات العاملة في هذا المجال، بالإضافة إلى الاستفادة من التقدم التكنولوجي الذي تمتلكه هذه الشركات، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج من جهة، وتحسين نوعيته من جهة أخرى.

٦- توسيع قاعدة الصادرات العراقية، بعد سد احتياجات الاستهلاك المحلي من خلال تصدير الفائض عن الحاجة من المنتجات النفطية.

٧- إن زيادة الطاقة التكريرية يؤدي إلى تشجيع عملية الاستخراج النفطي من أجل توفير النفط الخام اللازم للمصافي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط الخام العراقي.

ثانياً : اعادة هيكلة القطاع النفطي

يرى الباحث هنا انه بالإمكان العمل على تطوير الصناعة النفطية وزيادة انتاج النفط العراقي من خلال اعادة هيكلة القطاع النفطي العراقي، ففي الوقت الحاضر تضطلع وزارة النفط بالدور الاداري والتجاري لاستغلال الثروة النفطية ولكن ما يزيد من قدرة العراق على زيادة انتاجه النفطي هو فصل الدور الاداري عن الدور التجاري من خلال اسناد الدور الاداري الى وزارة النفط ام الدور التجاري فيمكن انشاء شركة نفط وطنية تقوم على اسس تجارية واسناد الدور التجاري لها ، فوزارة النفط تقوم بوضع السياسة العامة لاستغلال الثروة النفطية اما كيفية تطبيق تلك السياسة وتنفيذها فيكون من صلاحية شركة النفط الوطنية علماً ان الحكومة العراقية استخدمت ذلك الاسلوب سابقاً وثبت نجاحه وخصوصاً في عقد السبعينات من القرن الماضي عندما حققت شركة النفط العراقي مجموعة من الانجازات بعد عملية التأميم والتي يوضحها الجدول(٥)

جدول (٥) انجازات شركة النفط الوطنية

التاريخ	الانجاز
١٩٦٩/١٠/٢٣	اكتشاف النفط في حقل بزركان
١٩٧٠/٩/٢٢	حفر البئر رقم (٢) من حقل الرميلة من قبل الشركة النفط الوطنية
١٩٧٠/١٠/٢٥	إنشاء لمعالجة وتفسير المعلومات الزلزالية
١٩٧١/٢/١	إجراء عمليات المسح الزلزالية في منطقة اللحيس

١٩٧١/٣/٦	اكتشاف النفط في حقل أبي غرب
١٩٧٢/١/٩	حفر أول بئر في حقل رطاوي في محافظة البصرة من قبل الشركة
١٩٧٢/٤/١١	تأسيس شركة الناقلات العرقية برأس مال قدره خمسون ديناراً تعود ملكيتها إلى الشركة النفط الوطنية
١٩٧٢/٤/٧	شحن الناقة (الرميلة) لأول مرة بنفط الاستثمار الوطني المباشر المنتج من قبل الشركة في شمال الرميلة
١٩٧٣/٤/٢	اكتشاف النفط في حقل حمرين وغرب القرنة
١٩٧٤/٢/٣	اكتشاف النفط في حقل الفكه
١٩٧٤/١٢/٥	اكتشاف النفط في حقل ساسات
١٩٧٥/١٢/٧	اكتشاف النفط في حقل جريشان
١٩٧٦/٢/٩	اكتشاف النفط في حقل أبي خيمة (الكونيات المعيقة)
١٩٧٦/٣/١٣	اكتشاف النفط في حقل حلفاية
١٩٧٦/٦/٣	اكتشاف النفط في حقل مجنون
١٩٧٦/٧/٩	اكتشاف النفط في خباز
١٩٧٧/١/٢١	اكتشاف النفط في حقل راجي
١٩٧٧/١٠/٣	اكتشاف النفط في حقل جديدة
١٩٧٨/٧/٩	اكتشاف النفط في حقل جلايات
١٩٧٨/١١/٥	اكتشاف النفط في قرة جوق
١٩٧٨/١٢/١٨	اكتشاف النفط في بداه
١٩٧٨/١٢/٢٦	اكتشاف النفط في محافظة الناصرية
١٩٧٩/١١/٤	اكتشاف النفط في حقل الأحدب
١٩٨٠/٩/١٩	اكتشاف النفط في حقل مخمور

المصدر: وزارة النفط ،تاريخ وقائع شركة النفط الوطنية

من خلال الجدول (٥) نلاحظ ان شركة النفط الوطنية العراقية استطاعت اكتشاف العديد من الحقول النفطية بالإضافة الى حفر الابار النفطية واجراء عمليات معالجة المعلومات الزلزالية، فضلاً عن تأسيسها لشركة الناقلات النفطية لزيادة تسويق النفط العراقي وهذا ما يعزز من امكانية تطبيق هذا الاسلوب وخصوصاً بعد توفر عدد من الخبراء والمتخصصين في القطاع النفطي العراقي.

ثالثاً: التحفيز من خلال حزمة من الاجراءات المباشرة

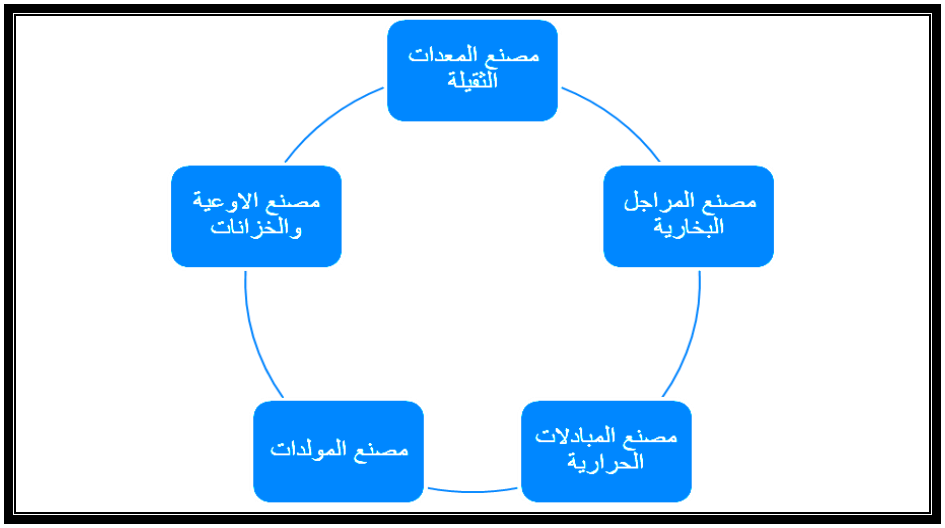
١-انشاء صندوق سيادي للقطاع النفطي

تستطيع الحكومة العراقية تطوير صناعتها النفطية وبالتالي زيادة انتاجها من النفط الخام ومن ثم زيادة قدرتها على التسويق، من خلال انشاء صندوق سيادي للقطاع النفطي حيث يتم استقطاع مبلغ معين من الايرادات النفطية ويوضع في صندوق تستخدم اموال ذلك الصندوق لتطوير الصناعة النفطية، فلو افترضنا استقطاع مبلغ قدره(دولار واحد) عن كل برميل مصدر وعلى افتراض ان العراق يصدر (٣٥٠٠٠٠٠) ثلاثة ملاين ونصف المليون يوميا، فان الايراد السنوي لذلك الصندوق يبلغ (١٢٧٧٥٠٠٠٠٠) مليار ومئتان وسبعة وسبعون مليون ونصف المليون دولار وهذا مبلغ كبير تستطيع الحكومة العراقية من خلاله توفير التكنولوجيا اللازمة او استصلاح الحقول النفطية وبما يؤدي الى زيادة الانتاج النفطي العراقي.

٢-تطوير صناعة المعدات النفطية

تعتبر شركة المعدات الهندسية الثقيلة احدى شركات وزارة النفط والتي تأسست في عام ١٩٦٣ وهي متخصصة في اعمال تصنيع ونصب المعدات الثقيلة وتقوم بإنتاج (اوعية الضغط ، المبادلات الحرارية ، المراجل البخارية، الزوارق، خزانات النفط الخام ومشتقاته، بوابة الري ، تصنيع هياكل حديدية) ويوضح الشكل (١) اهم المصانع التابعة لتلك الشركة

شكل رقم (١) اهم مصانع شركة المعدات الهندسية الثقيلة



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على ، وزارة النفط ، دليل المنشآت النفطية

اما بالنسبة الى اهم منجزات تلك الشركة فيمكن توضيحها بالنقاط التالية

١-انشاء الخزانات الكروية سعة ٣٠٠٠ متر مكعب في محافظة كربلاء المقدسة.

٢-تصنيع خزانات L.P.G سعة (٥) طن لشركة تعبئة الغاز.

٣-تصنيع ابراج التكرير لمصفى كركوك ومصفى حديثة.

٤-تاهيل خزانات مستودع الفاو.

٥-تصنيع ونصب خزانات الجريان سعة (٥٠٠٠) متر مكعب لصالح شركة ذي قار.

٦-نصب خزانات مستودع اللطيفية.

٧-انشاء محطات التبخير لصالح شركة توزيع المنتجات العامة.

٨-تأهيل وحدة الهدرجة لمصفى صلاح الدين.

٩-تشغيل منظومتي ازالة الاملاح لصالح شركة مصافي الوسط.

نلاحظ مما تقدم ان شركة المعدات الهندسية تخصصت في صناعة المعدات المساعدة للصناعة النفطية وتقديم بعض الخدمات النفطية للشركات النفطية الاخرى في حين ان من المفضل ان تقوم تلك الشركة بصناعة الآلات والمعدات التي من شأنها ان تساعد على زيادة انتاج النفط الخام مثل الآت الحفر والاستخراج او الآت التصفية لزيادة انتاج المنتجات النفطية والتي يعاني العراق من وجود نقص في انتاجها ، لذا يرى الباحث ان تقوم الحكومة العراقية ممثلة بوزارة النفط ان تتخذ الاجراءات التي من شأنها ان تحفز تلك الشركة لغرض انتاج الآت الحفر والاستخراج والتصفية مثل اقامة البيوت الفنية مع الشركات النفطية العالمية او ابتعاث المهندسين والفنيين لغرض نقل تجربة انتاج المعدات الهندسية من الشركات النفطية ذات الامكانيات العالية او عقد اتفاقيات مع الشركات المتخصصة في انتاج الآت والمعدات النفطية لإقامة شركة لإنتاج تلك الآت والمعدات داخل العراق مع تدريب الكوادر العراقية وهذا من شأنه ان يقلل من اعتماد العراق على الشركات النفطية في زيادة انتاجه النفطي وفي نفس الوقت يعمل على زيادة انتاج النفط الخام.

الاستنتاجات:

١-يشغل النفط اهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي مما يمكنه ان يلعب الدور الرئيسي في العملية التنموية ويكون منطلق لبناء قاعدة اقتصادية متينة وخصوصاً في الصناعات المرتبطة بالنفط بشكل مباشر كصناعة البتروكيمياويات .

٢-يعاني كل من القطاع الزراعي والصناعي مشاكل عديدة تستدعي من الحكومة العراقية اتخاذ الاجراءات اللازمة لحلها وبالأخص فيما يتعلق بالتقدم التكنولوجي سواء في مجال الزراعة او الصناعة.

٣-يشغل النفط العراقي اهمية كبيرة في السوق الدولية للنفط الخام ، حيث نلاحظ ان قدرته في سد الطلب العالمي للنفط الخام آخذة بالتزايد فقد ارتفعت من ٢% عام ٢٠٠٣ الى ٣,٩٨% عام ٢٠١٩ وهذا يدل على ان العراق يمكن ان يلعب دور رئيسي في سوق النفط العالمي ،

٤-ان عملية تسويق النفط العراقي ترتبط بمتغيرات عدة منها مرتبط بالعراق نفسه ومنها مرتبط بالسوق النفطية، بالنسبة للمتغيرات المرتبطة بالعراق فأهمها القدرة على زيادة الانتاج والتي وضع الباحث لها الحلول الممكنة ، اما متغيرات السوق النفطية كالطلب العالمي للنفط الخام فليس للعراق القدرة على تغيرها الا بشكل بسيط.

٥-ان النفط العراقي بدأ يشغل حيز مهم في السوق النفطية لدول اسيا الباسفيك ، حيث ارتفعت نسبة تسويقه الى تلك الدول من ١٣,٤% في العام ٢٠٠٣ الى ٦٢,٧% في العام ٢٠١٨من اجمالي صادراته النفطية في حين انخفضت نسبة تسويقه

لأمريكا الشمالية من ٧١,٣% في العام ٢٠٠٣ الى ١٣% في العام ٢٠١٨ في حين ظل نصيب السوق الاوربية شبه مستقر.

٦-ان وجود شركة نفط وطنية مستقلة ساعد العراق على تحقيق اكتشافات نفطية كبيرة ، فضلاً عن قدرتها على زيادة انتاجه النفطي خلال عقد السبعينات من القرن الماضي .

التوصيات:

١-العمل على تنويع مصادر للاقتصاد العراقي وعدم الاعتماد على الايرادات النفطية بشكل رئيسي وخصوصاً ان الايرادات النفطية مرتبطة بما تقرره سوق غير مستقرة وهي السوق النفطية نتيجة للتغيرات التي تحدث في الطلب العالمي للنفط الخام فضلاً عن تغيرات الاسعار.

٢-العمل وبجدية في حل مشاكل قطاعات الاقتصاد الوطني وبالأخص القطاع الصناعي والزراعي لتقليل الاعتماد على الخارج في تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني من منتجات هذين القطاعين.

٣-العمل على اقامة شركة نفط وطنية مستقلة وعلى اسس تجارية وتوفير كافة مستلزمات التكنولوجيا لها وبما يجعلها منافس حقيقي للشركات النفطية العالمية العاملة في العراق وقادرة على زيادة انتاج النفط العراقي.

٤-العمل على توسيع السوق التي يصدر لها النفط العراقي، حيث ان اغلب النفط العراقي تم تصديره الى دول اسيا الباسفيك واوروبا وامريكا الشمالية في حين انخفضت نسبة تصديره الى الدول الافريقية ودول امريكا اللاتينية ويرى الباحث من الافضل ان تقوم الحكومة العراقية على توسيع قاعدة التسويق لأكبر عدد ممكن من الدول لتجنب ما قد يحدث لعملية تسويق النفط في حال نشوب حرب او تعرض دولة من الدول التي يركز العراق على تصديره للنفط الخام اليها لأزمة اقتصادية ، حيث ان ذلك سيؤثر سلباً على الايرادات النفطية العراقية ومن جانب اخر ان الدول الافريقية في الحقيقة هي دول تتمتع بنمو سكاني كبير مما يجعلها مستهلك جيد للنفط الخام ،فضلاً عن عدم امتلاكها للتكنولوجيا التي تمكنها من الاستغناء عن النفط والتوجه الى مصادر الطاقة البديلة وكذلك الحال لأغلب دول امريكا اللاتينية.

٥-يوصي الباحث بإقامة صناعة معدات نفطية قادرة على مواكبة التطور الذي يحدث في صناعة المعدات النفطية العالمية لتوفير احتياجات صناعة النفط العراقي من تلك المعدات بدلاً من الاعتماد على الخارج لتوفيرها.

٦-يوصي الباحث بإنشاء صندوق نفط سيادي يستقطع جزء بسيط من كل برميل مصدر وتستخدم ايرادات هذا الصندوق لتطوير صناعة النفط العراقية.

الهوامش:

([1]) joseph sasoon, iraqs economy: past, present, and future in Iraq history and economics, middle east intional,university of Singapore, 2012 ,p17

([٢]) د. كمال البصري، النفط والاقتصاد العراقي، المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي، ندوة التحديات التشريعية المحيطة بمسودة قانون النفط والغاز العراقي في ٢٩/آب/٢٠٠٧.

([٣]) أحمد جبر سالم السالم، واقع التنمية الزراعية المستدامة ومتطلباتها في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة البصرة/ كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٠، ص٧٣-٧٤.

(٤) وزارة النفط، دليل المنشآت النفطية في العراق.

(٥) د. رحيم حسوني زيارة ومحمد حازم عباس، آليات تسعير نوعيات النفط العراقي وانعكاساتها على التصدير للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد، العدد ٩٧، المجلد ٢٣، ٢٠١٦، ص٣٢٥.

(6) https://www.somooil.gov.iq

(٧) د. يحيى حمود حسن البو علي، معطيات السياسة النفطية في العراق دروس الماضي وآفاق المستقبل، مصدر سابق، ١٨٤-١٨٥.

(٨) جمهورية العراق، وزارة النفط، دليل المنشآت النفطية في العراق.

٩ -د. عبد الحسين محمد العنبكي، الاصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، مركز العراق للدراسات، دار الصنوبر للطباعة، ٢٠٠٨،ص١٣٧

(١٠) د. عبد الجبار عبود الحلفي، د. نبيل جعفر عبد الرضا، نفط العراق من عقود الامتيازات الى جولات التراخيص، المركز العلمي، بغداد، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر، ط١، ٢٠١٣، ص ١٠٨

المراجع:

1-joseph sasoon, iraqs economy: past, present, and future in Iraq history and economics, middle east intional,university of Singapore, 2012 ,p17

٢-د. كمال البصري، النفط والاقتصاد العراقي، المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي، ندوة التحديات التشريعية المحيطة بمسودة قانون النفط والغاز العراقي في ٢٩/آب/٢٠٠٧.

٣-أحمد جبر سالم السالم، واقع التنمية الزراعية المستدامة ومتطلباتها في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة البصرة/ كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٠، ص٧٣-٧٤.

٤-وزارة النفط، دليل المنشآت النفطية في العراق.

٥-د. رحيم حسوني زيارة ومحمد حازم عباس، آليات تسعير نوعيات النفط العراقي وانعكاساتها على التصدير للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد، العدد ٩٧، المجلد ٢٣، ٢٠١٦، ص٣٢٥.

٦-https://www.somooil.gov.iq

٧-د. يحيى حمود حسن البو علي، معطيات السياسة النفطية في العراق دروس الماضي وآفاق المستقبل، مصدر سابق، ١٨٤-١٨٥.

٨-جمهورية العراق، وزارة النفط، دليل المنشآت النفطية في العراق.

٩-د. عبد الحسين محمد العنبكي، الاصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، مركز العراق للدراسات، دار الصنوبر للطباعة، ٢٠٠٨،ص١٣٧

١٠- د.عبد الجبار عبود الحلفي، د. نبيل جعفر عبد الرضا، نفط العراق من عقود الامتيازات الى جولات التراخيص، المركز العلمي، بغداد، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر، ط١،٢٠١٣،ص١٠٨

أثر المصارف الإسلامية في سوق العراق للأوراق المالية
دراسة قياسية لمؤشري عدد الأسهم المتداولة ومعدل الدوران للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)

أ.د. عقيل شاكر الشرع

الباحثة حوراء كاظم جاري

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة القادسية

المقدمـــة:

تعد المصارف الإسلامية واحدة من أهم انجازات الاقتصاد الإسلامي المعاصر في مجال النشاط الاقتصادي. وتعد الأموال ضرورة من ضروريات الحياة وقوامها، ومن الواجب السعي للحصول عليها وتنميتها، وان الإسلام قد وضع قاعدة أساسية وحكماً خاصاً بالمال للكسب والتملك والإنتاج والاستهلاك والتنمية. وفي ظل تنامي دور هذه المصارف وتوسع انتشارها وكبر حجم معاملاتها الملتزمة بمبادئ الشريعة الإسلامية، حيث تقوم بجمع مدخرات البلاد بوظيفتها التمويلية والاستثمارية. اذ تعددت وتنوعت أدواتها الاستثمارية وتعتبر صناديق الاستثمار الإسلامية أهم نتائج هذا التنوع والتعدد باعتبارها وسيلة فعالة في تجميع المدخرات واستقطاب رؤوس الأموال المحلية والخارجية ووضعها في خدمة المشاريع الاعمارية والتنموية وإتاحة فرص الاستثمار لصغار المدخرين والمستثمرين الذين لا تتوافر لديهم موارد مالية كافية أو تنقصهم الخبرة والمعرفة لأداره محفظة خاصة من الأوراق المالية ، فصناديق الاستثمار الإسلامية تساهم في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية من خلال ما تقدمه من أدوات استثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ، التي تؤدي إلى زيادة كفاءة هذه السوق .

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كون المصارف الإسلامية أصبحت تعد الحدث الأبرز على صعيد الساحة المصرفية الإسلامية والعربية بل والدولية في السنوات الأخيرة، ولا شك أن نجاح أداء عمل هذه المصارف

أمر يهم جميع المسلمين وتزداد أهمية هذه الدراسة من خلال ارتباطها بأهم وظائف هذه المصارف وهي النشاط الاستثماري الذي يعتبر الكيان الحقيقي لإنشائها ونجاحها واستمرارها .

أما بالنسبة للأسواق فتعد قناة مهمة وسريعة في تمويل العمليات الاقتصادية لجميع الاقتصاديات سواء كانت المتقدمة منها أو النامية وبالتالي فإنها تحضا باهتمام واسع من جميع المهتمين سواء كانوا صناع قرار أو باحثين أو غيرهم .

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في مشكلتين رئيسيتين وتتمثل في :

١- هل هناك أثر لمؤشر عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية في مؤشر عدد الأسهم لسوق العراق للأوراق المالية .

٢- هل هناك أثر لمؤشر معدل الدوران للمصارف الإسلامية في مؤشر معدل الدوران لسوق العراق للأوراق المالية .

هدف البحث :

١- بيان اثر المصارف الإسلامية وأهميتها في دعم الاقتصاد العراقي من خلال عملها الرئيس كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين ، فضلاً عن تحليل مؤشراتها في السوق المالية والمتمثلة في (عدد الأسهم المتداولة ، معدل دوران الأسهم) .

٢- .بيان اثر المصارف الإسلامية في دعم سوق العراق للأوراق المالية من خلال دراسة أهميتها النسبية إلى مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية .

فرضية البحث :

١- لا يوجد اثر لمؤشر عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية في مؤشر عدد الأسهم لسوق العراق للأوراق المالية .

٢- لا يوجد اثر لمؤشر معدل الدوران للمصارف الإسلامية في مؤشر معدل الدوران لسوق العراق للأوراق المالية .

المبحث الأول: مدخل نظري للمصارف الإسلامية وسوق الأوراق المالية:

الفرع الأول : المصارف الإسلامية

أولاً : النشأة

تعد المصارف الإسلامية مؤسسات مصرفية حديثة العهد نسبيا بالمقارنة مع المؤسسات المصرفية التقليدية وقد تعددت التعاريف الخاصة بهذه المصارف لكن المضمون هو نفسه . وقد نشأ أول مصرف إسلامي حكومي في مصر وهو بنك ناصر الاجتماعي الذي تأسس في عام ١٩٧١م ، إذ يقوم هذا المصرف بأخذ الودائع ويستثمرها في المشروعات والمقاولات الصغيرة ويوزع أرباحها على المودعين بحسب حصة أموالهم في الاستثمار (الشرقاوي ، ٢٠٠٠ : ٦٧) .

وجاء الاهتمام بإنشاء مصارف إسلامية تعمل طبقا لإحكام الشريعة الإسلامية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي انعقد في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية عام ١٩٧٢ ، إذ نص على ضرورة إنشاء مصرف إسلامي دولي . (زين الدين ، ٢٠٠٥ : ١٣٦١)

ولم تأخذ المصارف الإسلامية طابعها الخاص بوصفها مؤسسات تمويل واستثمار إلا في أواسط السبعينات عندما أقر المؤتمر الثاني لوزراء مالية الدول الإسلامية المنعقد بجدة في عام (١٩٧٤) إنشاء البنك الإسلامي للتنمية الذي باشر إعماله في عام ١٩٧٥. (الخاقاني ، ٢٠٠٢ ، ١٣٤) ، ليكون بذلك أول مؤسسة تمويلية دولية إسلامية في العالم ، تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم الإسلامي وتتقيد بأحكام الشريعة الإسلامية سواء في أهدافها وغاياتها أو في أساليبها ووسائلها (العادي ، ١٩٩٠: ١٧٤) .

ثانيا : ماهية المصارف الإسلامية

هناك عدة تعريفات للمصارف الإسلامية منها :

- عرفتها اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية بأنها تلك المصارف أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة ، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً . (الشرقاوي ، ٢٠٠٠ : ٢٦) .
- انها المؤسسات المالية التي تمارس أعمال مصرفية مشابهة الى المصارف التقليدية الأخرى ولكن في اطار مبادئ الشريعة الإسلامية وتسترشد بالاقتصاد الإسلامي، وقد أنشأه لتحقيق بعض الاهداف الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لمفاهيم وقوانين الشريعة الإسلامية التي تستند الى القرآن الكريم والسنة النبوية . (٤ ، ٢٠٠٩ ، (Miani ,& Daradkah)) .

ثالثاُ : أهداف المصارف الإسلامية

١. الأهداف الاستثمارية

يعمل المصرف الإسلامي على نشر وتنمية الوعي الادخاري بين الإفراد وترشيد السلوك الانفاقي للقاعدة العريضة من الشعوب بهدف تعبئة الموارد الاقتصادية الفائضة ورؤوس الأموال العاطلة واستقطابها وتوظيفها في قاعدة إسلامية سليمة ومستقرة ومتوافقة مع الصيغة الإسلامية وابتكار صيغة جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتتناسب مع التغيرات التي تطرأ في السوق المصرفي العالمي .

٢ – الأهداف التنموية

إن معنى التنمية لابد إن يقترن بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية وهذا ما تتوخاه المصارف الإسلامية في نظرتها إلى التنمية وسلوكها مع المتعاملين وتعد المصارف الإسلامية من أهم الأوعية التي تجمع المدخرات بغرض توجيهها للاستثمار والمساهمة الفاعلة في عمليات التنمية وبذلك فهي ترسم أهدافا تمتد إلى أفاق بعيدة المدى في عملية تصحيح مسار الاقتصاديات الإسلامية . ومن هنا فالمصارف الإسلامية

ينبغي إن تكون أداة فاعلة للتنمية الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية من خلال سعيها لتوفير مناخ مناسب لجذب رؤوس الأموال الإسلامية داخل بلدانها إضافة إلى التوظيف الفعال لمواردها خدمة للمجتمع الإسلامي . (الكفراوي ، ٢٠٠١ : ١٩٢ – ٢١٠)

الفرع الثاني : نشأة الأسواق المالية

١) النشأة

أن نشوء الأسواق المالية وتطورها جاء انعكاسا للظروف والاحتياجات الاقتصادية المتزايدة في البلدان التي وجدت فيها ، فنشوء الأسواق لم يكن من قبيل الصدفة وإنما كان لمقتضيات التطور التجاري والاقتصادي في تلك البلدان ، ففكرة تلك الأسواق ظهرت منذ أن فكر الإنسان باستغلال مدخراته ، وساعده في ذلك التطور العلمي ونشوء الشركات ذات الفوائض المالية اذ سعت تلك الشركات إلى استثمار الفوائض من خلال تلك الأسواق . (الدعمي ، ٢٠١٠ : ١١٥ – ١٤٤) .

ومن اقدم البورصات التي أنشأت بورصة (انفر Anvers) ، فرانكفورت ، برشلونة ، ليون ، بورصة نيويورك (١٩٩٣) ، وليفربول (١٨٧٣) ، ونيو اورليانز (١٨٨٠) ، وفي العالم العربي ، بورصة الإسكندرية (١٨٨٣) ، وبورصة القاهرة (١٨٩٠) . (الهندي والناشف ، ٢٠٠٠ ، ٥٥)

٢) مفهوم الأسواق المالية :

توجد عدة تعاريف للأسواق المالية منها :

- سوق الأوراق المالية "البورصة" مصطلح يطلق على السوق المخصص لبيع وشراء الأوراق المالية عبر المؤسسات الاستثمارية (بنوك الاستثمار، الوسطاء ، السماسرة) الذين يقومون بتنفيذ وإتمام صفقات التبادل لتلك الأوراق. (Badger , others, 1969, P 53) .

- السوق المالي هو الذي يجمع بائعي الأوراق المالية بمشتري تلك الأوراق وذلك بغض النظر عن الوسيلة التي يتحقق بها هذا الجمع ، أو المكان الذي يتم فيه ولكن بشرط توفر قنوات اتصال فيما بين المتعاملين في السوق. (أرشيد وآخرون ، ١٩٩٨ : ١٢)

٣) وظائف الأسواق المالية :

يمكن تلخيص وظائف الأسواق المالية في الوظائف التالية : (قرياقص ، ١٩٩٩ : ٤٣-٤٦)

- ضرورة إتاحة سوق مستثمرة للأوراق المالية وذلك بإمكان استرداد المستثمر لمدخراته .
- مراعاة تحديد الأسعار المناسبة للأوراق المالية .
- تفادي التقلبات العنيفة للأسعار .
- توفير فرص استثمارية متنوعة ومتفاوتة من حيث المخاطر .
- تشجيع الادخار وتجميع الأموال .

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات المصارف الإسلامية العراقية ونسبة مساهمتها في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٨):

الفرع الأول

سيتم في هذا المبحث تحليل مؤشرات المصارف الإسلامية العراقية للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٨) في سوق العراق للأوراق المالية ، علماً أن المؤشرات التي ستتم دراستها هي : (القيمة السوقية ، حجم التداول) وكالاتي :

١) تحليل مؤشر عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية العراقية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٨)

من خلال الجدول (١) يتضح لنا مؤشر عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية العراقية للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٨) للمصارف المدروسة التي تم تداولها لمدة الدراسة في سوق العراق للأوراق المالية .

يعد مؤشر عدد الأسهم المتداولة احد مؤشرات القياس للمصارف الإسلامية في سوق العراق للأوراق المالية حيث نلاحظ التذبذب الواضح في عدد الأسهم المتداولة خلال مدة الدراسة ، حيث بلغ مجموع عدد الأسهم المتداولة (٢٨٨) مليون سهم لعام ٢٠٠٤ مليون دينار بسبب الوضع الأمني والاقتصادي غير المستقر ، وفي عام ٢٠١١ بلغ مجموع عدد الأسهم (٤٦٢٣٦) مليون سهم ، وفي عام ٢٠١٨ استمرت الزيادة اذ بلغ مجموع عدد الأسهم المتداولة (٤٣٠٨٠٠,٠١) مليون سهم ويعود سبب الزيادة الى تحسن الأوضاع الأمنية والاقتصادية في البلاد مما أدى الى زيادة التداول ودخول مصارف عديدة الى سوق العراق للأوراق المالية .

جدول (١) مؤشر عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٨)

وحدة الحساب (مليون سهم)

ت	اسم المصرف	السنوات بملايين الأسهم												
		٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
١	المصرف العراقي الإسلامي	٢٨٨	٣٩٦٣	٧٢١٥	٤٠٦٧	٧٤٥١	٥١٤١	٤٣٦٢٧	٤٠٧٤٩	٢٦٣٨٨	١٣٦٨٥٠	٧٨٦٦٠	٥٦٧٧٣	١٤٢٩٣	٤٦١٦	٥٢٤٥٧
٢	مصرف كوردستان الدولي الإسلامي			٠.٢٥	٤٥٦٨	٢٧٨٩	٣٤٩	٨٤٠	٣٣٩٣	١٦٥٨٩	٥٢٦٨	٤٩٥٨٤	١٨٣٩	٦٣٥٩	٨٤٦٢	٩١٣٠
٣	مصرف دجلة والفرات الإسلامي							٨٦٤	١٧١٠	----	٦٤٩	٦٦٦٨٥	٢٩٩	١٠٨٩٢	٣	----
٤	مصرف إيلاف الإسلامي								٣٨٤	٢٨١١	٧٥٣	٢٩٥	٢٢٨	٤٥١٥١	١١٠١٠	١٥٤

٥	المصرف الوطني الإسلامي													١٦٢٣٨	١٠٧٣٤	٢٥٤٤٥	٥٨٨
٦	مصرف العربية الإسلامي														٠,٠٢٤	١٣٠٧٥٠	----
٧	المصرف الدولي الإسلامي														٦٧	٣٧١	----
٨	مصرف نور العراق الإسلامي															٥٠٥٣٣	٤
٩	مصرف زين العراق الإسلامي															١١٢٥٠٧	٢٨٥٣٢٠
١٠	مصرف القابض الإسلامي															٢٣١٦٤	٥٢٠٠٠
١١	مصرف جيهان الإسلامي															٢٥٦٣	٢٥٦٤

١٢	مصرف البلاد الإسلامي													٣٧٧٨	١٢٢٥
١٣	مصرف العالم الإسلامي														٠,٠١
١٤	مصرف الثقة الإسلامي														٢٤٧٦٠
١٥	مصرف آسيا العراق الإسلامي														٢٥٩٨
	المجموع	٢٨٨	٣٩٦٣	٧٢١٥٠٢٥	٨٦٣٥	١٠٢٤٠	٥٤٩٠	٤٥٣٣١	٤٦٢٣٦	٤٥٧٨٨	١٤٣٥٢٠	١٩٥٢٢٤	٧٥٣٧٧	٨٧٤٩٦	٣٧٣٢٠٢	٤٣٠٨٠٠

المصدر: النشرات السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٨)

٢) تحليل مؤشر معدل دوران الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية العراقية للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٨)

من خلال الجدول (٤) يتضح لنا مؤشر معدل دوران الأسهم للمصارف الإسلامية العراقية للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٨) للمصارف المدروسة التي تم تداولها لمدة الدراسة في سوق العراق للأوراق المالية .

يعد مؤشر معدل الدوران احد مؤشرات السوق ويلاحظ وجود تذبذب واضح خلال مدة الدراسة ، ففي عام ٢٠٠٤ بلغ مجموع معدل الدوران بنسبة (٦,٣) ، بعدها انخفض مجموع معدل الدوران اذ بلغ المجموع بنسبة (٤٥,٨٦) لعام ٢٠١١ ، وزاد المعدل أكثر اذ بلغ مجموع معدل الدوران بنسبة (١٧٢,٤٨) لعام ٢٠١٨ .

جدول (٢) مؤشر معدل الدوران للمصارف الإسلامية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)

وحدة الحساب (%)

ت	اسم المصرف	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
١	المصرف العراقي الإسلامي	٦,٣	١٥٤.٨	٢٨١.٩	١٥٨.٩	٢٩١.١	١٠٠.٤	٨٥٢.٢	٣٩٨.٠	١٧٣.٦	٦٧٧.٥	٣١,٤٦	٢٢٧.١	٥,٧٢	١,٨٥	٢٠,٩٨٣

٢	مصرف كوردستان الدولي الاسلامي			٠,٠٠١	٩,١٤	٥,٥٨	٠,٧٠	٠,٨٤	٢,٢٦	٥,٥٣	١,٧٦	١٢,٤٠	٠,٤٦	١,٥٩	٢,١٢	٢,٢٨٢
٣	مصرف دجلة والفرات الاسلامي							١,٧٣	٣,٤٢	--	٠,٦٥	٦٦,٦٨	٠,٢٨	٩,٧٣	٠,٠٠٢	----

٤	مصرف إيلاف الإسلامي							٠,٣٨	٢,٨١	٠,٤٩٦	٠,١٩	٠,٠٩	١٨,٠٦	٤,٤٠	٠,٠٦٢
٥	المصرف الوطني الإسلامي											٦,٤٧	٤,٢٨	١٠,١٤	٠,٢٣٤٠
٦	مصرف العربية الإسلامي												٠,٠٠٠٠٠٩٦	٥٢,٣٠٠	----

٧	المصرف الدولي الإسلامي														٠,٠٧	٠,٣٧١	----
٨	مصرف نور العراق الإسلامي															٢٠,٢١	٠,٠٠١

٩	مصرف زين العراق الإسلامي															٤٥,٠٠٠	١١٤,١٢٨
١٠	مصرف القابض الإسلامي															٩,٢٧٠	٢٠,٨٠٠
١١	مصرف جيهان الإسلامي															١,٠٠٠	١,٠٠٥

١٢	مصرف البلاد الإسلامي																١,٥١	٠,٤٩٠
١٣	مصرف العالم الإسلامي																	٠,٠٠٠٠٠٤
١٤	مصرف الثقة الإسلامي																	٩,٩٠٤

١٥	مصرف اسيا العراق الإسلامي															٢,٥٩٨
	المجموع	٦,٣	١٥٤٠٨	٢٨١٠٩	٢٥٠٠٣	٣٤٦٠٩	١٠٧٠٤	٨٧٧٠٩	٤٥٨٠٦	٢٥٧٠	٧٠٦٠٦	١١٠,٧٣	٣٠٠٠١	٣٩,٤٥	١٤٨,١٧	١٧٢,٤٨٧٠٠٤

المصدر: النشرات السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٨)

الفرع الثاني

تحليل نسبة مساهمة المصارف الإسلامية العراقية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (٢٠٠٤ – ٢٠١٨) .

في هذا الفرع سيتم تحليل نسبة مساهمة المصارف الإسلامية، الآتي نسب مساهمة مؤشرات المصارف الإسلامية إلى مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٨) :

١) نسبة مؤشر عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية العراقية إلى أجمالي عدد الأسهم المتداولة لسوق العراق المالية للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٨) :

من خلال الجدول (٣) تتضح لنا نسبة مساهمة عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية العراقية إلى أجمالي عدد الأسهم المتداولة لسوق العراق للأوراق المالية .

جدول رقم (٣) نسبة مؤشر عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية العراقية إلى أجمالي عدد الأسهم المتداولة لسوق العراق المالية للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٨) .

السنة	عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية (مليون سهم) (١)	عدد الأسهم المتداولة لاجمالي سوق العراق للاوراق المالية (مليون سهم) (٢)	النسبة (%) (١÷٢)
٢٠٠٤	٢٨٨	١٤٣٩٤	٢,٠٠
٢٠٠٥	٣٩٦٣	٥٥٦٣٩	٧,١٢
٢٠٠٦	٧٢١٥,٢٥	٥٧٩٧٥	١٢,٤٥
٢٠٠٧	٨٦٣٥	١٥٢٩٩١	٥,٦٤
٢٠٠٨	١٠٢٤٠	١٥٠٨٥٣	٦,٧٩
٢٠٠٩	٥٤٩٠	٢١١٢٩١	٢,٦٠
٢٠١٠	٤٥٣٣١	٢٥٥٦٦٠	١٧,٧٣

٢٠١١	٤٦٢٣٦	٤٩٢٣٧٢	٩,٣٩
٢٠١٢	٤٥٧٨٨	٦٢٥٦٤٠	٧,٣٢
٢٠١٣	١٤٣٥٢٠	٨٧١١٨٢	١٦,٤٧
٢٠١٤	١٩٥٢٢٤	٧٤٣٨٥٢	٢٦,٢٥
٢٠١٥	٧٥٣٧٧	٦١٨٧٢٦	١٢,١٨
٢٠١٦	٨٧٤٩٦	١٠٨٣٢٣٠	٨,٠٨
٢٠١٧	٣٧٣٢٠٢	١٢١٥٠٨٢	٣٠,٧١
٢٠١٨	٤٣٠٨٠٠	٨٣٢٦٣١	٥١,٧٤

المصدر / النشرات السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة من (٢٠٠٤ – ٢٠١٨) .

النسبة / من عمل الباحثين .

اذ يبين الجدول (٣) التذبذب الواضح في النسبة خلال مدة الدراسة حيث بلغت (٢,٠٠ %) في عام ٢٠٠٤ ويعود السبب في الانخفاض إلى سوء الأوضاع الأمنية حيث كان المصرف العراقي الإسلامي هو المصرف الوحيد المتداول في السوق ، ثم في عام ٢٠١١ بلغت النسبة (٩,٣٩ %) ، وفي عام ٢٠١٨ ارتفعت أكثر حيث بلغت النسبة (٥١,٧٤%) بعد دخول مصارف جديدة أخرى للتداول في السوق .

٢) نسبة مؤشر معدل الدوران للمصارف الإسلامية العراقية الى أجمالي معدل الدوران لسوق العراق المالية للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٨) :

من خلال الجدول (٤) تتضح لنا نسبة مساهمة معدل الدوران للمصارف الإسلامية العراقية الى أجمالي معدل الدوران لسوق العراق للأوراق المالية .

جدول رقم (٤) نسبة مؤشر معدل الدوران للمصارف الإسلامية العراقية الى أجمالي معدل الدوران لسوق العراق المالية للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٨) .

السنة	معدل الدوران للمصارف الإسلامية (مليون دينار) (١)	معدل الدوران لاجمالي سوق الاوراق المالية (مليون دينار) (٢)	النسبة (%) (١÷٢)
٢٠٠٤	٦,٣	٤٢٥,٧	١,٥
٢٠٠٥	١٥,٤٨	٦٧٥,٩٣	٢,٣
٢٠٠٦	٢٨,١٩	٥١٧,٦٠	٥,٤
٢٠٠٧	٢٥,٠٣	٦٣٦,٠١	٣,٩
٢٠٠٨	٣٤,٦٩	٦٩٣,٧٤	٥,٠
٢٠٠٩	١٠,٧٤	١١٤١,١٧	٠,٩
٢٠١٠	٨٧,٧٩	١٢٩٦,٦٨	٦,٨
٢٠١١	٤٥,٨٦	١٧٨٧,١٨	٢,٦
٢٠١٢	٢٥,٧	١٧٧٧,٥٣	١,٤
٢٠١٣	٧٠,٦٦	١٠٣٦,٥٢	٦,٨
٢٠١٤	١١٠,٧٣	٨٧٣,٤١	١٢,٧
٢٠١٥	٣٠,٠١	٢١٤٦,١٨	١,٤
٢٠١٦	٣٩,٤٥	١١٤٩,٢٥	٣,٤
٢٠١٧	١٤٨,١٧	١٠٨٨,٢٠	١٣,٦
٢٠١٨	١٧٢,٤٩	٧٥٨,٧	٢٢,٧

المصدر / النشرة السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة من (٢٠٠٤ – ٢٠١٨) .

النسبة / من عمل الباحثين .

يلاحظ من الجدول أن النسبة اتسمت بالتقلب بين الارتفاع والانخفاض ، ففي عام ٢٠٠٤ بلغت النسبة (١,٥ %) ، وفي عام ٢٠١٠ ارتفعت إلى (٦,٨ %) بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية وزيادة معدل الدوران للمصارف الإسلامية ، ثم ارتفعت أكثر في عام ٢٠١٨ حيث بلغت (٢٢,٧ %) بسبب تحسن الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد .

المبحث الثالث: اثر المصارف الإسلامية العراقية في سوق العراق للأوراق المالية:

في هذا المبحث من الدراسة والذي نتناول فيه استخدام التحليل الإحصائي للبيانات والتي تم جمعها من قبل الباحث ، اذ تم استخدام الطرق الإحصائية الوصفية والاستدلالية لغرض وصف العلاقة بين المتغيرات وبناء نموذج لوصف هذه العلاقة وكالاتي :

أ) – تحليل اثر عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية على عدد الأسهم المتداولة لأجمالي سوق العراق للأوراق المالية :

لغرض تحليل اثر المتغير المستقل عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية على المتغير المعتمد عدد الأسهم المتداولة لقطاع المصارف ولغرض اختبار الفرضية القائلة

H٠ : لا يوجد اثر للمتغير المستقل عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية على المتغير المعتمد عدد الأسهم المتداولة لقطاع المصارف .

H١ : يوجد اثر للمتغير المستقل عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية على المتغير المعتمد عدد الأسهم المتداولة لقطاع المصارف .

إذا تم الحصول على النتائج الآتية :

جدول رقم (٥) اثر عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية على عدد الأسهم المتداولة لقطاع المصارف

	B	Std. Error	T	Sig.
(Constant)	276410.665	88206.035	3.134	0.008
عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية	2.188	0.538	4.068	0.001

المصدر : من نتائج البرنامج الإحصائي .

من خلال النتائج الموضحة في جدول (٥) يتبين :

ان القيمة المحتسبة لمعلمة الميل الحدي للنموذج هي (٢,١٨٨) والتي تبين ان التغير بالمتغير المستقل (عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية (بوحدة واحدة يؤدي الى تغير المتغير المعتمد (عدد الأسهم المتداولة لقطاع المصارف) بمقدار (٢,١٨٨) ، وان الخطأ المعياري للمعلمة المقدرة هو (٠,٥٣٨) وهي قيمة صغيرة . كما وان القيمة المحتسبة لإحصائية الاختبار (t) كانت (٤,٠٦٨) ، وعند ملاحظة القيمة المقابلة لها في عمود (Sig.) نلاحظ بان هذه القيمة معنوية مما يعني رفض فرضية العدم (H٠) وقبول الفرضية البديلة (H١) ، اي انه هنالك تأثير معنوي للمتغير المستقل عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية على المتغير المعتمد عدد الأسهم المتداولة لقطاع المصارف . كما وان قيمة الحد الثابت قد كانت (٢٧٦٤١٠,٦٦٥) وقد كانت هذه القيمة معنوية أيضا .

جدول (٦) معامل التحديد وقيمة F المحتسبة لاختبار معنوية النموذج

R	R Square	F	Sig.
0.748	0.560	16.549	0.001

المصدر : من نتائج البرنامج الإحصائي .

من خلال الجدول (٦) يتبين ان قيمة معامل التحديد (R^2) كانت مساوية إلى (٠,٥٦٠) والتي تشير إلى ان المتغير المستقل (عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية) استطاع تفسير ما يقارب

٥٦% من التغير الحاصل في المتغير المعتمد (عدد الأسهم المتداولة لإجمالي سوق العراق للأوراق المالية) ، فظلاً عن ذلك فان القيمة المحتسبة لاختبار (F) في الجدول (٢٣) والتي هي (١٦,٥٤٩) فانها قيمة كبيرة ونلاحظ بأنها معنوية وحسب القيمة الموجودة في العمود (Sig.) والتي تساوي (٠,٠٠١) مما يشير الى معنوية العلاقة الخطية المفترضة بين المتغير المعتمد والمتغير المستقل .

ب) – تحليل اثر معدل الدوران للمصارف الإسلامية على معدل الدوران لا جمالي سوق العراق للأوراق المالية :

لغرض تحليل اثر المتغير المستقل عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية على المتغير المعتمد عدد الأسهم المتداولة لقطاع المصارف ولغرض اختبار الفرضية القائلة

H٠ : لا يوجد اثر للمتغير المستقل معدل الدوران للمصارف الإسلامية على المتغير المعتمد معدل الدوران للسوق.

H١: يوجد اثر للمتغير المستقل معدل الدوران للمصارف الإسلامية على المتغير المعتمد معدل الدوران للسوق .

إذا تم الحصول على النتائج الآتية :

جدول (٧) اثر معدل الدوران للمصارف الإسلامية على معدل الدوران لأجمالي سوق العراق للأوراق المالية

	B	Std. Error	T	Sig.
(Constant)	1090.179	206.160	5.288	0.000
معدل الدوران للمصارف الإسلامية	-0.410	2.740	-0.150	0.883

المصدر : من نتائج البرنامج الإحصائي .

من خلال النتائج الموضحة في جدول (٧) يتبين :

ان القيمة المحتسبة لمعلمة الميل الحدي للنموذج هي (−٠,٤١٠) والتي تبين ان التغير بالمتغير المستقل (معدل الدوران للمصارف الإسلامية) بوحدة واحدة يؤدي الى تغير المتغير المعتمد (معدل الدوران للسوق) بمقدار (−٠,٤١٠) ، وان الخطأ المعياري للمعلمة المقدرة هو (٢,٧٤٠) . كما وان القيمة المحتسبة لإحصائية الاختبار (t) كانت (−٠,١٥٠) وعند ملاحظة القيمة المقابلة لها في عمود (Sig.) نلاحظ بان هذه القيمة غير معنوية ، مما يعني قبول فرضية العدم (H٠) ورفض الفرضية البديلة (H١) اي انه لا يوجد هنالك تأثير معنوي للمتغير المستقل معدل الدوران للمصارف الإسلامية على المتغير المعتمد معدل الدوران للسوق . كما وان قيمة الحد الثابت قد كانت (١٠٩٠,١٧٩) وقد كانت هذه القيمة معنوية .

جدول (٨) معامل التحديد وقيمة F المحتسبة لاختبار معنوية النموذج

R	R Square	F	Sig.
0.041	0.002	0.022	0.883

المصدر : من نتائج البرنامج الإحصائي .

من خلال الجدول (٢٥) يتبين ان قيمة معامل التحديد (R^2) كانت مساوية الى (٠,٠٠٢) والتي تشير الى ان المتغير المستقل (معدل الدوران للمصارف الإسلامية) لم يفسر التغير الحاصل في المتغير المعتمد (معدل الدوران للسوق) ، بالإضافة إلى ذلك فان القيمة المحتسبة لاختبار (F) في الجدول (٢٥) والتي هي (٠,٠٢٢) فإنها قيمة صغيرة جداً ونلاحظ بأنها غير معنوية وحسب القيمة الموجودة في العمود (Sig.) والتي تساوي (٠,٨٨٣) مما يشير الى عدم معنوية العلاقة الخطية المفترضة بين المتغير المعتمد والمتغير المستقل .

علية ومما تقدم يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل اليها كالآتي :

١- يشير الجدول رقم (٩) الى ان المعلمة المقدرة للمتغير المستقل (عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية) كانت تمتلك خطا معياري صغير وبالتالي كانت القيمة المحتسبة الى (t) كبيرة ومعنوية أي ان المتغير المستقل له تأثير كبير وقوي وهو ما يشير ان التغير الحاصل في المتغير المستقل (عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية) سوف يؤدي الى تغييرات إيجابية في المتغير المعتمد (عدد الأسهم المتداولة لقطاع المصارف) ، وهذا ما يشير اليه أيضا الجدول رقم (١٠) ، حيث نلاحظ بان هنالك علاقة ارتباط طردية قوية بين المتغير المعتمد والمستقل فقد استطاع المتغير المستقل تفسير ما نسبته ٥٦% تقريبا من التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل وهي نسبة ليست عالية لكنها مقبولة.

جدول (٩) يوضح الميل الحدي والخطأ المعياري وكذلك معنوية هذه المعالم للمتغيرات المستقلة

	B	Std. Error	T	Sig.
عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية	2.188	0.538	4.068	0.001
معدل الدوران للمصارف الإسلامية	-0.410	2.740	-0.150	0.883

المصدر : من نتائج البرنامج الإحصائي .

٢- ان الجدول رقم (٩) يشير إلى أن المعلمة المقدرة للمتغير المستقل (معدل الدوران للمصارف الإسلامية) كانت قيمتها صغيرة وتمتلك خطا معياري كبير نسبياً وبالتالي فان القيمة المحتسبة الى (t) غير معنوية ، أي ان المتغير المستقل ليس له تأثير معنوي على التغير الحاصل في المتغير المستقل (معدل الدوران للمصارف الإسلامية) ، اي لن يؤدي الى تغييرات مؤثرة في المتغير المعتمد (معدل الدوران لسوق العراق للأوراق المالية) ، وهذا ما يشير اليه أيضا الجدول (١٠) حيث نلاحظ بان هنالك علاقة ارتباط ضعيفة جدا بين المتغير المعتمد والمستقل ، فلم يستطع المتغير المستقل تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد .

جدول (١٠) معامل التحديد وكذلك معنوية النموذج

	R	R Square	F	Sig.
عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية	0.748	0.560	16.549	0.001
معدل الدوران للمصارف الإسلامية	0.041	0.002	0.022	0.883

المصدر من نتائج البرنامج الإحصائي .

الاستنتاجات:

١- يعمل البنك الإسلامي على تنمية ونشر الوعي الادخاري بين الأفراد وتقليل الإنفاق لقاعدة عريضة من الشعوب بهدف تعبئة الموارد الاقتصادية الفائضة ورأس المال العاطل واستقطابها وتوظيفها في قاعدة إسلامية سليمة ومستقرة متوافقة مع صيغة إسلامية .

٢- وجود علاقة ارتباط طردية قوية وموجبة بين المتغير المستقل (عدد الأسهم المتداولة للمصارف الإسلامية) والمعتمد (عدد الأسهم المتداولة لأجمالي سوق العراق للأوراق المالية) ، نتيجة زيادة أعداد المصارف الإسلامية المساهمة في سوق الأوراق المالية ، فضلاً عن زيادة أعداد الأسهم المتداولة في السوق .

٣- وجود علاقة ارتباط ضعيفة جدا بين المتغير المستقل (معدل الدوران للمصارف الإسلامية) و المعتمد (معدل الدوران لإجمالي سوق العراق للأوراق المالية)، نتيجةً لاحتفاظ الإفراد المستثمرين بأسهم المصارف الإسلامية المشتراة لمدةً أطول، فظلاً عن عدم استقرار الوضع الاقتصادي والأمني خلال مدة الدراسة .

٤- هناك اثر كبير للمصارف الإسلامية في سوق العراق للأوراق المالية ، حيث ارتفعت نسبة مؤشرات المصارف الإسلامية إلى أجمالي مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية خلال مدة الدراسة ، حيث بلغت نسبة مؤشر عدد الأسهم المتداولة إلى أجمالي سوق العراق المالية (٥١,٧٤ %) ، وبلغت نسبة مؤشر

معدل الدوران (٢٢,٧ %) ، كانت هذه النسب لعام ٢٠١٨ وارتفعت كثيرا عما كانت عليه في بداية مدة الدراسة مما يؤكد ازدياد عدد المصارف وزيادة نشاطها في السوق .

التوصيات:

١- ضرورة محافظة المصارف الإسلامية على هذه المكانة وتعزيزها ، من خلال تمسكها بمبادئ الشريعة الإسلامية وزيادة كفاءة تشغيلها لتحقيق المزيد من النمو والأرباح وبالتالي زيادة الطلب على أسهمها .

٢- زيادة المصارف الإسلامية للطلب والعرض في سوق أوراق المال بسبب حجم ودائعها وموجوداتها الكبيرة التي تحتاج إلى استثمار .

٣-زيادة حجم المصارف الإسلامية وتعزيز اندماجها لتكوين كيانات مصرفية قوية وقادرة على المنافسة ومواجهة التحديات المختلفة وزيادة نطاق التعاون والتنسيق المشترك بين المصارف الإسلامية والتقارب فيما بينها لتبادل خبراتها والاستفادة من تجارب الآخرين .

٤- ضرورة تطوير ثقافة استثمارية تقبل الفكر الاستثماري ألتشاركي وإلغاء الفكر الاستثماري الفردي، لأن ذلك سيساعد المصارف الإسلامية على بلوغ أهدافها خدمة لجميع الأطراف التي لها علاقة بها .

المراجع:

١- الشرقاوي ، عائشة ، البنوك الإسلامية : التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، ٢٠٠٠ .

٢- زين الدين ، صلاح محمد علي ، رؤية بعض الأكاديميين الألمان الواقع ومستقبل المؤسسات المالية الإسلامية ، من بحوث المؤتمر السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية ، غرفة صناعة وتجارة دبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، المجلد الرابع ، ٢٠٠٥ .

٣- الخاقاني ، دوري عبد الرسول ، المصرفية الإسلامية : الأسس النظرية ومشاكل التطبيق ، أطروحة دكتوراه كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٢ .

٤- العادي ، محمد صلاح ، مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية وكيف عالجها الإسلام ، دار الوفاء للنشر والتوزيع ، مصر ، ١٩٩٠ .

٥- Miani , Stefano & Demeh Daradkah , The Islamic banking industry in Jordan university of udine , Italy , 2009

٦- الكفراوي ، عوف محمد ، البنوك الإسلامية : النقود والبنوك في النظام الإسلامي ، مركز الإسكندرية للكتاب ، مصر ، ٢٠٠١ .

٧- الدعمي ، عباس كاظم ، السياسات النقدية والمالية وأداء الأسواق المالية ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠ .

٨- الهندي ، الناشف ، خليل ، أنطوان ، العمليات المصرفية والسوق المالي ، الجزء الثاني – المفهوم القانوني للسوق المالية ومدى علاقتها بالنظام المصرفي ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ، لبنان ، ٢٠٠٠ .

9- Badger . Ralph , Torgerson .w. Harold , Guttmann . G .harry , investwent principls and practices 6th edition , prentichall , 1969 .

١٠- أرشيد وآخرون ، عبد المعطي رضا ، الأسواق المالية مفاهيم وتطبيقات ، ، دار زهران للنشر والتوزيع ، ١٩٩٨ .

١١- قرياقص ، رسمية ، أسواق المال ، دار الجامعية الإسكندرية ، ١٩٩٩ .

١٢- النشرات السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١١٨) .

الصيـغ الصرفية في كتـاب الإتقان تحولها ومعانيـها

أ.د. عبّاس علي إسماعيل
الباحث منتظر محسن يعقوب
كلية العلوم الإسلامية/ جامعة كربلاء

المقدمة:

يُعد موضوع التحول في الصيغ الصرفية وفي معانيها من المواضيع التي أهتم بها علماء اللغة اهتماماً واسعاً، وذلك من خلال مصنفاتهم حتى عبّروا عن التحول بعدّة مصطلحات منها: التناوب والتحول والنيابة والعدول، إذ إنّ موضوع الصيغ الصرفية في التحول والمعاني يُعدان موضوعين متقاربين مع بعضهما البعض لكون التحول من صيغة الى أخرى راجع الى أمّا تعذراً أو استثقالاً أو مجانسة بين الحروف، أمّا في معاني الصيغ فهو تغير للكلمة كاملاً أمّا بإضافة أو حذف حرف، فيغير مدلولها ومعناها ومبناها .

وقسم البحث على مبحثين، تناول الأول التحوّل في الصيغة الصرفية، في حين تناول الثاني معاني الصيغ الصرفية.

المبحث الأول: التحوّل في الصيغة الصرفية:

التحّول لغة : الانتقال من شيء إلى آخر ، جاء في لسان العرب التحوّل:((تحوّل عن شيء زال عنه إلى غيره، وقال أبو زيد : حال الرجل يَحُول مثل تَحوّل من موضع إلى موضع،..... وحال الشيء نفسه يحول حولاً بمعنين : يكون تغيراً ويكون تحوّلاً ، والتحوّل : التنقل من موضع إلى موضع))[١].

وليس المعنى الاصطلاحي ببعيد عن المعنى اللغوي؛ فقد وصفه أبو علي الفرسي (ت٣٧٧هـ) بانّه العدول عن الصيغة إلى صيغة أخرى ، فقال :((إن تريد لفظاً فتعدل عن اللفظ الذي تريد إلى آخر، وموضع النقل فيه ان المسموع لفظ والمراد به غيره مثلا تقول: عمر والمقصود عامر))[٢] .

ووضح الجرجاني قول أبي علي الفارسي فقال :((أعلم أن العدول أن تذكر لفظاً وتريد غيره ، نحو أن نقول : عُمُر ، والمقصود عامر ، وهذا هو الفرعية لأجل أنّك إذا لفظت بعُمر وأنت تقصد عامراً كنت قد جعلت اللفظ دليلاً على معنى واسم وهو عامر وهذا هو عين الدلالة على شيئين ، وليس للأسماء أصل في الدلالة على أكثر من شيء واحد وإنّما ذلك للفعل لأنّه يدلّ على معنى وزمان..... وليس يعني الشيخ أبو علي بقوله: النقل نقل لفظ وإنما يقصد بالنقل في هذا الباب العدول عن الأصل والخروج عن الأولية))[٣] .

وأمّا المحدثون فقد ذكروا التحول الصرفي بأنّه: ((أن تنوب صيغة صرفية عن صيغة أخرى تؤدي معناها ، وتظفر بموقعها في السياق))[٤] ، مثل دلالة الفاعل على المفعول ، والمفعول على الفاعل ، والمصدر على صيغتي الفاعل والمفعول، وقد تعطي صيغة فاعل أو صيغة مفعول معنى المصدر[٥].

ولا يقتصر التحول عن الأصل على مظهر واحد يطّرد في كل الأبنية المعدول عنها بل ((تتعدد تلك المظاهر وتتنوع وهذا أمر يكسب العربية مرونة واسعه ، ويكفل لها اختيارات كثيرة تعمل بواسطها على إغناء رصيدها من الأبنية والمفردات، وأن طريقة التحول عن الأصل الكلمة ترتبط أحياناً بسبب التحول إن كان تعذراً أو استثقالا أو مجانسة، فاختلاف الأسباب يؤدي إلى اختلاف مظاهر التحول وقد يرتبط الأمر أحياناً ببنية الكلمة ومكوناتها الصوتية التي قد تفرض نوعاً معيناً من طرق التحول عن الأصل))[٦] .

وتتباين مظاهر التحول عن الأصل أيضاً في درجاتها ((فأحياناً يتم العدول عن أصل الكلمة بخطوة واحده فقط ، تتمثل في تغير حركة أو حذف صوت أو حذف حركة أو إضافة صوت وأحياناً آخر يستلزم العدول عن الأصل عدة خطوات تتمثل في عدة مظاهر من تسكين ونقل وقلب ، وهذا أمر يرتبط بالبنية الناتجة عن كل خطوة من خطوات التحول))[٧] .

وقد ذكر السيوطي بعض الأمثلة التي حصل فيها التناوب بين الصيغ ، وأطلق عليها مصطلح العدول[٨]

وقد ذكر السيوطي في الإتقان بعض الأمثلة التي حصل فيها التناوب بين الصيغ ، وأطلق عليها مصطلح العدول[٩] . ومن مظاهر التحول من صيغة إلى صيغة في كتاب الإتقان ما يأتي :

أولاً : التحول من صيغة المضارع إلى صيغة فاعل وبالعكس : ومن مظاهر هذا التحول : تحول يبسط إلى باسط ؛ فقد ذكر السيوطي عند وقوفه على قوله تعالى:(وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ)[الكهف:١٨]قيل :(يبسط)لم يؤد الغرض ، لأنه يؤذن بمزاولة الكلب البسط ، وأنّه يتجدد له شيئا بعد شيء فتحولت الصيغة من المضارع إلى صيغة فاعل ؛ لأن باسط أشعر بثبوت الصفة[١٠] ؛ لأن الاسم يدل على الثبوت والاستمرار بخلاف الفعل الذي يدل على التجدد والحدوث ، ومن هنا آثر القرآن الكريم استعمال صيغة فاعل بدلاً من صيغة الضارع[١١].

وبيّن الجرجاني :((أنّ موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء ، وأمّا الفعل فموضوعه على أنّه يقتضي تجد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء، فإذا قلت (زيدٌ منطلقٌ) فقد أثبت الانطلاق فعلا له من غير أن تجعله يتجدد ، ويحدث منه شيئاً فشيئاً بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك(زيدٌ طويلٌ وعمروٌ قصيرٌ) فكما لا يقصد ههنا أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث ، بل توجبهما وتثبتهما فقط وتقضي بوجودهما على الأطلاق ، كذلك لا تتعرض في قولك(زيدٌ منطلقٌ) لأكثر من إثباته لزيد))[١٢] .

و((أمّا الفعل فإنه يقصد فيه إلى ذلك ، فإذا قلت(زيدٌ هو ذا ينطلقُ) فقد زعمت أنّ الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً ، وجعلته يزاوله ويزجّيه.. ....وإذا أردت أن تعتبره بحيث لا يخفى أن أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه فانظر إلى قوله تعالى: (وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ) ، فإن أحدا لا يشك في امتناع الفعل ههنا وإنّ قولنا : كلبهم يبسط ذراعيه لا يؤدي الغرض، وليس ذلك إلا لأنّ الفعل يقتضي مزاولة وتجد الصفة في الوقت ، ويقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولة وتزجية فعل ومعنى يحدث شيئاً فشيئاً))[١٣].

ووضّح الرازي أنّ ((الاسم له دلالة على الحقيقة دون زمانها فإذا قلت:(زيد منطلق) لم يفد الا إسناد الانطلاق إلى زيد، وأما الفعل فله دلاله على الحقيقة وزمانها فإذا قلت : (أنطلق زيد) أفاد ثبوت الانطلاق في زمان معين لزيد، وكل ما كان زمانياً فهو متغير والتغير مشعر بالتجدد فإذن الأخبار بالفعل يفيد وراء أصل الثبوت كون الثابت في التجدد ، والاسم لا يقتضي ذلك، ويشبه أن يكون الاسم في صحة الإخبار به أعم وان كان الفعل فيه اكمل وأتم لأن الأخبار بالفعل مقتصر على الزمانيات أو ما يقدر فيه ذلك والإخبار بالاسم لا يقتضي ذلك))[١٤].

وفي ذلك يقول الدكتور فاضل السامرائي:((يقول اللغويون إن الاسم يفيد الثبوت والفعل يفيد التجدد والحدوث..... إذا قلت (هو حافظ) أو(يحفظ) ف(حافظ) يدل على الثبوت و(يحفظ) يدل على الحدوث والتجدد ونحوه: هو خطيبٌ أو يخطبُ وهو كريمٌ أو يكرمُ...تفيد ثبوت الصفة في صاحبها وأن صاحبها متصف بها على سبيل الدوام في حين أن يحفظُ أو يخطب تدلان على التجدد والحدوث وسر ذلك أن الفعل مقيّد بالزمن، فالفعل الماضي مقيد بالزمن الماضي، والمضارع مقيد بزمن الحال أو الاستقبال في الغالب في حين أن الاسم غير مقيد بزمن من الأزمنة فهو أشمل وأعم وأثبت))[١٥] ، وقد ينعكس المر ، فتتحول صيغة فاعل إلى صيغة المضارع ، وقد ذكر السيوطي من هذا القبيل أمثلة متعددة منها قوله تعالى:(هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم)[فاطر:٣]، فبيّن أنّه لو قيل(رازقُكُمْ) لفات ما أفاد الفعل من تجدد الرزق شيئاً بعد شيء، ولهذا جاءت الحال في صورة المضارع ، مع أنّ العامل الذي يفيده صورة ما هم عليه وقت المجيء ، وانهم آخذون في البكاء يجدّدونه شيئاً بعد شيء، وهو المسمى حكاية الحال الماضية، وهذا هو سرُّ الإعراض عن اسم الفاعل والمفعول))[١٦].

وبيّن السيوطي أيضاً أنّ القرآن الكريم يستعمل صيغة المضارع بدلاً من صيغة فاعل، فيقول مثلاً:((الَّذِينَ يُنفِقُونَ))[البقرة : ٢٦٢] ، ولم يقل (المنفقون) كما قيلَ المؤمنون والمتقون ؛ لأن النفقة أمر فعلي ، شأنه الانقطاع والتجدّد ، بخلاف الأيمان ، فإن له حقيقة تقوم بالقلب ، يدوم مقتضاها ، وكذلك التقوى

والإسلام والصبر والشكر والهدى والعمى والضلالة والبصر كلها مسميات تستمر ، وآثار تتجدد وتنقطع ، فجاءت بالاستعمالين[١٧] .

وذكر السيوطي في حديثه على قوله تعالى ((يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ))[الأنعام : ٩٥] ، أن إخراج الحيّ من الميّت إنما جاء بالمضارع ولم يأتِ بصيغة فاعل ؛ لأن الاعتناء بشأن إخراج الحيّ من الميت أشدُ ، فأتى بصيغة المضارع ليدل على التجدد[١٨] ، كما في قولة تعالى ((اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ))[البقرة : ١٥][١٩].

ثانياً : التحول من صيغة فاعل إلى صيغة فَعِل : ذكر السيوطي أنّ هناك آيات قد تكرّر نزولها ، فممّا تكرر نزوله قوله تعالى : ((مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ))[الفاتحة : ٤]، ومن هنا قرئت بوجهين مالك ومَلِك[٢٠].

وممن قرأ (مالك) على وزن فاعل وبالخفض : عاصم والكسائي ويعقوب وابن مسعود والأعمش[٢١] ، وممن قرأ (مَلِك) على وزن فَعِل وبالخفض ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة وأبو عمرو وابن محيصن[٢٢] ، وهذه القراءة هي أصح القراءات عند الطبري[٢٣] ، وهناك قراءات أخرى في الآية مثل مَلْكِ ، ومِلْكِ ومليكِ ، وملاّك[٢٤].

ثالثاً : العدول عن صيغة المبالغة إلى صيغة فاعل : ذكر السيوطي أنّ القرآن الكريم يستعمل في بعض المواضع صيغة المبالغة مثل قدير وعليم ، وكذلك نسيّا في قوله تعالى : ((وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيّاً))[مريم : ٦٤] ،وأحياناً يترك صيغة المبالغة ، ويؤثر استعمال صيغة فاعل[٢٥] ،كما في قوله تعالى ((قُلْ هُوَ الْقَادِرُ))[الأنعام : ٦٥] ،ومعنى هو القادر أن الله سبحانه وتعالى قادر على إرساله العذاب إليكم من كل جهة[٢٦] ،وكذلك قوله تعالى : ((عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ))[الأنعام : ٧٣] ، ومعنى الآية : أنّه تعالى ما غاب عن عباده ومالم يشاهدونه فلا يغيب عن علمه شيء[٢٧] ، وقد عزا السيوطي إلى استعمال صيغة المبالغة دون صيغة فاعل وبالعكس إلى مراعاة المناسبة[٢٨].

و قال الزجاجي:((وفي فعيل قالوا: عليم وقدير .... فإذا قلت : هذا ضروب زيداً فالأصل هذا ضارب زيداً كثيراً فعدلوا عن هذا الى ضروب طلباً للاختصار))[٢٩] ، ويدلّ بناء(فعيل) على الملازمة للشيء[٣٠] ، وهذا البناء منقول من (فعيل) الذي هو من أبنية الصفة المشبه وهو في الصفة المشبه يدل على الثبوت فيما هو خلقة أو بمنزلتها كطويل وقصير، أمّا في المبالغة فيدل على معاناة الأمر وتكراره حتى أصبح كأنه خلقة في صاحبه وطبيعة فيه كالعلم، أيّ: هو لكثرة نظره في العلم وتبحره فيه أصبح العلم سجية ثابته في صاحبة كالطبيعة فيه[٣١] .

أمّا صيغة(فاعل) فهي ((اسم مشتق يدل على مَن وقع منه الفعل أو الحدث))[٣٢] ، أو تعلّق به على سبيل التجدد والحدوث[٣٣] ، أو هو وصف دال على معنى واقع في الموصوف أو قائم به يتجدد بتجدد الأزمنة وقتاً بعد آخر[٣٤] ، وقد حول (فعيل) إلى اسم الفاعل ، وذلك ليدل على الكثرة والمبالغة في اتصاف الذات بالحدث[٣٥] .

رابعاً : العدول عن صيغة صرفيه إلى صيغة صرفيه مثلها من حيث نوع المشتق : ومن امثله ذلك عند السيوطي العدول عن صيغة اسم الفاعل قادر إلى صيغة اسم الفاعل مُقتدر ، كما في قوله تعالى : ((أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ))[القمر : ٤٢] ، وفسر السيوطي ذلك أنّ استعمال مُقتدر أبلغ من استعمال قادر ؛ لأنّ فيه إشارة إلى زيادة التمكين في القدرة ، وأنّه لا أراده له ولا معقّب[٣٦].

ومن مظاهر العدول عن صيغة صرفية إلى صيغة صرفية مثلها من حيث نوع المشتق أيضاً عند السيوطي استعمال الرحمن بدلاً من الرحيم ، وعزا هذا العدول في الصيغة إلى أنّ لفظ رحمن يشعر بالطف والرفق ، كما أنّه مشعرٌ بالفخامة والعظمة[٣٧] .

والرحمن والرحيم كلاهما مشتق من رَحِمَ ، وذكر القرطبي أنّ الرحمن اسم عبراني نقل إلى العربية ، وأصله بالخاء ، فأبدلت خاؤه حاءً[٣٨] ، وليس هناك دليل على أنّ الرحمن لفظ عبراني ؛ إذ من الممكن

أن يكون من الألفاظ المشتركة بين العربية والعبرية ؛ لأن اللغتين : العربية والعبرية كلتاهما من اللغات السامية[٣٩].

خامساً : العدول من صيغة فعلية إلى صيغة فعلية أخرى : ومن مظاهر هذا العدول في كتاب الإتقان ما يأتي :

أ ـ العدول عن صيغة الماضي إلى صيغة المضارع ، نحو قوله تعالى ((فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ))[البقرة :٨٧] والأصل قَتَلْتم[٤٠].

وقال الزمخشري : ((فإن قُلت : هلا قيل : وفريقاً قتلْتُمْ ؟ قلت : هو على وجهين : أن تراد الحال الماضية ؛ لأن الأمر فظيع فأريد استحضاره في النفوس وتصويره في القلوب ، وأن يراد : وفريقاً تقتلونهم بعد ؛ لأنّكم تحومون حول قتل محمد ..... لولا أنّي أعصمه منكم))[٤١].

ب ـ العدول عن صيغة المضارع المبني للمعلوم إلى صيغة الماضي المبني للمعلوم ، كما في قوله تعالى : ((قَالُوا يَا مُوسَى إِمَّا أَن تُلْقِيَ وَإِمَّا أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى))[طه : ٦٥] ؛ إذ بيّن السيوطي أنّ العدول عن قوله تعالى : ((إِمَّا أَن تُلْقِيَ كان لغرضين ، أحداهما لفظي ، وهو المزاوجة لرؤوس الآية ، والآخر معنوي ، وهو أنّه تعالى أراد أن يخبر عن قوة أنفس السحرة واستطالتهم على موسى ، فجاء عنهم باللفظ أتمّ وأوفى منه في إسنادهم الفعل إليه))[٤٢].

ج ـ استعمال صيغة فُعْلل بدلاً من فُعَل ففي كلامه عن قوله تعالى : ((فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ))[الشعراء :٩٤] ، ذكر السيوطي أنّ استعمال((كُبكبوا أبلغ من (كُبّوا)؛ للإشارة إلى انّهم يُكبّون كبّاً عنيفاً فظيعاً))[٤٣] ، والكبكبة : تدهور الشيء في هوة[٤٤] ،و((الكاف مكررة كما يُقال صرصر ، والمراد انّه ألقى بعضهم على بعض من الكفار وقادتهم الذين دعوهم إلى الشرك وقد كرر لفظ الكبّ لتكرير معناه كأنّه ينكب فيها مرة بعد أخرى))[٤٥] ، وهو مثل ((كفكف الدمع ونظيرة في الأسماء

أيّ : كثير مبالغة في اللّم ، فكان له فعلاً مرادفاً له مشتملاً على حروفه ولا تضعيف فيه ، فكان التضعيف في مرادفه ؛ لأجل الدلالة على الزيادة في معنى الفعل))[٤٦].

د ـ استعمال صيغة (يَفْتَعِلون) بدلاً من يَفعلون ، قال السيوطي في كلامه عن قوله تعالى : ((وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ))[فاطر : ٣٧] : إن استعمال لفظ : يصْطرخون أبلغ من استعمال يصرخون ؛ ((للإشارة إلى أنّهم يصرخون صراخاً منكراً خارجاً عن الحدّ المعتاد))[٤٧] . ويصطرخون على وزن يفتعلون من الصراخ ، وأصله يصترخون ، فأبدلت التاء من الطاء لقرب مخرج الطاء من الصاد[٤٨] .

ووضح الطبرسي بانّ الأصطراخ هو ((في الصياح والنداء بالاستغاثة من الصراخ قلبت التاء طاء لأجل الصاد الساكنة قبلها وإنّما فعل ذلك ، لتعديل الحروف بحرف وسط بين حرفين يوافق الصاد في الاستعلاء والإطباق ، ويوافق التاء في المخرج))[٤٩] .

هـ ــ العدول عن صيغة أفعَل إلى صيغة افتعل ، مثال ذلك عند السيوطي استعمال صيغة اصطبر في قوله تعالى : ((وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً))[مريم : ٦٥] ، بدلاً من أصبر لأنّه أبلغ منه[٥٠] .

والاصطبار : شدة الصبر على الأمر الشاق ؛ لأنّ صيغة الافتعال تردّ لإفادة قوة الفعل[٥١] .

واصطبر إنّما ((عدّي باللام على سبيل التضمين ، أيّ : أثبت بالصبر لعبادته ؛ لأن العبادة تورد شدائد ، فأثبت لها ، وأصله التعدية بعلى[٥٢] ، كقوله تعالى : ((وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا))[طه : ١٣٢] ، وقيل((خطاب للرسول (صل الله عليه وآلة وسلم) ، مرتب عليه أيّ : لما عرفت ربّك ، لأنّه لا ينبغي له أن ينساك أو أعمال الأعمال ، فأقبل على عبادته واصطبر عليها ولا تتشوش بإبطاء الوحي وهزء الكفار))[٥٣] .

وذكر ابن جني أنّ اصطبر أصله ((اصتبر ، فكرهوا استعلاء الصّاد ، وبعدها حرفٌ غير مستعل ، وهو التاء إلا أنّه من حيّز حرف مستعل وهو الطاء ، فأبدلوا من التاء ما هو مستعمل من حيّزها وهو الطاء ، فقالوا : (مصطبر) فاتفقت الصاد والطاء في الاستعلاء ، ثم صرّفوه على ذلك فقالوا : يصطبر

ومصطبر ؛ لأنّ العلة قائمة))[٥٤] ، وهي ((موجبه للقلب في الفعل الماضي موجودة في المضارع وما تصرف منهما))[٥٥] .

و. التناوب بين صيغتي فَعلَ وأفعل نحو سقى وأسقى ، ((فإنّ سقى لما لا كلفة معه في السقيا ، ولهذا أورده تعالى في شراب الجنة ، فقال ((وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَاباً طَهُوراً))[الأنسان : ٢١] ، واسقى لما فيه كلفة ، ولهذا أورده في شراب الدنيا فقال ((وَأَسْقَيْنَاكُم مَّاء فُرَاتاً))[المرسلات : ٢٧] و((لَأَسْقَيْنَاهُم مَّاء غَدَقاً))[الجن : ١٦] ، لأنّ السقيا في الدنيا لا تخلوا من الكلفة أبداً))[٥٦] .

المبحث الثاني: معاني الصيغ الصرفية:

يُعد موضوع معاني الصيغ من المواضيع التي اعتنى بها علماء اللغة حتى توسّعوا فيها عند تناولهم لها . وذكر ابن منظور بأن الصوّغ هو: ((مصدر صاغ الشيء يصوغه صوغاً وصياغة وصغته أصوغه صياغه وصيغة وصيوغة وفلان حسن الصيغة أي حسن الخلقة))[٥٧] ، و((وبنية الكلمة وبناؤها ومبناها ألفاظ مترادفه تعني كلها ذات اللفظ وتركيبه ومادته وأصوله ، فللحرف مبناه ، وبنيته وبناؤه ، وللاسم والفعل كذلك... ويظل لكلمة الواحدة معناها أو مبناها وأنْ نقص منها تغير معناها ومدلولها ، أو زاد مفهومها وما ترمي إليه فكلمة (غفر) تدل على وقوع الغفران ، فإذا ما زيد عليها همزة وسين وتاء صارت استغفر، كان معناها طلب المغفرة ، وكلمة (رجل) تفيد صيغة التكبير وإذا ما أصبحت بنية الكلمة رجيلاً بالتصغير أفادت معنى جديداً بعينه مراد المتكلم))[٥٨]، وبيّن الدكتور تمام حسّان بأن الصيغ الصرفية هي ((القالب التي تصاغ الكلمات على قياسه))[٥٩] ، و فرّق بين الصيغ الصرفية والميزان الصرفي فذكر أنْ ((التفريق بين الصيغ الصرفية وهي (مبنى صرفي) وبين الميزان الصرفي وهو(مبنى صوتي) تفريق هام جداً له من الأهمية ما يكون فيها للتفريق بين علمي الصرف والأصوات وقد يتفق هيكل الصيغة في صورته مع هيكل الميزان فالفعل(ضَرَبَ) صيغته (فَعَلَ) وميزانه (فَعَلَ) ولكنهما يختلفان في فعل الأمر (قِ)))[٦٠] .

وفيما يأتي دراسة معاني الصيغ الواردة في كتاب الإتقان

استعمال صيغة فاعل بمعنى صيغة مشتقة أخرى

أولا : استعمال صيغة فاعل بمعنى صيغة مفعول : ذكر السيوطي في حديثه عن قوله تعالى : ((فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ))[الحاقة : ٢١] أنّ صيغة فاعل : راضية جاءت بمعنى اسم المفعول مرضية[٦١] ، ومثله كلمة عاصم في قوله تعالى :((لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ))[هود : ٤٣] فهي بمعنى لا معصوم[٦٢] ، وكذلك صيغة اسم الفاعل آمن في قوله تعالى : ((جَعَلْنَا حَرَماً آمِناً))[العنكبوت :٦٧] فهي بمعنى اسم المفعول مأمون[٦٣] ،ويدخل في هذا الباب كلمة دافق في قوله تعالى : ((خُلِقَ مِن مَّاء دَافِقٍ))[الطارق : ٦] فقد جاءت بمعنى مدفوق[٦٤] ، والدفق : ((الصبّ ، وأراد ماء الرجل وماء المرأة ؛ لأنّ مخلوق منهما ، وجعله واحداً لامتزاجهما))[٦٥] ، وهو((دفق الشيء قدماً وهو ماء دافق وهذه دفقةٌ من ماء))[٦٦].

ولما كان كل م اسم الفاعل واسم المفعول وصفاً لمعنى مناقض ومضاد لمعنى الأخر ، فقد رفض الخليل وسيبويه القول بوقوع أحداهما مكان الخر ، وذهبا إلى أنّ ما جاء على وزن فاعل ، وأوّ بالمفعول إنّما هو محمول على النسب ، فقولهم : طاعمٌ كاسٍ مثلاً عندهما معناه ذو كسوةٍ وطعام[٦٧] .

وقال ابن عطيه : ((ومذهب الخليل وسيبويه : هو على النسب أيّ : ذا دفق ، والدفق : دفع الماء بعضه ببعض كدفع الوادي السيل إذا جاء يركب بعضه بعضاً ، ويصح أن يكون الماء دافقاً ؛ لأنّ بعضه يدفع بعضاً فمنه دافق ومدفوق))[٦٨] ،و ((أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم ، إذ يجعلون المفعول فاعلاً إذا كان من مذهب النعت فمثلاً العرب تقول هذا سرٌّ كاتم وهمٌ ناصبٌ وليل نائمٌ وعيشةٌ راضيه))[٦٩].

ومعنى ذلك أنّ الفرّاء يرى قيام صيغة فاعل مقام اسم المفعول استعمال مطّرد في لهجة أهل الحجاز خاصة وذلك عندما يكون في موقع الصفة ، على أنّ البلاغيين يرون أنّ قيام صيغة فاعل مقام اسم المفعول وبالعكس ضرباً من المجاز[٧٠] .

ثانياً : استعمال اسم الفاعل بمعنى المصدر ، ومن أمثلته في كتاب الإتقان قوله تعالى : ((لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ))[الواقعة :٢] ؛ فقد استعمل القرآن اسم الفاعل كاذبة ، وأراد بها المصدر تكذيب[٧١].

وقد جاء اسم الفاعل بمعنى المصدر كثيراً في كلام العرب والقرآن الكريم ، وبخاصة اسم الفاعل المشتق من الثلاثي[٧٢] ، ومع ذلك وصف ابن يعيش إقامة اسم الفاعل مقام المصدر بالقلة[٧٣].

استعمال المصدر بمعنى صيغة اسم المفعول وبالعكس

ذكر السيوطي أمثلة عديدة ، جاء فيها المصدر بمعنى اسم المفعول ، ففي كلامه عن قوله تعالى : ((وَلاَ يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ))[البقرة : ٢٥٥] أشار إلى أنّ المصدر علِمْ بمعنى اسم المفعول معلوم[٧٤] .

وفي حديثه عن قوله تعالى: ((صُنْعَ اللَّهِ))[النمل : ٨٨] ذكر أنّ المصدر: صُنع جاء بمعنى مصنوع[٧٥]

وجاء في كتاب الإتقان عند حديث السيوطي عن قوله تعالى: ((وَجَآؤُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ))[يوسف:١٨] ، أنّ المصدر كَذِب جاء بمعنى مكذوب ((لأنّ الكذب من صفات الأقوال لا الجسام))[٧٦]

وقال الفرّاء : ((والعرب تقول للكذب : مكذوب ، وللضعف مضعوف .... ويجوز في العربية أن تقول : جاءوا على قميصه بدم كذب كما تقول : جاءوا بأمر باطل وباطلاً وحق وحقاً))[٧٧] ، ويرى القرطبي أنّ التقدير في الآية الكريمة : بدم ذي كَذِب[٧٨] ، ويدخل في هذا الباب إطلاق البشرى على المُبشر به ، والهوى على المَهويّ ، والقول على المقول[٧٩].

واستعمال المصدر بمعنى اسم المفعول كثير في كلام العرب ، وقد يحصل العكس ، فيأتي المصدر على صورة اسم المفعول ؛ إذ ذكر السيوطي حين وقف على قوله تعالى :((بِأَيِّيكُمُ الْمَفْتُونُ))[القلم :٦] انّ صيغة اسم المفعول جاءت بمعنى المصدر : الفتنة[٨٠] .

وقال القرطبي أيّ الفتنه : وهو مصدر على وزن مفعول ، ويكون معناه : المفتون ، كما قالوا : ما لفلان مجلود ولا معقول ، أيّ عقل ولا جلادة ، والمفتون : المجنون الذي فتنه الشيطان وقيل المفتون : المعذّب من قول العرب فتنت الذهب بالنار إذا حميته[٨١] ، وقال النحّاس : ((والمفتون بمعنى الفتنه والفتون كما يقال ليس معقول ولا معقود رأي))[٨٢] .

وقد انكر سيبويه مجيء المصدر على زنة اسم الفاعل ولجأ إلى تأويل ما ورد من ذلك بما يعيده إلى اسم المفعول ، فقولهم دعه إلى مَيسره ودَعْ مَعْسره عنده معناه : دَعْهُ إلى أمر يُؤسَرُ فيه أو يعسرُ منه[٨٣].

ويبدوا لي أنّه لما كان المعنى هو الذي يحكم على الصيغة ، فلا مانع من مجيء المصدر على زنة اسم المفعول ، ومن ثمّ ليس هناك داعٍ إلى التأويل ؛ لأنّ عدم التأويل خيرٌ من التأويل .

وقد استعمل القرآن الكريم بعض الأبنية بمعنى اسم المفعول ، ومما جاء في كتاب الإتقان استعمال فعيل بمعنى مفعول قوله تعالى : ((وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيراً))[الفرقان : ٥٥] إذ جاء ظهير بمعنى مظهور[٨٤] .

إنّ مجيء صيغة فعيل بمعنى مفعول كثير في لغة العرب ، ولكنّه مع كثرته غير مقيس ، فأكثر الصرفيين يرون أنّ نيابتها سماعيه[٨٥] ، وجعل بعض الصرفيين (فعيلاً) لكثرته قياسيّاً في كلّ فعل لم يسمع له فعيل بمعنى فاعل ، نحو قتيل فإنّ سُمع له فعيل بمعنى فاعل فلا يأتي منه فعيل بمعنى مفعول قياسيّاً خوف اللبس[٨٦].

استعمال اسم المفعول بمعنى اسم الفاعل

ذكر السيوطي في كلامه عن قوله تعالى : ((إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيّاً))[مريم : ٦١] ، أنّ (ماتياً) جاء بمعنى آتياً[٨٧] ، ومثله لفظ مستور في قوله تعالى : ((حِجَاباً مَّسْتُوراً))[الإسراء : ٤٥] ، إذ جاء بمعنى ساتراً ، وقيل : هو على بابه أيّ : مستوراً على العيون لا يُحس به أحد[٨٨] ، والستر ((تغطية الشيء والستر والسترة ما يستر به))[٨٩] ،وقال الأخفش في قوله تعالى ((حِجَاباً مَّسْتُوراً)) إنّ الفاعل قد يكون في لفظ المفعول ، كما تقول : (إنّك مشؤوم علينا وميمون) ، وإنّما هو (شائم ويامن) ؛ لأنّ من شأنهم ويمنهم الحجاب ههنا هو : الساتر[٩٠] .

وقال القرطبي : إنّ مستورا فيه قولان :

أحداهما : أنّ الحجاب مستور عنكم لا ترونه ، والأخر : أنّ الحجاب ساتر عنكم ما وراءه ويكون مستور بمعنى ساتراً[٩١] ، وقال الشعراوي : ((كلمة مستوراً اسم مفعول من الستر ، فلم يقل الحق سبحانه وتعالى ساترا ، وهذا من قبيل المبالغة في الستر والإخفاء ، فالمعنى أنّ الحجاب الذي يمنعهم من سماعك أو رؤيتك هو نفسه مستور))[٩٢] ،وقيل : مستوراً به على حذف العائد[٩٣] ، وقد ((وصف الحجاب بالمستور مبالغة في حقيقة جنسه ، أيّ : حجاب بالغاً الغاية في حجب ما يحجبه هو حتى كأنّه مستوراً بساتر آخر))[٩٤].

الخاتمة:

إنّ التحول في الصيغ الصرفية من صيغة الى صيغة اخرى ، فهي تؤدي معناها حتى تصبح بموقعها في السياق ، وهذا راجع الى التعذر أو الاستثقال أو المجانسة .

وقد أرتبط ببنية الكلمة وقد يكون في تغير الحركة أو الحذف للصوت أو الحركة أو اضافة صوت ،وأنّ التغيرات الصرفية التي تصيب الكلمة العربية فهي من سنن العرب فهم يتخلصون من الثقل والتنافر بين الحروف .

وغرض التحول هو التخفيف الكلمة إذ يجعل اللسان يجري بها في لين وسهولة وكثيراً ما يكون سببه التقاء الساكنين وأن الحروف دائماً تسعى الى التقريب بين بعضها البعض في الصفة والمخرج وذلك من خلال آليات متبعه .

الهوامش:

(١)لسان العرب : مادة(حول) ١١/١٨٤ـ ١٨٦

(٢)الإيضاح العضدي : ٣٠١

(٣)المصدر نفسه : ١٠٠٨

(٤)التحول الصرفي إلى أسم الفاعل : د. كاطع جارالله: ٥٥

(٥)المصدر نفسه ، والصفحة نفسها

(٦)دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها ، د. لطيفة أبراهيم النجّار: ١١٨

(٧) المصدر نفسه :والصفحة نفسها

(٨) ينظر الإتقان : ٣/ ٢٤١ ، ٤/٢٢

(٩) ينظر المصدر نفسه ،١ / ٢٤١ ، ٤/٢٢

(١٠)الإتقان :٢/٢٣٢

(١١) ينظر الإتقان : ٢/ ٢٣٢

(١٢) دلائل الأعجاز :١٩٢ـ١٩٣

(١٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها

(١٤) نهاية الإيجاز في دراية الأعجاز :فخر الدين الرازي،٧٩ـ٨٠

(١٥)معاني الأبنية في العربية :٩

(١٦) الإتقان : ٢/٢٣٢

(١٧)ينظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها

(١٨) ينظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها

(١٩) ينظر التفسير الكبير : ٢/ ٧٦

(٢٠) ينظر الإتقان : ١/ ١١٤

(٢١)ينظر الهادي في القراءات السبع : ١٠٠

(٢٢) ينظر معجم القراءات القرآنية : ١/ ٩

(٢٣) ينظر تفسير الطبري : ١/ ٦٥

(٢٤) ينظر معجم القراءات القرآنية : ١/ ٩ـ ١٢

(٢٥) ينظر الإتقان : ٣/ ٢٤٠

(٢٦) ينظر تفسير التحرير والتنوير :٢٨٣/٦

(٢٧) ينظر تفسير الخازن :علاء الدين البغدادي المسمى الشهير بالخازن، ٢ /١٢٥

(٢٨)ينظر الإتقان : ٣/ ٢٣٦

(٢٩) البسيط في شرح جمل الزجاجي : ابن أبي الربيع الإشبيلي، ١٠٥٣

(٣٠) البناء الصرفي في الخطاب المعاصر :د. محمود عكاشه ، ٧٣

(٣١) ينظر :الصرف العربي أحكامه: ١٠٢

(٣٢) المصدر نفسه :٩١

(٣٣) الصرف الوافي : د. هادي نهر، ١٢٠

(٣٤)مختصر الخطيب في علم التصريف :د. عبد اللطيف الخطيب، ٧٥

(٣٥)ينظر :مختصر الصرف: د. عبد الهادي الفضلي، ٥٩

(٣٦) ينظر الإتقان : ٣/ ٢٠٩

(٣٧) ينظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها

(٣٨) ينظر الجامع لأحكام القرآن : ١٦١/١

(٣٩) ينظر التحرير والتنوير : ١٦٩/١

(٤٠) ينظر الإتقان : ٣/ ٢٤١

(٤١) تفسير الكشاف : ٨٥

(٤٢) الإتقان : ٤/ ٢٢

(٤٣) الإتقان : ٣/ ٢٠٩

(٤٤)مفردات اللفاظ القرآن : ٦٩٥

(٤٥) تفسير جامع البيان : ٣/ ١٨٧

(٤٦) التحرير والتنوير : ١٩ / ١٥٢

(٤٧) الإتقان : ٣/ ٢٠٩

(٤٨) تفسير المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : ابن عطيه ،١٥٥٣

(٤٩) تفسير مجمع البيان : ٨/ ٢١٨

(٥٠) ينظر الإتقان : ٣/ ٢٠٩

(٥١) ينظر تفسير التحرير والتنوير :١٦/ ١٤٢

(٥٢) تفسير البحر المحيط : ٦/ ١٩٣ ، تفسير روح المعاني : ١٦: ١١٥

(٥٣) تفسير البيضاوي : ٣٧٤

(٥٤) المنصف شرح كتاب التصريف : ٣٢٦ ـ ٣٢٧

(٥٥) شرح الملوكي : ٣١٨

(٥٦) الإتقان : ٣/ ٢٠٩

(٥٧) لسان العرب : مادة(صوغ)٨/٤٤٢ـ٤٤٣

(٥٨) معجم المصطلحات النحوية والصرفية :د. محمد سمير اللبدي،٢٨

(٥٩)اللغة العربية معناها ومبناها :١٣٣

(٦٠) المصدر نفسه : ١٤٥

(٦١) ينظر الإتقان : ٣/ ٧٢

(٦٢) ينظر المصدر نفسه: ٣/ ٧٨

(٦٣)ينظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها

(٦٤) ينظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها

(٦٥) تفسير البغوي ، ابن مسعود البغوي : ٨/ ٣٩٤

(٦٦) معجم مقاييس اللغة ، مادة(دفق) : ٢/ ٢٨٦

(٦٧) ينظر الكتاب : ٣/ ٤٢١ ، الأبنية الدلالة على اسم الفاعل في القرآن ،أفراح عبد علي الخياط : ٤٥ ـ ٤٦

(٦٨) تفسير المحرر الوجيز :١٩٦٧

(٦٩) معاني القرآن ، الفراء : ٣/ ٢٥٥

(٧٠) ينظر الأبنية الدالة على اسم الفاعل في القرآن : ٤٨

(٧١) ينظر الإتقان : ٣/ ٧٨

(٧٢) ينظر المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي ، د. عبّاس علي إسماعيل : ١٤١

(٧٣) ينظر شرح المفصل : ١/ ١٦١

(٧٤) ينظر الإتقان : ٣/ ٧٧

(٧٥) ينظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها

(٧٦) الإتقان : ٣/ ٧٧

(٧٧) معاني القرآن : ٢/ ٣٨

(٧٨) ينظر الجامع لأحكام القرآن : ١١/ ٢٨٦

(٧٩) ينظر الإتقان : ٣/ ٧٨

(٨٠) ينظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها

(٨١)ينظر الجامع لأحكام القرآن : ٢١ / ١٤٥

(٨٢)إعراب القرآن : ٥/ ٧

(٨٣)ينظر الكتاب : ٤/ ٢١٣

(٨٤) ينظر الإتقان : ٣/ ٧٨

(٨٥) ينظر شرح ألفية ابن مالك ، لأبن الناظم : ١٧٠٩ ـ ١٧١ ، شرح التصريح : ٢/ ٤٤

(٨٦) ينظر شرح الأشموني : ٢/ ٢٤٥ ، شرح التصريح : ٢/ ٤٤

(٨٧)ينظر الإتقان : ٣/ ٧٨

(٨٨) ينظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها

(٨٩)مفردات اللفاظ القرآن : ٣٩٦

(٩٠) معاني القرآن : ٤٢٤

(٩١) الجامع لأحكلم القرآن : ١٣/ ٩٥

(٩٢) تفسير الشعراوي : محمد متولي الشعراوي ،٨٥٧٣

(٩٣) المحرر الوجيز ، ابن عطيه : ١١٤٦

(٩٤)التحرير والتنوير : ١٥/ ١١٧

المصادر والمراجع:

ـ القرآن الكريم

١. ـ معجم لسان العرب ، جمال الدين بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري(٧١١هـ) ، تح : عامر أحمد حيدر ، راجعة : عبد المنعم جليل أبراهيم ، ط١ ، منشورات دار الكتب العلمية. بيروت ، ٢٠٠٥م.

٢. . الإيضاح العضدي ، أبو علي الفارسي النحوي(ت ٣٧٧هـ) ، تح : حسن شاذلي فرهود ، ط١، ١٩٦٩م

٣. ـ التحول الصرفي إلى اسم الفاعل في القرآن الريم بين التفسير الاعتباطي والعجاز القرآني ،الدكتور كاطع جار الله سطّام ، مجلة كلية الآداب / الجامعة المستنصرية .

٤. ـ دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها ، لطيفة ابراهيم محمد النجار ، دار البشير للنشر والتوزيع ـ عمان ، ط١، ١٩٩٤م.

٥. ـ الإتقان في علوم القرآن ، عبد الرحمن الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت ٩١١هـ) ، تح : طه عبد الرؤوف سعد لهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ م.

٦. ـ دلائل الأعجاز ، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي(٤٧١هـ) ، علق عليه : محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي ـ مطبعة المدني ، القاهرة (د،ت)

٧. ـ نهاية الإيجاز في دراية الأعجاز ، فخر الدين الرازي ، علق عليه : د. نصرالله حاجي مفتي ، دار صادر ـ بيروت ، ط١، ٢٠٠٤م .

٨. ـ معاني الأبنية في العربية ، الدكتور فاضل السامرائي ، دار عمّار للنشر والتوزيع ـ الكويت ، ط٢ ، ٢٠٠٧م .

٩. ـ تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، محمد الرازي فخر الدين (ت ٦٠٤هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١، ٢٠٠٤م .
١٠. . الهادي في القراءات في القراءات السبع ، محمد بن سفيان القيرواني ، تح : الدكتور خالد حسن أبو الجود ، ط١، دار عباد الرحمن ـ القاهرة ، ٢٠١١م .
١١. ـ معجم القراءات ، الدكتور عبداللطيف الخطيب ، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ـ دمشق(د.ت) .
١٢. ـ تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري(ت٣١٠هـ) تح : د. بشّار عواد معروف ، عصام فارس الحرستاني ، ط١، مؤسسة الرسالة للنشر ـ بيروت ١٩٩٤م .
١٣. ـ تفسير التحرير والتنوير ، محمد الظاهر المعروف بأبن عاشور ، دار التونسية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٤م
١٤. ـ تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل ، لعلاء الدين علي بن محمد البغدادي ، صححه : عبد السلام محمد علي شاهين ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط١، ٢٠٠٤م .
١٥. ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي ، أبن ابي الربيع عبدالله بن احمد القرشي الأشبيلي ، ط١، ١٩٨٦م .
١٦. ـ البناء الصرفي في الخطاب المعاصر ، الدكتور محمود عكاشة، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ، القاهرة . مصر ،٢٠٠٥م
١٧. ـ الصرف العربي احكام ومعانٍ ، د. محمد فاضل السامرائي ، دار ابن كثير للطباعة والنشر ـ دمشق ، ط١ ، ٢٠١٣م .
١٨. ـ الصرف الوافي دراسات وصفية تطبيقية ، د. هادي نهر ، عالم الكتب الحديث للنشر ـ الأردن ، ط١، ٢٠١٠م .
١٩. ـ مختصر الخطيب في علم التصريف للمبتدئين والحفاظ ، د. عبد اللطيف الخطيب ، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ـ الكويت ، ط١، ٢٠٠٨م.
٢٠. ـ مختصر الصرف ، د. عبد الهادي الفضلي ، دار القلم ـ بيروت (د ،ت) .
٢١. ـ تفسير الجامع لأحكام القرآن ، لأبي عبدالله محمد بن احمد القرطبي(ت ٦٧١هـ) ، تح : د. عبدالله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر ـ بيروت(د،ت).
٢٢. ـ تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في جوه التأويل ، جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ، علق عليه : خليل مأمون ، ط٣، دار المعرفة ـ بيروت ، ٢٠٠٩م .

٢٣. . مفردات الفاظ القرآن ، الراغب الاصفهاني، تح :صفوان عدنان داودي ،ط٤، دار القلم . الدار الشامية للنشر والتوزيع ،٢٠٠٩م .
٢٤. ـ تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري(ت٣١٠هـ) تح : د. بشّار عواد معروف ، عصام فارس الحرستاني ، ط١، مؤسسة الرسالة للنشر ـ بيروت ١٩٩٤م .
٢٥. ـ البحر المحيط ، محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان الأندلسي ، تح : عادل احمد عبد الموجود ، ط١، وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ١٩٩٣م .
٢٦. ـ تفسير روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي (١٢٧٠هـ)، دار احياء التراث العربي ـ بيروت ، المطبعة الميرة ، ١٨٥٤م .
٢٧. ـ تفسير البيضاوي ، انوار التنزيل واسرار التأويل ، ناصر الدين ابي سعيد عبدالله الشيرازي البيضاوي ، تح : محمد مصطفى صبحي ود. محمود احمد الأطرش ، ط١، دار الرشيد ـ بيروت ، ٢٠٠٠م .
٢٨. ـ المنصف ، عثمان بن جني النحوي ، تح : ابراهيم مصطفى ، عبد الله امين ، ط١، ١٩٥٤م القاهرة .
٢٩. ـ شرح الملوكي في التصريف ،لأبن يعيش (٦٤٣هـ) ، تح : الدكتور فخر الدين قباوة ، ط٢، المكتبة العربية ـ سوريا ، ١٩٧٣م .
٣٠. ـ معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، د. محمد سمير نجيب اللبدي ، مؤسسة الرسالة . بيروت ، ط١ ، ١٩٨٥م
٣١. ـ اللغة العربية معناها ومبناها ، الدكتور تمّام حسّان ، دار الثقافة ـ المغرب للطباعة والنشر ، ط٥، ٢٠٠٦م .
٣٢. ـ تفسير البغوي معالم التنزيل ،أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي ، تح : محمد عبدالله النمر ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، ١٤١٢هـ .
٣٣. ـ معجم مقاييس اللغة : لأحمد بن فارس بن زكريا : تح : عبد السلام هارون ، ط٢ ١٩٧٩م دار الفكر للطباعة والنشر .
٣٤. ـ الكتاب : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه(ت ١٨٠هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، ط٣ ، ١٩٨٨م ، مكتبة الخانجي القاهرة .
٣٥. ـ الأبنية الدالة على أسم الفاعل في القرآن الكريم دراسة دلالية (اطروحة دكتوراه) افراح عبد علي كريم الخيّاط ، ، جامعة بغداد ـ كلية الآداب ٢٠٠٣م .

٣٦. ـ معاني القرآن ، أبو زكريّا يحيى بن زياد الفرّاء(ت ٢٠٧هـ) ، مكتبة عالم الكتب . بيروت ، ط١٣، ١٩٨٣م .
٣٧. ـ المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي ، لفضل الله الراوندي ، أطروحة دكتوراه ، الدكتور عبّاس علي إسماعيل ، كلية التربية ـ جامعة كربلاء ، ٢٠١٥م .
٣٨. ـ شرح المفصل : يعيش بن علي بن يعيش الأسدي(٦٤٣هـ) ، تح : الدكتور أميل بديع يعقوب ، ط١ ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ٢٠٠١م .
٣٩. ـ اعراب القرآن ، أحمد بن محمد بن إسماعيل النحّاس ، تح : الدكتور زهير غازي زاهد ،ط٢، مكتبة النهضة العربية ـ مصر ١٩٨٥م .
٤٠. ـ شرح الأشموني عل ألفية ابن مالك ، تح : محي الدين عبد الحميد ، ط١، دار الكتب العربي ، بيروت ـ لبنان ، ١٩٥٥م .
٤١. ـ شرح التصريح على التوضيح ، جمال الدين ابن هشام الأنصاري ، تح :محمد باسل عيون السود ،ط١ ،٢٠٠٠م، منشورات دار الكتب العلمية . بيروت .
٤٢. ـ شرح ألفية ابن مالك ، محمد صالح بن عثيمين ،ط١، ١٤٤٣هـ، مكتبة الرشد ناشرون . الرياض .
٤٣. ـ تفسير الشعراوي ، محمد متولي الشعراوي ، دار اخبار اليوم . مصر (د ، ت) .
٤٤. ـ تفسير التحرير والتنوير ، محمد الظاهر المعروف بأبن عاشور ، دار التونسية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٤م
٤٥. ـ تفسير المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ابو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت ٥٤٢هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد ،ط١، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٢٢هـ .

التغيير المساحي لاستعمالات الأرض الحضرية في مدينة النجف الأشرف ١٩٧٧-٢٠١٩

أ.د. علي لفته سعيد الأسدي
الباحث حسن عبد الحسين عبد الكريم
كلية الآداب/ جامعة الكوفة

المقدمة:

تعد مدينة النجف واحدة من المدن الرئيسة التي شهدت العديد من التغييرات المتلاحقة في استعمالات الارض المتأثرةً بالأحداث الزمانية والمكانية والتغيرات النوعية، بوصفها مركزاً دينياً ذات طابع متميز، ما انعكس على تغير نسيجها الحضري ومساحتها عبر الزمن بحسب تدفق تيارات الهجرة السكانية بشكل مستمر من جانب، وازدياد في عدد السكان من جانب آخر، وأدت التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتخطيطية دورا بارزاً، لهذا نتج عن ذلك خلل في التوزيع والكثافة بين أحياء المدينة .

إن الدراسة الجغرافية أكدت على استعمالات الأرض الحضرية حيث اعتبرتها حيزاً من ارض المدينة يشغل بإحدى وظائف المدن الأساسية مثل الوظيفة السكنية أو التجارية والصناعية والنقل والترفيه وفقا لضوابط طبيعية أو بشرية أو كليها حيث من المعروف إن حجم الاستعمال في المدينة يتباين طبقاً لنوع الاستعمال فكلما كانت المدينة ذات وظيفة رئيسية كلما انعكس ذلك على مساحة هذا الاستعمال ، وتتنوع استعمالات الارض في مدينة النجف نتيجة لتنوع النشاطات وهي تمثل نتاجاً للتطور التاريخي الذي مرت به المدينة خلال مدة طويلة، كما ان التغيير في استعمالات الارض هو تحول ملحوظ في نوع استعمالات الارض في البعدين الزماني والمكاني وحجمها، ويتناسب هذا التحول مع تدخل الانسان لتحقيق نتائج افضل فضلاً عن تغييرات تحصل في العوامل الأخرى (الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية) ويؤدي هذا الى فرض انماط جديدة سواء في نمو حجم المحلة السكنية او ظهور مستقرات جديدة او تغيير في مرتبتها، وان كشف التغييرات في استعمالات الأرض الحضرية من المواضيع الهامة الحديثة التي أخذ صداها يتزايد في

الآونة الاخيرة ولاسيما في دراسات المدن الذي تزامن مع التطور في عمليات جمع المعلومات بواسطة نظم المعلومات الجغرافية (Gis) .

أولا : مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد التغييرات المساحية التي طرأت على استعمالات الأرض الحضرية ، ويمكن التعبير عن تلك المشكلة بالاتي :

ما التغيير الذي طرأ على استعمالات الارض خلال المدة (١٩٧٧- ٢٠١٩) وما نسبة هذا التغيير مساحياً ومكانيا ؟

ثانيا : فرضية الدراسة :

بعد ان تم اختيار المشكلة وتحديدها نضع الفرضيات التي تعد اجابات اولية سوف تثبت خطوات الدراسة مدى دقتها لنصل إلى الفروض الصحيحة الذي تؤيدها البيانات والتي تصبح قانوناً أو نظرية وتعرف النظرية بأنها افتراض مؤقت يهدف إلى تفسير بعض الحقائق، وهي توضع بهدف رسم خطة بحثية تؤدي في نهايتها إلى قبول تلك الفرضية أو رفضها، ويفترض الباحث الفرضية الآتية:

هناك علاقة بين التغييرات المساحية وتوزيع الأراضي إلى جهات متعددة قد تكون حكومية او أهلية فضلاً عن التوسع المساحي الغير مخطط (العشوائي) .

ثالثا: هدف الدراسة:

١- تحليل طبيعة التغيير في استعمالات الأرض الحضرية خلال مدة الدراسة (١٩٧٧- ٢٠١٩) .

٢- انتاج خرائط رقمية توضح التغيير في استعمالات الأرض باستخدام الصور الفضائية ونظم المعلومات الجغرافية .

٣- توفير قاعدة بيانات شاملة للتغييرات في استعمالات الأرض الحضرية .

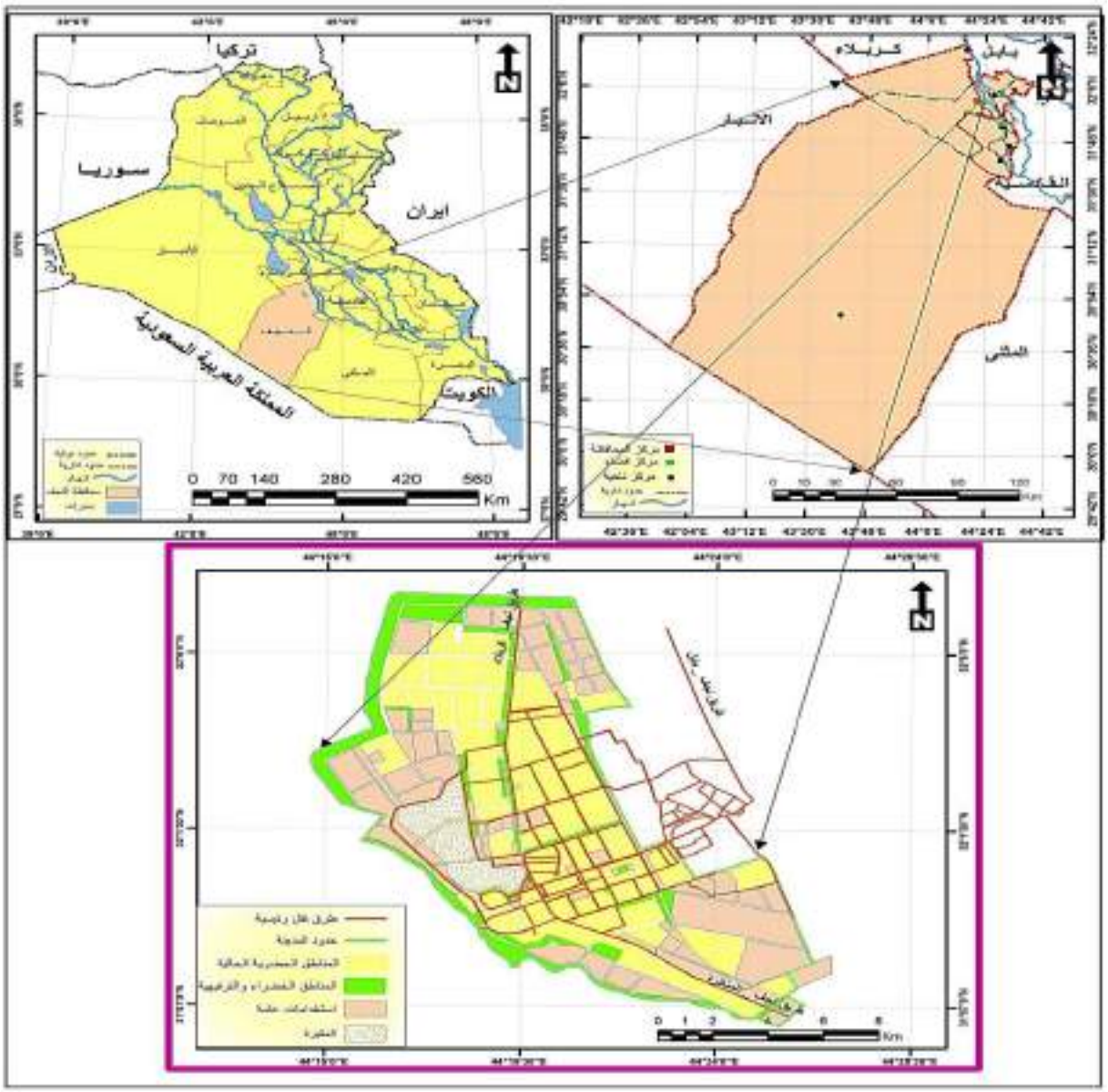
رابعاً : منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي في استعراض المراحل التاريخية لمعرفة التغيير المساحي ومن ثم المنهج الوصفي الكمي الذي يتناسب ويعالج اهداف الدراسة عن طريق عرض البيانات الرقمية ومعالجتها وتحليلها رياضياً ، ولغرض ابراز تحليل علمي للنتائج الرقمية سواء كانت بهيأة مجدولة رقمية او وصفية ، مكانية او زمانية .

خامساً : حدود الدراسة :

تتمثل الحدود المكانية لمنطقة الدراسة بمدينة النجف البالغة مساحتها (١٣٢٨ كم٢) ، تقع فلكيا عند تقاطع دائرة العرض (٣١,٥٩) شمالا وقوس الطول (٤٤,١٩) شرقا ، واما جغرافيا ففي اقصى الطرف الجنوبي للقسم الشمالي من السهل العراقي وعند الحافة الجنوبية للصحراء الغربية على بعد (١٠كم) من نهر الفرات مشرفة على منخفض بحر النجف . ومن الناحية الادارية تعد المدينة مركزاً لمحافظة النجف تحدها من الشمال مدينة الحيدرية وبمسافة (٤٠كم) ، فيما تحدها من الشرق مدينة الكوفة وبمسافة (١٠كم) ، اما مدينة المناذرة فمن ناحيتها الجنوبية الشرقية وبمسافة تصل الى (٢٥كم) ، الخريطة (١) .

وتتمثل الحدود الزمنية للدراسة بالتحليل المكاني لتغيير استعمالات الارض السكنية في مدينة النجف الاشرف للمدة (١٩٧٧– ٢٠١٩). الخريطة (١) حدود منطقة الدراسة


تركيا
سوريا
ايران
السعودية
الكويت
0 70 140 280 420 560
Km
كربلاء
بابل
الكوفة
المثنى
0 10 20 40 60 80
Km
0 1 2 4 6 8
Km

المصدر / الباحث بالاعتماد على خريطة التصميم الاساس (٢٠١٠) .

اما الحدود الموضوعية للدراسة تتضمن الكشف عن التغيير المساحي في استعمالات الارض الحضرية.

سادساً: المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في الدراسة :

١) استعمالات الأرض :

إن استعمالات الأرض تظهر نشاط الانسان واهتمامه المباشر ومدى تفاعله مع البيئة المحيطة إذ يعرفها (Daviddon) بأنها (الوسائل او الطرق المتبعة من قبل السكان للحصول على المتطلبات او الحاجات الضرورية) [١] ، وتعرف أيضا بأنها المواضيع او احد الفروع التي تدخل ضمن اختصاص او دائرة الجغرافية الاقتصادية ، ويركز على إجراء دراسة شاملة لجميع الظواهر الموجودة في منطقة معينة على سطح الأرض خلال مدة زمنية معينة وتتبع ما يطرأ عليها من تغييرات ثم توقيع وتوزيع ذلك على خرائط تعرف بخرائط استخدام الأرض [٢] .

تتعلق استعمالات الأرض بالهدف الذي على أساسه تم استخدام الأرض فهناك مجموعة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية داخل المدينة قابلة للتغيير مما يؤدي الى تغيير استعمالات الارض ، مما يتطلب الاخذ بنظر الاعتبار تأثير هذا التغيير على البيئة الحضرية لتلافي الاثار السلبية ، ويمكن تعريف استعمالات الارض بأنها فعاليات الجنس البشري التي لها صلة مباشرة مع الأرض[٣] .

٢) الأرض :-

تشمل الأرض على البيئة الطبيعية متضمنة التربة ، المناخ ، التضاريس ، النبات الطبيعي ، والهيدرولوجيا كما أنها تتضمن الماضي والحاضر لفعاليات الإنسان [٤] ، وتعرف الأرض بأنها هي المكان الذي تقوم عليه مجمل الاستعمالات وتأخذ عدة مفاهيم باختلاف المجال الذي تستخدم فيه ، فتعرف كمفهوم إداري للتعبير عن التربة في تصنيف الأراضي لاستمرار النشاط الحيوي فيها أما المجال الاقتصادي فتعتبر الأرض سلعة غير قابلة للنقل وعنصراً من عناصر الإنتاج . وتتأثر قيمة الأرض

وأهميتها بعدة عوامل منها ما يتعلق بطبيعة الموقع (المناخ ، الطبوغرافية ، مصادر المياه) وخصائصه أو ما يتعلق بنمط الاستعمال أو موقعها بالنسبة للمناطق المرغوبة ، وطرق النقل الرئيسية [٥] .

٣) تغيير استعمالات الأرض :

لا بد من الإشارة الى مفهومين وهما التغير والتغيير فثمة فرق كبير بين البعدين الدلاليين وان كانا يرجعان لأصل لغوي واحد .

الفعل (غيّرَ) اصلهُ (غار) وله ثلاث افرع (يغورُ) بمعنى ينخفض او يختفي ، (يغير) بمعنى الغارة ، و (يغارُ) بمعنى الغيرة ، و(الغَور) : المنخفض من الارض ، و(غِيَر الزمان) مصائبه وتقلباته[٦] ، فالفعل (غيّرَ) رباعي مزيد مصدره (تغيير) أي حوّل الشيء او بدّله عن حاله الأول (كأنه جعله غير ما كان) ، ومنه الآية الكريمة (سورة الانفال) ((ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ۙ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٣﴾)) أي حتى يبدّلوا ، بفعل فاعل هم يعملون ذلك وليس طبيعياً ، و(تغيَّر) خماسي مزيد مصدره (تغيرٌ) بشكل طبيعي او بفعل فاعل ، وذلك بحسب قاعدة العرب المعروفة (زيادة المباني = زيادة المعاني) ، ومنه تغايرت الاشياء اختلفت [٧] .

فالتغير ممارسة غير شعورية مجهولة المؤثر بينما المؤثر في التغيير هو محدد كان يكون شخص او مؤسسة او جماعة يقوم بفعله التغييري عن وعي وادراك وإرادة اما اصطلاحا فالتغيير يشير تحول الشيء من خلال إضافة على العكس من التغير وعليه تكون نتائج التغيير محسوبة اكثر من التغير[٨] .

إن التغيير هو (تحول) من حالة الى أخرى نتيجة لفعل أو حدث يقتضي تحويل أو ازالة أو اضافة عنصر أو اكثر موجود ضمن كيان كلي فهو اما تغيير في صنف الاستعمال كالتغيير من الاستعمال السكني الى استعمال اخر (تجاري او صناعي) ، او تغيير في الاستعمال نفسه (تغيير نمط الاستعمال) .

ويقسم التغيير الى [٩] :

❖ التغيير غير المقصود (العشوائي) : ويكون تغييراً عفوياً غير واع وهوما ينتج بدون نية لإحداثه أو بصورة فطرية ، وتدخل العمارة الشعبية والتغيرات التي تحدث في مناطقها ضمن هذا النوع وهو تغيير غير مخطط له (دون ضوابط تتحكم فيه وتسيطر عليه) .

❖ التغيير المقصود: ويكون هذا التغيير مخططاً له ناتج عن ادراك ووعي ويهدف الى تحقيق غرض معين ونتائجه عملية تغيير مقصودة .

سابعاً: التغيير المساحي لاستعمالات الارض الحضرية في مدينة النجف الاشرف للمدة ١٩٧٧–٢٠١٩ :

يعد الاتساع المساحي للمدينة نتاجاً لنموها وتطورها خلال اجيال متعاقبة من البناء والتشييد والتطور المورفولوجي الناتج عن العلاقة بين ثلاث متغيرات استعمالات الارض والشكل والوظيفة ، وبذلك لا تكتمل وظيفة المدينة وشكلها النهائي الا بعد مرور فترة من التطور . يتضح من الجدول (١) والشكل (١) والخريطة (٢) ان مساحة المدينة بلغت (١٢٢٤,٦١) هكتارا في عام (١٩٧٧) واستمرت بالنمو المساحي ففي عام (١٩٨٧) اصبحت (٢٠٥٠,٧٧) هكتاراً ، وفي العام (١٩٩٧) سجلت المساحة (٤٣٤٠,٦٨) هكتاراً وبلغت في المرحلة الرابعة ٢٠٠٧ (٦٢٥٢,٣٧) هكتاراً واستمراراً للتطور المساحي الناتج عن زيادة السكان واستمرار الهجرة سجلت المساحة (٨٦٠٥,٦٤) هكتارا نهاية العام (٢٠١٩) ، الخريطة (٢) .

الجدول (١)

التغيير المساحي لاستعمالات الأرض الحضرية في مدينة النجف الاشرف للمدة (١٩٧٧–٢٠١٩)

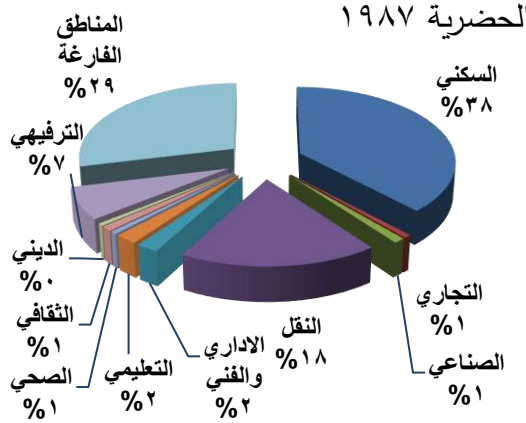
ت	نوع الاستعمال	١٩٧٧		١٩٨٧		١٩٩٧		٢٠٠٧		٢٠١٩		مقدار التغيير	
		المساحة هكتار	النسبة %	المساحة هكتار	النسبة %	المساحة هكتار	النسبة %	المساحة هكتار	النسبة %	المساحة هكتار	النسبة %	التغيير المطلق ١٩٧٧ – ٢٠١٩	نسبة التغيير ر%
١	السكني	٤٦٥,٥١	٣٨	٧٩١,٤	٣٨,٥٩	١٦٩٥,٨٠	٣٩,٠٦	٢٥٤٥,٧٢٠	٤٠,٧٢	٣٦١٥,٨٤٠	٤٢,٠٢	٣١٥٠,٣٣٠	٦٧٦,٧
٢	التجاري	٨,٣	٠,٦٨	٥٣,٤٣	٢,٦١	١٥٢,٨٧	٣,٥٢	٢١٠,٤٣	٣,٣٧	٣٩٧,٥٦	٤,٦٢	٣٨٩,٣	٤٦٨٩,٩
٣	الصناعي	١٣,٢	١,٠٨	٦٢,٦٥	٣,٠٥	٤٥١,٥٤	١٠,٤	٥٦١,٨	٨,٩٨	٥٦٧,٤٠	٦,٦	٥٥٤,٢	٤١٩٨,٥
٤	الخدمي												
أ	النقل	٢٢٣	١٨,٢١	٤٢٣,١٦	٢٠,٦٣	٩٥١,٣٧	٢٢	١١٥٨,٥٢٠	١٨,٥٣	٢١٥٣,٨٢٠	٢٥,٠٣	١٩٣٠,٨٢٠	٨٦٥,٨
ب	الاداري	٢٥,٢	٢,٠٧	٤٤,٥٧	٢,١٧	١٢٩,٤٤	٢,٩٨	١٩٢,٢٩	٣,٠٧	٢٢٣,٦٧	٢,٦	١٩٨,٤٧	٧٨٧,٦

	والفني											
ج.	التعليمي	٢٥,٤	٢,١	٥٩,٨٢	٢,٩٢	١٣٢,٧٦	٣	١٩٤,٢٦	٣,١١	٣٢١,٧٦	٣,٧٤	٢٩٦,٣٦	١١٦٦,٨
د	الصحي	٧,٤٥	٠,٦	٢٠,١٥	٠,٩٨	٢١,١	٠,٤٨	٢٣,٨	٠,٣٨	٣٢,٧٨	٠,٣٨	٢٥,٣٣	٣٤٠
هـ.	الثقافي	١٢,٧	١,٠٣	٩,٦٥	٠,٤٧	٩,٦٥	٠,٢٢	٩,٢٢	٠,١٥	٩,٣٤	٠,١١	-٣,٣٦	-٢٦,٥
و	الديني	٦,٣	٠,٥	٧,٤١	٠,٣٦	٩,٢١	٠,٢١	١٧,٤٣	٠,٢٨	٢١,٧٠	٠,٢٥	١٥,٤	٢٤٤,٤
٥	الترفيهي	٨٤,٦	٦,٩١	٢٣٩,٧٦	١١,٧	٥٣٠,٢٧	١٢,٢٢	١٠٦١,٣٢٠	١٦,٩٧	١٠٧٦,٥٧٠	١٢,٥	٩٩١,٩٧	١١٧٢,٥
٦	المناطق الفارغة	٣٥٢,٩٥	٢٨,٨٢	٣٣٨,٧٧	١٦,٥٢	٢٥٦,٦٧	٥,٩١	٢٧٧,٥٨	٤,٤٤	١٨٥,٢	٢,١٥	-١٦٧,٧٥	-٤٧,٥٣
المجموع		١٢٢٤,٦١٠	١٠٠	٢٠٥٠,٧٧٠	١٠٠	٤٣٤٠,٦٨٠	١٠٠	٦٢٥٢,٣٧٠	١٠٠	٨٦٠٥,٦٤٠	١٠٠		

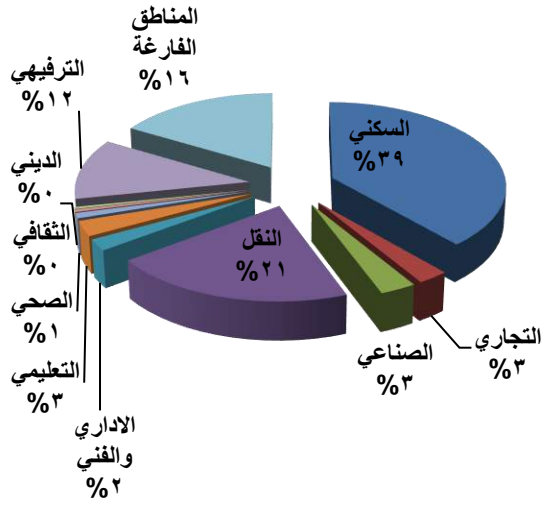
المصدر: خريطة لمدينة النجف الاشرف صادرة من مديرية المساحة العامة (١٩٧٦) بمقياس رسم ١/٥٠٠٠٠ ، مرئيات فضائية للأعوام (١٩٨٤ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠١٨).

الشكل (١) التغيير المساحي لاستعمالات الارض الحضرية في مدينة النجف الاشرف ١٩٧٧–٢٠١٩

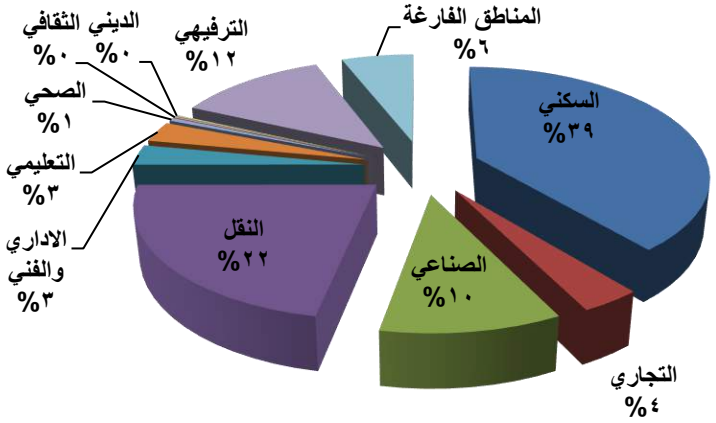
النسب المئوية لاستعمالات الارض الحضرية ١٩٧٧



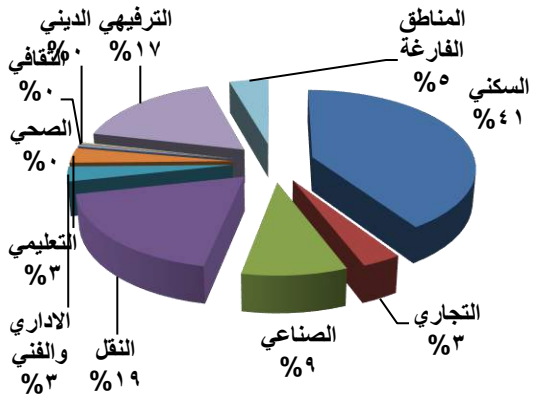
النسب المئوية لاستعمالات الارض الحضرية ١٩٨٧



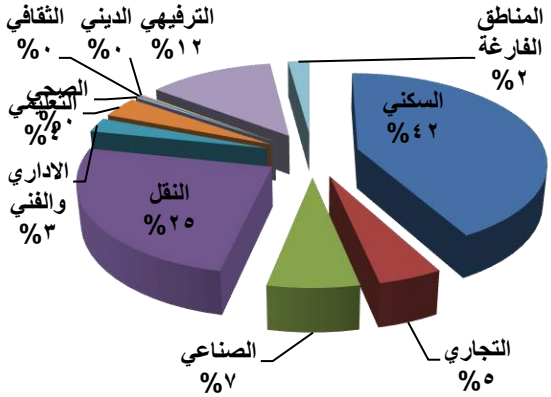
النسب المئوية لاستعمالات الارض الحضرية ١٩٩٧



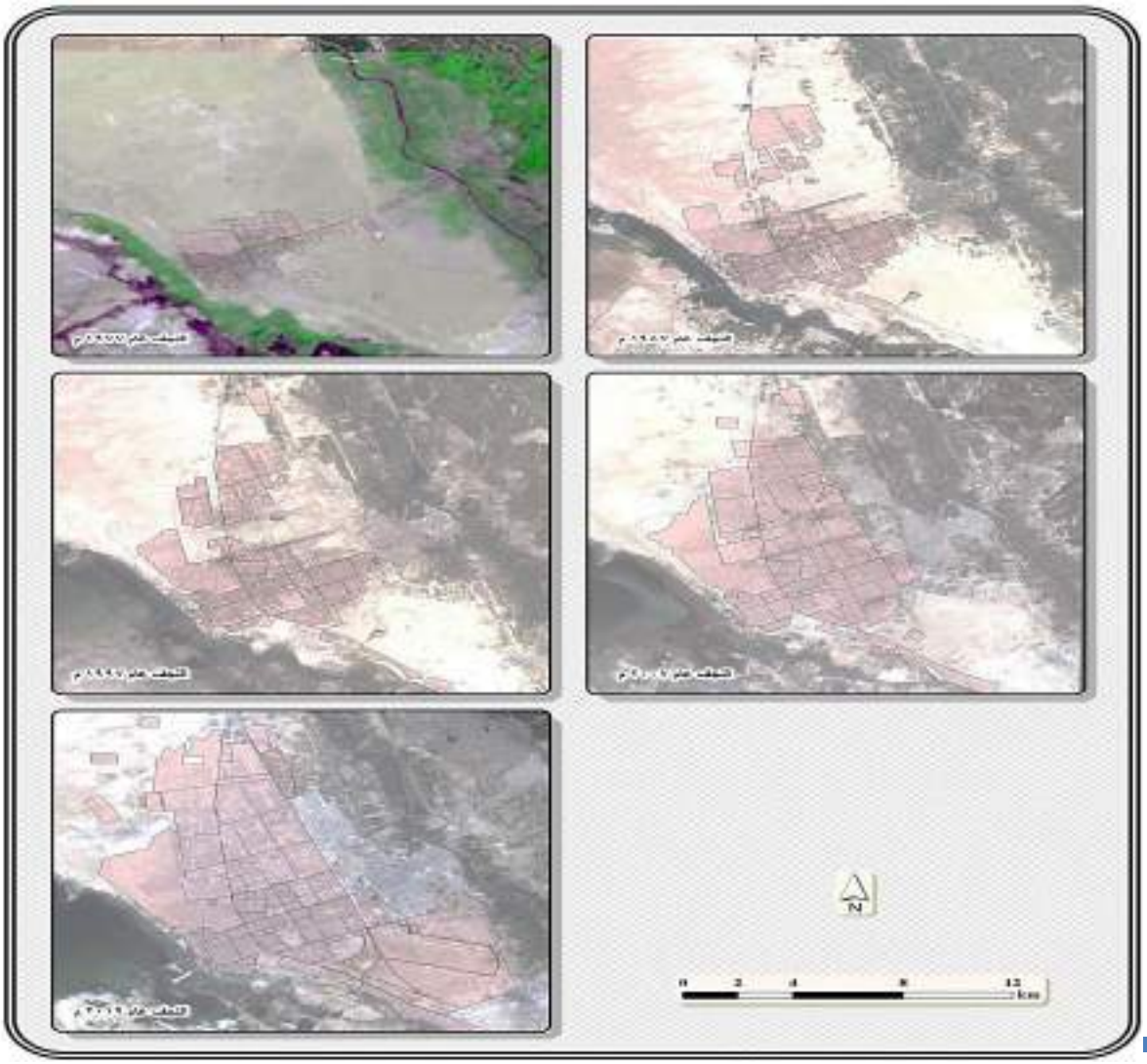
النسب المئوية لاستعمالات الارض الحضرية ٢٠٠٧



النسب المئوية لاستعمالات الارض الحضرية ٢٠١٩



الخريطة (٢) مراحل نمو المدينة للمدة (١٩٧٧-٢٠١٩)

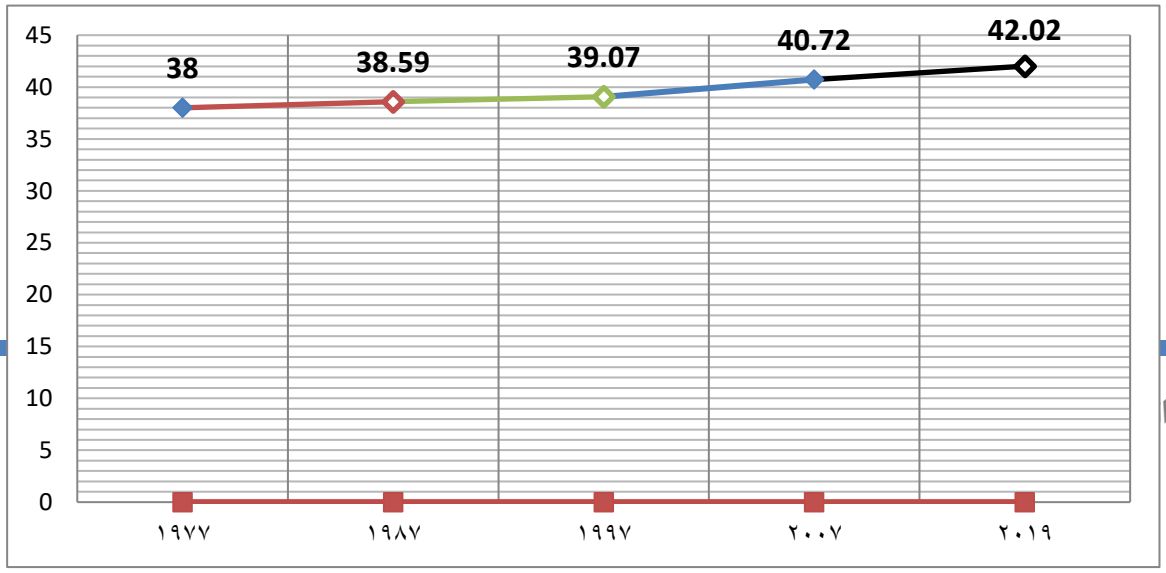


المصدر : مرئيات فضائية للأعوام (١٩٨٤ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠١٨).

١) التغيير المساحي لاستعمالات الارض السكنية :

يتضح من الجدول (١) والشكل (٢) ان الاستعمال السكني شهد توسعا مساحياً للمدة (١٩٧٧-٢٠١٩) على حساب الاراضي الفارغة ومساحات مخصصة لاستعمالات اخرى حددت من قبل المخطط في التصميم الاساس للمدينة ، فقد احتل الاستعمال السكني في عام (١٩٧٧) مساحة (٤٦٥,٥١) هكتاراً مشكلا نسبة (٣٨%) ، ومع تزايد عدد السكان في العام ١٩٨٧ والذي بلغ (٣٠٩٠١٠) نسمة رافقه زيادة في مساحة الاستعمال السكني فكانت المساحة (٧٩١,٤) هكتارا بنسبة (٣٨,٥٩%) ، واستمر التوسع المساحي في العام ١٩٩٧ حيث سجل مساحة (١٦٩٥,٨) هكتاراً وبنسبة (٣٩,٠٦%) من المساحة الكلية للمدينة ، اما في العام (٢٠٠٧) استمر التوسع على حساب الاراضي الفارغة فقد بلغ (٢٥٤٥,٧٢) هكتاراً وبنسبة (٤٠,٧٢%) حيث شهدت المدينة استقرارا امنيا كان الدافع وراء نزوح جماعي من مناطق ساخنة نحوها ، ولغاية العام (٢٠١٩) سجل الاستعمال السكني ارتفاعا ملحوظا في المساحة يعود

الشكل (٢) التغيير المساحي % للاستعمال السكني ١٩٧٧-٢٠١٩



المصدر / الجدول (١) .

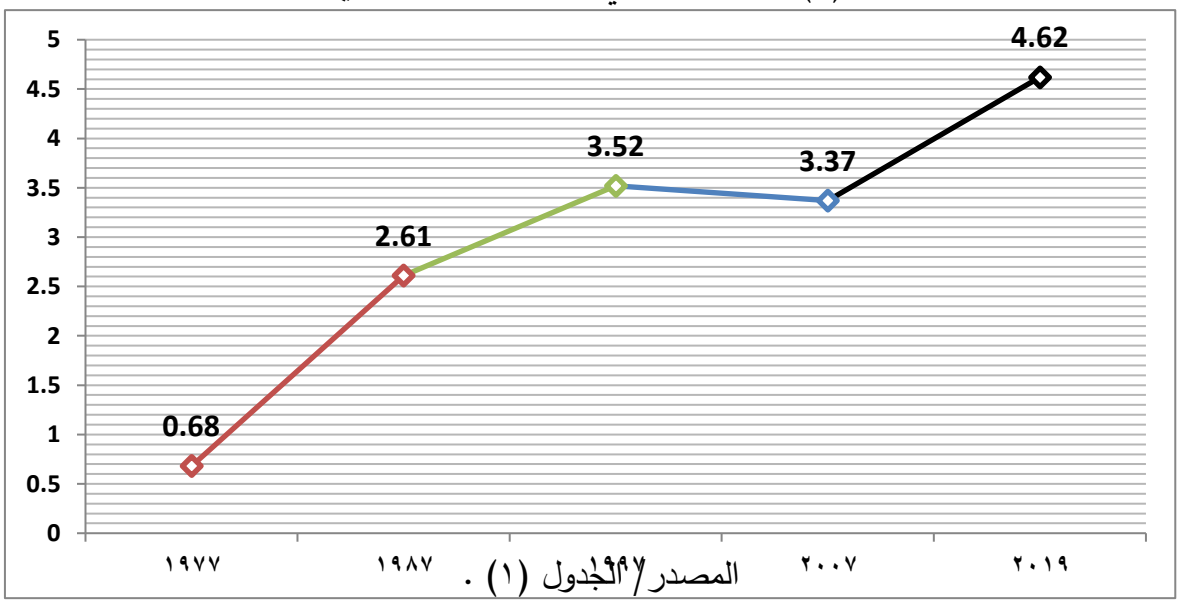
لسببين الاول منها مدروس ومخطط متمثل ببناء نسقي (افقي وعامودي) متمثل بالمجمعات السكنية لاستيعاب تزايد السكان والحاجة المتزايدة للوحدات السكنية ومنها عشوائي تمثل بالتجاوز على الاراضي الفارغة بسبب تردي الوضع الامني ، وعدم جدية الجهات الرقابية في منعه ، وبلغت المساحة (٣٦١٥,٨٤) هكتارا بنسبة ٤٢,٠٢% من مساحة المدينة . وسجل مقدار التغيير المساحي للاستعمال السكني (٣١٥٠,٣٣) هكتاراً بنسبة تغيير (٦٧٦,٧%) .

٢) التغيير المساحي للاستعمال التجاري :

من الجدول (١) والشكل (٣) يتضح ان الاستعمال التجاري قد شهد توسعا مساحياً رافق النمو المساحي للاستعمال السكني خلال المدة (١٩٧٧-٢٠١٩) فقد احتل عام (١٩٧٧) مساحة (٨,٣) هكتارا بنسبة (٠,٦٨%) بينما بلغ في العام (١٩٨٧) مساحة (٥٣,٤٣) هكتارا وبنسبة (٢,٦١%) ، وفي العام ١٩٩٧ سجل الاستعمال التجاري مساحة (١٥٢,٨٧) هكتارا بنسبة (٣,٥٢%) ، وقد سجلت المساحة تزايدا في العام ٢٠٠٧ فوصلت الى (٢١٠,٤٣) هكتارا بنسبة (٣,٣٧%) من مساحة المدينة ، وكانت النسبة الاعلى في العام ٢٠١٩ لتبلغ (٣٩٧,٥٦) هكتارا بنسبة (٤,٦٢%) ، وتمثل التوسع المساحي التجاري بامتداد المؤسسات التجارية من المركز التجاري (المدينة القديمة) نحو الخارج (الاطراف) بامتداد الشوارع

التجارية وداخل الاحياء السكنية نتيجة التغيير في صنف الاستعمال ، وكانت نسبة التغيير مرتفعة فقد سجلت (٤٦٨٩,٩%) بمساحة (٣٨٩,٣) هكتار .

الشكل (٣) التغيير المساحي % للاستعمال التجاري ١٩٧٧-٢٠١٩



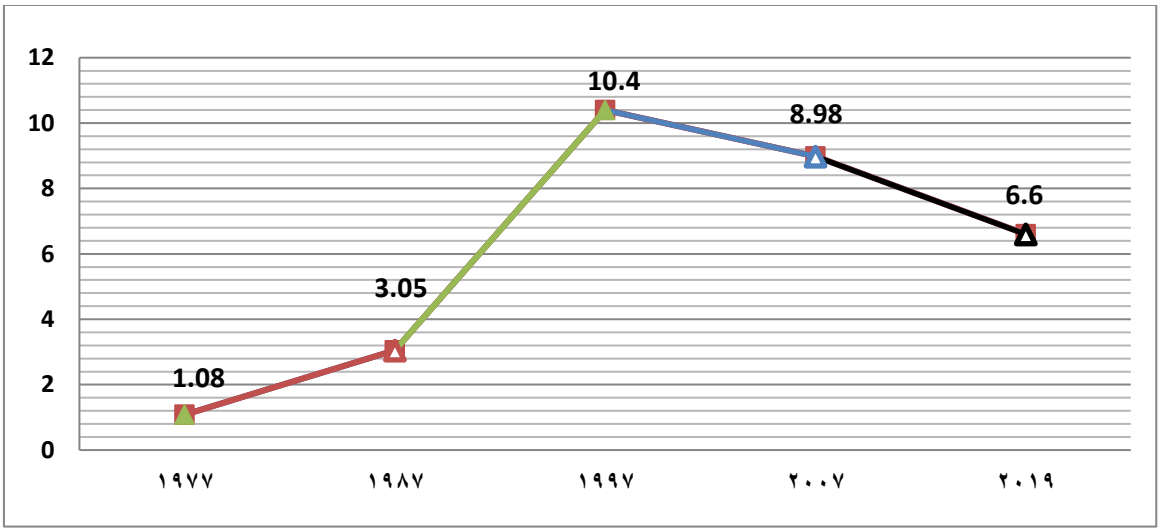
المصدر/ الجدول (١) .

٣) التغيير المساحي للاستعمال الصناعي:

يشير الجدول (١) والشكل (٤) الى وجود نمو مساحي للاستعمال الصناعي خلال المدة (١٩٧٧-٢٠١٩) ففي العام ١٩٧٧ كانت المساحة (١٣,٢) هكتارا بنسبة (١,٠٨%) ، بينما سجلت مساحة (٦٢,٦٥) هكتارا بنسبة (٣,٠٥%) في العام (١٩٨٧) ، واستمر هذا التوسع المساحي بالتزايد ففي العام (١٩٩٧) سجلت المساحة (٤٥١,٥٤) هكتارا بنسبة (١٠,٤%) وذلك لدور المخطط في تحديد خمسة مناطق صناعية للصناعة والتخزين ثلاث منها في القطاع الجنوبي (الحي الصناعي ، الحرفيين ، عدن) ، واثنان في القطاع الشمالي ، اما في العام (٢٠٠٧) فقد سجلت المساحة (٥٦١,٨) هكتارا بنسبة (٨,٩٨%) نتيجة لزيادة عدد المؤسسات الصناعية وامتدادها مع الشوارع التجارية وداخل الاحياء السكنية خاصة بعد العام ٢٠٠٣ والانفتاح الاقتصادي الذي شهده البلد ، واستمر النمو المساحي حتى العام ٢٠١٩ فبلغت المساحة (٥٦٧,٤٠) هكتارا بنسبة (٦,٦%) من المساحة الكلية للمدينة . وبلغ مقدار التغيير للاستعمال الصناعي (٥٥٤,٢) هكتاراً بنسبة (٤١٩٨,٥%) .

يتضح من الشكل (٤) ان هناك انحداراً واضحاً لنسبة مساحة الاستعمال الصناعي من مجموع الاستعمالات الاخرى بدءاً من العام (١٩٩٧) ، بمعنى ان الزيادة المساحية لهذا الاستعمال لا تتناسب مع التوسع المساحي الكبير للمدينة والتي اقتصرت على بعض المؤسسات الصناعية الصغيرة ، وهذا مرده الى التردي الصناعي في عموم البلد بسبب عدم الاهتمام بهذا الجانب وسوء التخطيط والاعتماد على المستورد .

الشكل (٤) التغيير المساحي % للاستعمال الصناعي ١٩٧٧-٢٠١٩



المصدر/ الجدول (١).

٤) التغيير المساحي للاستعمال الخدمي :

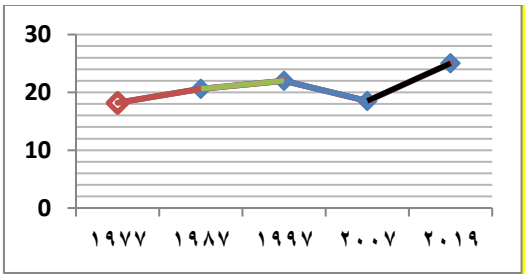
يشير الشكل (٥) الى ان الاستعمال الخدمي شهد توسعا مساحياً متصاعدا خلال مدة الدراسة (١٩٧٧-٢٠١٩) باستثناء الاستعمال الثقافي فسجلت استعمالات (النقل ، الاداري والفني ، التعليمي ، الصحي ، الثقافي ، الديني ، الترفيهي) نسبة تغيير (٨٦٥,٨ ، ٧٨٧,٦ ، ١١٦٦,٨ ، ٣٤٠ ، -٢٦,٥ ، ٢٤٤,٤ ، ١١٧٢,٥) على التوالي .

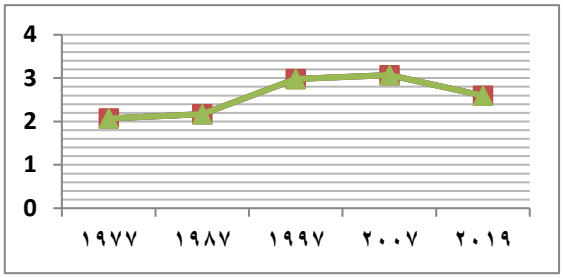
ساهم التطور المساحي لطرق النقل بانفتاح وتطور البنية الحضرية للمدينة وتغيير شكل استعمالات الارض وتوسعها المساحي بشكل خطي على محاورها فكانت المساحة (٢٢٣) هكتاراً بنسبة (١٨,٢١%) عام (١٩٧٧) ارتفعت الى (٢١٥٣,٨٢) هكتاراً بنسبة (٢٥,٠٣%) في العام (٢٠١٩) من مجموع استعمالات الارض ، اما الخدمات الادارية والفنية على الرغم من التغيير المساحي الموجب الذي شهدته خلال مدة الدراسة (١٩٧٧- ٢٠١٩) ، الا انه شهد تغيير مساحي بالسالب ابتداءً من العام (٢٠٠٧) فقد

احتل نسبة (٣,٠٧%) من مجموع الاستعمالات بينما كانت النسبة (٢,٦%) في العام (٢٠١٩) وهذا ما لا يتناسب مع مكانة مدينة النجف كونها مركز المحافظة . وبالنسبة للخدمات التعليمية فقد شهدت توسعً مساحي ملحوظاً ناتج عن انشاء العديد من المؤسسات التعليمية فبعدما كانت المساحة (٢٥,٤) هكتاراً بنسبة (٢,١%) في العام (١٩٧٧) ارتفعت الى (٣٢١,٧٦) هكتاراً وسجلت نسبتها (٣,٧٤%) من مجموع المساحة لعام (٢٠١٩) وهو مؤشر ايجابي يتناسب مع التزايد السكاني لاستيعاب اعداد اكبر من الطلبة . وشهدت الخدمات الصحية تغيير مساحي ايجابي في المساحة وسلبي في النسبة قياساً باستعمالات الارض الاخرى فكانت المساحة (٧,٤٥) هكتاراً بنسبة (٠,٦%) في العام (١٩٧٧) وسجلت (٣٢,٧٨) هكتاراً في العام (٢٠١٩) بانخفاضاً ملحوظاً في النسبة فبلغت (٠,٣٨%) ، وكان التغيير المساحي ونسبة التغيير للاستعمال الثقافي سلبياً فقد سجلت المساحة (١٢,٧) هكتاراً بنسبة (١,٠٣%) ، انخفضت المساحة الى (٩,٣٤) هكتاراً بنسبة (٠,١١%) ، وسجل الاستعمال الديني بصفة عامة تغييراً مساحياً موجباً الا انه سلباً في النسبة مقارنةً بالاستعمالات الاخرى فسجلت المساحة (٦,٣)هكتاراً بنسبة (٠,٥%) في العام (١٩٧٧) ارتفعت الى (٢١,٧٠) هكتاراً بنسبة (٠,٢٥%) ، اما الاستعمال الترفيهي فشهد توسعاً في المساحة وفي نسبة الاستعمال فبلغت المساحة (١٠٧٦,٥٧) هكتاراً بنسبة (١٢,٥%) في العام (٢٠١٩) بعدما كانت المساحة (٨٤,٦) هكتاراً بنسبة (٦,٩١%) في العام (١٩٧٧) مع ملاحظة الانخفاض الواضح في النسبة بين العام ٢٠٠٧ والعام ٢٠١٩ مما يؤشر قصور واضح في الاهتمام بهذا الاستعمال الحيوي المهم .

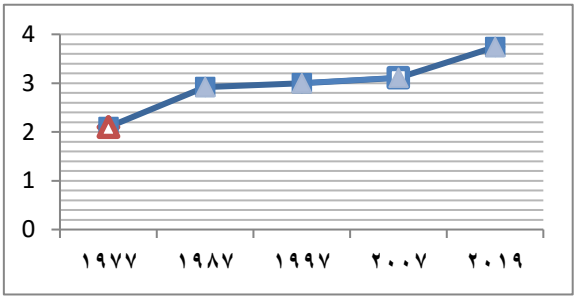
الشكل (٥) النسب المئوية للتغيير المساحي للاستعمال الخدمي ١٩٧٧–٢٠١٩

النقل الخدمات الادارية والفنية

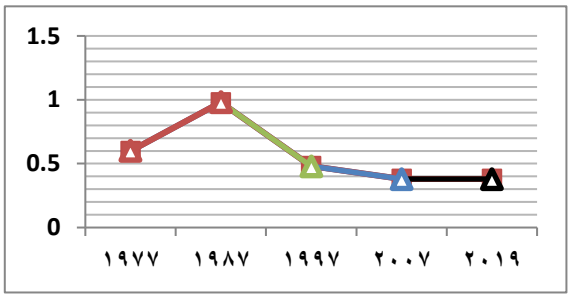




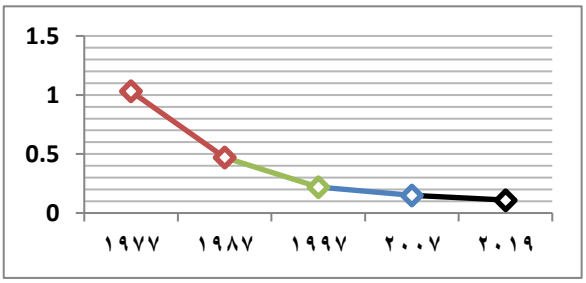
الخدمات التعليمية



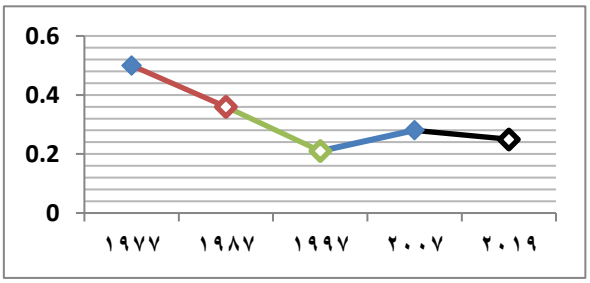
الخدمات الصحية



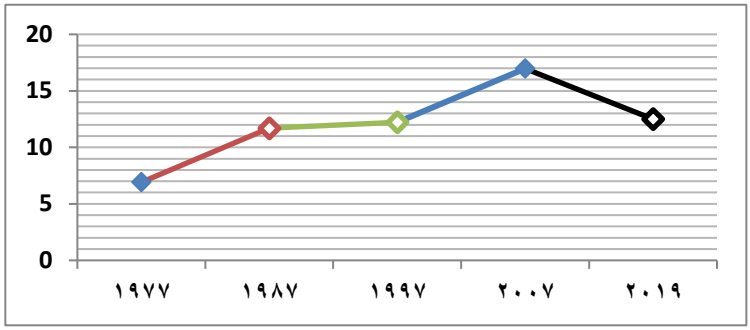
الخدمات الثقافية



الخدمات الدينية



الخدمات الترفيهية

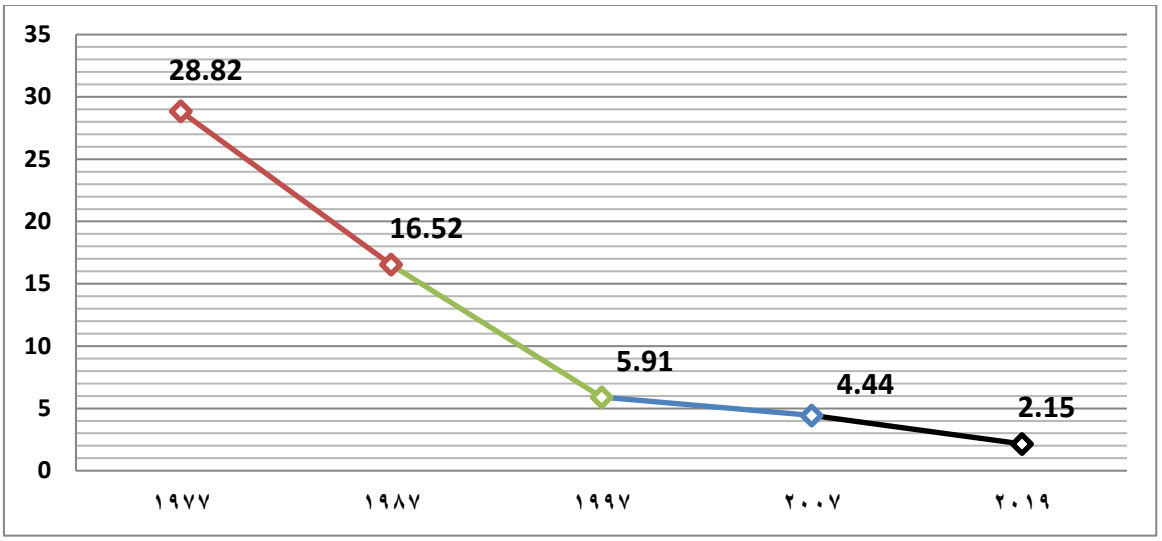


المصدر / الجدول (١) .

٥) التغيير المساحي للمناطق الفارغة:

شهدت استعمالات الارض في مدينة النجف الأشرف توسعا مساحياً على حساب الارض الفارغة لاستيعاب الطلب المتزايد الناتج عن تزايد الحاجة للوحدات السكنية لزيادة السكان سواء اكان بشكل مخطط ومنظم وفق مراحل محددة ضمن التصميم الاساس او بشكل عشوائي من خلال بناء وحدات سكنية تفتقر الى التخطيط ، فسجلت المساحة (٣٥٢,٩٥) هكتاراً بنسبة (٣٠,٥٤%) في العام ١٩٧٧ انخفضت في عام ٢٠١٩ الى (١٨٥,٢) هكتاراً بنسبة (٢,١٥%) من المساحة الكلية ، الشكل (٦) .

الشكل (٦) التغيير المساحي % للأراضي الفارغة ١٩٧٧-٢٠١٩



المصدر / الجدول (٢٥) .

النتائج:

في ضوء الفرضية التي قامت عليها الدراسة اسفر التحليل عن النتائج الاتية :

شهدت منطقة الدراسة تغييراً مساحياً لاستعمالات الارض للمدة ١٩٧٧– ٢٠١٩ وتباينت مساحة الامتداد والتوسع المساحي لهذه الاستعمالات على النحو الاتي :

١) بلغت مساحة المدينة (١٢٢٤,٦١) هكتارا في عام (١٩٧٧) واستمرت بالنمو المساحي ففي عام (١٩٨٧) اصبحت (٢٠٥٠,٧٧) هكتاراً ، وفي العام (١٩٩٧) سجلت المساحة (٤٣٤٠,٦٨) هكتاراً وبلغت في المرحلة الرابعة ٢٠٠٧ (٦٢٥٢,٣٧) هكتارا واستمرارا للتطور المساحي الناتج عن زيادة السكان واستمرار الهجرة سجلت المساحة (٨٦٠٥,٦٤) هكتارا نهاية العام (٢٠١٩) .

٢) شهدت منطقة الدراسة توسعاً مساحياً للاستعمال السكني خلال المدة (١٩٧٧- ٢٠١٩) فقد بلغت (٤٦٥,٥١) هكتاراً في العام (١٩٧٧) بينما بلغت (٣٦١٥,٨٤) هكتاراً في العام (٢٠١٩) بنسبة تغيير بلغت (٦٧٦,٧%) .

٣) تبين من خلال الدراسة ان التوسع الحضري لمدينة النجف الاشرف كان بالدرجة الاساس على حساب الاراضي الفارغة، فقد سجلت في العام (١٩٧٧) مساحة (٣٥٢,٩٥) هكتاراً انخفضت بشكل ملحوظ في عام (٢٠١٩) الى (١٨٥,٢) هكتاراً بنسبة تغيير بلغت (-٤٧,٥٣%) .

٤) خلصت الدراسة الى ان مدينة النجف الاشرف شهدت تغييرات في استعمالات الارض خاصةً بعد احداث عام (٢٠٠٣) من خلال الانتشار السريع للمؤسسات التجارية والصناعية والتعليمية في حيزها الحضري ادى ذلك الى وضع او حالة من الارباك في البنية الحضرية يصعب معها وضع الحلول للسيطرة على خصائص استعمال الارض .

٥) شهد الاستعمال التجاري توسعا مساحياً رافق النمو المساحي للاستعمال السكني خلال المدة (١٩٧٧-٢٠١٩) فقد احتل عام (١٩٧٧) مساحة (٨,٣) هكتارا بنسبة (٠,٦٨%) ، بينما بلغت المساحة (٣٩٧,٥٦) هكتارا بنسبة (٤,٦٢%) في العام ٢٠١٩ .

٦) اثبتت الدراسة وجود نمو مساحي للاستعمال الصناعي خلال المدة (١٩٧٧-٢٠١٩) ففي العام ١٩٧٧ كانت المساحة (١٣,٢) هكتارا بنسبة (١,٠٨%) ، واستمر النمو المساحي حتى العام ٢٠١٩ فبلغت المساحة (٥٦٧,٤٠) هكتارا بنسبة (٦,٦%) من المساحة الكلية للمدينة . وبلغ مقدار التغيير للاستعمال الصناعي (٥٥٤,٢) هكتاراً بنسبة (٤١٩٨,٥%) .

٧) شهد الاستعمال الخدمي توسعا مساحياً متصاعدا خلال مدة الدراسة (١٩٧٧-٢٠١٩) باستثناء الاستعمال الثقافي فسجلت استعمالات (النقل ، الاداري والفني ، التعليمي ، الصحي ، الثقافي ، الديني ،

الترفيهي) نسبة تغيير (٨٦٥,٨ ، ٧٨٧,٦ ، ١١٦٦,٨ ، ٣٤٠ ، -٢٦,٥ ، ٢٤٤,٤ ، ١١٧٢,٥) على التوالي .

الهوامش:

(1) D.A Davidson . Land space Ecology and land use , Hutchuison , London , u.k. 1983 , p324 .

(٢) محمد خميس الزوكه ، دراسة استغلال الأرض في الجغرافية الاقتصادية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٨، ص١٢.

(3) Briassoulis, Helen – Analysis of Land Use Change: Theoretical and Modeling Approaches – The Web Book of Regional Science – Regional Research Institution – West Virginia University.2002 . p 7 .

(٤) سامي عبود العامري ، جغرافية المياه واستخدام الأراضي ، ط١ ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٩٨٨م ، ص٢٣٨ .

(٥) عبد الجليل عطا الـ ويوسف حران ، أسباب تغير استعمال الأرض السكنية الى الاستعمال التجاري في مدينة النعمانية مجلة كلية التربية ، العدد ١٩ ، ٢٠١٤ ، ص٢٥٣- ٢٥٤ .

(٦) انظر : لسان العرب لابن منظور ، المجلد (الجزء ١١) ، ٧١١هـ ، ص١٠٦ – ١٠٧ .

(٧) الرازي ، مختار الصحاح ، ٦٠٦هـ ، ص٤٨٥-٤٨٦ .

(٨) عزت السيد احمد ، القيم بين التغير والتغيير : المفاهيم والخصائص والاليات ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد ٢٧ ، العدد الأول والثاني ، ٢٠١١ ، ص٦٠١-٦٣٤ .

(٩) سلام عبد الحين جواد ، التغير في مراكز المدن التأريخية ، مجلة المخطط والتنمية ، العدد ٢٤ . ٢٠١١ ، ص٧ .

المراجع:

-المراجع العربية :

١-محمد خميس الزوكه ، دراسة استغلال الأرض في الجغرافية الاقتصادية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٨

٢-سامي عبود العامري ، جغرافية المياه واستخدام الأراضي ، ط١ ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٩٨٨م .

٣-عبد الجليل عطا الـ ويوسف حران ، أسباب تغير استعمال الأرض السكنية الى الاستعمال التجاري في مدينة النعمانية مجلة كلية التربية ، العدد ١٩ ، ٢٠١٤ .

٤-ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد (الجزء ١١) ، ٧١١هـ .

٥-الرازي ، مختار الصحاح ، ٦٠٦هـ .

٦-عزت السيد احمد ، القيم بين التغير والتغيير : المفاهيم والخصائص والاليات ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد ٢٧ ، العدد الأول والثاني ، ٢٠١١ .

٧-سلام عبد الحين جواد ، التغير في مراكز المدن التأريخية ، مجلة المخطط والتنمية ، العدد٢٤ . ٢٠١١

-المراجع الاجنبية:

(1) D.A Davidson . Land space Ecology and land use , Hutchuison , London , u.k. 1983 , p324

(2) Briassoulis, Helen – Analysis of Land Use Change: Theoretical and Modeling Approaches – The Web Book of Regional Science – Regional Research Institution – West Virginia University.2002 . p 7 .

التوزيع المكاني للمناطق الخضراء ومساحاتها المنفذة وغير المنفذة في مدينة النجف الاشرف

أ.د. عبد الحسن مدفون أبور رحيل

الباحث رزاق حسين هاشم

المقدمة:

تعد التوزيعات المكانية لأي ظاهرة طبيعية كانت أو بشرية، ومحاولة تفسيرها وتحليلها، وايجاد العلاقات المكانية المتبادلة معها، هي صلب اهتمام علم الجغرافية والذي تتميز به الدراسات الجغرافية عن غيرها من الدراسات، ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا البحث التوزيعات المكانية للمناطق الخضراء في مدينة النجف مع تبيان المنفذ منها وغير المنفذ مستندين على مخطط التصميم الأساسي للمدينة الحالي (٢٠٠٩- ٢٠٣٠)، فضلا عن الدراسة الميدانية، وبرنامج (ArcGIS.10.6.1)، وذلك لتحديد مواقعها ومساحاتها بصورة دقيقة.

-مشكلة البحث: ما طبيعة التوزيع الجغرافي للمناطق الخضراء، وما تقيمها في منطقة الدراسة؟

-فرضية البحث: يتباين التوزيع الجغرافي للمناطق الخضراء من قطاع لأخر في منطقة الدراسة، إذ تقل أعداد هذه المناطق في قطاع مركز مدينة النجف الاشرف، بينما تكون في القطاعيين الشمالي والجنوبي أكثر، كما ان هذه المناطق لا تلبي احتياجات المدينة، وهي دون المعايير المحلية المعتمدة.

-هدف البحث: تسعى هذه الدراسة الى الكشف عن التوزيع الجغرافي للمناطق الخضراء بمختلف أنواعها في مدينة النجف الاشرف، وبيان المنفذ منها والغير المنفذ، للتعرف من خلالها على مدى تأثير تلك المناطق الخضراء في المناخ المحلي للمدينة.

-حدود الدراسة: تتحدد منطقة الدراسة في موضع مدينة النجف الاشرف والتي تقع في الجزء الشمالي الشرقي من محافظة النجف الاشرف، ما بين خطي طول(٠٨ ٢٣ ٤٤)، و(٨٩ ٢٦ ٤٤)شرقاً، وما بين

دائرتي عرض (١٩ ٩٧ ٣١)، و(١٤ ١١ ٣٢) شمالاً، ويتصف موقعها من العراق بأنها تقع على حافة الهضبة الغربية وأقصى الطرف الجنوبي الغربي من القسم الشمالي للسهل الرسوبي من العراق.

التوزيع الجغرافي للمناطق الخضراء في منطقة الدراسة:

يمكن تقسيم المناطق الخضراء في منطقة الدراسة وحسب الموقع الجغرافي، الى قسمين رئيسين هما: المناطق الخضراء داخل المدينة، والتي تشمل الحدائق والمتنزهات، والمشاتل، والجزرات الوسطية والارصفة الجانبية لطرق النقل، والملاعب الرياضية، والحدائق المنزلية، وحدائق المؤسسات الحكومية. أما القسم الاخر فهي المناطق الخضراء المحيطة بالمدينة والتي هي خارج الحدود البلدية، وتشمل الحزام الاخضر الواقي، ومنطقة البساتين في بحر النجف (الشواطي)، وسوف يتم تناولها كالاتي:-

١- المناطق الخضراء داخل المدينة وتشمل:-

أ- الحدائق والمتنزهات والمشاتل.

تعد الحدائق والمتنزهات من أهم أنواع المناطق الخضراء وأبرز مصاديقها، باعتبارها المتنفس الرئيسي لسكان المدن، وبنفس الوقت لما لها من دور كبير تؤديه هذه المناطق في تلطيف الجو للمدينة والمساعدة في خفض درجات الحرارة المرتفعة، بالإضافة الى الاهمية الترفيهية والجمالية لهذه المناطق، حيث تحتوي المتنزهات على العديد من المنشآت، كملاعب الاطفال والنافورات وأماكن الجلوس وممرات المشي وغيرها، فضلاً عن الغطاء النباتي الكثيف.

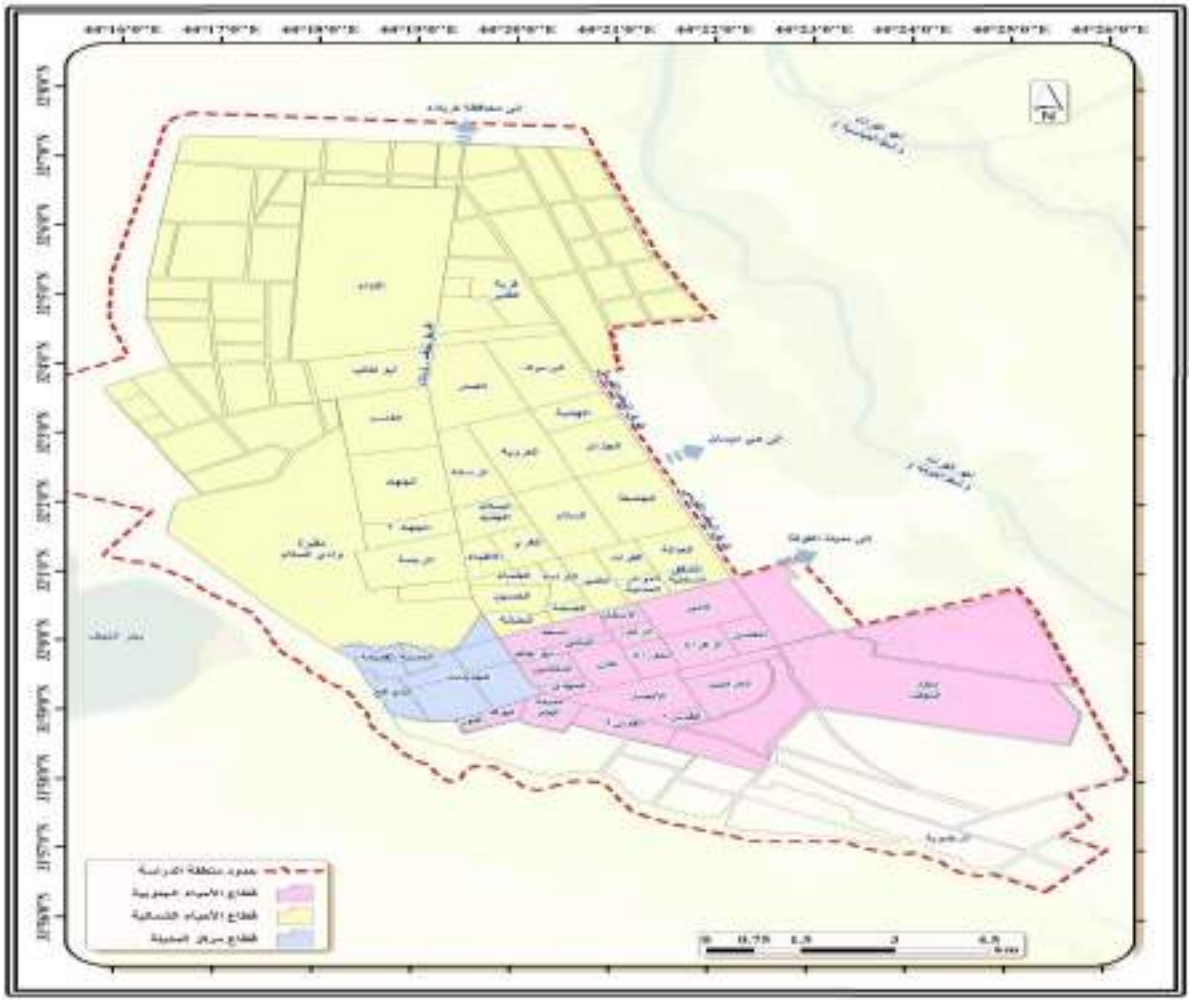
ومن الجدير بالذكر الاشارة الى الفرق بين الحدائق والمتنزهات والمشاتل، حيث يقصد بالحدائق هي المناطق الخضراء المزروعة بأعداد كبيرة من الاشجار والشجيرات والزهور والنباتات المختلفة وتحتوي على ممرات للمشي وأماكن للجلوس وعادة ما تكون مفتوحة بشكل مطلق في كل الاوقات، وتكون أصغر مساحة من المتنزهات. اما المتنزهات فهي المناطق الخضراء ذات مساحات كبيرة تتجاوز (٢) دونم،

وتكون مسيجة وعلى درجة اكبر من التنظيم والتنسيق ومزروعة بأعداد كبيرة ومتنوعة من الأشجار والشجيرات والزهور، وتحتوي على عدد من النافورات ووسائل الترفيه والالعاب، وتتوفر فيها ممرات للمشي وأماكن للجلوس والتي توفر الراحة لمرتاديها وممارسة الأنشطة المختلفة وعادة ما يكون ارتيادها محدد بأوقات معينة.

أما المشاتل فهي تعتبر النواة الانتاجية التي تزود المناطق الخضراء بكافة أشكالها من الحدائق والمتنزهات والجزرات والاشرطة الخضراء بمختلف أصناف المزروعات التي تحتاجها، فهي المصدر الرئيس لإنتاج أنواع المزروعات التي تلبي حاجة المناطق الخضراء، وهي موزعة على مناطق مختلفة من المدينة. أذ يبلغ عدد المشاتل في منطقة الدراسة تسع عشرة مشتلاً منها ثلاثة تابعة لمديرية بلدية النجف الاشرف وهي تلبي حاجة المناطق الخضراء الحكومية المنتشرة في المدينة، وخمس عشرة مشتلاً أهليا ومشتلاً واحداً تابع للعتبة العلوية تقدم خدماتها بشكل مباشر للمواطنين[١].

تتوزع الساحات المخصصة كمناطق خضراء على جميع قطاعات المدينة واحيائها السكنية، ولا يكاد يوجد حي سكني او قطاع خالٍ من تلك الساحات، حيث قسمت منطقة الدراسة وحسب المخطط الاساس لمدينة النجف الاشرف (٢٠٠٩-٢٠٣٠)، والتقسيم الاداري لبلدية النجف الاشرف، الى ثلاثة قطاعات رئيسة وهي: اولا، قطاع مركز المدينة والذي يشمل المدينة القديمة، ومنطقة الجديدات، ومنطقة الشوافع أضافة الى مدينة الزائرين الممتدة من الكراج الداخلي نحو المدينة القديمة، أما القطاع الثاني فهو القطاع الشمالي والمتمثل بجميع الاحياء السكنية الواقعة على يسار الشارع الرئيس الممتد بين مدينتي النجف والكوفة، والقطاع الثالث، هو القطاع الجنوبي والمتمثل بجميع الاحياء السكنية الواقعة على يمين الشارع الرئيس الممتد بين مدينتي النجف والكوفة، خريطة (١)، وسوف نتناول هذه القطاعات بالتفصيل وكالاتي:

خريطة (١) القطاعات الرئيسة بحسب التقسيم الاداري لمدينة النجف الاشرف



المصدر: [١] وزارة البلديات والاشغال العامة، مديرية التخطيط العمراني في محافظة النجف الاشرف، خريطة التصميم الاساس٢٠٠٩. [٢] مديرية بلدية النجف الاشرف.

١- قطاع مركز المدينة.

يشمل هذا القطاع كل من المدينة القديمة والمتمثلة بالمحلات السكنية الاربعة المحيطة بالمرقد الشريف (مرقد الامام علي بن ابي طالب عليه السلام) من الجهات الاربعة وهي محلة (المشراق، العمارة، الحويش، البراق) ويلحق بها المنطقة التجارية المركزية في المدينة القديمة. ويضاف لها منطقة الجديدات والذي تقسم أيضا الى أربع محلات سكنية وهي محلة (الجديدة الاولى والجديدة الثانية والجديدة الثالثة و الجديدة الرابعة). كما يلحق بها منطقة الشوافع وهي المنطقة السكنية التي تقع على منحدر الطار (النزلة) والممتدة مع امتداد المدينة القديمة والجديدات. ويلحق بقطاع مركز المدينة أيضا منطقة مدينة الزائرين المنفذة من قبل العتبة العلوية والممتدة من مجسرات ثورة العشرين باتجاه المدينة القديمة وما تحتويه من منشآت ومناطق مفتوحة خصص جزء كبير منها لإنشاء متنزه يعسوب الدين العائلي.

يتصف هذا القسم بشكل عام بقلة وجود المناطق الخضراء، بسبب طراز البناء القديم المتضام للمدينة القديمة وشوارعها الضيقة وتلاصق دورها السكنية وهي تمثل نموذج الاجراءات التخطيطية القديمة لمواجهة المناخ الحار الجاف الذي تتصف به منطقة الدراسة، أما منطقة الجديدات ذات التخطيط الهندسي الشبكي البحت الذي لم يُنظر فيه الى الاهمية الكبيرة والحاجة للمناطق الخضراء الترفيهية، إلا أن هذا القسم من المدينة لم يخلو بشكل كامل من المناطق الخضراء وإنما توجد فيه بعض الساحات المخصصة كحدائق ومتنزهات نُفذ قسما منها، بينما أهمل ولم ينفذ القسم الاخر، وتم التجاوز عليه وهو الاكثر، وضم هذا القطاع (١٢) موقعا حسب التصميم الاساس للمدينة كان مخصص للحدائق والمتنزهات، أربعة منها منفذة والباقي غير منفذة جدول (١)،خريطة (٢).

جدول (١) أعداد ومساحات الحدائق والمتنزهات المنفذة وغير المنفذة في مركز المدينة

الموقع	العدد	المساحة/م^{٢}	الحالة
ساحة الميدان	١	٣٩٠٠	منفذة
حديقة المنطقة التجارية المركزية	١	٤٠٠٠	منفذة
استراحة يعسوب الدين	١	٢٠٢٠٠	منفذة
جبل الحويش	١	٥٧٥٠	منفذة
المنحدر	١	٥٧٣٠٠	غير منفذة
الجديدات	٧	٢٧٧٥٠	غير منفذة
المجموع	١٢	١١٨٩٠٠	

المصدر: (١) وزارة البلديات والاشغال العامة، دائرة التخطيط العمراني في النجف الاشرف، المخطط الاساس لمدينة النجف الاشرف ٢٠٠٩. (٢) الدراسة الميدانية. (٣) برنامج (ArcGIS.10.6.1).

خريطة (٢) المناطق الخضراء المنفذة وغير المنفذة في قطاع مركز المدينة


44°18'0"E
44°16'15"E
44°14'30"E
44°12'45"E
44°11'0"E
44°9'15"E
44°7'30"E
44°5'45"E
44°4'0"E
44°2'15"E
32°0'0"N
31°58'15"N
31°56'30"N
31°54'45"N
31°53'0"N
N
الجنينة الاولى
الجنينة الثانية
الجنينة الثالثة
الجنينة الرابعة
Meters

المصدر : [١] وزارة البلديات والاشغال العامة، دائرة التخطيط العمراني في محافظة النجف الاشرف، المخطط الاساس لمدينة النجف الاشرف،٢٠٠٩. [٢] الدراسة الميدانية.

٢- القطاع الشمالي.

وهو مجموعة الاحياء التي تقع في الجانب الشمالي من مدينة النجف الاشرف، حيث يعتبر شارع نجف- كوفة هو الحد الفاصل بين القطاع الشمالي والقطاع الجنوبي، و ينقسم هذا القطاع ايضا بواسطة شارع نجف- كربلاء (الطريق الوطني رقم ٩) الى قسمين، هما شمالي شرقي وشمالي غربي، ويضم هذا القطاع (٢٥) حي سكني.

تتباين أعداد ومساحات المواقع المخصصة للمناطق الخضراء في هذا القطاع من حي الى اخر، جدول(٢)، خريطة(٣)، فقد تصدر حي النداء عدد الساحات المخصصة للمناطق الخضراء ومساحاتها أذ بلغ عددها (١٤٨) بمساحة كلية (١٣٩,٩)هكتار، بينما كان أقل الاحياء عددً لهذه الساحات هو حي الاطباء والنفط أذ بلغت (٥)، بينما جاء حي الحنانة بالمرتبة الاخيرة

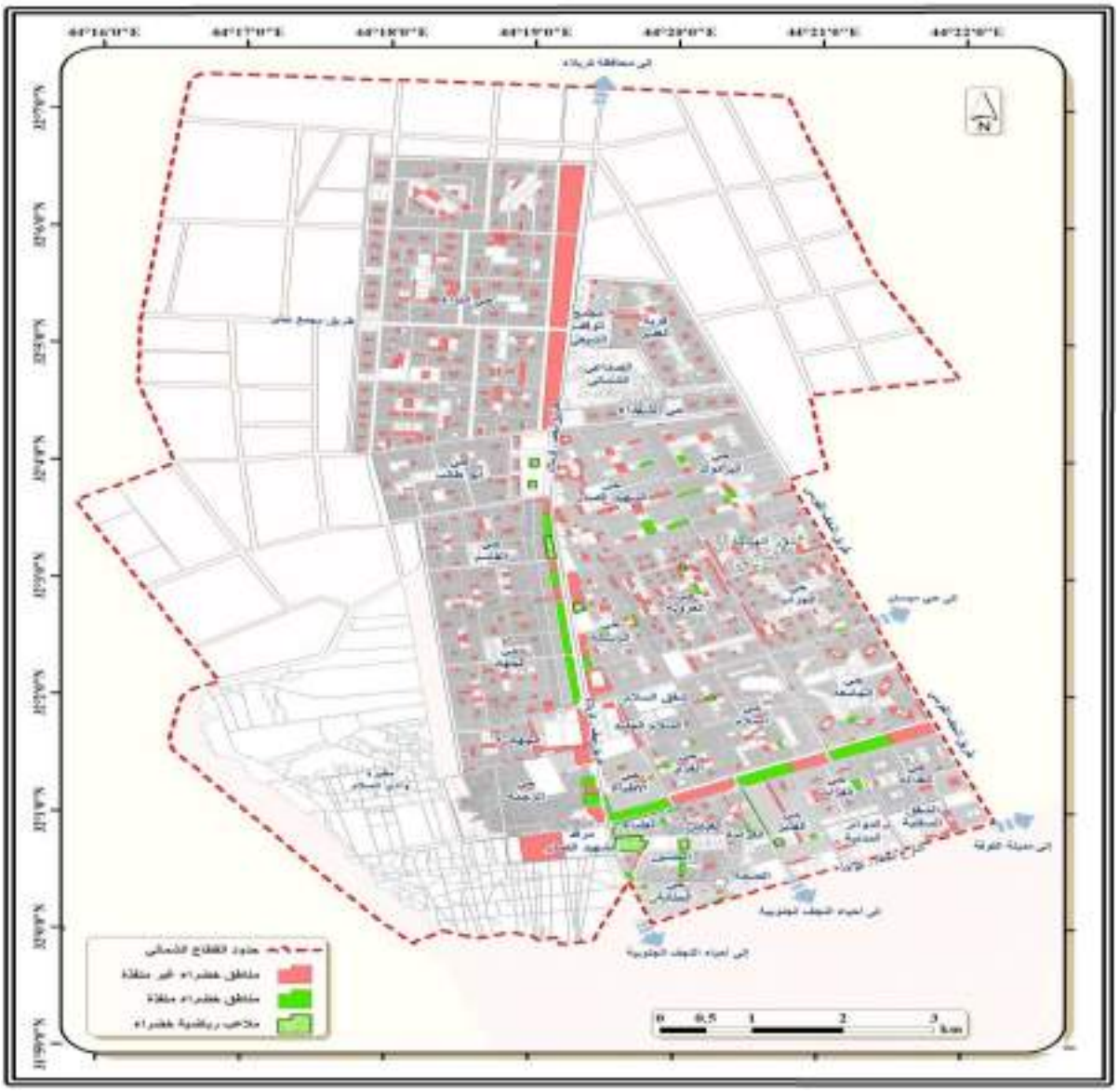
جدول (٢) أعداد ومساحات المناطق الخضراء المنفذة وغير المنفذة في القطاع الشمالي من مدينة النجف الاشرف

ت	الحي السكني	عدد المساحات المخصصة كمناطق الخضراء	مساحتها الكلية/هكتار	الحالة	
				منفذة	غير منفذة
١	الغدير	٨	٥,٧٨	٢	٦
٢	الفرات	٧	٥,٦٩	١	٦
٣	العلماء والشعراء والمرحلين	٢٠	٣,٥٣	٥	١٥
٤	العدالة	٨	٦,٠	٢	٦
٥	الصحة والكرامة	٨	٢,٦٦	١	٧
٦	السلام	١٤	٢٠,٢٩	٢	١٢
٧	السلام الجديد	٦	٥,٦٨	١	٥
٨	الغري	١٠	١٤,٤٤	٢	٨
٩	الاطباء والنفط	٥	١٢,٧٨	٤	١
١٠	الجامعة	٣٨	٢٩,٩٤	٢	٣٦
١١	الجمعية(الرسالة)	١٩	٢٠,٤٨	٣	١٦
١٢	الحنانة	١١	٢,٣٨	٣	٨
١٣	الحسين	٩	٤,٩	٢	٧
١٤	الجزيرة(العروبة)	٦١	١٧,٩٣	١	٦٠
١٥	العسكري(اليرموك)	١٩	١٢,٢٩	٤	١٥

١٦	المكرمة(الشهيد الصدر)	٤٥	٢٤,٧٤	٣	٤٢
١٧	الهندية	١١	٧,٠٨	٣	٨
١٨	الوفاء(الجزائر)	٥٥	١٣,٢٤	٤	٥١
١٩	النصر(الجهاد)	٤٠	٢٥,٣٠	٤	٣٦
٢٠	ابو طالب(الجهاد٢)	١٣	١٣,١٩	٠	١٣
٢١	الميلاد(القاسم)	٣٥	٢١,٦	٢	٣٣
٢٢	الميلاد الجديد	٣١	٥,٤٦	٠	٣١
٢٣	النداء	١٤٨	١٣٩,٩	٠	١٤٨
٢٤	قرية الغدير	١٩	٩,٩١	٠	١٩
٢٥	الرحمة	٦	١٦,١٨	٢	٤
	المجموع	٦٤٦	٤٣٨	٥٣	٥٩٣

المصدر: [١]وزارة البلديات والاشغال العامة، دائرة التخطيط العمراني في النجف الاشرف، المخطط الاساس لمدينة النجف الاشرف،٢٠٠٩. [٢]مديرية بلدية النجف، قسم الحدائق والمتنزهات، بيانات غير منشورة. [٣]الدراسة الميدانية. [٤]برنامج (ArcGIS.10.6.1).

خريطة (٣) المناطق الخضراء المنفذة وغير المنفذة في القطاع الشمالي


حدود القطاع الاساسي
مناطق خضراء غير منفذة
مناطق خضراء منفذة
ملاعب رياضية خضراء
0 0.5 1 2 3 Km

المصدر : [١] وزارة البلديات والاشغال العامة، دائرة التخطيط العمراني في محافظة النجف الاشرف، المخطط الاساس لمدينة النجف الاشرف،٢٠٠٩. [٢] الدراسة الميدانية.

من حيث المساحة المخصصة للمناطق الخضراء أذ بلغت (٢,٣٨) هكتار، اما من حيث عدد المناطق الخضراء المنفذة فعلاً فقد تصدر حي العلماء والشعراء الاحياء الشمالية بواقع (٥) موقع منفذ، بينما لم تحتوي كل من الاحياء النداء، وابو طالب، الميلاد الجديد من أي موقع منفذ من المساحات المخصصة للمناطق الخضراء. ويحتوي هذا القطاع على القسم الاكبر من الاحياء السكنية في المدينة، وكذلك على المساحات المخصصة للمناطق الخضراء، أذ بلغ عدد هذه المناطق (٦٤٦) موقع، بمساحة كلية (٤٣٨) هكتار حسب التصميم الاساس، نفذ منها (٥٣) موقع فقط أي بنسبة (٨,٢%)، وبقيت (٥٩٣) موقع غير منفذ.

٣- القطاع الجنوبي.

وهو مجموعة الاحياء التي تقع في الجهة الجنوبية من مدينة النجف الاشرف، أي الى الجنوب من شارع نجف- كوفة، ويقسم هذا القطاع أيضا الى قسمين بواسطة شارع ابو صخير(الطريق الوطني رقم ٩) وهما الجنوبي الشرقي والجنوبي الغربي. و يعتبر هذا القطاع أصغر حجما من القطاع الشمالي من حيث المساحة وعدد الاحياء، أذ يبلغ عدد الاحياء السكنية والصناعية فيه (١٦)حياً.

تتباين أعداد ومساحات المواقع المخصصة للمناطق الخضراء في هذا القطاع من حي الى آخر، فقد تصدر حي الانصار عدد الساحات المخصصة للمناطق الخضراء ومساحاتها أذ بلغ عددها (٨٦)موقع، بمساحة كلية (٢٥,٦)هكتار، بينما كان أقل عدد لهذه الساحات في حي القدس(١) أذ بلغ (٣)موقع، بينما جاء حي الشرطة والثورة بالمرتبة الاخير من حيث المساحة المخصصة للمناطق الخضراء أذ بلغت (١,٩) هكتار، اما من حيث عدد المناطق الخضراء المنفذة فعلاً فقد تصدر حي الانصار الاحياء

الجنوبية بواقع (٢٠) موقع منفذ، بينما خلت كل من الاحياء المهدي، والقدس٢، والحرفيين، من أي موقع منفذ، وقد بلغ عدد المساحات المخصصة كمناطق خضراء في هذا القطاع (٢٥٣) موقع، حسب التصميم الاساسي للمدينة، نفذ منها (٤٩) موقع أي بنسبة (١٩%)، فيما بقي (٢٠٤) موقع لم ينفذ، جدول(٣)، خريطة (٤).

ب- الجزرات الوسطية والارصفة الجانبية للطرق.

تعتبر عملية تشجير شوارع المدن من الضروريات البيئة والجمالية والمناخية، فلها أسلوبها الخاص والذي يميزها عن غيرها من عمليات التشجير، حيث يتعايش معها الإنسان كل يوم وفي كل شارع وتبعث في نفسه الهدوء والراحة، فضلا عن توفير الظلال للمارة وتأثيراتها على المناخ المحلي في خفض درجات حرارة وزيادة الرطوبة وما إلى ذلك، كما أن عملية تنظيم الأشجار في الشارع يؤدي إلى تعزيز المشهد الحضري للمدينة وبالتالي فهو يحتاج إلى دراية ومعرفة كاملة بأنواع وأسلوب التشجير الملائمين فضلاً عن الارتفاعات المطلوبة والشكل النهائي للأشجار.

تعد الجزرات الوسطية إحدى الوسائل الهامة لتجميل الشوارع، وذلك بزراعتها بالأشجار والشجيرات والورود ويتوقف ذلك على عرض هذه الجزر فإن كانت متسعة فيمكن زراعتها بالأشجار والشجيرات ذات الظل والجمال مع تهذيبها بشكل جيد، وإن كانت ضيقة فيفضل زراعتها بنوع من الأسيجة النباتية المزهرة والقابلة للتشكيل، كما ان لزيادة مشاكل المرور وارتفاع نسبة التلوث قد زاد من أهمية زراعة الشوارع بالنباتات وموقعها في التنسيق العام للمدينة وبما يوفر حالة بيئية مناسبة لحركة الأشخاص وتقليل الظروف الجوية القاسية وتعزيز المشهد الحضري للشارع وبالتالي للمدينة بصورة عامة، كذلك تقليل الضجيج الناتج من السيارات وتأثيرها على المشاة، وتساعد النباتات ايضا في إعطاء المشاة الشعور بالأمان[٢، ص١١٦].

جدول (٣) اعداد ومساحات الحدائق والمتنزهات والمشاتل في القطاع الجنوبي

ت	الحي السكني	عدد المساحات المخصصة كمناطق الخضراء	المساحة الكلية/هكتار	الحالة	
				منفذة	غير منفذة
١	السعد	٧	٥,٧٩	٧	--------
٢	الامير	٥	٦,٦٦	١	٤
٣	المعلمين والامام علي	٧	٧,١٠	٣	٤
٤	الامام المهدي	٦	٤,٧٣	--------	٦
٥	ابو خالد والمثنى(المنتظر)	٦	٢,٢٧	١	٥
٦	الاسكان والاشتراكي(الزهور)	١١	٦,٥٦	١	١٠
٧	السواق(الحوراء زينب)	٧	٤,٣٥	٤	٣
٨	الزهراء	٣١	٧,٠٣	٣	٢٨
٩	القادسية(الحسن)	٢٣	٤,٣٥	٢	٢١
١٠	الانصار	٨٦	٢٥,٦	٢٠	٦٦
١١	الشرطة والثورة(تبوك)	١١	١,٩	١	١٠
١٢	مجمع مدينة العلم	١٢	٤,٧٤	٢	--------
١٣	القدس ١	٣	٥,٨٤	١	٢

١٤	القدس ٢	١٠	٤,١٨	--------	١٠
١٥	عدن	١٥	٥,٦٩	٢	٤
١٦	الحرفين	١٣	١٥,٣٦	١	١٣
	المجموع	٢٥٣	١١١,٤	٤٩	٢٠٤

المصدر : [١]وزارة البلديات والاشغال العامة، دائرة التخطيط العمراني في النجف الاشرف، المخطط الاساس لمدينة النجف الاشرف،٢٠٠٩. [٢]مديرية بلدية النجف الاشرف، قسم الحدائق والمتنزهات، بيانات غير منشورة. ٣- الدراسة الميدانية. [٤]برنامج (ArcGIS.10.6.1).

خريطة (٤) المناطق الخضراء المنفذة وغير المنفذة في القطاع الجنوبي



المصدر: [1]وزارة البلديات والاشغال العامة، مديرية التخطيط العمراني في محافظة النجف الاشرف، المخطط الاساس لمدينة النجف الاشرف،٢٠٠٩. [2]الدراسة الميدانية.

تضمنت منطقة الدراسة العديد من المساحات الخضراء المتمثلة بالجزرات الوسطية، والارصفة الجانبية والتي تمتد مع امتداد أغلب شوارع المدينة، كمحور النجف – كوفة بطول (٨كم)، ومحور النجف – كربلاء بطول(١٥كم)، ومحور النجف – المناذرة بطول (١٠كم)، يشير جدول (٤)، الى عدد الشوارع المشجرة وطبيعة تشجيرها فيما أذا كانت منفذة بجزرة وسطية فقط (صف واحد او صفين)، او بجزرة وسطية وأرصفة جانبية (ثلاثة صفوف) .

جدول (٤) المناطق الخضراء المنفذة وغير المنفذة في القطاع الجنوبي

ت	الموقع	عدد الشوارع المشجرة			المجموع
		بصف واحد	صفين	٣صفوف	
١	مركز المدينة	٠	٠	١	١
٢	القطاع الشمالي	١٦	٢	٢	٢٠
٣	القطاع الجنوبي	٩	١	٢	١٢
٤	المجموع	٢٥	٣	٥	٣٣

المصدر: [١]مديرية بلدية النجف الاشرف، قسم الحدائق والمتنزهات، بيانات غير منشورة. [٢] الدراسة الميدانية.

ج- الملاعب الرياضية.

تعد الملاعب الرياضية من ضمن المناطق الخضراء داخل المدن باعتبارها منطقة مغطاة بالثيل الطبيعي الاخضر، أذ يبلغ عدد الملاعب الرياضية الرئيسة الكبيرة المزروعة بالثيل الطبيعي في منطقة الدراسة ثلاثة ملاعب موزعة في مناطق مختلفة في المدينة، وهي ملعب نادي التضامن الرياضي في حي المعلمين، وملعب نادي النجف الرياضي في حي الحسين، وملعب النجف الدولي الذي يقع في حي الميلاد الجديد، يضاف الى ذلك عدد من الساحات الرياضية منفذة من قبل مديرية بلدية النجف ومكسوه بالثيل الطبيعي وموزعة على عدد من احياء المدينة، إذ يبلغ عددها (٢٤) ساحة رياضية، جدول(٥). والى جانب هذه الملاعب توجد هناك ساحات للفرق الرياضية الشعبية، وملاعب خماسية منتشرة في عموم أحياء المدينة الا أنها خالية من التخضير الطبيعي فهي لا تدخل من ضمن المناطق الخضراء المحسوبة.

د- الحدائق المنزلية.

يستند تصميم وانشاء الحدائق المنزلية الى رغبات واحتياجات العائلة في وجود تأثيرات جمالية وترفيهية داخل المنزل بالدرجة الاساس، أضافة الى التأثيرات المناخية في تظليل واجهة المنزل وتقليل درجة الحرارة، إذ تتباين أعداد ومساحات الحدائق المنزلية في منطقة الدراسة من قطاع لأخر ومن حي سكني لأخر، وترتبط الحدائق المنزلية ارتباطا وثيقا بمساحة الوحدة السكنية، فهي تظهر غالبا في الوحدات ذات المساحة الكبيرة (٢٠٠- فأكثر)، وتنعدم في المنازل ذات المساحة الصغيرة، لكن من الملاحظ أن هذا النوع من الحدائق بدء يقل وينحسر بالآونة الاخيرة في الوحدات السكنية، وذلك بسبب تحويل المساحة المخصصة لها الى مشتملات سكنية أو ساحات مفتوحة أو محال تجارية ولعدة أسباب منها ارتفاع اسعار الارضي السكنية أو ضعف القدرة على العناية بها، أو لأسباب تجارية وغيرها.

جدول (٥) الملاعب والساحات الرياضية ومواقعها ومساحاتها في منطقة الدراسة

القطاع	الموقع	عدد الملاعب	المساحة (م^{٢})
الشمالي	حي الحسين	ملعب نادي النجف	٦٩٠٠٠
	حي الميلاد الجديد	ملعب النجف الدولي	٢٠٠٠٠
	حي الغدير	ساحة رياضية	٧٢٠٠
	حي السلام	ساحة رياضية	٧٢٠٠
	حي العروبة(الجزيرة)	ساحة رياضية	٧٢٠٠
	حي النصر(الجهاد)	ساحة رياضية	٧٢٠٠
	حي الميلاد(القاسم)	ساحة رياضية	٧٢٠٠
	حي الجمعية(الرسالة)	ساحة رياضية	٧٢٠٠
	حي الحسين	ساحة رياضية	٧٢٠٠
	حي الصحة والكرامة	ساحة رياضية	٧٢٠٠
الجنوبي	حي المعلمين	ملعب نادي التضامن	٢٠٠٠٠
	حي الامير	ساحة رياضية	٧٢٠٠
	حي الزهراء	ساحة رياضية	٧٢٠٠
	حي القدس ١	ساحة رياضية	٧٢٠٠
	حي القدس ٢	ساحة رياضية	٧٢٠٠
	حي عدن	ساحة رياضية عدد(٦)	٤٣٢٠٠
	حي الحرفين	ساحة رياضية عدد(٦)	٤٣٢٠٠

	المجموع	٢٧	٢٨١٨٠٠

المصدر: [١]مديرية بلدية النجف الاشرف، قسم الحدائق والمتنزهات، بيانات غير منشورة.٢- الدراسة الميدانية. [٢]برنامج (ArcGIS.10.6.1).

تنعدم الحدائق المنزلية في قطاع مركز المدينة، وذلك بسبب صغر مساحة الوحدات السكنية فيه والتي لا تتعدى في الغالب (١٢٠م٢)، إذ استغلالها الكامل بالبناء، أما في قطاعي المدينة الشمالي والجنوبي فهناك تباين كبير في مساحة الوحدات السكنية من حي الى اخر، إذ تتراوح مساحة الوحدة السكنية ما بين (١٢٠-٨٠٠م٢)، وهذا بدوره ينعكس على وجود الحدائق المنزلية وتباين احجامها والتي تشكل تقريبا نسبة ما بين (١٠- ٥٠%) من المساحة الكلية للوحدة السكنية. فقد أظهرت الدراسة الميدانية للأحياء السكنية في منطقة الدراسة أن هناك قلة واضحة لوجود الحدائق المنزلية في المنازل التي تتراوح مساحتها (٢٥٠-٢٠٠م٢)، إذ تصل نسبة وجود الحدائق المنزلية فيها (٥%) من مجموع عدد المنازل، وتكون الحدائق في هذه الفئة إن وجدت، صغيرة الحجم إذ يبلغ متوسط مساحتها (٢٥م٢)، أما المنازل التي تتراوح مساحتها (٣٠٠-٤٥٠م٢)، فترتفع فيها نسبة وجود الحدائق المنزلية لتصل الى(٢٥%) من مجموع عدد المنازل، ويبلغ متوسط مساحة الحديقة المنزلية فيها (١٠٠م٢)، بينما تصل النسبة في المنازل الكبيرة والتي تتراوح مساحتها (٥٠٠م٢- ٨٠٠) الى(٩٠%)من مجموع عدد المنازل. وعادة ما تحتوي الحدائق المنزلية على اشجار النخيل واشجار الفاكهة والورود والمتسلقات وبتصاميم هندسية مماثلة مع وجود المسطحات الخضراء. وتعتمد التأثيرات المناخية لهذه الحدائق على ما تحتويه من عدد الاشجار وطريقة غرسها وكثافتها، يوضح جدول (٦) أعداد ومساحات الوحدات السكنية ونسب ومساحة الحدائق المنزلية فيها في قطاعي المدينة الشمالي والجنوبي.

جدول (٦) أعداد ومساحات الوحدات السكنية ونسب ومساحة الحدائق المنزلية فيها في قطاعي المدينة الشمالي والجنوبي

القطاع	عدد الاحياء السكنية	عدد الوحدات السكنية فيها	مساحة الوحدة السكنية/م٢	متوسط مساحة الحديقة/م٢	نسبة وجودها بالوحدات السكنية%	عدد الوحدات السكنية التي تحتوي على حديقة	المساحة الكلية للحدائق/م٢
الشمالي	٢	١٠١٤	٥٠٠–٨٠٠	٢٥٠	٩٠	٩١٢	٢٢٨٠٠٠
	٢	١٥٤٥	٣٠٠ –٤٥٠	١٠٠	٢٥	٣٨٦	٣٨٦٠٠
	٢١	٧٥٢٤٧	٢٠٠ –٢٥٠	٢٥	٥	٣٧٦٢	٩٤٠٥٠
الجنوبي	٤	٣٠١٨	٥٠٠–٨٠٠	٢٥٠	٩٠	٢٧١٦	٦٧٩٠٠٠
	٢	١٤٢٢	٣٠٠ –٤٥٠	١٠٠	٢٥	٣٥٥	٣٥٥٠٠
	٧	٥٥٩٥	٢٠٠ –٢٥٠	٢٥	٥	٢٨٠	٧٠٠٠
	١	٤١٦٦	١٢٠	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
المساحة الكلية للحدائق المنزلية في قطاعي المدينة الشمالي والجنوبي							١٠٢٧١٥٠

المصدر: [١]الدراسة الميدانية. [٢] برنامج (ArcGIS.10.6.1)

هـ- حدائق المؤسسات الصحية والتعليمية والمنشآت العامة.

تعد حدائق المؤسسات الصحية والتعليمية والمنشآت العامة جزءاً مهما وأساسيا من مساحة تلك المؤسسات ومن متطلباتها الجمالية والنفسية والصحية والمناخية الضرورية، إذ تحتوي المستشفيات والمراكز الصحية والجامعات والمدارس ورياض الاطفال في منطقة الدراسة ومطار النجف الدولي على

مساحات واسعة مخصصة كمناطق خضراء، وتعد هذه المساحات جزءا مهما من المناطق الخضراء داخل المدينة وذات أهمية جمالية ونفسية فضلا عن الاهمية المناخية في تخفيف درجات الحرارة وزيادة الرطوبة وتلطيف الهواء داخل تلك المؤسسات.

يتباين وجود وتنفيذ هذا النوع من الحدائق في منطقة الدراسة، فالحدائق في المستشفيات والمراكز الصحية ومطار النجف الدولي منفذة بالكامل وبحالة جيدة، يشكل النخيل والاشجار الجميلة والشجيرات والزهور بأنواعها نسبة عالية من المغروسات فيها اضافة الى وجود المسطحات الخضراء، بينما نجد العكس في الحدائق المدرسية إذ لم ينفذ الا القليل من هذه الحدائق بنسبة لا تتجاوز (٢٠%) من عدد المدارس في منطقة الدراسة، وان معظمها عبارة عن صفوف محدودة من اشجار الكونوكاربس او النخيل وهي تفتقد الى التخطيط الهندسي والعناية المستمرة اللازمة لها، ولذا فإن نسبة تأثيراتها وخاصة المناخية تكون ضعيفة جدا ان لم تكن معدومة، يوضح جدول (٧) مساحة المؤسسات الصحية والتعليمية والمطار ومساحة حدائقها في منطقة الدراسة.

جدول (٧) مساحة المؤسسات الصحية والتعليمية والمطار ومساحة حدائقها في منطقة الدراسة

القطاع	المؤسسة	مساحتها الكلية/هكتار	مساحة الحدائق فيها/هكتار
الشمالي	التعليمية	٢٠٤,٩٥	٤١
	الصحية	٢٦,٥٦	٥,٣
الجنوبي	التعليمية	٤٤,١٩	٨,٨
	الصحية	٧,٥٥	١,٥
	المطار	٧٣٣,٨٢	٥
مجموع مساحة الحدائق			٦١,٦

المصدر : [١] المرئية الفضائية لسنة ٢٠١٨. [٢] برنامج (ArcGIS.10.6).

٢ – المناطق الخضراء خارج المدينة.

وهي المناطق التي تقع خارج التصميم الاساس للمدينة ولكنها ذات تأثير او مخصصة للتأثير على بيئة ومناخ المدينة، وتشمل ما يلي:-

أ- الاحزمة الخضراء.

تعرف الاحزمة الخضراء بأنها مساحات خضراء مزروعة ومشجرة تحيط بالمدينة وتحاذي أطرافها وهي امتدادات زراعية أو غابية وتعتبر من الاسس الحديثة المعتمدة في مجال التخطيط بالمدن[٣، ص١٤٩]. وتزرع نباتاته وأشجاره بشكل متوازي على خطوط مستقيمة بينها مساحات او فراغات معلومة وتكون باتجاه قدوم الرياح لتعمل كمصد للأتربة والغبار التي تحملها وكلما كانت مساحة الحزام الاخضر واسعة كلما كانت مقاومته أكبر. وان هناك أهداف رئيسة لإقامة الأحزمة الخضراء حول المدن وهي كالاتي[٤، ص٩٠]:

١- ضبط النمو الحضري وتحجيمه ضمن مساحات محدودة لا يسمح بتجاوزها.

٢- منع اندماج المراكز الحضرية المتجاورة بعضها ببعض.

٣- توفير مساحات ترفيهية لسكان المدن.

٤- المساعدة في التخلص من الملوثات الهوائية في الجو.

٥- توفير خمائل للحياة البرية في المدينة.

يحيط بمدينة النجف من الجهة الشمالية الغربية حزام أخضر صمم وأنشئ رسميا ليقي المدينة من مضار الرياح السائدة القادمة من هذا الاتجاه، حيث يعد هذا المشروع الجديد لمدينة النجف الاشرف من أهم المشاريع الزراعية الوقائية وأكبرها والتي قامت به مديرية الزراعة في محافظة النجف الاشرف بالتنسيق

مع هيئة الاعمار في المحافظة (تنمية الاقاليم)، و يقع هذا الحزام في الجهة الشمالية الغربية من المدينة، اذ يربط ما بين شارع نجف – كربلاء من جهة والخط الاستراتيجي من جهة أخرى، و يكون بموازاة الطريق المؤدي الى الخط الاستراتيجي، ويصل منه على بعد (١كم) من جهة الغرب، كما يبعد أيضا (١كم) عن الطريق المؤدي الى محافظة كربلاء المقدسة من جهة الشرق، خريطة (٥).

نفذ مشروع الحزام الاخضر الجديد في عامي (٢٠٠٦– ٢٠٠٧)، بدلا من القديم الذي انتهت وظيفته بسبب التوسع في استعمالات الارض الحضرية وتجاوزها له مما أفقده قيمته البيئية والمناخية التي أنشئ من أجلها وهي حماية المدينة من التأثيرات الضارة للرياح، فقد أصبحت الحاجة الى أنشاء حزام اخضر جديد لحماية المدينة في الجهة المواجهة للرياح السائدة على مدينة النجف الاشرف وهي الجهة الشمالية الغربية.

يبلغ طول مشروع الحزام الاخضر الجديد (١٥كم)، وبعرض (١٣١م)، أي بمساحة (٨٠٠)دونم، ويضم (٣٠) خط من المغروسات على امتداده بما يقدر عدد الشتلات (١٢٥) الف شتلة من نوع (اليوكالبتوس، الكونوكاربس، البيزيا، الزيتون، السدر، كازورينا، شوك الشام)، ومن المؤمل من هذا المشروع الذي وصلت نسبة الانجاز فيه(٨٠%)، ان يقدم فائدة مناخية، بيئية، اقتصادية، وترفيهية كبيرة لسكان مدينة النجف[٥].

يحتوي الحزام الاخضر على سبعة مواقع موزعة بشكل متساوي على طول امتداده، مجهزة بأحسن التجهيزات من دار كبيرة للفلاح، وأحواض وأبار، ومولدات، وسيارات حوضية، وجرارات وغيرها، وكل موقع من هذه المواقع مسؤول عن مسافة (٢كم) من الحزام، مهمته الادارة والاشراف على المشروع .

خريطة (٥) موقع الحزام الاخضر من مدينة النجف الاشرف



المصدر: [1]وزارة البلديات والاشغال العامة، مديرية التخطيط العمراني في محافظة النجف الاشرف، المخطط الاساس لمدينة النجف الاشرف،٢٠٠٩. [٢]المرئية الفضائية لسنة ٢٠١٨.

تكاد تنعدم التأثيرات البيئية المناخية للحزام الاخضر على منطقة الدراسة، وذلك بسبب عدم اكتمال المشروع وتوقف العمل به منذ عام ٢٠١٤، والسبب الاخر الرئيس هو بعده عن المدينة حيث يبعد عن الحدود الإدارية للمدينة مسافة تقدر بـ(٧كم)، وهي مسافة بعيدة لا يمكن من خلالها وصول تأثيراته الى مدينة النجف الاشرف.

ب- البساتين (الشواطي).

يحيط بمنطقة الدراسة من جهتها الجنوبية الغربية منطقة زراعية تتكون من بساتين مزروعة بالنخيل بالدرجة الاساس والاشجار المثمرة، يزرع تحتها أنواع متعددة من الخضروات والتي تشتهر بها هذه البساتين مستفيدة من ظلال الاشجار المزروعة فيها، وتقدر المساحة الكلية لهذه البساتين بـ(١٨٣٢) دونم، يجري في وسطها جدول السدير والذي يتفرع من نهر الفرات ويسير عكس اتجاهه نحو الشمال الغربي، أذ يمثل المورد المائي الرئيس لهذه البساتين أضافة الى المياه الجوفية المستخرجة من حفر الابار التي تسهم في سد النقص الحاصل في المياه السطحية في الموسم الحار من السنة.

إن لهذه البساتين تأثيرات مناخية وبيئية واقتصادية وترفيهية كبيرة على منطقة الدراسة، وخاصة على قطاع المدينة القديمة ومنطقة الجديدات، حيث يشعر السكان هناك بهذه التأثيرات بشكل واضح من خلال زيادة الرطوبة الجوية وتبادل الهواء يوميا بحركة تشبه حركة نسيم الريف والمدينة أو نسيم الجبل والوادي، كما يستفاد من هذه البساتين كمنطقة خضراء ترفيهية لسكان المدينة والزائرين لما فيها من مناظر طبيعية جميلة، كما تشكل هذه البساتين مصدر اقتصادي مهم للألاف من الايدي العاملة وعوائلهم والتي تمتهن الزراعة في هذه البساتين. ومن الجدير بالذكر أن هذه البساتين أخذت تنحسر في الآونة الاخيرة، وذلك

بسبب توسع الاستعمالات السكنية وتحويل قسما كبيرا من هذه البساتين إلى وحدات سكنية، إضافة الى اختراقها من قبل الطريق الحولي الذي يحيط بالمدينة، إذ قسمها الى قسمين غربي وشرقي وما نتج عن ذلك من إنشاء المباني العمرانية ومرآب السيارات والمحال التجارية وباقي الخدمات على جهتي الطريق والتي هي بالأساس جزء من هذه البساتين.

استبعدت المناطق الخضراء المحيطة بالمدينة لكلا النوعين: الحزام الاخضر الوقائي، والبساتين، من حسابات النسب المئوية للمناطق الخضراء، ومن حساب حصة الفرد منها ايضا، وذلك لكون هذه المناطق تقع خارج الحدود البلدية للمدينة وبعيدة عنها، وكذلك باعتبار البساتين ملكية خاصة ولا تستخدم الا من قبل أصحابها، الا انها مفيدة وتقوم بوظائفها من الناحية البيئية والجمالية والاقتصادية والمناخية، التي تم ذكرها في الفصل السابق. ولذا فقد تم الاعتماد فقط على الحدائق والمتنزهات العامة والمشاتل والحدائق المنزلية وحدائق المؤسسات الرسمية من جهة والشوارع المشجرة والملاعب الرياضية من جهة أخرى، في حساب وتقييم المناطق الخضراء داخل المدينة.

الاستنتاجات:

١- تتباين أعداد المناطق الخضراء ومساحاتها التخطيطية بين القطاعات الثلاثة الرئيسة في مدينة النجف الاشرف، إذ كان أقل تلك المساحات وأقل أعدادها في قطاع مركز المدينة، إذ بلغ عددها(١٢)موقعا، بمساحة كلية(١١,٨٩)هكتار، بينما سجل القطاع الشمالي أعلاها من حيث عدد المناطق الخضراء ومساحتها، إذ بلغ عددها (٦٤٦)موقع، بمساحة كلية (٤٣٨)هكتار، في حين بلغت هذه القيم في القطاع الجنوبي (٢٥٣)موقع، بمساحة كلية (١١١,٤)هكتار.

٢- بلغت أعداد المساحات المخصص للمناطق الخضراء الكلية في منطقة الدراسة ب(٩١١)موقع، نفذ منها (١٠٦)موقع، أي بنسبة (١١%)، بينما بقي (٨٠٥)موقع لم ينفذ وبقي معظمها يعاني من تراكم

النفايات ونصب المولدات الكهربائية الاهلية وكثرة أنواع التجاوزات عليها، مما حولها الى عبئاً بيئياً وحضاريا ثقيلاً داخل الاحياء السكنية.

٣- بلغ عدد الشوارع المشجرة في منطقة الدراسة (٣٣) شارع، مقسمة الى (٢٥) شارع مشجر بصف واحد، و(٣) شارع مشجر بصفين، و(٥) شارع مشجر بثلاثة صفوف. أما الملاعب الرياضية والتي تحتوي على مسطحات خضراء طبيعية فقد بلغ عددها (٢٧) ملعباً، مقسمة الى (٣) ملاعب رياضية كبيرة، و(٢٤) ساحة رياضية موزعة على أحياء المدينة.

٤- بلغت المساحة الكلية للحدائق المنزلية في منطقة الدراسة (١٠٢٧١٥٠م^{٢})، أي (١٠٢٧١٥) هكتار، مقسمة الى حدائق كبيرة ومتوسطة وصغيرة بمساحة(٢٥٠، ١٠٠، ٢٥م^{٢}) على التوالي.

٥- بلغت المساحة الكلية لحدائق المؤسسات الصحية والتعليمية ومطار النجف الاشرف الدولي (٦١,٦) هكتار، مقسمة الى (٤٩,٨) هكتار في المؤسسات التعليمية من مدارس ورياض أطفال، و(٦,٨)هكتار في المؤسسات الصحية من مستشفيات ومراكز صحية، و(٥)هكتار في مطار النجف الاشرف الدولي.

٦- وجد ومن خلال المسح الميداني أن تنفيذ هذه الحدائق في كل من المؤسسات الصحية والمطار كان بشكل كامل وبمواصفات جيدة، بينما كان تنفيذها في المؤسسات التعليمية ضعيف ولا يتجاوز نسبة (٢٠%) من مجموع أعداد تلك المؤسسات.

المراجع:

١. مقابلة شخصية مع مدير قسم الحدائق والمتنزهات في مديرية بلدية النجف الاشرف، م. عدي عبد الصاحب، بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١١.

٢. محمد كريم محيسن، تأثير المناطق الخضراء في قرارات البيئة الحضرية للمناطق الحارة الجافة (بغداد) رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة بغداد، ٢٠١١.

٣. سحر امين كاتوت، معجم المصطلحات البيئية، الطبعة الاولى، دار دجلة، عمان، ٢٠٠٩.

٤. حيدر عبد الرزاق كمونة، الأساليب التخطيطية الصحية لتنمية المستوطنات البشرية في المناطق الصحراوية، مجلة النفط والتنمية، السنة الثانية، العدد الخامس، ١٩٧٧.

٥. مقابلة شخصية مع المهندس الزراعي كامل فاضل جبر، مسؤول مشروع الحزام الاخضر في مديرية زراعة النجف بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١٢.

دور وسائل الاتصال في إدارة الازمة العراقية عام ٢٠١٤

أ. حسين عليوي المفرجي
الباحثة زهراء فلاح عبد الحسن
كلية العلوم السياسية/ جـامعة الكوفــة

المقدمة:

تعد الأزمات سمة من سمات الحياة المعاصرة و التطور البشري ، فقد اصبحت تشكل جزءا من حياة الأفراد و المجتمعات و المنظمات و الدول ، ويعود ذلك في جزء كبير منه الى تعقد الحياة البشرية و تداخلها مما انعكس على كافة نواحي الحياة الانسانية ، وخاصة في الجانب السياسي و العلاقة بين مكونات المجتمعي الدولي (الدول) ، ، التي تقوم على سيادة في العدل و المساواة واحترام سيادة الشعوب ، و نظرا لتحكم القوة و ادارتها في تداخلات العلاقات الدولية ، نجم عنه العديد من الازمات التي تعددت انواعها تبعا لأسباب حدوثها والعوامل المؤدية لها ، و لمواجهة الأزمات يتوجب على صناع القرار اتباع مجموعة من الاجراءات للتعامل مع الأزمة وادارتها بطريقة علمية ، وان النجاح في عملية ادارة الازمات يتوقف على عامل مهم ، و هو الاتصال الذي يلعب أدوارا عديدة في كل مراحل الأزمة وحتى ما قبل وقوع الأزمات وان هذا الدور يختلف بحسب اختلاف السياقات الثقافية و الاقتصادية و السياسية للدولة ، إذ تبرز اهمية الاتصال من اللحظة الأولى لوقوع الأزمة و الهدف منه المحافظة على سمعة و مصداقية المنظمة او الدولة من أثار الازمة ، فكفاءة وفاعلية الاتصال يمكن أن يحول التهديدات الناتجة عن الأزمات الى فرص للتأكيد على سمعة المنظمة او الدولة وزيادة مصداقيتها مما يؤدي الى الخروج بمكاسب مادية واخرى معنوية. وقد ادى التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال الى خلق واقع جديد للتعامل مع الازمات واستراتيجيات الاستجابة لها.

أولا : أهمية البحث:

نظرا للدور الذي يلعبه الاتصال في عملية ادارة الأزمات والحد من أثارها و التنبؤ بحدوثها و تجاوز العديد من انعكاساتها السلبية ذات التأثير المتعدد الأوجه وكذلك دعم القرارات التي يتخذها صناع القرار أثناء الأزمات فأن نجاح عملية ادارة الأزمات يتوقف على فاعلية كل من وسائل الاتصال باعتباره سبل ناجحة و فاعلة في عون صانع القرار وان أي خلل قد يحدث كعدم فاعلية وسائل الاتصال قد يؤدي الى فشل العملية الادارية و السياسية للأزمة، فمن هنا برزت أهمية البحث في هذا الموضوع .

ثانيا : هدف البحث:

يهدف البحث الى ما يأتي :

١. توضيح الية عملية ادارة الأزمات .

٢. التعرف على الاتصال ومدى تأثيره على ادارة الأزمات و الكشف عن دوره في فكر صانع القرار .

ثالثا : مشكلة البحث:

ان عملية إدارة ألازمات سلسلة من المراحل التي تدخل فيها العديد من العوامل و التي تؤثر في مدى نجاح عملية إدارة الأزمات ومن أهم تلك العوامل الاتصال لذلك تطلق مشكلة البحث في وضع إجابة على التساؤلات الآتية :

١. هل يعد الاتصال من اساسيات عملية ادارة الأزمات؟

٢. كيف أثرت وسائل الاتصال في عملية ادارة الازمات؟

رابعا : فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها بأن للاتصال دور اساسي في عملية ادارة الازمات بشكل عام حيث ان نجاح او اخفاق عملية ادارة الأزمات يتوقف على فاعلية وكفاءة وسائل الاتصال.

خامسا : منهجية البحث:

لأغراض التحقق من فرضية البحث تم اعتماد المنهج الاستقرائي وادوات التحليل الوصفي لتوضيح مفاهيم كل من ادارة الأزمات و الاتصال.

سادسا : هيكلية البحث:

انتظم البحث في مبحثين فضلا عن مقدمة وخاتمة، تناول المبحث الاول مفهوم الازمة و ادارة الازمات ، بينما تناول المبحث الثاني مفهوم الاتصال و دورة في عمليه ادارة الازمات ، وانتهى البحث بخاتمة تتضمن اهم الاستنتاجات.

المبحث الأول: في ماهية إدارة الأزمات:

ان الازمة كظاهرة اجتماعية هي قديمة قدم الحياة البشرية ، فالكوارث الطبيعية و الصراعات البشرية كانت ترافق الانسان حيثما ذهب ، فطبيعة الحال ، فأن هذه الازمات و الكوارث والصراعات تتطلب طرق لحلها و تقليل حدتها و اثاراها السلبية ، من هنا نستطيع القول بأن مصطلح ادارة الازمات قديم قدم الحياة البشرية وذلك لارتباطه بالتفاعلات الانسانية و طبيعة التعامل البشري مع محيطه الاجتماعي و المشاكل المختلفة ، فقد كان يستخدم بصورة شفهية بسيطة لحل المشاكل و الصراعات وكان اساسه الدبلوماسية البدائية ، لكنه كعلم له اصوله و اساسياته يعود الى الادارة العامة ثم شاع استخدامه بعد ذلك ليدخل حقل العلاقات الدولية و يصبح جزء لا يتجزأ عنها .

قسم المبحث الى مطلبين ، تناول المطلب الاول مفهوم الازمة من حيث التعريف و الخصائص و المراحل ، بينما تناول المطلب الثاني مفهوم ادارة الازمة من حيث التعريف و الخصائص و الاهمية و المراحل .

المطلب الأول: مفهوم الأزمة:

أولا : تعريف الازمة وخصائصها:

فالأزمة لغة تعني الشدة أو القحط ، ويقال أزم العام بمعنى اشتد قحطه إذ يطلق مصطلح الازمة على فترات القحط و شحة الموارد و كذلك تطلق على المصائب و الابتلاءات[١]، أما اصطلاحا فتعرف الأزمة على أنها تهديد خطير للأهداف و القيم والمعتقدات و ممتلكات الأفراد و المنظمات و الدول سواء كان الخطر متوقع أو غير متوقع ، و هي نقطة تحول نحو الأسوأ تؤدي الى حالة من عدم الاستقرار ، وهي كذلك لحظة حاسمة أو موقف بلغ لحظة حرجة ، بالإضافة الى ان هنالك مفاهيم عديدة للازمة طرحها الباحثون كل حسب تخصصاته العلمية [٢]، فقد عرفت الازمة من الناحية الاجتماعية على أنها توقف الاحداث المنظمة المتوقعة و اضطراب العادات مما يوجب التغيير السريع لإعادة التوازن و تكوين عادات جديدة أكثر ملائمة [٣]. و من الناحية السياسية فتعرف الأزمة على أنها حالة يتعرض لها النظام السياسي تستوجب اجراءات سريعة و اتخاذ قرارات للمواجهة و التصدي للتأثيرات التي تفرزها هذه الحالة و قد تتطلب تغيرات حكومية خاصة اذا كانت النخبة الحاكمة لا تريد التضحية بمراكزها [٤]. اما من الناحية الاقتصادية فتعرف الازمة بأنها (وضع اقتصادي عارض يؤثر على تحقيق الاهداف الوطنية فتتحول المشكلة الى أزمة تتطلب تجديدات حكومية أذا ما ارادت النخبة عدم التضحية بمركزها) [٥]. اما على المستوى الامني فتعرف الأزمة الامنية بأنها حدث مفاجئ يهدد حالة الأمن و المصلحة القومية و تتم مواجهة في عدة ظروف كضيق الوقت و قلة الامكانات و يترتب على تطورها نتائج خطيرة ، وبصورة عامة تعني الأزمة بأنها حدث مفاجئ غير متوقع تتشابك في الأحداث وتنعدم فيه الرؤيا لدى صانع القرار وتؤدي الى حالة من عدم الاستقرار وتتطلب اتخاذ قرار سريع لحل المشكلة و الوصول الى حالة الاستقرار . و من خلال هذا التعريف نستطيع استنتاج الخصائص التي تتميز فيها الأزمة وهي [٦]:

١. المفاجأة العنيفة التي في حال انفجارها تؤدي الى جذب اهتمام جميع الافراد بها .
٢. التعقيد و التشابك في عناصرها و أسبابها وقوة المصالح المؤيدة و المعارضة لها .
٣. نقص المعلومات و عدم وضوح الرؤيا لدى صانع القرار .

٤. زيادة حالة الخوف تصل الى حد الرعب .

٥ . ضيق الوقت الذي تسببه المفاجئة مما لا تتيح وقتا كافيا للرد عليه و الاستجابة له .

ثالثا : مراحل الازمة

ان التعرف على المرحلة التي تمر بها الازمة ومعرفة الاسباب التي تؤدي الى اندلاعها يعد نوعا من التشخيص ، و بناءً على ذلك يتم التعامل مع الازمة ، و يرى الباحثون بهذا الخصوص ان الازمة تمر بخمس مراحل في دورة حياتها وهي[٧]:

١. مرحلة الولادة : وفي هذه المرحلة تكون الازمة مبهمة و غير واضحة المعالم و لكنها تنذر بخطر بسبب غياب العديد من المعلومات تجاه أسباب حدوث الازمة و يكون معيار التعامل في هذه المرحلة هو السيطرة على عناصر النمو من أجل القضاء عليها .

٢ . مرحلة النمو : ان نمو الازمة يحدث بسبب سوء الفهم لدى صانع القرار في مرحلة الولادة فبالتالي تتطور و تنمو في غياب المعلومات أو نقصها يعد عاملا مهما في نمو الازمة .

٣. مرحلة النضج : و في هذه المرحلة تعد من أخطر مراحل الازمة أذ تكون شديدة القوة ومن الصعوبة السيطرة عليها في حالة عدم قيام صانع القرار بمواجهة جذرية مع عناصر القوة فيها و السيطرة عليها .

٤ . مرحلة الانحسار : تبدأ هذه المرحلة عندما يحدث تصادم للقوى الصانعة للازمة وان هذا التصادم يؤدي الى ان تفقد الازمة جزءا هاما من القوة الدافعة لها ومن ثم تبدأ بالانحسار و التقلص .

٥. مرحلة الفناء : تبدأ هذه المرحلة عند فقدان الازمة لكل قوة الدفع المولدة لها و هي تمثل اخر مراحل تطور الازمة التي تصل اليها .

المطلب الثاني: مفهوم ادارة الازمات:

أولا : تعريف ادارة الازمات:

هناك تعريف بسيط لإدارة الازمات بأنها محاول تحقيق السيطرة على احداث الازمة و عدم السماح لها للخروج من اليد ، و هي كذلك تعني امكانية التعامل مع أي حالة غير اعتيادية تهدد أهداف و نشاط محور الأزمة [٨]. وكذلك تعرف ادارة الازمات بأنها عملية ادارية تقوم على التخطيط و التدريب لأجل التنبؤ بالأزمات و التعرف على أسبابها الداخلية و الخارجية و تحديد الاطراف الفاعلة و المؤثرة و استخدام كافة الامكانيات و الوسائل المتاحة من أجل القضاء عليها [٩]. و تعرف ايضا على انها ذلك النظام او مجموعة الاساليب و التدابير التي يتم اتخاذها لمواجهة التحديات و التطورات اللاحقة التي تهدد المنظمة او تؤثر في مصالحها بشكل مباشر [١٠] . أما وليامز فيرى بأنها سلسلة الاجراءات و القرارات التي تسيطر على الازمة للحد من تفاقمها ، ويعرفها هافر بيتر بانها احتواء الازمة و التلطيف من حدتها بشكل يستبعد معه حدوث أي اشتباكات عسكرية على نطاق واسع، فإدارة الازمات بصورة عامة (هي عملية ادارية مستمرة تقوم على التنبؤ بالأزمات المحتملة عن طريق الاستشعار و رصد المتغيرات الداخلية و الخارجية المولدة للازمات و تعبئة الموارد و الامكانات المتاحة للتعامل مع الازمة بأقل قدر ممكن من الاضرار و في أسرع وقت واقل تكلفة ممكنة) [١١]. ان ادارة الازمات هي وسيلة مهمة يمكن ان تستخدمها الدول في احتمالية حدوث الحرب فأغلب النزاعات تمر بمرحلة الازمة قبل اندلاع الحروب ، وهذا يحصل في حالة ادارة الازمة بصورة صحيحة و من الممكن ان تقوم بعض الدول بعملية الادارة بالأزمة .

ثانيا : مراحل ادارة الازمات:

تمر عملية ادارة الازمة بمراحل و هي كالآتي :

١. مرحلة ما قبل الازمة: وهي مرحلة تتبلور فيها المشكلة و تتفاقم حتى تنتج عنها الازمة لأن الازمة لا تنشأ من فراغ و انما تسبقها مشكلة[١٢]، وتشمل هذه المرحلة مجموعة خطوات يجب القيام بها وهي :

أ. اختيار الفريق الازموي : ان اختيار الفريق الازموي هو أمر غاية في الاهمية فلابد ان يشمل أشخاصا يتمتعون بقدرات عالية تؤهلهم للعمل ضمن فريق و ان يكونوا قادرين على العمل بمرونة و بشكل ابتكاري

ب . المحاكاة : يجب تدريب صناع القرار قبل تعرضهم للمواقف الحقيقية إذ تعد المحاكاة من أفضل الوسائل التدريبية للتعامل مع الازمات ، فهي توفر المحاكاة مع التطور العلمي الحالي و استخدام الكمبيوتر تمرينات تحتوي على درجة عالية من الواقعية لتدريب صانع القرار و فريق ادارة الازمة .

٢. مرحلة التعامل مع الازمة : و تعتبر هذه المرحلة المحور الرئيسي لمفهوم ادارة الازمة حيث يتولى فريق الازمة استخدام الصلاحيات المخولة له و يطبق الخطط الموضوعية ، و يستخدم مهاراته المكتسبة من التدريب ، فهي اذن مرحلة التطبيق العملي للتدابير المعدة مسبقا للتعامل مع الازمة .

٣. مرحلة ما بعد الازمة : وهي المرحلة التي يتم فيها احتواء الاثار الناجمة عن حدوث الازمة و علاج تلك الاثار هو جزء هام من عملية ادارة الصراع أو الازمة لأن الهدف الرئيسي من اسلوب ادارة الازمة أو الصراع هو تقليل الخسائر الى أقصى حد ممكن واستخلاص الدروس المستفادة من تلك الازمة لعدم التعرض اليها مرة اخرى [١٣] .

المبحث الثاني: الاتصال و دوره في ادارة الازمة الامنية العراقية عام ٢٠١٤:

ان الاتصال هي ظاهرة انسانية قديمة قدم المجتمعات البشرية ، فقد ارتبط وجودها منذ نشوء التجمعات الانسانية فقد كان الاتصال هو أحد العوامل المؤثرة في التنظيمات الاجتماعية الاولى للتاريخ البشري و أحد أهم الوسائل التي لعبت دورا في رسم و صياغة السلوك في المجتمعات الانسانية القديمة[١٤]. و على الرغم من كونها ظاهرة انسانية قديمة قدم المجتمعات البشرية الا انها لم تخضع للتحليل و التدقيق المعرفي الا في اواسط القرن الماضي ، ولكن كانت هنالك محاولات عند الفلاسفة و المفكرون الاغريق في بعض تنظيراتهم الى مواضيع ذات صلة أو قريبة من الاتصال ، حيث نجد كتاب أرسطو (السياسة و الخطابة) (حيث نظر ارسطو للإنسان باعتباره كائن سياسي و الدولة في نظره ما هي الا شركة بين قوم يعيشون وفق قانون التكامل) وعلى الرغم من ذلك فلم يكن الاهتمام بموضوع الاتصال السياسي بارزا في تلك المدة [١٥].

المطلب الأول: مفهـوم الاتـصـال:

أولا : تعريف الاتصال السياسي:

ان كلمة اتصال (COMMUNICATION) تعود جذورها الى الكلمة اللاتينية (Commence) والتي تعني الآلفة ، وبهذا المعنى نصل الى أن الافراد عندما يتصلون فهم يحاولون خلق نوعا من الآلفة وجوا من الاتفاق (Communes) مع الاشخاص الاخرين ، اي محاولة مشاركة المعلومات و الافكار و الاتجاهات و المشاعر فيما بينهم و جعل المرسل و المستقبل على موجه في مواجهة رسالة معينة ، يعرف الاتصال لغة (بأنه الصلة و بلوغ الغاية فوصل الشيء يعني انتهى اليه وبلغه) ، أما اصطلاحا فيعرف الاتصال بأنه عملية نقل الافكار و المعلومات والمشاعر داخل نسق اجتماعي معين باستخدام العلامات و الرموز [١٦].

فالاتصال بصورة عامة هي عملية نقل المعلومات و الافكار و الاحاسيس بين الافراد و الجماعات حول موضوع معين من خلال لغة معينة واسلوب معين. اما الاتصال السياسي الذي يعد احد اهم انواع الاتصال فقد تعددت تعريفاته و ذلك بسبب الاختلافات الايديولوجية و السياسية للباحثين ، فيجب التفريق بين الاتصال السياسي كأحد أشكال الاتصال الاجتماعي و بين الاتصال السياسي ، كون علما له نظرياته و مجالاته الدراسية حيث يعتبر الاتصال السياسي بأنه العلم الذي يدرس مجموعة من الأنشطة و الفعاليات التي يقوم بها القائمون بالعملية الاتصالية من أجل تحقيق أهداف سياسية لأحداث تأثيرات في الرأي العام و الجمهور المستقبل [١٧]. ويعرف كل من بليك و هاردسون الاتصال بأنه تلك التأثيرات الواقعية أو المحتملة على عمل الدولة أو السلطة السياسية أو أي وحدة سياسية و هو من أهم عناصر السلطة ، وقد عرف فولتون الاتصال السياسي (بأنه ذلك المجال الذي تتبادل فيه الخطب المتناقضة للفاعلين الثلاثة الذين لديهم مشروعية التعبير السياسي المعلن وهم السياسيون و الصحفيون و الرأي العام

، اما دومنيك فقد ركز في تعريفه على عامل التفاعل داخل المجال العام حيث اعتبر الاتصال السياسي شرطا ضروريا للديمقراطية [١٨] .

و الخلاصة مما تقدم فإن الاتصال السياسي هو ذلك النشاط السياسي الموجه الذي يقوم به الفاعلون السياسيون أو الاعلاميون أو عامة الشعب ، مما يعكس أهدافا سياسية محددة تتعلق بالقضايا السياسية و تعمل على التأثير في عملية صنع القرار السياسي و الرأي العام ، وبمعنى أخر فإن الاتصال السياسي هي اداة سياسية تستخدم من قبل القائمين على الاتصال و السياسة على حد سواء و بالتالي فيكون مضمون الاتصال السياسي متعلق بأعمال الحكومة و كيفية ممارستها للسلطة داخل حدود الدولة أو خارجها [١٩].

ثانيا : عناصر الاتصال السياسي:

يمتلك الاتصال مجموعة من العناصر المتداخلة و المتكاملة و يتصل الا بوجودها و بشرط ان يكون هناك تفاعل بين تلك العناصر ، و تتمثل بخمسة عناصر هي [٢٠] :

١. المصدر : يقصد به صانع الرسالة الشخص الذي يقوم ببث المعلومة او الرسالة .

٢. المستقبل : يقصد به مستلم الرسالة اي المتلقي الذي يقوم باستيعاب المعلومة او الرسالة .

٢. الرسالة : يقصد بها الفكرة أو المعنى أو المحتوى الذي ينقله المصدر الى المتلقي أو المستقبل التي تتضمن المعاني و الافكار التي تتعلق بموضوع معين ، وتتوقف فاعلية الاتصال على مدى فهم المستقبل لموضوع او لغة الرسالة .

٤. الوسيلة : وهي الطريقة التي يتم بها نقل الرسالة الى المستقبل ، ففي حالة الاتصال الشخصي تنقل بصورة شفوية ، اما في حالة الاتصال الجماهيري فيتم نقلها عن طريق الكتب او المجلات او الاذاعة او الانترنت وغيرها من وسائل الاتصال الجماهيري .

٥. التأثير (التغذية العكسية): أن مرسل الرسالة يسعى لأحداث تأثيره في المستقبل من خلال عملية الاستجابة للرسالة ، فعندما يتم ارسال الرسالة من قبل المرسل فيجب ان تحصل على استجابة من قبل المستقبل اما استجابة سلبية او إيجابية او متفاوتة وهذا ما يطلق عليه بالتغذية العكسية .

المطلب الثاني: دور الاتصال في ادارة الازمة الامنية العراقية عام ٢٠١٤:

يتفق الباحثون على ان للاتصال السياسي دورا كبيرا و هاما في كل مرحلة من مراحل ادارة الازمة و كذلك حتى في مرحلة ما قبل الازمة فهو يوفر احد القواعد الهامة لتجنب الاثار المدمرة للازمات ، بالإضافة الى تفادي النتائج غير المتوقعة ، فالاتصال يحدد الاساليب الفاعلية للتعامل مع الازمات من حيث طبيعتها و ابعادها و وضع الحلول العملية لها اذ يقوم بالعمل على تزويد الجماهير بالمعلومات الضرورية حول معطيات و ابعاد الازمة و النظام السياسي بشكل عام [٢١] . فإن الاتصال داخل خلية ادارة الازمات مهم وضروري من اجل جمع المعلومات الدقيقة حول الازمة وحتى قبل حدوث الازمة من خلال التنبؤ بحدوثها ، وفي الحديث عن الازمة الامنية العراقية عام ٢٠١٤ ، نجد ان الاتصال لم يكن له دور بارز في عملية استشراف الازمة وذلك بسبب ضعف اجهزة جمع المعلومات و الاجهزة الاستخباراتية ، و سوء الادارة و سوء الادراك و التقدير للوضع الراهن بالرغم من وصول معلومات الى القيادات العسكرية باحتمالية سيطرة داعش على مناطق من غرب العراق ، فلم تقوم الاجهزة الامنية بأي ردة فعل لمحاولة السيطرة على الوضع و استيعاب الموقف بل واجهت الامر بالانسحاب غير المدروس مسلمة تلك الاراضي لسيطرة التنظيم .

لقد كان لوسائل الاعلام و الانترنت دورا مهما في الازمة الامنية العراقية فالإعلام الأمني ادوار لإيصال المعلومة الأمنية وتزويد الإعلام والأمن و المتلقي بالمعارف الأمنية عن الأجهزة الأمنية والأنظمة الحاكمة التي كانت لفترات طويلة حكرا للجهات الحكومية فقط، ويقوم بالدور التوعوي ويقدم النصح للمجتمع فيما يتعلق المعلومات والاجراءات عن حماية الأرواح والممتلكات العامة والخاصة، وكل ما من شانه أن يجنب

المواطن من الوقوع في الجريمة، والترهيب من العواقب. في مدة الازمة الامنية العراقية برز نوعان من الاعلام وهو الاعلام الداعشي و الاعلام الحكومي، فقد كانت حربا اعلاميا نفسية اكثر من كونها حربا عسكرية. استخدم داعش وسائل الاعلام من اجل اثارة العواطف و تأجيج المشاعر و السيطرة على العقول ، فقد كانت حربها تستهدف العقول اكثر من كونها حربا عسكرية ، فالعصابات الارهابية باتت تعرف مدى اهمية وسائل الإعلام في الترويج لأفكارها والسيطرة على نفوس الضعفاء، فقد اصبحت تجند اعداداً كبيرة لإدارة مؤسساتها الاعلامية التي تعتمد عليها بنحو أساسي ، فقد بينت الوقائع ان هذا الدعم الاعلامي الذي تقدمه مؤسسات داعش لعناصرها الارهابية، يجب ان يُقابل بأعلام وطني يعتمد على المهنية في تفنيد ما تطرحه تلك من وسائل الإعلام، على وفق طريقة علمية ومهنية ، فنجد ان ٩٠% من حرب داعش تُدار عبر الانترنت، وهذا ما نجح به هذا التنظيم، باحتلال محافظتي نينوى وصلاح الدين، من خلال نشر مقاطع الفيديو والصور المفبركة، التي يستعملها من أرشيفه الإعلامي في سوريا، ونشرها على انها في العراق [٢٢] . وفيما بعد فقد سجل الحضور الإعلامي لتنظيم داعش وتأثيره انحسارا كبيرا، وفق خبراء عراقيين معنيين برصد النشاط الدعائي للتنظيم ، و قد يعود هذا التراجع إلى الدور الفعال لقوات الأمن والاستخبارات العراقية في تحجيم القدرات التقنية للمسلحين من خلال القيام بعمليات مركزة، وكان أحدثها استحواذ جهاز المخابرات العراقية بتاريخ ١٠ تموز/يوليو الماضي على ١٤٢ جهازا الكترونيا عبارة عن خوادم كومبيوتر (سيرفرات) ، فقد كانوا يستخدمون هذه الأجهزة لـ "بث الجرائم التي كانوا يرتكبونها بحق المواطنين بهدف تخويفهم"، ولإجراء التغطية الإعلامية الميدانية لأنشطتهم في شوارع الموصل وتلعفر وباقي مناطق محافظة نينوى [٢٣].

الخاتمة والاستنتاجات:

تعد الأزمات سمة من سمات الحياة المعاصرة فقد اصبحت تشكل جزءا من العلاقات الدولية، ويعود ذلك في جزء كبير منه الى تعقد المصالح وتشابكها بين الدول، والسعي الحثيث من قبل وحدات المجتمع

الدولي لتحقيق والسمة الأساسية للازمة هو تهديد المصالح العليا للدولة، وهنا يأتي دور صانع القرار السياسي في ادارته لتلك الازمات بطريقة تضمن لدولته الخروج منها بأقل الخسائر الممكنة بالإضافة ضمان عدم الوقوع بها مستقبلا ، وان هذا يتوقف على مجموعة من العوامل أهمها الاتصال، حيث تبرز اهمية الاتصال من اللحظة الأولى لوقوع الأزمة و الهدف منه المحافظة على سمعة و مصداقية الدولة من الاثار السلبية للازمة.

وعند تطبيق ذلك على الازمة، ومن خلال هذا البحث تم التوصل الى الاستنتاجات الآتية :

١. تعد ادارة الازمات عملية إدارية مستمرة تهتم بالتنبؤ بالأزمات المحتملة عن طريق الاستشعار ورصد المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية المولدة للازمات وتعبئة الموارد والإمكانات المتاحة للتعامل مع الازمة وبأقل قدر ممكن من الإضرار في أسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة ممكنة مع محاولة تنظيم الفائدة الناتجة عن الازمة الى أقصى درجة ممكنة .

٢. يعد الاتصال من الاساسيات التي تقوم عليها عملية ادارة الازمات ، إذ ان اولى مراحل الازمة تبدأ بعملية ادراك صانع القرار عن طريق المعلومات التي تصل اليه من اجهزة جمع المعلومات للتنبؤ بالأزمات المحتملة ، و يتم ايصال تلك المعلومات عن طريق الاتصال بين اعضاء خلية ادارة الازمة من اجل التوصل الى حلول سريعة و انية لتلافي الوقوع بالأزمة او تقليل من حدة اثارها الجانبية .

٣. لقد كان لوسائل الاتصال دورا مهما في عملية ادارة الازمة الامنية العراقية ، لكن هذا الدور كان متفاوتا بعض الشيء ففي مواضع كان هناك ضعف وعدم فاعلية جيدة مما ادى الى تفاقم الازمة الامنية و وصولها الى مرحلة الذروة، وهذا كله بسبب سوء ادراك صانع القرار السياسي في استيعاب الازمة و عدم توظيف كافة الموارد المتاحة لمعالجتها ، وفي مواضع اخرى قد برز دور و فاعلية لهذين العاملين ادى الى اخماد الازمة و معالجتها .

الهوامش:

(١)عبد الله الكيلاني ، ادارة الأزمة : مقاربة التراث و الأخر ، مركز البحوث والدراسات ، الدوحة ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٦ .

(٢)انتظار أحمد جاسم ، دراسة لواقع ادارة الازمات في العراق : وزارتي الصحة و الداخلية في العراق دراسة مقارنة ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد ٢٧ ، العراق ، ٢٠١١، ص ١٢٤ .

(٣)مهدي خليل عثمان ، دراسة مقارنة للإدارة الازمات في العالمين الغربي و العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الاكاديمية العربية في الدنمارك ، كلية الادارة و الاقتصاد ، الدنمارك ، ٢٠١٥ ، ص ٣ .

(٤)حامد عبد حمد الدليمي ، ادارة الازمات في بيئة العولمة : حالة دراسية لأعادة اعمار مدينة الفلوجة في جمهورية العراق ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة سانت كليمنتس ، ٢٠٠٨ ،ص٦٦ .

(٥)اكرم نعمة الجياشي ، ازمات الديون السيادية : أسبابها و مساراتها : منطقة اليورو و العراق انموذجا ، مركز العراق للدراسات ، ٢٠١٨ ، العراق ، ص ٢٨ .

(٦)سوسن سالم الشيخ ، ادارة ومعالجة الازمات في الاسلام ، دار النشر للجامعات ، مصر ، ٢٠٠٢، ص ص ١٥-١٦ .

(٧)اكرم الجياشي ، مصدر سابق ، ص ص ٣٠ -٣١ .

(٨)اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، ادارة الصراعات و الازمات الدولية ، كتب عربية للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٩

(٩)نصير مطر الزبيدي ، ادارة الولايات المتحدة للازمات الدولية ، الجنان للنشر و التوزيع ، عمان ، ٢٠١١، ص ١٠٥ .

(١٠)اسماعيل عبد الفتاح هبد الكافي ، مصدر سابق ، ص٨٠.

(١١)لعياضي الضاوية ، ادارة الازمات الدولية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، الجزائر ، ٢٠١٥ ، ص ٣١ .

(١٢)اسماعيل عبد الفتاح ، مصدر سابق ، ص ٩٠ .

(١٣)المصدر نفسه ، ص ٩٢ .

(١٤)حسين عليوي المفرجي ، الاتصال السياسي و الأزمات : جدلية العلاقة ، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية ، العدد ٢٥ ، كلية التربية بنات جامعة الكوفة ، العراق ، ٢٠٢٠ ، ص ٤٦.

(١٥)منصوري فاطمة الزهراء ، دور الاتصال السياسي في المشاركة الانتخابية : دراسة حالة الحملة الانتخابية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي خلال تشريعات مايو ٢٠١٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد خيضر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، بسكرة ، الجزائر ، ٢٠١٤ ، ص ص ١٠ – ١١ .

(١٦)بدر ناصر حسين ، مفهوم الاتصال : البعد النفسي والاجتماعي انموذجا، مجلة مركز بابل ، العدد ٢٠ ، العراق ، ٢٠١١ ، ص ١٣٩ .

(١٧)محمد حمدان المصالحة ، الاتصال السياسي : مقترب نظري تطبيقي ، دار وائل للنشر، عمان ، ٢٠٠٢ ، ص ١٣.

(١٨)سعد بن سعود ال سعود ، الاتصال السياسي في وسائل الاعلام وتأثيره على المجتمع السعودي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الامام محمد بن ال سعود ، كلية الدعوة و الاعلام ، السعودية ، ٢٠٠٦ ، ص ٤١ .

(١٩)منصوري فاطمة الزهراء ، مصدر سابق ، ص ١٤ .

(٢٠)بسام عبد الرحمن المشاقبة ، مصدر سابق ، ص ص ١٣١ – ١٣٦ .

(٢١)حسين عليوي المفرجي ، مصدر سابق ، ص ٥٧ .

(٢٢) فايز اسعد البني ، داعش و تخطيط السلوكيات ، السلالة للطباعة ، الاردن ، ٢٠١٨ ، ص ٢١ .

(٢٣)زينب فخري ، دور الاعلام في تحقيق النصر على داعش ، الزمان ، ٢٠١٨ ، تاريخ الزيارة ٣١٢١٢٠٢٠ ، انظر : https://www.azzaman.com/%D8%AF%D9%88%D8%B1-–%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A

المصادر والمراجع:

-القرآن الكريم.

أولا : الكتب:

١. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، ادارة الصراعات و الازمات الدولية ، كتب عربية للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .

٢. اكرم نعمة الجياشي ، ازمات الديون السيادية : أسبابها و مساراتها : منطقة اليورو و العراق انموذجا ، مركز العراق للدراسات ، ٢٠١٨ ، العراق .

٣. سوسن سالم الشيخ ، ادارة ومعالجة الازمات في الاسلام ، دار النشر للجامعات ، مصر ، ٢٠٠٢.

٤. عبد الله عبد الكريم الكيلاني ، ادارة الأزمة : مقاربة التراث و الأخر ، مركز البحوث و الدراسات ، الدوحة ، ٢٠٠٩.

٥. فايز اسعد البني ، داعش و تخطيط السلوكيات ، السلالة للطباعة ، الاردن ، ٢٠١٨ .

٦. محمد حمدان المصالحة ، الاتصال السياسي : مقترب نظري تطبيقي ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، ٢٠٠٢ .

٧. نصير مطر الزبيدي ، ادارة الولايات المتحدة للازمات الدولية ، الجنان للنشر و التوزيع ، عمان، ٢٠١١ .

ثانيا : الرسائل و الاطاريح و البحوث العلمية :

١. حامد عبد حمد الدليمي ، ادارة الازمات في بيئة العولمة : حالة دراسية لأعادة اعمار مدينة الفلوجة في جمهورية العراق ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة سانت كليمنتس ، ٢٠٠٨.

٢. سعد بن سعود ال سعود ، الاتصال السياسي في وسائل الاعلام وتأثيره على المجتمع السعودي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الامام محمد بن ال سعود ، كلية الدعوة و الاعلام ، السعودية ، ٢٠٠٦ .

٣. لعياضي الضاوية ، ادارة الازمات الدولية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، الجزائر ، ٢٠١٥.

٤. منصوري فاطمة الزهراء ، دور الاتصال السياسي في المشاركة الانتخابية : دراسة حالة الحملة الانتخابية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي خلال تشريعات مايو ٢٠١٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد خيضر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، بسكرة ، الجزائر ، ٢٠١٤.

٥. مهدي خليل عثمان ، دراسة مقارنة للإدارة الازمات في العالمين الغربي و العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الاكاديمية العربية في الدنمارك ، كلية الادارة و الاقتصاد ، الدنمارك ، ٢٠١٥ ، ص ٣ .

ثالثا : الصحف و المجلات :

١. انتظار أحمد جاسم ، دراسة لواقع ادارة الازمات في العراق : وزارتي الصحة و الداخلية في العراق دراسة مقارنة ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد ٢٧ ، العراق ، ٢٠١١.

٢. حسين عليوي المفرجي ، الاتصال السياسي و الأزمات : جدلية العلاقة ، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية ، العدد ٢٥ ، كلية التربية بنات جامعة الكوفة ، العراق ، ٢٠٢٠ .

٣. ناصر حسين ، مفهوم الاتصال : البعد النفسي والاجتماعي انموذجا ، مجلة مركز بابل ، العدد ٢٠ ، العراق ، ٢٠١١

رابعا : مواقع الانترنت :

زينب فخري ، دور الاعلام في تحقيق النصر على داعش ، الزمان ، ٢٠١٨ ، تاريخ الزيارة ٣١\٢\٢٠٢٠ ، انظر :
https://www.azzaman.com/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A

نزع السلاح الالماني بعد الحرب العالمية الأولى–دراسة في جذور المشكلة الالمانية

أ.د. عماد هادي عبد علي
الباحثة زينب محمد ناظم
كلية التربية للبنات/ جامعة الكوفة

المقدمة:

فرض المبدأ القائل "اذا اردت السلم فاستعد للحرب" نفسه بشكل علني في نهاية القرن التاسع عشر على ساسة أوربا قبل الحرب العالمية الاولى، وادى الى استمرارهم وبشكل متسارع في تنافس للتسلح البحري والبري ، وتجلى هذا التنافس في اوسع صوره بين المانيا وبريطانيا في مجال القوة البحرية ، والمانيا وفرنسا في مجال القوة البرية ، مما عنى رغبة المانيا في تأكيد استمرار تفوقها وسيادتها البرية على القارة الاوربية ، ودخولها منافساً بحرياً لبريطانيا العظمى ، واقلاق سيطرتها المطلقة على البحار .

شكل سباق التسلح البحري والبري سبباً مهماً في توتر العلاقات الدولية ، اذ شهدت المدة بعد عام ١٨٧٠ تنافساً وتسلحاً خطيرين بين دولها الكبرى ، اذ اشارت الاحصاءات الى تزايد كبير في النفقات العسكرية في هذه الدول وتزايد انفاقها ، سواء ما يتعلق منها بالأسلحة البرية او البحرية، اذ بدأ سباق التسلح البري بين المانيا وفرنسا بعد حرب السبعين عام ١٨٧٠ ، وظل مستمراً بينهما ليبلغ ذروته عام ١٩١٣ ، عندما صدرت قوانين عسكرية جديدة ذات طابع هجومي اكثر منه دفاعي ، عززت القوة الهجومية في كل من الدولتين ، واثبتت لكلا الجانبين عزم احدهما على القصاص من الاخر ، واتخذت الحكومة الالمانية مساراً للتسلح الالماني البحري حينما اتخذت قراراً عام ١٨٩٧، بإنشاء اسطول بحري حربي مهيئ للقيام بمناورات وعمليات عسكرية في بحر الشمال بين الشواطئ الالمانية والبريطانية ، مما عنى منافسة بريطانيا في مجال التجارة والاستعمار ؛ لأنها خير وسيلة لإجبار البريطانيين على الاعتراف بمصالح المانيا .

نظرت بريطانيا وفرنسا بقلق كبير الى التسلح الالماني البري والبحري ، وكان عليهما مجاراة المانيا في ذلك حتى تؤمن التفوق لكل منهما برياً وبحرياً، فاندلعت الحرب العالمية الاولى بين فرنسا وبريطانيا وحلفائهما من جهة ، والمانيا وحلفائها من جهة اخرى ، والتي اسفرت عن هزيمة المانيا وحلفائها وانتصار بريطانيا وفرنسا في حرب دامت اربع سنوت واربعة اشهر ، استسلمت فيها المانيا بتاريخ ١١ تشرين الثاني عام ١٩١٨ ، وقد ترتب على هذه الحرب آثاراً سياسية واجتماعية واقتصادية مهمة لعل ابرزها سقوط الامبراطورية الالمانية والروسية وامبراطورية النمسا والمجر والامبراطورية العثمانية ، والتي عدت من ركائز النظام القائم في وسط وشرق أوربا ، كما ادت الى خسائر بشرية فادحة قدرت بـ ١٠ ملايين قتيل اضافةً الى ٢١ مليون جريح ، وحوالي ٤٠٠ مليار دولار ذهبي .

سعت الدول المنتصرة الى الاقتصاص من المانيا باعتبارها مسؤولة عن اندلاع الحرب العالمية الاولى ، واتخذت جملة من الاجراءات في نزع سلاح المانيا برياً وبحرياً للتخلص من عبئ المنافسة الالمانية في التسلح البري والبحري ، وقد هدف البحث الى دراسة الاجراءات التي تم بموجبها نزع سلاح المانيا برياً وبحرياً ، واجبارها على الموفقة على هذه الاجراءات تحت التهديد باستمرار الحرب .

اعتمد البحث على جملة من المصادر الاجنبية ، اهمها " A Stillness heard round the world (The end of the great war November 1918)" ، "صمت مسموع حول العالم (نهاية الحرب العظمى، تشرين الثاني ١٩١٨)"، للمؤلف الامريكي وكاتب السير ستانلي وينتروب Stanley Weintraub ، والذي اشار فيه المؤلف الى فترة الصمت التي شهدتها جبهات الحرب العالمية الاولى الشرقية والغربية لأوربا قبل توقيع معاهدة فرساي ٢٨ حزيران عام ١٩١٩ ، بهدف التوقيع على هدنة تكون بدايةً لنهاية الحرب ، والتي وقعّت على اثر الظروف الاقتصادية التي شهدتها الحكومة الالماني ، نتيجة الحرب وما تمخض عنها من ثورة الشعب الالماني بفعل نقص الطعام وانخفاض قيمة العملة ، وبالتالي تحقيق التغير السياسي وتأليف حكومة فيمار Weimar Republic ، التي تولت مهمة ادارة المانيا خلال السنوات التي

اعقبت توقف الحرب ، مشيراً ايضاً الى تفاصيل تتعلق بآلية توقيع الحكومة لهدنة وقف القتال على الحدود الفرنسية الالمانية ، في غابة كومبين Forest Compiègne الفرنسية تحديداً ، وما تمخضت عنه من فرض بنود اولية لنزع سلاح المانيا محتوى الهدنة ؛ بالإضافة الى كتاب " Armistice 1918 " ، " هدنة ١٩١٨ " ، للمؤلف هاري رودولف رودين Harry R. Rudin ، والذي اشار فيه الى التطورات التي شهدتها المانيا في عهد حكومة ماكس فون بادن Max Von Baden التي كانت تتولى ادارة حكم المانيا قبل جمهورية فيمار ، ومطالب الجنرال إريش لودندورف Erich Ludendorff القائد الاعلى للجيش الالماني في توقيع الهدنة، على اثر الاضطرابات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها المانيا قبل توقيعها ، مع العرض وبجانب من التفصيل لجميع ما تضمنته الهدنة من بنود ابرزها بنود نزع سلاح المانيا موضوع دراستنا ؛ وكتاب " World war I : Armistice 1918 " الحرب العالمية الاولى : هدنة ١٩١٨ " ، للمؤلف ريك كرانت Reg Grant ، حيث اشار الى التطورات التي شهدتها أوربا نهاية الحرب العالمية الاولى ، والتي كان ابرزها عرض الحلفاء شروط الهدنة على المانيا ، وتوقيعها يوم ١١ تشرين الثاني عام ١٩١٨ وبالتالي توقف الحرب .

اعتمدت الباحثة على كتاب " The treaty of Versailles 1919 (A primary source examination of the treaty that ended world war I)" ، "معاهدة فرساي ١٩١٩ (فحص المصدر الأساسي للمعاهدة التي أنهت الحرب العالمية الأولى) " للمؤلفة كورونا بريزينا Corona Brezina ، حيث تناولت فيه مدة نهاية الحرب العالمية الاولى ، واجتماع الدول الكبرى في مؤتمر باريس للسلام، الذي افتتحت جلساته يوم ١٨ كانون الثاني عام ١٩١٩، وما توصل اليه من شروط معاهدة ضخمة عرفت بمعاهدة "فرساي" ، والمؤلفة من ٤٤٠ مادة مقسمة على خمسة عشر جزءً ، شكلت الاجزاء الثالث والخامس منها بنود نزع السلاح الالماني، مع الاشارة وبشكل مفصل الى محتوى كل بند متعلق بنزع السلاح ، مع اشارتها الى اضطرار الالمان الى التصديق عليها يوم ٢٨ حزيران عام ١٩١٩ ، بعدما توصلوا الى نتيجة

في عدم قدرة جيوشهم على الاستمرار في الحرب ، وبالتالي فشل ادعاءات الحلفاء لتحقيق السلام ، ونجاحهم في السيطرة على التسلح الالماني ؛ هذا بجانب الرجوع الى كتاب " Treaty of Peace With Germany " ، " معاهدة السلام مع المانيا "، احدى منشورات مجلة " International Conciliation " الدولية ، والتي احتوت على جميع ما ورد في معاهدة فرساي من بنود ، اعتمدت الباحثة عليها بشكل اساس عند عرض البنود المتعلقة بنزع السلاح الالماني ؛ ليأتي كتاب " German Disarmament After World War I " ، " نزع سلاح المانيا اعقاب الحرب العالمية الاولى " ، للمؤلف ريتشارد شوستر Richard J. Shuster ، واشارته الى فرض الحلفاء شروط نزع السلاح المتضمنة لمعاهدة فرساي على المانيا ، مع تتبعه لمسألة مراقبة السيطرة على التسلح الالماني وتخفيض القوات العسكرية الألمانية ، بجانب تدمير الدفاعات ، مع احتلال الحلفاء لمنطقة الراين مدة ١٥ عاماً لضمان تنفيذ هذه المعاهدة ودفع تعويضات الحرب التي قدرت بـ ٦,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني .

بالإضافة الى الاعتماد على الجرائد الاجنبية التي كان ابرزها جريدة الرايخ الرسمية باللغة الالمانية Reichs – Gesetzblatt ، التي كان الاعتماد عليها قد شكل المادة الاساس في الرجوع الى بنود نزع السلاح محتوى المعاهدة ، وجريدة " Li Figaro " الفرنسية وباللغة الفرنسية ، التي امدت الدراسة بجوانب مهمة تتعلق بالتطورات خلال انعقاد مؤتمر فرساي.

المبحث الأول: نزع السلاح الالماني في هدنة تشرين الثاني عام ١٩١٨:

اولاً : اوضاع المانيا قبيل انعقاد الهدنة :

شهد العالم قبل نهاية الحرب العالمية الاولى سلسلة من التطورات الهامة على المستوى الدولي واهمها قيام الثورة البلشفية في اكتوبر عام ١٩١٧[١] في روسيا وانسحابها من الحرب العالمية الاولى بعد تقديمها عدة تنازلات الى المانيا على اثر توقيع معاهدة بريست ليتوفسك Treaty of Brest–Litovsk بتاريخ ٣ اذار ١٩١٨[٢] ، وبذلك حققت المانيا انتصارها على الجبهة الشرقية [٣] ؛ اما الجبهة الغربية فقد فشل هجوم الالمان

على الحلفاء في اوائل تشرين الاول ١٩١٨ مقابل نجاح هجوم الحلفاء ضدهم، في الوقت الذي كانت فيه الحكومة المدنية تعاني من سلسلة من الاضطرابات والقلاقل وحركات العصيان الثورية للعمال واحتلالهم للمصانع واقامة المجالس العمالية في تقليداً مباشراً لثورة اكتوبر الاشتراكية في روسيا عام ١٩١٧ ، فكانت ثورة نوفمبر(تشرين الثاني) ١٩١٨ [٤] ، والتي كانت احتجاجاً على استمرار الحرب وما نتج عنها من نقص للطعام وانخفاض في قيمة العملة على اثر التدهور الكبير للاقتصاد الالماني ، وعلى اثر ذلك استقال رئيس الحكومة المدنية ماكس فون بادن Max Von Baden[٥] ، وتنازل القيصر فيلهلم الثاني Wilhelm II[٦] عن العرش وهروبه الى هولندا ، وتسليم السلطة الى حكومة مؤقتة اصبحت فيما بعد حكومة ثابتة تعرف بـ جمهورية فيمار Weimar Republic [٧] ، والتي وقعت مع الحلفاء على الهدنة التي وضعت نهاية للحرب[٨] .

توقفت الحرب بناءً على طلب الدول المهزومة الا وهي دول المحور ، وذلك من خلال توقيع سلسلة من الهدن المنفصلة مع دول الحلفاء ، تأتي هدنة بلغاريا في نهاية شهر ايلول بمقدمتها ، وتليها الدولة العثمانية ثم النمسا والمجر ، واخيراً المانيا والتي جاء استسلامها نهايةً سريعة ومفاجئة للحرب ، بعد ان كان متوقعاً امتدادها الى الاراضي الالمانية ، فوقعت الحكومة الجديدة الهدنة مع الحلفاء في الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩١٨[٩] .

كانت الحرب العالمية الاولى ١٩١٤-١٩١٨ الحرب الاكثر بشاعة في تاريخ البشرية حتى وقتها ، حيث ظهر خلالها ولأول مرة في التاريخ اسلحة جديدة واساليب قتالية جديدة ومتطورة ايضاً ، فقد واجه الجنود الدبابات وقتال الطائرات ، اضافةً الى المدافع الرشاشة القوية والاسلحة الكيميائية والغواصات ، فضلاً عن ظهور ما يعرف بحرب الخنادق (اخذ المقاتلين مواقع محصنة وممتدة كالخنادق) ، في الجبهة الغربية كما ذكرنا سابقاً ، والتي جمدت الحرب لأشهر وحتى سنوات ، لتنتهي حاصدةً للملايين من البشر بين جنود ومدنيين ، فضلاً عن الدمار والخراب الذي اصاب أوربا ، اضافةً لاضطراب اقتصادها السياسي[١٠] .

مرت عملية نزع السلاح الالماني بمرحلتين : مثلتها الاولى بتحقيقه بعد توقيع المانيا بنود الهدنة مع

الحلفاء لإيقاف الحرب ، والتي انتهت كلياً بعد اعلان المانيا الهزيمة في جبهتها الغربية بتاريخ ٢٩ ايلول ١٩١٨ ، حث طلب القائد الاعلى للجيش الالماني الجنرال إريش لودندورف Erich Ludendorff [١١] ، ودعوته الحكومة الالمانية لبدء المفاوضات وعلى الفور مع الحلفاء ، وعرض السلام عليهم ، والذي كان سابقاً وفي عهد ماكس فون بادن قد جرى تبادلاً للمفاوضات مع الرئيس ولسن على اساس النقاط الاربعة عشر ، من اجل تقديم عرضاً للتهدئة والذي حظى بتأييد كبير من ولسن ، تحديداً من تاريخ ٤ تشرين الاول عام ١٩١٨ ، في الوقت الذي بدأت فيه المانيا ترى استسلام الدول الحليفة لها في الحرب ؛ اما المرحلة الثانية فقد مثلها نزع سلاح المانيا بموجب معاهدة فرساي ٢٨ حزيران ١٩١٩[١٢] .

ثانياً: نزع سلاح المانيا بموجب الهدنة ونتائج توقيعها:

كانت الحكومة التي تدير المانيا خلال هذه الفترة الحرجة هي الحكومة الائتلافية المؤقتة[١٣] والمكونة من الاشتراكيين والديمقراطيين ، والتي كانت تحت رئاسة فردريك ايبرت Friedrich Ebert [١٤] (رئيس الجمهورية الديمقراطية لألمانيا فيما بعد) ، وامام ظروف المانيا السياسية الداخلية المتمثلة بالثورة ، وظروفها الخارجية (خسارتها في الجبهة الغربية)، وطلب إريش فون لودندورف لعرض الهدنة على الحلفاء ، وافق مجلس الوزراء الالماني على طلب الهدنة في يوم الاربعاء المصادف السادس من تشرين الثاني ١٩١٨، وبعد ساعات قليلة من ذلك اليوم سافر الوفد الالماني ، والذي كان تحت رئاسة ماتثياس ايرزبرجر Matthias Erzberger[١٥]، متجهاً بعربة قطار الى الحدود الفرنسية حيث كان المكان الذي عقدت فيه الهدنة، والتي بدأت المفاوضات لها في ساعة متأخرة من يوم الجمعة المصادف ٨ تشرين الثاني بعربة طعام تابعة لقطار عسكري موجود في غابة كومبين الفرنسية، بعد ان اصدر المارشال فرديناند فوش Ferdinand Foch[١٦] ، اوامره بإيقاف اطلاق النار والاعمال العدائية لفترة مؤقتة في هذه المنطقة[١٧] .

حظر الوفد الالماني للتفاوض بناءً على امل اعتماد بنود الرئيس ولسن الاربعة عشر كأساساً للمفاوضات

وبالتالي الهدنة[١٨] ، في الوقت الذي كان فيه الحلفاء قد وضعوا شروط الهدنة ابتداءً من يوم التاسع والعشرين من تشرين الاول ١٩١٨ ، والتي كان دور الرئيس ولسن محاولةً للتخفيف من شدة بنودها فقط ، وامام جميع ذلك اعلن الحلفاء شروط الهدنة على الوفد الالماني الذي ابدى ردة فعل متفاجئة حول ما احتوته من بنود تخالف آمالهم ، والتي كان اهم ما جاء فيها بالإضافة الى بنود نزع السلاح ، وقف الاعمال القتالية على الارض وفي الجو بعد ستة ساعات من توقيع الهدنة ، والاخلاء الفوري للبلدان التي احتلتها المانيا ، وهي كلاً من بلجيكا وفرنسا ولوكسمبورغ وحتى الالزاس واللورين في غضون خمسة عشر يوماً واعادة اسراهم اضافة الى اخلائها لمنطقة الراين ، فضلاً عن التعهد من الحكومة الالمانية بتحمل خسائر الحرب المالية ، فالبنود المتعلقة بنزع السلاح تتضمنها النقاط الاتية :

١-البند الرابع : استسلام الجيوش الالمانية وتسليم مواد الحرب الاتية على انها تكون بحالة جيدة:

٥٠٠ مدفعية (٢٥٠٠ ثقيلة و ٢٥٠٠ مدفعية ميدان) ، ٢٥,٠٠٠ مدفع رشاش ، ٣,٠٠٠ مدفع هاون خندق ، ١٧٠٠ طائرة مقاتلة من نوع D7 ، وجميع طائرات القصف الليلي .

٢-البند السادس : يتضمن تسليم المنشآت العسكرية (في البلدان التي تم اخلائها) ، وبجميع انواعها كما هي ، وكذلك المخازن العسكرية والذخائر والمعدات التي لم يتم ازالتها خلال مدة الاخلاء .

٣-البند السابع : تسليم جميع الممرات المائية ، السكك الحديدية ، الطرق ، الجسور ، التلغراف والهواتف مع جميع قطع الغيار ، على ان يبقى موظفيها المدنيين والعسكريين في الوقت الحالي خلال مدة ٣١ يوماً[١٩] .

٤-البند الثامن : ان القيادة الالمانية تكون مسؤولةً عن الكشف عما موجود داخل اراضيها ، جميع الالغام وتدمير جميع الصمامات سواء في الداخل او في الاراضي التي احتلتها .

٥- البند الثالث عشر : أشار اضافةً الى اخلاء الجيوش للأراضي الروسية ، انسحاب جميع المدربين العسكريين والسجناء من المنطقة .

٦- البند الرابع عشر : ايقاف أي عمليات لشراء اللوازم الخاصة بالجيش الالماني والمخصصة له من كلاً من روسيا و رومانيا .

٧- البند العشرون : الايقاف الفوري لجميع الاعمال القتالية في البحر ، مع تقديم المعلومات الخاصة بتحركات جميع السفن الالمانية في البحر .

٨-البند الحادي والعشرون : عدم اعادة اسرى الحرب الموجودين لدى الحلفاء والقوات المرتبطة بها الى المانيا .

٩- البند الثاني والعشرون : تسليم المانيا لجميع الغواصات بما في ذلك طرادات الغواصات وكاسحات الالغام مع كامل اسلحتها ومعداتها ، والتي تبقى تحت تصرف الحلفاء والقوى المرتبطة بها ، على ان يتم الاستسلام خلال ١٤ يوماً [٢٠] .

١٠- البند الثالث والعشرون : نزع سلاح السفن الاتية والتي ستبقى بيد الحلفاء والقوات المرتبطة بهم ، كسفن مسيطر عليها بيدهم (سفن معتقلة) وستوضع في موانئ البلدان المحايدة وهي : ٦ طرادات ، ١٠ بوارج ، ٨ طرادات خفيفة ، ٥٠ مدمرة من النوع الاكثر حداثة ؛ اما جميع السفن الحربية الاخرى (النهرية) ، فستبقى في الموانئ البحرية الالمانية منزوعة السلاح ، والتي سيتم تعيينها وادارتها من قبل الحلفاء والمرتبطين بهم ، وكذلك نزع سلاح سفن الاسطول الاضافية واعتقالها ، والتي ستعطى التوجيهات بذلك بعد سبعة ايام من توقيع الهدنة، عن طريق لاسلكي مركّب في تلك السفن من قبلهم .

١١- البند الرابع والعشرون : اعطى الحلفاء والقوى المرتبطة بها الحق في تدمير جميع حقول الالغام والعوائق التي وضعتها المانيا خارج مياهه الاقليمية[٢١].

١٢-البند الخامس والعشرون : احتلال جميع التحصينات الالمانية ، وجميع الاعمال الدفاعية الاخرى للوصول بحرية الى مياه البلطيق .

١٣- البند السابع والعشرون: تجميد جميع القوات الجوية في القواعد الالمانية التي يحددها الحلفاء والقوات المرتبطة بهم .

١٤-البند الثامن والعشرون : فرض على المانيا ان تتخلى (في المناطق التي تنسحب منها) عن جميع اسلحتها وبمختلف انواعها (مواد الميناء ، جميع السفن التجارية والحربية ، الطائرات البحرية ، المواد الخاصة بالطائرات ، المخازن ، وجميع الاسلحة والاجهزة الخاصة بتلك القوات) .

١٥-البند الحادي والثلاثون: عدم تدمير السفن والمواد الحربية قبل الاخلاء او الانسحاب ؛ اما الاستسلام او الاستعادة للحلفاء ذلك ان الهدنة تكون مدتها ٣٦ يوماً ويجوز رفضها من أي من احد الطرفين بعد مرور ٤٨ ساعة بعد اخطار مسبق [٢٢] .

اعطى الحلفاء المانيا مدة اثنين وسبعين ساعة والتي بخلافه ستستمر الحرب ، فترجم الوفد بنود الهدنة وارسلوها الى برلين ، وفي مساء اليوم العاشر تشرين الثاني عاد الرد من قبل الحكومة الالمانية والقادة العسكريين بالموافقة وتوقيع الهدنة ، على الرغم من بنودها القاسية ، الا ان وضع البلاد على المستوى الداخلي والخارجي لم يكن يسمح باستمرار الحرب، فتمت الموافقة في الساعة الخامسة صباحاً (توقيت فرنسا) ، السادسة (توقيت المانيا)، وفي الساعة الحادية عشر من نفس اليوم صدرت الاوامر الى قوات الحلفاء بإيقاف اطلاق النار والاعمال العدوانية ؛ ولذلك اطلق عليها هدنة اليوم الحادي عشر من الشهر الحادي عشر ومن الساعة الحادية عشر ، وعلى الرغم من توقف الحرب الا ان الاضطرابات التي لاحت المانيا والدول الاوربية كانت متمثلة باضطراب الوضع الاقتصادي والجوع والمرض[٢٣] ، وتعرض الموانئ الالمانية الى الحصار البحري سواءً على سفنها التجارية او الحربية[٢٤] .

كما احتلت قوات الحلفاء الاربعة منطقة الراين او الراينلاند ، مسيطرة على المعابر الرئيسية فيها مع الجسور ، حيث احتلت القوات الفرنسية منطقة ماينز Mainz في التاسع عشر من تشرين الثاني عام ١٩١٨ بناءً على رغبة الجنرال فرديناند فوش احد المساهمين في وضع بنود الهدنة والمعاهدة بعدها ،

رغبةً منه في تأمين الحدود الفرنسية مع المانيا ، وبالشكل الذي يعود على تحقيق الامن الفرنسي ؛ اما الجيوش البريطانية فقد احتلت منطقة كولونيا في ١٣ كانون الاول ١٩١٨ ، وسيطرة الجيوش البلجيكية على منطقة كريفيلد اصغر مناطقهم بدون جسر قريبة على الحدود مع فرنسا ، واخيراً سيطرت القوات الامريكية على منطقة كوبلنز في ٢١ نيسان ١٩١٩ ، في الوقت الذي غادرت فيها اراضيها عندما رفض مجلس الشيوخ الامريكي معاهدة فرساي في عام ١٩٢٠[٢٥] .

ويتضح مما تقدم هدف البريطانيون والفرنسيون في نزع سلاح المانيا ؛ كي لا تعاود المنافسة معهم في ميدان التسلح ، فقد كان هدف البريطانيون ، السيطرة على الاسلحة البحرية الالمانية التي شكلت او حاولت ان تشكل خطراً على المصالح البحرية البريطانية ، في حين سعى الفرنسيون الى السيطرة على الدفاعات الالمانية والاسلحة المتطورة ، والتي شكلت تهديداً للمصالح والحدود الفرنسية التي تعرضت للخطر الالماني .

المبحث الثاني: نزع السلاح الالماني في معاهدة فرساي عام ١٩١٩:

اولاً : مؤتمر فرساي وتطورات انعقاده :

عقدت قوات الحلفاء والقوى المرتبطة بها ، امام جميع تلك الاضطرابات ورغبتهم بتحقيق مصالحهم ، مؤتمراً للسلام في باريس عام ١٩١٩ ؛ لوضع نهاية ثابتة وواضحة للحرب [٢٦] ، عقد الحلفاء عدة معاهدات مع الدول المهزومة في الحرب ، جاءت في مقدمتها معاهدة فرساي في ٢٨ حزيران ١٩١٩ ، بموجب مؤتمر باريس للسلام ، ومعاهدة سان جرمان Treaty of Saint Germain [٢٧] مع النمسا في ١٠ ايلول ١٩١٩ ، ونويي Treaty of Neuilly [٢٨] مع بلغاريا في تشرين الثاني ١٩١٩ ، وتريانون Treaty of Trianon [٢٩] مع المجر في حزيران ١٩٢٠ ، واخرها معاهدة سيفر Treaty of Sèvers [٣٠] مع الدولة العثمانية في ١٠ اب ١٩٢٠ (واستبدلت فيما بعد بـ لوزان Lausanne [٣١] مع تركيا الحديثة) [٣٢] وفيما يخص نزع السلاح الالماني بموجب معاهدة فرساي المعقودة في مؤتمر باريس ، والذي بدأت

الاجتماعات التمهيدية له في ١٢ كانون الثاني ١٩١٩ ، وافتتح رسمياً في ١٨ كانون الثاني من تلك السنة ، وهو اليوم المصادف لذكرى الـ ٤٨ لتأسيس المانيا الموحدة ، والذي تم الاعلان عنه رسمياً اعقاب الحرب البروسية–الفرنسية ١٨٧٠–١٨٧١ [٣٣] ، في نفس مكان انعقاد هذا المؤتمر ، في قاعة المرايا بقصر فرساي في العاصمة الفرنسية باريس ؛ وفي اطار الحديث عن المؤتمر يعود سبب اختيار مدينة باريس مكاناً للمؤتمر اذا رغبة فرنسا في السيطرة على المؤتمر وتحقيق اهدافها ؛ اضافة الى رغبة اعضاء المؤتمر في اختيار المدينة الاقل تأثراً بالحرب ، فوقع الاختيار على باريس[٣٤] .

كان في مقدمة القضايا الرئيسية التي ناقشها المؤتمر مسألة تأسيس عصبة الامم ، وكذلك توجيه اللوم على الدول المهزومة كونها المتسببة في الحرب ، اضافة الى مسألة تعديل الحدود للدول المساهمة والمنتصرة في الحرب ، الى جانب مشكلة نزع السلاح باعتبارها احدى القضايا المهمة التي تمت مناقشتها في مؤتمر باريس ، والمقصود فيها نزع السلاح الالماني والدول المهزومة باعتبارهم المسؤولين عن الحرب ، للأسلحة الكبيرة والمنوعة التي كانت بحوزتهم خلالها [٣٥] .

حدثت عدة تطورات خلال انعقاد المؤتمر ، منها بطء مناقشة القضايا الاساسية ، ووصول اعضاء مجلس العشرة الى طريق مسدود ، واستبدال مجلس العشرة بمجلس الاربعة بعد مغادرة الوفد الياباني عند انتهاء مناقشة اهداف وجودهم في المؤتمر والمتعلقة بالمستعمرات الالمانية في اسيا ، فضم مجلس الاربعة ، الشخصيات الرئيسية البارزة وهم كلاً من : ودرو ولسن ، جورج كليمنصو ، لويد جورج ، فيتوريو اورلاندو ، والذي مني هو ومطالبه بالكثير من التجاهل ، فغادر المؤتمر ورجع الى بلده في ٢ نيسان ١٩١٩ ، فأستمر المؤتمر من دون الوفد الايطالي الذي رجع اليه في ٧ ايار من تلك السنة ، الا ان رجوعه كان بعد فوات الاوان ، حيث لم يكن هنالك أي مجال لتغيير الاحكام الواردة في المسودة النهائية للمعاهدة ، فأصبح وجودها للتوقيع على المعاهدة فقط[٣٦] .

حظيت قضية نزع السلاح الالماني والذي دعت اليه الحكومات الرئيسية في مجلس الاربعة في اجتماع

١٧ اذار ١٩١٩ الى المطالبة بنزع السلاح الكامل لألمانيا[٣٧] ، اضافة الى نزع سلاح الحدود الالمانية والذي عرض على مجلس الاربعة بتاريخ ١٧ ايار ١٩١٩ تقرير اللجنة الخاصة المكلفة من قبل المجلس لتولي هذا الشأن ، وحصل على موافقة الاعضاء في اليوم نفسه[٣٨] .

ثانياً : نزع سلاح المانيا الاجباري :

نتج عن انعقاد المؤتمر تأليف معاهدة فرساي والتي تم التوقيع عليها بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩١٩، واحتوت على ٤٤٠ مادة مقسمة على خمسة عشر جزءً، ضمن ٢٠٠ صفحة، ومكتوبة باللغتين الفرنسية والانكليزية ، ذلك ان ديباجة المعاهدة تخلت عن الصيغة القديمة "يجب ان يكون هناك سلام دائم" ، وذكرت بأن الهدف من المعاهدة هو وضع نظام صارم ودائم ؛ اما الحرب فستنتهي عن دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ حال تصديقها[٣٩] ، وكانت البنود المتعلقة بنزع السلاح الالماني ، قد تضمنت الجزء الثالث والجزء الخامس الخاص كلياً في بنود نزع السلاح ، اضافة الى الجزء الرابع عشر المتضمن للبنود التي ارتبطت بهذه المسألة؛ اما باقي الاجزاء فأنها متعلقة بأنشاء عصبة الامم (الجزء الاول منها) ، اضافة الى باقي الاجزاء المتعلقة بتقليص مساحة الاراضي الالمانية ومستعمراتها في الخارج ، فضلاً عما يتعلق بالعقوبات والتعويضات المفروضة عليها باعتبار انها مسؤولة عن اندلاع الحرب ، اضافة الى احتوائها على احكام اخرى متنوعة [٤٠] ، وفيما يلي سندرج الاجزاء المتضمنة لبنود نزع السلاح الواردة في المعاهدة، وكما يأتي :

كان الجزء الثالث منها تحت عنوان " البنود السياسية لأوربا" ، " " Political Clauses for Europe ، والذي احتوى على اربعة اقسام ، كان القسم الثالث منها والذي حمل عنوان " Left Bank of the Rhine " ، " الضفة اليسرى لنهر الراين " ، الذي تضمن المواد (٤٢- ٤٤) ، إذ حظرت المادة (٤٢) على المانيا الاحتفاظ او بناء اية تحصينات جديدة سواء على الضفة اليسرى لنهر الراين او على الضفة اليمنى الى الغرب من خط مرسوم على مسافة ٥٠ كم شرقي النهر ، وكما يحظر عليها بموجب المادة

(٤٣) الاحتفاظ او تجميع القوات المسلحة سواء بشكل دائم او مؤقت ، اضافة الى حظر القيام بأية اعمال للتعبئة او المناورات العسكرية في تلك المنطقة ، وفي حال انتهاك المانيا لما ذكر بأية طريقة كانت ، فيعتبر ذلك عملاً عدائياً موجهاً ضد الدول الموقعة على هذه المعاهدة ، واعتباره تهديداً للسلام العالمي بحسب ما جاء في المادة (٤٤) [٤١] .

اما الجزء الخامس والذي حمل عنوان " المواد العسكرية والبحرية والجوية " ، " Military , Naval and Air clauses " ، وشمل المواد (١٥٩-٢١٠) والذي استهلت ديباجته او ما احتواه من مواد ، بيان رسمي اشار الى ان نزع السلاح لا يقصد فيه ان يكون من جانب احادي بالنسبة لألمانيا وحدها ، بل من اجل اتاحة الشروع امام فرض قيود عامة على التسلح لجميع الدول ، كما يجب ان تتعهد المانيا بدقة مراعاتها للأحكام العسكرية والبحرية والجوية [٤٢] ، المتضمنة لما يأتي :

احتوت المواد (١٥٩-١٨٠) بنوداً الخاصة بنزع السلاح العسكري ، فأشارت المادة (١٥٩) الى تسريح القوات العسكرية الالمانية وتخفيضها ، بشكل الذي حددته المادة (١٦٠) بحيث لا يتجاوز عددها في تاريخ ٣١ اذار ١٩٢٠ اكثر من سبعة فرق من المشاة ، وثلاثة فرق من الفرسان ، كما يجب ان لا يتجاوز جيش الولايات الالمانية ١٠٠,٠٠٠ جندي بما في ذلك الضباط وموظفي المستودعات ، وفوج المدفعية الميدانية وكتيبة الطلائع، والاحتفاظ فقط بالقوات التي تحافظ على الامن والنظام الداخلي ، فضلاً عن تحديد فرق وفيالق الجيش بعدة وحدات لا تتجاوز العدد المشار اليه سابقاً وهي فوج المشاة وفوج الفرسان وفوج المدفعية الميدانية وكتيبة الطلائع ، كما يجب ان لا يتم وضع تقسيمات الجيش هذه تحت قيادة اكثر من اثنين من قادة الجيش الالماني ، والغاء هيئة الاركان العامة الكبرى وجميع المؤسسات المشابهة لها، وعدم تشكيلها مرة اخرى ، في الوقت الذي تحدد فيه عدد الضباط الذين يشغلون مناصباً عسكرية وادارية في وزارة الحرب الالمانية بأن لا يزيد عددهم عن٣٠٠ و ٤٠٠ ضابط كحد اقصى [٤٣] ، كما اشارت المادة (١٦١) الى ان يتم تخفيض الموظفين الاداريين في الجيش ، والموظفين

او المسؤولين في الولايات الالمانية من موظفي الجمارك ، حرس الغابات وخفر السواحل الى تحديد عام ١٩١٣ ، ذلك انه يمكن زيادة اعداد موظفي البلدية وضباط الدرك او الشرطة فقط في حال زيادة اعداد السكان منذ عام ١٩١٣ ، مع عدم تجميع هؤلاء الموظفين للتدريب العسكري بحسب المادة (١٦٢)[٤٤] ، كما يجب ان يتم تخفيض العدد الكلي للقوى العاملة في الجيش الى ٢٠٠,٠٠٠ وفي موعد لا يتجاوز الثلاثة اشهر، خلال هذه المدة يجب ان يكون هنالك مؤتمراً للخبراء العسكريين من الحلفاء والقوى المرتبطة بهم لمتابعة تنفيذ التخفيضات عند تطبيقها كما في المادة (١٦٣) [٤٥] .

اشارت المواد المتعلقة بالأسلحة والذخائر المحدد للجيش الالماني ، بأن لا يتجاوز اعداد اسلحته ما محدد في الجدول ادناه ، ذلك ان هذا التحديد يستمر حتى في حال دخول المانيا عصبة الامم ولا يتغير الا في حال موافقة اعضاء مجلس العصبة كما جاء في المادة (١٦٤) .

جدول رقم (١) التسلح الذي لا يزيد عن ٧ فرق من المشاة و٣ فرسان واثنين من مقار قيادة فيالق من الجيش[٤٦]

الاسلحة	فرقة المشاة ١	٧ فرق من المشاة ٢	الفرسان ٣	٣ فرق من الفرسان ٤	٢ فيالق من الجيش ٥	اجمالي الاعمدة ٢ ، ٤ و ٥ ٦
المدافع	١٢,٠٠٠	٨٤,٠٠٠	-	-	هذه المؤسسة تزداد بحسب التسلح المتزايد لفرقة المشاة	٨٤,٠٠٠
المدافع القصيرة	-	-	٦,٠٠٠	١٨,٠٠٠		١٨,٠٠٠
المدافع الرشاشة الثقيلة	١٠٨	٧٥٦	١٢	٣٦		٧٩٢
المدافع الرشاشة الخفيفة	١٦٢	١,١٣٤	-	-		١,١٣٤
مدفع هاون متوسط	٩	٦٣	-	-		٦٣

مدفع هاون خفيف	٢٧	١٨٩	-	-		١٨٩
مدفعية ميدان سعة ٧,٧سم	٢٤	١٦٨	١٢	٣٦		٢٠٤
مدفع الهاوتزر (يضرب مواقع ابعد لكن بسرعة ابطئ)	١٢	٨٤	-	-		٨٤

الاعداد الواردة في الجدول السابق اقصى حد لامتلاك الاسلحة المسموح فيه لألمانيا ، كما انها تكون مخزون مستودعاتها ، والذي يجب ان ينفذ في تاريخ لا يتجاوز الحادي والثلاثون من اذار عام ١٩٢٠ بموجب المادة (١٦٥) ، كما يجب على الحكومة الالمانية ان تقدم تقريرها الى حكومات الحلفاء والقوات المرتبطة بهم عما تحتويه مخازنها من اسلحة ، وعدم زيادة مستودعاتها وحسب المادة (١٦٦) ، بجانب تحديد المادة (١٦٧) عدد وعيار مدافع الاماكن المحصنة بعدد لا يمكن تجاوزه ، مع مخزون يعادل ١٥٠٠ طلقة، لكل المدافع ذات العيار ١٠,٥سم ، و٥٠٠ طلقة للمدافع ذات العيار الاعلى ، واشارت المادة (١٦٨) ان تصنيع الاسلحة والذخائر واية انواع اخرى ، يجب ان لا يتم الا في العدد المحدد من المصانع الالمانية التي حددها الحلفاء ، مع الغاء باقي المصانع وفي نفس الفترة التي لا تتجاوز الثلاث اشهر [٤٧] .

تقوم حكومة المديرين (حكومات الحلفاء والقوى المرتبطة بهم) ، بتاريخ شهرين من بدء تنفيذ المعاهدة بتدمير الاسلحة والذخائر وانواع الاسلحة الاخرى كالأسلحة التي تحطم الطائرات؛ اما الاسلحة والذخائر والتي تكون من اصل غير الماني يجب ان تسلم لهم ، وهم يقررون اما يخفضوها او يتخلصوا منها كما جاء في المادة (١٦٩) ، وبحسب الجدول رقم (١) السابق ذكره والجدول الاتي :

جدول رقم (٢) الحد الاقصى المسموح به من الاسلحة البرية[٤٨]

الاسلحة	الحد الاقصى لعدد الاسلحة المسموح بها	كل وحدة	المجاميع القصوى
المدافع	٨٤,٠٠٠	٤٠٠	٤٠,٨٠٠,٠٠٠
المدافع القصيرة	١٨,٠٠٠		
المدافع الرشاشة الثقيلة	٧٩٢	٨٠٠٠	١٥,٤٠٨,٠٠٠
المدفع الرشاشة الخفيفة	١,١٣٤		
مدفع هاون متوسط	٦٣	٤٠٠	٢٥,٢٠٠
مدفع هاون خفيف	١٨٩	٨٠٠	١٥١,٢٠٠
مدفعية الميدان سعة ٧,٧سم	٢٠٤	١٠٠٠	٢٠٤,٠٠٠
مدافع الهوارتز سعة ١٠,٥سم	٨٤	٨٠٠	٦٧,٢٠٠

حظر اية استيراد او تصدير لألمانيا لجميع الاسلحة والذخائر بحسب المادة (١٧٠) ، كما اشارت المادة (١٧١) الى حظر استخدام الغازات السامة والخانقة او اية غازات اخرى ، وجميع السوائل المماثلة والاجهزة التي تصنع لها سواء المستوردة او التي يتم تصنيعها، بجانب حظر تصنيع واستيراد السيارات المدرعة والدبابات وكل ما مماثل لها ومناسب استخدامه في الحرب ، ومنع على المانيا في المادة (١٧٢) تصنيع جميع المتفجرات السامة وغيرها من المواد الكيميائية المستخدمة من قبلهم في الحرب [٤٩].

نصت المادة (١٧٣) من معاهدة فرساي على الغاء الخدمة العسكرية في المانيا ، وتشكيل الجيش الالماني

بناءً على التجنيد التطوعي ، كما حددت المادة (١٧٤) مدة التجنيد لضباط الصف في ١٢ سنة متتالية ؛ اما الذين يخرجون لأي سبب قبل انتهاء المدة تكون مدة تجنيدهم لا تتجاوز ٥% من مجموع مدة التجنيد الثابتة ، في حين تستمر مدة خدمة الضباط الموجودين سابقاً في الجيش حتى سن الـ٤٥ سنة ؛ اما الضباط المعينين حديثاً فيجب عليهم الالتزام في الخدمة لمدة ٢٥ عاماً على الاقل بحسب ما جاء في المادة (١٧٥) ، فضلاً عن ان المادة (١٧٦) اشارت الى الغاء المدارس العسكرية الخاصة بالكفاءات ، باستثناء تلك المدارس التي تستخدم لتدريب ضباط الوحدات المسموح بها ، الى جانب منع الجامعات والمؤسسات التعليمية وجمعيات الجنود من ان تكون على صلة بالمسائل العسكرية كما في المادة (١٧٧) ، واشارت المادة (١٧٨) الى حظر جميع تدابير التعبئة العسكرية اضافةً الى فرض الحظر على المانيا بأرسال اية مهمات عسكرية او بحرية وجوية الى أي بلد اجنبي بموجب المادة (١٧٩)[٥٠] .

اشارت المادة (١٨٠) من المعاهدة فيما يتعلق بالتحصينات الى القضاء على القلاع والاعمال المحصنة الميدانية الواقعة غربي نهر الراين على مسافة ٥٠كم ، والواقعة شرقي نهر الراين ونزع سلاحا ، مع عدم بناء اية تحصينات جديدة في هذه المنطقة ، ذلك بأن الاعمال المحصنة التي تقع ضمن الاراضي التي يحتلها الحلفاء يجب ان تفكك من قبل الهيئة العليا للحلفاء في منطقة الراين ، في الوقت الذي ابقت فيه على التحصينات الموجودة في الحدود الجنوبية والشرقية [٥١] ، كما حددت المعاهدة هيئة اركان الجيش وفرقة المشاة والفرسان بالبيانات المجدولة الدناه ، ذلك ان هذه الارقام لا تشكل حداً ثابتاً يتم فرضه على المانيا وانما تمثل الحد الاقصى لها، والذي لا يتم تجاوزه بأي حال من الاحوال ، وكما يأتي :

جدول رقم (٣) مقار قيادة فيلق الجيش[٥٢]

الوحدة	العدد الاقصى المسموح به	العدد الاقصى لكل وحدة	
		ضباط	ضباط صف
مقر قيادة فيلق الجيش	٢	٣٠	١٥٠
مجموع الموظفين	-	٦٠	٣٠٠

جدول رقم (٤) فرقة المشاة [٥٣]

الوحدة	الحد الاقصى لعدد هذه الوحدات في كل فرقة	الحد الاقصى لقوة كل وحدة	
		الضباط	ضباط الصف
مقر قيادة فرقة المشاة	١	٢٥	٧٠
مقرات فرقة المشاة	١	٤	٣٠
مقر قيادة فرقة المدفعية	١	٤	٣٠
فوج المشاة (يضم كل فوج ٣ كتائب من المشاة ، وتحتوي كل كتيبة على ٣ سريات)	٣	٧٠	٢,٣٠٠
سرية هاون خندق	٣	٦	١٥٠
فرقة سرب الطائرات	١	٦	١٥٠

فوج المدفعية الميدانية (يضم كل فوج ٣ مجموعات من المدفعية ، وتضم كل مجموعة ٣ بطاريات)	١	٨٥	١,٣٠٠
كتيبة الطلائع (تضم ٢ سريات من الطلائع ، ومفرزة عائمة مع كشاف)	١	١٢	٤٠٠
فصيلة مفردة (تحتوي على فصيلة هاتفية بقسم للاستماع وقسم خاص بالنقل)	١	١٢	٣٠٠
فرقة الخدمات الطبية	١	٢٠	٤٠٠
الميادين وحرس الحماية	–	١٤	٨٠٠
مجموع فرق المشاة	–	٤١٠	١٠,٨٣٠

جدول رقم (٥) هيئة فرقة الفرسان[٥٤]

الوحدة	الحد الاقصى لعدد الوحدات في كل فرقة	الحد الاقصى لقوة كل وحدة	
		الضباط	ضباط الصف
قيادة فرقة الفرسان	١	١٥	٥٠
وسائل الاعلام الفرسانية (كل فوج يضم ٤ سرب)	٦	٤٠	٨٠٠
مجموعة من سلاح مدفعية الحصان(٣ بطاريات)	١	٢٠	٤٠٠
مجموع فرقة الفرسان	–	٢٧٥	٥٢٥٠

اما فيما يتعلق بنزع سلاح المانيا البحري ، والذي تضمن المواد (١٨١-١٩٧) ، فقد اشارت المادة (١٨١) الى ان القوة البحرية الالمانية يجب ان لا تتجاوز ٦ بوارج من نوع Deutschland او

Lothringen ، ٦ طرادات خفيفة ، ١٢ مدمرة و ١٢ قارب طوربيد ، وحظر على المانيا بناء اية سفن جديدة لتحل محلهم الا في حال تعرض احد السفن المحددة الى التدمير ، كما سيتم تحديد السفن كاسحات الالغام لألمانيا بعدد محدد وثابت لا يمكن تجاوزه بحسب المادة (١٨٢) ، فضلاً عن تحديد المادة (١٨٣) مجموع افراد البحرية الالمانية بما فيهم من حراس الاسطول ، الدفاعات الساحلية ، محطات الاشارة في البحار والادارة وغيرها... ، بعدد لا يتجاوز ١٥,٠٠٠بما فيهم من الضباط وبمختلف الرتب ، ذلك ان اجمالي قوة الضباط وضباط الصف يجب ان لا تتجاوز ١٥% ، وفي حال تجاوزها يتم تسريح هذه القوة في تلك السنة ، مع حظر احتفاظ المانيا بأي احتياط للقوة البحرية العسكرية ،الى جانب ذلك يجب ان تتخلى المانيا عن حقوقها في السفن الحربية الالمانية الموجودة خارج موانئها ، ليتم احجازها في موانئ حكومات الحلفاء والقوى المرتبطة بها كما في المادة (١٨٤)[٥٥] .

سمح لألمانيا بموجب المادة (١٨٥) ان تحتفظ بمدافعها على ٨ بوارج حربية ، و٨ طرادات خفيفة ، اضافةً الى ٤٢ مدمرة حديثة و٥٠ قارب طوربيد حديث ، في الوقت الذي دعت فيه المادة (١٨٦) الى تفكيك جميع سفنها الحربية وجميع الغواصات الموجودة قيد الانشاء ، بجانب نزع سلاح الطرادات الالمانية المساعدة الموجودة في المانيا وخارجها ، وتسليم جميع الغواصات وسفن انقاذها وارصفتها الى الحلفاء والقوى المرتبطة بهم مع تفكيك جميع الغواصات الموجودة تحت الانشاء من قبل الحكومة الالمانية وتحت اشراف الحلفاء ذلك بحسب المادة (١٨٨) ، فضلاً عن منعها من استخدام جميع السفن الحربية وبجميع انواعها وحتى تلك المستخدمة لأغراض التجارة والصناعة ، اضافة الى حظر بيعها الى الدول الاجنبية بموجب المادة (١٨٩) [٥٦] .

حددت المادة (١٩٠) من معاهدة فرساي حمولة البوارج الحربية بـ ١٠,٠٠٠طن ، الطرادات الخفيفة ٦٠٠٠طن ، المدمرات ٨٠٠ طن وقوارب الطوربيد بـ ٢٠٠ طن ، وفي حال فقدت أي سفينة منها لا يتم استبدالها الا بعد مرور مدة ٢٠ سنة في حالة البوارج والطرادات وخمسة عشر سنة في حالة المدمرات

وقوارب الطوربيد ابتداءً من تاريخ فقدانها ، ويحظر على المانيا بناء او اقتناء اية غواصة حتى لأغراض التجارة كما في المادة (١٩١) ، بجانب تدمير الاسلحة والذخائر وتحديد عدم جدواها بحسب المادة (١٩٢) ، ويجب على المانيا اكتساح الالغام الموجودة في سواحلها المطلة على بحر الشمال بحسب المادة (١٩٣) ، بجانب تجنيد القوات البحرية طوعاً لمدة لا تقل عن خمسة وعشرين سنة متتالية ، واثنتي عشر سنة متتالية للضباط الصغار ، كما لا يحق لهم ترك الخدمة هذه الا بعد تحقيق نسبة ٥% من مجموع عملهم بها كما في المادة (١٩٤)، وحظر عليها بناء اية تحصينات جديدة في بحر البلطيق لضمان حرية مرور السفن فيه ولجميع الدول ، مع هدم تحصيناتها وازالة مدافعها في تلك المنطقة التي ستكون تحت اشراف الحلفاء والقوى المرتبطة بهم بموجب المادة (١٩٥) ، فضلاً عن ابقاء جميع الاعمال المحصنة التي تقع على الحدود الساحلية الالمانية مع جزيرة هليغولاند (الواقعة في جنوب بحر الشمال) على ان لا يتم بناء أي تحصينات جديدة قبالة السواحل الالمانية ، في حين تبقى التحصينات الموجودة فيها بحالتها الحالية وتعتبر تحصينات دفاعية بحسب المادة (١٩٦) [٥٧] .

حظر على المانيا بحسب المادة (١٩٧) استخدام محطات التلغراف اللاسلكية ذات الطاقة العالية والموجودة في نيون، هانوفر وبرلين، لنقل المسائل المتعلقة بالبحرية او اية مسائل عسكرية وحتى السياسية التي تهم المانيا او اية دولة حليفة لها في الحرب، وهذه المحطات قد تستخدم للأغراض التجارية لكن تحت اشراف حكومات الحلفاء، التي ستقرر طول الموجة المستخدمة ، في الوقت الذي حظرت فيه على المانيا بناء أية محطات تلغراف لاسلكية ذات قوة عالية سواء في اراضيها او اراضي النمسا ، المجر، بلغاريا او تركيا[٥٨] .

وفيما يتعلق بنزع سلاح المانيا الجوي والذي تضمن المواد (١٩٨-٢٠٢) ، حيث حددت المادة (١٩٨) بأن يكون الحد الاقصى للقوة الجوية العسكرية الالمانية وابتداءً من ١ تشرين الاول ١٩١٩ ، ١٠٠ قوارب طائرة والتي يكون استخدامها للبحث عن الالغام الغواصة ، والتي تحمل المعدات اللازمة لهذا الغرض الا

انها لا تحمل أي نوع من انواع السلاح ، ذلك يجب تسريح القوات الجوية الالمانية الخارجة عما تم تحديده بـ ١٠٠,٠٠٠ بما فيهم من ضباط وموظفين وغيرهم من الكوادر الاخرى ، ابتداءً من تاريخ دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ بحسب المادة (١٩٩) [٥٩] .

اشارت المادة (٢٠٠) الى تمتع طائرات الحلفاء والقوى المرتبطة بها بحق المرور عبر الاجواء الالمانية ، والهبوط على اراضيها الى ان يتم اخلاء الاراضي الالمانية من قواتها ، كما يحظر على المانيا بموجب المادة (٢٠١) صناعة واستيراد الطائرات ، اجزائها ومحركاتها ، كما يتم تسليم الطائرات التي تم تصميمها للأغراض الحربية او تلك المستخدمة في الحروب سواء الطائرات المائية او العادية ، وحتى تلك التي تم تجميعا او تصنيعها او اصلاحها مع معداتها كاملةً الى قوات الحلفاء والقوى المرتبطة بهم بحسب المادة (٢٠٢) [٦٠].

اشارت المادة (٢٠٣) من المعاهدة الى تأليف لجان داخلية مشتركة مؤلفة من مراقبي الحلفاء والقوى المرتبطة بهم ؛ لمراقبة تنفيذ هذه البنود العسكرية والبحرية والجوية من قبل المانيا ، بجانب مراقبة التقييد الكامل للتسليح او الهدم والتدمير وجعل المواد الحربية عديمة الاهمية ، والذي سيتم على حساب الحكومة الألمانية ، اضافة الى تبليغ المانيا بأية قرارات يرى الحلفاء والقوى المرتبطة بها انها لها الحق في اتخاذها بحسب المادة (٢٠٤) ، كما يحق لتلك اللجان المشتركة انشاء مراكزها ومؤسساتها في مقر الحكومة المركزية الالمانية ، بجانب الوصول لأية منطقة المانية يرغبون بها بموجب المادة (٢٠٥) ، وامام ذلك وبحسب المادة (٢٠٦) يجب على الحكومة الالمانية تقديم كافة التسهيلات المطلوبة لتلك اللجان ، اضافةً الى ارفاق المانيا ممثلاً لكل لجنة ؛ لغرض تلقي رسائل المخاطبة من تلك اللجان الى الحكومة الالمانية ، او تزويدها بالمعلومات الي تحتاجها ، ويجب على الحكومة الالمانية ان تقدم لتلك اللجان وعلى نفقتها الخاصة جميع العمالة والمواد اللازمة للتدمير او التسليم [٦١] .

فرض على الحكومة الالمانية في المادة (٢٠٧) ان تتحمل تكلفة نفقات لجان المراقبة ، وان تتعاون معها بتقديم المعلومات اللازمة للحلفاء حول مخازن الاسلحة ومستودعات الذخائر، اضافة الى مراقبة تسليم الحصون التي سمح لألمانيا بالاحتفاظ بها ، وكذلك مصانع انتاج الاسلحة والادوات الحربية التي بقيت في ايديها ، أي ان عمل اللجنة ليس مراقبة التدمير والتخريب ، وجرد جميع ما يخص القوات الجوية الالمانية ، وتفتيش المصانع المنتجة لذخيرتها، وكذلك الطائرات والبالونات ، ذلك التعاون من اجل ضمان التنفيذ الكامل لجميع الشروط العسكرية كما في المادة (٢٠٨) ، كما تقوم لجان المراقبة وبالتعاون مع الحكومة الالمانية بموجب المادة (٢٠٩) في الاشراف على تفكيك جميع السفن الموجودة قيد الانشاء و وتسليم جميع السفن والغواصات الى الحلفاء ، بجانب تحديد مهمة لجنة مراقبة الطيران وبالتعاون مع الحكومة الالمانية ايضاً في جرد جميع ما يخص القوة الجوية الالمانية ؛ لغرض تفتيش مصانع الذخائر والطائرات والمناطيد فضلاً عن اراضي الهبوط والمستودعات للتخلص من جميع ما يتعلق في القوات الجوية بحسب ما تم تحديده في هذه المعاهدة كما جاء في المادة (٢١٠) [٦٢] .

عرضت الصيغة النهائية والتي لم يرها الكثير من اعضاء المؤتمر ، على الوفد الالماني الذي يترأسه الكونت اولريش فون بروكدورف رانتزاو Ulrich Von Brock–dorrf Rantzau[٦٣] ، في ٧ حزيران ١٩١٩ ، فترجمها الوفد الى الالمانية ونقلها الى حكومته في ١٨ حزيران ، تلك المعاهدة التي احتوت على شروط قاسية ، حيث اضطرت المانيا بموجبها الى التنازل عن مساحات واسعة من اراضيها ، فضلاً عن الحد من قدراتها العسكرية، ذلك ان اكثر ما أزعج الحكومة الالمانية ، هو ما تضمنته المادة ٢٣٢ من المعاهدة في جعل ذنب الحرب جميعه يقع على المانيا ، وبموجب ذلك تتحمل المانيا المسؤولية الكاملة عن اندلاع الحرب ، وتتولى على هذا الاساس مهمة دفع التعويضات الى الحلفاء والقوى المرتبطة بها ، وهو ما طالبت المانيا بإلغائه لقبول المعاهدة ، الا ان الحلفاء رفضوا ذلك وطالبوا في ٢٢ حزيران بإبلاغهم عن موقفهم من المعاهدة بعد ٢٤ ساعة ، لاسيما بعد ما حدث في ميناء سكابا – فلو[٦٤] ،

ونتيجةً لمعرفة الالمان لعدم قدرة جيوشهم على الاستمرار في الحرب ، ابلغوا الحلفاء بقبولهم المعاهدة ثم عملوا على توقيعها بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩١٩، من قبل رئيس الوفد الالماني هيرمان مول Herman Müler[٦٥] ، ولضمان تنفيذ هذه المعاهدة استمر احتلال قوات الحلفاء لمنطقة الراين مدة ١٥ عاماً قادمة ، والتي اديرت من قبل حكومة عليا مؤلفة من الحلفاء ، وفي حال تنفيذها من قبل المانيا ودفع ما فرضته من تعويضات البالغة حوالي ٦,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني سيتم اخلائها تدريجياً ، وبالتالي ارجاعها الى الحكومة الالمانية ، بعد اجراء الاستفتاء وفي حال كان التصويت بجانب المانيا، تقوم بشراء المناجم الموجودة فيها [٦٦] .

وفيما يتعلق بآلية دخول المعاهدة حيز التنفيذ ، كان من الممكن ان يتم حال تصديق جميع الحلفاء عليها اضافةً الى المانيا (بحسب ما جاء في ديباجة المعاهدة) ، غير ن ذلك بقي حبراً على ورق حتى رفض مجلس الشيوخ التصديق عليها ، ودخلت حيز التنفيذ مع بداية تنفيذ عهد العصبة في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٠[٦٧] .

الخاتمة:

١-ان الهدنة التي وقعتها دول الحلفاء مع المانيا ، والتي شملت على بنود الهدنة لنزع السلاح الالماني ، الاول في مجال نزع السلاح الالماني ، فضلاً عن ان ينفرد نزع السلاح في معاهدة فرساي بوعد نزع سلاح جميع الدول ، الوعد الذي خلق مشكلة كبيرة على اعتبار ان هذا نزع السلاح سينطبق على جميع الدول ، اذ عملت الدول الكبرى على نزع السلاح الالماني ، وترك الدول الكبرى تتسلح على وفق رغباتها ، الامر الذي اثار الالمان الذين لم يكونوا راغبين في تطبيق بنود نزع السلاح في الهدنة والمعاهدة ، كما ان توقيع المعاهدة كان لأول مرة تحت تهديد السلاح ، الامر الذي جعل الالمان يطلقون عليه (املاء فرساي) ، كل تلك الظروف جعلت من نزع السلاح الالماني مسألة شائكة وغير قابلة للتطبيق كلياً او جزئياً

٢-استمرت مخاوف الحلفاء وفي مقدمتهم فرنسا من المانيا ، على الرغم من جميع ما احتوته المعاهدة من تقييدات لقوتها العسكرية ، ذلك التحديد الذي كانوا يرونه غير كافياً ؛ لثقتهم بأن الروح العسكرية الألمانية غير ميتة ، فعلى الرغم من النزع الا ان المصانع الألمانية كانت مجهزة للتصنيع السريع ، حيث كان بإمكانها صنع ٣٠٠,٠٠٠ قذيفة في اليوم ، وفي اوقات الحرب كانت تصنع ٥٠٠,٠٠٠ قذيفة و ٥٠ بندقية في اليوم الواحد ، حيث تستطيع المانيا استعادة قوتها بسرعة ؛ كونها مجزأة ومصانعها والبنية التحتية الاقتصادية بقيت سليمة ، وفي اطار استمرار المخاوف الفرنسية ، ولتحقيق امنها عقدت معاهدة ضمان مع بريطانيا والولايات المتحدة في تموز ١٩١٩ ، بهدف حصولها على المساعدة من كلا الدولتين في حالة تعرضها الى أي هجوم الماني غير مبرر، غير ان تلك المعاهدة لم تستمر ؛ بسبب رفض مجلس الشيوخ الامريكي للمعاهدة ، في الوقت الذي كان فيه الالتزام البريطاني مشروطاً بالتصديق الامريكي على الاتفاقية ، وامام جميع ذلك اكتفت فرنسا باحتلال منطقة الراين مدة ١٥ عام ، وعقدها لمعاهدات ضمان اخرى ، لنفس السبب مع الدول الواقعة شرقي المانيا وهي بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، يوغسلافيا ، رومانيا ، وايضاً بلجيكا ؛ تحقيقاً لأمنها من خلال تشييد حصن عسكري منيع من المعاهدات خلال الثلاث سنوات التي تلت الحرب .

٣- حطمت بنود الهدنة التي عقدت في ١١ تشرين الثاني عام ١٩١٨ قابلية المانيا على الاستمرار بالحرب وذلك بعد نزع سلاح قوات الجيش الالماني ومواقعه الدفاعية ، واعلان انسحابه من المواقع التي احتلتها القوات الالمانية في بلجيكا وفرنسا والاتحاد السوفيتي ، فضلاً عن نزع سلاح بحريتها والسيطرة عليها ، وتسليم اجزاء كبيرة من طائراتها ، والتي مثلت الجزء الهام من نزع السلاح الالماني ، والذي ترك الجيش غير قادراً على اداء أي عمليات عسكرية، كما حددت عدد الجنود بمقدار ١٠٠ الف جندي ، لأمة مقاتلة يبلغ عدد سكانها ٧٠ مليون نسمة ، وهو رقم لم يمثل حاجة الامة الالمانية للدفاع عن نفسها ، فضلاً عن تحديد تفصيلي ودقيق لما حظر على المانيا من صناعته او استيراده ، كل ذلك شكل اهانة

واسعة للأمة الالمانية ، كما انها مثلت اجراءات فريدة من نوعها في تاريخ الحروب الاوربية ، لم يسبق تطبيقها على أي من الدول المهزومة في حروبها .

٤- خلقت بنود نزع السلاح الالماني في معاهدة فرساي، اجراءات فريدة عدت الاولى في العلاقات الدولية ، اذ ان القساوة التي عوملت بها المانيا، وعدم التزام الحلفاء بوعود نزع سلاحهم كالفرنسيين والبريطانيون وغيرهم من الحلفاء الذي كان من المفترض نزع سلاحهم ، الا ان عدم التزامهم في الطرف الآخر من المعاهدة مما خلق مشكلة كبيرة في حرمان المانيا من التسلح ، ونزع سلاحها دون الآخرين مما عد اساساً في ظهور المشكلة الالمانية لاسيما بعد عدم مساواتها في التسلح امام خصومها فرنسا وبريطانيا .

٥-حمل عدم مساواة الدول الاعضاء في مؤتمر فرساي، وعدم تطبيقه في عملية نزع السلاح، اذ طبق نزع السلاح على المانيا فقط دون غيرها من الدول ، وترك الدول الاخرى دون نزع سلاحها ، الامر الذي شكك المانيا في امكانية تطبيق دول الحلفاء لنزع السلاح ، واقتصار نزعه على المانيا فقط ، اضافةً الى محاولة الفرنسيين والبريطانيين التسلح كلاً على طريقته، الامر الذي اثار حفيظة الالمان، مما خلق اساساً قوياً للمشكلة الالمانية بين الحربين في ترك الدول تتسلح ، وتطبيق نزع السلاح عليها، في الوقت الذي تعهد فيه الجميع بالنزع المتساوي للسلاح .

الهوامش والاحالات:

(١) الثورة البلشفية : والتي عرفت بثورة اكتوبر الاشتراكية ، والتي حدثت في عام ١٩١٧ في العاصمة الروسية بطرسبرغ وقتها ، لعدة اسباب تأتي في مقدمتها سوء الاوضاع الاقتصادية ، وسيطرة النبلاء على الاراضي ، فضلاً عن تردي الاوضاع السياسية وضعف الامبراطورية وتشكيل الحكومة المؤقتة لمجلس النواب (دوما) وسيطرته على النبلاء في شباط ١٩١٧ ، والى جانب ذلك انتشرت الافكار الثورية بين العمال الروس والفلاحين والجنود الذين سأموا من الخسائر خلال الحرب العالمية الاولى ، وخلال هذه= =الفترة الفوضوية انخرطت العديد من المنظمات السياسية الاشتراكية في النضال اليومي. ينظر: مدينة

قاسم ومبروكة معيزي، الثورة الروسية وتطورات الاتحاد السوفيتي ما بين الحربين ، رسالة ماجستير ، جامعة العربي التبسي ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، تبسة ، ٢٠١٦، ص٦-٢٣ .

(٢) بريست ليتوفسك : وهي المعاهدة التي وقعتها حكومة البلاشفة (حكومة روسيا) مع القوى المركزية (المانيا وحلفائها) ، والتي انسحبت بموجبها روسيا من الحرب ، كما تنازلت عن مساحات شاسعة من الاراضي في شرقي أوربا الى المانيا لقاء الانسحاب ، واعترفت باستقلال اوكرانياكما تخلت عن مطالبها في فنلند واستونيا ولاتفيا وليتوانيا وروسيا البيضاء وتركت تحديد مستقبلها الى المانيا ، وبذلك انسحبت روسيا واصبحت ضمن الدول المستقلة ، ويعود سبب توقيع هذه المعاهدة الى اضطراب الاوضاع الاقتصادية الروسية ، فضلاً عن ضحايا الجيش الروسي في الحرب ورغبتهم في الانسحاب . للتفاصيل ينظر :

Judah L. Magnes , Russia and Germany at the brest-letovsk (A documentary history of the peace negotiations) , (New york : Thr Rand school of social science , 1919) .

(3) Edgar Feuchtwanger , Imperial Germany 1850-1918 , (New york : Reutledge , 2001) , p.191 .

(٤) ثورة نوفمبر ١٩١٨ : حدثت في بدايات تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ في المانيا ، والتي جاء قيامها مع نهاية الحرب العالمية الاولى ، وحدثت نتيجةً لعدة اسباب منها الضغوط الشديدة التي تعرض لها الشعب خلال الحرب في تقليداً للثورة البلشفية في روسيا ؛ لذلك غلب عليها الطابع الاشتراكي ، تلك الثورة التي شملت مناطق واسعة من المانيا منها الرور ولايبزك وهيس الا ان مركزية الثورة هي مدينة برلين، الا ان الثوار لم يسلموا السلطة الى مجالس سوفيتية كما فعل البلاشفة وانما عملوا على تأليف جمعية وطنية لتكون اساساً للنظام البرلماني في المانيا، فتألفت بذلك جمهورية فايمار، والتي جرت الانتخابات الجديدة لها في يوم ١٩ كانون الثاني ١٩١٩ وحتى يوم ١١ اب ١٩١٩ ، حيث تأسست الجمعية الوطنية وانتهت الثورة . للتفاصيل ينظر :

Ulla Plener , Die November-revolution 1918-1919 in Deutschland (Für bürgerliche und sozialistische Demokrate allgemeine , regionale und biographische aspekte) , (Berlin : Karl Dietz Verlag Berlin , 2009) .

(٥) ماكس فون بادن (١٨٦٧ -١٩٢٩) : او ماكسمليان ، ولد الامير والسياسي الالماني في مدينة بادن Baden الواقعة في غرب المانيا عام ١٨٦٧ ، درس القانون في جامعة لايبزخ ، وبعد ان اكمل تدريبه كضابط في الجيش البروسي حصل

على رتبة جنرال او الرائد ، وبعد اندلاع الحرب العالمية الاولى تسلم هيئة الاركان ، الا انه استقال عن منصبه هذا لعدم رضاه عن دوره في الجيش ، عمل بعدها على تقديم الدعم الى اسرى الحرب داخل المانيا وخارجها ، تولى منصب مستشار المانيا خلال الحرب والثورة ولفترة وجيزة تشرين الاول وتشرين الثاني ١٩١٨ ، وخلال هذه الفترة عمل جاهداً لتحقيق السلام وايقاف الحرب. للتفاصيل ينظر :=

=Erich Matthias und Rudolf Morsey, Die regierung dis prinzen MaxVon Baden , (düsseldorf : droste verlag , 1962) .

(٦) فيلهلم الثاني (١٨٥٩-١٩٤١) : آخر ملوك اسرة آل هوهونزوليرن ، ولد فريدريش فلهلم وليام فيكتور البرت في برلين عام ١٨٥٩ ، وحكم خلال المدة ١٥ كانون الثاني ١٨٨٨-٩ تشرين الثاني ١٩١٨ ، وهو ابن الامير البروسي فريدريك فيلهلم والاميرة الملكة فكتوريا ، امتازت فترة حكمه بكونها مضطربة، فعندما نشبت الحرب العالمية الاولى ترك امر التنظيم العسكري الى هيئة الاركان العامة ، للتفاصيل ينظر :

John C. G. Röhl , Kaiser Wilhelm II 1859-1941 A concise life , Translate Sheila De Bellaigue , (Cambridge : Cambridge University press , 2014) .

(٧) جمهورية فيمار : وهي اول جمهورية تأسست في تاريخ المانيا على اثر قيام ثورة نوفمبر ١٩١٨ ، واستمرت حتى تولي هتلر للسلطة عام ١٩٣٣ ، وسميت بهذا الاسم نسبةً الى المدينة التي انعقد فيها اجتماع المجلس التأسيسي الذي وضع دستورها ، اضافةً الى استقرار الوضع فيها وسهولة الدفاع عنها عسكرياً ، ففي ١٩ كانون الثاني ١٩١٩ جرت انتخابات المجلس التأسيسي والذي حصل فيه الحزب الديمقراطي الاشتراكي الالماني على اعلى نسبة ٠الحزب الاكثر قوةً وتنظيماً في المانيا تلك الفترة) ، وانتخب فردريك ايبرت زعيم الحزب رئيساً للجمهورية في ١١ شباط ١٩١٩ . للتفاصيل ينظر :

Anton Kaes , Weimarer Republik : Manifeste und dokumente zur deutschen literatur 1918-1933 , (Stuttgart : J. B. Metzlersche Verlagsbuchhandlung , 1983) .

(٨) آلان تد ، ديمقراطيات ودكتاتوريات سادت أوربا والعالم بين ١٩١٨-١٩١٩ ، ترجمة : مروان ابو حبيب ، (بيروت : الحوار الثقافي ، ٢٠٠٤) ، ص١٦-١٧ .

(9) René Petraš, Organisational aspects of the Paris peace conference 1919-1920 institute of legal history , Thesis , Charles university , Faculty of law , Prague , 2015 , p.34 .

(10) Corona Brezina , The treaty of Versailles 1919 (A primary source examination of the treaty that ended world war I) , (New york : The Rosen publishing group , 2006) , p.4 .

(١١) إريش لودندورف (١٨٦٥ – ١٩٣٧) : ضابط في الجيش الالماني ، ولد عام ١٨٦٥ في مدينة كروزينا البولندية ، واكمل دراسته العسكرية فيها (في المدارس التي كانت تخرج الضباط الالمان هناك) ، ثم اصبح ضابطاً في الجيش الالماني ، وبعدى تدرجه في المناصب عين في هيئة اركان الحرب الالمانية عام ١٨٩٤ واصبح من كبار ضباطها . للتفاصيل ينظر :=

=Jimmy Koppen , The anti-Masonic writings of General Erich Ludendorff , paper presented at the 12th annual conference of the Canonburg Masonic research center , London , 2010 , p.1-2 .

(12) Marlen Hamann , The great warfrom a regional prespective (Der Versailler vertrag, seine bedingungen für Deutschand und wie sich diese auf Bayern in Hinsicht auf wirtsehaft politik und raumstruktuv auswirkte , N.d , p.4-5 .

(١٣) الحكومة الائتلافية المؤقتة : هي الحكومة التي تألفت اعقاب ثورة تشرين الثاني عام ١٩١٨ الالمانية ، تولى فردريك ايبرت رئاسة مجلس ادارتها، وحكمت للمدة ١٠ تشرين الثاني عام ١٩١٨-١٣ تشرين الثاني عام ١٩١٩، مؤلفة من الديمقراطيين والاشتراكيين، تسلمت ادارة المانيا اعقاب الحرب العالمية الاولى، ووقعت على الهدنة التي انهت الحرب مع الحلفاء في ١١ تشرين الثاني عام ١٩١٨، ثم معاهدة فرساي في ٢٨ حزيران عام ١٩١٩، فضلاً انها افسحت المجال لقيام الجمهورية في المانيا. للتفاصيل ينظر:

Christina Satzvey (Veröffentlichte Forschung) , Rat der Volksbeauftragten, Aufruf "An das Deutsche Volk", 12 November 1918 , 2018 .

(١٤) فردريك ايبرت (١٨٧١-١٩٢٥) : ولد عام ١٨٧١ في مدينة هايدلبرغ Heidelberg الالمانية ، احد اعضاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، تولى القيادة العسكرية العليا في ثورة نوفمبر عام ١٩١٨ ، ليصبح بعدها رئيس مجلس ادارة الحكومة المؤقتة ، ومن ثم رئاسة جمهورية فيمار الالمانية ، للتفاصيل ينظر :

Deutsche Biografie Friedrich Ebert , https://www.deutschebiographie.de/sfz12329.html , 20-10-2019 .

(١٥) ماتثياس ايرزبرجر (١٨٧٥ – ١٩٢١) : مسؤول وسياسي الماني في عهد الامبراطورية وجمهورية فايمار ، ولد عام ١٨٧٥ في بوينهاوزن ، حصل على تعليماً كاثوليكياً ، كما درس الاقتصاد والقانون ، تولى رئاسة الوفد المتجه الى باريس لتوقيع هدنه ١١ تشرين الاول ١٩١٨ التي انهت الحرب رسمياً . للتفاصيل ينظر:

Torsten Oppelland , Matthias Erzberger und die anfäge demokratischer außenpolitik in Deutschland , N.d .

(١٦) فرديناند فوش (١٨٥١ – ١٩٢٩) : جنرال فرنسي ولد عام ١٨٥١ في مدينة تارت بفرنسا ، ذا ثقافة عسكرية واسعة ، وله مؤلفاته الشهيرة في هذا الجانب منها مبادئ الحرب ، تولى قيادة الجيش التاسع الفرنسي خلال فترة الحرب العالمية الاولى ، ثم عين قائداً اعلى لقوات الحلفاء حتى توقيع الهدنة بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩١٨ ، لعب دوراً كبيراً في مؤتمر فرساي من خلال اصراره على نزع سلاح المانيا وبالشكل الذي يحد من قدرتها على استعادة قوتها من جديد ، اختير مارشالاً لفرنسا عام ١٩١٨ حتى وفاته عام ١٩٢٩. للتفاصيل ينظر : بسام العسلي ، الماريشال فرديناند فوش ١٨٥١-١٩٢٩ ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٣) .

(17) Stanley Weintraub , Astillness heard round the world (The end of the great war November 1918) , (New york : E. P. Dutton , 1985) , p. 16,46-47,53-54 .

(18) Marlen Hamann , Op. Cit , p.5 .

(19)Stanley Weintraub , Astillness heard round the world (The end of the great war November 1918) , (New york : E. P. Dutton , 1985), p.53-54 .

(20) Harry R.Rudin , Armistice 1918 , (N.pr : Archon Books , 1967) , p.428-431 .

(21) Ibid , p.432 .

(22)Stanley Weintranb , Op. Cit , p.55-57 .

(23) Reg Grant , World war I : Armistice 1918 , (New york : Raintree Steck-vaughn publishers , 2000) , p.31-33 .

(24) James T. Shotwell , Economic and social history of the world war (British Series), (Oxford : Clarendon press , 1921) , p.324 .

(25) Margaret Pawley , The watch on the Rhine (The military occupation of the Rhineland 1918-1930) , (New york : I. B. Tauris and Co,Ltd , 2007) , p.5,33-49.

(26) Reg Grant , Op. Cit , p.34 .

(٢٧) معاهدة سان جرمان : هي معاهدة تم توقيعها اعقاب الحرب العالمية الاولى بين دول الحلفاء المنتصرة والنمسا في ١٠ ايلول عام ١٩١٩ ، في منطقة سان جرمان اونلي Saint Germain en Laye الواقعة غربي العاصمة الفرنسية باريس ، قلصت بموجبها مساحة النمسا الى النصف ، تم ضمها الى تشيكوسلوفاكيا الدولة الجديدة. للتفاصيل ينظر :

Senate , Treaty of Pease with Austria (Letter of Allied and Associated) , No. 121 , (Washington : Government Printing Office , 1919) .

(٢٨) معاهدة نويي : وهي المعاهدة التي وقعها مع بلغاريا يوم ٢٧ تشرين الثاني عام ١٩١٩ ، في منطقة نويي سور سين Neuilly Sur Seine غربي باريس ، تنازلت بموجبها عن تراقيا الغربية بجانب مساحات اخرى شاسعة من حدودها الى مملكة الصرب والكروات ، هذا بجانب اعترافها بوجودها ، الامر الذي ساهم في انخفاض اعداد سكانها بجانب تقليص قواتها العسكرية بواقع ٢٠٠,٠٠٠ جندي. للتفاصيل ينظر:

Order of Parliament , Treaty of Pease Between the Allied and Associated Powers and Bulgaria (Signed at Neuilly-Sur-Seine November 27, 1919) , No. 42 , (Ottawa : J. DE Labroquerie Taché , 1920) .

(٢٩) معاهدة تريانون : معاهدة وقعها الحلفاء مع بلغاريا (المجر) اعقاب الحرب العالمية الاولى ، في قصر تريانون بفرساي ، نظمت المجر وحددت حدوها بمساحات واسعة لصالح رومانيا وتشيكوسلوفاكيا والكروات والسلوفينيين ، فأصبح عدد سكانها يقدر بـ ٧,٦ مليون نسمة ، بعد ان كانوا يقدرون بـ٢٠ مليون نسمة ، بالاضافة الى تحديد جيوشها كسابقاتها بـ ٣٥٠٠٠ الف ضابط وجندي . للتفاصيل ينظر :

Géza Jeszenszky (Published Research), The After-Life of the Hungarian Peace , 2006.

(٣٠) معاهدة سيفر : هي المعاهدة التي وقعها الحلفاء مع الدولة العثمانية في ١٠ آب عام ١٩٢٠ بعد هزيمتها في الحرب العالمية الاولى ، في بلدية سيفر جنوبي غرب العاصمة الفرنسية باريس ، فككت الامبراطورية العثمانية وعجلت في انهيارها ، اذ اجبرت بموجبها على التخلي عن مساحات شاسعة من الاراضي التي كانت تحت سيطرتها ويقطنها سكان لا ينطقون اللغة التركية ، بجانب ما نتج عن ذلك من ظهور نظام الانتداب او السيطرة الذي فرضته بريطانيا وفرنسا وايطاليا على بلدان الوطن العربي . للتفاصيل ينظر :=

=Robert Bruton and John Jennings (Published Research) , Why the Great War Allies Failed to Enforce the Treaty of Sèvres , 2018 .

(٣١) معاهدة لوزان : وقعت في ٢٤ تموز عام ١٩٢٣ ، في مدينة لوزان السويسرية ، ما بين دولة تركيا الحديثة ومؤسسها مصطفى اتاتورك ، حددت حدود جمهورية تركيا الحديثة ، بجانب الاعتراف بأستقلالها، هذا بالاضافة الى تخليها عن مطالبها في جزر دوديكانيسيا وقبرص والعراق وسوريا والسودان ، مقابل التخلي عن مسألة تعويضات الحرب . للتفاصيل ينظر :

Teoman Ertugrul Tulun (Published Research), Peace Treaty Lausanne and the End to Armenian Aspirations , 2016 , p.1-3 .

(32) Jörn Leonhard , The overburdend peace : competing uisions of world order in 1918-1919 , keynote lecture at the 2018 annual conference of the max weber foundation , 2018 , p.35 .

(٣٣) الحرب البروسية الفرنسية : تعرف بالحرب السبعينية بدأت في ١٩ حزيران ١٨٧٠ واستمرت حتى ١٠ ايار ١٨٧١ ، بين اتحاد الولايات الالمانية الشمالي بقيادة بروسيا ومستشارها بسمارك ، والامبراطورية الفرنسية بقيادة نابليون الثالث ، ويعود سبب الحرب الى طموح بروسيا الى توحيد الولايات الالمانية ، وخوف فرنسا من ذلك التوحيد لتهديده ميزان توازن القوى الأوربية حقق الالمان والبروسيين انتصاراتاً باهرة خلالها ، انتهت بأسر نابليون وهزيمة الجيش الفرنسي وعلى اثر ذلك اعلنت الولايات الالمانية وحدتها . للتفاصيل ينظر :

Rudolph Leonhart, A story of the Franch-German war , (bittsburgh : Ernst luft, 1871).

35 .-) René Petraš ,Op. Cit , p.3434(

(35) Secondary school interactive crisis simulation , The Paris peace conference 1919, conference fall 2014 , 2014 , p.4-7 .

(36) Corona Brezina , Op. Cit , p.29 .

(37) Réunions courset conferences , Lifigaro (Journal) , No 76 , Paris , 1919 , p.2 .

(38) Les préliminaires de paix , Lifigaro (Journal) , No 136 , Paris , 1919 , p.1 .

(39) R. B. Mowat , A history of European diplomacy 1914-1925 , (Calcutta : The world press private Ltd , 1961) , p.155 .

(40) Corona Brezina , Op. Cit , p.30-40 .

(41) Dominique Lejeune , Extraits dutraite de Versailles 28 Juin 1919 , 2017 , p.1-3,7.

(42) R. B. Mowat , Op. Cit , p.166 .

(43) Alfred Ingemar Berndt, Gebt mir vier Jahre zeit dokumente zum ersten vierjanresplandes führers , (München : Zentralverlag der Nsap , 1938) , s.12 .

(44) The Legue of Nations and Government for World Labor , The treaty of peace with Germany (Official summary of terms presented to German delegates at Versailles and special Articles) , (New york : The Brooklyn daily eagle , 1919) , p.14 .

(45) R. B. Mowat , Op. Cit , p.166 .

46) U. S. Naval War College International law documents (The treaty of peace with Germany 28 June 1919), (Washington: Government printing office, 1920) , p.72,74.

(47) Michael Freund, Von Versailles zur wehrfreiheit (Die wiedererstehung als grobmacht) , (Essen : essener verlagsanstalt , 1936) , s.6-7 .

(48) Senate, Treaty of peace with Germany, No.51, (Washington: Government printing office , 1919) , p.199,209 .

(49) Mary Katharine Reely , Op. Cit , p.36 .

(50) R. B. Mowat , Op. Cit , p.166-167 .

(51) International conciliation, Treaty of peace with Germany , (New york : American Association for international conciliation , 1919) , p.102 .

(52) Ibid , p.102-103 .

(53) Senate, Op. Cit , p.207 .

(54)U. S. Naval War College, Op. Cit , p.75 .

(55) Christian Manfred Rust, Deutschland und die Nachkriegsordnung Großbritannien (Die Vereinigten Staaten und die Grundlagen einer Friedensregelung mit Deutschland in Paris 1919 und Jalta/Potsdam 1945), Doktorarbeit, der Freien Universität Berlin, eingereicht am Friedrich-Meinicke-Institut, Berlin, 2001 , s.49.

(56)Geset überden Friedensschluß zwischen Deutschland und den alliierten und offoziierten Machten , Vom 16 Juli 1919 , Reichs-Gesetzblatt (Zeitung) , Nr. 140, Berlin , 12 August 1919 , s.951- 953 .

(57)Treaty of peace with Germany (Treaty between the United states and Germany) , Signed on August 25 , 1921 , To restore friendly relations existing between the two nations prior to the outbreak of war) , No. 70 , (Washington : Government printing office , 1921) , p.23-25 .

(58) International conciliation , Op. Cit , p.11058 .-111

(59) U. S. Naval War College, Op. Cit , p.83-84 .

(60) Geset überden Friedensschluß zwischen Deutschland und den alliierten und offoziierten Machten , Vom 16 Juli 1919 , Op,Cit , s.959-961 .

(61) Richard J. Shuster , German disarmament after world war I (the diplomacy of international arms inspection 1920-1931) , (London : Routledge is an imprint of the Taylor and Francis group , 2006) , p.25 .

(62)Allied and associated powers, The treaty of peace between the allied and associated powers and Germany , Signed at Versailles, June 22th, 1919) , (London: H. M. stationery off , 1919) , p.189-190 .

(٦٣) اولريش فون بروكدورف – رانتزاو (١٨٦٩ – ١٩٢٨) : دبلوماسي الماني ، تولي منصب وزارة الخارجية لجمهورية فايمار ، ولد عام ١٨٦٩ في الشلزفيك ، درس القانون وحصل على الدكتوراه فيه عام ١٨٩١ من جامعة لايبزيغ ، لعب دوراً كبيراً في تحسين العلاقات الدنماركية الالمانية ، للتفاصيل ينظر:

Arne Segelke , Brock dorff-Rantzau die (schleswing-Hol-Steinische frage) , Berlin , N.d. , p.81-100 .

(٦٤) حادثة سكابا- فلو : وهي الحادثة التي وقعت في ٢١ حزيران ١٩١٩ ، عندما حدثت المفاوضات حول شروط الهدنة ، فيما يتعلق بالحصار البحري للسفن الالمانية ، وعلى اثر ذلك وخوفاً من مصادرة السفن الالمانية الموجودة في ميناء سكابا- فلو الموجود في الجزء الشمالي لإسكتلندا ، اصدر قائد البحرية الادميرال لودفيج فون روتير اوامره بتحطيم الاسطول ، المؤلف من ١١ سفينة حربية ، ٥ طرادات معركة ، ٨ طرادات خفيفة ، وغيرها من السفن والمدمرات ، وفي محاولة الاسطول البريطاني لمنع ذلك وحماية السفن ، غرقت السفن البريطانية وبما يعادل ٥٢ سفينة ، والتي طالبتهم حكومات الحلفاء بتسليم السفن الحربية الحديثة التي كان يتم بنائها وقتها ، مع ما موجود حينها من مواد (مدافع و ذخائر واعتدة)، مثل الطوربيدات وانابيب الطوربيدات وغيرها . ينظر :

Notes a meeting of the heads of delegations of the five great powers, held at M.pichon's room, Saturday, December 20, 1919, p.610/615 ؛ Leonard Games , German reparation 1919-1932, A historical survey , (Basingstoke: Palgrave Macmillan , 2010) , p.15 .

(٦٥) هيرمان مولر (١٨٧٦ – ١٩٣١) : سياسي الماني ولد عام ١٨٧٦ في بادن فوتمبيرغ ، احد رؤساء الحزب الاجتماعي الديمقراطي خلال المدة ١٩١٩-١٩٢٨ ، اول وزير للرايخ للشؤون الخارجية خلال الفترة ١٩١٩-١٩٢٠،

وتولى مستشارية المانيا لفترة وجيزة استمرت من اذار حتى حزيران ١٩٢٠ ، كما تسلم نفس المنصب للمرة الثانية ١٩٢٨-١٩٣٠ ، توفي عام ١٩٣١ . للتفاصيل ينظر :

Peter Brandt und Detlf Lehnert , sozialdemokratische regierungschefs in Deutschland und österreich 1918-1983 , (Bonn : Verlag J. H. W. Dietz Nachf , 2017) , s.127-158 .

(66) Jeff Hay , The treaty of Versailles , (California : Green haven press , 2002) , p.16-17,99 .

(67) Richard J. Shuster , Op. Cit , p.29 .

المصادر والمراجع:

اولاً : الدوريات :-

1- Allied and associated powers, The treaty of peace between the allied and associated powers and Germany , Signed at Versailles, June 22th, 1919) , (London : H. M. stationery off , 1919).

2- International conciliation , Treaty of peace with Germany , (New york : American Association for international conciliation , 1919).

3- Senate , Treaty of Pease with Austria (Letter of Allied and Associated) , No. 121 , (Washington : Government Printing Office, 1919) .

4- Senate, Treaty of peace with Germany, No.51, (Washington: Government printing office , 1919) .

5- The Legue of Nations and Government for World Labor, The treaty of peace with Germany (Official summary of terms presented to German delegates at Versailles and special Articles) , (New york : The Brooklyn daily eagle , 1919) .

6- Treaty of peace with Germany (Treaty between the United states and Germany) , Signed on August 25 , 1921 , To restore friendly relations existing between the two nations prior to the outbreak of war) , No. 70 , (Washington : Government printing office , 1921).

7- U. S. Naval War College International law documents (The treaty of peace with Germany 28 June 1919) , (Washington : Government printing office , 1920) .

ثانياً: الموسوعات :-

أ-الانكليزية :-

1- Grolier Incorporated , The Encyclopedia Americana International Edition , Vol. 29 , (New York : Americana Corp., 1976).

ثالثاً : الرسائل والاطاريح الاجنبية :-

أ-الاطاريح :-

١-الالمانية :-

1- Christian Manfred Rust , Deutschland und die Nachkriegsordnung Großbritannien (Die Vereinigten Staaten und die Grundlagen einer Friedensregelung mit Deutschland in Paris 1919 und Jalta/Potsdam 1945), Doktorarbeit, der Freien Universität Berlin, eingereicht am Friedrich-Meinicke-Institut, Berlin, 2001 .

رابعاً : الرسائل والاطاريح العربية:-

أ-الرسائل :

١- مدينة قاسم ومبروكة معيزي ، الثورة الروسية وتطورات الاتحاد السوفيتي ما بين الحربين ، رسالة ماجستير ، جامعة العربي التبسي ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، تبسة ، ٢٠١٦ .

خامساً : الكتب الاجنبية :-

أ- الانكليزية :-

1- Blanche E. C. Dugdale , Arthur James Balfour , (London : Hutchinson & Co , 1936).

2- Cora W. Rowell , Leaders of the great war , (New york : The Macmillan company , 1919).

3- Corona Brezina , The treaty of Versailles 1919 (A primary source examination of the treaty that ended world war I) , (New york : The Rosen publishing group , 2006)

4- Edgar Feuchtwanger , Imperial Germany 1850-1918 , (New york : Reutledge , 2001).

5- Edith Gittings Reid , Woodrow Wilson (The Caricature , the Myth and the Man) , (New york : Oxford University Press, 1934).

6- Harry R.Rudin , Armistice 1918 , (N.pr : Archon Books , 1967)

7- Herbert P. Bix , Hirohito and the Making of Modern Japan , (New York : Harper Collins e-books , 2001) , p.164 .

8- James T. Shotwell , Economic and social history of the world war (British Series) , (Oxford : Clarendon press , 1921)

9- Jeff Hay , The treaty of Versailles , (California : Green haven press , 2002) .

10- John C. G. Röhl , Kaiser Wilhelm II 1859-1941 A concise life , Translate Sheila De Bellaigue, (Cambridge : Cambridge University press , 2014) .

11- Judah L. Magnes , Russia and Germany at the brest-letovsk (A documentary history of the peace negotiations) , (New york : Thr Rand school of social science , 1919) .

12- Julius W. Pratt , Robert Lansing , The American Secretaries of State and Their Diplomacy , (New York : Alfred A. Knopf , 1929).

13- Leonard Games , German reparation 1919-1932 , A historical survey , (Basingstoke : Palgrave Macmillan , 2010).

14- Luciano Monzali, Sidney Sonnino and Serbia, (Belgrade: Institute for Balkan Studies) , 2019.

15- Margaret Pawley , The watch on the Rhine (The military occupation of the Rhineland 1918-1930) , (New york : I. B. Tauris and Co,Ltd , 2007)

16- Order of Parliament , Treaty of Pease Between the Allied and Associated Powers and Bulgaria (Signed at Neuilly-Sur-Seine November 27, 1919) , No. 42 , (Ottawa : J. DE Labroquerie Taché , 1920) .

17- Punch , Lloyd George , (London : Cassell and company limited , 1922) .

18- R. B. Mowat , A history of European diplomacy 1914-1925 , (Calcutta : The world press private Ltd , 1961)

19- Reg Grant , World war I : Armistice 1918 , (New york : Raintree Steck-vaughn publishers , 2000) .

20- René Petraš , Organisational aspects of the Paris peace conference 1919-1920 institute of legal history , Thesis , Charles university , Faculty of law , Prague , 2015 .

21- Richard J. Shuster , German disarmament after world war I (the diplomacy of international arms inspection 1920-1931) , (London : Routledge is an imprint of the Taylor and Francis group , 2006).

22- Rudolph Leonhart, A story of the Franch-German war , (bittsburgh : Ernst luft, 1871).

23- Stanley Weintraub , Astillness heard round the world (The end of the great war November 1918) , (New york : E. P. Dutton , 1985) .

ب- الالمانية:-

1- Alfred Ingemar Berndt, Gebt mir vier Jahre zeit dokumente zum ersten vierjanresplandes führers , (München : Zentralverlag der Nsap , 1938)

2- Anton Kaes , Weimarer Republik : Manifeste und dokumente zur deutschen literatur 1918-1933, (Stuttgart: J. B. Metzlersche Verlagsbuchhandlung , 1983) .

3- Erich Matthias und Rudolf Morsey , Die regierung dis prinzen MaxVon Baden , (düsseldorf : droste verlag , 1962) .

4- Michael Freund, Von Versailles zur wehrfreiheit (Die wiedererstehung als grobmacht) , (Essen : essener verlagsanstalt , 1936)

5- Peter Brandt und Detlf Lehnert , sozialdemokratische regierungschefs in Deutschland und österreich 1918-1983 , (Bonn : Verlag J. H. W. Dietz Nachf , 2017) .

6- Ulla Plener , Die November-revolution 1918-1919 in Deutschland (Für bürgerliche und sozialistische Demokrate allgemeine, regionale und biographische aspekte) , (Berlin : Karl Dietz Verlag Berlin , 2009) .

سادساً : الكتب العربية والمعربة :-

أ-العربية :-

١- بسام العسلي ، الماريشال فرديناند فوش ١٨٥١-١٩٢٩ ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٣)

ب-المعربة:-

١- آلان تد ، ديمقراطيات ودكتاتوريات سادت أوربا والعالم بين ١٩١٨-١٩١٩ ، ترجمة: مروان ابو حبيب ، (بيروت : الحوار الثقافي ، ٢٠٠٤) .

سابعاً: البحوث الاجنبية :-

أ-الانكليزية :-

1- Géza Jeszenszky, The After-Life of the Hungarian Peace , 2006.

2- Jimmy Koppen , The anti-Masonic writings of General Erich Ludendorff , paper presented at the 12th annual conference of the Canonburg Masonic research center , London , 2010 .

3- Jörn Leonhard , The overburdend peace : competing uisions of world order in 1918-1919 , keynote lecture at the 2018 annual conference of the max weber foundation , 2018

4- Nikolay Ovsyannikov, Prince Saionji Kinmochi and His Autobiography , 2009 .

5- Notes a meeting of the heads of delegations of the five great powers, held at M.pichon's room , Saturday , December 20, 1919.

6- Robert Bruton and John Jennings, Why the Great War Allies Failed to Enforce the Treaty of Sèvres , 2018 .

7- Secondary school interactive crisis simulation , The Paris peace conference 1919 , conference fall 2014 , 2014 .

8- Teoman Ertugrul Tulun (Published Research), Peace Treaty Lausanne and the End to Armenian Aspirations , 2016.

ب-الالمانية :-

1- Arne Segelke, Brock dorff-Rantzau die (schleswing-Hol-Steinische frage) , Berlin , N.d.

2- Marlen Hamann , The great warfrom a regional prespective (Der Versailler vertrag, seine bedingungen für Deutschand und wie sich diese auf Bayern in Hinsicht auf wirtsehaft politik und raumstruktuv auswirkte , N.d

3- Torsten Oppelland , Matthias Erzberger und die anfäge demokratischer außenpolitik in Deutschland , N.d .

ج-الفرنسية :-

1- Dominique Lejeune , Extraits dutraite de Versailles 28 Juin 1919 , 2017 .

ثامناً : الجرائد والمجلات الاجنبية :-

أ-الجرائد :-

١-الالمانية:-

1- Reichs-Gesetzblatt, Nr. 140, Berlin , 12, August, 1919 .

٢-الفرنسية:-

1- Lifigaro, No (76, 136) , Paris , 1919 .

ب- المجلات:-

١-الانكليزية :-

1. The Journal of International Social Research, Vol. 12 , No. 62 , New York , 2019.

تاسعاً : الجرائد والمجلات العربية :-

أ-المجلات :-

١- المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ، العدد١١ ، الجزائر ، ٢٠١٧ .

عاشراً : شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) :-

1- Chinda Sutemi,https://en.m.wikipedia.org/wiki/Chinda-Sutemi , 11-12-2019 .

2- Matsui Keishirō, https://en.m . wikipedia .org /wiki/Matsui-Keishir %C5%8D,11-12-2019.

3- Vittorio Orlando (prime minister of Italy), https://www.britannica . com/biography / Vittorio -Orlando , 11-12-2019 .

قياس مخاطر الاعمال التي تواجه الشركات المدرجة في سوق العراق للوراق المالية

أ.د. أنوار عباس الهنداوي

الباحث حيدر كاظم أحمد

كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة الكوفة

المقدمة:

تتميز بيئة الأعمال في الوقت الراهن بالتغير المستمر، وتسارع معدل نمو السوق العالمي نتيجة للتطور الهائل في وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وذلك في ظل المنافسة المتزايدة وتزايد الانفتاح الاقتصادي العالمي ودخول عدد كبير جداً من المنافسين الجدد في الأسواق بمنتجات وتقنيات مبتكرة، وهو ما فرض العديد من التحديات والمخاطر على منشآت الأعمال كي تستمر؛ لذلك فإن نجاح منشآت الأعمال في المستقبل واستمرارها يتوقف على مدى قدرتها على قبول وإدارة التحديات والمخاطر والمنافسة في السوق العالمي. وتواجه العديد من المنشآت كم كبير من المخاطر المعقدة على نحو متزايد وأصبح التحدي الرئيسي لهذه المنشآت هو تحسين قدرتها على إدارة المخاطر، ولهذا الأمر انعكاسات واضحة على مهنة المحاسبة والمراجعة (Lilley, Salah, 2009, P.18) وسيتناول هذا البحث مفهوم المخاطر بشكل عام، ماهية مخاطر الأعمال، إدارة مخاطر الأعمال، طرق وأساليب إدارة مخاطر الأعمال، فضلا عن المقاييس المستخدمة لقياس مخاطر الأعمال وأخيرا قياس مخاطر الاعمال باستخدام معدل العائد على الاستثمار كأحد مقاييس مخاطر الاعمال.

ومن اجل تحقيق اهداف البحث تم تقسيمه الى أربعة اقسام:

المحور الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة.

المحور الثاني: ماهية مخاطر الاعمال.

المحور الثالث: قياس مخاطر الاعمال للشركات عينة البحث.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة:

أولا: مشكلة البحث:

ان الشركات على اختلاف أنواعها واحجامها باتت أكثر تعقيدا في ظل التطور في البيئة الاقتصادية، والتحديات التي تواجهها، لذلك فان فهم هيكل مخاطر اعمالها وكيفية تفاديها او السيطرة عليها وادارتها اصبحت عملية أكثر تحديا، لان البيئة التي تعمل بها الشركات تتسم بتعدد اخطارها مما يستوجب عليها التعامل معها واخذها بعين الاعتبار وقياسها

ثانيا: هدف البحث:

يهدف البحث على نحو رئيس إلى:

١. تسليط الضوء على عدد من المفاهيم الحديثة والضرورية لمخاطر الاعمال على نحو عام.

٢. قياس وتحليل المخاطر الاعمال التي تتعرض لها الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ثالثا: أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من أهمية قياس مخاطر الأعمال الذي يجنب الشركات عينة البحث من الوقوع في مشاكل قد تؤدي في النهاية إلى إفلاسها، إذ تتباين الشركات في أدائها تبعا لطبيعة اعمالها ولظروف المحيطة بها، ويتم الحكم على الشركة من خلال تقييم وتقدير مخاطر اعمالها. كما أن تطور الأساليب والأدوات والمعايير التي يتم من خلالها قياس الخطر يعطي للموضوع أهمية إضافية، وذلك من خلال ضرورة الحكم على أداء الشركات.

رابعا: فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: "إن قياس مخاطر الاعمال يساعد الشركات العراقية التي تعمل في ظل

نطاق متباين في الأداء والتعرض للخطر الاعمال إلى التنبؤ بالأزمات التي تتعرض لها هذه تلك الشركات".

منهج البحث ومصادر جمع البيانات

١. منهج البحث:

ولتحقيق أهداف البحث سيتم اعتماد المنهج الوصفي وتحليل البيانات على باستخدام النموذج المستخدم في قياس مخاطر الاعمال. إذ تناولت الدراسة مخاطر الاعمال وتحليلها باستخدام برنامج الاكسيل والأساليب الإحصائية الأخرى باستخدام برنامج spss للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وقد اقتصرت الدراسة على خمسة قطاعات ممثلة للسوق، تتضمن قطاع المصارف، وقطاع التامين، وقطاع الصناعة، والقطاع الخدمي واخير قطاع الفنادق وكان عددها (٢٠) شركة.

٢. مصادر جمع البيانات:

تمكن الباحث من جمع البيانات من خلال مصدرين هما:

أ- المصادر الأولية: هي البيانات البحثية أساساً الذي حصل عليها الباحث من خلال إعداد الجداول التي تم تجميعها من التقارير المالية المنشورة للشركات – عينة البحث – في الموقع الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية لمدة سبع سنوات للفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٨.

ب-المصادر الثانوية: لتحقيق أهداف البحث تم جمع البيانات من المصادر الثانوية إذ تم الاستعانة بالكتب، والأبحاث العلمية، والرسائل الجامعية، والإحصائيات، والمواقع الالكترونية التي تبحث في دراسات مخاطر الأعمال من أجل تطبيقها على الشركات – عينة البحث – المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وذلك للوصول الى النسب اللازمة لقياس متغيرات البحث، ومن ثم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول الى دلالات ذات أقيام صحيحة ونسب تدعم موضوع البحث.

-الدراسات السابقة:

سوف يتناول هذا المبحث بعض من الدراسات السابقة العربية والأجنبية، وعرضاً موجزاً لمضمون هذه الدراسات وأهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحثين.

١. عودة ٢٠١١/علاء الدين، دراسة بعنوان:

"أثر منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) على جودة التدقيق الخارجي" دراسة الواقع الميداني لمكاتب المدققين الخارجيين في دولة الأردن:

تهدف تلك الدراسة لتحديد أثر التطبيق لهذا المنهج المعروف بالتدقيق المرتكز على مخاطر الأعمال في الشركات التدقيقية في الأردن على جودة التدقيق الخارجي، وتقديم التوصيات المفيدة لشركات التدقيق حول إيجابيات وسلبيات هذا المنهج، وقد توصل الباحث إلى أهم الاستنتاجات وأبرزها:

وجود تأثير واضح للتدقيق المبني على مخاطر الأعمال في جودة التدقيق الخارجي، ودعم استقلالية المدقق الخارجي والتطبيق الفعال لرقابة الجودة على أعمال التدقيق الخارجي وتوجيه تركيز اجراءات التدقيق الخارجي نحو الأمور الاكثر خطورة وأهمية في عملية التدقيق وتقليص اجراءات التدقيق وتطوير قدرات المدققين الخارجيين حول التطورات والتكنلوجيا الجديدة التي طرأت على مهنة التدقيق، وقد اشار الباحث إلى عدد من التوصيات أبرزها الآتي:

زيادة الاهتمام بالبحوث والدراسات المرتبطة بتطوير أساليب ممارسات مهنة تدقيق الحسابات، وضرورة تطوير منهجية التدقيق وأساليبه ووسائله باستمرار من أجل القدرة على تجاوز العقبات التي قد تواجه عملية التدقيق، وإلزام مكاتب التدقيق بتطوير قدرات المدققين الخارجيين بشكل مستمر لمواكبة كل ما هو جديد في مجال مهنة تدقيق الحسابات وتعزيز الثقة بها.

٢. دراسة كلاب ٢٠١٥/اماني احمد "دراسة بعنوان

" قياس خطر الأعمال باستخدام مدخل تحليل الاستراتيجية بغرض رفع كفاءة وفاعلية عملية التدقيق" دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في قطاع غزة، وتهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على مخاطر الأعمال باستخدام مدخل تحليل استراتيجية العميل بهدف رفع كفاءة وفاعلية عملية التدقيق، ودراسة مخاطر الأعمال وتأثيرها على كفاءة وفاعلية عملية التدقيق، وقد اتبعت الدراسة المنهج التحليلي والوصفي، وتم اعداد الاستبانات وتوزيعها على مجتمع الدراسة ،وكان من أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة :

تبين من خلال تحليل استراتيجية العميل قدرة المدققين على الكشف عن المخاطر الداخلية والخارجية للعميل وبالتالي العمل على رفع كفاءة وفاعلية عملية التدقيق، وأن تلافي أي اخطاء مادية في القوائم المالية وزيادة قدرة المدققين على اكتشاف الاخطاء المادية يعمل على تخفيض الخطر الحتمي، وأن دقة ووضوح المعلومات الناتجة من النظام المحاسبي ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يؤدي إلى تخفيض خطر التشويه في القوائم المالية.

وكان من أهم التوصيات التي توصلت اليها الباحثة:

هي ضرورة قيام المدققين باستخدام تحليل استراتيجية العميل، لكي تزيد من مستوى كفاءة وفاعلية عملية التدقيق، وضرورة تقديم المدققين خدماتهم للعملاء عند لجوئهم إليهم وادامة التواصل بشكل مستمر مع العملاء وتقديم مختلف المعلومات المهنية اللازمة لتلبية احتياجاتهم، وضرورة قيام المدققين بتحليل البيانات التي توفرها التقارير الدورية ومتابعتها حيث إن ذلك يدعم كفاءة وفاعلية عملية التدقيق.

٣. دراسة Adam M. Vitalis (2012) بعنوان

"Business Risk And Audit Risk; An Integrated Model With Experimental Boundary Test"(unpublished doctoral dissertation) university of Wisconsin-Madison: USA

(مخاطر الأعمال ومخاطر التدقيق نموذج متكامل مع اختبار الحدود التجريبية) أطروحة الدكتوراه غير منشورة في جامعة ويسكونسن ماديسون: الولايات المتحدة الأمريكية:

هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح اول نموذج لكيفية تقاطع مخاطر الأعمال مع نموذج مخاطر التدقيق وتحديد قدرة مدقق الحسابات على معرفة تقييم مخاطر التدقيق المتعلقة بمخاطر الأعمال واستخدام تقييم المخاطر على مستوى الأعمال وهذه النظرية تشير إلى دمج التدقيق مع مخاطر الأعمال.

وكانت أهم النتائج أنه يوجد تحيز لدى المدققين ذوي الخبرة عند اجراء الاختبار وأن هذا التحيز يعمل على اعاقة تقييم مخاطر التدقيق المتعلقة بمخاطر الأعمال.

وقد جاءت أهم التوصيات بضرورة اجراء المزيد من البحوث والدراسات في مجال تقييم مخاطر التدقيق المتعلقة بمخاطر الأعمال مع ضرورة اجراء دورات مهنية متخصصة للحد من التحيز الموجود لدى المدققين ذوي الخبرة.

٤. دراسة (Curtis & Turkey,2007) بعنوان: "The Business risk audit – A longitudinal case of an audit engagement", Accounting, Organizations and Society (تدقيق مخاطر الأعمال– دراسة حالة لشركة تدقيق الحسابات"، المحاسبة، المنظمات والمجتمع،) في الولايات المتحدة الامريكية.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن اثر مخاطر الأعمال على جودة التدقيق حيث اجريت هذه الدراسة عن طريق دراسة حالة لشركة في الولايات المتحدة تستخدم نظام التدقيق على مخاطر الأعمال لمدة خمس سنوات وذلك من خلال إجراء المقابلات مع فريق التدقيق في الشركة موضع البحث ومن خلال مراجعة الملفات الفعلية لعمليات التدقيق، فقد توصلت هذه الدراسة إلى أهم الاستنتاجات التي تأكيد على أهمية الدور الذي تؤديه عملية التدقيق في الشركات، وعلى ضرورة تطوير اساليب التدقيق ومناهجه ووسائله باستمرار من أجل المقدرة على

تجاوز العقبات التي تواجه عملية التدقيق وأن وجود بعض التضاربات في مناهج عملية التدقيق في السياق التنظيمي للشركة سواء في العلاقات المعقدة أو بين المسؤولين والعاملين في الشركات المحاسبية الكبرى لا يضر فأن ذلك لتدعيم تقارير التدقيق.

المحور الثاني: ماهية مخاطر الاعمال:

-طبيعة ومفهوم المخاطر

نتيجة لانهيار العديد من المنشآت ذات التأثير الهام والحيوي على مستوى الدول، أصبح هناك اتجاه وعناية أكبر بمخاطر الأعمال، وبالتالي تحتاج مجالس إدارات تلك المنشآت إلى الوعي والإدراك لأهمية إدارة المخاطر، وبما أن المخاطر لا يمكن إزالتها بشكل كامل فيمكن العمل على إدارتها للعمل على تخفيضها للحد الأدنى وذلك عن طريق معرفة كيفية إدارتها بشكل كفؤ وفعال، ووضع السياسات العامة لإدارة ورقابة المخاطر، مع العمل على دمج إدارة المخاطر في عمليات صنع القرار، أذ إن الإدارة التنفيذية هي المسؤولة بشكلٍ مباشر عن إدارة ورقابة المخاطر؛ لأنه لا يمكن فصل إدارة المخاطر عن العمليات الإدارية الأخرى، وعلى مجلس الإدارة الاطلاع وبشكلٍ مستمر على التطورات الهامة والجوهرية المتعلقة بالمخاطر.

وقد عرف معيار التدقيق الدولي رقم (٣١٥) مخاطر الأعمال بأنها: " "الخطر الناتج عن أوضاع أو أحداث أو ظروف أو أفعال أو عدم القيام بأفعال قد تؤثر بشكل سلبي على قدرة منشأة ما على تحقيق أهدافها أو تنفيذ استراتيجياتها أو وضع أهداف واستراتيجيات غير مناسبة".

ويمكن تعريفها بأنها التهديدات Threats التي قد تؤثر بالسلب على تحقيق الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها، كما تؤثر تلك التهديدات على المقاييس المحاسبية والأداء المالي ونتائج عمليات المنظمة، أي أنها كل شيء يدفع المنظمة بعيداً عن تحقيق أهدافها ومن المحتمل أن يؤدي إلى طريق الفشل والتعثر المالي. (Knechel. 2007. P.385)

وفى ضوء ما سبق عرضه يمكن للباحث تعريف مخاطر الأعمال على أنها جميع الأحداث والظروف التي من المحتمل وقوعها والناشئة عن عوامل داخلية أو خارجية، والتي من شأنها التأثير السلبي أو الإيجابي على مؤشرات أداء الوحدة الاقتصادية في الوقت الحاضر أو المستقبل.

خصائص مخاطر الأعمال

نستعرض فيما يأتي أهم الخصائص التي تتميز بها مخاطر الأعمال: (شلبي، ٢٠١٨، ص٣٢)

١- مخاطر ناتجة عن أحداث وظروف غير متوقعة تتأثر بها الوحدة الاقتصادية.

٢- مخاطر ناتجة عن ظروف وأحداث داخلية أو خارجية محيطة بالوحدة الاقتصادية.

٣- مخاطر قد يشوبها حالة من عدم التأكد.

٤- تؤثر على الوحدة الاقتصادية وتحد من قدرتها على تحقيق الأرباح أو القدرة على البقاء والاستمرار.

لذا من الضروري معرفة الأسباب التي قد تؤدي إلى مخاطر الأعمال لمعرفة كيفية إدارتها أو تجنبها.

أنواع مخاطر الأعمال

تتعرض المنشآت للعديد من المخاطر التي قد تؤثر على مستوى تحقيقها لأهدافها، فمنها ما يدخل ضمن سيطرة ورقابة الوحدة الاقتصادية، ومنها ما تفرضه الظروف والبيئة الخارجية المحيطة بالوحدة الاقتصادية. ويمكن تصنيف مخاطر الأعمال وفقاً للأنواع التالية: (Kinney, W., 2003)

١- مخاطر البيئة الخارجية

وهي تهديدات ناتجة عن العوامل الخارجة عن نطاق سيطرة الوحدة الاقتصادية، مثل المنتجات البديلة والمنافسة وخسائر الكوارث والتغيرات في أذواق العملاء والمنافسين والبيئة السياسية والقوانين واللوائح المنظمة وتوافر رأس المال والعمل.

٢- مخاطر فقد الأصول وخطر العملية التجارية

وهي تهديدات ناتجة عن عدم كفاءة وفعالية عمليات التشغيل للوحدة الاقتصادية مثل الشراء والتحويل والنقل والتسويق والتهديدات الخاصة بفقد أصول الشركة بما فيها سمعتها.

٣- مخاطر المعلومات

هي المخاطر والتهديدات الناتجة عن انخفاض جودة المعلومات لاتخاذ القرارات الخاصة بالوحدة الاقتصادية، بما يعني وجود خطر ناتج عن معلومات خاطئة عن ظروف العالم والمجتمع والسوق حالياً، مما قد يؤدي إلى استخدام أساليب قياس غير ملائمة أو مخاطر ناتجة عن استخدام أساليب قياس متحيزة أو خطأ بناءً على معلومات غير كاملة.

٤- مخاطر البيئة الداخلية

وتعني المخاطر الناشئة عن انخفاض جودة العمليات الداخلية بالوحدة الاقتصادية الخاصة بصناعة القرارات اللازمة لإدارة مخاطر نشاط الوحدة الاقتصادية مما يسبب خسائر اقتصادية نتيجة القصور في إدارة المخاطر المحتملة لأنشطتها. (عبد الجواد، ٢٠١٢، ص٢٤٠)

-مؤشرات إدارة مخاطر الأعمال

يقسم أبو زر مؤشرات لمخاطر الأعمال كما يلي: (أبو زر، ٢٠١١، ص٤٩٥- ٤٩٦)

١- المخاطر الاستراتيجية ومنها، مخاطر وضع استراتيجية غير متوافقة مع القدرات، وعدم القدرة على إدارة التغيير، ومخاطر الشهرة والسمعة بالأسواق، وفقدان ثقة المستثمرين، ومخاطر ضياع الفرص.

المخاطر التشغيلية المتعلقة بالموظفين ومنها، مخاطر التخطيط غير السليم لسياسة التعيين والإحلال، وضعف الاتصالات الداخلية ومخاطر ضعف الترابط مع سلسة القيمة.

٢- مخاطر السوق ومنها، عدم القدرة للاستجابة للتغيرات في السوق، ومخاطر عدم الابتكار مما يؤدي إلى الفرص الضائعة، ومخاطر ضعف القدرة التنافسية للشركة في السوق، ومخاطر ضعف الجودة.

٣- المخاطر الأخلاقية، فعلى لجنة التدقيق العمل على الإرشاد ووضع معايير عليا للسلوك المهني الأخلاقي على مستوى الشركة ككل، ويمكن أن يندرج تحت هذا المفهوم الهام مخاطر الفشل في تطبيق أعلى المعايير الأخلاقية في الشركة، إضافة إلى مخاطر الحصول على عقود غير أخلاقية.

٤- المخاطر الخارجية ومنها، الفشل في زيادة الاعتماد على موردين محددين، والفشل في المشاريع والتحالفات الاستراتيجية المشتركة والتي يمكن ألا تعمل كما هو متوقع منها.

٥- مخاطر الالتزام ومنها، مخاطر الصحة والسلامة البيئية والمنازعات القانونية.

٦- المخاطر المالية ومنها، مخاطر التدفقات النقدية وبالتالي الاستمرارية، ومخاطر التلاعب المحاسبي أو التعرض للغش.

-نماذج قياس مخاطر الأعمال

١- التقلب في صافي ربح العمليات

تشير مخاطر الأعمال إلى درجة التقلب أو التذبذب في عائد العمليات التشغيلية للمنشأة المستثمر في أسهمها، والذي ينعكس على مقدار العائد المتوقع من الاستثمار الذي ينتظره المستثمر، ومخاطر الأعمال تنشأ بسبب طبيعة الأداء التشغيلي، ومتغيرات هذا الأداء، وبيئة التشغيل والتي هي انعكاس لمجموعة من العوامل سببها السياسات الإدارية، والظروف الاقتصادية وتغيرات طلب المستهلكين والتغير في ظروف المنافسة والتي تسهم جميعها في تذبذب عائد العمليات التشغيلية، وتشتق مخاطر الأعمال من القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، لهذا فإن درجتها تتفاوت من قطاع إقتصادي إلى آخر، ويمكن حصر أهم العوامل التي تؤثر على مخاطر الأعمال فيما يلي:

- التغير في حجم الطلب على منتجات المنشأة،
- التغير في أسعار بيع منتجات المنشأة،

-التغير في أسعار المدخلات، ودرجة الرفع التشغيلي.

وتقاس مخاطر الأعمال بدرجة التقلب في صافي ربح العمليات عبر الزمن، وهو ما يمكن الوقوف عليه من خلال معامل الاختلاف لصافي ربح العمليات عبر سلسلة زمنية (من ٥ إلى ١٠ سنوات) وذلك ما توضحه المعادلة التالية: (السلطان، ٢٠٠٩، ص١١).

$$\text{Business Risks (BR)} = \frac{\text{Standard deviation of Operating Profit}}{\text{Average Operating Profit}}$$

$$BR = \frac{S.D\ \ O.P.}{A.O.P.}$$

حيث إن:

Business Risks: تشير إلى مخاطر الأعمال في الوحدة الاقتصادية

Standard deviation of Operating Profit: الانحراف المعياري لربح العمليات

Average Operating Profit: متوسط ربح العمليات

ويمكن للمستثمر تخفيض مخاطر الأعمال من خلال الإستثمار في أسهم المنشآت التي تتصف أرباحها بالاستقرار والثبات، بعكس الشركات التي تتقلب إيراداتها من دوران النشاط الاقتصادي.

٢- الرافعة التشغيلية

يرتبط الرفع التشغيلي بنمط هيكل تكاليف المنشأة، أي بالوزن النسبي للتكاليف الثابتة التشغيلية للتكاليف الكلية، وعلى هذا الأساس ترتفع درجة الرفع التشغيلي كلما ارتفع الوزن النسبي للتكاليف الثابتة في هيكل التكاليف، وتقاس مخاطر الرفع التشغيلي من خلال قسمة التكاليف الثابتة للشركة على تكاليفها المتغيرة، وكلما زادت قيمة الرافعة التشغيلية زادت اختلافات أو تباين العائد على السهم أي أن انخفاض بسيط في رقم المبيعات يؤدي إلى انخفاض أكبر في ربح التشغيل. ويتم حساب الرافعة التشغيلية على النحو التالي: (الحضري، ٢٠٠٠، ص١٩٠)

$$\text{Operating Leverage} = \frac{\Delta \text{ Operating Profit}}{\Delta \text{Sales}}$$

$$OL = \frac{\Delta \text{ Op}}{\Delta S}$$

حيث إن:

Operating Leverage: درجة الرافعة التشغيلية

Δ Operating Profit: التغير في ربح التشغيلي

Δ Sales: التغير في المبيعات

وبالتالي فأن ارتفاع الرافعة التشغيلية يعني أن الوحدة الاقتصادية أكثر حساسية لتأثيرات التغير في المبيعات لأن أي تغير طفيف في المبيعات يؤدي إلى تغير كبير في الأرباح وهذا يعني ارتفاع مخاطرة الأعمال وتكون أرباحها أكثر استقراراً في حالة تدني الرافعة.

٣- معدل العائد على الاستثمار

تُعَد مخاطر الأعمال المحدد الوحيد والأهم لهيكل رأس المال، ويمثل مقدار المخاطرة اللازمة لعمليات الوحدة الاقتصادية في حالة عدم الاعتماد على أي مصدر لتمويل الديون. ويتمثل أحد المقاييس الشائعة لمخاطر الأعمال في الانحراف المعياري للعائد على رأس المال المستثمر أو العائد على الاستثمار ROIC وذلك على النحو التالي (Rees, 2015, P.457):

$$\text{Return on invested capital} = \frac{\text{Earnings before interest and taxes}(1-\text{tax})}{\text{Total Invested Capital}}$$

$$ROIC = \frac{EBIT\ (1-T)}{T\ I\ C}$$

حيث إن:

ROIC: تشير إلى مخاطر الأعمال مقاسة باستخدام العائد على الاستثمار

EBIT: صافى الربح قبل الفائدة والضريبة

T: معدل الضريبة

TIC: إجمالي رأس المال المستثمر

ويقيس معدل العائد على الاستثمار العائد بعد الضرائب الذي توفره الوحدة الاقتصادية لجميع مستثمريها، نظراً لأنه لا يختلف عن التغيرات في هيكل رأس المال، وبالتالي فإن الانحراف المعياري لمعدل العائد على الاستثمار يقيس المخاطر الأساسية للشركة قبل النظر في آثار تمويل الديون، وبالتالي يُعد مؤشراً جيد للحكم على مخاطر الأعمال.

ويعتبر EBIT (1 – T) بمثابة الدخل بعد الضريبة الذي ستحصل عليه الوحدة الاقتصادية إذا لم تستخدم أي دين. وبالمثل، فإن ROIC هو العائد على حقوق المساهمين الذي ستحصل عليه الشركة إذا كانت خالية من الديون. ويمكن حساب إجمالي رأس المال المستثمر كما يأتي:

١) رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الالتزامات المتداولة

٢) رأس المال المستثمر = رأس المال العامل + الأصول غير المتداولة (الثابتة)

٤– الأساليب الإحصائية Statistical methods

تُسهم الأساليب الإحصائية في فهم ومتابعة مراحل تطور المخاطر، إذ تساعد في تحديد النقطة المرجعية لتنبيه صانعي القرار في وقت مبكر بما فيه الكفاية لسرعة التدخل الوقائي/ أو العلاج. وتحدد كل منشآه، وفقًا لطبيعة أعمالها المخاطر المسموح بها أو درجة تحمل المخاطر ودرجة الخطر. وتتضمن أبرز الأساليب الإحصائية المستخدمة: التوزيع الإحصائي للمخاطر، الاحتمال، الانحراف المعياري، الانحدار، الارتباط. وتعتمد منظمات عديده على الانحراف المعياري كمقياس للمخاطر، وتعتمد الأساليب الإحصائية المستخدمة لتقييم

قيمة المخاطر في الفترة أو الفترات المستقبلية على الإحصاء الاستدلالي من خلال توزيع الأحداث التاريخية ودرجة الثقة، والتي عادة ما تكون ٩٥% أو ٩٩% لتطبيق هذه الطريقة، ويجب استخدام قاعدة بيانات موثوقة لتحديد نقاط الخطر، كما تتطلب قاعدة البيانات أنظمة لتسجيل المخاطر ومراقبتها من خلال مقارنة التوزيع الإحصائي للأحداث التاريخية ومدى الانحراف سوآءً أكان موجباً أم سالباً (Ridha, Alnaji., 2013, P.62- 63).

٥- القيمة المعرضة للخطر Value at Risk(VAR)

إحدى الطرق التي يمكن للوحدة الاقتصادية استخدامها لقياس مخاطر الأعمال هي أقصى خسارة محتملة، (أو القيمة المعرضة للخطر). وتُعد أقصى خسارة محتملة عن الحد الأقصى للمبلغ الذي يمكن أن تخسره الوحدة الاقتصادية في موقف معين أو في حالة حدوث ظروف معينة واحتمال حدوث ذلك، وتأخذ القيمة المعرضة للخطر في الاعتبار مقدار الموجودات المعرضة للخطر في إطار سيناريوهات معينة. (Wright, 2014).

المحور الثالث: قياس مخاطر الأعمال في الشركات عينة البحث

مخاطر الأعمال Business Risk أو ما تعرف بالمخاطر الاقتصادية Economics Risk هي جزء من المخاطر المنظمة والمخاطر غير المنظمة، التي يتعرض لها المستثمر في الأوراق المالية عموماً والمستثمر في الأسهم العادية بشكل خاص. ومحتواها يشير إلى درجة التقلب أو التذبذب ١ في عائد العمليات التشغيلية للوحدة الاقتصادية المستثمر في أسهمها، والذي ينعكس على مقدار العائد المتوقع من الاستثمار الذى ينتظره المستثمر، ومخاطر الأعمال تنشأ بسبب طبيعة الأداء التشغيلي، ومتغيرات هذا الأداء، وبيئة التشغيل والتي هي انعكاس لمجموعة من العوامل سببها السياسات الإدارية، والظروف الاقتصادية وتغيرات طلب المستهلكين

والتغير في ظروف المنافسة والتي تسهم جميعها في تذبذب عائد العمليات التشغيلية، وتشتق مخاطر الأعمال من القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، لهذا فإن درجتها تتفاوت من قطاع اقتصادي إلى آخر.

عينة البحث:

ان العينة النهائية التي تم إجراء البحث عليها تتكون من (٢٠) شركة موزعة على خمسة قطاعات مختلفة هي: قطاع المصارف، قطاع الصناعة، قطاع الفنادق، قطاع الخدمات، وقطاع التأمين، والجدول التالي يبين نسب تمثيل عينة البحث من القطاعات المختلفة المنبثقة منها، ويتضح أن أكبر القطاعات تمثيلاً في عينة البحث هو "قطاع التأمين" بنسبة ٨٠%، ثم "قطاع الفنادق"، "وقطاع الخدمات" بنسبة ٤٠% لكلاً منهم، أما "قطاع المصارف" فقد بلغت نسبة تمثيله ١٠%.

جدول رقم (١): توزيع عينة البحث على القطاعات الاقتصادية

القطاع الاقتصادي	العينة	المجتمع	النسبة المئوية
قطاع المصارف	٤	٤١	%٩,٧٦
قطاع الصناعة	٤	٢٥	%١٦,٠
قطاع الفنادق والسياحة	٤	١٠	%٤٠,٠
قطاع الخدمات	٤	١٠	%٤٠,٠
قطاع التأمين	٤	٥	%٨٠,٠
قطاع التحويل المالي	—	١٧	—
قطاع الاستثمار	—	٩	—
قطاع الزراعة	—	٦	—
قطاع الاتصالات	—	٢	—
المجموع	٢٠	١٢٥	%١٦,٠

المصدر: إعداد الباحث

كما ويوضح الجدول ادناه الشركات عينة البحث:

جدول رقم (٢): الشركات عينة البحث

م	القطاع الاقتصادي	اسم الشركة	رمز الشركة	رأس المال السوقي *
١	قطاع المصارف	المصرف التجاري العراقي	BCOI	١١٧,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٢		مصرف بغداد	BBOB	٨٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٣		مصرف الاستثمار العراقي	BIBI	٦٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٤		مصرف المنصور للاستثمار	BMNS	١٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٥	قطاع الصناعة	العراقية للسجاد والمفروشات	IITC	٤,١٢٥,٠٠٠,٠٠٠
٦		بغداد للمشروبات الغازية	IBSD	٦٠١,١٥٩,٩٩٩,٩٩٨
٧		الخياطة الحديثة	IMOS	٥,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٨		الكندي لإنتاج اللقاحات البيطرية	IKLV	٨,٣١٦,٠٠٠,٠٠٠
٩	قطاع الفنادق	الوطنية للاستثمارات السياحية	HNTI	٥٦,٥٩١,٢٣٣,٩٧٦
١٠		فندق بغداد	HBAG	٣٤,٢١٨,٧٢٠,٠٠٠
١١		فندق بابل	HBAY	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
١٢		فندق المنصور	HMAN	٣٥,١٣٦,٨٦٤,٠٠٠
١٣	قطاع الخدمات	المعمورة للاستثمارات العقارية	SMRI	٣٧,١٣١,٤٠٠,٠٠٠
١٤		بغداد العراق للنقل العام	SBPT	١٨,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
١٥		مدينة ألعاب الكوخ السياحية	SKTA	٣,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠

١٦		الأمين للاستثمارات العقارية	SAEI	٥,٢٢٠,٠٠٠,٠٠٠
١٧	قطاع التأمين	الأمين للتأمين	NAME	١,٣٧٤,٩٥٢,٣٢٠
١٨		الأهلية للتأمين	NAHF	٢,٢٤٠,٠٠٠,٠٠٠
١٩		الخليج للتأمين	NGIR	١,٢٨٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٠		دار السلام للتأمين	NDSA	٣,٥٧٠,٠٠٠,٠٠٠

المصدر: إعداد الباحث

* القيمة السوقية بالدينار العراقي في ٢٠١٩/٨/١٥

وقد قام الباحث بقياس مخاطر الأعمال باستخدام معدل العائد على الاستثمار وذلك كما يأتي:

قياس مخاطر الأعمال باستخدام معدل العائد على الاستثمار

العائد على الاستثمار (ROI) هو مقياس مالي يستخدم لقياس الربحية من خيار استثماري معين، أو المقارنة بين عدة خيارات استثمارية، ويقوم هذا المقياس بحساب حجم العائد من استثمار معين بالمقارنة مع تكلفة هذا الاستثمار، وحسابه يتم بخصم تكلفة الاستثمار من القيمة النهائية للاستثمار ثم قسمة الناتج على تكلفة الاستثمار. ومعدل العائد على رأس المال المستثمر في المنشأة يتمثل في رأس المال العامل (الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة) بالإضافة الى الأصول غير المتداولة.

- العلاقة بين معدل العائد والمخاطر

توجد علاقة وطيدة بين المخاطر من المشروع والعوائد عليه، فكلما ارتفع العائد المحتمل (القصد هنا معدل العائد على الاستثمار)، ارتفع مستوى المخاطر الذي ينطوي عليه (القصد هنا مخاطر الاستثمار أو مخاطر الأعمال)، وبالتالي فالعلاقة طردية، فالمستثمرون على استعداد لتحمل مخاطر إضافية إذا كان العائد من هذه المخاطرة مرتفعاً، والعكس صحيح.

والجدول التالي رقم (٣) يوضح معدل العائد على الاستثمار لكلِّ شركة في كل سنة من سنوات البحث، إضافة إلى المتوسط العام لكل قطاع من القطاعات، وذلك كما يأتي:

جدول رقم (٣): معدل العائد على الاستثمار للشركات عينة البحث

رمز الشركة	القطاع	معدل العائد على الاستثمار (%)							المتوسط الحسابي	
		٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	للشركة	للقطاع
BCOI	قطاع المصارف	٩,٩٩	٥,٤٤	٣,٦٨	٢,٩٦	٣,٠٥	٣,٩٤	٤,١١	٤,٧٤	٦,٧٤
BIBI		٢,٨٨	١٦,٩٢	١٢,٢٨	٧,٤٢	٤,١٦	١,٦٩	٠,١٤	٦,٥٠	
BBOB		١٤,٣٠	١٣,٣٢	١١,٢٣	٤,٩٤	٩,٤٨	٣,٤١	٢,٠٣	٨,٣٩	
BMNS		٥,٥٥	١٠,٧١	٧,٣١	٨,٣٨	٥,٥٢	٥,٥٨	٨,١٦	٧,٣٢	
IITC	قطاع الصناعة	١٠,٠٧	٩,٩٢	٩,٢٧	٩,٨٤	٩,٧٤	١٢,٩٣	١٦,٣٩	١١,١٦	١١,٦٧
IBSD		١١,٦٧	١٣,٦٨	١١,٦٣	١٣,٩١	١٥,٩١	١٣,٧١	١٤,٧١	١٣,٦٠	
IMOS		٠,٣٨	١٢,٦٩	١٣,٤١	٢٤,٦٣	١٢,٤٩	٢٧,٦٩	٢٨,٨٢	١٧,١٦	
IKLV		١٩,٣٢	١١,٠٣	(٤,٢٠)	٠,٧٩	٠,٧١	٤,٨٥	٠,٧٩	٤,٧٦	
HNTI	قطاع الفنادق	٢١,٨٧	١٥,٨٤	١٠,٤٠	٣,٩٩	٦,٨٥	٣,٢٢	٨,٠٧	١٠,٠٣	١١,٧٥
HBAG		(١١,٥٥)	٢٩,٠١	٢٦,١٨	٢٦,٩٦	٢٧,٦٢	٢٦,٥٣	٢٨,٨٣	٢١,٩٤	
HBAY		٦,٩٦	٣,٠٣	٤,٥١	٤٧,٠٦	٣٦,٩٩	٥٠,٣٦	٤١,٣٩	٢٧,١٨	
HMAN		(٦٠,٥٦)	(٥٤,٤٢)	(٣,٢٣)	٣,٧٧	٢,٥٩	٣٨,٨١	*	(١٢,١٧)	
SMRI	قطاع الخدمات	٣,٠٦	١,٣٩	٥,١٢	١,٨٧	١,٦٢	٠,٠٥	٤,٨٠	٢,٥٦	١٣,٤٣
SBPT		٢٦,١٥	٥٠,٣٩	١٤,٨٨	٤١,٨٢	٤٠,٥٥	٥٣,٠٦	٥٢,٤٥	٣٩,٩٠	
SKTA		٣٧,٧٧	٣١,٤٥	١٥,٥٧	(١٧,٨٩)	٠,٢٤	٦,٣٩	(٠,٤٩)	١٠,٤٤	
SAEI		(٠,٢٤)	(١,٤٢)	(٠,٦٨)	(٢,٦٧)	(٣,٠٣)	٥,٥٤	٨,٤٣	٠,٨٥	

NAME	١١,٩٣	٢١,٩١	١٢,٨٤	٩,٧٣	٥,٠٦	(١,٩٨)	٢,٧٠	٨,٨٨	٤,٣٤
NAHF	٨,٤٣	١٢,٣٢	(٦,٥٢)	(٤,٨٥)	(١,٣٦)	(٤,١٢)	(٤,٢١)	(٠,٠٤)	
NGIR	٠,٨٨	١,٤٢	٤,٥٥	٣,٣٩	٣,٣١	٧,٤٨	*	٣,٥١	
NDSA	٧,٣٠	٨,٦٥	٨,٦٨	٥,٦٩	٢,٩٤	١,٤٨	٠,٤٨	٥,٠٣	
المتوسط الحسابي								٩,٥٩	

قطاع التأمين

* تعذر على الباحث الحصول على التقارير السنوية لعام ٢٠١٨ لعدم نشرها حتى تاريخه

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول (٤) أن متوسط معدل العائد على الاستثمار للقطاعات –عينة البحث– يتراوح ما بين (٤,٣٤، ١٣,٤٣)، كما اتضح أن قطاع الخدمات هو أكثر القطاعات في معدل العائد على الاستثمار وبالتالي في مستوى مخاطر الأعمال بنسبة ١٣,٤٣، وأن أقل القطاعات في مستوى مخاطر الأعمال هو قطاع التأمين بنسبة ٤,٣٤، أما قطاع الفنادق وقطاع الصناعة فهما قطاعات متوسطة في مستوى مخاطر الأعمال. ويتضح من الجدول السابق ما يأتي:

١– بلغ متوسط العائد على الاستثمار للشركات –عينة البحث– في مختلف القطاعات ٩,٥٩% خلال فترة البحث، وكما يظهر من خلال الجدول السابق فإن هناك تباعداً نوعا ما بين الحد الأدنى والحد الأعلى في هذه النسبة، كما يتضح بأن هناك تفاوت داخل نفس القطاع.

٢– بالنسبة لقطاع المصارف، بلغ متوسط العائد على الاستثمار ٦,٧٤% خلال فترة البحث، وكما يظهر من خلال الجدول السابق فإن هناك تقارباً نوعا ما في هذه النسبة إذ بلغت في حدها الأدنى ٤,٧٤% وفي حدها الأعلى ٨,٣٩%.

٣- بالنسبة لقطاع الصناعة، بلغ متوسط العائد على الاستثمار ١١,٦٧% خلال فترة البحث، وكما يظهر من خلال الجدول السابق فإن هناك تذبذباً في هذه النسبة إذ بلغت في حدها الأدنى ٤,٧٦% وفي حدها الأعلى ١٧,١٦%.

٤- بالنسبة لقطاع الفنادق، بلغ متوسط العائد على الاستثمار ١١,٧٥% خلال فترة البحث، وكما يظهر من خلال الجدول السابق فإن هناك تذبذباً كبيراً في هذه النسبة إذ بلغت في حدها الأدنى (١٢,١٧%) بالسالب وفي حدها الأعلى ٢٧,١٨%.

٥- بالنسبة لقطاع الخدمات، بلغ متوسط العائد على الاستثمار ١٣,٤٣% خلال فترة البحث، وكما يظهر من خلال الجدول السابق فإن هناك تباعداً كبيراً في هذه النسبة إذ بلغت في حدها الأدنى ٠,٨٥% وفي حدها الأعلى ٣٩,٩٠%.

٦- بالنسبة لقطاع التأمين، بلغ متوسط العائد على الاستثمار ٤,٣٤% خلال فترة البحث، وكما يظهر من خلال الجدول السابق فإن هناك تباعداً نوعا ما في هذه النسبة إذ بلغت في حدها الأدنى (٠,٠٤%) بالسالب وفي حدها الأعلى ٨,٨٨%.

ويلاحظ مما تقدم بأن الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تتميز بمتوسط مرتفع نسبياً للعائد على الاستثمار كمؤشر على قياس مستوى مخاطر الأعمال، فقد احتلت الشركات الخدمية المرتبة الأولى الأعلى في مستوى المخاطر، تليها الشركات الخدمية والفندقية، في حين جاءت الشركات ذات الطابع المالي (المصارف، وشركات التأمين) في المرتبة الأخيرة الأقل في معدل العائد على الاستثمار ومن ثم مستوى مخاطر الأعمال.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات:

أولا: الاستنتاجات:

١. تتميز الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بمتوسط مرتفع نسبياً للعائد على الاستثمار كمؤشر على قياس مستوى مخاطر الأعمال، فقد احتلت الشركات الخدمية المرتبة الأولى الأعلى في مستوى المخاطر، تليها الشركات الخدمية والفندقية، في حين جاءت الشركات ذات الطابع المالي (المصارف، وشركات التأمين) في المرتبة الأخيرة الأقل في معدل العائد على الاستثمار ومن ثم مستوى مخاطر الأعمال.

٢. إن عدم وجود قسم لإدارة المخاطر داخل الشركة يجعلها تتعرض إلى مخاطر عالية جداً ولا يجعل لديها اسساً علمية وواقعية لمواجهة المخاطر والتحديات المحيطة بها، وهذا يجعلها أيضاً من دون آليات وخطط لمواكبة التطورات والتغيرات التنافسية والاقتصادية والسياسية وإن عدم وجود هذا القسم يعد دليلاً على أن الشركة لا يوجد لديها أي اهتمام بمخاطر الأعمال والمخاطر الأخرى التي تجعلها تفشل في تحقيق أهدافها والاستمرار بمزاولة النشاط.

٣. ان إدارة المخاطر في المنشاة هي العمليات المالية التي تحاول تغيير شكل العلاقة بين العائد والخطر المرتبطين بالاستثمار في المنشاة وذلك بقصد تعظيم القيمة السوقية لتلك الشركات من خلال تقليص حجم المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها.

ثانيا: التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات تتمثل بالآتي:

١. ضرورة اهتمام مجلس المعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية والمحلية بمخاطر الأعمال من خلال وضع معيار خاص عن كيفية الاهتمام بمخاطر الأعمال ومعرفة مدى تأثيرها على النشاط في المستقبل القريب وطرق تجنبها ومعالجتها للحد من تأثيرها على استمرارية النشاط وتحقيق الأهداف.

٢. ضرورة اهتمام الهيئات المشرفة على الأسواق المالية بحِّث الشركات على التقيد والالتزام بالتوجيهات المحاسبية التي تصدرها المنظمات والجمعيات المحاسبية.

٣. ينبغي على الشركات تحديد الحجم والتوقيت الأمثل للاستثمار الذي يحقق النمو في إيراداتها وبشكلٍ يُخفض من المخاطر الملازمة للاستثمار.

٤. ضرورة قيام الشركات بإضافة قسم جديد الى هيكليتها وهو قسم إدارة المخاطر، ليتسنى لها التعرف على جميع المخاطر المحيطة بها ووضع الخطط والأسس العلمية المدروسة لمواجهتها وتجنبها والحد من خطورتها؛ لتلافي المشاكل التي تمنع المنشأة من الاستمرار بمزاولة نشاطها وتحقيق أهدافها المرسومة لها.

٥. إجراء المزيد من البحوث حول موضوع البحث باستخدام عينات أخرى ومن واقع الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

الهوامش:

١- **تذبذب الأسعار** (Price dispersion) :وهو الفرق بين أعلى وأدنى سعر في السوق لسلعة ما مع الاحتفاظ بخصائص السلعة نفسها. وعادة هذا التفاوت يجعل المستهلك إما أن يقوم بتكلفة البحث عن المنتج ومقارنة الأسعار أو أن يقوم بشراء المنتج من بائعي التجزئة الذين لهم سمعة جيدة بغض النظر عن السعر. وليس هناك فرق بين التذبذب والتقلب.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

١- أبو زر، عفاف: (٢٠١١)، "تأثير دور لجان التدقيق في إدراك مخاطر أعمال الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان: دراسة ميدانية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، كلية التجارة، مجلد٣٥، عدد٣، ص ص٤٨٣-٥١١.

٢- البقمي، نجلاء محمد: (٢٠١٣)، "مخاطر الصكوك وآليات التحوط منها"، رسالة ماجستير، جرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الاسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٣- الحسني، حسن نايف: (٢٠١٨)، "تأثر جودة التدقيق بمخاطر الأعمال- بحث تطبيقي على مكاتب التدقيق العاملة في العراق"، مجلة الكلية الإسلامية، الجامعة الاسلامية، عدد٤٩، ص ص٦٢٥- ٦٥٤.

حشاد، نبيل: (٢٠٠٥)، "دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية"، مركز بحوث دراسات مالية ومصرفية، الأكاديمية العربة للعلوم المالية والمصرفية، عمان، ص٢١.

٤- الحضري، حامد: (٢٠٠٠)، "تقييم الاستثمارات"، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

٥- السلطان، حسن: (٢٠٠٩)، "إدارة مخاطر الاستثمار المالي"، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.

٦- بوزيدي، مجيد: (٢٠٠٩)، "إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة"، رسالة ماجستير، جامعة أمحمد بوقره، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.

٧- توفيق، محب: (٢٠١٩)، "أدبيات دراسة المخاطر المالية وتبويباتها"، نادى التجارة، قسم الاقتصاد والمحاسبة، مايو، ص ص٦- ١٠.

٨- سمره، ياسر: (٢٠١١)، "إطار مقترح لرفع مستوى أداء المراجعة الداخلية لمراجعة إدارة مخاطر الأعمال في الشركات المصرية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، كلية التجارة، مجلد٣٥، عدد٣، ص ص٣٢٩- ٤٠٦.

٩- شحادة، فراس محمد: (٢٠١٦)، "استخدام منهج مراجعة مخاطر الأعمال لتطوير نموذج تقدير مخاطر المراجعة- دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلد٢٠، عدد٢، ص ص١١٧٣- ١٢٣٢.

١٠- شلبي، داليا: (٢٠١٨)، "أثر استخدام منهج مراجعة مخاطر الأعمال في تحسين الأداء المهني لمراقبي الحسابات في البيئة المصرية- دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، قسم المحاسبة.

١١- عبد الجواد، أحمد: (٢٠١٢)، " المحاسبة الإدارية أساس لإدارة مخاطر الأعمال بالتطبيق على بيئة الأعمال المصرفية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، العدد٣، ص ص٢١٣- ٢٥٦.

١٢- عثمان، حسين: (٢٠١١)، "قياس أثر مخاطر الأعمال على جودة عملية التدقيق"، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلد١٥، عدد٢، ص ص١٨٧- ٢٢٣.

١٣- القرى، محمد على: (٢٠٠٤)، "الإيداعات في عمليات وصيغ التمويل الإسلامي وانعكاسات ذلك على صورة مخاطرها"، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الإسلامي السابع بعنوان: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، عمان، ٢٥-٢٧ سبتمبر.

١٤- كيرزان، فاتن: (٢٠١٤)، "دور مدقق الحسابات الخارجي في تقيير المخاطر في شركات التأمين- دراسة تحليلية"، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة.

١٥- النجار، غسان: (٢٠١٧)، "أثر إدارة المخاطر لدى أصحاب المشاريع الريادية في تحقيق الميزة التنافسية لمشاريعهم- دراسة حالة على مشاريع حاضنة الأعمال والتكنولوجيا في الجامعة الإسلامية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزه، قسم إدارة الأعمال.

١٦- الهلباوي: عبد الله توفيق: (٢٠٠٠)، "التأمين ورياضياته"، القاهرة، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى، جامعة حلوان.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Abdullatif, M. & Al Khadash, H. (2010)."Putting audit approaches in context: The case of business risk audits in Jordan ", International Journal of Auditing, Vol 14, Nu (1), P. P1-24.

2- Committee of Sponsoring Organizations COSO. (2004). "Enterprise Risk Management-Integrated Framework". New York: COSO, Sep.

3- Doff, Rene, (2008), "Defining and Measuring Business Risk in an Economic Capital Framework", The Journal of Risk Finance, Vol. 9, P. 317-333.

4- Gramling, Audrey A., Karla M., Johnstone and Larry E., Rittenberg (2010), "Auditing, 3rd edition", Cengage Learning.

5- Kinney, W. R., (2003) "Auditing Risk Assessment and Management Process", The Institute of Internai Auditor. Research Foundation.

6- Knechel R.: (2007). "The Business Risk Audit Origins, Obstacles and Opportunities", Accounting Organization and Society, Vol. 32, No. 4-5, P. 383-408.

7- Kochetova, N. K., Thomas M. & Messier, W. F., (2010),"The Effect of an Entity's Risk Management Process and Business Process Analysis on Auditor Risk Identification and Assessment", Working Paper, Saint Mary's University.

8- Lilley, Mike & Omer, Salah. (2009). "Marking Risk a Rewarding Business". Internal Auditing, January.

9- Peter, S., (2009), "How to Manage your Business Risk", Working Paper, Sloan School of Management, Massachusetts Institute of Technology.

10- Rees, Michael: (2015)," Business Risk and Simulation Modelling in Practice- Using Excel, VBA and RISK", Wiley Finance Series, www.wiley.com.

11- Ribha, Mahmood B, Alnaji, Loay: (2013), "The Methods of Measurement and Analysis of Risks in Businesses: A Case Study on the Jordan Valley Authority", Developing Country Studies, Vol 3, No 2, P.P 60-72.\

12- Wright, Tiffany C: (2014), "Business Risk Measurement Methods", Chron, Aviliable at: https://smallbusiness.chron.com/business-risk-measurement-methods-68122.html

القضاء المزدوج في الدولة الفيدرالية– الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا

أ.م.د. محمد طه الحسيني

عميد كلية القانون/ الجامعة الإسلامية في النجف الاشرف

المقدمة:

إن نشأة القضاء الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية كانت قضائية، واضطلعت المحكمة العليا الأمريكية في تأسيسه والإصرار عليه والوقوف بوجه كل من عارضها واستطاعت الصمود أمام الهجمات الشديدة والمؤثرة التي قادها بعض الرؤساء في سبيل دفعها للكف عن ممارسة هذا الاختصاص، إلا أن جميع الجهود المعارضة لم تفلح في ثني المحكمة عن الالتزام بحقها في الرقابة الدستورية أو قل في الممارسة اختصاص القضاء الدستوري، ومن هنا سيكون محور مبحثنا هي المحكمة العليا ولنفهم واقعها نحتاج إلى معرفة النظام القضائي في الولايات المتحدة الأمريكية إذ إن المحكمة العليا لا تمثل سوى محكمة واحدة فيه تضاف إلى ما يقرب من (٩٤) محكمة فيدرالية وعدد كبير من محاكم الولايات المختلفة وعلينا تعيين موقعها في السلم أو النظام القضائي، وما يكشف لنا هذا الموقع هو دراسة خصائص النظام القضائي في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما سنقوم به في المطلب الاول من هذا المبحث، وبعد ذلك ندرس تكوينها واختصاصاتها في المطلب الثاني منه.

المبحث الأول: خصائص النظام القضائي في الولايات المتحدة الأمريكية:

إن المعيار المعتمد لتشخيص الدولة الفيدرالية هو تعدد مستويات السلطة، ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية دولة فيدرالية (بل هي أول دولة تبنت النظام الفيدرالي) فيجب توافر هذا المعيار فيها، وبالفعل

نجد أن مستويات السلطة متعددة، ويمكن على الأقل تحديد مستويين منها، الاول تمثله السلطات الاتحادية (الفيدرالية) والثاني سلطات الولايات (الأقاليم) وهو ما يعبر عنه بازدواجية السلطات العامة في الدولة الفيدرالية، وهذا يعني وجود مستويين من السلطة القضائية أو قل نظامين للقضاء، الاول النظام القضائي للولايات (الأقاليم) والثاني النظام القضائي الفيدرالي (الاتحادي)، ويمكن توحيد النظامين وادراجهما تحت مصطلح واحد وهو نظام المحاكم المزدوج، وللإحاطة بكل منهما سنبحثه بفرع خاص فيما يأتي:

المطلب الأول: النظام القضائي للولايات (محاكم الولايات)

يتفرع النظام القضائي الخاص بالولايات أو الأقاليم عن نظام المحاكم المزدوج، فيكون لكل ولاية محاكمها الخاصة بها[1]، ويمكن عد المحاكم في الولايات المتحدة الأمريكية الأصل أما المحاكم الفيدرالية فحديثة النشأة قياسا بها، فمحاكم الولايات تأسست بعد عمليات الاستيطان التي رافقت الهجرات الواسعة التي قام بها الاوربيون إلى الأرض الجديد في أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية حاليا) بحيث أضحى لكل واحدة من الولايات الخاضعة للاستعمار البريطاني نظامها القضائي الخاص بها والذي قد يتميز عن النظام القضائي للولايات الأخرى فقد كان لكل ولاية طابعها الخاص والذي اخذته من أصول غالبية مستوطنيها، وعلى سبيل المثال نجد أن لويزيانا تأثرت بالنظام الفرنسي، وكان للطابع الهولندي تأثيره على نيويورك، وهكذا بالنسبة إلى بقية الولايات، ولا يعني هذا بحال اقتصار تأثر النظام القضائي بما كان سائدا في البلدان التي تمثل أصول المهاجرين، بل كان للنظام الإنكليزي الذي استعمر هذه الولايات مدة ليست بالقصيرة، أبلغ الأثر على النظم القضائية فيها، فقد حاول الإنكليز استنساخ أنظمتهم، فكانت النظم

القضائية فيها موجودة قبل أن تجتمع لتنشئ معا دولة جديدة تحت اسم الولايات المتحدة الأمريكية، والتي بعد تأسيسها قامت بإنشاء سلطاتها الثلاث وفقا للدستور الجديد (دستور سنة ١٧٨٧).

لقد سمح الدستور الأمريكي للولايات أن تكون لها سلطاتها التشريعية الخاصة بها، فكان لها إصدار القوانين والتشريعات التي تنفذ ضمن الرقعة الجغرافية للولاية وبحدودها الإدارية فحسب، من دون أن تتجاوزها إلى غيرها، وهذا أوجب على محاكم الولايات تطبيق هذه القوانين المحلية وتفصل بها المنازعات جميعا التي تنشب داخل حدود الولاية، ومن دون فرق بين الدعاوى المدنية والجزائية، وهي تمارس وظيفتها القضائية باستقلال شبه تام عن القضاء الفيدرالي.

وقد تختلف الولايات فيما بينها في درجات محاكمها، ولكن بشكل عام يمكن تمييز ثلاث درجات لها، وهي:

الفرع الأول: محاكم أول درجة (First Instance Courts)

وهي المحاكم الابتدائية، ولهذه المحاكم الولاية العامة لنظر الدعاوى جميعا مهما كان موضوعها، إلا الموضوعات التي تختص بنظرها المحاكم الفيدرالية، وتقسم محاكم أول درجة إلى قسمين بحسب اختصاصها، فالقسم الاول يضم المحاكم التي لها اختصاص عام، فتنظر مختلف الدعاوى المدنية والجزائية (جرائم الجنح) إلا ما خرج عن ولايتها قانونا لأنها تنظر الدعاوى الجنائية الخطرة وكذلك الحال بالنسبة إلى الدعاوى المدنية فتنظر منها الدعاوى المهمة ذات القيمة الأكبر، أما البسيطة منهما فتختص به محاكم القسم الثاني، كما قد تمارس دور محاكم ثاني درجة، فتنظر الطعون على أحكام المحاكم الابتدائية من القسم الثاني.

وتعد محاكم هذا القسم المحاكم الابتدائية الرئيسة في الولاية ولذا قد تسمى بالمحاكم الكبرى (Superior Courts) وأحيانا تسمى محاكم المطالبات العامة (Courts of Common Pleas) أو المحكمة العليا (Supreme Courts) كما هو الحال في ولاية نيويورك.

والقسم الثاني يضم المحاكم التي تختص بنوع محدد من الدعاوى أو الموضوعات، كمحاكم الشؤون العائلية والمواريث والأحداث، وما شابه ذلك، ويمكن أن يضاف إليها محاكم تختص بنظر نوع من القضايا يعتبر أدنى أهمية من التي تقدم ذكرها، يعبر عنها بالقضايا الثانوية البسيطة، كمحاكم الشرطة أو المرور أو البلدية، وليس هناك اسم ثابت لهذا النوع من المحاكم فقد تسمى المحاكم الدنيا (Inferior Courts) أو محاكم المقاطعات (Country Courts) أو محاكم البلدية (Municipal Courts) أو محاكم الدعاوى أو المطالبات الصغيرة (Small Claims Courts).

ولا يعني أن هذه المحاكم تختص بنظر القضايا الثانوية أو البسيطة أنها لا تنظر إلا نوع محدد من الدعاوى، بل لها نظر أي نوع منها عند تخصصها بها ولكن تمنح الدرجات الدنيا منه، مثلا المختصة منها في مجال الدعاوى الجزائية تنظر في المخالفات والجنح فحسب، أما العقوبات التي لها فرضها فهي تتراوح بين الغرامة المالية وسلب الحرية إلا أنها مقيدة جدا فيها، ففي مجال الغرامات المالية ليس لها أن تفرض غرامة تزيد على ألف دولار، أما العقوبة السالبة للحرية يجب ألا تزيد عن السنة.

وتتألف محاكم الدرجة الأولى كقاعدة عامة من قاض فرد بشكل عام، ولا فرق بين كون الدعوى المرفوعة أمامها مدنية أو جزائية ففي كلا الحالتين يكون القاضي الفرد هو سيد ميدانها، نعم يمكن له أن يستعين بهيئة محلفين[٢]، وكذا الحال بالنسبة إلى الفئة الدنيا من محاكم هذه الدرجة إلا أن الغريب فيها عدم اشتراط حصول قاضيها (الفرد) على مؤهل يتناسب ووظيفته فلا يتطلب فيه حصوله على مؤهل علمي قانوني أو

انضمامه لدورة تدريبية في مجال القانون أو القضاء، على الرغم من أهميتها لمباشرتها النظر في الأعم الأغلب من دعاوى المقاطعات، كما وأنها تشكل ما لا يقل عن (٩٠ ٪) من المحاكم في الولايات المتحدة الأمريكية.

قلنا إن هذه المحاكم تتألف كقاعدة عامة من قاض فرد، ولهذه القاعدة استثناءات فقد تتألف من هيئة قضائية تضم ثلاثة قضاة، ويشترط في من يعين كقاض في القسم الأول من هذه المحاكم أي في المحاكم الموضوع ذات الاختصاص العام حصوله على مؤهل علمي في القانون بخلاف الحال في المحاكم محاكم الموضوع ذات الاختصاص المحدد.

أما تعيين قضاة محكمة أول درجة فلا يفرق عن طريقة تعيين القضاة لأي من محاكم الولايات، وبشكل عام هناك طريقان لاختيار القاضي، وهما التعيين والانتخاب، وفي طريقة التعيين يشترك حاكم الولاية مع مجلس النواب في اختيار القاضي، فيقوم الحاكم بترشيح شخص ما لمنصب القضاء ويرسل ترشيحه إلى مجلس نواب الولاية للمصادقة عليه، وفي الطريقة الثانية ينتخب شعب الولاية بالاقتراع العام المباشر، شخصا ما لمنصب القضاء من بين المرشحين له، والحقيقة هذه طريقة منتقدة للغاية وبدأت صيحات الفقه تتعالى في الفترة الأخيرة لإلغائها وحصر اختيار القضاء بطريقة التعيين، إذ لطريقة الانتخاب سلبيات عدة منها محاولة القاضي لإرضاء جمهور ناخبيه في الأحكام الصادرة عنه من أجل إعادة انتخابه (فعلى الرغم من أن مدة ولاية القاضي في منصبه للدورة الانتخابية الواحدة هي سبع سنوات إلا أن للشخص الترشح لهذا المنصب لدورتين انتخابيتين) وهذا السلوك سيلقي بظلاله على العدالة وقد يسيء إليها، أو قد يؤثر على تأصيله القانوني السليم للأحكام الصادرة عنه.

الفرع الثاني: محاكم ثاني درجة (Courts of Appeal)

محاكم ثاني درجة هي محاكم الاستئناف وتمثل المحاكم التي تتوسط بين المحاكم الابتدائية صاحبة الولاية في نظر المنازعات أولا، والمحكمة العليا، وهي محاكم حديثة النشأة إذ لم تكن تعرفها الولايات سواء في عهد الاحتلال البريطاني لها ولا بعد الاستقلال وتكوين الاتحاد الكونفدرالي في سنة (١٧٧٦) بل ولا في القرن الاول بعد تأسيس الاتحاد الفيدرالي في سنة (١٧٨٧) وقد يعود تأسيس أول محكمة من هذه الدرجة إلى ولاية أوهايو التي أنشأت محكمة الاستئناف الأولى في الولايات أو المقاطعات الأمريكية، وكان ذلك في سنة (١٨٨٣) أي بعد ما يقرب من قرن (أو ٩٦ سنة بالتحديد) على صدور دستور الولايات المتحدة الأمريكية لسنة (١٧٨٧) وبعد أن نجحت في عملها ووجدت الولايات الأخرى أنها خففت الضغط على المحكمة العليا وتخصصت بما تقوم به بكفاءة، تبنت نظامها وأنشأتها بدورها فكثر عددها حتى وصل إلى أربعين محكمة استئناف تقريبا في نهاية القرن العشرين، وقد تقوم بعض الولايات بمنح الاختصاص في نظر الطعون استئنافا إلى المحاكم الابتدائية ذات الاختصاص العام، فهي تنظر الطعون على أحكام المحاكم ذات الاختصاص المحدود[٣].

ويكاد يكون عمل محاكم الاستئناف مركزيا، بمعنى يمكن أن تكون في الولاية بكاملها محكمة استئناف واحدة ترفع أمامها الطعون الاستئنافية، فتغطي باختصاصها الاستئنافي كامل إقليم الولاية، ولكن هذا التنظيم غير ملزم فتستطيع كل ولاية أنشأ ما تراه ضروريا من محاكم الاستئناف، كما هو الحال في ولاية اريزونا حيث تقسم الولاية إلى مناطق أو دوائر عدة ولكل دائرة محكمتها الاستئنافية الخاصة بها والتي تنظر الطعون المرفوعة على أحكام المحاكم الابتدائية الواقعة ضمن النطاق الجغرافي لمنطقتها أو لدائرتها، وهذا يعني أن الولاية التي تعتمد هذا النظام غير ملزمة بإنشاء عدد محدد من محاكم الاستئناف وإنما لها أنشأ ما تراه مناسبا، والمحدد هنا أو المعيار هو الحاجة، وهذا ما نجده واضحا على أرض

الواقع، فمثلا عدد محاكم الاستئناف في اوهايو اثنتا عشرة محكمة استئناف بينما في ولاية تكساس يفوق الثلاثة عشر محكمة، وقد يقل العدد كثيرا في بعض الولايات، ففي ولاية أريزونا مثلا لا يوجد سوى محكمتا استئناف.

ولما كانت هذه المحاكم عبارة عن هيئات استئنافية تنظر في الطعون على أحكام محاكم أخرى، كان من المناسب ألا تعتمد على نظام القاضي الفرد، وبالفعل فقد اعتمدت على نظام الهيئة القضائية، فتتألف من أكثر من قاض وأحد، فهي في الغالب تتشكل من ثلاثة قضاة لنظر الدعاوى المرفوعة أمامها، وهي تنقسم إلى دوائر في كل منها عدد من القضاة لا يقل عن العدد المذكور آنفا.

وقد يصل مجموع قضاة الاستئناف لمحكمة استئنافية ما إلى ما يقرب من (٣٠) قاضيا يتوزعون على دوائرها كما في ولاية نيو جرسي، بل ربما يزداد ليصل إلى ما ينوف عن (٧٩) قاضيا كما هو الحال في ولاية تكساس وإن كانت دوائرها أو هيئاتها تتشكل من ثلاثة قضاة[٤] وهذا لا يمنع من أن تنعقد المحكمة بكامل هيئتها القضائية، وبعبارة أخرى ليست هذه المحاكم ملزمة بأن تعقد جلساتها بعدد محدد في كل الولايات، فبعضها تقتصر على ثلاثة قضاة وفي بعضها الآخر تشمل قضاتها جميعا، وقد يكون المعيار المتبع في تحديد عدد القضاة هو عدد الدعاوى المرفوعة أمام المحكمة، فكلما زاد تراكم الدعاوى كلما كانت الحاجة إلى عدد أكثر من القضاة ليتمكنوا من نظرها وحسمها.

ويتم اختيارهم غالبا بإحدى الطريقتين المتقدمتين، وفي بعض الولايات قد لا يشترك البرلمان مع الحاكم في التعيين، كما في كاليفورنيا، حيث يقوم الحاكم بترشيح شخص للقضاء على أن يكون المرشح عضوا في نقابة محامي كاليفورنيا (The State Bar of California) لمدة لا تقل عن عشر سنوات، وهذا يعني أنه قام بممارسة مهنة المحاماة لعقد من الزمن، أو سبق أن كان المرشح قاضيا من قضاة المحكمة العليا

أو من قضاة المحاكم الابتدائية، بل يمكن أن يكون من أساتذة كليات القانون المؤهلين لهذا المنصب، ويرفع ترشيحه إلى لجنة خاصة، ولكن لا يعد هذا الترشيح رسميا، وتعمل اللجنة على تقييم المرشح لمنصب القضاء الاستئنافي، فتقوم بإجراء تقييم سري ودقيق له، وبعد انتهائها من عملها تقدم تقييمها إلى الحاكم، وإذا كانت نتيجة التقييم إيجابية واستقر رأي الحاكم على استمرار ترشيحه له، يقوم بترشيحه رسميا ويرسله إلى لجنة التعيينات القضائية، وهي اللجنة المختصة بقبول الترشيح أو رفضه، وتتألف عادة من ثلاثة أشخاص، رئيس اللجنة وهو رئيس قضاة الولاية، وكبير القضاة في محكمة الاستئناف، والمدعي العام للولاية، وتقوم بفحص الترشيح ثم تعقد جلسة استماع علنية للمرشح، وتنتهي الجلسة أما بعدم اقتناع اللجنة بالمرشح، فترفضه، أو بقناعتها به، وفي هذه الحالة يؤدي اليمين ويبدأ بممارسة أعمال وظيفته، أما عن مدة ولايته فهي ليست مدى الحياة بل هي ولاية مؤقتة لها مدة زمنية محدودة تنتهي بانتهائها، ففي المثال السابق تكون مدة ولايته (١٢) سنة ويمكن إعادة اختياره لمثلها مرة واحدة فقط، وفي نيو يورك تتألف محكمة الاستئناف من سبعة قضاة يعينون لمدة (١٤) عاما، وبعض الولايات وجدت أن المناسب عدم إبقاء القاضي لمدة طويلة ولذا حددت مدة الولاية بمدة أقل من مما ذكرنا سابقا يمكن أن تصل إلى (٦) سنوات كما هو الحال بالنسبة إلى قضاة المحكمة الاستئنافية في ولاية واشنطن.

ويخضع القضاة لقانون السلوك القضائي، ووفقا لهذا القانون يمكن عزل القاضي عن وظيفته قبل انتهاء مدة ولايته وذلك عند ارتكابه عملا يجعل منه هذا القانون سببا لإنهاء خدمة القاضي، ولا يصار إلى هذا الإجراء إلا عندما يصدر عن القاضي سلوك شديد السوء، كما أن القرار يعود إلى لجنة الأداء القضائي التي تفحص ما اتهم به القاضي من سوء سلوك يتنافى مع كرامة الوظيفة القضائية.

ولصاحب الشأن التوجه مباشرة إلى المحكمة الاستئنافية للطعن بالحكم أمامها، إلا أن هذا ليس اجراء مضطردا فقد تمنع بعض الولايات اللجوء المباشر لمحكمة الاستئناف وتفرض عليه التوجه أولا إلى المحكمة العليا ليطعن أمامها بالحكم الابتدائي بصفتها الاستئنافية، وتقوم هذه المحكمة العليا بفحص الطعن وتقرر إن كانت ستنظرها بنفسها أو ستحيله إلى محكمة الاستئناف في الولاية أو المقاطعة، وبهذا لا ترفع الطعون الاستئنافية أمامها وإنما تحال إليها من المحكمة العليا فحسب.

الفرع الثالث: محاكم آخر درجة (State Supreme Court)

يعتبر هذا النوع من المحاكم أعلى رتبة من المحاكم في الولاية جميعها، ويعبر عنها بمحكمة المرجع الأخير لأنها تمثل الملجأ الأخير أمام المتقاضي للطعن في الأحكام أو النظر فيها كمحكمة موضوع إن منحها القانون هذا الاختصاص، فلو نظرنا إلى التنظيم القضائي في الولاية وتصورناه على شكل هرم سنجد أن المحكمة العليا تحتل قمته بينما تقبع المحاكم الابتدائية في القاعدة، أما المحاكم الاستئنافية فلها الموق الوسط بينهما، فهي تعلو على المحاكم الابتدائية وتعلوها المحكمة العليا.

وتتألف من هيئة قضائية أيضا يتراوح قوامها بين سبعة إلى تسعة قضاة وذلك بحسب الولاية، وهي كنظيرتيها أعني المحاكم الابتدائية في الولاية ومحكمة استئناف الولاية في ولايتهما الإقليمية التي لا تتجاوز حدود الولاية الجغرافية أو قل الإدارية[٥].

والاختصاص الأول الذي تتمتع به المحكمة العليا في الولاية هو النظر في الطعون على الأحكام الصادرة عن المحاكم الاستئنافية، وبهذا تتحقق سلسلة النظام القضائي التي تحاول الحفاظ على حقوق المتقاضين وتفسح لهم المجال عندما يظنون أن الحكم الصادر بحقهم شابه خطأ ما، وبهذا لا تنتهي الدعوى ويثبت الحكم بمجرد صدوره عن المحاكم الابتدائية وإنما يمنح المتقاضي فرصة الطعن به إن لم يقتنع به، فيلجا

إلى محكمة هي أعلى رتبة من التي أصدرت الحكم في مواجهته ليطعن به أمامها، وهذه هي محكمة استئناف الولاية، وهي محكمة موضوع وظيفتها إعادة النظر في الدعوى والسير في إجراءاتها إلى أن تصدر حكمها فيها، وهو حكم قد يوافق حكم المحكمة الابتدائية المطعون فيه، وقد تخالفه، وعلى الرغم من أن هذه المحكمة تتألف من هيئة قضائية لا قاض فرد، فإن الخطأ في الحكم الصادر عنها ممكن وإن كانت نسبة وقوعه قليلة، ولئلا يبقى المتقاضي يشعر بالظلم وعدم الرضا على الحكم الصادر في مواجهته وما في هذا الشعور من تأثير سلبي عليه وربما على المجتمع، ومن أجل الحرص على توفير أسس القناعة بالحكم، يمنح فرصة ثالثة حيث يمنح الحق في الطعن بالحكم الثاني وهو الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف أمام محكمة ثالثة أعلى منها رتبة وهي المحكمة العليا في الولاية.

وغالبا ما تمنح المحكمة العليا للولاية أو المقاطعة أو الإقليم، الاختصاص العام في نظر الطعون في أحكام محكمة الاستئناف مع غض النظر عن طبيعتها، أي تنظرها سواء أكانت الدعوى مدنية أم جزائية، وهذه هي القاعدة أو الأصل ولم يتحقق الاستثناء عليها وتخرج عنها سوى ولايتين وهما ولاية اوكلاهوما والثانية هي ولاية تكساس، فكلا الولايتين فككت بين الدعويين ووزعتهما على محكمتين، وبهذا أنشأت محكمة عليا تختص بنظر الطعون على الأحكام الاستئنافية في الدعاوى المدنية، ومحكمة عليا أخرى تختص بنظر الطعون على الأحكام الاستئنافية في الدعاوى.

إن ثاني أهم اختصاص تمارسه المحاكم العليا في الولايات، اختصاصها الذي يدخلها في القضاء الدستوري، حيث تمنح في الغالب السلطة في الرقابة على دستورية القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية في الولاية، وقد يأخذ منها هذا الاختصاص القسط الأكبر من مهامها اليومية[٦]، واختصاصها في هذه الرقابة يقتصر على قوانين الولاية ولا يشمل القوانين الفيدرالية، وتتحقق من عدم مخالفتها لدستور الولاية

وللدستور الفيدرالي أيضا، فتفحص القانون المدعى مخالفته، مع النص الدستوري لدستور الولاية أو لدستور الدولة لتقرير مخالفته له من عدمها، فهي تشبه بذلك اختصاص المحكمة العليا الفيدرالية، إلا أنها تختلف عنها في أمر مهم جدا، فمضافا إلى أنها تفحص القانون ويمكن أن تعرضه على أحد الدستورين (دستور الولاية أو الفيدرالي) أو عليهما معا في حالة ادعاء مخالفة القانون لهما، فإن الأحكام الصادرة عنها ليست باتة ولا نهائية كما هو الحال في أحكام المحكمة العليا الفيدرالية فيمكن الطعن فيها، ومرجع الطعن على هذه الأحكام هي المحكمة العليا الفيدرالية.

المطلب الثاني

النظام القضائي الفيدرالي (المحاكم الفيدرالية)

ذكرنا فيما تقدم أن قضاء الولايات أو المقاطعات في أمريكا الشمالية سبقت القضاء الاتحادي للدولة الاتحادية (الفيدرالية) والسبب واضح إذ إن الولايات سبقت الدولة الاتحادية في الوجود، وقاعدة الأغلبية تقول إن اللاحق يتأثر بالسابق، ولذا من الطبيعي أن يتأثر القضاء الاتحادي بقضاء الولايات ومن صور تأثره به هو تنظيمه ودرجات التقاضي، فتمت صياغة القضاء الاتحادي على أساس درجات ثلاث[٧]، الأول ضمت المحاكم الابتدائية وهي محاكم أول درجة، وجاءت المحاكم الاستئنافية لتشغل الدرجة الوسيطة، أما الدرجة العليا فهي للمحكمة العليا، وهناك تقارب كبير بين تنظيم القضاءين ولذا سنستعرض درجات المحاكم الاتحادية بإيجاز فيما يأتي:

الفرع الأول: المحاكم الابتدائية الاتحادية (Federal Courts of Trial)

وهي محاكم أول درجة الاتحادية أو الفيدرالية، فما يصدر عنها من أحكام يكون قابلا للطعن به استئنافا أمام محكمة الاستئناف الاتحادية، ولها أكثر من تسمية إلا أن اشهرها تسميتها بمحاكم المقاطعات

(District Courts) لأنها تتواجد في مقاطعات الولايات[٨]، ولا يعني توزيعها على المقاطعات أن يكون لكل مقاطعة محكمة ابتدائية اتحادية فهذا أمر غير ممكن تحقيقه لأكثر من سبب ككون الدعاوى ذات الطبيعية الاتحادية قليلة نسبيا أما غالبية الدعاوى فهي ذات الطبيعة المحلية الخاصة بالولاية، وهذا يعني قلة المنازعات الفيدرالية نسبيا مما يقلل من الحاجة إلى المحاكم الاتحادية، كما وأن العدد الكبير جدا للمقاطعات يجعل وجود محكمة اتحادية في كل منها أمرا غير متيسر، فعدد المقاطعات في الولايات المتحدة الأمريكية يتجاوز (٣٠٠٠) مقاطعة، ولذا تشترك عدة مقاطعات في محكمة ابتدائية اتحادية واحدة على أن تكون هناك واحدة على الأقل في كل ولاية، أما عددها في كل ولاية فيخضع لأكثر من اعتبار كعدد السكان ومساحة الرقعة الجغرافية وعدد الولايات التي تغطيها هذه المحاكم، ويصل عددها اليوم إلى ما يقرب من (٩٤) محكمة[٩]، وهو ما نسبته تقريبا محكمة ابتدائية فيدرالية واحدة مقابل أربعة محاكم ابتدائية للولايات.

ومما سبق يظهر جليا التماهي بين المصطلحين وهما المحاكم الابتدائية الاتحادية ومحاكم المقاطعات والتي يراد بها الاتحادية أيضا، فهما مصطلحان لمفهوم واحد، فينبغي عدم الوقوع في الخلط أو الاشتباه وتصور مساس المصطلح بالمحاكم الابتدائية للولايات وإن كانت كل منهما محاكم أول درجة، وتتألف من قاض فرد[١٠] إلا أن الأولى تابعة لدولة الاتحادية والثانية للولايات، ولبيان هذا المعنى يعبر بعضهم بقوله (The U.S. district courts are the federal trial courts)[١١].

وتخضع لولايتها الدعاوى ذات الموضوعات المتعلقة بالاتحاد، كتلك التي تنشأ عن تطبيق الدستور الاتحادي أو عن تطبيق القوانين الاتحادية، والدعاوى التي لا يكون أطرافها جميعهم من الولاية ذاتها أو مواطنين، فالولاية العامة على كل الدعاوى ذات الموضوعات المتعلقة بالاتحاد أو قل ذات الأصل

الاتحادي للمحاكم الاتحادية، وبشكل عام يمكن إجمال الدعاوى التي تخضع لولاية المحاكم الاتحادية بثلاثة أنواع، وهي الدعاوى التي تكون الولايات المتحدة الأمريكية طرفا فيها، سواء أكانت مدعية أم مدعى عليها، وسواء أكان الطرف الآخر دولة أم منظمة أم فردا.

والثاني يشمل الدعاوى التي تخضع للقوانين الاتحادية، أما الثالث فيتضمن الدعاوى التي تنشأ عن منازعات تقع بين مواطني أكثر من ولاية واحدة، أو يكون أحد أطرافها مواطن لدولة أجنبية.

وهي تنظر في هذه الأنواع الثلاثة من الدعاوى سواء أكانت دعاوى مدنية أم جزائية إلا ما قد تم تحديد محكمة خاصة لنظرها كالمنازعات ذات الطبيعة التجارية التي تختص بها محكمة التجارة الدولية، أو ما تختص به محكمة المطالبات الاتحادية، والتي تمثل كل منهما محكمة موازية لها وفي مرتبتها، ومع هذا فإن اختصاص المحكمة الابتدائية الاتحادية يعد اختصاصا مقيد بموضوعات محددة على سبيل الحصر أما بقية الموضوعات فهي من اختصاص المحاكم الابتدائية للولايات، وعدم حصر الموضوعات الداخلة في ولاية الأخيرة على سبيل الحصر يمنحها الولاية شبه المطلقة في نظر الدعاوى كافة إلا تلك التي تختص بها محاكم المقاطعات أو الابتدائية الاتحادية، أي أن الأعم الأغلب من الدعاوى تنظرها محاكم الولاية لا المحاكم الفيدرالية، ويجرى هذا على القاعدة في أن جهة المراجعة معينة للمتخاصمين على نحو الوجوب، وفي بعض أنواع الدعاوى وعلى نحو الاستثناء عن القاعدة المتقدمة قد يمنح المتخاصمين الحرية في اختيار المحكمة التي يرغبون في اللجوء إليها، وهذا يعني لهم أن يختاروا مراجعة المحكمة الابتدائية للولاية أو للاتحاد[١٢].

وعلى الرغم من أن محاكم المقاطعات أو المحاكم الابتدائية الاتحادية تنظر عددا أقل من الدعاوى، إلا أنها من حيث النوعية تنظر في الدعاوى الأكثر أهمية من تلك التي تنظرها محاكم الولاية، إذ إن الدعاوى

التي تنظرها هي التي تهم ما يتجاوز الحدود الإدارية للولاية ولذا تكون لها أهمية وطنية بينما الدعاوى الكثيرة التي تباشرها محاكم الولاية لا تهم في الغالب سوى أبناء الولاية ذاتها فتكون لها أهمية محلية وليست وطنية.

الفرع الثاني: محاكم الاستئناف الاتحادية (Federal courts of appeals)

وهي محاكم تتبنى نظام الهيئة القضائية لا القاضي الفرد، فتتألف من عدد من القضاة لا يقل عن ثلاثة، أما عدد القضاة في الدائرة الانتخابية فتختلف باختلاف الدائرة ذاتها من حيث عدد سكانها وعدد الولايات المنضوية تحتها، كما قد يتأثر أيضا بعدد القضايا التي ترفع إليها، وبشكل عام يتراوح عدد القضاة في دوائر محاكم الاستئناف الفيدرالية المختلفة بين (٦) إلى (٢٨) قاضيا[١٣].

وتمثل هذه المحاكم فرصة التقاضي الثاني وعلى وجه الدقة تمثل الفرصة الأولى المتاحة أمام طرفي الدعوى لتصحيح الحكم الصادر عن محكمة أول درجة، فهذا النوع من المحاكم بشكل عام وظيفته الرقابة القضائية على الاحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية، فتنظر الطعن المقدم من ذوي الشأن على احكامها وتحسمه.

تلك هي الوظيفة العامة لمحاكم ثاني درجة أو محاكم الاستئناف، ولا فرق في هذا الاختصاص بين محاكم استئناف الولايات ومحاكم الاستئناف الاتحادية فهذه تراقب الاحكام الصادرة عن محاكم أول درجة أيضا، والفارق بينهما أن تلك تختص بالرقابة على محاكم أول درجة للولاية، بينما الثانية ينحصر فرض رقابتها على الاتحادية منها حصرا أي على محاكم المقاطعات.

وهناك فارق آخر وهو فارق يكاد يكون شكليا إلا أنه مؤثر، ويتجسد في عدد الدعاوى المنظورة من كل منهما، ويكون تحديده تابعا لعدد الدعاوى المنظورة من محاكم أول درجة، وقد بينا أن العدد الأكبر من

الدعاوى تنظرها المحاكم الابتدائية للولاية على حساب الدعاوى التي تنظرها المحاكم الابتدائية الفيدرالية، وينعكس هذا على عدد دعاوى الطعن المرفوعة أمام محاكم الاستئناف الاتحادية والتي تكون أقل عددا من المرفوعة أمام محاكم استئناف الولاية مما يعني عدم الحاجة إلى عدد كبير من محاكم الاستئناف الفيدرالية، ولذا نجد أن عددها قليل للغاية قياسا لعدد محاكم استئناف الولايات، وتتوزع على شكل مجموعات تسمى دوائر تضم كل منها عددا من الولايات لا يقل عن ثلاثة (إلا مقاطعة كولومبيا والتي تنفرد بدائرة خاصة بها) ويصل عدد دوائر محاكم الاستئناف إلى إحدى عشرة دائرة وتنضم إليها الدائرة الخاصة بمقاطعة كولومبيا والتي تنفرد بها ولا تشاركها فيها أي ولاية أخرى، هذا وقد تختلف كل دائرة عن الأخرى في جملة من الأشياء أو يتحد بعض منها مع بعض آخر فلكل منها تنظيمها وشعارها الخاص بها، وما شابه ذلك مع قطع النظر عن الاشتراك وعدمه، وفيما يأتي بيان الأسماء الرسمية لهذا الدوائر وللولايات المنضوية تحت كل واحدة منها*:

١ . محكمة استئناف الولايات المتحدة الأمريكية للدائرة الأولى

United States Court of Appeals for the First Circuit

شعارها:



وتضم هذه الدائرة خمس مناطق، هي:

أ . منطقة مين (District of Maine).

ب . منطقة ماساشوستس (District of Massachusetts).

ج . منقطة نيو همشاير (District of New Hampshire).

د . منطقة بورتو ريكو (District of Puerto Rico).

هـ . منطقة رود آيلاند (District of Rhode Island).

يقع مقر هذه الدائرة في مدينة بوسطن (Boston) التابعة لمقاطعة سوفولك

٢ . محكمة استئناف الولايات المتحدة الأمريكية للدائرة الثانية

United States Court of Appeals for the Second Circuit

وشعارها:

تضم هذه الدائرة ثلاث مناطق رئيسة، وتنقسم إحداها إلى أربعة مناطق، وهي:

أ . مقاطعة كونيكتيكت (District of Connecticut).

ب . مقاطعة فيرمونت (District of Vermont).

ج . مقاطعة نيويورك (District of New York): ولكون هذه المقاطعة واسعة وذات كثافة سكانية عالية تم تقسيمها إلى أربع مناطق وهي:

١ . المنطقة الشمالية من نيويورك (Northern District of New York).

٢ . المنطقة الشرقية من نيويورك (Eastern District of New York).

٣ . المنطقة الغربية من نيويورك (Western District of New York).

٤ . المنطقة الجنوبية من نيويورك (Southern District of New York).

وكان من الطبيعي أن يجعل مقر هذه الدائرة في مدينة نيويورك عاصمة ولاية نيويورك فهي أكثر مدن الولايات المتحدة الأمريكية سكانا واوسعها رقعة جغرافية،

٣ . محكمة استئناف الولايات المتحدة الأمريكية للدائرة الثالثة

United States Court of Appeals for the Third Circuit

شعارها:

تغطي الدائرة الثالثة للمحاكم الاستئنافية الاتحادية ثلاث مقاطعات، وهي:

أ . مقاطعة ديلا وير (District of Delaware).

ب . مقاطعة نيو جرسي (District of New Jersey).

ج . مقاطعة بنسلفانيا (District of Pennsylvania)، وتنقسم هذه المقاطعة إلى ثلاث مناطق، وهي:

١ . المنطقة الشرقية لمقاطعة بنسلفانيا (Eastern District of Pennsylvania).

٢ . المنطقة الوسطى لمقاطعة بنسلفانيا (Middle District of Pennsylvania).

٣ . المنطقة الغربية لمقاطعة بنسلفانيا (Western District of Pennsylvania).

وتضاف إلى المقاطعات المتقدمة مجموعة جزر العذراء والمشهور في مؤلفات الكتاب بجزر فيرجين (Virgin Islands)[١٤] ولها محكمة استئناف اتحادية واحدة تنضم إلى المحاكم الأربعة للدائرة الثالثة لتكون مجموعة المحاكم الخمسة لها.

ويقع مقر هذه الدائرة في مدينة فيلادلفيا (Philadelphia) عاصمة ولاية بنسلفانيا والتي تعد خامس أكبر مدينة في الولايات المتحدة الأمريكية من حيث التعداد السكاني، إذ يسكنها ما لا يقل عن مليون ونصف المليون نسمة.

ثالثا: المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية

(Supreme Court of the United States)

وهي المحكمة الأخيرة في سلم المحاكم الاتحادية أو الفيدرالية صعودا، أو قل هي المحكمة الأولى للسلم نزولا، فهي تحتل قمة الهرم القضائي الاتحادي في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن هنا جاءت تسميتها بالعليا الاتحادية لأنها أعلى هيئة قضائية اتحادية رتبة، كما أنها المحكمة الوحيدة التي نص عليها الدستور وانشئها، واحكامها باتة وغير قابلة للمراجعة أمام أي محكمة أخرى[١٥]، وسنحيل بحثها التفصيلي إلى المطلب الآتي.

المبحث الثاني: اختصاصات المحكمة العليا:

من الجدير التذكير بأن المحكمة العليا تمثل أعلى جهة قضائية في الولايات المتحدة الأمريكية، والقاعدة العامة أن الجهة المختصة بإنشاء المحاكم هي الكونغرس إلا المحكمة العليا فقد انشئها الدستور ذاته[١٦].

وتتألف من عدد من القضاة بدأ بستة ثم ازداد العدد وقل إلى أن استقر مؤخرا على تسعة مع رئيس المحكمة الذي يدعى رئيس القضاة، ويعود أمر تعيين شخص ما كقاض فيها إلى رئيس الجمهورية، فهو الذي يرشح من يراه مناسبا للمنصب ويرفعه إلى مجلس الشيوخ لاستحصال موافقته على الترشيح، ومن الطبيعي أن يخضع الاختيار أو الترشيح إلى جملة من الاعتبارات وقد تكون أهمها الاعتبارات السياسية، إذ إن رئيس الدولة يحتاج إلى من يسانده ويساند حزبه في المحكمة العليا، فيفضل الأقرب إلى حزبه فكرا أو انتماء، كما ويلاحظ فيها التنوع الطائفي والعرقي للشعب الأمريكي فتوزع المناصب القضائية في المحكمة على نحو المحاصصة بينهم، إذ جرت العادة على أن يكون أحدهم مسيحي كاثوليكي، وثاني يهودي، وقد اضيف إلى هذا التنوع أو التوازن شخصا من ذوي البشرة السوداء أو الأصول الافريقية وقد حدث هذا للمرة الأولى في عام (١٩٦٧)، كما يفترض أن يكون أحد الأعضاء امرأة، وقد منحت المرأة العضوية في المحكمة العليا للمرة الأولى في عام (١٩٨١)[١٧].

وقضاة المحكمة غير قابلين للعزل في الظروف الاعتيادية، وهذا ما يمنحهم مزيدا من الاستقلال والشعور بحرية الرأي القضائي الذي يتبنوه، ويمكن عزلهم في ظرف غير اعتيادي بالنسبة لهم، أي عند صدور عمل يجرمه القانون، فقد شملهم الدستور بالنطاق الشخصي لاختصاص الكونغرس بالمساءلة الجزائية، حيث نص على وجوب عزل رئيس الدولة ونائبه واي موظف مدني عند ادانتهم بالخيانة العظمى أو الرشوة أو اية جرائم أو جنح خطيرة، وعند قراءة النص قد لا نجد التصريح بشموله لقضاة هذه المحكمة ولكن الفحص الدقيق له يكشف عن شموله لهم، إذ ذكر (جميع الموظفين المدنيين) فجاءت هذه العبارة بشكل فضفاض وواسع للغاية[١٨] لذا قيل بأنها تمتد إلى جميع موظفي الولايات المتحدة الأمريكية المدنيين الذين يعينون في الحكومة الفيدرالية (الاتحادية) ومهما تكن وظائفهم (تنفيذية، إدارية، قضائية) وسواء

أكانوا من موظفي المناصب العليا في السلطة الاتحادية أم الدنيا، ولذا فإنها تشمل الفئات الآتية من الموظفين:

١. كبار الموظفين المدنيين الفيدراليين من أعضاء السلطة التنفيذية كالوزراء ومساعديهم.

٢. القضاة المدنيين الاتحاديين ويدخل في هذه الفئة جميع القضاة بما فيهم قضاة المحكمة العليا، على الرغم من عدم إشارة النص بشكل صريح إلى القضاة الاتحاديين عموما وقضاة المحكمة العليا خصوصا، وقد أثبت المؤتمر الدستوري هذا التفسير، إذ افترض أن الموظفين المدنيين الاتحاديين يشمل القضاة الاتحاديين واعترفت بهذا التفسير الحكومة الاتحادية منذ نشأتها وتصرفت على هذا الأساس.

٣. جميع الموظفين المدنيين الاتحاديين من ذوي الدرجات الدنيا[١٩] ولا يخرج عن شمول هذه الفقرة وسعتها سوى الموظفين الاتحاديين غير المدنيين، أي يخرج عنها العسكريون من رجال ونساء القوات المسلحة وغيرهم من ذوي الوظائف العسكرية، وكذلك يخرج عن شموليتها جميع أعضاء السلطة التشريعية (الكونغرس)[٢٠] سواء أكانوا أعضاء في مجلس الشيوخ أم أعضاء في مجلس النواب[٢١].

وقد تم الالتزام بشمول اختصاص البرلمان في المساءلة الجزائية للموظفين المدنيين الاتحاديين بمن فيهم القضاة الاتحاديين، واتخذت هذه الإجراءات طوال التاريخ الدستوري للولايات المتحدة الأمريكية (كتوجيه الاتهام على الأقل) ضد ما ينوف على الخمسين شخصا من أصحاب الوظائف المدنية، وكان أغلبهم من القضاة الاتحاديين، ويسوغ بعضهم ذلك بانعدام إمكانية عزل القضاة بأية وسيلة أخرى، ولذا تتخذ وسيلة المحاكمة البرلمانية لعزلهم والتخلص منهم[٢٢]، أو على الأقل تهديدهم بها لإجبارهم على الاستقالة، فهذا السبيل الوحيد المتاح لجعل أحد المقاعد التسعة في المحكمة شاغرا مما يفسح المجال أمام رئيس الدولة وحزبه من شغله بالشخص الذي يريدون.

وما يهمنا هنا هو ما تتمتع به المحكمة العليا من اختصاصات وعلى الأخص ما يتعلق بمنها بالقضاء الدستوري، ولذا سنقسم هذا المطلب إلى فرعين نخصص الاول لبحث الاختصاصات المتعلقة بالقضاء الدستوري، أما الثاني فسنبحث فيه الاختصاصات المتعلقة بالقضاء الاعتيادي.

المطلب الأول

الاختصاصات المتعلقة بالقضاء الدستوري

سنقسم هذا المطلب الى فرعين، ندرس في الأول الرقابة على دستورية القوانين، ونخصص الثاني لدراسة الرقابة على القرارات الإدارية.

الفرع الأول: الرقابة على دستورية القوانين

يمكن عد جملة من النشاطات التي تمارسها المحكمة العليا ضمن اختصاصاتها المتعلقة بالقضاء الدستوري كنظر المنازعات التي تكون الولايات المتحدة الأمريكية طرفا فيها، أو تلك التي تنشا بين الولايات المختلفة أو بين ولاية ما ومواطن من ولاية اخرى وحسمها، وما يهمنا في هذا الموضع من البحث هو اختصاصها الرقابي على دستورية التشريعات، ويتمثل هذا النشاط بأوضح صوره في الرقابة على دستورية القوانين، وهي لا تفرض رقابته على دستوري القوانين الاتحادية فحسب بل تمتد إلى دستورية قوانين الولايات (وإن كانت تتقيد بأحوال معينة) والأمثلة على هذه الرقابة عديدة، ونذكر على سبيل المثال:

قضية توماس ضد كولين في عام (١٩٤٥) وتتلخص وقائعها في أن السلطة التشريعية في ولاية تكساس أصدرت قانونا ينظم عضوية الهيئات العمالية، فاشترط للانضمام إليها والعمل لحسابها أن يستحصلوا بطاقات خاصة بعد قيامها بتسجيل أسمائهم في سجلات معينة، وبعد ذلك يستطيعون الانضمام إلى

الهيئات العمالية والعمل لحسابها، ودعوة العمال الأخرين للانضمام إليها، ولم يكتف القانون بهذا بل منح السلطة القضائية في ولاية تكساس بأن تصدر أوامر المنع عندما تجد حاجة إليها لكفالة احترام القانون المذكور، وقد طعن بدستورية القانون استنادا إلى أنه يتعارض مع الحرية في ابداء الرأي، وبعد التدقيق قررت المحكمة أن هذا القانون مخالف للدستور إذ إنه يتعارض مع التعديل الرابع عشر الذي قرر الحماية لحرية الرأي والاجتماع، وقد جاء في قرارها ما نصه "إذا كان للدولة حق لا شك في في تنظيم النقابات والهيئات المالية، فإن هذا الحق لا يجوز أن يمس ا لحماية المقررة لحرية الرأي والتعبير بنصوص دستورية صريحة"[٢٣].

وكذلك الحال في قضية لتشنر ضد نيويورك، وتتلخص وقائعها في أن ولاية نيويورك أصدرت قانونا ينظم العمل في المخابز، ومما جاء فيه منع تشغيل العمال في المخابز أكثر من ستين ساعة أسبوعيا، أو أكثر من عشر ساعات يوميا، وقد وجدت المحكمة بعد الفحص أن القانون محل الطعن قد خالف الدستوري ويوقع الخلل بحرية العمال في التعاقد وفي هذا مخالفة لشرط توافر الوسائل القانونية السليمة الواردة في التعديل الدستوري الخامس، وذكرت المحكمة أيضا أن سلطة الضبط التي تتمتع بها الولاية سلطة مقيدة وليست سلطة مطلقة، وحدودها التي يجب أن تتقيد بها هي الدستور، فمتى تجاوزت هذه الحدود تكون قد تجاوزت على حريات الأفراد مما يجعل سلطة الولاية تتعارض مع مبدأ الحكومة الدستورية[٢٤].

وحكمها الصادر سنة (٢٠٠٨) في قضية ديفيس ضد لجنة الانتخابات الاتحادية، وقد قررت المحكمة عدم دستورية المادة محل الطعن وهي المادة (٣١٩) بفقرتيها (أ، ب) من قانون الإصلاح لسنة (٢٠٠٢) ويتعلق مضمونها بالتبرع للحملة الانتخابية ووجوب الكشف عن النفقات، أما سند عدم الدستوري فيعود تجاوزها الحق بالخصوصية وهذا ما يتعارض والتعديل الدستوري الأول.

وعلى كل حال يمكن القول إن للمحكمة العليا فرض رقابتها على نوعين من القوانين، الأول القوانين الاتحادية، والثاني قوانين الولايات.

وتظهر رقابة المحكمة العليا على دستورية القوانين بشكل مباشر من خلال الدعوى التي تقام أمامها لتخاصم القانون، ولها باعتبار أنه هي المحكمة المختصة بالرقابة على دستورية القوانين إلغاء القانون المخالف للدستور، وهذا هو الطريق الأهم والاصيل للرقابة على الدستوري، وتسمى الرقابة القضائية عن طريق الدعوى المباشرة أو رقابة الإلغاء، وفيما يأتي بيان موجز لها:

وبشكل عام إن في هذا الطريق من الرقابة القضائية على دستورية القوانين يمكن الحكم بإلغاء القانون المخالف للدستوري، ولكن أية جهة في الدولة يحق لها إصدار مثل هذا الحكم؟ والسبب في هذا السؤال هو أن الطعن بعدم دستورية القانون له طريق آخر غير هذا الطريق، وسنبينه لاحقا.

إن الدساتير غالبا تأخذ على عاتقها تنظيم هذا النوع من الرقابة فهي التي تنص على الجهة القضائية المختصة بهذه الرقابة، كما هو الحال بالنسبة إلى المحكمة الاتحادية العليا في العراق[٢٥]، وقد تمنح بموجب الاجتهاد مثلما اطلعنا عليه بالنسبة إلى المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية، وكيفما كان فهذا الطريق من الرقابة على دستورية القوانين يمثل الطريق المباشر للطعن بالقانون الذي يدعى مخالفته للدستور، حيث يقوم صاحب المصلحة سواء أكان فرادا أم هيئة من هيئات الدولة، برفع دعوى أمام المحكمة العليا المختصة ضد القانون المدعى مخالفته للدستور، ويطلب من المحكمة إلغاء هذا القانون المخالف للدستور، ومما تقدم يتضح أن هذه الدعوى تعتبر وسيلة هجومية يتم من خلالها مهاجمة القانون ذاته.

وتختلف الدساتير في تنظيم هذه الرقابة إذ يمكن أن تكون سابقة على صدور القانون كما يمكن أن تكون رقابة لاحقة لصدوره، وفي الرقابة السابقة يفترض أن هناك قانونا قد تم إقراره من البرلمان ورفع إلى رئيس الدولة ليقوم بالتوقيع عليه وإصداره، ولكنه قبل أن يفعل ذلك يرفعه إلى المحكمة المختصة للنظر في دستوريته، فإن حكمت بعدم دستورية القانون يمتنع الرئيس عن إصداره، أما إذا حكمت بعدم مخالفته للدستور يقوم الرئيس باستكمال عملية إصداره، أما الرقابة اللاحقة لصدور القانون فهي تفترض إقرار القانون من البرلمان وقيام رئيس الدولة بالتوقيع عليه وإصداره، وبعد ذلك يقوم فرد أو هيئة حكومية بالطعن فيه بعدم الدستورية أمام المحكمة المختصة[٢٦]، وقد أخذت المحكمة العليا بالرقابة اللاحقة.

أما النحو الآخر من الرقابة فهي الرقابة عن طريق الدفع بعدم الدستورية، وهذه الرقابة لا تختص بها المحكمة العليا، وهذا ما يحتاج إلى توضيح ليتبين الفرق بين الطريقين أو نحوي الرقابة على دستورية القوانين، فنقول:

يطلق على هذه الرقابة اسم رقابة الامتناع أو الرقابة عن طريق الدفع بعدم الدستورية:

والفارق الرئيس بين الطريقين يكمن في أن هذه الطريقة لا تقوم على مهاجمة القانون والطعن بعدم دستوريته وطلب إلغائه كما تفعل الطريقة السابقة، بل تقوم هذه الطريقة على طلب عدم تطبيق القانون على الدعوى المنظورة من القضاء فحسب، وبمعنى آخر، وبعبارة أخرى يصار إلى هذه الرقابة إذا كانت هناك دعوى ما مقامة أمام إحدى المحاكم، ويطلب أحد الخصوم من المحكمة عدم تطبيق القانون المراد حسم الدعوى به، بادعاء أنه غير دستوري، أي يطلب من المحكمة الامتناع عن تطبيق القانون لأنه مخالف لأحكام الدستور، وعلى المحكمة في هذه الحالة أن تقوم بفحص القانون والتحقق من صحة الدفع الذي أثاره أمامها الخصم.

ومن خلال فحص المحكمة للقانون قد يثبت لها صحة الدفع، أي يثبت لها مخالفة القانون لأحكام الدستور، وفي هذه الحالة يجب على المحكمة الامتناع عن تطبيق القانون على الدعوى المنظورة أمامها، أما إذا وجدت أن الدفع المثار أمامها غير صحيح، أي أن القانون المراد تطبيقه غير مخالف للدستور، فتقضي برفض الدفع بعدم دستورية القانون وتستمر بنظر الدعوى وتطبيق القانون[٢٧].

والجدير بالذكر هنا أن هذه الطريقة لا تؤثر على سريان القانون واستمرار تنفيذه، إذ إن قرار المحكمة بعدم دستورية القانون وامتناعها عن تطبيقه على الدعوى المنظورة أمامها ليس له حجية مطلقة بل حجيته نسبية تقتصر على الدعوى التي صدر قرارها هذا بمناسبتها، فلا يترتب على حكمها هذا بطلان القانون وإلغائه[٢٨].

ومما تقدم ظهر أن هذه الطريقة ليست طريقة هجومية كما هو الحال بالنسبة إلى الطريقة الأولى، بل هي طريقة دفاعية، يدافع من خلالها أحد أطراف الدعوى عن حقه من خلال طلبه من المحكمة عدم تطبيق القانون على الدعوى التي هو طرف فيها وذلك لأنه مخالف للدستور.

وهذه الطريقة يمكن أن تستخدمها المحكمة العليا ولكن لا باعتبارها صاحبة الاختصاص في القضاء الدستوري، وإنما باعتبارها محكمة أول درجة، أما إذا نظرتها بالاعتبار الاول فلها الغاء القانون ويتمتع حكمها بالحجية المطلقة.

الفرع الثاني: الرقابة على القرارات الادارية

ولا تنحصر رقابة المحكمة العليا على دستورية التشريعيات على القوانين الاعتيادية بل تشمل القرارات الإدارية أيضا، فمبدأ سمو الدستور يقتضي عدم مخالفة التشريعات له سواء أكانت تشريعات اعتيادية (قوانين) أو تشريعات فرعية (قرارات إدارية تنظيمية) والغريب أنها لا تتوقف في فرض رقابتها على

القرارات التنظيمية (اللائحية) بل تمتد حتى إلى القرارات الفردية أيضا، هذا من جهة، ومن أخرى تشمل القرارات الصادرة عن أي موظف مدني، ويمكن القول بأن لرقابة المحكمة على القرارات الإدارية نطاقين، النطاق الشخصي، والذي يتعلق بالرقابة على القرارات الإدارية الصادرة عن أي موظف مدني حتى وإن كان رئيسا للجمهورية، والنطاق الموضوعي ويشمل القرارات الإدارية كافة سواء أكانت فردية أم تنظيمية والتي تضم الأنواع الآتية:

قد يكون تقسيم القرار الإداري من حيث مضمونه من أهم التقسيمات، وتلحظ القرارات الإدارية من هذه الزاوية باعتبار فحوى ما تحمله من معنى، وهي بهذا اللحاظ تنقسم إلى قسمين، وهما القرارات التنظيمية والفردية:

أولا: القرارات التنظيمية

وهي قرارات تحمل في طياتها العمومية والتجرد، ولذا تتوجه بالخطاب إلى أفراد غير معينين بذواتهم، وعليه عرفها الفقه بأنها القرارات التي "تتضمن قواعد عامة، ملزمة، تطبق على عدد غير محدد من الأفراد"[٢٩].

وعرفها بعض آخر بأنها "مجموعة من القواعد العامة المجردة، لا تخاطب أفرادا محددين بالذات والاسم، وإنما تخاطب كل من يوجد في مركز قانوني معين دون تحديد بالأسماء ولا بالذات"[٣٠] وعرفها ثالث بأنها "تلك القرارات التي تحتوي على قواعد عامة، مجردة، تسري على جميع الأفراد الذين تنطبق عليهم الشروط التي وردت في القاعدة"[٣١] أو تعريفها بأنها "التي تتضمن قواعد عامة مجردة، تنطبق على عدد غير محدد من الأفراد، متى توافرت فيهم شروط معينة"[٣٢].

أما نحن فنعرفها بأنها القواعد العامة المجردة الصادرة عن الإدارة، والقاعدة هنا تعني القضية الكلية المنطبقة على جميع جزئياتها[٣٣]، ويظهر من التعريف أن القرارات التنظيمية لا تختلف من حيث المضمون عن التشريعات الاعتيادية، ولذا يستحيل إيجاد معيار موضوعي للتمييز بينهما، فيقتصر التمييز بينهما على المعيار الشكلي فحسب، فالقرارات التنظيمية هي التي تصدر عن الإدارة، أما التشريعات الاعتيادية فهي التي تصدر عن السلطة التشريعية، ولهذه الصلة الوثيقة بينهما يقال إن القرارات التنظيمية هي في حقيقتها تشريع إلا أنه ثانوي في مقابل التشريع الرئيسي الذي يصدر عن السلطة التشريعية، ولفظ الثانوي مميز لفظي بينهما[٣٤].

ويمكن تقسيم القرارات التنظيمية أو التشريعات الفرعية إلى قسمين رئيسين، وهما:

١. التشريعات الفرعية ذات الطابع الاعتيادي

وتصدر هذه التشريعات في الظروف الاعتيادية لتسيير الشؤون العامة وتوفير الخدمات العامة في الدولة، ولكون هذه هي وظيفة الإدارة لذا فإن إصدار الإدارة لهذا القسم من التشريعات الفرعية يعتبر من صميم وظيفتها، وتتنوع التشريعات الفرعية ذات الطابع الاعتيادي إلى ثلاثة أنواع، وفيما يأتي بيان لكل نوع منها:

أ . القرارات (اللوائح) التنفيذية

وتسمى باللوائح التنفيذية أيضا، وهي التي تصدر لتسهيل تنفيذ القوانين، وعادة ما تنص عليها الدساتير، ومنها دستور جمهورية العراق حيث جعلها من صلاحيات مجلس الوزراء، ففي معرض تعداده لتلك الصلاحيات بنصه على أن "يمارس مجلس الوزراء الصلاحيات الأتية" ذكر القرارات التنفيذية بقوله "إصدار الأنظمة والتعليمات والقرارات بهدف تنفيذ القوانين"[٣٥].

أما دستور جمهوري مصر العربية لسنة (٢٠١٢) المعدل فقد تخطى مجلس الوزراء ومنح رئيس مجلس الوزراء صلاحية إصدار القرارات التنفيذية[٣٦].

ب . القرارات (اللوائح) المستقلة

ويطلق عليها اللوائح المستقلة أو اللوائح القائمة بذاتها[٣٧]، وهي إحدى وسائل الإدارة لتنظيم مسألة معينة لم يقم القانون بتنظيمها، وغالبا ما تصدر من أجل إنشاء وتنظيم المرافق العامة في الدولة وتنسيق سير العمل فيها[٣٨].

ج . قرارات (لوائح) الضبط

وتسمى بلوائح الضبط الإداري أو لوائح البوليس، وهي قرارات إدارية تصدرها الإدارة لما لها من وظيفة أصيلة تتجسد بالضبط الإداري والذي يتمثل في مجموعة الإجراءات والقرارات التي تتخذها السلطة الإدارية بهدف حماية النظام العام والمحافظة عليه.

٢ . التشريعات الفرعية ذات الطابع الاستثنائي

يندرج تحت هذا القسم نوعان، وهما قرارات الضرورة، والقرارات التفويضية:

أ . قرارات (لوائح) الضرورة

يتضح من تسمية هذه القرارات أو اللوائح بأنها القرارات التي تلجأ إليها الإدارة في حالة الضرورة، عند حدوث ظرف استثنائي عاجل تحتاج الإدارة لمعالجته إلى سرعة صدور قانون ما ينظم ما يمكن الإدارة من مواجهته، وتكون لهذه القرارات قوة القانون، ومن هنا لا تخلو مثل هذه القرارات من خطورة لذا فإنها لا تصدر إلا من رئيس السلطة التنفيذية[٣٩].

ب . القرارات (اللوائح) التفويضية

تصدر هذه القرارات عن السلطة التنفيذية بناء على تفويض من البرلمان بإصدارها، على إن يكون التفويض بقانون وفي موضوعات محددة وبشروط معينة[٤٠].

ثانيا: القرارات الفردية

تتوجه القرارات الفردية مباشرة إلى شخص أو مجموعة أشخاص محددين بذواتهم وصفاتهم فتخاطبهم، وقد تكون من أوضح أمثلتها قرارات التعيين، فقرار التعيين يصدر في مواجهة شخص معروف بذاته واسمه وصفاته، فهو معين تعيينا يستبعد معه اللبس والإيهام، ومنها قرارات الترقية والترفيع وقرار منح الإجازة والرخصة وقبول الاستقالة، وغيرها كثير، ولذا يمكن تعريفها بأنها القرارات الإدارية التي تصدر لمعالجة حالات فردية معينة، وقد تكون الحالة الفردية المعينة فردا واحدا أو مجموعة أفراد معينين بذواتهم وصفاتهم.

ومما تقدم يظهر أن الفوارق بين نوعي القرارات الإدارية التنظيمية والفردية تعود بالدرجة الأساس إلى ما يشوب طبيعة كل منهما، فالأولى ذات طبيعة تشريعية تجاور طبيعتها الإدارية، بخلاف الثانية التي ليست لديها أية صلة بالطبيعة التشريعية ولا بالقواعد العامة فتكون ذات طبيعة إدارية بحتة، ويمكن إجمال الاختلاف بينهما في نقاط عدة من أهمها ما يأتي:

أ. اختلافهما من حيث نفادها بحق الأفراد[٤١].

ب.من حيث سلطة الإدارة في سحبها أو الغائها.

ج. من حيث مدد الطعن[٤٢].

د. من حيث السمو والأعلوية[٤٣].

وهناك أمثلة كثيرة لرقابة المحكمة العليا على دستورية القرارات الإدارية، كإلغاء قرار الرئيس ترومان الصادر على إثر اضراب قام به عمال مصانع الصلب والذي أمر فيه وزير التجارة بالاستيلاء على مصانع الصلب وإدارتها، وكان الغرض منه افراغ الأضراب من محتواه وعدم جعل توقف هذه المصانع سببا ضاغطا للاستجابة إلى العمال، وقد خاصم العمل القرار الرئاسي أمام المحكمة العليا التي قررت في (٢) حزيران (١٩٥٢) عدم دستوريته[٤٤]، ولذا فإن الإلغاء هو الجزاء الذي يلقاه مثل هذا القرار.

ومن الجدير بالذكر أن الدعوى عندما ترفع أمام المحكمة العليا سواء أكانت في مواجهة القانون المدعى عدم دستوريته، أو في مواجهة القرار الإداري كذلك، فإن المحكمة غير ملزمة بقبوله ولا يصار إلى نظرها مباشرة، ولذا هناك مرحلة تتقدم على مرحلة نظر الدعوى وهي مرحلة قبول الدعوى، فعندما تقدم الدعوى تتخذ المحكمة قرار بقبولها أو عدم قبولها، فإن قبلتها ففي هذه الحالة تدرج في قائمة القضايا التي ستنظرها، وإلا تردها.

المطلب الثاني

الاختصاصات المتعلقة بالقضاء الاعتيادي

تتمتع المحكمة العليا في مجال القضاء الاعتيادي باختصاصات عديدة ومتنوعة، فهي تمارس هذا القضاء بصفتين، بصفة أنها محكمة موضوع (وقائع) وبصفة كونها محكمة حكم (قانون) وفيما يأتي بيان لهذه الاختصاصات:

الفرع الأول: اختصاصها كمحكمة أول درجة

للمحكمة العليا نظر أنواع محددة من الدعاوى وحسمها كمحكمة أول درجة، وهو اختصاص اصيل وحصري ليس لمحكمة أخرى مباشرته، وقد صرح الدستور بهذا الاختصاص حيث نص على أن تكون

للمحكمة العليا صلاحية النظر أساسا في جميع القضايا التي تتناول السفراء والوزراء والمفوضين الأخرين، والقناصل، وتلك التي تكون فيها إحدى الولايات طرفا، وفي جميع القضايا الأخرى المذكورة آنفا تكون للمحكمة العليا صلاحية النظر فيها استئنافا، من ناحيتي الوقائع والقانون، مع مراعاة الاستثناءات والأنظمة التي يضعها الكونغرس[٤٥].

ولها سلطة تقديرية واسعة في نظر أي دعوى مرفوعة أمام المحاكم الأدنى درجة، فما عليها إلا أن ترسل قرارها بنظر الدعوى إلى محكمة الموضوع وتطلب اضبارة الدعوى ثم تسير في إجراءاتها إلى أن تصدر حكمها فيها، كما للخصوم الحق في أن يطلبوا من محكمة الموضوع رفع دعواهم إلى المحكمة العليا، وفي هذه الحالة على المحكمة المختصة رفع الطلب إليها، فإذا رفضت المحكمة العليا الطلب فإن محكمة الموضوع تستمر في نظر الدعوى وحسمها، أما إذا قبلت الطلب فعلى محكمة الموضوع ارسال اضبارة الدعوى إليها، وتقوم المحكمة العليا في هذه الحالة بنظر الدعوى والسير في إجراءاتها إلى أن تصدر قرارها الحاسم، وبهذا تتحول إلى محكمة موضوع أو محكمة أول درجة[٤٦].

الفرع الثاني: اختصاصها كمحكمة ثاني درجة

للمحكمة الاتحادية اختصاصا استئنافيا إذ يمكن الطعن أمامها بالأحكام الصادرة عن محاكم أدنى درجة، سواء أكانت محاكم ابتدائية أم غيرها، وبشكل عام يمكن القول بأن الاختصاص الاستئنافي للمحكمة العليا يشمل أحكام المحاكم جميعا في السلطة القضائية، مع احتمالية تداخل اختصاصها في مجال القضاءين الدستوري والاعتيادي، فهي تشمل:

١ . أحكام المحاكم الابتدائية، وتختص استئنافا بموضوعات ذات طبيعة خاصة، كموضوعات الدعاوى التي تكون الولايات المتحدة الأمريكية طرفا فيها، سواء أكانت بنفسها طرفا فيها أم بإحدى هيئاتها أم

بعض موظفيها، بشرط الطعن في دستورية تشريع ما من التشريعات الاتحادية وتصدر محكمة الموضوع حكما بعدم دستوريته، كما وتنظر في الدعاوى الناشئة عن القوانين المدنية التي ترفعها الحكومة الاتحادية من أجل تطبيقها إذا نصت تلك القوانين على اختصاص المحكمة بها، ويضاف إلى ما تقدم النظر استئنافا في الأحكام الابتدائية التي تتعلق بأوامر المنع.

٢ . أحكام محاكم الدرجة الثانية، وهي الأحكام الصادرة عن محاكم الاستئناف والتي تكون ذات طبيعة متعلقة بالقضاء الدستوري، كالحكم الصادر بعدم دستوري تشريع ما لمخالفته للدستور الاتحادي سواء أكان ذلك التشريع أو القانون خاص بولاية ما أو تشريع اتحادي.

٣ . أحكام المحاكم العليا للولايات، وهي الأحكام النهائية الصادرة عنها والتي تضمنت تقرير عدم دستورية قانون اتحادي أو معاهدة أبرمها الاتحاد، أو قضت بعدم دستورية تشريع معين أصدرتها إحدى الولايات.

فالأحكام الصادرة عن المحاكم المتقدم ذكرها من حق المحكمة العليا نظرها استئنافا، وهذا يعني إعادة المحاكمة أمامها وتسير في إجراءاتها إلى أن تصدر حكمها الحاسم لها.

الخاتمة والتوصيات:

أولا: الخاتمة:

وصلنا في نهاية البحث الى جملة من الاستنتاجات، وسنبين اهمهما فيما يأتي:

١. يتفرع النظام القضائي الخاص بالولايات أو الأقاليم عن نظام المحاكم المزدوج.

٢. تطبق محاكم الولايات التشريعات المحلية عند حسمها للدعاوى المرفوعة امامها.

٣. تختلف الولايات فيما بينها في درجات محاكمها، ولكن بشكل عام يمكن تمييز ثلاث درجات لها، وهي: محاكم اول درجة، ومحاكم ثاني درجة، ومحاكم اخر درجة.

٤. محاكم اول درجة هي المحاكم الابتدائية، ولها الولاية العامة لنظر الدعاوى جميعا مهما كان موضوعها، إلا الموضوعات التي تختص بنظرها المحاكم الفيدرالية.

٥. محاكم ثاني درجة هي محاكم الاستئناف.

٦. تعتبر محاكم اخر درجة أعلى رتبة من المحاكم في الولاية جميعها، ويعبر عنها بمحكمة المرجع الأخير لأنها تمثل الملجأ الأخير أمام المتقاضي للطعن في الأحكام.

٧. تقابل المحاكم الاتحادية محاكم الولايات، ولها ذات الدرجات، فتنقسم الى محاكم ابتدائية اتحادية، ومحاكم استئناف اتحادية تتوزع على شكل مجموعات تسمى دوائر تضم كل منها عددا من الولايات لا يقل عن ثلاث.

٨. تمارس المحكمة العليا للاتحاد نوعين رئيسين من الاختصاصات، الأول: اختصاصات تتعلق بالقضاء الدستوري، كالرقابة على دستورية القوانين، الثاني: اختصاصات تتعلق بالقضاء الاعتيادي، ككونها محكمة اول درجة في بعض الدعاوى، كنظرها في القضايا التي تتناول السفراء والوزراء وغيرهما.

ثانيا: التوصيات:

لنا عدد من التوصيات نوجزها بما يأتي:

١. لما كان دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ اخذ بالنظام الفيدرالي لذا نقترح على المشرع الدستور سد النقص في تنظيم المحاكم في العراق.

٢. نقترح على المشرع العراقي عند تعديله لدستور ٢٠٠٥ ان يتبنى نظام القضاء المزدوج.

٣. لما لم يكن في العراق سوى إقليم واحد يجعل نظام القضاء المزدوج محصورا بين السلطات الاتحادية وسلطة الإقليم الواحد، لأجل الاستفادة من هذا النظام القضائي نقترح انشاء أقاليم جديدة وفقا لحاجات سكانها ومتطلباتهم الاقتصادية والاجتماعية.

٤. نقترح على عند تعديل الدستور ان يوسع المشرع اختصاص المحكمة الاتحادية العليا ليشمل محاكمة كبار موظفي الدولة المدنيين ولا يقتصر على أعضاء السلطة التنفيذية فقط، على ان تمنح المحكمة سلطة إحالة من تدينه الى المحاكم الجزائية المختصة.

الهوامش:

---

١ انظر: توني م. فاين . النظم القانونية الأمريكية . ترجمة عادل ماجد . الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية . القاهرة . ٢٠٠١ . ص٤٦.

٢ وهي هيئة نص عليها ميثاق الحقوق الصادر في سنة (١٧٩١) والتي تضطلع بمهام تحديد وقائع الدعوى، أي أنها تختص بالوقائع في حين يختص القاضي بالقانون، والمحلفين يرجع قرار الإدانة وعدمها، وللقاضي يرجع تقرير العقوبة عند الإدانة، وتتألف هذه الهيئة من اثني عشر فردا، وهؤلاء هم أفراد اعتياديين من عامة الشعب الأمريكي في الولاية وممن يتمتعون بسمعة حسنة وسلوك متزن، فهم ليسوا موظفين في السلطة القضائية، وعلى الرغم من النص عليها في الميثاق المذكور والذي يعد جزء من الدستور لأنه في الحقيقة تضمن تعديلات له، فقد تختلف الولايات من حيث تنظيم هذه الهيئة ووجوب اعتمادها في الأنواع المختلفة من الدعاوى، وعلى كل حال تقوم بعض الولايات بجعلها تلتئم من أجل نظر دعاوى الجرائم الخطرة وتلك التي تتمتع بأهمية خاصة وترفع أمام المحاكم العليا للولايات، وبعبارة أخرى يختلف وضع هذه الهيئة باختلاف الجرائم شدة وضعفا، ففي الجرائم الخطرة امرها كما تقدم، وفي الجرائم متوسطة الخطورة أو الأهمية فقد لا تشكل هذه الهيئة لأن المحكمة عادة ما تنظر دعاوى هذه الجرائم بإجراءات موجزة، وهي إجراءات مختصرة لا تتلاءم معها، وتكاد تكون هذه هي القاعدة، ويستثنى منها الحالات التي يطلب فيها المتهم أن يحاكم أمام هيئة

محلفين، أما في الجرائم دون المتوسطة خطورة أو البسيطة فغالبا ما لا يطلب فيها المتهم أن يحاكم أمام هيئة محلفين لأنها تأخذ وقتا أطول ومالا أكثر.

٣ انظر: https://en.wikipedia.org/wiki/Appellate_court.

٤ انظر: توني م. فاين . مصدر سابق . ص٨.

٥ انظر: د. عبد الرحمن سليمان . السلطة القضائية في النظام الفيدرالي . ط١ . مكتبة زين الحقوقية والأدبية . بيروت . ٢٠١٣ . ص١٨٣.

٦ انظر: سامر عبد الحميد محمد العوضي . أوجه عدم دستورية القوانين في النظام الأمريكي والمصري . أطروحة دكتوراه . كلية الحقوق . جامعة الإسكندرية . ٢٠٠٨ . ص٤١٥.

7 Toni M. Fine – How U.S. Courts Work – Electronic Journals of the U.S. Information Agency – Volume 4 number 2 – 1999 – p.7.

٨ تعد المقاطعة جزء من التنظيم الإداري للولاية، فكل ولاية من الولايات الأمريكية تنقسم على عدد من المقاطعات يختلف باختلاف الولاية فقد يكون لبعض الولايات ثلاث مقاطعات بينما يتجاوز عددها في أخرى مائتي مقاطعة كما هو الحال في ولاية تكساس، وتدار المقاطعة لا مركزيا، وهذه التسمية هي الرائجة في الولايات جميعا عدا ولايتين هما ولاية لويزيانا والتي تسميها ابريشية، وولاية الاسكا والتي تطلق عليها اسم برورغ.

9 See: Administrative Office of the U.S. Courts – Understanding The Federal Courts – p.4.

10 See; Toni M. Fine – How U.S. Courts Work – op. cit – p.2.

11Administrative Office of the U.S. Courts – Federal Courts and What They Do – p.2.

12 See: Federal Courts and What They Do – op. cit – p.6.

١٣ انظر: د. عبد الرحمن سليمان زيباري . السلطة القضائية في النظام الفيدرالي . ط١ . مكتبة زين الحقوقية والأدبية . بيروت . ٢٠١٣ . ص١٧٩.

* تم الاكتفاء بالدوائر الثلاث الأولى ورفعنا الدوائر التسع الأخرى لتجاوز البحث الحد الأقصى من عدد الصفحات المسموح بها للنشر في مجلتنا.

١٤ وهي مجموعة جزر أمريكية يصل عددها إلى تسعة تشكل بعض جزر البحر الكاريبي، وهي الأقرب إلى جزيرة بورتوريكو التي لا تبعد عنها سوى (٦٤) كيلو متر، وكانت عبارة عن جزء من الجزر التي تحتلها الدنمارك بعد احتلال بريطانية لجزء آخر منها في عام (١٦٦٦)، وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بشراء هذه الجزر من الدنمارك في عام (١٩١٧) بمبلغ (٢٥) مليون دولار وضمتها إليها، وتبلغ مساحتها ما يقرب من (٣٤٤٥) كيلو متر مربع، وهي تشكل ثلث مساحة جزر العذراء الكاملة والتي يعود القسم الآخر منها إلى بريطانيا.

١٥ انظر: د. إيناس محمد البهجي ود. يوسف المصري . الرقابة على دستورية القوانين . ط١ المركز القومي للاصدارات القانونية . القاهرة . ٢٠١٣ . ص١٣٤.

١٦ انظر: الفقرة (١) المادة (الثالثة) من دستور الولايات المتحدة الأمريكية لسنة (١٧٨٧).

١٧ انظر: سامر عبد الحميد محمد العوضي . مصدر سابق . ص١٦.

١٨ جاء نص الفقرة (الرابعة) من المادة (الثانية) من الدستور الأمريكي باللغة الإنكليزية تحت عنوان (Disqualification) ونصت على ما يأتي:

The President, Vice President and all civil Officers of the United States, shall be removed from Office on Impeachment for, and Conviction of, Treason, Bribery, or other high Crimes and Misdemeanors.

وترجمته باللغة العربية هي:

الرئيس، نائب الرئيس وجميع الموظفين المدنيين للولايات المتحدة، يجب أن يعزلوا من وظائفهم إذا وجه إليهم الاتهام وتمت إدانتهم بالخيانة العظمى أو الرشوة أو أية جرائم أو جنح خطيرة أخرى.

١٩ أنظر: أحمد عارف الضلاعين . الضمانات القانونية لتطبيق قواعد القانون الدستوري . أطروحة دكتوراه . جامعة عين شمس . كلية الحقوق . ٢٠٠٨ . ص١١٥، وباسم الطباع . النظام الاتحادي للولايات المتحدة الأمريكية . بحث منشور على الشبكة العالمية للإنترنت على الموقع الإلكتروني (http://odetoamerica.com).

٢٠ للمزيد من التفصيل انظر: د. محمد طه حسين الحسيني . اختصاص البرلمان في المساءلة الجزائية . ط١ . منشورات الحلبي الحقوقية . بيروت . ٢٠١٦ . ص٩٢ وما بعدها.

٢١ وقد ثبتت قاعدة عدم خضوع أعضاء الكونغرس لهذا الاختصاص منذ عام (١٧٩٧) ولعدم شمول أعضاء الكونغرس وخضوعهم لهذا الاختصاص تم إيقاف إجراءات الاتهام النيابي التي اتخذت ضد السيناتور وليم بلونت (William Blount) ومع ذلك قام مجلس الشيوخ بإصدار قرار طرده وإلغاء عضويته في المجلس في عام (١٧٩٩) حيث أن كلا من مجلسي الكونغرس يملك الحق في توقيع العقوبات على أي عضو من أعضائه ويملك سلطة عزله بأغلبية الثلثين، ومن هنا يظهر عدم الحاجة إلى اللجوء لإجراءات الاتهام والمحاكمة النيابيين (أنظر: أحمد شوقي محمود الرئيس في النظام الدستوري في الولايات المتحدة الامريكية . أطروحة دكتوراه . كلية الحقوق . جامعة القاهرة . ١٩٨٢ . ص٥٨٨).

٢٢ أحمد شوقي محمود . مصدر سابق . ص٥٨٨.

٢٣ انظر: د. أحمد كمال أبو المجد . الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الامريكية والاقليم المصري . دار النهضة . ١٩٦٠ . ص٣٢٧ وما بعدها.

٢٤ المكان نفسه.

٢٥ نصت المادة (٩٣) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ على أن تختص المحكمة الاتحادية بما يأتي: أولا: الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة.

٢٦ أنظر: د. محمد إبراهيم درويش ود. إبراهيم محمد درويش . القانون الدستوري . ط١ . دار النهضة العربية . القاهرة . ٢٠٠٧ . ص٢٢٣.

٢٧ أنظر: د. رافع خضر صالح شبر . النظرية العامة للقانون الدستوري . المكتب الاستشاري . بابل . ٢٠٠٦ . ص١٥٨.

٢٨ أنظر: د. عدنان عاجل عبيد . القانون الدستوري، النظرية العامة والنظام الدستوري في العراق ط٢ . مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع . النجف الأشرف . ٢٠١٢ . ص١٢٦.

٢٩ د. سليمان محمد الطماوي . النظرية العامة للقرارات الإدارية دراسة مقارنة . ط٦ . جامعة عين شمس . القاهرة . ١٩٩١ . ص٤٦٥.

٣٠ د. محمد الشافعي أبو راس . القانون الإداري . لا يوجد اسم مطبعة أو سنة طبع . ص٣٠٧.

٣١ د. مازن ليلو راضي . القانون الإداري . منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك . ٢٠٠٨ . ص١٧٨.

٣٢ د. رمضان محمد بطيخ ود. نوفان منصور العجارمة . مبادئ القانون الإداري في المملكة الأردنية الهاشمية . ط١ . اثراء للنشر والتوزيع . عمان . ٢٠١٢ . ص٣٣٨.

٣٣ نور الدين مختار الخادمي . القواعد الفقهية . جامعة تونس الافتراضية . تونس . ٢٠٠٧ . ص٤.

٣٤ انظر: د. محسن خليل . علاقة القانون باللائحة . بحث منشور في مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادرية . العدد ٣ و٤ . الإسكندرية . ١٩٦٩ . ص٤٤.

٣٥ الفقرة (ثالثا) المادة (٨٠) من دستور جمهورية العراق لسنة (٢٠٠٥).

٣٦ نصت المادة (١٧٠) على أن "يصدر رئيس مجلس الوزراء اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين، لما ليس فيه تعطيل، أو تعديل، أو إعفاء من تنفيذها، وله أن يفوض غيره في إصدارها، إلا إذا حدد القانون من يصدر اللوائح اللازمة لتنفيذه"، ومما لا شك فيه أن هذا النص أوضح وأكثر دقة من نص المادة (٨٠) في دستور جمهورية العراق لسنة (٢٠٠٥) لأنه يمنع القرارات التنفيذية من أن تقوم بتعطيل أو تعديل أو الإعفاء من تنفيذ القانون، كما وأنه سمح بتفويض صاحب هذا الاختصاص إصدار القرارات التنفيذية وهو أمر مهم فقد لا يتمكن صاحب الاختصاص الأصيل من ممارسته لسبب من

الأسباب، ولكي لا يبقى القانون معطلا سمح الدستور بالتفويض هنا، كما أن النص لم يقصر هذا الاختصاص على رئيس مجلس الوزراء أو من يفوضه، بل سمح للسلطة التشريعية أن تمنح الاختصاص في إصدار القرارات التنفيذية لمن ترى وجوب منحه هذا الاختصاص في قوانين معنية، والمهم أنها منحت هذا الاختصاص لرئيس مجلس الوزراء لا لمجلس الوزراء كما فعل دستور جمهورية العراق لسنة (٢٠٠٥)، وفي هذا تسهيل وتسريع لإصدار مثل هذه القرارات، لذا نهيب بالمشرع الدستوري في تعديلاته الدستورية المزمع إجراؤها أخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار.

٣٧ انظر: د. طعيمة الجرف . القانون الإداري . مكتبة القاهرة الحديثة . القاهرة . ١٩٧٣ . ص٥٠٦.

٣٨ انظر: د. هاني علي الطهراوي . القانون الإداري . مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع . عمان . ٢٠٠١ . ص٧٢.

٣٩ انظر: د. أنور أحمد رسلان . وسيط القضاء الإداري . دار النهضة العربية . القاهرة . ٢٠٠٠ . ص٧٩.

٤٠ انظر: د. طعيمة الجرف . مصدر سابق . ص٥٠٧.

٤١ انظر: د. رمضان محمد بطيخ ود. نوفان منصور العجارمة . مصدر سابق . ص٣٣٨.

٤٢ انظر: د. ماهر صالح علاوي الجبوري . مبادئ القانون الإداري . ص١٩٦.

٤٣ انظر: د. محمد رفعت عبد الوهاب مبادئ وأحكام القانون الإداري . منشورات الحلبي الحقوقية . بيروت . ٢٠٠٥ . ص٤٨٩.

٤٤ انظر: د. أحمد كمال أبو المجد . مصدر سابق . ص١٤٨ وما بعدها.

٤٥ الفقرة (٢) المادة (الثالثة) من دستور الولايات المتحدة الأمريكية لسنة (١٧٨٧) المعدل.

٤٦ انظر: د. علي الباز . الرقابة على دستورية القوانين في مصر . دار الجامعات المصرية ت الإسكندرية . ١٩٧٨ . ص١٤٩ وما بعدها.

المراجع:

اولا: كتب القانون

١. توني م. فاين . النظم القانونية الأمريكية . ترجمة عادل ماجد . الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية . القاهرة . ٢٠٠١.

٢. د. أحمد كمال أبو المجد . الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الامريكية والاقليم المصري . دار النهضة . ١٩٦٠.

٣. د. أنور أحمد رسلان . وسيط القضاء الإداري . دار النهضة العربية . القاهرة . ٢٠٠٠.

٤. د. إيناس محمد البهجي ود. يوسف المصري . الرقابة على دستورية القوانين . ط١ المركز القومي للإصدارات القانونية . القاهرة . ٢٠١٣.

٥. د. رافع خضر صالح شبر . النظرية العامة للقانون الدستوري . المكتب الاستشاري . بابل . ٢٠٠٦.

٦. د. رمضان محمد بطيخ ود. نوفان منصور العجارمة . مبادئ القانون الإداري في المملكة الأردنية الهاشمية . ط١ . اثراء للنشر والتوزيع . عمان . ٢٠١٢.

٧. د. سليمان محمد الطماوي . النظرية العامة للقرارات الإدارية دراسة مقارنة . ط٦ . جامعة عين شمس . القاهرة . ١٩٩١.

٨. د. طعيمة الجرف . القانون الإداري . مكتبة القاهرة الحديثة . القاهرة . ١٩٧٣.

٩. د. عبد الرحمن سليمان . السلطة القضائية في النظام الفيدرالي . ط١ . مكتبة زين الحقوقية والأدبية . بيروت . ٢٠١٣.

١٠. د. عبد الرحمن سليمان زيباري . السلطة القضائية في النظام الفيدرالي . ط١ . مكتبة زين الحقوقية والأدبية . بيروت . ٢٠١٣.

١١. د. عدنان عاجل عبيد . القانون الدستوري، النظرية العامة والنظام الدستوري في العراق ط٢ . مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع . النجف الأشرف . ٢٠١٢.

١٢. د. علي الباز . الرقابة على دستورية القوانين في مصر . دار الجامعات المصرية ت الإسكندرية . ١٩٧٨.

١٣. د. مازن ليلو راضي . القانون الإداري . منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك . ٢٠٠٨.
١٤. د. محسن خليل . علاقة القانون باللائحة . بحث منشور في مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية . العدد ٣ و٤ . الإسكندرية . ١٩٦٩.
١٥. د. محمد إبراهيم درويش ود. إبراهيم محمد درويش . القانون الدستوري . ط١ . دار النهضة العربية . القاهرة . ٢٠٠٧.
١٦. د. محمد الشافعي أبو راس . القانون الإداري . لا يوجد اسم مطبعة أو سنة طبع.
١٧. د. محمد رفعت عبد الوهاب مبادئ وأحكام القانون الإداري . منشورات الحلبي الحقوقية . بيروت . ٢٠٠٥.
١٨. د. محمد طه حسين الحسيني . اختصاص البرلمان في المساءلة الجزائية . ط١ . منشورات الحلبي الحقوقية . بيروت . ٢٠١٦.
١٩. د. هاني علي الطهراوي . القانون الإداري . مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع . عمان . ٢٠٠١.
٢٠. نور الدين مختار الخادمي . القواعد الفقهية . جامعة تونس الافتراضية . تونس . ٢٠٠٧.

ثانيا: رسائل واطاريح جامعية

١. أحمد شوقي محمود الرئيس في النظام الدستوري في الولايات المتحدة الامريكية . أطروحة دكتوراه . كلية الحقوق . جامعة القاهرة . ١٩٨٢.
٢. أحمد عارف الضلاعين . الضمانات القانونية لتطبيق قواعد القانون الدستوري . أطروحة دكتوراه . جامعة عين شمس . كلية الحقوق . ٢٠٠٨.
٣. سامر عبد الحميد محمد العوضي . أوجه عدم دستورية القوانين في النظام الأمريكي والمصري . أطروحة دكتوراه . كلية الحقوق . جامعة الإسكندرية . ٢٠٠٨.

ثالثا: كتب اجنبية

1. Administrative Office of the U.S. Courts – Federal Courts and What They Do.
2. Administrative Office of the U.S. Courts – Understanding The Federal Courts.

3. Laural Hooper, Dean Miletich, and Angelia Levy – Case Management Procedures in the Federal Courts of Appeals – 2nd – Federal JUDICIAL CENTER – 2011.
4. Toni M. Fine – How U.S. Courts Work – Electronic Journals of the U.S. Information Agency – Volume 4 number 2 – 1999.

رابعا: بحوث ومراجع الكترونية

١. http://www.ca8.uscourts.gov.
٢. https://en.wikipedia.org.
٣. https://en.wikipedia.org/wiki/Appellate_court.
٤. باسم الطباع . النظام الاتحادي للولايات المتحدة الأمريكية . بحث منشور على الشبكة العالمية للإنترنت على الموقع الإلكتروني (http://odetoamerica.com).

خامسا: دساتير

١. دستور الولايات المتحدة الأمريكية لسنة ١٧٨٧.
٢. من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

الأساس القانوني للتدابير الوقائية لحماية المنشآت ذات القوى الخطرة أثناء النزاعات المسلحة

أ.م.د. نوري رشيد نوري

الباحث محمد عبد الرضا ناصر

كلية القانون /جامعة كربلاء

المقدمة:

أولا: موضوع البحث:

إن ظاهرة الصراع هي إحدى الحقائق التي رافقت الإنسان منذ نشأت الخليقة، والتي غالبا ما تطال المدنيين والمنشآت المدنية بآثارها، وقد كان للعرف الدولي السبق في الحد من آثار النزاعات المسلحة، إلا أن تلك القواعد لم تكن كافية، فظهرت الحاجة الى إبرام الاتفاقيات الدولية، وقد توالت تلك الاتفاقيات لتنظم عمل المقاتلين أثناء سير العمليات العسكرية، وتضع الضوابط التي تقيد تصرفاتهم.

تعكس الحماية الدولية للمنشآت المدنية أثناء النزاعات المسلحة التوسع الذي صاحب قواعد القانون الدولي الإنساني، حيث لم يعد منحصرا كما كان عليه الحال حتى منتصف القرن الماضي على حماية ضحايا النزاعات المسلحة وتخفيف معاناتهم بل امتد نطاقه ليوفر حماية خاصة للمنشآت ذات القوى الخطرة، وهذه الحماية جاءت كنتيجة طبيعية لما خلفته النزاعات من آثار رهيبة، ولا يمكن تحقيق الحماية ما لم تتخذ التدابير الوقائية.

ثانيا: أهمية البحث:

تتجلى أهمية التدابير الوقائية في كونها تساهم في توفير غطاء وقائي بالتعاضد مع القواعد القانونية التي تمنع الاعتداء على المدنيين والمنشآت المدنية في أوقات النزاعات المسلحة، وبالتالي لا يمكن إعمال قواعد الحماية بدون تلك التدابير، خاصة إذا ما تعلقت بالمنشآت ذات القوى الخطرة.

ثالثا: مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في عدم وجود حدود واضحة لمصطلح التدابير الوقائية، والذي قد يؤدي الى تفسيره تفسيرا ضيقا يتكيف مع مصالح الأطراف المتحاربة على عكس الغاية من تلك القواعد، كما أن تطبيق التدابير الوقائية من قبل هذه الأطراف يتوقف على الأساس القانوني لتلك القواعد فيما إذا كانت تلك القواعد عرفية أو تندرج ضمن القواعد الاتفاقية، وما يترتب على ذلك من مشاكل في حالة عدم انضمام أحد أطراف النزاع المسلح لتلك الاتفاقيات.

رابعا: منهجية البحث:

لغرض توضيح المفاهيم وإزالة الغموض وإيراد النصوص والقواعد القانونية الدولية سنعتمد في كتابة البحث المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك من خلال تعريف مفهوم التدابير الوقائية والتعرف على خصائصها، ومن ثم نتناول القواعد التي تبين الأساس القانوني لتلك التدابير وبيان مدى الزامية تلك القواعد للأطراف المتحاربة.

خامسا: هيكلية البحث:

ينقسم البحث على مطلبين، يتناول المطلب الأول مفهوم التدابير الوقائية، ومن خلال فرعين، نتكلم في الفرع الأول عن تعريف التدابير الوقائية فيما نفرد الفرع الثاني لخصائص تلك التدابير، أما المطلب الثاني فسنتناول فيه الأساس القانوني لتلك التدابير ومن خلال فرعين نخصص الفرع الأول للقواعد الاتفاقية ونفرد الفرع الثاني للقواعد العرفية.

المطلب الأول: مفهوم التدابير الوقائية:

تحتوي معظم النظم القانونية على العديد من التدابير الوقائية، إلا أن هذه التدابير تختلف من قانون لآخر، وأن فعالية قواعد أية قانون تعتمد على مدى نجاعة ما يوفره من تدابير ممكنة، وللتعرف على المقصود بالتدابير الوقائية في إطار قواعد القانون الدولي الإنساني، سنقسم هذا المطلب الى فرعين، نتناول في الفرع الأول تعريف التدابير الوقائية فيما نتطرق في الفرع الثاني الى خصائص التدابير الوقائية

الفرع الأول

تعريف التدابير الوقائية

لتحديد المقصود بالتدابير الوقائية أثناء النزاعات المسلحة، يتطلب ذلك تناول أهم ما أورده فقهاء وشراح القانون الدولي من تعاريف، وكذا الحال البحث عن المفهوم القانوني للتدابير الوقائية في الاتفاقيات الدولية المعنية بالنزاعات المسلحة.

أفرد فقهاء وشراح القانون الدولي العديد من التعريفات لمفهوم التدابير الوقائية، إذ عرفها البعض بانها "تلك التدابير والإجراءات التي يتعين على كل مقاتل كان قائد أو جندي، اتخاذها سواء قبل اندلاع العمليات العسكرية أو أثنائها وحتى بعد انتهائها"(١).

إن ما يمكن تسجيله ضد هذا التعريف أنه لم يحدد نوع التدابير الوقائية التي يمكن اتخاذها، كما أنه لم يبين نطاقها الشخصي، إلا أنه قد وضع إطاراً عاماً لها من خلال الزام القادة العسكريين والجنود كلا حسب موقعه، باتخاذ هذه التدابير قبل الهجوم أو أثناءه وحتى بعد الهجوم، وهو ما يعد تعريفاً شاملا ومعبراً عن كافة مراحل العمليات العسكرية.

وقد عرفها آخرون بانها " التدابير العملية الممكن اتخاذها مع مراعاة جميع الظروف السائدة في ذلك الوقت بما في ذلك الاعتبارات الإنسانية والعسكرية، والغاء أو تعليق أي هجوم ضد الأعيان والأشخاص المدنيين شرط عدم المشاركة في العمليات العسكرية" (٢).

تناول هذا التعريف التدابير الوقائية بشكل تفصيلي أكثر من سابقه، والذي عد تلك التدابير بانها التي يمكن اتخاذها في جميع الظروف والاعتبارات السائدة في حينه، شرط عدم المساهمة في العمليات العسكرية بشكل مباشر.

كما عرفها الأستاذ شريف عتلم بالقول، بأنها "توخي الحرص الدائم في إدارة العمليات العسكرية من قبل أطراف النزاع المسلح لتفادي إصابة السكان المدنيين والأعيان المدنية واتخاذ جميع الاحتياطات العملية

لتجنب إيقاع خسائر في أرواح المدنيين أو إصابتهم أو الاضرار بالأعيان المدنية بصورة عارضة، وتقليلها على أي حال الى الحد الأدنى" [٣].

على الرغم من استخدام التعريف لمصطلحين مختلفين هما الحرص والاحتياطات إلا أنهما منسجمان ومتكاملان، والذي يراد منه بذل العناية اللازمة من أجل تفادي الفئات المحمية سواء كانوا أشخاص أو أعيان مدنية في حالة أي هجوم حسب المعلومات المتوفرة لديهم في كافة الأوقات، وبشكل مستمر عند إدارة العمليات العسكرية، كما أنه لم يقصر اتخاذ التدابير الوقائية على الهجوم المباشر، وإنما شمل ايضا الأضرار العرضية وتقليلها الى أدنى حد ممكن.

كما عرفها الدكتور يوسف إبراهيم النقبي بأنها" كافة التدابير الممكنة لتجميع المعلومات التي يمكن أن تساعد على تفادي الهجوم قدر المستطاع على الأعيان المدنية، شريطة ألا تستخدم في الظروف السائدة آنذاك لأغراض عسكرية" [٤].

إن ما يمكن الإشارة له بخصوص هذا التعريف كونه حدد التدابير الوقائية بجمع المعلومات التي تساعد على تفادي الهجوم على المنشآت المدنية، كما أنه رهن حمايتها بعدم استخدامها للأغراض العسكرية في الظروف السائدة، وهذا يفسح المجال لاجتهادات القادة الميدانيين، ما يجعل من الحماية سلطة تقديرية تخضع لمزاج المقاتلين.

إن التعريفات السابقة تطرقت الى مصطلح التدابير الوقائية بشكل عام أما في إطار المنشآت ذات القوى الخطرة فقد عرفها الاستاذ فريتس كالسوفهن بأنها" جميع الاحتياطات العملية لتفادي انطلاق القوى الخطرة ويقع على كلا الطرفين، وبالقدر الذي يكون فيه كل منهما في وضع يمكنه من اتخاذ هذه التدابير" [٥].

كما عرفها آخر بانها التدابير الواجب اتخاذها من قبل أطراف النزاع كوسائل احتياط في سبيل تقليل الخسائر التي يمكن حصولها بين المنشآت ذات القوى الخطرة نتيجة الهجوم عليها وهذه التدابير أما تكون أثناء الهجوم أو ضده[٦].

على الرغم من كون هذين التعريفين تناولا التدابير الوقائية للمنشآت ذات القوى الخطرة وهو ما يعد أكثر وضوحاً من التعاريف العامة الأخرى، إلا أن الهدف الذي ترمي له يكاد لا يختلف وهو تفادي الأضرار في صفوف المدنيين والأعيان المحمية الأخرى.

وبخصوص القواعد القانونية فقد تناول البروتوكول الإضافي الأول المتعلق بالنزاعات المسلحة الدولية هذه التدابير بالتفصيل، إذ نصت الفقرة(١) من المادة(٥٧) على أن" تبذل رعاية متواصلة في إدارة العمليات العسكرية، من أجل تفادي السكان المدنيين والأشخاص والأعيان المدنية"، كما نصت الفقرة (٢) من ذات المادة على وجوب اتخاذ "جميع الاحتياطات المستطاعة عند تخيير وسائل وأساليب الهجوم من أجل تجنب احداث خسائر في أرواح المدنيين، أو الحاق الإصابة بها أو الإضرار بالأعيان المدنية، وذلك بصفة عرضية، وعلى أي الأحوال حصر ذلك في أضيق نطاق" [٧].

وعرفها البروتوكول الإضافي الثاني المتعلق بحظر أو تقييد الألغام البرية بانها" جميع الاحتياطات المستطاعة لحماية المدنيين من آثار الأسلحة التي تنطبق عليها هذه المادة" [٨].

أن ما يؤشر على هذا التعريف من مآخذ، بأنه لم يكن جامعاً مانعاً، وإنما جاء مقتضباً ، كما أن نطاقه محدد باستعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد بحيث لا يسري على وسائل القتال الأخرى، وإنما قدر تعلق الأمر بالاحتياطات التي عالجتها القواعد القانونية المعنية باستعمال هذه الألغام .

أن ما يحسب للبروتوكل الإضافي الأول لسنة ١٩٧٧ أنه لم يخصص هذه القواعد لفئة معينة من الفئات المحمية كما فعلت الاتفاقيات الأخرى، وإنما جاءت هذه القواعد شاملة لجميع الفئات من الأشخاص والأعيان المدنية مادامت تتمتع بهذه الصفة، كما ركزت على التدابير التي ينبغي على الطرف المهاجم اتخاذها، وعموماً يمكن القول بأن التعاريف التي تناولها شراح وفقهاء القانون الدولي تكاد لا تختلف عن التعاريف التي وردت في اتفاقيات القانون الدولي الإنساني من حيث المضمون، الا أنها لم تأت بتعريف جامع مانع يضم هذه التدابير، بل أتت في موارد متعددة لحالات مختلفة.

ومن خلال ذلك يمكن تقديم تعريف للتدابير الوقائية لحماية المنشآت ذات القوى الخطرة بالقول بانها (جميع الإجراءات والاحتياطات الممكنة التي يتوجب على أطراف النزاع المسلح اتخاذها قبل وأثناء العمليات العسكرية بما يكفل حماية المدنيين والمنشآت ذات القوى الخطرة على أن تراعى كافة الاعتبارات والظروف في حينه).

الفرع الثاني

خصائص التدابير الوقائية

لكل مفهوم من المفاهيم القانونية خصائصه التي تميزه عن غيره من المفاهيم الأخرى في ذات الحقل، ويمكن استخلاص هذه المفاهيم، إما من خلال التعريف وهو ما يعطي للقانون استقراره ومعناه، أو الغاية من هذه القواعد، فضلا عن اشتراكها مع القواعد الأخرى من ذات القانون بنفس الخصائص. وللتعرف على ذلك سنتناول أهم الخصائص، والتي يمكن أن نوجزها بالاتي:-

١- إجراءات واحتياطات سابقة أو معاصر للهجوم: تعد التدابير في المصطلح الواسع مجموعة من الإجراءات والاحتياطات التي يتم اتخاذها لتحقيق أهداف القانون لمنع وقوع الأضرار والخسائر التي لا طائل من ورائها، فهي كإجراء سابق أو معاصر يعمل على توقي حدوث أمر متوقع أن يخالف القانون المنصوص عليه.

٢- اتخاذ التدابير ممن يملك القرار: إن من يملك قرار الهجوم هم القادة العسكريين في الميدان وفي حالات معينة قد يتطلب الأمر أن يصدر القرار من القائد العام للقوات المسلحة أو من الوزير أو رئيس أركان الجيش، وبحسب خطور العملية العسكرية، وينبغي على هؤلاء بذل الجهود اللازمة والممكنة، لاتخاذ التدابير في كافة مراحل سير العمليات العسكرية[٩]. ومن أجل ضمان الالتزام بالقانون يجب أن تتضمن التعليمات الموجه الى القادة والمقاتلين تلك التدابير، وأن يكون لديهم القدرة في معالجة الحالات الطارئة بعيدا عن ارتكاب أية انتهاكات .

٣- أن تكون التدابير الوقائية ممكنة الاتخاذ: إن الواجب القانوني والاخلاقي يفرض على أطراف النزاع المسلح اتخاذ التدابير الممكنة، وبهذا الخصوص يقصد بالإمكانية بأن تكون غير مستحيلة القيام، على أن يبذل كل طرف من أطراف النزاع المسلح العناية المتواصلة والاكيدة من أجل حماية المدنيين والمنشآت المدنية، وأن يتم ذلك بحسن نية، على أن الإمكانيات قد تختلف فيما إذا كان أطرافها دولا أو دول وجماعات مسلحة، كما تختلف من دولة لأخرى، فالدولة ذات الامكانيات المتطورة تستطيع اتخاذ التدابير الوقائية على نحو أفضل، في حين لا يمكن لدول أخرى تملك أسلحة تقليدية وإمكانيات بسيطة اتخاذ ذات التدابير[١٠]. ولا يقصد بتلك الإجراءات والاحتياطات أن تكون مستحيلة، بل تقدر بحسب قدرة كل طرف من أطراف النزاع المسلح، على أن لا يكون ذلك مبررا لعدم الالتزام بها.

٤- عدم تحديد التدابير على سبيل الحصر: من المسائل التي تحسب لواضعي قواعد التدابير الوقائية الواردة في البروتوكول الإضافي الأول، بأنها غير محددة على سبيل الحصر، إذ بإمكان أطراف النزاع اتخاذ ما يشاءون من التدابير، مادام الهدف منها توفير الحماية أثناء العمليات العسكرية، وبالتالي لا يوجد مانع من اتخاذ أية تدابير أخرى غير منصوص عليها خاصة في ظل التطور التكنلوجي للترسانة العسكرية أو بسبب تغير ظروف القتال، ما دامت تصب في مصلحة المدنيين والمنشآت المدنية، وتتعدد تلك التدابير لكل حالة على حدة تبعا لدرجة الخطر.

٥- تناسب التدابير مع الخطر: غالبا ما يتم التطرق الى التناسب عندما يشار الى التدابير الوقائية، فالرابطة بين الاثنين جدا وثيقة، لأن التناسب في التدابير يقود الى احترام المدنيين والمنشآت المدنية، فهو يتعلق بحجم خطورة العمليات العسكرية، إذ يجب أن لا يكون التدبير المتخذ ضعيف مقارنة مع الخطر المحتمل، بل يجب أن يكون متوافقا أو متلائما معه [١١]. ولأجل تحديد التدابير الأنسب، فإن هناك عدة عوامل تدخل في هذا الشأن يقف على رأسها مصدر الخطر وحجمه ونوعه[١٢]. ويفضل في تلك الحالة

القيام بعمليات عسكرية محدودة تعالج الأهداف العسكرية مع اتخاذ كل التدابير اللازمة لحماية تلك المنشآت.

٦- مواجهة الخسائر والأضرار الجسيمة: تواجه التدابير الوقائية الفعل الضار أثناء النزاع المسلح ، والتي تهدف الى تجنيب الانسانية المعاناة التي لا مسوغ لها، وأن حصر الخسائر والأضرار في نطاق ضيق إنما يأتي في مرتبة تالية لتجنب تلك الخسائر والأضرار، وهو ما يمكن أن يحدث في حالة المنشآت ذات القوى الخطرة، ويجب أن ينظر الى الخسائر والأضرار على المستوى البعيد وليس فقط على المدى القريب للهجوم.

المطلب الثاني: الأساس القانوني للتدابير الوقائية:

يقصد بالأساس القانوني بانه المصدر الذي يرجع أليه لاستنباط القواعد القانونية وتحديد مضمونها، وفي هذا النطاق بذلت جهود كبيرة على الصعيد الدولي من أجل التوافق على قواعد قانونية في إطار المعاهدات الدولية من قبل المجتمع الدولي، والتي اكتسبت فيما بعد صفة الالزام[١٣]، ويكاد لا يخلو قانون من القصور، والذي يمكن تلافيه من خلال القواعد العرفية، وبناء على ذلك سنقسم هذا المطلب الى فرعين، نخصص الأول للقواعد الاتفاقية فيما نفرد الفرع الثاني للقواعد العرفية.

الفرع الأول

القواعد الاتفاقية

تعد نصوص المعاهدات الدولية الأساس الأول لقواعد القانون الدولي الإنساني، الذي تناولته المادة (٣٨) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، وتعرف المعاهدات بأنها" اتفاق مكتوب بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي، من شأنه أن ينشئ حقوقاً والتزامات متبادلة في ظل القانون الدولي" [١٤].

نشأت معظم قواعد القانون الدولي عن طريق إبرام المعاهدات بين أشخاص القانون الدولي، وقد أكدت ديباجة اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ على الدور البالغ الأهمية لهذه المعاهدات باعتبارها

مصدر للقانون الدولي، ووسيلة لتطوير التعاون وتنمية العلاقات الودية بين الدول وإن التقنين والتطوير المستمر للمعاهدات الدولية سيدعم مبادئ الأمم المتحدة في ميثاقها لتحقيق السلم والأمن الدوليين[١٥].

وترتب المعاهدات الدولية آثار قانونية من حيث إنشاء الحقوق والالتزامات المتبادلة تجاه أطرافها.

تضع المعاهدات الدولية قواعد قانونية مكتوبة تتمتع بدرجة عالية من الوضوح والدقة، والتي هي نتاج توافق إرادات الدول، فهي تعبر عن الرضا الصريح للأطراف المتعاقدة، والمعاهدات نوعان الأولى خاصة، وهذا النوع من المعاهدات لا يلزم الا الدول الأطراف فيها، ونصوص هذه المعاهدة لا تعد مصدرا للقانون الدولي، ولكن يمكن أن تكون سببا غير مباشر في نشأة القواعد القانونية الدولية، والنوع الآخر هو المعاهدات العامة التي تتناول أمور تهم الدول جميعا يكون الغرض منها تنظيم العلاقات والمسائل المهمة الدولية، فهي تستهدف تنظيم مراكز قانونية مشتركة لعموم الدول، وبالتالي تشبه التشريعات في القوانين الداخلية، ومن هذه الاتفاقيات، اتفاقية لاهاي الخاصة باحترام قوانيين وأعراف الحرب البرية لعام ١٩٠٧ واتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الاضافيين لعام ١٩٧٧ والتي شكلت نواة القانون الدولي الإنساني[١٦].

يمكن القول بأن أسانيد التدابير الوقائية لحماية المنشآت ذات القوى الخطرة تتجلى في العديد من الوثائق المكونة للقانون الدولي الإنساني، فقد أشارت المادة(٢٦) من اتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧ الى ضرورة بذل قصارى الجهد لتحذير السلطات قبل الشروع بعمليات القصف، وهو من التدابير الوقائية الضرورية لدعم حماية المدنيين والمنشآت المدنية، كما أشارت المادة(٢٧) من ذات الاتفاقية لأول مرة الى اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لتفادي الهجوم قدر المستطاع على الأعيان المدنية، فضلا عن النص على وضع الشارة المميزة على هذه الأعيان[١٧]. وبذلك تكون اتفاقية لاهاي الرابعة أول اتفاقية أسست للتدابير الوقائية لحماية المنشآت المدنية.

بذلت جهود كبيرة من قبل المجتمع الدولي في سبيل تعزيز وتطوير القانون الدولي الإنساني متمثلة باتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ سعيا لسد الثغرات التي أفرزتها الممارسات والقواعد الدولية السابقة ولتوفير غطاء قانوني للفئات التي ليست لها علاقة بالعمليات العسكرية، وقد أشارت اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ في المادتين(١٨، ١٩) الى التدابير الوقائية لحماية بعض المنشآت المدنية، ومع ذلك يبدو واضحا أن هذه القواعد لم تتضمن نصا عاما يقرر التدابير التي تتخذ لصالح المدنيين والأعيان المدنية، بل تضمنت نصوص معينة لصالح فئات محددة من المنشآت المدنية، وعلى الرغم من أن اتفاقيات جنيف تعتبر نقلة واضحة على صعيد العلاقات الدولية التي تنظم النزاعات المسلحة، لكنها لم تتصدى لمسألة العمليات العدائية الى أن تم مراجعتها في البروتوكولين الإضافيين عام ١٩٧٧، إذ تنبهت اللجنة الدولية للصليب الأحمر لهذا القصور فجاء الباب الثالث من مشروع البروتوكول الإضافي الأول تحت عنوان الحد من الأخطار التي يتعرض لها السكان المدنيين والتي أصدرتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام ١٩٥٦ وضمنتها التدابير الوقائية عند مهاجمة الأهداف لتأمين حماية فعالة للسكان المدنيين[١٨].

تضمن مشروع البروتوكولين الإضافيين الأول والثاني، القاعدة القانونية التي تتطلب اتخاذ التدابير الوقائية من قبل أطراف النزاع المسلح لحماية المدنيين والمنشآت المدنية ضد آثار الهجمات، الا أن هذا النص حذف في اللحظات الأخيرة من مشروع البروتوكول الثاني، وتم الاتفاق على النص المبسط في المادة (٢/٢٤) من مشروع البروتوكول، واقتصرت المادة (١٣) منه على توفير حماية عامة للسكان المدنيين، غير أنه من الصعب التزام أطراف النزاع بهذه الحماية دون اتخاذ التدابير الوقائية ضد آثار الهجمات[١٩].

ولقد جاءت صياغة قواعد البروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧،كي تتصدى للتحولات التي طرأت على النزاعات المسلحة، والتي تسببت في زيادة معاناة المدنيين والإضرار بالمنشآت المدنية، بحيث وسعت من نطاق الضمانات الأساسية أثناء النزاعات المسلحة[٢٠]، وفي نهاية المباحثات تم الاتفاق على قواعد التدابير الوقائية الواجب اتخاذها أثناء الهجوم في المادة (٥٧) والتدابير الوقائية ضد آثار الهجوم في

المادة (٥٨) من البروتوكول الإضافي الأول لحماية المدنيين والمنشآت المدنية، والتي توفر ضمانة لتعزيز حماية المنشآت ذات القوى الخطرة، وفي ذات الوقت تعتبر وقاية للمدنيين من الخطر الجسيم، الذي يمكن أن ينطلق في حال تم استهداف هذه المنشآت[٢١]. كما نصت اتفاقية حظر أو تقييد استعمال الاسلحة التقليدية لعام ١٩٨٠ والبروتوكولات الملحقة بها على اتخاذ بعض التدابير الوقائية، وفي حدود استعمال هذه الأسلحة[٢٢]. ويتجلى بوضوح ما أضفته قواعد البروتوكولين الإضافيين من غلبة الجانب الإنساني على قوانيين الحرب التقليدية، بالشكل الذي يوفر أكبر قدر من الحماية للمنشآت المدنية[٢٣].

نخلص الى أن القواعد الاتفاقية التي تنص على التدابير الوقائية، قد تدرجت منذ اتفاقيات لاهاي لعام ١٩٠٧، وانتهاءً بالاتفاقيات التي تحظر أو تقييد استعمال وسائل القتال التقليدية لعام ١٩٨٠، وبالتالي فإنها تجد أساسها القانوني في اتفاقيات القانون الدولي الإنساني بشكل عام وفي البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ بشكل خاص، والتي جاءت بشكل مفصل.

الفرع الثاني

القواعد العرفية

يعد العرف الدولي المصدر الثاني للقانون الدولي العام، فالقواعد القانونية التي استقرت على الصعيد الدولي كانت عبارة عن أعراف دولية وما المعاهدات الدولية الشارعة الا تعبيراً عن هذه الاعراف[٢٤]. ويقصد بالعرف الدولي بأنه" مجموعة القواعد القانونية التي نشأت في المجتمع الدولي بسبب تكرار اتباع الدول لها حتى استقرت واعتقدت الدول بأنها أصبحت ملزمة لها"[٢٥].

يتكون العرف الدولي الإنساني من ركنين الأول مادي، ويتمثل بمجموع الأفعال والممارسات التي تتكرر عن الدول أثناء النزاعات المسلحة، فهذه الافعال والممارسات تمثل السلوك الصادر عن أطراف النزاع في ساحات القتال يضاف اليها التعليمات الصادرة الى هذه الجيوش، ويشترط في هذه الممارسات أن تجري بشكل منتظم وأن تكون عامة تمارسها غالبية الدول، والركن الثاني للقاعدة العرفية العنصر المعنوي

المتمثل باعتقاد الدول أن التصرفات التي تقوم بها أثناء النزاعات المسلحة ملزمة لها قانونا[٢٦]، وعلى الرغم من اختلاف الآراء الفقهية بشأن الامتناع أو الإهمال المتكرر فإن الغالبية تقر بأن الواقعة الجديرة بإنتاج العرف يجب أن تتسم بصفات الاستمرارية ذاتها أي تكرار السابقة في الزمان وصفات العمومية في المكان[٢٧].

يعد العرف المصدر الأساس للقانون الدولي الإنساني، وهو ملزم للدول سواء شاركت في تكوينه أم لم تشارك، وسواء كانت موجودة وقت نشوئه أو غير موجودة ، أما الطريقة التي يثبت بها وجود العرف فتكون بالنظر الى ما تسلكه الدول من تصرفات أثناء النزاعات المسلحة، بالإضافة الى الاتفاقيات سارية التنفيذ التي يمكن الوقوف من خلالها على القواعد العرفية، كون هذه الاتفاقيات تأتي في معظم قواعدها تدويناً لأعراف دولية، حيث تعتبر اتفاقية لاهاي الخاصة بالحرب البرية واتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧ أحكام قانونية عرفية، فضلا عن الأحكام الخاصة بوسائل القتال التي ارتضتها الدول، وتواترت على قبول قواعدها أثناء النزاعات المسلحة، وقد أيدت هذا الرأي محكمة نورمبرغ لعام ١٩٤٥،إذ بينت أن قواعد لاهاي التي تناولت تنظيم الحرب البرية ما هي الا محاولة لتنقيح قوانين وأعراف الحرب السائدة في حينها، ومن ثم أكدت على سريان تلك القواعد على كافة الدول حتى التي لم تكن طرفاً في اتفاقيات لاهاي[٢٨]. كما تناولت المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة في عام ١٩٩٩ مسألة التدابير الوقائية في الحكم الذي أصدرته في قضية (بلاسكيتش)، والمتعلقة بالهجمات غير المشروعة التي ارتكبت أثناء النزاع المسلح، فقد أشارت المحكمة الى الهجمات العسكرية التي أمر بها قائد القوات المسلحة الكرواتية في البوسنة، وعدم اتخاذه الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين والأعيان المدنية، حيث أسست المحكمة من خلالها لمرحلة مستقبلية لوقاية المدنيين والأعيان المدنية من الهجمات العشوائية[٢٩]. ويبرز دور العرف الدولي من خلال تنظيمه جوانب عديدة للنزاعات المسلحة، ومنحه حماية للأشخاص والمنشآت المدنية .

يساهم القانون الدولي الإنساني العرفي في سد الثغرات التي تشوب الحماية القانونية التي توفرها المعاهدات الدولية، والعرف الدولي يمثل تعاملاً قابلاً للتطور، فهو يستطيع بمرونته أن يجاري ولو بشكل بطئ الأحداث والأوضاع المتغيرة، ويتجاوب مع العلاقات والحاجات الدولية المتطورة، وهذا مايميزه عن القواعد التعاهدية الجامدة، فضلا عن ذلك فإن أغلب النزاعات المسلحة ذات طابع غير دولي، وأن القواعد التي تتناولها تبقى محدودة بعض الشيء الا أن الممارسات العرفية في هذا المجال أكثر تفصيلاً من قانون المعاهدات، وهذا ما يسوغ خصوصاً في القواعد التي تحكم سير العمليات العسكرية [٣٠].

تكتسي القواعد العرفية أهمية كبيرة في حالة كون أحد المتحاربين ليس طرفاً في الاتفاقيات المعنية بالنزاعات المسلحة، بحيث تبقى هذه القواعد ملزمة لكافة أطراف النزاع بغض النظر عن كونهم غير أطراف في الاتفاقيات الدولية، كما أن الثغرات القانونية التي تشوب القواعد الاتفاقية لا يمكن ردمها الا من خلال القواعد العرفية خاصة في النزاعات المسلحة غير الدولية التي يكون أحد أطرافها من الجماعات المسلحة[٣١]. كما يمكن أن تكون قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي مفيدة في حالة النزاعات المسلحة التي يقودها تحالف من الدول وخاصة في النزاعات المسلحة المعاصرة، وما يهمنا من ذلك حالة عدم ارتباط بعض من هذه الدول بذات الالتزامات التي تفرضها المعاهدات المعنية بالنزاعات المسلحة، ففي هذه الحالة يمثل القانون الدولي العرفي تلك القواعد التي يمكن تطبيقها على جميع أعضاء التحالف، ويمكن اعتبار هذه القواعد المعيار الأدنى الملزم للدول غير الأطراف أو لتبني سياسات ذات أهداف معينة[٣٢].وتدور القواعد العرفية الخاصة بالتدابير الوقائية بصفة عامة في إطار قوانيين النزاعات المسلحة بما فيها القوانين العسكرية التي ساعدت على نشأت العرف الدولي وتطوره، كما أن التعليمات التي تصدرها الدول لجيوشها أثناء النزاعات المسلحة، وتبادل المذكرات بين قادة الجيوش المتحاربة وقرارات القضاء الدولي المتعلقة بشأن التجاوزات الحاصلة أثناء النزاعات المسلحة، يؤدي الى نشوء قواعد عرفية تتعلق بإضفاء الحماية على المنشآت المدنية بما فيها المنشآت ذات القوى الخطرة أثناء النزاعات

المسلحة[٣٣].وقد كشفت المراسلات الرسمية بين الوزارات المسؤولة في المانيا، بأن محطات الكهرباء العاملة بالطاقة النووية محمية بموجب قواعد القانون العرفي، والذي يتطلب اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لحمايتها في حال استعملت للأغراض العسكرية، وفي عام ١٩٨١، وفي محضر الرد على السؤال البرلماني حول الوضع القانوني لمحطات الطاقة النووية أجابت الحكومة الألمانية أن هذه المحطات تستخدم للأغراض السلمية، وبالتالي فهي تتمتع بالحماية بموجب المادة (٥٦) من البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧، أما عن موقف العراق من هذه المنشآت، فإنه وفقاً للتقرير الخاص بممارسة العراق فقد تبين أن العراق يعتبر واجب الامتناع عن ضرب المنشآت ذات القوى الخطرة مبدأ هاما، بسبب ما تخلفه من مخاطر جسيمة بين السكان المدنيين وأن القانون الدولي الإنساني يحيطها بحماية خاصة، كما يشير التقرير الى الرسالة الموجهة من الحكومة العراقية الى (الرابطة العالمية للسلام والحياة ضد الحرب النووية) عام ١٩٨٣، والتي بينت فيها أن العراق يعتبر أي هجوم على المنشآت النووية السلمية بالأسلحة التقليدية بمثابة هجوم بالأسلحة النووية، لأن هذا الهجوم يؤدي نفس الآثار من الخطورة على المدنيين والمنشآت المدنية[٣٤]. وهذه الحماية لا يمكن أن تتحقق مالم يتم اتخاذ كافة التدابير الوقائية اللازمة.

وفي محضر الدراسة المقدمة من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام ٢٠٠٥ فقد تطرقت الى العديد من القواعد العرفية، ومن ضمنها القواعد التي تتطلب اتخاذ التدابير الوقائية أثناء الهجوم، والتي تبدأ بالقاعدة (١٥) وتنتهي بالقاعدة (٢٤)، وهذه القواعد تؤكد على اتخاذ التدابير اللازمة والكفيلة بحماية المدنيين والمنشآت المدنية بشكل عام بضمنها المنشآت ذات القوى الخطرة[٣٥]. ويتمتع العرف الدولي بمكانة هامة في تكوين قواعد القانون الدولي الانساني، فبعد أن قبله المجتمع الدولي وتأيد في المعاهدات الدولية وأحكام القضاء، أضحى يحتل المكانة الأساسية في النزاعات المسلحة، وما قواعد التدابير الوقائية الا جزءا من هذه المنظومة المتكاملة.

الخاتمة:

في ختام بحثنا توصلنا الى أهم النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

١- توصلنا الى أن المقصود بالتدابير الوقائية بأنها مجموعة الإجراءات والاحتياطات التي ينبغي على الأطراف المتحاربة اتخاذها وقت النزاعات المسلحة لتجنب المساس بالمدنيين والمنشآت المدنية، وقد وردت هذه التدابير على سبيل المثال، بمعنى يمكن للاطراف المتحاربة اتخاذ أية تدابير أخرى غير منصوص عليها.

٢- تمتاز التدابير الوقائية بجملة من الخصائص التي تنفرد أو تشترك بها مع القواعد الأخرى من ذات القانون أو مع التدابير الوقائية الواردة في النظم القانونية الأخرى.

٣- وجدنا أن الاساس القانوني للتدابير الوقائية لحماية المنشآت ذات القوى الخطرة يندرج في القواعد العرفية النابعة عن الممارسات الدولية وفي القواعد الاتفاقية المنصوص عليها في الصكوك الدولية المطبقة على النزاعات المسلحة.

٤- يساهم العرف الدولي في سد الثغرات التي تشوب الحماية القانونية الواردة في الاتفاقيات الدولية، فهو يمثل تعاملا قابلا للتطور، إذ يستطيع بمرونته أن يجاري ولو بشكل بطيء الأحداث والأوضاع المتغيرة، كما يتجاوب مع الحاجات والمتغيرات في العلاقات الدولية.

٥- تساهم التدابير الوقائية في حماية المنشآت ذات القوى الخطرة جنبا الى جنب مع القواعد التي تحظر الاعتداء على تلك المنشآت، وبالتالي توفير أكبر قدر من الحماية للمدنيين والمنشآت المدنية من خلال الاجراءات والاحتياطات السابقة أو المعاصرة أثناء العمليات العدائية.

ثانيا: التوصيات:

١- نوصي الجهات الدولية المعنية بوضع تعريف للتدابير الوقائية في صلب الصكوك الدولية يوضح تلك التدابير بشكل لا لبس فيه، وبالتالي إزالة الغموض والاجتهاد في تفسير المقصود بتلك التدابير.

٢- ندعو الى عقد مؤتمر دولي لإجراء مراجعة قانونية شاملة للقواعد المعنية بالنزاعات المسلحة بما فيها قواعد التدابير الوقائية للمنشآت ذات القوى الخطرة، وبما ينسجم مع أهمية هذه المنشآت والحماية الخاصة التي أقرها القانون لها، نتيجة لما تتمتع به من خطورة مقارنة بغيرها من المنشآت الأخرى.

٣- حث الدول على الانضمام الى البروتوكولين الإضافيين واتخاذ الإجراءات الكفيلة بانفاذ تلك القواعد في تشريعاتها الوطنية بما فيها العسكرية للحد من آثار العمليات العسكرية ضد المنشآت ذات القوى الخطرة.

الهوامش:

---

(١) د.محمد عبد الكريم عزيز، مسؤولية المقاتل عن انتهاك القانون الدولي الإنساني، ط١، مركز الدراسات للنشر والتوزيع،الجيزة،٢٠١٧، ص١٥٥.

(2) Ghislaine Doucet, Face aux defis actueis,la pertinenence du droit international humanitair et le role du cicr,Droit international humanitaire:Etats puissances et mouvements de resistance, l Harmattan, paris,2010,p.132.

(٣) شريف عتلم وخالد غازي ، دليل تدريب القضاة على أحكام القانون الدولي الإنساني ، ط١، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، القاهرة ، ٢٠٠٦، ص٤٦.

(٤) د. يوسف إبراهيم النقبي ، التمييز بين الهدف العسكري والمدني وحماية الأهداف المدنية والأماكن التي تحتوي على خطورة خاصة وفقاً للقانون الدولي الإنساني، بحث منشور في كتاب القانون الدولي الإنساني- دليل للتطبيق على الصعيد الوطني، تقديم د. أحمد فتحي سرور، ط٣، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة ، ٢٠٠٦، ص٤٣٠.

(٥) فريتس كالسهوفن وليزابيث تسغفلد، ضوابط تحكم الحرب – مدخل في القانون الدولي الإنساني، ترجمة أحمد عبد العليم، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ٢٠٠٤ ، ص١٢٥-١٢٦.

(٦) د. مالك منسي صالح الحسيني، الحماية الدولية للاهداف المدنية – دراسة في ضوء القانون الدولي الإنساني، ط١، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٦،ص١١٢.

(٧) الفقرة (١) والفقرة (٢/ أ/ ثانياً) من المادة (٥٧) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٧٧.

(٨) الفقرة (١٠) المادة (٣) من البروتوكول الثاني المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الالغام والأشراك الخداعية والنبائط الأخرى لسنة ١٩٨٠، وقد بينت هذه المادة بأن الاحتياطات المستطاعة هي الاحتياطات العملية أو الممكن اتخاذها عملياً مع مراعاة حميع الظروف السائدة في ذلك الوقت بما في ذلك الأعتبارات الإنسانية والعسكرية. كما نصت على أمثلة على هذه التدابير من ضمنها إعطاء إنذار مسبق فعال .

(٩) د.فاروق صادق محمد الأعرجي، المحكمة الجنائية الدولية ، ط١، منشورات دار الخلود، بيروت، ٢٠١٢، ص٢١٧.

(10) Alexandre Cabral, conduct of hostilities:Precautions in attack, university of Catolica, 2015,p12.

(١١) لمياء حمدادو، مبدأ الحيطة كبعد جديد للمسؤولية المدنية : من التعويض الى الوقاية، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، ٢٠٢١،، ص٣٣٦.

(١٢) أبو بكر محمد الديب، حماية البيئة زمن النزاعات المسلحة بحث منشور في مجلة ،ص١٣.

(١٣) شريف عتلم، مدلول القانون الدولي الإنساني وتطوره التاريخي ونطاق تطبيقه، بحث منشور في كتاب محاضرات في القانون الدولي الإنساني ، ط٦، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة ، ٢٠٠٦، ص١٠.

(١٤) د. علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام ،ج١، منشأة المعارف، الإسكندرية،٢٠١٥، ص١٤،

(١٥) د. أحمد خضير شعبان، مصدر سابق، ص٦٣. كما عرفتها المادة (١/٢– أ) من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ بأنها " الاتفاق الدولي المعقود بين الدول في صيغة مكتوبة والذي ينظمه القانون الدولي، سواء تضمنته وثيقة واحدة أو وثيقتان متصلتان أو أكثر ومهما كانت تسميته الخاصة".

(١٦) د. طالب رشيد يادكار، مبادئ القانون الدولي العام، ط١، مطبعة موكرياني، أربيل ، ٢٠٠٩، ص٧٠.

(١٧) لقد بينت الدول الأطراف في ديباجة اتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧ بأن الهدف من هذه الاتفاقية هو الرغبة في خدمة المصالح الإنسانية والمقتضيات المدنية، وتحقيقا لهذه الغاية لابد من مراجعة القوانين والأعراف السارية.

(١٨) نصت المادة (٢٧) من اتفاقية لاهاي الرابعة للحرب البرية لعام ١٩٠٧،على (٠٠٠٠٠٠ ويجب على المحاصرين أن يضعوا على هذه المباني أو أماكن التجمع علامات ظاهرة محددة يتم إشعار العدو بها مسبقا).

(19) D.Schindler and J.Toman,The laws of Armed Conflicts, Geneva,1981,p.254.

(20) Declaration provided for under Article 90 of 1977 Additional Protocol I (prior acceptance of the competence of the International Fact-Finding Commission). (March 27, 1987. Available on the website. .
https://www.wipo.int/treaties/ar/remarks.jsp?cnty_id=5906C.

(٢١) د. فيليب شبوري، اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ أصولها وأهميتها الراهنة، مقال منشور في مجلة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، ٢٠٠٩، ص١١٥.

(22) Practice Relating to Rol (42),Works and Installations Containing dangerous force, Available on the website
https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v2_rul_rule42

(٢٣) الفقرات (٩-١١) من المادة (٣) من البروتوكول الإضافي الثاني المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والأشراك الخداعية والنبائط الأخرى لعام ١٩٩٦، والمادة (٢) من البروتوكول المتعلق بشأن بحظر أو تقييد استعمال الأسلحة الحارقة لعام ١٩٩٨٠.

(٢٤) د. بدرية عبد الله العوضي، الحماية الدولية للأعيان المدنية وحرب الخليج، بحث منشور في مجلة الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الكويت، السنة (٨)،العدد(٤)، ١٩٨٤، ص٧٢.

(٢٥) (كان العرف المصدر الرئيسي للقانون الدولي العام منذ العصور الوسطى، ولم تنازعه المعاهدات في هذه الصفة الا منذ القرن التاسع عشر، حيث أخذت المعاهدات الجماعية في الظهور وصارت تعمل على تقنين العرف في شكل قواعد تعاهدية). - د.هشام بشير وإبراهيم عبد ربه ، المدخل لدراسة القانون الدولي الانساني، ط١، المركز القومي للاصدارات القانونية ، القاهرة ،٢٠١٢،ص٤٦.

(٢٦) د. محمد المجذوب ، القانون الدولي العام، ط٥، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص١١٦.

(٢٧) د. فراس زهير الحسني، الحماية الدولية لموارد المياه والمنشآت المائية أثناء النزاعات المسلحة، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠٠٩، ص٩٤.

(٢٨) بلقيس عبد الرضا، مصدر سابق، ص٥٣.

(٢٩) اعتبرت محكمة العدل الدولية في الفتوى المتعلقة بشرعية استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها بأن شرط مارتنز يعد جزء من القانون الدولي العرفي واستشهدت بالفقرة (٢) من المادة (١) من البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ بوصفها صيغة حديثة لذلك الشرط، كما أكدت الفقرة (٧٨) من الفتوى بأن شرط مارتنز، والذي يمكن استمرار وجوده وقابليته للتطبيق، وعلى هذا الأساس أكدت المحكمة أن المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني تبقى منطبقة على جميع الأسلحة الجديدة بما فيها الأسلحة النووية ولايوجد اعتراض على ذلك، وبالنسبة للدول المؤيدة لرأي محكمة العدل الدولية فترى أن هذا الشرط قد ثبت عدم مشروعية هذه الأسلحة، لأن الحظر يستند الى أحدى قواعد القانون الدولي العرفي، فحتى لو لم توجد قاعدة مانعة تنطبق على دولة معينة فإن سلوك هذه الدولة يجب أن يكون مقبولاً. – أحمد حميد عجم البدري، الحماية الدولية للبيئة اثناء النزاعات المسلحة، ط١، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٥، ص٨٤، ص٨٧.

(٣٠) مشار اليه عند د. محمد صلاح رجب، المسؤولية الجنائية الدولية للقادة، ط١، دار تجليد كتب أحمد بكر، القاهرة، ٢٠١١، ص١٧٩–١٨٠.

(٣١) رنا أحمد حجازي، مصدر سابق، ص٦٢.

(٣٢) عبد الله جليل الحديثي، النظرية العامة في القواعد الآمرة في القانون الدولي، ط١، مطبعة أوفيست عشتار، بغداد ،١٩٨٦،ص١٣٠.

(٣٣) أحمد حميد عجم البدري، مصدر سابق، ص٨٥.

(34) Declaration provided for under Article 90 of 1977 Additional Protocol I (prior acceptance of the competence of the International Fact-Finding Commission). March 27, 1987. Available on the website

https://www.wipo.int/treaties/ar/remarks.jsp?cnty_id=5906C

(٣٥) على الرغم من كون البعض يصف قانون لاهاي بانه قانون عرفي، الا أن هذا القانون لا يعد عرفياً بكامله إذ أنه يحوي على قواعد وضعية، كما أن قانون جنيف ليس بكامله قانون تعاهدي، وإنما يشتمل على بعض القواعد العرفية السائدة والمطبقة على النزاعات المسلحة والتي توفر الحماية للفئات التي ليس لها علاقة بالعمليات العسكرية . – د. عصام عبد الفتاح مطر، القانون الدولي الإنساني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،٢٠١١، ص٣١.

المراجع:

أولا: الكتب:

١. د. أحمد خضير شعبان، الحماية الدولية والشرعية لضحايا النزاعات المسلحة، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، ٢٠١٥.

٢. أحمد حميد عجم البدري، الحماية الدولية للبيئة اثناء النزاعات المسلحة، ط١، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٥.

٣. بلقيس عبد الرضا، الحماية الدولية للمدنيين خلال النزاعات المسلحة، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، ٢٠١٦.

٤. د. طالب رشيد يادكار، مبادئ القانون الدولي العام، ط١، مطبعة موكرياني، أربيل ، ٢٠٠٩، ص٧٠.

٥. د.عصام عبد الفتاح مطر، القانون الدولي الإنساني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،٢٠١١.

٦. د. علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام ،ج١، منشأة المعارف، الإسكندرية،٢٠١٥.

٧. د. فاروق صادق محمد الأعرجي، المحكمة الجنائية الدولية ، ط١، منشورات دار الخلود، بيروت، ٢٠١٢.

٨. د. فراس زهير الحسني، الحماية الدولية لموارد المياه والمنشآت المائية أثناء النزاعات المسلحة، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠٠٩.

٩. د.مالك منسي صالح الحسيني، الحماية الدولية للاهداف المدنية – دراسة في ضوء القانون الدولي الإنساني، ط١، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٦.

١٠. د. محمد المجذوب ، القانون الدولي العام، ط٥، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠٠٤ .

١١. د. محمد صلاح رجب، المسؤولية الجنائية الدولية للقادة، ط١، دار تجليد كتب أحمد بكر، القاهرة، ٢٠١١.

١٢. د.محمد عبد الكريم عزيز، مسؤولية المقاتل عن انتهاك القانون الدولي الإنساني، ط١، مركز الدراسات للنشر والتوزيع،الجيزة،٢٠١٧.

١٣. د.هشام بشير وإبراهيم عبد ربه ، المدخل لدراسة القانون الدولي الانساني، ط١، المركز القومي للاصدرات القانونية ، القاهرة ،٢٠١٢.

١٤. رنا أحمد حجازي، القانون الدولي الإنساني ودوره في حماية ضحايا النزاعات المسلحة، ط١، دار المنهل اللبناني ، بيروت، ٢٠٠٩.

١٥. شريف عتلم وخالد غازي ، دليل تدريب القضاة على أحكام القانون الدولي الإنساني ، ط١، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، القاهرة ، ٢٠٠٦.

١٦. عبد الله جليل الحديثي، النظرية العامة في القواعد الآمرة في القانون الدولي، ط١، مطبعة أوفيست عشتار، بغداد ،١٩٨٦.

١٧. فريتس كالسهوفن وليزابيث تسغفلد، ضوابط تحكم الحرب – مدخل في القانون الدولي الإنساني، ترجمة أحمد عبد العليم، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ٢٠٠٤ .

ثانيا: الرسائل والأطاريح:

١. لمياء حمدادو، مبدأ الحيطة كبعد جديد للمسؤولية المدنية : من التعويض الى الوقاية، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، ٢٠٢١.

ثالثا: البحوث والمقالات:

١. د. فيليب شبوري، اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ أصولها وأهميتها الراهنة، مقال منشور في مجلة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، ٢٠٠٩.

٢. د. بدرية عبد الله العوضي، الحماية الدولية للأعيان المدنية وحرب الخليج، بحث منشور في مجلة الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الكويت، السنة (٨)،العدد(٤)، ١٩٨٤.

٣. شريف عتلم، مدلول القانون الدولي الإنساني وتطوره التاريخي ونطاق تطبيقه، بحث منشور في كتاب محاضرات في القانون الدولي الإنساني ، ط٦، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة ، ٢٠٠٦.

٤. د. يوسف إبراهيم النقبي، التمييز بين الهدف العسكري والمدني وحماية الأهداف المدنية والأماكن التي تحتوي على خطورة خاصة وفقاً للقانون الدولي الإنساني، بحث منشور في كتاب القانون الدولي الإنساني– دليل للتطبيق على الصعيد الوطني، تقديم د. أحمد فتحي سرور، ط٣، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة ، ٢٠٠٦.

رابعا: الاتفاقيات الدولية:

١. اتفاقية لاهاي الرابعة للحرب البرية لعام ١٩٠٧.

٢. اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ .

١٨. البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٧٧.

٣. البروتوكول الإضافي الثاني المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والأشراك الخداعية والنبائط الأخرى لعام ١٩٩٦.
٤. البروتوكول المتعلق بشأن بحظر أو تقييد استعمال الأسلحة الحارقة لعام ١٩٨٠.

خامسا: المراجع باللغة الإنكليزية:

1. Alexandre Cabral, conduct of hostilities:Precautions in attack, university of Catolica, 2015.

2. D.Schindler and J.Toman,The laws of Armed Conflicts, Geneva,1981.

3. Ghislaine Doucet, Face aux defis actueis,la pertinenence du droit international humanitair et le role du cicr,Droit international humanitaire:Etats puissances et mouvements de resistance, l Harmattan, paris,2010

4. Declaration provided for under Article 90 of 1977 Additional Protocol I (prior acceptance of the competence of the International Fact-Finding Commission). (March 27, 1987. Available on the website. .
https://www.wipo.int/treaties/ar/remarks.jsp?cnty_id=5906C.

5. Practice Relating to Rol (42),Works and Installations Containing dangerous force, Available on the website
https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v2_rul_rule42

تأمين مسؤولية المستثمر من مخاطر نشاطه الفضائي–دراسة مقارنة

أ.م.د. ميثاق طالب عبد حمادي
الباحث بهاء عبد الحسين مجيد
كلية القانون/ جامعة بابل

المقدمة:

حيثما يتم القيام بالأنشطة التجارية ، فإن موضوع المسؤولية عن الآثار الضارة لتلك الأنشطة للآخرين هو واحد من أولى الأشياء التي تتبادر إلى ذهن القانونيين ، ومع الانشطة الفضائية ذات الطابع التجاري لا يختلف الامر، لكن الطابع المكاني للأنشطة الفضائية يعطيها نوع من الخصوصية، فنجد معاهدات الفضاء الخارجي لا تفرض على الدول نظام الاشراف والتراخيص لأنشطة الهيئات الحكومية وغير الحكومية في الفضاء الخارجي فقط، بل ترتب عليها المسؤولية المدنية عن اضرار الانشطة الفضائية التجارية التي يباشرها القطاع الخاص سواء كانت تلك الاضرار لحقت بالأشخاص أو بالأموال أو بالبيئة أو بأنشطة الاخرين في الفضاء[١] .

وذلك على اساس المسؤولية التقصيرية للمتبوع على اعمال تابعيه [٢]مع ضرورة التمييز بين صورتين لتلك المسؤولية : الاولى تكون فيها المسؤولية قائمة على اساس خطأ مفترض عن الاضرار التي يحدثها الجسم الفضائي (اثناء الاطلاق وبعده وحتى عودة الجسم الفضائي الى الارض) بالغير في الارض أو في الغلاف الجوي ، ولا يمكن التخلص أو التخفيف من المسؤولية الا بإثبات خطأ المتضرر المتجسد بإهماله الجسيم أو بصدور فعل منه أو تقصير من جانبه بنية التسبب بالضرر ، بينما الثانية تعد مسؤولية تقصيرية قائمة على اساس خطأ واجب الاثبات من جانب المتضرر فيما لو كانت الاضرار الناتجة عن الجسم الفضائي قد حدثت في الفضاء الخارجي[٣] ، عليه نجد اغلب الدول ذات النشاط الفضائي تعمل جاهدة لتكون بمأمن من

المسؤولية المدنية عن تلك الاضرار ، فتلزم صاحبها بان يكون لديه غطاء تأميني يتم من خلاله تعويض الغير عما قد يصيبهم من اضرار ناتجة عن مخاطر نشاطه الفضائي.

وللإحاطة بهذا الموضوع سوف نلجأ الى استخدام اسلوب الدراسة القانونية المقارنة، اذ تتم المقارنة بين كل من قانون الولايات المتحدة والقانون الروسي والقانون الفرنسي والقانون الاماراتي والقانون العراقي والقانون المصري ، وذلك من خلال تقسيم هذا البحث على مبحثين ، نركز في المبحث الاول على مخاطر النشاط الفضائي ، وفي المبحث الثاني نتناول توفير الغطاء التأميني

المبحث الأول: مخاطر النشاط الفضائي:

ان النشاط الفضائي ينطوي على مخاطر كثيرة[٤]،سواء كانت هذه المخاطر مباشرة او غير مباشرة، الا انها تكون ذات آثار كبيرة وقد تمتد لفترة طويلة نسبياً، لذا هذه المخاطر المتعددة المحيطة بالأنشطة الفضائية توجب على القائم بها ان يقوم بدراسة وتحليل هذه المخاطر وإدارتها ادارة سليمة بهدف تفادي الاضرار التي قد تترتب عليها أو على اقل تقدير تقليل امكانية حدوثها الى اقصى درجة ممكنة.

وعند النظر في نصوص معاهدات الفضاء الخارجي، نجد انها قد وضحت الاضرار التي يمكن ان تسببها الاجسام الفضائية، بالخسارة في الارواح او الاصابات الشخصية، او الخسارة في ممتلكات دولة او اشخاص طبيعيين او معنويين، نتيجة سقوطها او تصادمها او إحداثها التلوث البيئي[٥]، لذا سنتناول في هذا المطلب ، اهم المخاطر التي يمكن ان تتولد عن النشاط الفضائي ، والتي يمكن تغطيت اضرارها عن طريق التأمين ، ذلك في المطالب الاتية:

المطلب الاول

خطر سقوط الجسم الفضائي أو جزء منه على الارض

ادرك المجتمع الدولي مدى الضرر الذي يمكن ان يترتب على ممارسة انشطة الفضاء منذ اليوم الاول لإطلاق اول قمر صناعي عرفه الانسان، وقد صدق التوقع عندما بدأت حوادث سقوط اجسام فضائية امريكية وروسية[٦].

فقد يتعرض الجسم الفضائي للسقوط ، اذ حدث قصور او خلل في جهاز التوجيه أو توقف جهاز دفع المركبة أو لخطا ما في حسابات الافراد المسؤولين عن عمليات التنظيم أو الاشراف وتوجيه وقيادة الرحلة الفضائية ، هذا في حالة اذا ما نجحت عملية الاطلاق.

وقد يتحطم الجسم الفضائي نتيجة فشل عملية الاطلاق الى الفضاء الخارجي حتى في ظل التطور التكنولوجي العالي في صناعة المركبات الفضائية وقاذفات الاطلاق التي اظهر الواقع العملي انها ما زالت لا تتمتع بالدرجة المقبولة من الوثوق فيها، او اثناء عودتها الى الارض سواء حدث ذلك التحطم عمداً او جراء حادث عرض وسقوط حطامها عندئذ على سطح الارض[٧].

تجدر الاشارة الى انه على عكس ما كان يتوقعه بعض العلماء من ان اجزاء المركبة التي وضعت في مدار حول الكرة الارضية أو اطلقت خارج الغلاف الجوي للأرض سوف تحترق تماماً قبل ان تصل الى سطح الارض ، مالم تكن مصنعة ومصممة على نحو يسمح بدخولها جو الارض من جديد بعد رحلتها الفضائية ، فقد ثبت من التجارب العلمية سقوط بعض الاجزاء من مركبات الفضاء على سطح الارض على شكل قطع معدنية مما يجعل حوادث الاصطدام تخلف اضرار بالأشخاص والأموال ، غير ان التخوف من تلك المخاطر الفضائية قد ازداد وبشكل كبير حينما تم استخدام الطاقة النووية كوقود في المركبات وسقوط بعض مستودعات الوقود الذري للمركبات الفضائية على الارض اذا كانت مازالت محتفظة بوقودها[٨].

وتعتبر الدول القريبة من مواقع الاطلاق اكثر عرضة للضرر خاصة من الصواريخ التي تنحرف عن مسارها المحدد وتكون محتفظة بكميات كبيرة من وقودها غير المستهلك ، ذلك بسبب استعانة دول الفضاء

بالطاقة النووية منذ عام ١٩٦١ للحصول على الوقود اللازم في تسيير المركبات الفضائية وإطلاق الصواريخ كما يستخدم في الاقمار الصناعية ذات الوظائف المتعددة مما يجعل مخاطر سقوطها تتضاعف اكثر وتزداد نسبة الاضرار المتوقع حدوثها في حالة تعرض مركبة الفضاء لحادث وسقوط حطامها على الارض ، بحيث لا تقتصر رقعتها على الاشخاص وممتلكاتهم بل تتعدى الى البيئة التي يعيشون فيها بسبب التسرب الاشعاعي للمواد المتسربة منها مضيفاً بذلك بعداً جديداً في طبيعة المخاطر وحجم الاضرار المتصور حدوثها في حالة الحوادث الفضائية[٩].

اذ يترتب على سقوط الاجسام الفضائية وارتطامها في سطح الارض الاضرار بالأشخاص والممتلكات التي تتواجد في مكان الحادث ، فضلا عن تأثير الاشعاع النووي المنبعثة من الوقود المتواجد على الجسم الفضائي على الانسان والبيئة ، فيعود ذلك على الانسان بأضرار جسدية تؤدي الى اصابته بأمراض سرطانية وفقدان القدرة على الابصار والعقم (الذي قد يكون وقتياً او دائمياً حسب مقدار الجرعة الاشعاعية) وإضعاف مناعة الجسم ضد الامراض الاخرى وقد يصل الحد الى غاية الوفاة ، وأخرى وراثية تنتقل للجيل القادم نتيجة تأثر المادة الوراثية (الجينات) التي توجد في الحيوانات المنوية والبويضات عند حدوث الاخصاب بين الجنسين ، والتي غالباً ما تكون تلك الانعكاسات في صورة تشوهات خلقية أو تخلف عقلي او تعرض الام الحامل لوفاة الجنين بسبب اصابته بسرطان الدم او ولادة الجنين مصاباً بالشلل[١٠].

من الحوادث الفضائية الشهيرة ، في نوفمبر ١٩٦٠ ورد أن بعض حطام قمر صناعي أمريكي سقط في مزرعة في كوبا ادى الى إصابة العديد من الناس وقتل بقرة ، و في يونيو ١٩٦٩ أصيبت سفينة يابانية بقطعة معدنية لأحد الاقمار الصناعية نتج عنها إصابة خمسة من البحارة المتواجدين على متنها[١١].

وحادثة القمر الصناعي الروسي كوزموس الذي خرج عن السيطرة وسقط على الاراضي الكندية بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٧٨ مخلفاً اضرار جسيمة من خلال تدمير الأشجار والنباتات ، ولكن الضرر الأساسي كان البقايا المشعة التي انتشرت مساحة كبيرة من الجزء الشمالي الغربي للإقليم الكندي تعادل مساحة استراليا بسبب

تسرب الملوثات الاشعاعية كونه كان يعمل بالطاقة النووية ، ومن حسن الحظ حقًا أن المنطقة لم تكن مأهولة بالسكان ولم يكن هناك خسارة واحدة أو إصابة شخصية ، واستغرقت عملية إزالة جميع المواد المشعة بالإضافة إلى النباتات والتربة التي أصبحت ملوثة إشعاعيا أكثر من ثلاثة اشهر لغرض منع أي ضرر محتمل للصحة ، مما جعل روسيا تتحمل مسؤولية تعويض تلك الاضرار الناتجة عن الحادثة بمبلغ قدره ثلاثة ملايين دولار كندي الى كندا[١٢]، طبقاً لأحكام اتفاقية المسؤولية الدولية عن الاضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية لعام ١٩٧٢ التي نظمت المسؤولية عن الضرر الذي تحدثه الاجسام الفضائية بالأشخاص والأموال على سطح الارض[١٣].

وكمثال أخر عن تلك الحوادث ؛ سقوط قطعة معدنية من جسم فضائي امريكي (قمر صناعي GPS2 اطلق في عام ١٩٩٣) اسطوانية الشكل بطول ١٤٠ سنتيمتر وقطر ١٢٠ سنتيمتر ووزن حوالي ٧٠ كيلوغرام (غطاء التيتانيوم لمحرك وقود صلب) على ارضي المملكة العربية السعودية في مكان يقع ٢٤٠ كيلومتر غرب مدينة الرياض بتاريخ ١٢ يناير ٢٠٠١ [١٤].

المطلب الثاني

خطر التصادم

يقصد بالتصادم الارتطام المادي بين الاشياء، وبما ان اطلاق مركبات الفضاء والأجسام الفضائية بصفة عامة تستخدم خلال رحلتها الفضائية على التوالي؛ المجال الجوي والفضاء الخارجي وبالعكس عند عودتها الى الارض ، وبالتالي فأن احتمالات التصادم يمكن ان تتم في المجالين[١٥].

في المجال الجوي قد تصطدم مركبة فضائية بطائرة جوية أثناء اطلاقها او اثناء مرورها بالفضاء الجوي او عودتها اليه ، وفي نفس الوقت من المحتمل جداً ان تصطدم مركبة الفضاء بمركبة اخرى اذا ما التقي مدارهما حول الارض او اثناء العودة اليها في نهاية الرحلة[١٦].

بينما في الفضاء الخارجي قد يحدث التصادم بين مركبات الفضاء مع بعضها ، كما يمكن حدوث التصادم ايضاً بين مركبات الفضاء وبين الحطام الفضائي المتمثل بالأقمار الصناعية الهامدة ومحركات الصواريخ المستهلكة والقطع المعدنية الصغيرة الناشئ عن انفجار تلك الاجسام الفضائية او اصطدامها بأجسام فضائية اخرى او اجسام طبيعية سابحة في الفضاء كالنيازك والشهب[١٧].

علماً ان هناك مجموعة مختلفة من العوامل تسهم في حدوث التصادم ، منها ما يرجع الى الخطأ الفني الذي ينتج عنه توقف اجهزة التوجيه او اجهزة التحذير ، او ما يرجع الى الخطأ الانساني في التعرف او التصرف عند اعطاء اشارات الانذار المضادة للتصادم التي تطلقها مركبات الفضاء او عدم انتباه طاقم المركبة لإشارات الانذار المضادة للتصادم التي تطلقها المركبات الفضائية في الوقت المناسب ، أو خلو المركبة او افتقارها الى نظام الانذار المضاد للتصادم وعدم وجود الاجهزة المناسبة لمنع التصادم ، أو عدم توفر المعلومات الخاصة ببعض الظروف والأوضاع المتعلقة بالفضاء الخارجي الامر الذي يؤدي الى وقوع حوادث التصادم[١٨].

فكل تلك الحوادث من شأنها الحاق الاضرار بالأشخاص والممتلكات المتواجدة على متن المركبات الفضائية والطائرات التي يصيبها حادثة التصادم بالإضافة الى التحطم الكلي او الجزئي للمركبة الفضائية ، اذ قدرت الاحصائيات عام ١٩٨٤ ان امكانية حدوث تصادم بين جسمين فضائيين نشطين (وليس حطاماً فضائياً) مرة كل سبعة وعشرين الف سنة ، ذلك نظراً للاتساع الكبير الذي يتصف به الفضاء الخارجي بالإضافة لقلة الاجسام الفضائية التي تعمل في الفضاء اللانهائي الاتساع ، غير ان التزايد الكبيرة المضطرد في اعداد الاقمار الصناعية التي تطلق في الفضاء الخارجي على هذا المعدل ، فأنه بدءا من عام ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠٥٠ من المتوقع ان تؤدي زيادة اعداد الاجسام الفضائية في الفضاء الخارجي إلى حوادث تصادم من ثمانية إلى تسع تصادمات في المدار الأرضي المنخفض ، أي ان حوادث التصادم ستكون مرة كل خمس سنوات[١٩]، ووفقاً لوكالة ناسا تم ارسال ما يقارب ٦٠٠٠ قمر صناعي الى الفضاء منذ ان قام

الاتحاد السوفيتي بإرسال Spoutnik 1 لأول مرة برحلة حول الارض ، لا يزال حوال ٣٠٠٠ من هذه الاقمار الصناعية عاملة[٢٠].

ومع الاخذ بعين الاعتبار العدد الهائل من الحطام الفضائي الموجود في مدارات حول الارض بعد مرور ستين عاماً على اطلاق اول قمر صناعي الى الفضاء ؛ الذي يزيد من احتمال اصطدام هذه الانقاض بالأجسام الفضائية ، اذ تم رصد أكثر من ٢١٠٠٠ جسم يتعدى طولها عشرة سنتمترات ، يوجد منها ١٢٠٠ على مسافة خمسة ألاف كيلومتر فوق الارض وبما يشكل ٩٤ % منها حطاماً فضائياً ، وهناك اكثر من ٦٠٠٠٠٠ جسم تتراوح احجامها بين سنتمتر الى عشرة سنتمترات مع وجود ملايين الاجسام التي يتراوح حجمها بين سنتيمتر واحد ومليمتر[٢١].

وبخصوص حوادث التصادم ، فقد حدث تصادم بين جسمين فضائيين بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠٠٩ ؛ هو اصطدام قمران صناعيان : احدهما تجاري أمريكي والأخر عسكري روسي ، إذ كان القمر الصناعي التجاري (Iridium-33) مملوك للشركة الامريكية إيريديوم التجارية (Iridium) للاتصالات يزن (٥٦٠) كيلوغرام ، تم اطلاقه في شهر سبتمبر من عام ١٩٩٧ يستخدم في مجال الاتصالات ، بينما القمر الصناعي العسكري الروسي (Cosmos-2251) يزن (٩٠٠) كيلوغرام ، تم اطلاقه في شهر يونيو من عام ١٩٩٣ يستخدم في مجال رصد الاحوال الجوية وتوقف عن العمل منذ عام ١٩٩٥ ، وخلف هذا التصادم الحاصل على ارتفاع ٧٨٠ كيلومتر فوق سطح الارض فوق اراضي سيبيريا سحابتين من الحطام فضائي ، حيث تناثرت ما بين ٥٠٠ و ٦٠٠ قطعة من حطامها في جزء من الفضاء القريب من الارض وسط مخاوف من أن ترتطم أجزاء من القمرين المدمرين بالمحطة الفضائية الدولية ، كما ترتب على ذلك التصادم خسارة شركة إيريديوم لهذا القمر الصناعي تعطيل محدود للغاية في الاتصالات لما تمتلكه هذه الشركة من أسطول مكون من ٦٦ قمرًا صناعيًا للاتصالات[٢٢].

ومن حوادث التصادم بين الاجسام الفضائية والحطام الفضائي، هو حادث التصادم الواقع ٢٤ يوليو ١٩٩٦ للقمر الصناعي العسكري الفرنسي (Cerise) مع جزء من بقايا المرحلة الثالثة للصاروخ آريان 4 الذي وضع القمر الصناعي (Spot 1) في مداره عام ١٩٨٦ [٢٣].

الملاحظ على اتفاقية المسؤولية الدولية عن الاضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية لعام ١٩٧٢ اشارتها لحوادث التصادم بين مركبة فضائية ومركبة اخرى او بين مركبة فضائية وطائر جوية في الغلاف الجوي او الفضاء الخارجي والمسؤولية عن الاضرار التي تترتب عليها ، لكنها لم تشر الى حوادث التصادم التي تحدث بين المركبات الفضائية والحطام الفضائي والمسؤولية عن الاضرار التي تترتب عليها ، اذ كان بالأجدر ان يتم معاملة الحطام الفضائي الناتج عن الاجسام الفضائية الصناعية معاملة الجسم الفضائي الذ اشارته له الاتفاقية المذكور في مادتها الاولى عندما بينت ان تعبير الجسم الفضائي يشمل الاجزاء المكونة للجسم الفضائي ومركبة الاطلاق وأجزائها ، كما في حادثة التصادم المذكورة اعلاه بين القمر الصناعي الفرنسي والحطام الفضائي الناتج عن بقايا الصاروخ آريان 4 وتحمل الجهة المطلقة للقمر الصناعي التعويض عن الاضرار التي خلفها الحادث.

المطلب الثالث

خطر التلوث البيئي

اذا كانت التكنولوجيا الفضائية تساهم بشكل كبير في توفير اسباب الرقي والتنمية لإسعاد البشرية ، فأنها وعلى غرار الانشطة التكنولوجية الاخرى تجلب معها العديد من المخاطر ، والتي على رأسها التلوث البيئي ، ذلك لتجاوز التفاعل بين الإنسان والأنشطة الفضائية الحد الذي يسمح بالحفاظ على التوازن البيئي ، مما أدى إلى ظهور العديد من المشكلات البيئية الضارة بالكرة الارضية ومحيطها والفضاء الخارجي ، على الرغم من ان الانشطة الفضائية تتم في الفضاء الخارجي بما فيه القمر والأجرام السماوية الاخرى الا انها مع ذلك غير منقطعة الصلة بكوكب الارض ، فهي تتم انطلاقاً منه وموجهة اليه ، وبالتالي فأن التلوث

الناجم عن تلك الانشطة سوف لم يقتصر على بيئة الفضاء الخارجي بل سيمتد اثره الى البيئة الارضية كذلك[٢٤].

ان الحديث عن التلوث البيئي يتطلب التعريف بتلوث بيئة الارض وغلافها الجوي ، ثم التطرق الى تلوث بيئة الفضاء الخارجي بسبب الانشطة الفضائية.

بخصوص تلوث بيئة الارض ومحيطها بشكل عام لاقى اهتمام على المستوى الدولي والوطني ، بشكل يسبق ذلك الاهتمام بتلوث بيئة الفضاء الخارجي ، لما تشكله من اطار يعيش فيه الانسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى ويمارس فيه علاقاته مع اقرانه من بني البشر ، فهي تشمل العناصر الطبيعية الحية وغير الحية ، والعناصر المشيدة او التي اقامها الانسان من خلال تفاعله المستمر مع البيئة الطبيعية ، وتلوث هذا الاطار يعد مشكلة برزت بوضوح مع مجي عصر الصناعة وحظيت بالاهتمام لان آثارها لضارة شملت الانسان نفسه وممتلكاته كما أخلت بالكثير من الانظمة البيئية السائدة وارتباطه بكل حديث عن البيئة[٢٥].

وهذا التلوث قد يكون نتيجة ملوثات طبيعية[٢٦] او ملوثات بشرية ، وما يهمنا هنا هو التلوث الناتج عن الملوثات البشرية ؛ الذي يقصد به الطرح المقصود او العارض للمواد او الطاقة الناجمة عن النشاط البشري التي تؤدي الى نتائج ضارة على بيئة الارض[٢٧]، يتضح من هذا التعريف انه يشمل النشاط الفضائي الذي يقوم به الانسان وينتج عن مواد ضارة في بيئة الارض وغلافها الجوي.

أي ما يهمنا هو التغيير الناجم عن النشاط الفضائي للإنسان سواء في الارض او في الفضاء كما في حالة التلوث الاشعاعي الناتج عن الانفجار او التسرب في الوقود النووي المستخدم في الأجسام الفضائية

وبما يتعلق بتلوث بيئة الفضاء الخارجي الذي يبدأ عند انتهاء الغلاف الجوي للأرض ، فهو من المشاكل الحديثة نسبياً ، اذ تم تعريفه على انه " قيام دولة او الدول التي تطلق انشطة فضائية بإدخال أية مواد ضارة او مصادر للطاقة النووية او القيام بإعمال غير مشروعة كالتفجير النووي او بفعل التصادم في بيئة

الفضاء الخارجي ، يترتب عليها أو يحتمل ان يترتب عليها آثار ضارة ، كالإضرار بالأرض وبمحيطها وتعويق للأنشطة الفضائية الاخرى"[٢٨].

ما نلاحظه على التعريف المتقدم انه قد قصر موضوع التلوث بيئة الفضاء الخارجي الانشطة الفضائية التي تقوم بها الدول فقط ، بينما هناك الكثير من الانشطة الفضائية يتم القيام بها من قبل افراد وشركات تمارس الاستثمار في قطاع الفضاء ، بل يوجد من الشركات ما تمتلك اسطول من الاقمار الصناعية التي تجوب الفضاء الخارجي والتي تعرضت لحوادث نتج عنها تلوث في تلك البيئة وفي مدارات قريبة من الغلاف الجوي للأرض ، وكان الاجدر ان يكون التعريف بالصيغة الاتية " قيام دولة او شخص يمارس انشطة فضائية بإدخال أية مواد ضارة او مصادر للطاقة النووية او القيام بإعمال غير مشروعة كالتفجير النووي او بفعل التصادم في بيئة الفضاء الخارجي ، يترتب عليها أو يحتمل ان يترتب عليها آثار ضارة في البيئة ، كالإضرار بالأرض ومحيطها ، وبيئة الفضاء الخارجي ".

ومن اهم الامثلة على ملوثات البيئة الناجمة عن نشاط الانسان في الفضاء الخارجي التي لا يقتصر اثرها على بيئة الفضاء الخارجي فحسب ، بل يمتد ليشمل بيئة الارض وغلافها الجوي ، هي التلوث البايولوجي والتجارب الضارة.

ان النشاط الفضائي قد يؤدي الى حدوث التلوث البايولوجي لبيئة الفضاء الخارجي او لمحيط الكرة الأرضية وبيئتها ؛ فيما يتعلق بالتلوث البايولوجي لبيئة الفضاء الخارجي نتيجة نقل البكتريا والفايروسات الأرضية التي تحملها أدوات الفضاء ، أو عمليات نقل نباتات مائية (طحالب) او بكتريا الى القمر والأجرام السماوية ، ودراسة مدى صلاحيتها للاستيطان البشري ، يسبب بلا شك تلويثاً بايولوجياً لها يؤدي الى طمس او ابادة ما يحويه الكوكب من ألوان الحياة ، كل ذلك من شأنه ان يؤثر في احداث خلل في التكوين والتوازن البايولوجي للفضاء الخارجي[٢٩].

بينما التلوث البايولوجي لمحيط الكرة الأرضية وبيئتها ، بسبب الكائنات المجهرية التي تحملها الأجسام الفضائية القادمة من الفضاء ، وهذه الحالة اكثر خطورة ، ذلك لأنها يمكن ان تؤدي الى المرض أو الموت او تحول دون النمو الطبيعي للكائنات الحية. كما يمكن ان تحول دون الاستمتاع على النحو المعتاد بالأرض ، او الماء أو الفضاء الهوائي ، نتيجة دخول كائنات لا يُعرف اصلها ولا يمكن السيطرة على نموها وانتشارها ، لانه للنظام الارضي موازنة بايولوجية تختلف عن أنظمة الكواكب الأخرى ، وعليه فإن الخلط بين الأنظمة البايولوجية الأرضية والفضائية ، سيؤثر سلباً على أبحاث الفضاء المتعلقة بالأحياء المجهرية في الكواكب واصل الحياة لأنه بذلك يصعب تحديد أنظمتها البايولوجية ودورة حياتها ومعرفتها بسبب اختلاطها وتلويثها بمجهريات النظام الأرضي[٣٠].

ومن حالات التلوث البايولوجي لبيئة الفضاء الخارجي ، هي تجربة القمر الصناعي الامريكي (LDEF) الذي أطلق في ٧ نيسان ١٩٨٤ ، وكان يشمل حاوية ضخمة من الألمنيوم تزن (١٢طن) ، مليئة بعينات من المواد التقنية المتقدمة وعينات من البذور الزراعية ، وأخرى من البكتريا والفيروسات ، وكان مقرراً له ان يبقى في الفضاء الخارجي لمدة (٢٢ شهراً) ، الا ان إفلات القمر الصناعي من ذراع المركبة ادى الى جنوحه إلى ارتفاع (٤٥٠كم) من كوكب الأرض ، وقد وصفه البعض بأنه قنبلة بايولوجية مؤقتة تدور حول كوكب الأرض[٣١].

اما بخصوص التجارب الضارة في الفضاء الخارجي ، فلا مجال للمناقشة في ان حالات التفجير النووي التجريبي في الفضاء الخارجي وما ينجم عنها من نشاط إشعاعي هو أحد اخطر ملوثات البيئة على الإطلاق ، والتي يصل أثرها الى الغلاف الجوي المحيط بالأرض ، فضلاً عن خطورتها على النشاط الفضائي ، ورواد الفضاء في المحطات الفضائية ، فضلاً عن التجارب الضارة الاخرى[٣٢]، ومن تجارب الأمريكان الضارة بالفضاء الخارجي ، والتي أثارت ضجة كبيرة بين الأوساط القانونية والعلمية على حد سواء هي تجربة فورد الغربي (West Ford Project) الأول والثاني ، اذ كانت هذه التجربة تتلخص

بنشر الابر النحاسية في الفضاء الخارجي بوساطة الأقمار الصناعية ، لعمل حزامين يحيطان بالكرة الأرضية ، حيث تم تشكيل الحزام الأول عام ١٩٦١ الذي تكلل بنشر ٣٥٠ مليون ابرة نحاسية بوزن ٣٣ كغم ، ويبلغ قطر كل ابرة ما يعادل ثلث شعرة من شعر الإنسان ، على ارتفاع ٣٢٠٠ كم ، أما الحزام الثاني تم تشكيله عام ١٩٦٣ من خلال إطلاق ٤٠٠ مليون ابرة نحاسية على ارتفاع يتراوح بين ٤٨٠٠-٦٤٠٠ كم ، لغرض عمل أحزمة منتظمة منها ، تساعد على التقاطع مع الصواريخ المطلقة للدول الأخرى ، والتشويش على اتصالاتها اللاسلكية ، ولقد شكلت هذه الابر حاجزاً أمام البث القادم من الكون[٣٣].

لهذا تم الاشارة الى حظر التلوث البيئي الناجم عن الأنشطة الفضائية في معاهدات الفضاء الخارجي ، ذلك من خلال حظر الاتيان بأي فعل ضار عند القيام بالأنشطة الفضائية يترتب عليه تلوث بيئة الفضاء الخارجي وكذلك البيئة الارض ومحيطها[٣٤]، بمعنى الحظر الشامل لجميع انواع التلوث الناجمة عن التجارب الضارة او البايولوجية وغيرها من الملوثات لكنها لم ترتب أي مسؤولية عن تلوث المحيط البيئي الا اذا سبب اضرار بأموال وأشخاص تابعين لدول اخرى ، الامر الذي يجد اساسه في قضية Trail (Smelter) [٣٥]الخاصة بالمسؤولية عن التلوث البيئي العابر الحدود عندما رأت محكمة التحكيم الامريكية الكندية في قرارها الصادر عام ١٩٤١ ؛ الذي قررت فيه ما يوجب على الدولة ان تحمي الدول الاخرى من الضرر الناجم عن افعال من هم تحت سيطرتها ، بمعنى ان الدولة تتحمل مسؤولية ضمان عدم تسبب الانشطة التي تدخل في نطاق ولايتها او السيطرة عليها ؛ ضرراً ببيئة المناطق الخارجة عن ولايتها الاقليمية ، وبالتالي يشمل ذلك التلوث البيئي الناجم عن النشاط في الفضاء الخارجي[٣٦].

عليه من الواجب حماية المحيط البيئي للفضاء الخارجي؛ كونه على احتكاك بالغلاف الجوي للأرض وباعتباره الوعاء الحاوي لكل الانشطة الفضائية، حتى لا يصل التلوث لدرجة يصعب معها الاستفادة من منطقة الفضاء الخارجي.

المبحث الثاني: توفير الغطاء التأميني:

بعد ان رأينا في المبحث الاول ، أن الأنشطة الفضائية ما تزال أنشطة محفوفة بالمخاطر وبصفة خاصة المخاطر الفنية المتمثلة بصفة أساسية في إمكانية فشل عملية إطلاق الجسم الفضائي أو سقوطه بعد إطلاقه ، أو اصطدامه بجسم فضائي آخر أثناء وجوده في الفضاء الخارجي سواء تمت من قبل هيئات حكومية أو كيانات خاصة غير حكومية ، وفي جميع هذه الحالات يمكن أن يؤدي ذلك إلى حدوث أضرار وخسائر في الأرواح والممتلكات على سطح الأرض ، أو لطائرة أثناء طيرانها ، أو بأنشطة الاخرين الفضائية ، مما يترتب عليه تحمل الدولة المطلقة للنشاط الفضائي مسؤولية التعويض عن الأضرار.

وفي هذه الحالة تجد الدولة القائمة بالنشاط الفضائي أن خياراتها المتعلقة بإدارة مثل هذا الخطر تتمثل في الزام الجهة أو الهيئة المباشرة للنشاط الفضائي بالحصول على تغطية تأمينية كافية ، كشرط لتسمح لها القيام بالنشاط الفضائي ، وذلك لتعويض المضرور من هذا النشاط ، على أن تتحمل الدول نفسها مانحة الترخيص بقدر من التعويض في حال عدم كفاية التغطية التأمينية التي اشترطتها لتعويض كافة الأضرار ، وفي هذا الصدد يختلف منهج الدول من حيث الأحكام التفصيلية المتعلقة بتغطية ما زاد عن مقدار التغطية التأمينية ، فمن الدول من اكتفي باشتراط الحصول على مثل هذه التغطية التأمينية ، ومنها من وضع أحكاما تفصيلية توفر أفضل حماية ممكنة للمضرور من النشاط الفضائي ، مع توفير أكبر قدر من الفرص لنجاح النشاط الفضائي[٣٧].

ومن خلال ما تقدم سنقسم هذا المبحث على مطلبين، سنعقد المطلب الاول لبيان مدى توفير الغطاء التأميني في التشريعات المقارنة الاجنبية، وسنعرض في المطلب الثاني مدى توفير الغطاء التأميني في التشريعات المقارنة العربية.

الفرع الاول

مدى توفير الغطاء التأميني في التشريعات المقارنة الاجنبية

ان التأمين بصورة عامة عبارة عن ظاهرة حضارية يعزى سبب نشوئها الى رغبة الفرد في الحماية عما يحيط به من أخطار تلحق ضرر بشخصه أو بماله أو بغيره ، وبما يسمح له الحصول على تعويض مناسب عن الاضرار التي تترتب على الاخطار المؤمن ضدها ، لذا يمكن تعريفه على انه " عقد يحصل بمقتضاها المؤمن له على تعهد المؤمن بدفع مبلغ له أو لغيره في حالة وقوع الحادث (الخطر) المؤمن ضده ، وذلك في نظير مقابل يدفعه المؤمن له للمؤمن "[٣٨] يتضح مما تقدم ان عملية التأمين يمكن ان تغطي الاضرار الناجمة عن الاخطار التي يتعرض لها الاشخاص أو الاموال أو مسؤولية الشخص عن اخطار نشاطه التجاري الذي يقوم به ، سيما وان النشاط الفضائي محفوف بالخطر الذي لا يمكن تصور عملية التأمين بدونه ، حتى قيل انه ركنه الجوهري بل انه محل عقد التأمين نفسه ، فالمخاطر العالية جداً والعواقب المالية الشديدة لحدوثها ، هي الاسباب الرئيسة لدخول التأمين الى هذا الميدان، ليشكل بذلك ضمان لمسؤولية المستثمر من اجل تعويض الغير عما يلحقه من ضرر بسبب مخاطر نشاطه الفضائي ، وكذلك يعد ضمانة لمسؤولية الدولة المطلقة عن انشطتها الوطنية في الفضاء الخارجي التي تكون بمآمن بسبب وجود التعويض الكافي لأضرار النشاط الفضائي عن طريق عملية التأمين[٣٩].

حيث ظهر تأمين الفضاء التجاري لأول مرة في الدول الأنجلوسكسونية ، وتم تطويره في الولايات المتحدة الأمريكية عندما قامت COMSAT وهي أول شركة تقوم بأنشطة تجارية في الفضاء الخارجي بالحصول على غطاء تأميني لقمرها الصناعي Early Bird من اخطار ما قبل الاطلاق سواء تلك التي تلحق بالقمر الصناعي ذاته أو تلك التي تلحق بالغير مع الاعتراف في ذلك الوقت بوجود اخطار تتعرض لها مرحلة لإطلاق وما بعدها ، إلا أنه لم يكن من الممكن توفير غطار تأمين لهذه الاخطار لأن مجتمع التأمين وقتها لم يتعلم سوى القليل عن وضع الأقمار الصناعية في المدار[٤٠]، على الرغم من أن شركات التأمين الفرنسية والألمانية والإيطالية كانت مبكرة جدًا في الاهتمام بتقييم مخاطر الفضاء والتأمين الا انها دخلت السوق لاحقًا بتغطية إطلاق Ariane في ٢٤ ديسمبر ١٩٧٩ [٤١]، ومع ازدياد حالات الطلب على

تأمين مخاطر النشاط الفضائي ، بات التأمين لا يغطي الاضرار التي تلحق بالغير بل وايضاً تلك التي تلحق بمواطني وممتلكات دولة الاطلاق .

اذ هناك نوعان من الاخطار القابلة للضمان ، أخطار تتعلق بالجسم الفضائي نفسه وأخطار تصيب الغير (تأمين المسؤولية) .

فيما يتعلق بالتأمين ضد الاخطار المتعلقة بالجسم الفضائي ، يعد تأمين المركبات الفضائية هو الشكل الأكثر شيوعًا والأكثر نضجاً للتأمين على النشاط الفضائي ، اذ هناك ثلاثة أنواع من عقود التأمين في مجال التأمين الفضائي ضد الاضرار : الاول مصممة لتعويض العميل عن أضرار الأقمار الصناعية التي تحدث أثناء مراحل التصنيع والتخزين والنقل من مقر الشركة المصنعة الى موضع الاطلاق والتجميع والتحضير للإطلاق و تنتهي التغطية بالاشتعال الذاتي لمركبة الإطلاق[٤٢]، والثاني يغطي مرحلة الإطلاق التي تبدأ عند الاشتعال القصدي لمركبة الإطلاق و لحظة الإقلاع وتنتهي بعد مرور تتراوح عادة بين ٣-٦ أشهر وأحياناً اكثر منذ يوم الإطلاق (هذه هي المرحلة الأكثر تعرضًا للخطر ، فيشمل التعويض الذي تم لهذه التغطية عادةً تكلفة مركبة فضائية بديلة بالإضافة إلى تكلفة خدمة إعادة التشغيل)، ذلك من أجل تغطية حركة القمر الصناعي من مدار النقل إلى المدار الأرضي المتزامن النهائي ، والثالث هو تأمين القمر الصناعي في المدار(التي تُعرف بالتأمين على حياة الأقمار الصناعية) وهي تغطية كاملة لجميع المخاطر التي تبدأ عادة بعد مرحلة التجربة في اليوم ١٨١ بعد الإطلاق ، وتستمر مدة طويلة (لعدة سنوات) أو قصيرة (التي تقدر بشهور عادة) ، وتعويضها عن الفشل الجزئي أو الكلي للقمر الصناعي الذي تم إطلاقه بنجاح في مداره خلال حياته[٤٣].

اما بخصوص التأمين ضد الاخطار التي تصيب الغير (اي التي تصيب الجمهور في اشخاصهم وممتلكاتهم) خلال مرحلة إطلاق المركبة الفضائية وطوال مرحلة عمل الجسم الفضائي في المدار ، ولا

يشمل هذا النوع من التأمين الاضرار التي تتعرض لها مرافق ومعدات الإطلاق والإصابات الجسدية للأشخاص للمشاركين في عمليات الإطلاق والمتواجدين في موقع الاطلاق[٤٤].

وبالانتقال الى التشريعات في الولايات المتحدة الامريكية وروسيا وفرنسا ؛ نتلمس موقفها من شرط تأمين مسؤولية المستثمر عن مخاطر نشاطه الفضائي لغرض الدخول في قطاع الفضاء ، نجد انها لا تستهدف مجرد ضمان الرقابة على انشطة القطاع الخاص وكفالة التزامه بالتعويض عن الاضرار الناجمة عن النشاط الفضائي الذي يباشره ، فضلاً عن رغبة الدولة في دعم ومساندة هذه القطاع والتقليل من رأس المال الذي يخاطر به عن طريق المشاركة في المخاطر التي يتعرض لها القطاع الخاص عندما تتحمل الدولة مانحة الترخيص قدر من التعويض في حال عدم كفاية التغطية التأمينية التي اشترطتها لتعويض كافة الأضرار ، كونها ليست مستعدة لتحمل المخاطر بالكامل ودفع ثمن كل شيء ، لذا تعمل التشريعات من اجل ان تضمن الدولة بعض الاعباء المالية الملقاة على عاتقها من خلال الزام القطاع الخاص بالحصول على تأمين معقول على مخاطر الانشطة الفضائية التي يقوم بها ، ففي الولايات المتحدة الامريكية قامت الحكومة باتخاذ عدد من الاجراءات عام ١٩٨٤ بهدف تنمية العمل التجاري لخدمة اطلاق الاقمار الصناعية ، منها اسناد المسؤولية عن انشطة الاطلاق الفضائية التجارية لوزارة النقل ، ومنحت هذه العمل التجاري بعض المزايا الضريبية ، وصدور قانون الاطلاق الفضائي التجاري رقم ٥٧٥-٩٨ في ٣٠ أكتوبر ١٩٨٤ الذي بسط اجراءات منح رخصة الاطلاق ، لكن هذا القانون لم يتضمن اي نظام اجباري لإدارة المخاطر المترتبة على انشطة الاطلاق ، مما دفع بالكونغرس الامريكي الى تعديل هذا القانون في عام ١٩٨٨ بما يجعله يتضمن نظاماً لتوزيع المخاطر والمسؤوليات بين المشاركين في عمليات الاطلاق من القطاع الخاص والحكومة من خلال احكام التأمين على الانشطة الفضائية والتأمين الذاتي اضافة الى التعويض الحكومي[٤٥]، ويمكن تحليل نظام توزيع المخاطر والتأمين عليها على النحو التالي :

(١) مخاطر الاطراف المباشرة : التي يتم توزيعها من خلال نظام الزامي للإعفاء المتبادل من المسؤولية ، حيث عمل هذا النظام على حماية الاطراف المشاركة في عمليات الاطلاق الفضائي ، فقد اشترط على صاحب الترخيص ان يكون مقدم خدمة الاطلاق قد تعاقد على اساس الاعفاء المتبادل من مسؤولية تعويض الاضرار الناجمة عن مخاطر الاطلاق الفضائي بينه وبين المتعاقد معه (مالك القمر الصناعي صاحب الترخيص) ومقاوليه والمقاولين من الباطن التابعين لهم وعملاء المرخص له والمقاولين والمقاولين من الباطن للعملاء والمشاركون في رحلات الفضاء[٤٦].

(٢) مخاطر الاطراف غير المباشرة: الذين هم الحكومة والمتعاقدين معها من المقاولين من الباطن والعاملين وغيرهم ، وتتضمن المخاطر المشار اليها هنا المخاطر الخاصة بالأضرار التي تصيب الممتلكات الحكومية من جراء انشطة الاطلاق الفضائية ، وتطالب الحكومة بتعويض هذه الاضرار، ويعتمد هذا النظام توزيع المخاطر المتعلقة بالأطراف غير المباشرة بالشكل الذي يتحمل فيه صاحب الترخيص بالنشاط الفضائي تعويض الاضرار التي قد تحدث من خلال نظام تأميني يؤمن فيه على قيمة التعويضات لأقصى مدى محتمل للخسائر، في حين تتحمل الحكومة الامريكية مسؤولية التعويضات التي قد تتجاوز هذا الحد الاقصى للغطاء التأميني أو للمقدرة المالية بما لا يتجاوز مائة مليون دولار امريكي ، أو اقصى حد لمبلغ تأمين يمكن الحصول عليه في سوق التأمين العالمي بتكلفة معقولة في حالة كون مثل هذا الحد الاقصى لمبلغ التأمين يقل عن مائة مليون دولار امريكي[٤٧].

(٣) المخاطر المتعلقة بالغير: ويقصد بها المخاطر المتعلقة بالتعويض عن الاضرار التي تصيب الجمهور في اشخاصهم وممتلكاتهم من نشاط فضائي مرخص له من الجهة المختصة في حكومة الولايات المتحدة الامريكية، والتي يكون فيها الغطاء التأميني المطلوب او اثبات المقدرة المالية بما لا يتجاوز الخمسمائة مليون دولار امريكي، يمكن تقسيمها الى ثلاث مستويات وفق الحد الاقصى لمقدار التعويضات المطلوب فيها[٤٨]، وذلك على النحو الاتي :

أ- الحالات التي تكون التعويضات المستحقة فيها اقل من ٥٠٠ مليون دولار امريكي أو من الحد الاقصى الذي يمكن الحصول عليه في سوق التأمين العالمي بتكلفة معقولة او المقدرة المالية ، يتحمل المسؤولية عنها صاحب النشاط الفضائي وحده.

ب- حالة التعويضات المستحقة فيها تزيد عن ٥٠٠ مليون دولار امريكي أو عن الحد الاقصى الذي يمكن الحصول عليه في سوق التأمين العالمي بتكلفة معقولة في حالة كون مثل هذا الحد الاقصى لمبلغ التأمين يقل عن مائة مليون دولار امريكي ٥٠٠ مليون دولار امريكي ، فأن مقدار الزيادة في مبلغ التعويض تتحمل مسؤولية دفعه الحكومة الامريكي وبما لا يزيد الحد الاقصى الاجمالي لكافة التعويضات عن مليار وخمسمائة مليون دولار امريكي شريطة ان لا تكون تلك الاضرار ناتجة عن سوء تصرف متعمد من قبل صاحب الترخيص بالنشاط الفضائي ، وألا فلا تتحمل الحكومة تلك الزيادة وتبقى المسؤولية على صاحب الترخيص بما زاد في مبلغ التعويض عن ٥٠٠ مليون دولار امريكي أو عن الحد الاقصى الذي يمكن الحصول عليه في سوق التأمين العالمي.

ت- حالة اذا زاد مبلغ التعويضات المطلوبة عن مليار وخمسمائة مليون دولار امريكي فان صاحب الترخيص بالنشاط الفضائي يتحمل مسؤولية التعويضات التي تزيد عن ذلك المبلغ.

وتطبيقاً لذلك قرر القضاء الامريكي في شهر يوليو من عام ١٩٩٠ مسؤولية شركة التأمين عندما وقع خطاف رافعة منصة الاطلاق على هوائي المركبة الفضائية C-Band الخاص بشركة "Insat I D" قبل عشرة ايام من تاريخ الاطلاق الاصلي وكان لا بد من إزالة المركبة الفضائية وإصلاحها في ذلك الوقت ، وكان خطر الخسارة لا يزال على عاتق شركة "Ford Aerospace" المصنعة للمركبات الفضائية التي كانت متعاقد مع شركة التأمين على التأمين ضد مخاطر ما قبل الاطلاق ، فدفعت شركات التأمين الخسارة وتم استبدالها بحقوق شركة "Ford Aerospace"، ثم رفعت دعوى من قبل وكلاء شركة التأمين ضد شركة ماكدونيل دوغلاس "McDonnell Douglas" المسؤولة عن عمليات ما قبل الإطلاق والإطلاق[٤٩].

اما في روسيا، يوجب قانون الاتحاد الروسي بشأن الانشطة الفضائية رقم ٥٦٦٣ المؤرخ في٢٠ أغسطس ١٩٩٣ المعدل على القائم بالأنشطة الفضائية الحصول على تغطية تأمينية للتعويض عن الأضرار والخسائر في الأرواح وصحة الملاحين الفضائيين والأشخاص على سطح الأرض والأجسام أو البنية الأساسية الموجودة في الفضاء، علاوة على الأضرار التي تصيب ممتلكات الآخري ، وتحول قيمة التأمين الاجباري لحساب الصندوق الروسي للفضاء لتستخدم في تعويض الاضرار الناجمة عن اية حادثة مرتبطة بالنشاط محل التأمين(٥٠).

وبخصوص مدى مسؤولية صاحب النشاط الفضائي عن تعويض الاضرار في حال تجاوز قيمتها لمبلغ التأمين ، هنا لا بد من التمييز بين حالتين ، الحالة الاولى وفقا لشركة التأمين الروسية الرائدة MEGARUSS فإنه قد صدر أمر من وكالة الفضاء الروسية بتحمل الحكومة الروسية الأضرار التي تزيد عن مقدار التغطية التأمينية المتاحة إذا تم النص على ذلك في عقد الإطلاق ، أما في الحالة الثاني عند عدم النص على ذلك في العقد فإن (مالك القمر) هو من يتحمل تعويض الأضرار التي تزيد عن مقدار التغطية التأمينية المتاحة ، ففي الاصل ان مسؤولية المنظمات والمواطنين عن الاضرار التي تنجم عن أنشطتهم الفضائية تتحدد بصفة عامة بمبلغ التأمين الوارد في عقود التأمين التي تبرمها ابتداءً ، وفي حالة عدم كفاية مبلغ التأمين لقيمة التعويض يتم استيفاء باقي التعويض باتخاذ الاجراءات اللازمة في مواجهة ممتلكات المنظمة أو الفرد(٥١).

وفي اطار الحد من مسألة التلوث البيئي الناجم عن النشاط الفضائي ، نجد قانون الاتحاد الروسي بشأن الانشطة الفضائية في المادة ٢٢ منه قد الزم صاحب الترخيص بأن يمارس نشاطه الفضائي مع المراعاة الواجبة للمستوى المسموح به من التلوث البشري للبيئة(٥٢).

ويلاحظ ان التغطية التأمينية المطلوبة تختلف بحسب نوع قاذف الإطلاق وتفاصيل المركبة الفضائية (فيما يتعلق بالحجم والحمولة والمدار المستهدف) حيث تم الحصول على بوالص تأمين مسؤولية الطرف الثالث

تتراوح بين ٨٠ – ٥٠٠ مليون دولار امريكي ، اذ تبلغ بوليصة التأمين حوالي٨٠ مليون دولار بالنسبة للقاذف START في حين تتراوح بين ٣٠٠–٥٠٠ مليون دولار بالنسبة للقاذف ZENIT [٥٣].

وبالنسبة لموقف المشرع في فرنسا ، فلم يكن هناك أي التزام قانوني بالتأمين أو ضمان مالي معادل يفرض على الاشخاص الذين يمارسون النشاط الفضائي ، ومع ذلك ، يمكننا أن نذكر نظام التأمين ضد المسئولية عن الأضرار التي يحدثها قاذف الإطلاق إيريان سبيس (Arianespace) لصالح مستخدميه بمبلغ أربعمائة مليون فرنك فرنسي (ما يعادل ٥٣ مليون دولار أمريكي) أو تقديم أي ضمان معادل ، ويغطي التأمين مسئولية الحكومة الفرنسية والمركز الوطني الفرنسي للدراسات الفضائية ووكالة الفضاء الأوروبية ، كما يغطي المسئولية التي قد يتحملها المتعاقدين والمتعاقدين من الباطن مع من سبق ذكرهم ، وكذلك المتعاقدين على خدمات الإطلاق ، وتوفر التغطية التأمينية التعويض عن الأضرار التي تحدث نتيجة فشل الإطلاق وذلك عن المدة من تاريخ الإطلاق ولمدة ثلاث سنوات تالية[٥٤].

أما إذا زادت قيمة التعويضات عن الأضرار الناشئة عن إطلاق إيريان سبيس (Arianespace) عن ذلك المبلغ فإن وكالة الفضاء الأوروبية تتحمل ، من خلال الدول الأعضاء فيها وبخاصة فرنسا ، مقدار هذه الزيادة ، في حين لا يغطي التأمين ضد المسئولية الأضرار التي قد تصيب قاعدة الإطلاق نتيجة لعمليات إطلاق القاذف إيريان سبيس (Arianespace) وتتحمل وكالة الفضاء الأوروبية وحدها تعويض هذه الأضرار[٥٥].

ويلاحظ أن عقود الإطلاق التي يتم إبرامها للحصول على خدمات قاذف الإطلاق إيريان سبيس (Arianespace) تنص على إعفاء متبادل من المسئولية عن الأضرار التي قد تصيب موظفي وممتلكات كل من طرفي العقد (مالك القمر ومقدم خدمة الإطلاق) نتيجة لعملية الإطلاق ، ولا تخضع الأضرار التي قد تصيب الغير ويتجاوز مقدارها مبلغ ٤٠٠ مليون فرنك فرنسي لأية قواعد ثابتة متفق عليها

بشأن توزيعها بين الحكومة الفرنسية والحكومات الأوروبية الأخرى الأعضاء في وكالة الفضاء الأوروبية[٥٦].

لكن بعد صدور القانون رقم ٢٠٠٨ – ٥١٨ المؤرخ في ٣ يونيو ٢٠٠٨ المتعلق بالعمليات الفضائية ، عمد المشرع الفرنسي إلى ضمان الملاءة المالية لمشغلي الفضاء الحاصلين على ترخيص ، حتى يتحملوا المسؤولية التي قد تقع على عاتقهم في حالة حدوث ضرر بسبب نشاطهم الفضائي ، لذا نص على ضرورة قيام طالب الترخيص بالتأمين أو تقديم ضمان معادل لتغطية الاضرار التي تلحق بالغير[٥٧]، والناجمة عن نشاطه اثناء الاطلاق وبعده وحتى عودة الجسم الفضائي الى الارض ، فصاحب الجسم الفضائي يتحمل مسؤولية الاضرار التي يحدثها الجسم الفضائي بالغير في الارض أو في الغلاف الجوي ، ولا يمكن التخلص أو التخفيف من المسؤولية الا بإثبات خطأ الغير ، بينما لو كانت الاضرار حدثت في الفضاء الخارجي فلا يتحمل صاحب الجسم الفضائي المسؤولية الا بإثبات خطأه[٥٨].

وبخصوص مدى مسؤولية صاحب النشاط الفضائي عن تعويض الاضرار في حال تجاوز قيمتها لمبلغ التأمين أو الضمان المالي في القانون الفرنسي ؛ فقد اشارت المادتين ١٦ و ١٧ من قانون العمليات الفضائية ان قانون المالية الفرنسي هو الذي يحدد مدى مبلغ التأمين أو الضمان المالي للمسؤولية عن الاضرار النشاط الفضائي التي تلحق بالغير ، اذ بين قانون المالية الفرنسي رقم ٢٠٠٨ –١٤٤٣ المؤرخ في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٨ ان الدولة ملزمة بضمان التعويض عن الأضرار التي تلحق بأطراف ثالثة بما يتجاوز السقف المحدد لمبلغ التأمين أو الضمان المالي بين ٥٠ الى ٧٠ مليون يورو[٥٩]، لكن قانون العمليات الفضائية الفرنسي في المادة (١٥)[٦٠] جعل الحكومة الفرنسية تتحمل تلك الزيادة اذا توافرت شروط معينة[٦١]، هي : اولاً / ان يكون النشاط الفضائي مرخص له وفقاً للقانون الفرنسي ، ثانياً / ان يكون النشاط الفضائي قد نفذت من أراضي فرنسا أو دولة عضو أخرى في الاتحاد الأوروبي أو طرف في الاتفاق بشأن المنطقة الاقتصادية الأوروبية ، أو من الوسائل أو المنشآت الموضوعة تحت الولاية القضائية

لفرنسا أو لدولة عضو أخرى في الاتحاد الأوروبي أو طرف في اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية ، ثالثاً / ان لا يكون هناك سلوك متعمد من صاحب النشاط الفضائي في احداث الضرر ، وفي حالة عدم توافر هذه الشروط فان صاحب الجسم الفضائي يتحمل المسؤولية عن كل مبلغ التعويض عن الاضرار حتى النسبة التي تتجاوز قيمة التأمين أو الضمان المالي المقدم.

وما يتعلق بحماية البيئة والفضاء الخارجي من الحطام الفضائي، الزم القانون طالب الترخيص في المادة (٥) منه ان يمارس نشاطه الفضائي بما يضمن سلامة الاشخاص والممتلكات وحماية الصحة العامة و البيئة ، سيما الحد من المخاطر المرتبطة بالحطام الفضائي ، وحماية مصالح الدفاع الوطني وضمان احترام فرنسا لالتزاماتها الدولية[٦٢].

الفرع الثاني

مدى توفير الغطاء التأميني في التشريعات المقارنة العربية

ان البحث في التشريعات المصرية والإماراتية والعراقية من اجل بيان موقفها من شرط تأمين مسؤولية المستثمر عن مخاطر نشاطه الفضائي لغرض الاستثمار في قطاع الفضاء ومدى توفير الغطاء التأميني للأضرار المترتبة عن تلك المخاطر ، نجد انها لا تهدف الى ضمان الرقابة على انشطة القطاع الخاص فقط ، بل نجد لدى الدولة رغبة في دعم ومساندة هذه القطاع والتقليل من خلال المشاركة في المخاطر التي يتعرض لها القطاع الخاص عندما تتحمل الدولة مانحة الترخيص جزء من التعويض في حال عدم كفاية التغطية التأمينية أو الضمانات المالية المقدمة التي اشترطتها لتعويض كافة الأضرار التي تترتب عن مخاطر النشاط الاستثماري في الفضاء الخارجي سواء تلك التي لحقت بالأموال أو بالأشخاص ، لذا تعمل التشريعات من اجل ان تضمن الدولة ولو بشكل جزئي بعض الاعباء المالية الملقاة على عاتقها بسبب ممارسة القطاع الخاص للانشطة الفضائية ؛ من خلال الزام القطاع الخاص بالحصول على تأمين معقول على مخاطر الانشطة الفضائية التي يقوم بها

ففي مصر ، لا يوجد في القانون رقم ٣ لسنة ٢٠١٨ الخاص بإنشاء وكالة الفضاء المصرية ولائحته التنفيذية ، أي نص يلزم صاحب الترخيص بالنشاط الفضائي التأمين ضد مخاطر نشاطه الفضائي ، التي يحتمل ان تلحق ضرر بالغير يترتب عليها مسؤولية الدولة المصرية عن انشطتها الفضائية الوطنية حتى وان كانت مملوكة للقطاع الخاص حسب اتفاقيات معاهدات الفضاء الخارجي ، لكن بالرجوع الى احكام قانون الاستثمار المصري رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ نجده جعل من التأمين على المشروع الاستثماري في المناطق الحرة ضد جميع الحوادث التزاماً مفروضاً على المستثمر شريطة ان تصدر وثيقة التأمين من احدى الشركات المرخص لها بالعمل في جمهورية مصر العربية[٦٣]، لما يمثله التأمين من حماية تؤمن حاضر المستثمرين ويحفظ ثروتهم ورؤوس اموالهم وهو ما يضمن بالتالي حماية الاقتصاد القومي من المخاطر التي يتعرض لها[٦٤]، وهذا الحكم نجده قد انسحب على التأمين الفضائي ، اذ اجتمع عدد من شركات التأمين من اجل توفير الغطاء التأميني قدره ٧٥ مليون دولار أمريكي لمخاطر القمر الصناعي المصري " سات –٢ " ، وبخصوص تأمين الفضاء و الأقمار الصناعية " يرى الاتحاد المصري للتأمين ، ان سوق تأمين الفضاء و الاقمار الصناعية من انواع الاسواق الواعدة فى مصر و التى من المتوقع نموها و ازدهارها في ظل انشاء مركز لتجميع وتصنيع الاقمار لصناعية في المدينة الفضائية المصرية بالتعاون مع الصين ، و يوصى الاتحاد بإبقاء شركات التأمين بالسوق المصري مطلعه بكل ما هو جديد بخصوص تأمين الفضاء و الاقمار الصناعية لمواجهة الاحتياجات المستقبلية و تطوير السوق ليتماشى مع اسواق التأمين العالمية "[٦٥].

بينما في الامارات العربية المتحدة ، نجد المشرع قد نص في اللائحة التنفيذية لقانون انشاء هيئة التأمين وتنظيم اعمالها رقم ٦ لسنة ٢٠٠٧ المعدل على امكانية التأمين على الاقمار الصناعية والمركبات الفضائية وآلاتها ومهماتها وتأمين المسؤوليات المتعلقة بها[٦٦]، وقد تم تحديد مبلغ التأمين او الضمان المالي اللازم لتغطية المسؤولية المشغل عن الاضرار التي يمكن ان يحدثها الجسم الفضائي الذي يعمل

بالوقود النووي في قانون المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية رقم ٤ لسنة ٢٠١٢ بما لا يتجاوز ٤٥٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة ، (ما يعادل تقريباً مبلغ ٢,٥ مليار درهم إماراتي)[٦٧]، الامر الذي فسح المجال امام القطاع الخاص لتطلب من شركات التأمين الاماراتية او الاجنبية المرخص لها ممارسة عمل التأمين في دولة الامارات العربية توفير غطاء تأميني لمسؤولية صاحب الجسم الفضائي عن الاضرار التي يحدثها ذلك الجسم بالغير ، كما هو الحال في التأمين الفضائي الذي وفرته شركة ميثاق للتأمين الاماراتية لأول قمر صناعي واي ون ايه (Y1A) الذي أطلقته بنجاح شركة الياه سات للاتصالات الفضائية يوم السبت الموافق ٢٣ أبريل ٢٠١١ لمدة ١٢ شهراً تبدأ فور إطلاق القمر الصناعي ووضعه في مداره ، إذ تعد شركة ميثاق للتأمين من الشركات السباقة في مجال التأمين على مخاطر الفضاء الجديد في المنطقة[٦٨].

بهدف إدارة المخاطر بفاعلية لتعزيز أمن وحماية المرافق والبنية التحتية الفضائية وتعزيز فرص الاستثمار في المجالات الفضائية من خلال تقديم خدمات فضائية منافسة ورائدة عالمية تعمل على تطوير وتقديم خدمات التأمين الفضائي[٦٩]، نص المشرع الاماراتي في قانون تنظم قطاع الفضاء الإماراتي رقم ١٢ لسنة ٢٠١٩ على التزام اي مشغل[٧٠] يخضع لنظام المسؤولية تجاه الغير ان يبرم عقد تأمين لدى احدى شركات التأمين الموافق عليها من قبل وكالة الفضاء الاماراتية وفقاً للضوابط التي يصدر بها قرار من مجلس ادارة الوكالة ، كما يجوز له ان يقدم اي ضمانات اخرى توافق عليها الوكالة بدل التأمين ، لأنه مسؤول عن اي ضرر يلحق الجسم الفضائي (يملكه أو يشغله أو يشارك في امتلاكه أو تشغيله) بالغير على سطح الارض أو في الطائرات أثناء طيرانها داخل اقليم الدولة أو خارجها ، اما اذا كان الضرر الناجم عن الجسم الفضائي قد لحق بجسم فضائي اخر أو اشخاص وممتلكات على متن ذلك الجسم الفضائي اخر في مكان غير سطح الارض (الفضاء الخارجي) لا بد من اثبات خطأ مشغل الجسم الفضائي لتحقق مسؤوليته عن ذلك الضرر[٧١].

وبخصوص مدى مسؤولية صاحب النشاط الفضائي عن تعويض الاضرار في حال تجاوز قيمتها لمبلغ التأمين أو الضمان المالي، فقد نص المشرع على التزام الحكومة الاماراتية بتحمل مبلغ التعويض الذي يتجاوز مقدار الحد المذكور في وثيقة التأمين أو في الضمان المقدم شريطة ان يكون صاحب الجسم الفضائي مرخص له ولم يخالف شروط ترخيصه بموجب احكام قانون تنظيم قطاع الفضاء الاماراتي، وبخلاف ذلك يتحمل صاحب الجسم الفضائي المسؤولية المطلقة عن جميع مبلغ التعويض[٧٢].

وفي اطار حماية بيئة الفضاء الخارجي، الزم المشرع الاماراتي كل مشغل مرخص له اتخاذ ما يلزم من تدابير وخطط للتخفيف من الحطام الفضائي والحد من آثاره، وعليه اخبار وكالة الفضاء الاماراتية في حالة نشوء حطام فضائي عما يملكه من جسم فضائي أو هناك خطر محتمل الحدوث أو فقدان التحكم فيه أو اصطدامه بحطام فضائي أو اجسام فضائية اخرى في الفضاء الخارجي، لاتخاذ التدابير والخطط اللازمة للتخفيف من المخاطر التي قد تنجم عن ذلك[٧٣].

اما في العراق ، نجد الوضع مشابهاً لما هو عليه في مصر ، لا يوجد أي نص يلزم صاحب النشاط الفضائي التأمين ضد مخاطر نشاطه ، التي يحتمل ان تلحق ضرر بالغير يترتب عليها مسؤولية الدولة العراقية عن انشطتها الفضائية الوطنية حتى وان كانت مملوكة للقطاع الخاص حسب اتفاقيات معاهدات الفضاء الخارجي ، لكن نجد المشرع في قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل قد نص على جعل التأمين على المشروع الاستثماري لدى اي شركة تامين وطنية او اجنبية يعتبرها ملائمة [٧٤] ؛ حقاً للمستثمر وليس التزاماً مفروضاً عليه[٧٥]، الامر الذي يحتاج الى مراجعة من قبل المشرع العراقي ليتبع موقفاً مشابهاً لموقف المشرع المصري في قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧.

وهذا الموقف يمكن ان تدعمه الاحكام التي نص عليها المشرع العراقي في (المادة ٤/فقرة أولاً) من قانون تنظيم اعمال التامين رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥[٧٦] التي جاء فيها (تقسم اعمال التامين الى نوعين رئيسيين هما :التأمين على الحياة والتأمينات العامة ويدخل في اي منهما كل نشاط يعد في العرف والعادة من

اعمال التامين)، يتضح من خلال النص المتقدم ان التأمينات العامة تشمل تأمين المسؤولية المدنية نحو الغير كتأمين المسؤولية المدنية لأصحاب السيارات والسفن والطائرات ضد الأخطار التي تصيب اشخاص آخرين[٧٧]، وتأسيساً على ما تقدم يمكن ان نشهد في المستقبل عمليات تأمين تغطي المسؤولية المدنية لأصحاب الاقمار الصناعية ضد الاخطار التي تصيب الغير سواء من قبل شركات التأمين العامة العراقية (شركة التأمين الوطنية ، شركة التأمين العراقية) لتوفر القدرات المالية لديها[٧٨] ، او من قبل شركات اجنبية مرخص لها ممارسة عمل التأمين في العراق[٧٩]، وعبارة "يدخل في اي منهما كل نشاط يعد في العرف والعادة من اعمال التامين" تعطي مرونة للنص القانوني بما يسمح بإضافة انواع جديد للتأمين كما في التأمين الفضائي ، وذلك لحين صدور قانون ينظم عمل قطاع الفضاء في العراق ويلزم صاحب النشاط الفضائي بالتأمين ضد مخاطر نشاطه الفضائي كما هو الحالي في فرنسا والأمارات العربية المتحدة.

يتضح من خلال كل ما تقدم، انه يمكن ان نضع تعريف عام للتأمين الفضائي على انه " احد انوع التأمين الذي ينشأ بموجب عقد يلتزم به المؤمن (شركة التأمين) بتعويض الاضرار التي تلحق بالغير (الاشخاص أو الممتلكات) على سطح الارض ومحيطها أو في الفضاء الخارجي بسبب مخاطر الجسم الفضائي المملوكة للمؤمن له كالسقوط والتصادم والتلوث البيئي وغيرها من المخاطر ، مقابل اقساط مالية يدفعها المؤمن له الى المؤمن بانتظام".

الخاتمة:

بعد ان انهينا بحثنا الموسوم بـ (تأمين مسؤولية المستثمر من مخاطر نشاطه الفضائي – دراسة مقارنة) ، سنبين أهم ما توصلنا إليه من نتائج وتوصيات

اولاً / النتائج :

١- اتضح لنا من خلال هذه الدراسة خلو القوانين محل المقارنة من تعريف هذا النوع من التأمين ، مكتفيةً بتنظيم الاحكام القانونية الخاصة به في نصوص التشريعات الفضائية ، مما دفعنا الى تتبع البحث في

مضمون هذا النشاط لوضع تعريف عام للتأمين الفضائي على انه " احد انوع التأمين الذي ينشأ بموجب عقد يلتزم به المؤمن (شركة التأمين) بتعويض الاضرار التي تلحق بالغير (الاشخاص أو الممتلكات) على سطح الارض ومحيطها أو في الفضاء الخارجي بسبب مخاطر الجسم الفضائي المملوكة للمؤمن له كالسقوط والتصادم والتلوث البيئي وغيرها من المخاطر ، مقابل اقساط مالية يدفعها المؤمن له الى المؤمن بانتظام".

٢- ان هذا النوع من التأمين يعتبر من الاعمال التجارية الحديثة النشأة ، وهو الامر الذي تم اكتسابه من حداثة الاستثمار التجاري في الفضاء الخارجي اذا ما تمت مقارنته في باقي انواع الاستثمار التقليدية.

٣- ان شرط التأمين للاستثمار التجاري في الفضاء الخارجي التي نصت عليها قوانين الفضاء في الدول المقارنة الى جانب شرط الترخيص ؛ كان من متطلبات الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في معاهدات الامم المتحدة المتعلقة بالفضاء الخارجي ، اذ الزمت معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ واتفاقية المسؤولية الدولية عن الاضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية لعام ١٩٧٢ ؛ الدولة بالإجازة والإشراف على الانشطة الوطنية للهيئات الحكومية وغير الحكومية في الفضاء الخارجي من خلال إنشاء كيان وطني للإشراف على تلك الانشطة وضرورة الحصول على ترخيص منها ، وضمان وفاء الدولة لمسؤوليتها عن اضرار الانشطة الفضائية التجارية التي يباشرها القطاع الخاص التابع لها سواء كانت تلك الاضرار لحقت بالأشخاص أو بالأموال في الفضاء الخارجي أو المجال الجوي أو على سطح الارض ؛ من خلال شرط التأمين الفضائي.

٤- ان دعم الدولة للمساهمين في الاستثمار التجاري في الفضاء الخارجي عن طريق تحملها لمبلغ التعويض عن الاضرار التي يحدثها النشاط الاستثمار الفضائي في الغير؛ الزائد عن مبلغ التأمين أو الضمانة المالية المقدمة من قبل المستثمر ، يشكل اهم الحوافز التجارية التي تنشأ بيئة جاذبة للاستثمار في التطبيقات الفضائي.

٥- ان الاساس القانوني لمسؤولية المستثمر المدنية التقصيرية من مخاطر نشاطه الفضائي يكون واحد من اثنين : الاول تكون فيه المسؤولية قائمة على اساس خطأ مفترض عن الاضرار التي يحدثها الجسم الفضائي (اثناء الاطلاق وبعده وحتى عودة الجسم الفضائي الى الارض) بالغير في الارض أو في الغلاف الجوي ، ولا يمكن التخلص أو التخفيف من المسؤولية الا بإثبات خطأ المتضرر المتجسد بإهماله الجسيم أو بصدور فعل منه أو تقصير من جانبه بنية التسبب بالضرر ، بينما في الثاني تعد المسؤولية التقصيرية قائمة على اساس خطأ واجب الاثبات من جانب المتضرر فيما لو كانت الاضرار الناتجة عن الجسم الفضائي قد حدثت في الفضاء الخارجي.

ثانياً / التوصيات:

١- نقترح على جميع الجهات المعنية (دول ومنظمات وشركات) مواجهة التحديات القانونية الجديدة التي تنشأ من التوسع المستمر للأنشطة التجارية في البعد الرابع (الفضاء الخارجي) من خلال الطلب في المحافل الدولية ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية ، والعمل على إعادة النظر في اساسيات معاهدات الفضاء الخارجي التي باتت متأخرة امام تقدم الانشطة الفضائية ، لتكون اكثر مرونة وبشكل تعطي مساحة اكبر لتلك الانشطة ؛ بسبب ما تشكله هذه المعاهدات من قاعدة مهمة يمكن من خلالها تطوير الادوات القانونية لتنظيم هذا المجال.

٢- اتوجه الى كبرى الشركات التجارية العراقية بضرورة الاستفادة من تجربة الشركات التجارية المصرية والإماراتية ؛ لاستثمار اموالها تجارياً في التطبيقات الفضائية مع وجود القدرات المالية على الدخول في هذا المجال سواء بشكل منفرد أو بمشاركة الشركات التجارية الاجنبية ، وذلك لما يمتاز به هذا الاستثمار من عائدات كبيرة وموارد غير محدودة في مجالاً حراً وواسعاً ؛ يجعلها قادرة على تلبية احتياجات القطاعين العام والخاص في البلد من خدمات التطبيقات الفضائية التجارية كالاتصالات الفضائية والبث الفضائي وغيرها من الخدمات ، وتنمية البنى التحتية للقطاع الفضائي العراقي وتطويرها.

٣- نقترح على شركتي التأمين الوطنية والعراقية الاستفادة من مرونة احكام قانون تنظيم اعمال التامين رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ وعلى الخصوص نص (المادة ٤/فقرة أولاً) التي جاء فيه(تقسم اعمال التامين الى نوعين رئيسيين هما :التأمين على الحياة والتأمينات العامة ويدخل في اي منهما كل نشاط يعد في العرف والعادة من اعمال التامين) للدخول في عمليات تأمين المسؤولية المدنية للمستثمر من مخاطر نشاطه الفضائي ؛ فضلاً عن توفر القدرات المالية لديها وحصولها على الاقساط العالية للتأمين على مخاطر هذا العمل التجاري الحديث النشأة ، حيث ان مرونة النص القانوني تسمح بإضافة انواع جديد للتأمين كما في التأمين الفضائي في خانة التأمينات العامة التي تشمل تأمين المسؤولية المدنية نحو الغير كتأمين المسؤولية المدنية لأصحاب السفن والطائرات ضد الأخطار التي تصيب اشخاص آخرين.

٤- نأمل من السلطتين التشريعية والتنفيذية في العراق؛ التعاون لإصدار قانون خاص بإنشاء المختصة بالترخيص والإشراف على النشاط الفضائي (وكالة الفضاء العراقية) وتنظيم شروط الاستثمار في تطبيقات الفضاء التجارية ، وتهيئة كل السبل اللازمة من موارد بشرية ومالية بالتنسيق مع كل الوزارات والمؤسسات غير المرتبطة بوزارة في الدولة ، ليكون المستثمر على بينة من القواعد القانونية المنظمة للنشاط الاستثماري في بيئة الفضاء الخارجي ليتشجع على الاقدام على الاستثمار في هذا المجال.

الهوامش:

(١) انظر نص المادة (٦) من معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي ، بما في ذلك القمر والاجرام السماوية الاخرى لعام ١٩٦٧.

Paul B. Larsen : SYMPOSIUM ON THE NEW SPACE RACE "COMMERCIAL OPERATOR LIABILITY IN THE NEW SPACE ERA", The American Society of International Law , Vol. 113, 2019,p.111.

(٢) علماً ان اتفاقية المسؤولية الدولية عن الاضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية لعام ١٩٧٢ حددت طريقين يتوجب على المتضرر من الجسم الفضائي سلوك احدهما للمطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر ، الاول يتجسد بالطريق الدبلوماسي من خلال لجوء المتضرر الى دولته لتقوم نيابة عنه بمطالبة الدولة التي يتبعها صاحب الجسم الفضائي محدث الضرر بالتعويض وفقاً لاحكام الفقرة (١) من مادتها (١١) ،والثاني يتمثل باعتماد المتضرر على الطريق الداخلي من خلال لجوئه الى مراجعة المحاكم او الهيئات القضائية والإدارية الداخلية المتاحة في النظام القانوني الداخلي للدولة التي يتبع لها صاحب الجسم الفضائي محدث الضرر وإقامة دعوى التعويض وفقاً لاحكام الفقرة (٢) من مادتها (١١) ، شريطة ان تتم المطالبة بالتعويض خلال مدة لا تتجاوز سنة واحدة من تاريخ حدوث الضرر أو تاريخ العلم بحدوث الضرر أو بالتاريخ الذي كان من المفترض العلم به أو تاريخ معرفة الدولة المسؤولة عن الجسم الفضائي محدث الضرر وفقاً لاحكام مادتها (١٠) ، وهو الامر الذي يجد مصداقه في مسؤولية المتبوع عن اعمال تابعيه حيث يكون امام المتضرر شخصان يستطيع الرجوع على أي منهما ، احدهما التابع (محدث الضرر) وثانيهما المتبوع ، فإذا رجع المتضرر على التابع (محدث الضرر) وتقاضى منه التعويض وقف الامر عند هذا الحد ، أما اذا رجع المتضرر على المتبوع وتقاضى التعويض كان للاخير الرجوع على التابع (محدث الضرر) بما دفعه من تعويض لانه مسؤول عنه لا مسؤول منه ، راجع في ذلك : د.عبد الرزاق أحمد السنهوري : الوسيط في شرح القانون المدني ، ج١ ، نظرية الالتزام بوجه عام (مصادر الالتزام) ، دار احياء التراث ، بيروت – لبنان ، ١٩٦٤ ، ص ٨٩١. ، و د. عبد المجيد الحكيم وعبد الباقي البكري ومحمد طه البشير : الوجيز في نظرية الالتزام ، ج٢ ، مصادر الالتزام ، العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ٢٦٨.

(٣) انظر نص المادة (٣) والمادة (٤) من اتفاقية المسؤولية الدولية عن الاضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية لعام ١٩٧٢ ، للمزيد من المعلومات راجع في ذلك : د.عصام محمد احمد زناتي : المسؤولية الدولية عن الاضرار الناجمة عن الاجسام الفضائية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،٢٠٠٢– ٢٠٠٣ ، د. محمد علي علي الحاج : المسؤولية الدولية عن الاضرار التي تسببها الاقمار الصناعية والمركبات الفضائية الاخرى في ضوء اتفاقيات الفضاء الخارجي ، بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون ، كلية القانون ، جامعة الامارات العربية ، العدد ٦١ ، السنة التاسعة والعشرون ، ٢٠١٥ ، د.عمر معمر خرشي : المسؤولية القانونية عن استخدام الطاقة النووية في الفضاء الخارجي ، بحث منشور في مجلة الدراسات الحقوقية ، جامعة مولاي الطاهر – سعيدة ، الجزائر ، العدد الثامن ، ٢٠١٧ ، هشام عمر احمد الشافعي : النظام القانوني لاستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٠.

(٤) بما في ذلك أنشطة الاتصالات وأنشطة التحسس النائي، والأبحاث العلمية وغيرها من الأنشطة السلمية للدول الأخرى ، وإفساد صلاحية المدارات الفضائية المحيطة بالأرض للاستخدام المشروع والحد من حق الاستمتاع بها.

(٥) انظر نصوص المواد (١) و(٢) و (٣) و (٤) من اتفاقية المسؤولية الدولية عن الاضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية لعام ١٩٧٢.

(6)Bohlmann UM and Petrovici G: Developing planetary sustainability Legal challenges of Space, Cambridge University Press, Vol.2 , 10 May 2019, p.5.

(٧) د.بدر شنوف : الضوابط القانونية لإطلاق الاقمار الصناعية في الفضاء الخارجي طبقاً لاتفاقيات الفضاء ، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، عدد ١٧ ، ٢٠١٨ ، ص ٥٣١.

(٨) علوى امجد علي : النظام القانوني للفضاء الخارجي والأجرام السماوية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٣٤٢.

(٩) د. عمر معمر خرشي : المسؤولية القانونية عن استخدام الطاقة النووية في الفضاء الخارجي ، مرجع سابق ، ص ١٩.

(١٠) عبد القادر لعيدي : المسؤولية الدولية الناجمة عن اضرار التلوث النووي ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر ، ٢٠١٨ ، ص ١٨.

(11) Emmanuel Gouesse : Responsibility in International Law for Commercial Space Activities, A thesis of Master , the Faculty of Graduate Studies and Research , McGill University, Montreal,2000, p.61.

(12) William B. Wirin : The Sky is Falling: Managing Space Objects, Documents on Outer Space Law, College of the Law, University of Nebraska – Lincoln ,1985 , p.146.

(١٣) انظر نص المادة (٢) و (٤) من اتفاقية المسؤولية الدولية عن الاضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية لعام ١٩٧٢.

(14) Dr.Frans G.von der Dunk : A Sleeping Beauty Awakens: The 1968 Rescue Agreement after Forty Years , JOURNAL OF SPACE LAW , University of Mississippi School of Law , Volume 34 , 2008 , p.430.

(١٥) د.ابراهيم فهمي ابراهيم شحاتة : القانون الجوي وقانون الفضاء ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٦، ص ٤٣٢.

(١٦) علوى امجد علي : مرجع سابق ، ص ٣٤٦.

(١٧) د.بدر شنوف : مرجع سابق ، ٥٣١ .

(18)Leire Mugarra: LEGAL ASPECTS OF COMMERCIAL SPACE TRANSPORTAT- ION , A thesis of Master , Faculty of Law , McGill University , Montreal , 2008, p.64.

(١٩) علوى امجد علي : مرجع سابق ، ص ٣٤٦.

(20) Collision extraordinaire dans l'espace , Rapport , LEXPRESS , 2 Janvier 2009.

- هذا التقرير منشور على الموقع الرسمي لمجلة " L'Express " الفرنسية الاتي :-

https://www.lexpress.fr/

تاريخ الزيارة ٢ /٢٠٢٠/٧ الساعة ٧:٠٠ مساءً

(21)A Report of the International Interdisciplinary Congress on Space Debris , Committee on the Peaceful Uses of Outer Space , Scientific and Technical Subcommittee, Forty-eighth session, (A/AC.105/C.1/2011/CRP.14) , Vienna , 2011, p.6.

وفي فبراير عام ١٩٨٩ قدمت مجموعة من وكالات الفضاء تقريرها عن الحطام الفضائي وفقاً لتوجيه السياسة الفضائية الوطنية ، يبين هذا التقرير وجود ٧٠٠٠ قطعة من الحطام حجمها اكبر من عشر سنتيمترات ، و ١٧٥٠٠ قطعة يتراوح حجمها من واحد الى عشرة سنتيمترات ، و ٣٥٠٠٠٠٠ قطعة حجمها يقل عن السنتيمتر الواحد ، راجع في ذلك :

Lawrence D. Roberts : Addressing the Problem of Orbital Space Debris : Combining International Regulatory and Liability Regimes , BOSTON COLLEGE INTER-NATIONAL & COMPARATIVE LAW REVIEW, Boston College Law School , Volume 15 , Issue 1 , Article 4 , 1992 , p.53.

(22) Frans G. von der Dunk : Too-Close Encounters of the Third Party Kind : Will the Liability Convention Stand the Test of the Cosmos 2251-Iridium 33 Collision?, Published in the Proceedings of the International Institute of Space Law, IAC-09.E8.3.1, 2010, p. 199.

(23) Bhupendra Jasani : Space assets and emerging threats, Department of War Studies, King's College London , UK ,2016,p.15.

(٢٤) د.بدر شنوف : مرجع سابق ، ص ٥٣٣.

(٢٥) د.رشيد الحمد : البيئة ومشكلاتها ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، ١٩٩٠ ، ص ٢٤.

(٢٦) وهي التي لا يتدخل الانسان في طرحها في البيئة مثل بعض جراثيم الكائنات الممرضة وكذلك الغازات والأتربة التي تقذفها البراكين وما يصاحبها من دقائق الغبار الذي يتصاعد في طبقات الجو العليا والأتربة التي تثيرها الرياح والعواصف الرملية ، وهذا التلوث رغم ما ينطوي عليه من كارثة بيئية وإضرار ألا ان القانون لا يرتب عليه أثر الا في حدود تقديم المساعدات الدولية للمنكوبين.

(٢٧) شعيب جليط :حماية البيئة في اطار المنظمة العالمية للتجارة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، الجزائر ، ٢٠١٩ ، ص ٦٢.

(٢٨) د.سهى حميد سليم الجمعة : تلوث بيئة الفضاء الخارجي في القانون الدولي العام ، دار المطبوعات الجامعة ، الاسكندرية ، ٢٠٠٩، ص ٦٥.

(٢٩) د.مبطوش الحاج : حظر الملوثات المستحدثة المؤثرة على الفضاء الخارجي ، بحث منشور في مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية ، جامعة ابن خلدون تيارت ، العدد الثاني ، ٢٠١٤ ، ص ٣٨.

(٣٠) د. عمر معمر خرشي : المسؤولية القانونية عن استخدام الطاقة النووية في الفضاء الخارجي ، مرجع سابق ، ص ٣٨.

(٣١) د.مبطوش الحاج : مرجع سابق ، ص ٣٩.

(٣٢) د.سهى حميد سليم : مرجع سابق ، ص ٨٣.

(٣٣) د.مبطوش الحاج : مرجع سابق ، ص ٤٤.

(٣٤) انظر نص المادة (٩) من معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي ، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الاخرى لعام ١٩٦٧ .

(٣٥) قضية (Trail Smelter) :تدور وقائع هذه القضية حول الدخان المنبعث من مصهر(The Trail Smelter) التابع لشركة التعدين والصهر الموحدة في مدينة تريل الكندية الغنية بالمعادن ذات الحدود المشتركة مع ولاية واشنطن الامريكية ،

الامر الذي ادى الى احتجاج المزارعين وملاك الاراضي في ولاية واشنطن الذين تأثروا بالدخان المنجرف من المصهر عبر الحدود إلى مقاطعة ستيفن الحدودية في واشنطن ، مما تسبب في أضرار للمحاصيل والغابات وتوجيه غازات ثاني أكسيد الكبريت على شكل بعض الدخان المتولد من المصهر إلى وادي نهر كولومبيا عن طريق الرياح السائدة وحرق المحاصيل وتسريع فقدان الغابات ، وتضمنت آثار الدخان كما حققت وزارة الزراعة الأمريكية نوعين من الاضرار : الاول يتجسد بالضرر المرئي الواضح كما هو الحال في حرق الأوراق وانخفاض إنتاجية التربة ، والثاني يتمثل بالضرر غير المرئي كما هو الحال في توقف النمو وانخفاض القيمة الغذائية للمحاصيل ، وفي سبيل ذلك تشكلت محكمة للتحكيم امريكية كندية للنظر في النزاع بين السكان الامريكيين والشركة المالكة للمصنع نتج عنه تحميل المصنع مسؤولية الاضرار الناجمة عن التلوث البيئي العابر للحدود من خلال الزام الشركة بدفع تعويض اقتصادي للمزارعين المحليين في مقاطعة ستيفن قدره (٤٢٨) الف دولار امريكي مع اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنظيم خروج الدخان من مداخن المصهر ، راجع في ذلك :

Trail smelter case (United States, Canada) 16 April 1938 and 11 March 1941, RECUEIL DES SENTENCES ARBITR-ALES , REPORTS OF INTERNATIONAL ARBITRAL AWARDS , UNITED NATIONS , VOLUME III , 2006 , pp.1905-1982.

(36) Lawrence D. Roberts : Op . Cit , p.53.

(٣٧) د. محمود حجازي محمود : إدارة المخاطر القانونية المصاحبة للأنشطة الفضائية ، اعمال مؤتمر القانون والتكنولوجيا ، ج ٢ ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٧ ، ص ١٦٢٤.

(٣٨) انظر د. عبد الرزاق احمد السنهوري : الوسيط في شرح القانون المدني ، الجزء السابع ، المجلد الثاني ، عقود الغرر ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٦٤ ، ص ١٠٨٤.

(٣٩) علوى امجد علي : مرجع سابق ، ص ٣٧٦.

(40) Michel L.J.M Stuyt : LEGAL ASPECTS OF COMMERCIAL ACTIVITIES OF PRIVATE ENTERPRISE IN OUTER SPACE, A thesis of Master , the Faculty of Graduate Studies and Research , McGill University, Montreal,1985, p.170.

(41)Dr. Ilias I. Kuskuvelis: The space risk and commercial space insurance, Butterworth – Heinemann Ltd, United States, May 1993,p.109.

(42) Ralph Chipman : Commercial and Industrial Applications in Space: Insurance Implications , JOURNAL OF SPACE LAW , University of Mississippi School of Law , Volume 21 , Issue 1 , 1993 , p.35.

(43) Michel L.J.M Stuyt : Op.Cit,p.171.

(44) Dr. Ilias I. Kuskuvelis: Op.Cit,p.114.

(٤٥) د. محمود حجازي محمود: مرجع سابق ، ص ١٦٣١ ، وانظر

Van C. Ernest : Third Party Liability of the Private Space Industry: To Pay What No One Has Paid before , Case Western Reserve Law Review Journal , Case Western Reserve University School of Law , Cleveland , Volume 41, Issue 2 , Article 5 , 1991 , p.510.

TITLE 51—NATIONAL AND COMMERCIAL SPACE PROGRAMS, Commercial Space Launch Activities, §50914 Liability insurance and financial responsibility requirements(a. General Requirements.—(1) When a launch or reentry license is issued or transferred under this chapter, the licensee or transferee shall obtain liability insurance or demonstrate financial responsibility in amounts to compensate for the maximum probable loss from claims by—A) a third party for death, bodily injury, or property damage or loss resulting from an activity carried out under the license; and B) the United States Government against a person for damage or loss to Government property resulting from an activity carried out under the license.

(3) For the total claims related to one launch or reentry, a licensee or transferee is not required to obtain insurance or demonstrate financial responsibility of more than-A. (i) $500,000,000 under paragraph (1)(A) of this subsection; or (ii) $100,000,000 under paragraph (1)(B) of this subsection; or B. the maximum liability insurance available on the world market at reasonable cost if the amount is less than the applicable amount in clause (A)(i) or (ii) of this paragraph

(46) §50914 (5. (b) Reciprocal Waiver of Claims.—(1)(A) A launch or reentry license issued or transferred under this chapter shall contain a provision requiring the licensee or transferee to make a reciprocal waiver of claims with applicable parties involved in launch services or reentry services under which each party to the waiver agrees to be responsible for personal injury to, death of, or property damage or loss sustained by it or its own employees resulting from an activity carried out under the applicable license.(B) In this paragraph, the term "applicable parties" means–(i) contractors, subcontractors, and customers of the licensee or transferee; (ii) contractors and subcontractors of the customers; and (iii) space flight participants).

(47) §50914 (4. An insurance policy or demonstration of financial responsibility under this subsection shall protect the following, to the extent of their potential liability for involvement in launch services or reentry services, at no cost to the Government:(A) the Government(B) executive agencies and personnel, contractors, and subcontractors of the Government(C) contractors, subcontractors, and customers of the licensee or transferee(D) contractors and subcontractors of the customer(E) space flight participants).

(48)§50915. Paying claims exceeding liability insurance and financial responsibility requirements (a. General Requirements.—(1) To the extent provided in advance in an appropriation law or to the extent additional legislative authority is enacted providing for paying claims in a compensation plan submitted under subsection (d) of this section, the Secretary of Transportation shall provide for the payment by the United States Government of a successful claim (including reasonable litigation or settlement expenses) of a third party against a licensee or transferee under this chapter, a contractor, subcontractor, or customer of the licensee or transferee, or a contractor or subcontractor of a customer, but not against a

space flight participant, resulting from an activity carried out under the license issued or transferred under this chapter for death, bodily injury, or property damage or loss resulting from an activity carried out under the license. However, claims may be paid under this section only to the extent the total amount of successful claims related to one launch or reentry— (A) is more than the amount of insurance or demonstration of financial responsibility required under section 50914(a)(1)(A) of this title; and(B) is not more than 1,500,000,000 $).

(49) Ralph Chipman : Op .Cit , p.38.

(50) Закон РФ от 20 августа 1993 г. N 5663-I "О космической деятельности Статья 25. Страхование космической деятельности(1. Организации и граждане, которые используют (эксплуатируют) космическую технику или по заказу которых осуществляются создание и использование (эксплуатация) космической техники, производят обязательное страхование жизни и здоровья космонавтов, работников объектов космической инфраструктуры, а также ответственности за вред, причиненный жизни, здоровью или имуществу других лиц, в порядке и на условиях, которые установлены законом,2. Организации и граждане, осуществляющие космическую деятельность, могут производить добровольное страхование космической техники).

(٥١) د. محمود حجازي محمود: مرجع سابق ، ص ١٦٢٩.

(52) Статья 22. Обеспечение безопасности космической деятельности (1. Любая космическая деятельность осуществляется с соблюдением требований безопасности, установленных законами и иными нормативными правовыми актами Российской Федерации,Ответственность и общее руководство работами по обеспечению безопасности космической деятельности возлагаются на уполномоченный орган по космической деятельности и федеральный орган

исполнительной власти по обороне,Космическая деятельность должна осуществляться с учетом обеспечения уровня допустимых антропогенных нагрузок на окружающую среду и околоземное пространство)

(٥٣) د. محمود حجازي محمود: مرجع سابق ، ص ١٦٢٩.

(54) PIERRE LASBORDES : PROJET DE LOI adopté par le Sénat relatif aux opérations spatiales , RAPPORT N° 775 , AU NOM DE LA COMMISSION DES AFFAIRES ÉCONOMIQUES , ASSEMBLÉE NATIONALE , TREIZIÈME LÉGISLATURE , Enregistré à la Présidence de l'Assemblée nationale le 2 avril 2008, p.32.

(55) Dr. Ilias I. Kuskuvelis: Op.Cit,p.115.

(٥٦) د. محمود حجازي محمود : مرجع سابق ، ص ١٦٣٠.

(٥٧) اذ يقصد بالغير أي شخص طبيعي أو اعتباري بخلاف المشاركين في عملية الفضاء أو في انتاج الجسم الفضائية ، وعلى وجه الخصوص لا يُنظر إلى المرخص له الفضاء ومقاوليه والمقاولين من الباطن التابعين لهم وعملائهم ، فضلاً عن عميل المرخص له ومقاوليه والمقاولين من الباطن التابعين لهم ، على أنهم أطراف ثالثة ، راجع في ذلك :

Lucien Rapp: Op.Cit,p.9.

(58)LOI n° 2008-518 du 3 juin 2008 relative aux opérations spatiales , Article 13(L'opérateur est seul responsable des dommages causés aux tiers du fait des opérations spatiales qu'il conduit dans les conditions suivantes : 1° Il est responsable de plein droit pour les dommages causés au sol et dans l'espace aérien ; 2° En cas de dommages causés ailleurs qu'au sol ou dans l'espace aérien, sa responsabilité ne peut être recherchée que pour faute.Cette responsabilité ne peut être atténuée ou écartée que par la preuve de la faute de la victime,Sauf cas de faute intentionnelle, la responsabilité prévue aux 1° et 2° cesse quand toutes les obligations fixées par l'autorisation ou la licence sont remplies ou, au plus tard, un

an après la date où ces obligations auraient dû être remplies. L'Etat se substitue à l'opérateur pour les dommages intervenus passé ce délai)

(59) LOI n° 2008-1443 du 30 décembre 2008 de finances rectificative pour 2008, Article 119(1-Conformément aux dispositions de la loi n° 2008-518 du 3 juin 2008 relative aux opérations spatiales, l'Etat est autorisé à garantir l'indemnisation des dommages causés à des tiers dans le cadre d'une opération spatiale autorisée en application de la loi mentionnée et menée depuis un territoire de l'Espace économique européen. Cette garantie s'exerce, sauf faute intentionnelle ou inobservation grave des prescriptions de l'autorisationau-delà d'un plafond fixé dans cette même autorisation Ce plafond sera compris entre 50 millions d'euros et 70 millions d'euros).

- هذا القانون منشور على الموقع الرسمي للحكومة الفرنسية لنشر التشريعات واللوائح والمعلومات القانونية (Légifrance) تاريخ الزيارة ٢٠ /٨ / ٢٠٢٠ الساعة ٤:٠٠ مساءً

(60) Article 15 (Lorsqu'un opérateur a été condamné à indemniser un tiers à raison d'un dommage causé par un objet spatial utilisé dans le cadre d'une opération autorisée en application de la présente loi, et à la condition que l'opération en cause ait été conduite depuis le territoire de la France ou d'un autre Etat membre de l'Union européenne ou partie à l'accord sur l'Espace économique européen, ou à partir de moyens ou installations placés sous la juridiction de la France ou d'un autre Etat membre de l'Union européenne ou partie à l'accord sur l'Espace économique européen, cet opérateur bénéficie, sauf cas de faute intentionnelle, de la garantie de l'Etat selon les modalités prévues par la loi de finances :1° Pour la part de l'indemnisation excédant le montant fixé dans les conditions mentionnées à l'article 16 en cas de dommage causé pendant la phase de lancement ;2° Pour la part de l'indemnisation excédant le montant fixé dans les conditions mentionnées à l'article 17 en cas

de dommage causé au sol ou dans l'espace aérien après la phase de lancement, y compris à l'occasion du retour sur terre de l'objet spatial).

(61) A. Kerrest de Rozavel and Frans G. von der Dunk : Op .Cit , p.18.

(62) Article 5 (Les autorisations délivrées en application de la présente loi peuvent être assorties de prescriptions édictées dans l'intérêt de la sécurité des personnes et des biens et de la protection de la santé publique et de l'environnement, notamment en vue de limiter les risques liés aux débris spatiaux,Ces prescriptions peuvent également avoir pour objet de protéger les intérêts de la défense nationale ou d'assurer le respect par la France de ses engagements internationaux).

(٦٣) انظر نص المادة (٤٣) من قانون الاستثمار المصري النافذ والمادة (١٠٩) لائحته التنفيذية.

(٦٤) وهذا الامر قد ورد في نص المادة (٣٨) من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار المصري رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ الملغي ، راجع في ذلك : رجب عبد الحكيم سليم : موسوعة الشركات والاستثمار (شرح قانون ضمانات وحوافز الاستثمار المصري رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية طبقاً لاخر التعديلات) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط ٣ ، ٢٠٠٧ ، ص ٨٤١.

(٦٥) تأمين الفضاء و الأقمار الصناعية ، تقرير منشور في النشرة الاسبوعية للاتحاد المصري للتأمين ، العدد ٦٥ ، متوفرة على الموقع الرسمي للاتحاد المصري للتأمين الاتي :

http://www.ifegypt.org/Default.aspx?Page_ID=2

تاريخ الزيارة ٢ /٢٠٢٠/٧ الساعة ١٠:١٠ مساءً

(٦٦) انظر نص الفقرة (٥) في المادة (٥) من اللائحة التنفيذية لقانون انشاء هيئة التأمين وتنظيم اعمالها رقم ٦ لسنة ٢٠٠٧ المعدل ، المنشورة في الجريدة الرسمية الاماراتية بالعدد ٥٠٤ في يناير ٢٠١٠.

(٦٧) انظر نص المادة (٨) من قانون المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية المذكور اعلاه ، للمزيد امن المعلومات راجع : د.محمد محمد ابو زيد : اضواء على نصوص المرسوم بقانون اتحادي رقم ٤ لسنة ٢٠١٢ في شأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية ، بحث منشور في مجلة معهد دبي القضائي ، مؤسسة دبي القضائية ، المجلد الاول ، العدد الثاني ، ٢٠١٣ ، ص ١٨٩ .

(٦٨) "ميثاق" توفر لـ "الياه سات" برنامجاً للتأمين التكافلي على مخاطر الفضاء ، مقال منشور في جريدة الخليج الاقتصادي الاماراتية ، العدد ١١٦٦٣٣ ، بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٥ ، ص ٧.

(٦٩) انظر " ملخص الاستراتيجية الوطنية للفضاء ٢٠٣٠ " ، وكالة الفضاء الاماراتية ، أبو ظبي ، ٢٠٢٠ ، ص٤٤.

(٧٠) المشغل : شخص يمارس الانشطة الفضائية ،أو الرحلات الداعمة للفضاء ، أو الانشطة على ارتفاعات عالية ، أو انشطة ادارة بيانات الفضاء وتوزيعها ، أو اي أنشطة أخرى ذات صلة بالقطاع الفضائي خاضعة لهذا القانون ، انظر نص الفقرة (٢٦) في المادة(١) من قانون تنظم قطاع الفضاء الإماراتي رقم ١٢ لسنة ٢٠١٩ .

(٧١) انظر نصوص المواد (٢١) و (٢٢) و (٢٥) من قانون تنظم قطاع الفضاء الإماراتي المذكور اعلاه.

(٧٢) انظر نص المادة (٢٦) من قانون تنظم قطاع الفضاء الإماراتي المذكور اعلاه.

(٧٣) انظر نص المادة (١٩) من قانون تنظم قطاع الفضاء الإماراتي المذكور اعلاه.

(٧٤) انظر نص البند (رابعاً) من المادة (١١) في قانون الاستثمار العراقي المذكور اعلاه.

(٧٥) د.باسم علوان طعمة : قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل في الميزان ، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق ، كلية القانون ، جامعة كربلاء ، العدد ٢ ، ٢٠١٣ ، ص ٤٣.

(٧٦) المنشور في الوقائع العراقية في العدد ٣٩٩٥ بتاريخ ٣ / ٣ / ٢٠٠٥.

(٧٧) نور شدهان عداي : قطاع التأمين في العراق الامكانيات والتحديات ، قسم السياسات الاقتصادية ، الدائرة الاقتصادية ، وزارة المالية ، بغداد ، ٢٠١٥ ، ص ٦ ، و انظر ايضاً ميادة رشيد كامل : الاستثمار في شركات التأمين واثره على التنمية الاقتصادية في العراق " دراسة ميدانية في شركتي التأمين الوطنية والعراقية للمدة ٢٠١١-٢٠١٤" ، بحث منشور في مجلة الاقتصادي الخليجي ،جامعة البصرة ، المجلد ٣٢ ، العدد ٢٩ ، ٢٠١٦ ، ص ٩١.

(٧٨) ان النظر في نشاط قطاع التأمين للوهلة الاولى يبدوا انه نشاط يعتريه الخمول ، لكن من خلال البحث في النشاط التأميني لشركتي التأمين الوطنية والعراقية نجد انه قطاع حيوي ويعود بالأرباح الكثيرة ، فشركة التأمين الوطنية بلغ رأسمالها ١٥ مليار دينار في عام ٢٠١٨ وحققت الشركة أقساط لمختلف أنواع التأمين قدرها ٢٧,٦٠٥,٠٨٠,٠٠٠ دينار مقابل التعويضات المدفوعة للمؤمن لهم البالغة ١٥,١٥٦,٦٨٢,٠٠٠ دينار وحجم استثماراتها بلغت ١٤٨,٣٩٦,٨٧٩,٠٠٠ دينار ، بينما شركة التأمين العراقية بلغ رأسمالها ٥٦ مليار دينار في عام ٢٠١٥ وحققت الشركة أقساط لمختلف أنواع التأمين قدرها

٦٣,٤٦٨,٠٠٠,٠٠٠ دينار مقابل التعويضات المدفوعة للمؤمن لهم البالغة ٣٥,٣١٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار وحجم استثماراتها بلغت ٣٤,٤٢٧,٠٠٠,٠٠٠ دينار ، انظر نشاط شركتي التأمين الوطنية والعراقية على موقع وزارة المالية العراقية الاتي :-
http://mof.gov.iq/pages/MainMOF.aspx

تاريخ الزيارة ٢٢ /٧/ ٢٠٢٠ الساعة ١٠:١٠ مساءً

(٧٩) انظر نص المادة (١٣) من قانون قانون تنظيم اعمال التامين العراقي المذكور اعلاه.

المراجع:

❖ المراجع العربية

أولاً / الكتب القانونية:

١- د. ابراهيم فهمي ابراهيم شحاتة : القانون الجوي وقانون الفضاء ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٦.

٢- رجب عبد الحكيم سليم : موسوعة الشركات والاستثمار (شرح قانون ضمانات وحوافز الاستثمار المصري رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية طبقاً لاخر التعديلات) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط ٣ ، ٢٠٠٧.

٣- د. رشيد الحمد : البيئة ومشكلاتها ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، ١٩٩٠.

٤- د. سهى حميد سليم الجمعة : تلوث بيئة الفضاء الخارجي في القانون الدولي العام ، دار المطبوعات الجامعة ، الاسكندرية ، ٢٠٠٩.

٥- د. عبد الرزاق احمد السنهوري : الوسيط في شرح القانون المدني ، الجزء السابع ، المجلد الثاني ، عقود الغرر ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٦٤.

٦- د. عبد الرزاق أحمد السنهوري : الوسيط في شرح القانون المدني ، ج١ ، نظرية الالتزام بوجه عام (مصادر الالتزام) ، دار احياء التراث ، بيروت – لبنان ، ١٩٦٤.

٧- د. عبد المجيد الحكيم وعبد الباقي البكري ومحمد طه البشير : الوجيز في نظرية الالتزام ، ج٢ ، مصادر الالتزام ، العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٠.

٨- د. عصام محمد احمد زناتي : المسؤولية الدولية عن الاضرار الناجمة عن الاجسام الفضائية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،٢٠٠٢- ٢٠٠٣ .

ثانياً / الرسائل الجامعية والدوريات:

١- د. باسم علوان طعمة : قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل في الميزان ، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق ، كلية القانون ، جامعة كربلاء ، العدد ٢ ، ٢٠١٣.

٢- د. بدر شنوف : الضوابط القانونية لإطلاق الاقمار الصناعية في الفضاء الخارجي طبقاً لاتفاقيات الفضاء ، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، عدد ١٧ ، ٢٠١٨

٣- تأمين الفضاء و الأقمار الصناعية ، تقرير منشور في النشرة الاسبوعية للاتحاد المصري للتأمين ، العدد ٦٥ ، متوفرة على الموقع الرسمي للاتحاد المصري للتأمين الاتي .

٤- شعيب جليط :حماية البيئة في اطار المنظمة العالمية للتجارة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، الجزائر ، ٢٠١٩.

٥- عبد القادر لعيدي : المسؤولية الدولية الناجمة عن اضرار التلوث النووي ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر ، ٢٠١٨ ، ص ١٨.

٦- علوى امجد علي : النظام القانوني للفضاء الخارجي والأجرام السماوية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٣٤٢.

٧- د. عمر معمر خرشي : المسؤولية القانونية عن استخدام الطاقة النووية في الفضاء الخارجي ، بحث منشور في مجلة الدراسات الحقوقية ، جامعة مولاي الطاهر – سعيدة ، الجزائر ، العدد الثامن ، ٢٠١٧

٨- د. مبطوش الحاج : حظر الملوثات المستحدثة المؤثرة على الفضاء الخارجي ، بحث منشور في مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية ، جامعة ابن خلدون تيارت ، العدد الثاني ، ٢٠١٤ ، ص ٣٨.

٩- د. محمد علي علي الحاج : المسؤولية الدولية عن الاضرار التي تسببها الاقمار الصناعية والمركبات الفضائية الاخرى في ضوء اتفاقيات الفضاء الخارجي ، بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون ، كلية القانون ، جامعة الامارات العربية ، العدد ٦١ ، السنة التاسعة والعشرون ، ٢٠١٥

١٠- د. محمود حجازي محمود : إدارة المخاطر القانونية المصاحبة للأنشطة الفضائية ، اعمال مؤتمر القانون والتكنولوجيا ، ج ٢ ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٧ ، ص ١٦٢٤.

١١- ميادة رشيد كامل: الاستثمار في شركات التأمين واثره على التنمية الاقتصادية في العراق، بحث منشور في مجلة الاقتصادي الخليجي ،جامعة البصرة ، المجلد ٣٢ ، العدد ٢٩ ، ٢٠١٦ .

١٢- نور شدهان عداي : قطاع التأمين في العراق الامكانيات والتحديات ، قسم السياسات الاقتصادية ، الدائرة الاقتصادية ، وزارة المالية ، بغداد ، ٢٠١٥ ، ص ٦ .

١٣- هشام عمر احمد الشافعي : النظام القانوني لاستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٠.

ثالثاً / القوانين واللوائح التنفيذية:

١- قانون تنظيم اعمال التامين العراقي رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥.

٢- قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل

٣- اللائحة التنفيذية لقانون انشاء هيئة التأمين وتنظيم اعمالها الاماراتي رقم ٦ لسنة ٢٠٠٧ المعدل

٤- قانون الاستثمار المصري رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ المعدل ولائحته التنفيذية الصادرة في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٢١٠ لسنة ٢٠١٧.

٥- قانون تنظم قطاع الفضاء الإماراتي رقم ١٢ لسنة ٢٠١٩ .

رابعاً / الاتفاقيات الدولية

١- معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي ، بما في ذلك القمر والاجرام السماوية الاخرى لعام ١٩٦٧.

٢- اتفاقية المسؤولية الدولية عن الاضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية لعام ١٩٧٢.

❖ المراجع الأجنبية:

1-Bhupendra Jasani : Space assets and emerging threats, Department of War Studies, King's College London , UK ,2016. Trail smelter case (United States, Canada) 16 April 1938 and 11 March 1941, RECUEIL DES SENTENCES ARBITR-ALES , REPORTS OF INTERNATIONAL ARBITRAL AWARDS , UNITED NATIONS , VOLUME III , 2006.

2- Bohlmann UM and Petrovici G: Developing planetary sustainability Legal challenges of Space, Cambridge University Press, Vol.2 , 10 May 2019.

3- Dr. Ilias I. Kuskuvelis: The space risk and commercial space insurance, Butterworth – Heinemann Ltd, United States, May 1993.

4- Dr.Frans G.von der Dunk : A Sleeping Beauty Awakens: The 1968 Rescue Agreement after Forty Years , JOURNAL OF SPACE LAW , University of Mississippi School of Law , Volume 34 , 2008.

5- Emmanuel Gouesse : Responsibility in International Law for Commercial Space Activities, A thesis of Master , the Faculty of Graduate Studies and Research , McGill University, Montreal,2000.

6- Frans G. von der Dunk : Too-Close Encounters of the Third Party Kind : Will the Liability Convention Stand the Test of the Cosmos 2251-Iridium 33 Collision?, Published in the Proceedings of the International Institute of Space Law, IAC-09.E8.3.1, 2010.

7- Lawrence D. Roberts : Addressing the Problem of Orbital Space Debris : Combining International Regulatory and Liability Regimes , BOSTON COLLEGE INTER-NATIONAL & COMPARATIVE LAW REVIEW, Boston College Law School , Volume 15 , Issue 1 , Article 4 , 1992 .

8-Leire Mugarra: LEGAL ASPECTS OF COMMERCIAL SPACE TRANSPORTAT- ION , A thesis of Master , Faculty of Law , McGill University , Montreal , 2008.

9-Michel L.J.M Stuyt : LEGAL ASPECTS OF COMMERCIAL ACTIVITIES OF PRIVATE ENTERPRISE IN OUTER SPACE, A thesis of Master , the Faculty of Graduate Studies and Research , McGill University, Montreal,1985.

10-Paul B. Larsen : SYMPOSIUM ON THE NEW SPACE RACE "COMMERCIAL OPERATOR LIABILITY IN THE NEW SPACE ERA", The American Society of International Law , Vol. 113, 2019

12- PIERRE LASBORDES : PROJET DE LOI adopté par le Sénat relatif aux opérations spatiales , RAPPORT N° 775 , AU NOM DE LA COMMISSION DES AFFAIRES ÉCONOMIQUES , ASSEMBLÉE NATIONALE , TREIZIÈME LÉGISLATURE , Enregistré à la Présidence de l'Assemblée nationale le 2 avril 2008.

13-Ralph Chipman : Commercial and Industrial Applications in Space: Insurance Implications , JOURNAL OF SPACE LAW , University of Mississippi School of Law , Volume 21 , Issue 1 , 1993 .

14-Van C. Ernest : Third Party Liability of the Private Space Industry: To Pay What No One Has Paid before , Case Western Reserve Law Review Journal , Case Western Reserve University School of Law , Cleveland , Volume 41, Issue 2 , Article 5 , 1991.

15-William B. Wirin : The Sky is Falling: Managing Space Objects, Documents on Outer Space Law, College of the Law, University of Nebraska – Lincoln ,1985 .

❖ التشريعات الأجنبية:

1- TITLE 51—NATIONAL AND COMMERCIAL SPACE PROGRAMS.

2- Закон РФ от 20 августа 1993 г. N 5663-I "О космической деятельности Статья.

3- LOI n° 2008-518 du 3 juin 2008 relative aux opérations spatiales.

4- LOI n° 2008-1443 du 30 décembre 2008 de finances rectificative pour 2008.

التحول في مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية

أ.م.د. حيدر زاير العامري

الباحث علي صبار كاظم

كلية العلوم السياسية/ جامعة الكوفة

المقدمة:

يعد مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب وذو أبعاد عدة ومستويات متعددة يتعرض لتحديات وتهديدات متنوعة مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة في أنواعها وأبعادها وتوقيتاتها وشدتها تبعا لظروف الزمان والمكان.

ساهمت العولمة بأبعادها المختلفة في التغيير الحاصل في مفهوم الامن وطبيعة التهديدات الامنية، كونها عملت على احداث تغييرات كبيرة في كل مجالات السياسة الدولية، من خلال التحول من النزعة الوطنية في ادراك البيئة الدولية الى نضيرتها الكونية التي شملت مجالات القوة والصراع، والنقطة الجوهرية في هذا التحول هي العلاقة بين هذه المجالات والامن، الذي شهد تحولات حاسمة في مضمونه واستراتيجياته، وطبيعة وصيغ تهديداته، والياته، بالانتقال من لإدراك والتفاعل من داخل الدائرة الوطنية الى الدائرة العالمية، بعد أن فرضت تطورات العولمة والتدخل المتزايد للتكنولوجيا المعقدة وثورة المعلومات في صياغة قضايا المجتمع الدولي، ادخال تعديلات جوهرية في مفهوم ومضمون الامن تحت عنوان كبير هو "اعادة تعريف الامن Redefining Security"، والتوسع نحو الامن غير التقليدي Non- Traditional Security[1].

يسعى البحث الى تقفي مسار التحول في مفهوم الامن والتوسع الذي طراء على قطاعاته المختلفة، وتسليط الضوء على طبيعة التهديدات الامنية الجديدة ومصادرها غير التقليدية

المبحث الأول: أبعاد التحول في مفهوم الأمن:

تعرض مفهوم الامن الى تطور كبير وشامل عبر مراحل زمنية مختلفة، فقد تغير المفهوم التقليدي للأمن بشكل جذري متجاوزا مفهومه القائم على القوة العسكرية الصلبة في التعامل مع التهديدات _ التحديات، المخاطر _التي تواجه الدول والمجتمع الدول، عبر ادراك اهمية التركيز على منظومة امنية شاملة تتوسع من محيط الجزء(المفهوم الصلب للأمن Hard security) التهديدات المباشرة (العسكرية) الى محيط الكل (المفهوم الناعم للأمن Soft Security) التهديدات غير المباشرة (غير العسكرية)، ويشير التوسع في حقل الدراسات الامنية الى اعادة تعريف الامن وتوسيعه الى مرجعيات وقطاعات وابعاد بصياغة تحليلية جديدة ضمن تعدد المصفوفة الامنية الى الرباعية من" الفواعل، العوامل، القطاعات، العمليات"[٢]، وتتجلى نتائج اعادة التعريف ب" توسيع وتعميق" مفهوم الامن وحقل الدراسات الامنية ويشير التوسيع في مجال البحث في الدراسات الامنية الى التحليل الافقي حسب القطاعات(ادخال موضوعات امنية جديدة) وفق الابعاد الخمسة للأمن "العسكري، السياسي، الاقتصادي، المجتمعي، البيئي"؛ اما التعميق(ادخل وحدات تحليل مرجعية جديدة كالأمن الدولي، الاقليمي، المحلي، الفردي) الى التحليل العمودي وفقا للفواعل المهددة او المستهدفة في امنها انطلاقا من الدولة نزولا الى المجتمع والافراد[٣]، وبعبارة اخرى اخذت البيئة السياسية التوفير الامن تتعرض للتغيير نتيجة انتهاء الحرب الباردة وبوجود اشكال جديدة للعولمة، ويمكن رؤية التفكير الأمني الجديد في السياسة الامنية الناتج عن التغيرات الحديثة في البيئة الامنية بأنها تتحرك على ثلاثة محاور: الاول محاولات توسيع التصور المعهود الضيق لأمن الدولة، وبخاصة من الناحية العسكرية ليشمل مجموعة اوسع من التهديدات المحتملة بما في ذلك الاقتصادية والبيئية، ثانيا محاولات تعميق تصور الأمن خارج التركيز على أمن الدولة المركزية(نهج الاراضي والاراضي الخارجية لتوفير الامن) بالانتقال نزولا الى مستوى امن الفرد "الانساني" او صعودا الى مستوى الامن العالمي "الكوني"، ثالثا المحاولات ضمن النهج المتمركز على أمن الدول لتقيم اشكال مختلفة متعددة الاطراف من التعاون الأمني بين الدول[٤]. وبحسب تيري بلزاك Thierry Balzacفقد اجتمعت

ثلاثة عوامل اساسية ساهمت في تعقيد مفهوم الأمن بعد انتهاء الحرب الباردة على صعيد تقنيات التحليل وتطبيقاته وهي:[٥].

أ. تراجع مؤشرات السيادة الوطنية.

ب. التنامي غير المسبوق لعوامل التفاعل المكثف عبر الحدود.

ت. نشوء العديد من التحديات في البيئة الدولية،

ث. ازدياد عدد وحدة النزاعات في البيئة الدولية، فنهاية الحرب الباردة لم تلغِ مصادر الصراع او النزاعات الدولية ومحركاتها بقدر ما أدت الى تحول في شكلها واتجاهاتها والاسباب المغذية لها، اعتمادا على ديناميكية محورية لمتغير "الهوية"، من خلال توليد مصادر جديدة للصراع على امتداد الساحة العالمية.

اولا: مفهوم الأمن:

يمكن النظر الى مفهوم الأمن من وجهات نظر مختلفة: من منظور التهديدات التي يتعرض لها الامن او من منظور ما يجب حمايته من هذه التهديدات، وقبل التطرق الى تحديد مفهوم الامن ضمن السياقات المعرفية واللغوية، التي ورد ضمنها يجب الاشارة بداية الى ان "الامن" يعد من اصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي بصورة عامة او انه من الصعب اعطاء تعريف محدد لما تعنية كلمة "الامن" في العلاقات الدولية، ليس بسبب اندراجه ضمن معظم مجالات الحياة والكن بصفة خاصة الان هذا المصطلح في حد ذاته من المرجح ان يكون ذا دلالات ايديولوجية واخلاقية ومعيارية، وفي ذلك يرى باري بوزان Barry Buzan احد ابرز المختصين في الدراسات الامنية ان الامن" الفظ" متعدد المعاني، موضحا انه مصطلح خلافي بالأساس، ينبغي التعريفة الاحاطة بثلاثة جوانب على الاقل بدءا بالسياق السياسي للمفهوم مرورا بالأبعاد المختلفة له، وانتهاء بالغموض الذي يحيطه والاختلاف الذي ينطوي علية في العلاقات الدولية[٦].

لقد تناولت غلب الدراسات والمعاجم اللغوية العربية والاجنبية كلمة "الامن" فعدته مرادفا للطمأنينة او نقيضا للخوف او مساويا الانتفاء المخاطر، فالمعنى العام للأمن هو غياب التهديد كأدراك وكحقائق مادية قائمة في

البيئة الاستراتيجية المحيطة بالدولة والمجتمع والفرد _ إذ يعرفه ارنولد وولفرز Arnold Wolfers على انه "موضوعيا يعني غياب اية تهديدات تجاه قيم مكتسبة، واما ذاتيا يعني غياب الخوف من ان تكون تلك القيم محل تهديد "_ ويعني غياب ادراك التهديد وعي الاطراف لسلوك بعضها البعض على انه لا يستهدف تقويض امنها او اعاقة مصالح بعضها البعض، وبالنسبة الغياب التهديد كحقائق مادية يعني اختفاء مظاهر التهديد(٧)، وهذا ما تسبب في انعدام تعريف شامل للأمن من الناحيتين العملية والنظرية، فهناك دائما عنصر ذاتي في تفسير ما يجب ان يقتضيه التعريف الموضوعي للأمن(٨).

ومن ابرز تعريفات الامن والاكثر تداولا في الدراسات الامنية المتخصصة، تعريف باري بوزان إذ يعرف الأمن بانه "العمل على التحرر من التهديد" وفي سياق النظام الدولي فهو "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى ومصادر التغيير التي تعتبرها معادية في البيئة الدولية"؛ كما لفت الانتباه الى نسبية مفهوم الأمن إذ إن العمل على التحرر من التهديد لا يعني تحييده كليةً، لأنه ليس في إمكان الدول والمجتمعات التحرر كلياً من كل اشكال التهديد التي تتعرض لها، ولذا فهو مفهوم غير مطلق، فالحد الأدنى للأمن هو البقاء، لكنه يتضمن أيضاً، الى حدا معقول سلسلة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود(٩) ،وفي هذا الاطار يمكن الإشارة الى تعريف ميكائيل ديلون اذ يرى ان مفهوم الامن مزدوج، فهو لا يعني فقط وسيلة للتحرر من التهديد(الخطر)، بل يعني ايضا وسيلة لإرغامه وجعله محدود التأثير، وبما أن الامن أوجده الخوف فإنه يقتضي ضرورة القيام بإجراءات مضادة للتحكم في او احتواء او تحييد الخوف، فالأمن مفهوم غامض يحوي في نفس الوقت الأمن واللاأمن وهذا ما عبر عنه ديلون بـ(اللا) أمن (In) Security(١٠).

ثانيا: طبيعة التهديدات الامنية الجديدة (تغير انماط ومصادر التهديد):

ان التغيرات الهيكلية والقيمية في النظام الدولي، وما رافقها من تحولات في البيئة العالمية منذ نهاية الحرب الباردة ساهمت في رسم معالم مجتمع كوني يتميز بالترابط والتعقيد، تغيرت فيه هيكلية وخارطة المخاطر

والتهديدات الامنية من نمط تقليدي الى نمط جديد اصطلح علية في الكثير من الاحيان بالتهديدات "اللاتماثليةAsymmetric Threats"وبصورة احدث التهديدات "التهديدات الهجينة Hybrids Threats" كتعبير عن الزيادة في التعقيد والحركية والتطور المستمر الذي يمس الظاهرة الامنية في العلاقات الدولية انطلاقا من تفاعلها بما يحصل على ارض الواقع خاصة في ما يتعلق بالتطور التكنولوجي(١١)، وليست فكرة التهديدات الامنية "الجديدة" من اختراعات القرن الحادي والعشرين بل نشأت بالأحرى بصيغة او اخرى في مراحل مهمة ومعينة من التاريخ (بعد الحرب العالمية الثانية، وما بعد الحرب الباردة.. الخ) للدلالة على انواع من المخاطر والتحديات التي تعد مختلفة نوعيا _من حيث المصادر والابعاد وطبيعة التأثير_ عن التهديدات "القديمة" التقليدية، واليوم قد يشمل هذا المفهوم أي شيء من التحديات: بدءا من الأنماط المتغيرة للنزاعات المسلحة_ الحروب الجديدة او الهجينة_ الى الدور المتنامي للقضايا الاقتصادية، والتكنولوجية، والبيئية، والامنية الاخرى غير المرتبطة حكما بالعنف المسلح ارتباطا مباشرا والاريب في ان تحديد مفهوم التهديدات الجديدة لا يخلو من الاشكالية (فالبعض منها ليس بجديد والكن الجديد فيها تفاقم حدتها واختلاف طبيعة تأثيرها على الاستقرار الامني)(١٢)، الامر الذي يعكس تحولا قيميا وإدراكيا بقدر ما يعكس في بعض الحالات تحولا يعبر عن واقع مستحدث. ان الاختلاف في تحديد مفهوم الامن ضمن ادبيات العلاقات الدولية، انتج اختلافا اكبر في تحديد: ما المقصود بالتهديد Threat، أي ماهي التهديدات التي يجب على الوحدة المرجعية للأمن ان تحمي نفسها منها لضمان البقاء، ومن هو الطرف المستهدف في امنة، ومتى يصبح التهديد ذا طابع امني او عبر أي عملية ادراكية يصبح التهديد رهانا امنيا اذا كانت التهديدات موجودة موضوعيا(ماديا) أم ذاتيا؛ كما ان وفرة النعوت حول مصطلح "التهديد" من قبيل التهديدات الجديدة، التهديدات اللامتماثلة، التهديدات غير العسكرية، التهديدات، فائقة الحداثة. لا يتيح كذلك تكوين فكرة واضحة حول ما لذي يمكن ان نعنيه بالمصطلح تحديدا.

وقد جرت العادة ان يفهم مصطلح التهديد على انه "التحذير والوعيد وسعي طرف ما للتسبب بالأذى" أي يعبر التهديد عن وجود نية الايذاء او معاقبة أو الحاق الضرر بفاعل ما من خلال عمل عدائي، غير انه وفي ظل طبيعة لا عسكرية والتي اصبحت سمة التهديدات الامنية الحالية منها والمتطورة[١٣]، جعلت من الصعب ان يعرف او يدرك التهديدي الامني على انه تعبيرا عن دوافع الهدف منها الى ان يطبع في ذهن الاخر الآثار التلقائية لفعله، ولكن التهديد هنا يكون كثر من مجرد تعبير من خلال الوعيد بالأذى المتبادل واقل من تهديد وراءه دافع للتنفيذ[١٤]، فمن جانب ان القصدية المفترضة في التهديد من خلال الاقرار بانه" سعي _تحذير _وعيد" لم تعد متوفرة امام الكثير من _ الفواعل المهددة _ التهديدات التي تنتفي صفتها المادية ولكن قد يحضر اثرها المادي(التهديدات من غير مهددين كالتهديدات البيئية والصحية والكوارث الطبيعية) وغيرها من التهديدات التي اصبحت تتخذ طابعا امنيا رغم صعوبة تحديد الاطراف المسؤولين عن احداثها سواء أكانوا فاعلين دول، او فواعل ضمن الدول او فواعل عبر او فوق الدول القومية (التهديدات مجهولة المصدر كالتهديدات السيبرانية)، ومن جانب اخر اصبحت التهديدات الامنية ممتدة في الزمان بما لا يسمح برصدها، ومتسعة في امتدادها المكاني بما لا يدع مجالا لحصرها[١٥]، وإذا كان مفهوم الامن في حقيقته وبمختلف فواعله عبارة عن فضاء عبر وطني فان الحقيقة التي ينتجها هذا المفهوم حول الامن في معناه الاوسع تعد حقيقه عبر وطنية، وهذا يتطلب اعادة تعريف الأنساق المعرفية والعقيدية التي تصنف التهديدات الامنية وترتيبها من حيث الاولوية بمعنى تحديد "الأمن لمن، الأمن ممن، والأمن بماذا" ؟[١٦].

المبحث الثاني: المتغيرات الجيوستراتجية التي أثرت على تحول مفهوم الامن والتهديدات الأمنية:

يعد التحول في مفهوم الامن نتيجة منطقية لتغير _طبيعة الاجندة الامنية اذ صارت تتضمن قضايا وفواعل غير عسكرية_ المشهد الدولي بشكل نوعي وهو ما أدى الى اعادة النظر في كافة الافتراضات الاساسية للمعادلة الامنية وان المتغيرات الجديدة تختلف مؤشراتها الامنية من منطقة الى اخرى حسب قوة التأثير

والتأثر، وتنعكس وفقا المعيار التكيف والاستجابة، لذلك يمكن تقسيم التحولات الامنية الجديدة بصفة عامة الى تحولين اساسيين:

اولا: التحول في طبيعة الفواعل الدولية (ظهور فواعل من غير الدول):

بداية تجدر الاشارة الى ان الامن يمثل قيمة وهدف لنشاطات الدول القومية والفاعلون ما فوق وما تحت وعبر القومية، كان من اهم تحولات ما بعد الحرب الباردة وتأثيراتها على الامن الدولي ان الدولة لم تعد وحدها الفاعل المحتكر للتفاعلات الدولية المؤثر في المعادلة الامنية اذ بات يشاركها فاعلون من غير الدول يمتلكون القوة والقدرة على التأثير بصورة واضحة في امن واستقرا الدولة الداخلي ومركبات الامن الاقليمي حتى باتت متغيرا لا يمكن تجاهله لتحقيق الاستقرار في النظام الدولي، وبما ان الفاعل في العلاقات الدولية هو كل كيان او سلطة او جماعة او حتى شخص له القدرة على إداء دور معين وفق قدراته وحدود مساهمته على الساحة الدولية، اصبحت الدولة القومية تواجه بثلاثة انماط من الفواعل_ تحت، وعبر، وفوق قومية_ من غير دول انهت السيطرة الحصرية للدولة على العديد من القضايا واقتحمت الوظائف الدولتية"Statism" ومن ثم وجدت الدولة من يشاركها في القيام بأدوارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى الادوار الامنية كمجال ظل الفترة طويله من اختصاصاتها الحصرية[١٧].

يمثل الفاعلون من غير الدول وحدات مهمة في السياسة العالمية، يمكنها ان تؤدي أدوارا موازية للأدوار التي تقوم بها الدولة وربما أكثر فاعلية منها، فالدولة لم تعد الفاعل الوحيدة في علاقات الامن الدولية بل هناك فواعل اخرى غير حكومية داخل الدولة وخارجها ممن قد يكون تأثيرهم في الامن مساويا او يفوق التأثيرات التي تحظى بها الدولة، إذ ان تحولات ما بعد الحرب الباردة ستقود حتما الى تقليص دور الدولة في مجال الامن والدفاع[١٨]، ترتب على هذا التحول القيمي في مكانة وتأثير الفاعلين في الفضاء السياسي تحول اخر ادراكي يتعلق بتحديد ماهية التهديد الامني فقد صارت التحديات التي تمس هؤلاء الفاعلين او يمثلونها تدرك كتهديدات أمنية حتى وان اختلفت تلك التهديدات الجديدة في طبيعتها ومصادرها عما استقر

على تحديده والتعامل معه المفهوم التقليدي للأمن[١٩]، فقد أدى ظهور وانتشار فواعل تفتقد للصفة الدولتية وتعمل خارج اطار السيادة وتنافس الدولة في اداء وظائفها التقليدية، الى الغاء احتكار الدولة للأمن سواء كمهدد للأخرين (مصدر التهديد) او كصاحبة الاداة الوحيدة في استتباب الامن ومواجهة التهديدات الامنية؛ وهذا ما يتطلب مقاربة جديدة المفهوم الامن فالدولة لم تعد تحتكر وسائل العنف وشرعية استخدامها كما ان مفاهيم القوة، العنف، الامن والسيادة تشهد تحولا جذريا في الخصائص والأبعاد.

ثانيا: التحول في طبيعة ومصادر التهديدات الامنية:

في ظل تغير مفهوم الامن، والبيئة الجديدة لمرحة ما بعد الحرب الباردة فأن التهديدات لم تعد عسكرية ولا صادرة عن الدول فقط، فمن جهة اصبحت التهديدات متعددة الاشكال اقل تجانسا واكث خطورة، ولم تعد ذات طبيعة عسكرية فقط وانما سياسية واقتصادية ومجتمعية وبيئية، ومن جهة اخرى فان مصادر التهديد لم تعد الدول بقدر ما اصبحت نابعة من داخل الدول ومن فواعل وذات طبيعة عبر وطنية.

الوضع الجديد الذي افضت اليه نهاية الحرب البارجة جعل التهديدات الامنية متعددة الاتجاهات والاشكال ومختلفة المضمون والابعاد عن تلك التي سادة في اثناء الصراع الأيديولوجي بين القطبين في القرن الماضي فتهديد الحرب النووية الفاصلة انحسر ليفسح المجال لظهور تحديات جديدة مثلت تهديدات غير محددة المعالم، كما ان القوة العسكرية وحدها لم تعد قادرة على موجهتها فتهديدات من قبيل الارهاب والجريمة المنظمة ونشاطات الشركات العسكرية الخاصة والتهديدات الالكترونية غير متعلقة باختلال موازين القوى بين الدول او تعزيز وزيادة القدرات العسكرية والدفاعية، العدم قدرتها على التعامل مع البيئة الامنية غير الامنة التي توجد فيها اذا ما اقترنت بتهديدات تتسم بالشمولية وعدم التماثل وتعتمدها جماعات وكيانات منظمة عابرة للحدود في طبيعة نشاطها وابعاد تأثيرها، ترتب عنها حصول قناعة مفادها ان التهديدات الامنية الراهنة اصبحت اكثر اتساعا وانتشارا وفتكا، حيث التهديد اقل وطنية في تعريفة واكثر عالمية في مداه بشكل ادى بحسب (بريجنسكي) الى نهاية عصر الامن المطلق فلم يعد بمقدور أي دولة مهما بلغت

قوتها ان تحمي نفسها من "التهديدات الامنية الجديدة"(*) في عالمنا المعاصر(٢٠)، بعد ان اخذت التهديدات الامنية سمات غير تقليدية، سواء من حيث "الفاعلين، او القضايا، او ديناميات التفاعل"، وما نريد توضيحه هنا، هو علاقة التغيير بالتهديد، او اهمية وأثر التغيير في خلق التهديدات الامنية، وذلك من خلال:

الانتشار العمودي لمصادر التهديدات الامنية: في عالم ما بعد الحرب الباردة تنوعت مسببات التهديدات الامنية بالانتقال من اسباب عسكرية مهددة للأمن الى مجموعة المجموعة معقدة من المسببات والعوامل المعقدة والمترابطة فيما بينها من اسباب سياسية واستراتيجية، اقتصادية، تكنولوجية ومعرفية، اجتماعية وثقافية، صحية وبيئية.

الانتشار الافقي لمصادر التهديدات الامنية: يتمثل اولا: في سرعة انتقال التهديدات الامنية من مجالات اقليمية محلية محددة الى مجالات عابرة للحدود ان البيئة العالمية اليوم تعرف انماطا عديدة من مصادر التهديد ذات ابعاد عالمية في مجملها ذات طبيعة غير عسكرية كما أنها تفتقد لقاعدة ارضية خاصة "لإمكانية التهديد/نهاية الجغرافيا" منها الجريمة المنظمة والارهاب الدولي والهجرة غير الشرعية والتلوث البيئي وتفشي الاوبئة(٢١). ويتمثل ثانيا: في انتقال التهديدات من الواقع المادي الى العالم الافتراضي، مع ما يشهده العالم اليوم من تطو تكنولوجي هائل افرزت ثورة المعلومات ثلاثة عناصر اساسية هي المعلومات Information والفضاء الإلكترونيSpace Cyber والطابع الافتراضي Digital، كان الها انعكاسها على السياسة الدولية، ومع تحول الفضاء الالكتروني_ تلك البيئة الافتراضية التي تعمل بها المعلومات الالكترونية والتي تتصل عن طريق شبكات الكمبيوتر_ إلى ساحة استراتيجية للتفاعلات الدولية كمجال جديد للعلاقات الدولية برزت العديد من الانماط التوظيفية له سواء على صعيد الاستخدامات ذات الطبيعة المدنية او العسكرية الامر الذي جعل هذا الفضاء مجلا للصراعات المختلفة سواء للفاعلين من الدول او غير الدول لحيازة اكبر قدر من النفوذ والتأثير السيبراني، وكشفت في الوقت نفسة عن تطور جديد في المخاطر الامنية تهدد بتحول الفضاء الالكتروني لوسط ومصدر لأدوات جديدة للتهديدات الامنية في اطار الصراع السيبراني الدولي

المتعدد الاطراف والمستويات (بروز اشكال حديدة من لصراع وظهور فاعلين جدد على الساحة الدولية)[٢٢]، ويبرز تأثير ثورة المعلومات والبيانات الضخمة في خلق ساحات اضافية موازية للصراع والتهديدات الامنية، في اطار التركيز على "الحروب المعلوماتية Info wars" او الحروب السيبرانية Cyber Warsاو كمفهوم جديد للتهديدات مرتبطة بتوظيف قوة السيطرة على البيانات والمعلومات واستخدامها بأشكال تستهدف السيطرة على الخصم، او الاضرار به[٢٣] فهذه هي الطريقة التي تشن بها الحرب في عصر المعلومات، وتلك هي "حرب الفضاء الالكتروني" التي تشير الى الاجراءات التي تتخذها أي دولة لاختراق اجهزة الحاسوب او الشبكات الخاصة بدولة اخرى بغرض اتلافها او تعطيلها عن العمل[٢٤]، عبر قيام دولة او فواعل من غير الدول بشن هجوم الكتروني في اطار متبادل او من قبل طرف واحد، وتتسم بخصائص مختلفة عن نظيرتها التقليدية من حيث طبيعة الانشطة العدائية وتماثل الفواعل، وابعاد التأثيرات في بنية الامن العالمي. مما يعكس تنامي القدرات والتهديدات المتصاعدة الامن البنية التحتية الكونية للمعلومات[٢٥].

الخاتمة:

بعد العرض الموجز لتطور مفهوم الأمن، من الواضح ان التحولات التي احدثتها نهاية الحرب الباردة في هيكلية النظام الدولي كان لها الأثر البارز في تغيير وتنوع الفواعل الدولية التي نتيجة لها اصبح هناك تحولات في مفهوم الامن وتطورا في طبيعة التهديدات الامنية، ومما الاشك فيه أن تشابك المشهد الدولي وتعقيداته قد ساهمت في بلورة تحديات جديدة أدت الى تشكيل مداخل اضافية سرعت في ايجاد مفهوم أوسع للأمن يتناسب وحجم التحول المتسارع من جهة ويستطيع التكيف مع الرهانات والتحديات الجديدة التي فرضتها البيئة الدولية في صيغة تهديدات معقدة من جهة اخرى.

وبالمحصلة فقد اتسع مفهوم الامن بناءً على متغيرات البيئة الدولية في صيغة التحول بعد الحرب الباردة في اطار تعددية الفواعل والعمليات ونطاقات التأثير داخل العلاقات الدولية، وتتجلى هذه التغيرات في: نهاية السيادة الامنية (اعادة تعريف الحد الفاصل بين الامن الداخلي والخارجي، أي مواجهة تهديدات

من الخارج الكن داخل حدود الدولة، ومواجهة تهديدات من الداخل لكن خارج حدود الدولة) فقد انقطع الارتباط التقليدي بين السيادة والامن القومي اولا، مستوى الفاعل الامني (طبيعة الفاعلين الاطراف في المعادلة الأمنية) ثانيا، مستوى الاداة الامنية (متغير القوة) ثالثا.

الهوامش:

(١) عامر مصباح، العولمة الامنية والتحليل الكوني للعلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠١٧، ص٣.

(٢) عبد الفتاح علي الرشدان، تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير، مجلة دراسات _العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٤٦، العدد٣، ٢٠١٩، ص١١٦.

(٣) سيد احمد قوجيلي، الدراسات الامنية النقدية: مقاربات جديدة لأعاده تعريف الامن، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، ٢٠١٤، ص١٨

(٤) بيورن هاغلين والزبيث سكونز، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي، ٢٠٠٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٤٤٦.

(٥) جميلة علاق وخيرية ويفي، مفهوم الامن بين الطرح التقليدي والاطروحات النقدية الجديدة، الملتقى الدولي الجزائر والامن في المتوسط (واقع وافاق)، جامعة قسنطينة، ٢٠٠٨، ص٣٠٧.

(٦) سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٩، ٢٠٠٨، ص٩.

(٧) عامر مصباح، العولمة الأمنية والتحليل الكوني للعلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص١١.

(٨) عبد اللطيف بوروبي، نحو صياغة نموذج معرفي جديدة لمفهوم الامن في علم العلاقات الدولية: مقاربة ما بعد بنائية، مجلة العلوم الانسانية، العدد٤٧، ٢٠١٧، ص٢١٧_٢١٨.

(٩) مريم سلطان لوتاه، أمن الخليج التحديات الراهنة والسيناريوهات المستقبلية، دراسات استراتيجية، العدد ١٧٦، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ٢٠١٣،ص١١.

(١٠) عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٠، ٢٠٠٥، ص٥٧

(١١) عادل جارش، مقاربة معرفية حول التهديدات الامنية الجديدة، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد١، ٢٠١٧، ص٢٤٩.

(١٢) اياكاترينا ستيبانوفا، الاتجاهات المستقبلية للتهديدات الامنية العنيفة، في مجموعة مؤلفين، التطورات الاستراتيجية العالمية رؤية استشرافية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ٢٠١١، ص١٩٦.

(١٣) احمد فريجة والدمية فريجة، الامن والتهديدات الامنية في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد١٤، ٢٠١٦، ص١٦١

(١٤) توماس شلينج، استراتيجية الصراع، ترجمة: نزهت طيب وأكرم حمدان، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١٠، ص٤٧.

(١٥) احمد فريجة والدمية فريجة، مصدر سبق ذكره، ص١٦٢.

(١٦) محمد حشمي، مدرسة باريس للدراسات الامنية واشكالية مستوى التحليل في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، ٢١٢، ٢٠١٨، ص١٧٨.

(١٧) مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الامن وانعكاساته على الترتيبات الامنية في المتوسط، مجلة العالم الاستراتيجي، العدد٣، ٢٠٠٨، ص٨.

(١٨) سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الامنية: دراسة في تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ٢٠١٨، ص٨٥.

(١٩) مالك عوني رهان الثورات.. تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٦، ٢٠١١، ص٤_٥.

(*) في ظل تطور تهديدات الامن غير التقليدية، التي يمثلها الفاعلين من غير الدول، والتهديدات السيبرانية، تتراجع مصداقية وفاعلية اساليب الردع التقليدية والنووية الى الحد الذي يجعل من تهديد الدول بمعاقبتها لا يضيف اية فاعلية في ضوء حسابات المكسب والخسارة او ما يسمى ب"المعايير العقلانية" التي تتبعها الدول، لا يخضع لها هؤلاء الفاعلين كالتنظيمات الارهابية، ومن ثم تتراجع مصداقية الردع في مواجهتها في ظل عدم وجود نطاق جغرافي محدد يمكن ان يتم فيه استهدافهم، كما ان الاضطرابات الاجتماعية والسياسية بفعل الفقر والارهاب والحروب الاهلية في مناطق العالم المختلفة لا يمكن حسمها من خلال الردع النووي. ينظر: محمد عبدالله يونس، طور جديد من الردع في مواجهة التهديدات غير التقليدية، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٣، يوليو ٢٠١٨، ص١٧.

(٢٠) احمد فريجة ولدمية فريجة، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٦.

(٢١) ليندا عكروم، تأثير التهديدات الامنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، دار ابن بطوطة للنشر، الجزائر، ٢٠١١، ص٧١.

(٢٢) بهاء عدنان السعبري وعماد عبد خضير الزرفي، انتقال التهديدات من الواقع الى العالم الافتراضي، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد ٢٧، العدد ٤، ٢٠١٨، ص ٤٧٦.

(٢٣) علي جلال معوض، تأثير البيانات الضخمة في نظريات العلاقات، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد٢١٩، ٢٠٢٠، ص٩.

(٢٤) ريتشارد كلارك و روبرت نيك، حرب الفضاء الإلكتروني: الخطر القادم على الأمن القومي وسبل مواجهته، دراسات مترجمة ٥٢، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٢، ص٢٠.

(٢٥) عادل عبد الصادق، انماط "الحرب السيبرانية" وتداعياتها على الأمن العالمي، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٠٨، ٢٠١٧، ص٣١.

المراجع:

١. احمد فريجة والدمية فريجة، الامن والتهديدات الامنية في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد١٤، ٢٠١٦.

٢. اياكاترينا ستيبانوفا، الاتجاهات المستقبلية للتهديدات الامنية العنيفة، في مجموعة مؤلفين، التطورات الاستراتيجية العالمية رؤية استشرافية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ٢٠١١.

٣. بهاء عدنان السعبري وعماد عبد خضير الزرفي، انتقال التهديدات من الواقع الى العالم الافتراضي، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد ٢٧، العدد ٤، ٢٠١٨.

٤. بيورن هاغلين والزبيث سكونز، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي، ٢٠٠٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.

٥. توماس شلينج، استراتيجية الصراع، ترجمة: نزهت طيب وأكرم حمدان، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠.

٦. جميلة علاق وخيرية ويفي، مفهوم الامن بين الطرح التقليدي والاطروحات النقدية الجديدة، الملتقى الدولي الجزائر والامن في المتوسط (واقع وافاق)، جامعة قسنطينة، ٢٠٠٨.

٧. ريتشارد كلارك وروبرت نيك، حرب الفضاء الإلكتروني: الخطر القادم على الأمن القومي وسبل مواجهته، دراسات مترجمة ٥٢، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٢.

٨. سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الامنية: دراسة في تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ٢٠١٨.

٩. سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٩، ٢٠٠٨.

١٠. سيد احمد قوجيلي، الدراسات الامنية النقدية: مقاربات جديدة لأعاده تعريف الامن، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، ٢٠١٤.

١١. عادل جارش، مقاربة معرفية حول التهديدات الامنية الجديدة، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد١، ٢٠١٧.

١٢. عادل عبد الصادق، انماط "الحرب السيبرانية" وتداعياتها على الأمن العالمي، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٠٨، ٢٠١٧.

١٣. عامر مصباح، العولمة الامنية والتحليل الكوني للعلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠١٧.

١٤. عبد الفتاح علي الرشدان، تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير، مجلة دراسات _العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٤٦، العدد٣، ٢٠١٩.

١٥. عبد اللطيف بوروبي، نحو صياغة نموذج معرفي جديدة لمفهوم الامن في علم العلاقات الدولية: مقاربة ما بعد بنائية، مجلة العلوم الانسانية، العدد٤٧، ٢٠١٧.

١٦. عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٠، ٢٠٠٥.

١٧. علي جلال معوض، تأثير البيانات الضخمة في نظريات العلاقات، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد٢١٩، ٢٠٢٠.

١٨. ليندا عكروم، تأثير التهديدات الامنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، دار ابن بطوطة للنشر، الجزائر، ٢٠١١.

١٩. مالك عوني رهان الثورات.. تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٦، ٢٠١١.

٢٠. محمد حشمي، مدرسة باريس للدراسات الامنية واشكالية مستوى التحليل في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، ٢١٢، ٢٠١٨.

٢١. محمد عبد الله يونس، طور جديد من الردع في مواجهة التهديدات غير التقليدية، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسية الدولية، العدد ٢١٣، يوليو ٢٠١٨.

٢٢. مريم سلطان لوتاه، أمن الخليج التحديات الراهنة والسيناريوهات المستقبلية، دراسات استراتيجية، العدد ١٧٦، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ٢٠١٣.

٢٣. مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الامن وانعكاساته على الترتيبات الامنية في المتوسط، مجلة العالم الاستراتيجي، العدد٣، ٢٠٠٨.

أثر الإنفاق العام في نجاح استراتيجيات مواجهة الأزمات
دراسة تحليلية في مديرية دفاع مدني محافظة النجف الاشرف

أ.م.د. فرحان محمد حسن الذبحاوي
الباحث محمد ثابت رشيد
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

المقدمة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور ممارسات الانفاق العام في نجاح استراتيجيات مواجهة ازمات مجتمع الدراسة مديرية دفاع مدني محافظة النجف الاشرف. ركزت الدراسة على بلورة الأرضية المعرفية لمتغيرات الدراسة الرئيسة من خلال الاطلاع على أغلب الأدبيات والدراسات التي تناولت موضوعات ممارسات الانفاق العام واستراتيجيات مواجهة الازمات.

ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم دراسة الارتباط والتأثير بين أبعاد ممارسات الانفاق العام المتمثلة بـ(الممارسات الادارية ،الممارسات الاقتصادية، الممارسات الوظيفية، الممارسات المالية) في أبعاد استراتيجيات مواجهة الازمات المتمثلة بـ(استراتيجية الاحتواء ، استراتيجية فرق العمل ،استراتيجية التعبة، استراتيجية التفتيت).

ولغرض التعرف على تلك العلاقة تم تصميم مقياس مكون من (٢٤) فقرة موزعة على اربعة محاور، وقد تم توزيع (١٢٠) استبانة تم استرجاع (١٠٣) منها صالحة للتحليل الاحصائي، أي بنسبة استرجاع بلغت (٩١,٦%)، وتم استعمال المنهج الوصفي التحليلي في تحليل بيانات الاستبانة، وتم استعمال الأدوات الإحصائية المتمثلة بـ (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، التحليل العاملي التوكيدي)، وقد سعى الباحث لاختبار عدد من الفرضيات الرئيسة والفرعية المتعلقة بعلاقات الارتباط والتأثير بين متغيرات

البحث، كذلك الفروقات المعنوية بين تلك المتغيرات بغرض الإجابة عن التساؤلات المتعلقة بمشكلة البحث وصولا إلى الأهداف الموضوعة.

مدخل:

تعاني أغلب منظمات القطاع العام في العراق ولاسيما مديرية الدفاع المدني في محافظة النجف من عدم القدرة على استثمار الموارد بصورة كفؤة ، في بيئة الاعمال الحديثة من الصعب تعويض استنزاف الموارد البشرية والمالية والمادية بصورة مستمرة ، مع قلة الوعي و الاهتمام بالجانب البيئي والاجتماعي يصبح من الضروري أن نشخص طبيعة هذه المنظمات وكيفية عملها لمعالجة المعوقات التي تفوض ممارسات الانفاق العام بأبعادها الادارية والاقتصادية والمالية والوظيفية لبقاء المنظمة ونموها على المدى الطويل وتخفيف الضغط المستمر من العملاء الذين يرغبون بمزيد من الخيارات ، جودة عالية وخدمات أفضل، من أجل البقاء وضمان النجاح في بيئة معقدة وغير مؤكدة و تحقيق التوقعات المجتمعية السائدة في المستقبل القريب العاجل ، والتكيف والتطوير في المستقبل الوسيط ، والبقاء على قيد الحياة في المستقبل البعيد ، يتطلب من المنظمات استخدام استراتيجية مواجهة الازمات التي تعرض تقييم الوضع الحالي للمنظمة من أجل تحديد التدخلات الأكثر ملاءمة لتطورها المستقبلي .

وبالتالي أصبح استخدام ممارسات الانفاق العام من الامور الملحة والهامة ، الاهتمام بالبيئة الاجتماعية للعاملين وتمكين الموارد البشرية من أداء اعمالها من خلال تطوير الأنظمة المستخدمة و توضيح مسؤولياتهم ومهامهم وصلاحياتهم بهيكل تنظيمي مناسب يحدد المسؤوليات والصلاحيات ابتداءً من الادارة العليا ودورها في تنمية وتطوير قدرات المنظمة من خلال الاعتماد على العاملين ذو كفاءة عالية لهم القدرة على فهم متطلبات البيئة الخارجية والتعامل مع متغيراتها من خلال صياغة استراتيجية تحقق اهداف المنظمة التكتيكية والاستراتيجية يعتبر الإنفاق العام أداة مهمة في جهود الحكومة المستمرة لتحسين أداء القطاع العام وتحقيق أهداف النمو.

أصبح من الصعب تجاهل الأزمات التي شهدها في مختلف جوانب الحياة وخاصة في ظل تفشي جائحة كورونا (COVID-19) حيث يعتبر أثر الجائحة على الحياة الاجتماعية والتعليمية والمهنية لها أثر كبير في نفوس الأفراد مما زادت هذه الأزمة تحديات كبيرة للأفراد والمؤسسات وصناع القرار، لذا توجب تبني استراتيجيات فعالة لمواجهة هذه الأزمة وكذلك لتجنب التهديدات الخطيرة وغير المتوقعة التي قد تؤثر على قدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها.

وفي ضوء ما تقدم ولتحقيق أهداف الدراسة من خلال معرفة دور ممارسات الانفاق العام في نجاح استراتيجية مواجهة ازمة فايروس كورونا عن طريق إيضاحها في أدبيات الدراسة والربط الفلسفي وبيان العلاقة والتأثير بينهما.

المبحث الأول: ممارسات الانفاق العام:

أولا: نبذة تاريخية عن النفقات العامة:

كانت النفقات العامة منذ القدم ومن بداية نشأتها حتى ظهور الدولة من وجود الدولة في صورتها التي كانت تحصل على الموارد المالية العامة التي كانت تغطي الأماكن العامة بحيث يمكن مشاهدتها من خلال البث المتعدد بشكل أكثر اكتمالا حيث هذا هو المفهوم السائد الذي يجمعه به والذي يمثل حجمه من جهة الحكومة أو من جهة الجمهور وبالتالي فهو من أهم الأدوات الاقتصادية من جانب الدولة تمويل النفقات الحكومية:

ثانيا: مفهوم ممارسات الانفاق العام:

ممارسات الانفاق العام حيث تعتبر تحليل كفاءة الإنفاق العام هو أفضل نهج لاكتساب نظرة ثاقبة للممارسات من قبل سلطات الدولة في استخدامها للموارد لتحقيق الأهداف الاقتصادية حيث ان الإنفاق العام تستند إلى مجموعة من البلدان المتقدمة أو مزيج من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. (Chan& Karim,2012:9)

ثالثا: أبعاد الممارسات الانفاق العام:

قد ذكر الباحث (Savić& Sanchez,2018:43) ابعاد ممارسات الانفاق العام وقد تم اعتماد ابعاد ممارسات الانفاق العام المتمثلة بالممارسات الادارية و الممارسات المالية والممارسات الاقتصادية والممارسات الوظيفية وهي:-

-البعد الاول :- الممارسات الإدارية:

يعد مفهوم الممارسات الادارية مفهوم واسع ويشمل مجالات عدة ولكن ممكن تعريفه بالشكل التالي وهو عبارة عن تكامل استراتيجي وشفاف و تحقيق البيئة الاجتماعية للمؤسسة والأهداف الاقتصادية في النظام تنسيق العمليات التجارية الرئيسية بين المنظمات لتحسين المدى الطويل الأداء الاقتصادي للشركة الفردية وسلاسل التوريد الخاصة بها وحيث يجب التمييز بين النهج المفاهيمي وممارسات الادارية والتي بدورها تشمل التكتيكات الأساسية التنظيمية مثل الإدارة البيئية الداخلية ، والشراء الأخضر ، واختيار الموردين ، واستعادة الاستثمار.(Cousins et al.,2019:6) وأن جودة ممارسات الادارة تعتبر أكثر أهمية من البيئة الاجتماعية والاقتصادية في التأثير على كفاءة الإنفاق العام (Chan& Karim,2012:10) وعند فحص الضغوط الخارجية والداخلية التي تدفع الشركات إلى تحسين أدائها وتعتبر العوامل التي تعزز ممارسات الإدارة البيئية القوية داخل الشركة لا سيما مع العمليات على مستوى المصنع محدودًا" ومن خلاله تقوم بتقييم التأثيرات النسبية لأصحاب المصلحة الخارجيين الذين يمارسون ضغوطًا مؤسسية على الشركات ولكنه يصور أيضًا كيف تعمل خصائص الشركة والهيكل التنظيمي بالإضافة إلى تأثيرات الصناعة على تخفيف هذه الضغوط إلى جانب توفير إطار عمل لكيفية تأثير الضغوط المؤسسية على ممارسات الإدارة يتم التوصل تدابير مختلفة لتحديد الضغوط المؤسسية وخصائص مستوى المصنع الرئيسي والشركة الأم وممارسات الإدارة البيئية يؤكد إطار علم الاجتماع المؤسسي على أهمية العوامل التنظيمية والمعيارية والمعرفية التي تؤثر على الشركات.(Delmas&Toffel,2004:210) وان تحديد

ممارسات إدارة المشروع التي تستخدمها معظم المنظمات الخاصة بشكل عام وقطاع النشاط والتي يتم أيضًا تحليل تأثير خصائص الممارسين في اختيار ممارسات إدارة المشروع واستخدامها في مجموعات حيث أن أكثر ممارسات إدارة المشروع استخدامًا هي اجتماعات البداية وقوائم الأنشطة واجتماعات التقدم ومخططات جانت والخطط الأساسية وبدورها يتم التوصل الى اختلافات بين قطاعات النشاط وخصائص الممارسين حيث أن ممارسات إدارة المشاريع الأكثر استخدامًا وهي التي تستخدم كمجموعات أدوات. (Tereso et al.,2019:6) إلى أن القطاعات المختلفة تحتاج إلى ممارسات إدارة المعرفة وخاصة هندسة التمويل الذاتي وعندما تمارس إدارة المعرفة تلقائيًا فإنها تدعم على أساس أداء وعندما ترى هذه المجالات الدعم التنظيمي يكون الالتزام بوظيفتها على مستوى عالٍ يؤكد أن عوامل إدارة المعرفة لها تأثير كبير على ممارسات إدارة المعرفة ولذلك يمكن لعوامل وقيادة التحول التمكيني والثقافة التنظيمية وتكنولوجيا المعلومات أن تؤدي إلى ممارسات إدارة معرفة أفضل وتساهم في نجاح المنظمة وتحقيق وضع يربح فيه الجميع ولذلك يمكن للمؤسسات أن تعزز عوامل إدارة المعرفة لتحسين ممارسات إدارة المعرفة.

-البعد الثاني :- الممارسات الاقتصادية:

كما هو معروف عمومًا أن كلمة "اقتصاد" تأتي من مقطعين باللغة اليونانية ، وهما oikos و nomos مما يعني "ترتيب الأسرة أو الإدارة وقد يتطور الاقتصاد بما يتماشى مع تطور الثقافة البشرية ، وكلما كان الإنسان أكثر تقدمًا الثقافة وهي الاقتصاد الأكثر تقدمًا لأن الاقتصاد هو علم كيفية حل المشكلات في حياة الإنسان ومن ناحية أخرى ، يتأثر التطور الثقافي أيضًا في بعض الأحيان بـ نظام المعتقدات في المجتمع ، مثل الدين ، لأن للدين تأثير كبير على البشر في عيش حياتهم ، لأن جميع جوانب الحياة البشرية منظمة وموجهة نحو هدف يجب تحقيقه في الحياة وكما في الإسلام كدين أنزله الله الذي أصبح رحمة للأمين ، يقدم إرشادات للبشر حول كيفية عيش الحياة الصحيحة من أجل الحصول على حياة

كريمة ومن أهم جوانب الحياة البشرية التي لا يمكن تجاهلها هو الجانب الاقتصادي. الجانب الذي منذ بداية الحياة البشرية مورست في الحياة اليومية بطرق مختلفة ووفقًا لثقافة حياة الناس في بيئات معينة للحد من الفقر. (Miswardi et al.,2021:27) إن ممارسات الإنفاق العام الأكثر شفافية مطلوبة من الحكومة حيث تلعب كفاءة الإنفاق العام دورًا رئيسيًا في النجاح الاقتصادي للبلد واستقراره (Chan& Karim,2012:8) حيث تتشابك الممارسات الاقتصادية مع الفاعلين الاجتماعيين (الفرديين والجماعيين) الذين يتواجدون دائمًا في الأماكن ، ولكن أراضيهم المادية معقدة وليست دائمًا مهمة في تشكيل النجاح الاقتصادي. يعني الترابط العالمي أن الشركات موجودة في مساحات متعددة ، لا يمكن تصور العديد منها بشكل مفيد من منظور إقليمي – على سبيل المثال ، المساحات "الاجتماعية" أو "الافتراضية". يحتاج المنظرون إلى أن يكونوا قادرين على التمييز بين أشكال هذه المكانيات المختلفة المهمة ، وبهذا المعنى ، فإن الأرض نفسها ليست سوى واحدة من عدة أبعاد للمكان – يمكن القول إنها قد تصبح أقل أهمية في عصر الترابط العالمي الأكبر فإن مفهوم التضمين الإقليمي يحافظ بشكل حتمي على ارتباط معرفي يسعى الكثير من أدبيات الشبكات العلائقية إلى كشفه. (Jones,2008:15-16) والتي تمكن الأفراد من تحقيق توقعات معيارية متعددة واعتبارات اقتصادية وبهذه الطريقة تسمح الحزم للجهات الفاعلة بإضفاء الطابع الأخلاقي على ممارسات اقتصادية متميزة مع الحفاظ على التزامها بمبدأ شامل واحد (Altomonte,2020:77) الممارسات الاقتصادية في المؤسسات والتي تحاول وضع السياسات الحضرية للممارسات الاقتصادية البديلة ويمكن دورها على انها هي شيء يختلف عن البعض الآخر الذي يُفترض أنه سائد أو تقليدي أو مهيمن.

-البعد الثالث :- الممارسات المالية:

الممارسات المالية ذات الصلة بشكل خاص بقرارات التمويل الخارجي، بناءً على عوامل الاقتصاد الكلي حيث ان تأثير تخطيط التعاقب في مكافحة معدل دوران الموظفين. أوضحوا حقيقة أن عملية تطوير القائد

مرتبطة بأداء الموظفين والاحتفاظ بهم. كان تركيز دراستهم على المهنيين المصرفيين. وذكروا كذلك أن التخطيط للنجاح يعزز الأمن الوظيفي للموظفين مع خلق المزيد من الفرص لهم. تستخدم الدراسة نهج المسح في الخدمات المصرفية للأفراد من خلال النموذج المقترح والعلاقة الهيكلية. وفقًا للآثار العملية ، فإن عملهم يساعد إدارة القطاع المصرفي على تطوير التخطيط الاستباقي والاستراتيجي المتعلق بالأمن الوظيفي للموظف. بعض الدراسات الأخرى حيث تعتبر الميزانية المالية بمثابة ممارسات مالية في الشركات التجارية ، في حين أن الأمن المالي والأصول المادية مؤشر آخر لأبعاد الممارسات المالية (Hussaini,2019:715) ان الممارسات المالية في الاسلام تعتمد على التمويل الإسلامي وعلى الإخلاص للشريعة الإسلامية وذلك من خلال حظر دفع الفوائد أو تحصيلها حيث تعطي صورة لكيفية عمل صناعة التمويل الإسلامي في العصر الحالي للقرن الحادي والعشرين حيث ان مختلف الممارسات والمنتجات المالية الإسلامية للقيام باستكشاف تصورات الناس فيما يتعلق بممارسات التمويل الإسلامي وفرص التنمية وإمكانيات التمويل الإسلامي وتأثيره على رضا المستهلك عن التنمية الاقتصادية (Ullah et al.,2020:29) أن في صميم الحوكمة الرشيدة تكمن الإدارة المالية العامة الفعالة ، والتي ترتبط بمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين والمساءلة السياسية والضوابط والتوازنات الفعالة كما يربط ثلاث ركائز للحوكمة الفعالة والناجحة بزيادة القيمة مقابل المال وتحسين تقديم الخدمات العامة ، وخلق بيئة مواتية للنمو الذي يقوده القطاع الخاص تعتبر المشتريات العامة ، التي ترتبط بالركائز الثلاث جميعها ، عنصرًا أساسيًا لإصلاحات الحوكمة ويمكن أن يكون نظام المشتريات الجيد الذي يتميز بالشفافية والمساءلة ومشاركة أصحاب المصلحة أداة عملية لتنفيذ إصلاحات الحوكمة الفعالة المشتريات العامة هي وظيفة معقدة تصور سلسلة من الممارسات في الإجراءات الحكومية التي تتفاعل مع السياسة العامة ويمكن وصف المشتريات العامة على أنها نظام سلسلة التوريد من أجل الحصول على جميع السلع والخدمات الضرورية من قبل الدولة وأجهزتها عند العمل في السعي أو المصلحة العامة حيث تشكل ادارة

المشتريات العامة طريقة عمل مهمة في ساحة القطاع العام ، وبالتالي فهي تمثل الشرط الإجرائي لتقديم الخدمات العامة.

-البعد الرابع :- الممارسات الوظيفية:

يلعب سلوك الموظف دورًا مهمًا في إرضاء عملاء وهناك ندرة في الأبحاث التي سلطت الضوء على الجوانب الشخصية والوظيفية لسلوك الموظف وتأثيرها على رضا العملاء حيث تقوم بتقديم رؤية أعمق لتأثير سلوك خدمة موظفي المطعم على رضا العملاء وأن كلا من الجوانب الوظيفية والشخصية لسلوك الخدمة يمكن أن تفسر رضا العملاء ، مع مساهمة أكبر للجوانب الشخصية على الجوانب الوظيفية وقد اقتراح بعض الآثار بما في ذلك توصية لمديري الخدمات الغذائية لاعتماد برامج تعزيز تعمل على تحسين الجوانب الوظيفية والشخصية لموظفيهم. تم اقتراح المزيد من التوصيات على المسوقين لإعطاء اهتمام أكبر للجوانب الشخصية للخدمات الغذائية في أنشطتهم التسويقية. (Alhelalat et al.,2017:46) وأن هناك تأثيرًا بين الممارسات الشخصية على رضا العملاء وتوضح أيضًا أن الممارسات الوظيفية ليس لها تأثير على رضا العملاء (Tejasukmana,2019) حيث هناك حاجة إلى ممارسات إنفاق عام أكثر شفافية وكفاءة من الحكومة لضمان تخصيص أكثر إنصافًا للموارد للبشرية وتخفيف الضغط على هذه الموارد. (Brini & Jemmali,2016:2) وأن المزيد من الضوابط غير الرسمية والتدابير غير القياسية هي مطلوبة في ممارسات التفاعلية مثل الممارسات متعددة الوظائف يمكن تقسيم ممارسات إدارة الشراء والتوريد الداخلية إلى الفئات الفرعية الأربع التالية: ممارسات إدارة الشراء والتوريد المتوافقة عموديًا أي المحاذاة الاستراتيجية والممارسات متعددة الوظائف مثل التعاون مع البحث والتطوير والممارسات داخل وظيفة ممارسات إدارة الشراء والتوريد مثل التحضير للمفاوضات ، ومعالجة الطلبات وتمكين ممارسات إدارة الشراء والتوريد مثل تنمية مهارات الموظفين.

المبحث الثاني: استراتيجية مواجهة الازمات:

أولا: نبذة تاريخية عن استراتيجيات مواجهة الازمات:

ركزت استراتيجيات إدارة الأزمات التقليدية التي استخدمتها الحكومة على هيكل من أعلى إلى أسفل، في هيكل قيادة وتحكم وقد اعتمدت هيكل القيادة والسيطرة هذا على الجيش وأن هيكل القيادة والسيطرة هو الخيار الأفضل للتعامل مع هذه الفوضى. هيكل القيادة والتحكم هذا بسيط ، ويفترض أن المواطنين سلبيون ، وهو أفضل طريقة للسيطرة على السلوك المعادي للمجتمع مثل النهب (Van Buuren et al.,2016:16) واجه الشركات بشكل متزايد أزمات ضرر المنتجات مما يؤدي إلى عمليات سحب المنتجات والتي غالبًا ما يكون لها تأثير سلبي على قيمة الشركة (Liu et al.,2017:1) حيث ان استراتيجيات الاستجابة للأزمات لمدراء المنظمات يكون بناءً على مستوى المسؤولية المنسوبة إلى المنظمة للأزمة وقد يقوم المدراء بتقييم مسؤولية الأزمات بشكل أكبر من خلال فهم السمات الرئيسية للأزمة مثل تهديد الأزمة وتاريخ الأزمة والسمعة السابقة.

ثانيا: مفهوم استراتيجية مواجهة الازمات:

وعرفت استراتيجيات مواجهة الأزمات هي الأساليب والإجراءات التي يتم تطبيقها للحد من الطوارئ المصاحبة للأزمة ، وآلية التعامل معها عند حدوثها من أجل تقليل آثارها السلبية والمدمرة (Bryan et al.,2017:64).

عرّفوا (Alharafsheh et al.,2021:4) مواجهة الأزمة بأنها: "نقطة تحول في موقف مفاجئ يؤدي إلى أوضاع غير مستقرة ونتائج غير مرغوب فيها تهدد مصالح المنظمة وبنيتها التحتية، وكل هذا يحدث في وقت قصير يتطلب الحاجة إلى اتخاذ قرار موحد ومناسب لمواجهته ". تتميز الأزمة بأنها مجموعة من الأحداث المترابطة والمتشابكة فيما بينها، وتعدد أسبابها ، والعوامل والعناصر المرتبطة بها.

ترتبط الأزمة ارتباطًا مباشرًا بعملية اتخاذ القرار حيث يمكن تعريف إدارة الأزمات على انها الإجراءات التي يتخذها المديرون في الأوقات الصعبة بسبب الإنتاج المعيب ونقص المواد الخام ونقص الجودة والتسويق ويمكن توضيح أكثر للمعنى وهو إدارة الأزمات هي القدرة على اتخاذ قرارات منهجية وتكوين الفرق اللازمة لتنفيذ هذه القرارات واتخاذ قرارات جديدة من أجل إنهاء الإجراءات في أقرب وقت ممكن. (vardarlier& zafer,2020:37)

ثالثا: أبعاد استراتيجية مواجهة الازمات:

قد ذكر الباحث (ESconsulting,2020) ابعاد استراتيجيات مواجهة الازمات وقد تم اعتماد ابعاد استراتيجيات مواجهة الازمات المتمثلة باستراتيجية فرق العمل و استراتيجية الاحتواء واستراتيجية التعبة واستراتيجية التفتيت وهي:-

-البعد الاول :- إستراتيجية فرق العمل:

يجب أن تتضمن الإستراتيجية – نهج المنظمة لتحقيق أهدافها – العمل الجماعي واللاعبين بروح الفريق كعناصر أساسية متكاملة. تقول استراتيجية العمل الجماعي أن المؤسسة تؤمن بأن الفرق الفعالة هي عوامل مهمة في قدرتنا على تطوير منتجات جديدة، والمنافسة في السوق العالمية، وخدمة العملاء بجودة عالية، وفي النهاية ، تعزيز المبيعات والربحية. بالإضافة إلى صياغة الإستراتيجية القائمة على الفريق، هناك اعتماد لهذه الإستراتيجية من قبل الجميع في المنظمة، ولكن الأهم من ذلك ، من قبل فريق الإدارة العليا. فريق القيادة العليا، بدوره، يحاسب مديريهم على تنفيذ الاستراتيجية. تؤدي المساءلة إلى السلوكيات المناسبة والضرورية التي يعرضها كل فرد في المنظمة. (Parker,2011:146) أن الأفراد يحتاجون إلى بعضهم البعض لتحقيق وتحقيق ما لا يمكنهم فعله بدون بعضهم البعض. نسي الكثير من الناس اليوم أهمية العمل الجماعي في حياتهم الشخصية بشكل عام وفي بيئة العمل بشكل خاص ، على الرغم من أن جميع المبادئ الدينية أكدت على أهمية العمل الجماعي لتحقيق أفضل النتائج والحفاظ على حق كل

إنسان على قدم المساواة من خلال تقسيم المهام والواجبات. أدى غياب استراتيجية ومفهوم العمل الجماعي في مكان العمل إلى انخفاض مستويات الإنتاجية والكفاءة والإبداع في مختلف المجالات وذلك بدوره يساعد على تأثير العمل الجماعي والقيادة والثقة وتقييم الأداء والمكافآت على الأداء الوظيفي (Sanyal & Hisam,2018:16) وان البعد الرابع للعامل البشري للعمل الجماعي بدوره يعتبر بعد اساسي في نجاح المشروع من حيث الوقت والتكلفة وكذلك في أطر إدارة المشروع حيث يتم تقديم مستشعرات اجتماعية تقنية جديدة (Ning,2019:83) وان إطار منهجي من أربع مراحل لدعم استراتيجية فرق العمل وذلك من خلال هيكلة الموقف وتسهيل العملية وتحديد تصورات أصحاب المصلحة والمراحل هي :- (Abuabara et al.,2018:227)

=البعد الثاني:- استراتيجية الاحتواء:

اختارت بعض البلدان الأخرى استراتيجية الاحتواء المبكرة وذلك لاستجابة أكثر تنوعًا مما يسمح للسكان بالتنقل مع الحفاظ على التباعد الاجتماعي وتجنب الازدحام. كان للوباء تأثير كبير إن لم يكن مدمرًا على الاقتصاد وتشمل التدابير الحكومية للتخفيف من هذه المشاكل مستويات غير مسبوقة من الدعم العام للشركات الخاصة ومع ذلك ، تختلف الحكومات اختلافًا كبيرًا من حيث الدعم الذي تقدمه للشركات الخاصة والصناعة وحيث اعتمدت على استراتيجية مختلفة لاحتواء الوباء ، كان من المنطقي لكثير من المراقبين أن ينسبوا هذا الأداء الضعيف إلى خيارات الاستراتيجية.(Pierre,2020:2) حيث تأخذ استراتيجية الاحتواء الرقمي في الاعتبار العناصر الثلاثة للحرب الرقمية وتسعى إلى إضعاف فعاليتها عن طريق سد فجوة عدم التماثل الاستراتيجي ، وعرقلة المرونة التكتيكية وإنكار إمكانية الإنكار. كخطوة أولى ، يجب إغلاق الفرص التي تسمح لاستراتيجيي المعلومات وباستغلال نقاط الضعف بشكل غير متماثل في المجال الرقمي الأوروبي وحيث يجب أن تخضع للتدقيق عن كثب من قبل الوكالات التنظيمية ذات الصلة من أجل امتثالها للقواعد الأوروبية لمعايير الصحافة. يجري العمل حاليًا لتحسين البيئة التنظيمية

الأوروبية ولتعزيز التعاون بين المنظمين الوطنيين، بما في ذلك من خلال اجتماعات مجموعة المنظمين الأوروبيين ولكن يجب تسريع هذه الجهود وتبسيطها واستهدافها للمنصات الرقمية. (Bjola& Pamment,2016:10) برامج الرعاية الصحية تتعرض للتدخل من قبل الأشخاص غير الشرفاء الذين يكذبون على الحكومة ويستغلون برامجها لسرقة أموال دافعي الضرائب لذلك استخدام استراتيجية الاحتواء لغرض تلافي الاحتيال والسرقة (Morris,2009:1351) وان تصميم الاستراتيجية ومدى ملاءمتها وتقديم الدعم للاستراتيجية ودور الاستراتيجية الاحتواء في مواجهة فايروس كورونا وذلك من خلال وضع الاستراتيجية مناسبة لمواجهة الفايروس وذلك من خلال أن الأشخاص الذين لا يعانون من أعراض لا يحملون فيروس كورونا ولا يمكنهم نقله أو أن الموظفين الحكوميين المحليين والإقليميين حصلوا على التدريب والمعدات اللازمة للتصدي للوباء وإلى جانب المشاكل المرتبطة به حيث قد يفسر تنسيق نظام رعاية صحية لامركزي الأداء الضعيف لاستراتيجية الاحتواء. .(Pierre,2020:1)

-البعد الثالث :- استراتيجية التعبئة:

استراتيجية التعبئة الحكومية في أعقاب الكارثة نادرة بشكل مدهش حيث أهملت الفروق بين المنظمات غير الربحية المملوكة للحكومة والمنظمات الشعبية غير الربحية حيث تعتمد المنظمات غير الربحية المملوكة للحكومة على الموارد التي توفرها الحكومة وهي قابلة للتطبيق ولكن لديها مبادرة منخفضة في حين أن المنظمات الشعبية غير الربحية متحمسة للغاية ولكن يصعب إدارتها. ومن خلال الاستراتيجية تم تحديد الية تعامل مع الكارثة وذلك بالاعتماد على نظرية اللعبة التطورية وكذلك الآلية التفاعلية والعوامل في علاقة الحكومة مع منظمات بمختلف اشكالها في تعبئة الكوارث وعلاوة على ذلك ، يتم تحديد الاستراتيجية المثلى مع الأخذ في الاعتبار فائدة التعاون ، وحافز المكافأة ، والعقاب على عدم الالتزام ، وكفاءة الاستجابة ، وتكلفة التنسيق ، وقيمة الشرعية ودور هذه الاستراتيجية في وضع استراتيجية لمواجهة الازمات والكوارث (Du& Qian,2016:1) استراتيجية التنفيذ متعددة المكونات وستتضمن مجموعة

متنوعة من المكونات ، مصممة خصيصًا للسياق المحلي وتشمل الأبطال المحليين ، والتدخلات التعليمية عبر الإنترنت و / أو الشخصية لمقدمي الرعاية الصحية والمرضى ، والمواد التعليمية المطبوعة ، والتدريب الإرشادي التطبيقي من فريق التعبئة المركزية للحكماء وذلك للمشاركة في المواقع ومجتمع الممارسة عبر الإنترنت وقبل تنفيذ استراتيجية التعبئة المبكرة على الوحدات المستهدفة سيتم إشراك أصحاب المصلحة المعنيين وقادة الرأي في كل منظمة لضمان دعم المبادرة تشمل أهداف عملية المشاركة هذه أصحاب المصلحة الرئيسيين لكل وحدة.(Liu et al.,2013:3) حيث تكون استراتيجية التعبئة مهمة في تعبئة الموارد وبدورها يؤدي الى إحداث تغيير داخل شرائح مهمة في المنظمة (Osman,2010:606) استراتيجية التعبئة في أعقاب كارثة من منظور الإدارة العامة حيث استخدمت معظم الدراسات التحليل النوعي وتفتقر إلى إطار عمل لمحاكاة الارتباط الراسخ بين الحكومة والمنظمات غير الربحية في أنشطة الإغاثة في حالات الكوارث (Du& Qian,2016:2) حيث سيعمل أعضاء الفريق مع كل قسم لتحديد العوائق المحلية والميسرين لتنفيذ استراتيجية التعبئة المبكرة وتصميم التدخل وفقًا لهذه العوامل وبدلاً من التركيز على ضمان تنفيذ نفس التدخل (التدخلات) في كل موقع فإن الهدف هو ضمان التزام جميع المواقع بتنفيذ الرسائل وذلك لتحقيق التعبئة ثلاث مرات على الأقل في اليوم ؛ ولضمان تصعيد التعبئة وتصاعدها باستخدام هذا النهج يصمم كل موقع مشارك التدخل حسب سياقه لتسهيل تنفيذ واستدامة التعبئة المبكرة. .(Liu et al.,2013:3)

=البعد الرابع :- استراتيجية التفتيت(التجزئة):

إن استراتيجية التفتيت لها تأثير كبير على المتغيرات الديموغرافية للبلد وبدأ السكان الآن في تعلم أي شيء يمكن ملاحظته من نمط سلوك الشراء المتغير وهناك أيضًا تغيير كبير في نمط الشراء الخاص بالمستهلك والآن أصبح المستهلكون على دراية بالمنتجات والخدمات المرتبطة ويقومون بالاختيارات قبل الشراء وتعمل إستراتيجية التفتيت على إحداث تحولات نموذجية للمستهلكين من عمليات الشراء التقليدية

إلى عمليات الشراء الحديثة (Khan & Ahmad,2020:71) ولاستراتيجية التفتيت عدة خصائص واهمها (Cakir et al.,2020:12) -:

- يمكن فهمها على أنها مفهوم يحدد كيفية تحقيق أهداف أعمال التفتيت
- التمايز مقابل إستراتيجية قيادة التكلفة تجربة العميل
- بناء متعدد الأبعاد يركز على استجابات العميل الإدراكية والعاطفية والسلوكية والحسية والاجتماعية لعروض الشركة خلال رحلة الشراء الكاملة للعميل.
- التوجه العالي: تنسيق البيع بالتجزئة مع التسوق التجريبي / متعدد الحواس ، على سبيل المثال ، من خلال الغلاف الجوي (تصميم الفضاء المتعمد لتحقيق تأثيرات معينة في المتسوقين
- الاتجاه المنخفض: "الإدراك ونتائج غير عاطفية للتسوق

إن تجارة التجزئة هي صناعة "تتفاعل مباشرة مع المستهلكين وتعتمد على القدرة على توفير السلع والخدمات التي تلبي احتياجاتهم ورغباتهم". في الواقع ، يعتبر البيع بالتجزئة نشاطًا تجاريًا يتم تنفيذه للمستهلك النهائي لبيع سلعة في الحالة الحالية حيث تم تثبيتها أو تقديم خدمة للمستهلك وأن بالتجزئة هو "الخطوة الأخيرة في سلسلة التوريد التي قد تمتد من أوروبا أو آسيا إلى مسقط رأسك". (Rousselot,2018:15) وعلاوة على ذلك، تشير استراتيجية التفتيت او التجزئة إلى الكيفية التي يخطط بها بائع التجزئة لتركيز موارده على تحقيق أهدافه حيث إنه يؤثر على أنشطة أعمال تجار التجزئة والاستجابة لقوى السوق مثل المنافسة. فيما يلي الخطوات التي ينطوي عليها تطوير استراتيجية التفتيت او التجزئة : (Yadav & Avhad,2020:1)

١) تحديد أعمال الشركة من حيث التوجه نحو قطاع معين.

٢) تحديد أهداف قصيرة وطويلة المدى فيما يتعلق بالصورة والربحية.

٣) تحديد السوق المستهدف لتوجيه الجهود التنظيمية.

٤) تحديد الاتجاه العام الذي يجب أن تتخذه الشركة في المستقبل.

٥) تنفيذ الخطة المتكاملة التي تشمل جميع جوانب التجزئة مثل قرارات التسعير والموقع والقناة.

٦) تقويم ومراجعة الخطط حسب طبيعة البيئة الداخلية والخارجية.

بغض النظر عما إذا كانت الطريقة التي تبيع بها الشركة المنتج للمستهلك، من خلال البريد، أو عبر الإنترنت، أو في الشارع، فإن الشركة لديها استراتيجية التجزئة شروط دوافع المحسوبية، وفقًا له، تأتي دوافع المحسوبية من سلوك المستهلك فيما يتعلق بمؤسسة البيع بالتجزئة. تشتمل دوافع المحسوبية على "التشكيلة، والائتمان، والخدمة، والضمان، وسهولة التسوق، والتمتع، والسعر عادةً". في الوقت الحاضر ظهرت تنسيقات جديدة للتجزئة، يمكن أن يكون لهذه التنسيقات الجديدة بعض الخصائص الفريدة التي تميزها عن التنسيقات الموجودة بالفعل في السوق. (Rousselot,2018:15)

المبحث الثالث: الإطار الإجرائي للبحث:

أولا: المتغيرات الديمغرافية للمؤسسة قيد الدراسة:

الجدول (١) المتغيرات الديمغرافية

المتغير	العامل	العدد	النسبة
النوع البشري	ذكر	103	100.0%
	انثى	0	0.0%
	المجموع	103	100.0%
العمر	اقل من ٣٠	8	7.8%
	30-41	13	12.6%
	40-49	59	57.3%
	50 سنة فاكثر	23	22.3%

	المجموع	103	100.0%
المؤهل العلمي	معهد	69	67.0%
	عالي دبلوم	10	9.7%
	بكالوريوس	24	23.3%
	ماجستير	0	0.0%
	دكتوراه	0	0.0%
	المجموع	103	100.0%
سنوات الخدمة	اقل من ٥	7	6.8%
	5-.10	29	28.2%
	11..15	41	39.8%
	١٦ فأكثر	26	25.2%
	المجموع	103	100.0%

ثانيا: فرضيات الدراسة:

-الفرضية الرئيسية الأولى:

هنالك علاقة ارتباط معنوية بين ممارسات النفقات العامة واستراتيجية مواجهة الأزمة

- الفرضية الفرعية الاولى: هنالك علاقة ارتباط معنوية بين الممارسات الادارية واستراتيجية مواجهة الأزمة
- الفرضية الفرعية الثانية: هنالك علاقة ارتباط معنوية بين الممارسات الوظيفية واستراتيجية مواجهة الأزمة

- الفرضية الفرعية الثالثة: هنالك علاقة ارتباط معنوية بين الممارسات الاقتصادية واستراتيجية مواجهة الأزمة
- الفرضية الفرعية الرابعة: هنالك علاقة ارتباط معنوية بين الممارسات المالية واستراتيجية مواجهة الأزمة

–الفرضية الرئيسية الثانية:

توجد علاقة تأثير معنوية لمتغير ممارسات النفقات العامة في استراتيجية مواجهة الأزمة

- الفرضية الفرعية الاولى: توجد علاقة تأثير معنوية للممارسات الادارية في استراتيجية مواجهة الأزمة
- الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة تأثير معنوية للممارسات الوظيفية في استراتيجية مواجهة الأزمة
- الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة تأثير معنوية للممارسات الاقتصادية في استراتيجية مواجهة الأزمة
- الفرضية الفرعية الرابعة: توجد علاقة تأثير معنوية للممارسات المالية في استراتيجية مواجهة الأزمة

ثالثا: قيمة معاملات الثبات بحسب معادلة الفا كرونباخ

الجدول (٢)

العامل	الرمز	عدد الفقرات	قيمة الثبات
الممارسات الادارية	X1	6	0.765
الممارسات الوظيفية	X2	6	0.744
الممارسات الاقتصادية	X3	6	0.690
الممارسات المالية	X4	6	0.787
ممارسات النفقات العامة	X	24	0.903
استراتيجية فرق العمل	Y1	6	0.781
استراتيجية التعبئة	Y2	6	0.742
استراتيجية الاحتواء	Y3	6	0.800

استراتيجية التفتيت	Y4	6	0.700
استراتيجية مواجهة الأزمة	Y	24	0.913
كافة المحاور		48	0.948

رابعا: التحليل العاملي التوكيدي:

يتطلب التحليل العاملي التوكيدي ان تكون التشبعات والتحميلات تسجل قيمة اكبر من الحدود الدنيا من (0.40) (Hair,et al., 2010) .

1- التحليل العاملي التوكيدي لمتغير ممارسات الانفاق العام العامة

تشير نتائج الجدول (٢) الى التحليل العاملي التوكيدي الخاص بابعاد متغير ممارسات النفقات العامة ، والتي تشير الى ان جميع الفقرات سجلت قيم اكبر من الحدود الدنيا للتحليل العاملي التوكيدي ، وهذا يشير الى ان البيانات الخاصة بابعاد المتغير المستقل تكون قادرة على قياس الابعاد لمجموعة الفقرات لكل بعد ، ويكون النموذج المعتمد كما في الشكل (٣) .

الجدول (٣) نتائج التحليل العاملي التوكيدي لمتغير ممارسات النفقات العامة

الفقرة			التقدير
ITMX1	<---	الممارسات الادارية	0.750
ITMX2	<---	الممارسات الادارية	0.603
ITMX3	<---	الممارسات الادارية	0.581
ITMX4	<---	الممارسات الادارية	0.724
ITMX5	<---	الممارسات الادارية	0.712
ITMX6	<---	الممارسات الادارية	0.694
ITMX7	<---	الممارسات الوظيفية	0.526
ITMX8	<---	الممارسات الوظيفية	0.608

ITMX9	<---	الممارسات الوظيفية	0.587
ITMX10	<---	الممارسات الوظيفية	0.702
ITMX11	<---	الممارسات الوظيفية	0.731
ITMX12	<---	الممارسات الوظيفية	0.788
ITMX13	<---	الممارسات الاقتصادية	0.706
ITMX14	<---	الممارسات الاقتصادية	0.518
ITMX15	<---	الممارسات الاقتصادية	0.531
ITMX16	<---	الممارسات الاقتصادية	0.685
ITMX17	<---	الممارسات الاقتصادية	0.757
ITMX18	<---	الممارسات الاقتصادية	0.514
ITMX19	<---	الممارسات المالية	0.68
ITMX20	<---	الممارسات المالية	0.608
ITMX21	<---	الممارسات المالية	0.56
ITMX22	<---	الممارسات المالية	0.854
ITMX23	<---	الممارسات المالية	0.749
ITMX24	<---	الممارسات المالية	0.697

٣- التحليل العاملي التوكيدي لمتغير استراتيجية مواجهة الأزمة

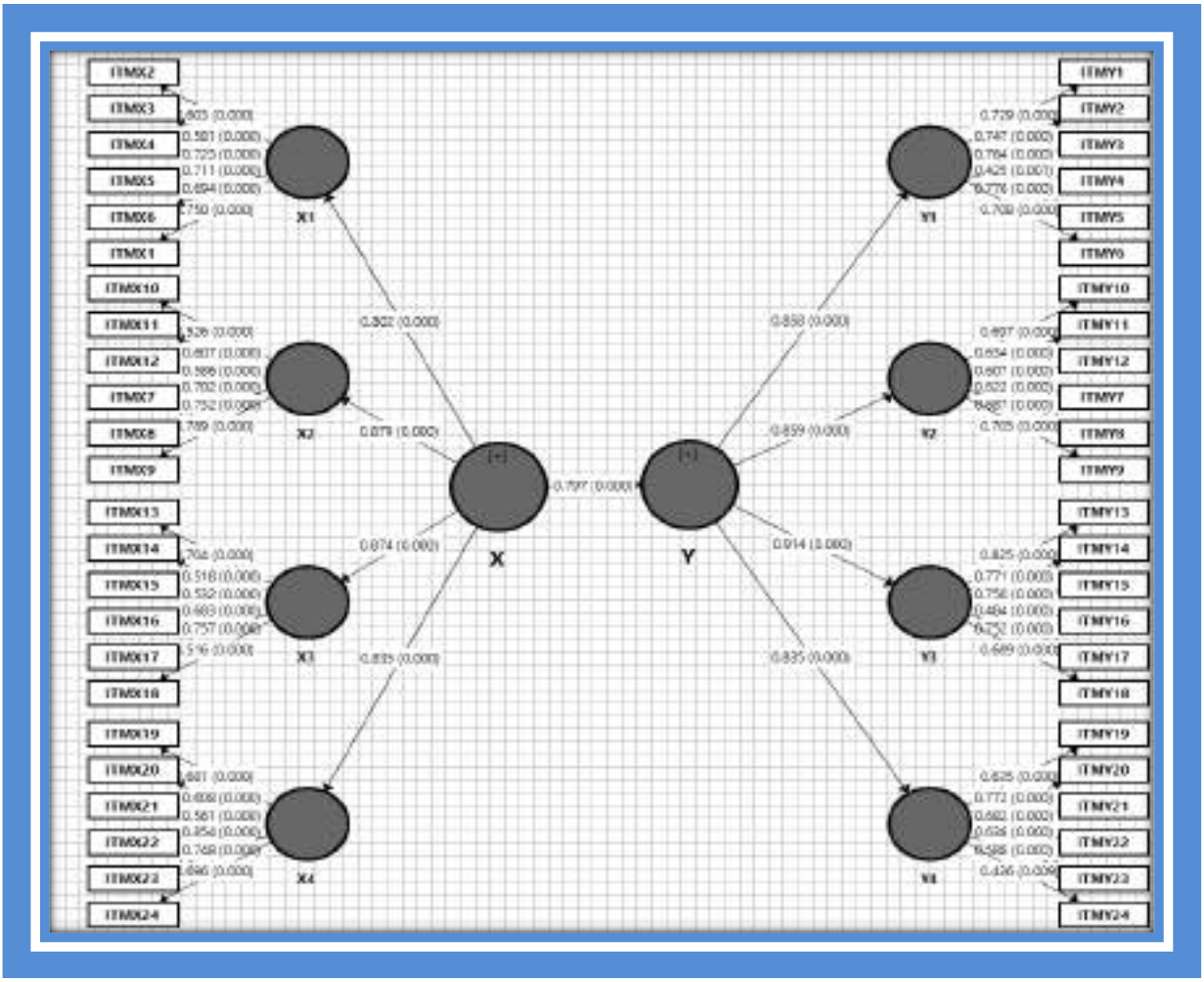
تشير نتائج الجدول (٢) الى التحليل العاملي التوكيدي الخاص بأبعاد متغير استراتيجية مواجهة الأزمة، والتي تشير الى ان جميع الفقرات سجلت قيم اكبر من الحدود الدنيا للتحليل العاملي التوكيدي، وهذا يشير الى ان البيانات الخاصة بابعاد المتغير المستقل تكون قادرة على قياس الابعاد لمجموعة الفقرات لكل بعد ، ويكون النموذج المعتمد كما في الشكل (٤) .

الجدول (٤) نتائج التحليل العاملي التوكيدي لمتغير استراتيجية مواجهة الأزمة

الفقرة			التقدير
ITMY1	<---	Y1A	0.728
ITMY2	<---	Y1A	0.748
ITMY3	<---	Y1A	0.764
ITMY4	<---	Y1A	0.423
ITMY5	<---	Y1A	0.777
ITMY6	<---	Y1A	0.708
ITMY7	<---	Y2A	0.622
ITMY8	<---	Y2A	0.687
ITMY9	<---	Y2A	0.706
ITMY10	<---	Y2A	0.697
ITMY11	<---	Y2A	0.634
ITMY12	<---	Y2A	0.605
ITMY13	<---	Y3A	0.825
ITMY14	<---	Y3A	0.77
ITMY15	<---	Y3A	0.749
ITMY16	<---	Y3A	0.484
ITMY17	<---	Y3A	0.753
ITMY18	<---	Y3A	0.69
ITMY19	<---	Y4A	0.635
ITMY20	<---	Y4A	0.772

ITMY21	<---	Y4A	0.681
ITMY22	<---	Y4A	0.638
ITMY23	<---	Y4A	0.588
ITMY24	<---	Y4A	0.438

الانموذج العاملي لتأثير ممارسات النفقات العامة في استراتيجية مواجهة الأزمة على مستوى العوامل والفقرات



-الاستنتاجات والتوصيات:

استنادا الى معطيات الاطار النظري ونتائج الاطار الميداني للدراسة، توصل الباحث الى جملة من الاستنتاجات وعلى النحو الاتي:

اولا: الاستنتاجات:

تشير النتائج الى ان المديرية لديها صلاحيات تنظيمية تمكن العاملين من اداء الاعمال من دون اي روتين.

١) تعمل الاقسام بشكل جماعي من اجل تحقيق اهداف تخفيض النفقات .

٢) ان السياسة التوظيفية لدى المديرية مناسبة مع الاحتياجات الفعلية والميزانية المخصصة.

٣) هنالك ضعف في عملية التعاقد مع المؤسسات الخارجية عند وجود نقص في عملية التوظيف.

٤) تتمكن المديرية من تخصيص المعدات والآلات بحسب المهام الموكلة ووفقا للجدوى الاقتصادية المدروسة والمعدة مسبقا.

٥) هنالك ضعف في عملية الاستثمار في البنية التحتية اللازمة لاستدامة نمو الاعمال .

٦) للمؤسسة تعاون مناسب مع المؤسسات المختلفة وتقم انواع الدعم للمديرية.

٧) تهتم المؤسسة بالممارسات الادارية وتعطيها الاولوية والاهتمام باعتبارها الممارسات الاكثر تأثيرا في العمل داخل المديرية.

ثانيا: التوصيات:

بناء على ما تقدم من نتائج واستنتاجات مستنبطة يرى الباحث ان يقدم مجموعة من التوصيات وكالآتي:

١) العمل على ايجاد حالة من التوازن بين الموظفين في مختلف الاقسام والادارات.

٢) توسيع قاعدة الصلاحيات التي تمكن المديرية من اللجوء الى عملية التعاقد مع المؤسسات الخارجية عند وجود نقص في عملية التوظيف.

٣) العمل على دعم الاستثمار في البنية التحتية اللازمة والاساسية للعمل، وبالاخص انظمة المواصلات والنقل.

٤) ضرورة تنظيم النفقات بشكل علمي مدروس وبما يتناسب مع حجم الموازنة المخصصة.

٥) توسيع قاعدة التعاون مع المؤسسات المختلفة وفق استراتيجية تعاون تضمن تقديم الخدمات في الوقت المناسب.

٦) توفير الدعم المالي الكافي والملائم وفقا للاحتياجات المالية للمديرية.

المراجع:

1- Hamza, A. M. R., Talib, S. K., & Nehme, M. M. (2020). THE ROLE OF PUBLIC EXPENDITURE IN PROMOTING HUMAN DEVELOPMENT INDICATORS IN IRAQ CASE STUDY IN IRAQI SANITARY SECTOR. PalArch's Journal of Archaeology of Egypt/Egyptology, 17(6), 12647-12658.

2- Pařízková, I., & Tomášková, E. (2017). Interaction of Law and Economics 2017. INTERACTION OF LAW AND ECONOMICS 2017, 224.

3- Bartes, R. (2017). Definition of public expenditure. INTERACTION OF LAW AND ECONOMICS 2017, 27.

4- 4-Peková, J. (2011). Veřejné finance: teorie a praxe v ČR. Wolters Kluwer Česká republika.

5- 5-Hamerníková, B. (2017). Veřejné finance. Vybrané problémy. VEREJNÁ SPRÁVA A SPOLOČNOSŤ, 124.

6- 6- Aladejare, S. A. (2019). Testing the robustness of public spending determinants on public spending decisions in Nigeria. International Economic Journal, 33(1), 65-87.

7- 7- Awad Warrad, Taleb & aljaloudi, jameel & Altarawneh, Yaseen. (2020). Determinants of Public Spending in Jordan.

8- 8-Griffin, C. C., De Ferranti, D., Tolmie, C., Jacinto, J., Ramshaw, G., & Bun, C. (2010). Lives in the balance: Improving accountability for public spending in developing countries. Brookings Institution Press.

9- Chan, S. G., & Karim, M. A. Z. (2012). Public spending efficiency and political and economic factors: Evidence from selected East Asian countries. Economic Annals, 57(193), 7-23.

10- Brini, R., & Jemmali, H. (2016). Public spending efficiency, governance, political and economic policies: Is there a substantial causal relation? Evidence from selected MENA countries. International Journal of Economics and Financial Management, 1(1), 24-34.

11- Kisaka, A. N. (2012). The effects of property taxes and local public spending on property value (Doctoral dissertation).

12- Mazibuko, G. P., & Fourie, D. J. (2017). Manifestation of unethical procurement practices in the South African public sector.

13- Swaleheen, M., Ben Ali, M. S., & Temimi, A. (2019). Corruption and public spending on education and health. Applied Economics Letters, 26(4), 321-325.

14- Alexopoulou, K. (2015). Metropolitan vision under question: Colonial policies and fiscal practices in Portuguese Africa (1890s-1970s). Wageningen University.

15- Taruno, H. T. (2019). Public Spending and Poverty Reduction in Indonesia: The Effects of Economic Growth and Public Spending on Poverty Reduction in Indonesia 2009-2018. The Indonesian Journal of Planning and Development, 4(2), 49-56.

16- Kanano, A. G. (2006). Determinants of public expenditure growth in Kenya (Doctoral dissertation).

17- Çelik, Kemal. (2018). Pro-Poor Public Expenditure Policy in Turkey.

18- Schuknecht, L. (2020). Public Spending and the Role of the State: History, Performance, Risk and Remedies. Cambridge University Press.

19- Premchand, A. (1993). Public expenditure management. International Monetary Fund.

20- Bailey, S. J. (1995). Public sector economics: theory, policy and practice. Macmillan International Higher Education.

21- SCRIMGEOUR, F. G., & Vijay, K. (2020), Sustainable Economic Growth in New Zealand.

22- ÇETİN, A. C. (2020). Coronavirus (Covidien-19) General Economic Activity and Equity in Turkey Outbreak Effects of Stock Index. Mehmet Akif Ersoy University Journal of Applied Sciences, 4 (2), 341-362.

23- Machicado, C. G., Estrada, P., & Flores, X. (2010). Public expenditure policy in Bolivia: Growth and welfare (No. 04/2010). Development Research Working Paper Series.

24- Sila, B. M. (2016). Challenges To Effective Implementation Of The Budget In The Public Sector: A Case Study Of Cemastea (Doctoral dissertation, University of Nairobi).

25- Matebese-Notshulwana, K. (2021). Weak Procurement Practices and the Challenges of Service Delivery in South Africa. Public Procurement, Corruption and the Crisis of Governance in Africa, 93.

أثر العلاقات العامة في تحقيق جودة الخدمة المصرفية
بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة

أ.م.د. خلود هادي عبود
الباحث أكرم أحمد داود
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

المقدمة:

تعتبر ادارة العلاقات العامة احد العلوم المتخصصة الهدف منها دراسة اراء الافراد واتجاهتهم ومعرفة اراء الزبائن نستنتج من ذلك ان ادارة العلاقات العامة هي مجال لا غنى عنه لأي مؤسسة مصرفية عنه تعتبر الذراع الاقوى المساعد في تنفيذ الخطط والسياسات للمنشاة حيث ان العلاقات العامة لها اهمية كبيرة في القطاع المصرفي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية حيث ان اغلب الخدمات المصرفية تتصف بنمطية عالية وبذلك ظهرت اعتبارات اخرى كطريقة التعامل مع الزبائن طريقة للتعامل مع زبائن المصرف ،ان فاعلية الادارة واهميتها تتم من خلال العلاقات العامة يتم من خلالها الربط بين اهداف المؤسسة والعاملين من جهه وبين سياستها وما تعكسه على الجمهور وتظهر اهمية العلاقات العامة على زبائن المصرف من خلال سمعة المصرف وتكوين صوره جيدة للعملاء عن العاملين والادارة ان صورة العلاقات العامة تتكون عن مدى اقناع الادارة العليا بأهمية هذه الادارة وما تعكسه على جمهور المتعاملين مع المصرف ومدى ظهور الجانب التسويقي لمنتجات المصرف وجودتها مما يعكس علاقات وطيده بين المصرف وزبائنه وتهتم بشكل اساسي من خلال المحافظة على جمهور المصرف من خلال تقديم افضل الخدمات .

ومن هذا المنطلق سلط البحث على هدف مهم التعرف على مفاهيم ادارة العلاقات العامة واثرها في جودة لخدمة المصرفية (بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية التجارية) وتبين من خلال الدراسة وجود علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة معنوية قوية بين متغير ادارة العلاقات العامة متغير مستقل وجودة الخدمة

المصرفية كمتغير واعتمد الباحث على الاستبيان وتم تحليل البيانات احصائيا في مجموعة من المقاييس الاحصائية وتم توزيع الاستبانة على العاملين والقيادات الادارية في المصارف بلغ عدد الاستمارات المسترجعة (١٨١) كعينة بحث موزعة على (١٣) مصرف عراقي خاص .

المبحث الأول: منهجية البحث:

اولاً: مشكلة البحث:

تظهر مشكلة البحث ان معظم المؤسسات المصرفية في العراق لا تعطي دور لقسم العلاقات العامة واغلب متخذي القرار يجهلون هذا المفهوم ويتضح هنا بوجود مشكلة في ممارسة مهنة العلاقات العامة وتقصيرا من جانب الادارات المصرفية اتجاه العلاقات العامة ، وحصر اغلب مهامها في مراسم الضيافة واهمال باقي وظائفها وهي بحوث وتخطيط واتصال مما يؤثر على مفهومها من اداءه اتجاه المؤسسات المصرفية في العراق التي تسعى الى الاستمرارية والبقاء في تقديم افضل الخدمات المصرفية وتكوين سمعة طيبة عنها اتجاه الزبائن من خلال اعداد البرامج والخطط وامكانية معرفة متخذي القرار بمفاهيم العلاقات العامة من حيث الاهداف والوظائف وفي الوقت الذي أصبح فيه ممارسة هذه الأخيرة ميزة تنافسية لتحقيق سمعة جيدة للمؤسسات في محيط يتسم بالتغيرات المستمرة وعلى جميع المستويات لذلك تعتبر العلاقات العامة وظيفة ادارية تسويقية فعالة لتحسين سمعة المؤسسة من هذا المنطلق تنبع مشكلة رئيسية تتفرع منها مجموعة من الاسئلة على السؤال الرئيسي الآتي :

ما هو دور العلاقات العامة في تحقيق جودة الخدمة المصرفية وزيادة ثقتهم في المؤسسات المصرفية العراقية ؟

١. ما مدى استيعاب الادارة للعليا للعلاقات العامة واهميتها ودعمها من خلال البرامج والخطط ؟

٢. مدى تأثير ادارة العلاقات العامة على جودة الخدمة المصرفية ؟

٣.ماهي الوسائل التي تستخدمها العلاقات العامة للتعرف على خدمات المصرف ؟

ثانياً: اهمية البحث:

١. تنبع اهمية هذا البحث من قلة وجود دراسات سابقة في العراق او تكاد تنعدم لدور العلاقات العامة في المؤسسات المصرفية والسمعة الطيبة للمصرف لدى الجمهور وبالتالي مما يساعد المؤسسة على البقاء والنمو والاستمرارية وزيادة الارباح في المستقبل من خلال جذب اكبر عدد من زبائن المصرف ويسعى هذا البحث الى ايجاد مادة علمية موضوعية معرفية في هذا المجال .

٢. تتبلور اهمية البحث لدور المصارف التجارية في تنمية وتطور المجتمعات ودعم سمعتها بصوره حديثة من خلال تنظيم العلاقة بين الذين لديهم فوائض مالية وبين الذين يحتاجون لتلك الاموال وبالتالي عدم هجرة رؤوس الاموال خارج البلد من قبول الودائع من الجمهور ومنح القروض .

٣. يوفر هذا البحث لمتخذي القرار البيانات والمعلومات يمكنهم من معرفة اهمية ادارة العلاقات العامة في المصارف .

ثالثا: اهداف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق الاهداف التالية :-

١. التعرف على ادارة العلاقات العامة وتأثيرها على جودة الخدمة المصرفية .

٢. معرفة دور ادارة العلاقات العامة في زيادة قاعدة جمهور الزبائن وثقتهم في مؤسسات القطاع المصرفي في العراق .

٣. التعرف على المشاكل والمعوقات التي تواجه ادارة العلاقات العامة في المؤسسات المصرفية العراقية .

٤. معرفة ما مدى تأثير ادارة العلاقات العامة على زيادة ثقة الجمهور وجودة الخدمة المصرفية .

٥. اقتراح بعض الحلول والتوصيات التي يستفيد منها متخذي القرارات لتحسين اداء المؤسسة بصورة عامة

رابعاً : فرضيات الدراسة:

الفرضيات الاتية :

١- (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين متغير ادارة العلاقات العامة وبين متغير جودة الخدمة المصرفية).

٢- (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين متغير ادارة العلاقات العامة وبين متغير جودة الخدمة المصرفية).

خامسا: حدود البحث:

١- الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث مجموعة من المصارف العراقية التجارية الخاصة .

٢- الحدود الزمانية: وتتمثل بإعداد البحث التطبيقي على عينة البحث ومن ثم جمع البينات والمعلومات عن العينة وفرزها وتحليل النتائج منها، ومدة توزيع الاستبانة، والتي بدأت من (٢٠٢١/٣/٣٠) الى (٢٠٢١/٤/٢٨).

سادسا: منهج البحث:

الاسلوب المعتمد في البحث المنهج الاستقرائي فيما يتعلق بالجانب النظري والدراسات السابقة أما الجانب العملي نستخدم المنهج (الوصفي) للكشف عن العلاقات السببية واختبار الفرضية للتعرف على أثر العلاقات العامة في تحقيق جودة الخدمة المصرفية .

سابعاً : اساليب جمع البيانات والمعلومات :

-الجانب النظري:- في سبيل الوصول الى اغناء الجانب النظري للبحث اعتمدت الباحث على اسهامات الباحثين والكتاب التي تم جمعها من الكتب والمصادر والمراجع العلمية والمجلات والأطاريح والرسائل الجامعية والبحوث والدراسات العلمية وباللغتين العربية والانكليزية ذات الصلة بموضوع البحث، فضلا عن الاستعانة بخدمات شبكة (الانترنيت).

-الجانب العملي:- اعتمدت الباحث الاستبانة كأداة رئيسية للحصول على البيانات والمعلومات ذات الصلة بمتغيرات البحث، وان الوسائل الاحصائية المستخدمة هي :

١- اختبار كولمكروف سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov) لاختبار اعتدالية البيانات

٢- معامل الثبات (الفا كرونباخ) (Cronbach Alpha)

٣- معامل الصدق البنائي الاستكشافي Exploratory Construction Validity

٤- التناسق الداخلي للمقياس (التجزئة النصفية) (Split-half Reliability Tests)

٥- التحليل العاملي التوكيدي Confirmatory Construction Validity

٦- التكرارات

٧- الوسط الحسابي المرجح

٨- الانحراف المعياري

٩- معامل الاختلاف الذي يساوي:

معامل الاختلاف = الانحراف المعياري / الوسط الحسابي

١٠- شدة الإجابة التي تساوي :

شدة الإجابة= الوسط الحسابي الموزون

١١- معامل الارتباط الخطي البسيط لبيرسون(Pearson)

١٢- تحليل الانحدار الخطي البسيط (simple liner regression)

١٣- تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression)

١٤- تحليل الانحدار المتسلسل Stepwise

١٥- اختبار F

١٦- اختبار t

وتم عرض الانموذج الاولي للاستبانة على عدد من الخبراء والمحكمين ،والوارد في الملحق (٢) للتعرف على آرائهم وملاحظاتهم بشان فقراتها.

ثامناً: الدراسات السابقة:

١- النعيمي ٢٠٠٢

الباحث والسنة	النعيمي ٢٠٠٢
عنوان الدراسة	دور العلاقات العامة في تلبية حاجات الزبائن دراسة استطلاعية لآراء عينة من الزبائن المتعاملين مع بعض فروع مصرفي الرشيد والاستثمار العراقي في محافظة بغداد
هدف الدراسة	التعرف على دور العلاقات العامة في تلبية حاجات زبائن المصرفين .
عينة ومجال الدراسة	قامت الباحثة بأخذ عينتين من المجتمع المدروس تم انتخابها بشكل عشوائي .شملت العينة الأولى خمسة فروع لمصرف الرشيد من أصل (٥٠) فرعا داخل بغداد أي حوالي ١٠% ،وفرعان لمصرف الاستثمار العراقي من اصل (١٣) فرعا داخل بغداد ،أي حوالي ١٢% من مجتمع الدراسة شملت العينة الثانية المستجيبين والبالغ عددهم (٣٤٤) من المتعاملين مع فروع المصرفين عينة الدراسة إن مجموع عينة الدراسة قد بلغ (344) مستجيبا موزعين على فروع مصرفي الرشيد والاستثمار العراقي وذلك بواقع (247) مستجيبا في مصرف الرشيد مقابل (97) مستجيبا في مصرف الاستثمار العراقي ،بلغت نسبة المستجيبين من الذكور حوالي (75 ٪) مقابل (25 ٪) من الإناث .
نوع الدراسة	استطلاعية
منهج الدراسة والادوات	اعتمدت الباحثة على مجموعة من الأساليب والأدوات الإحصائية لمعالجة البيانات واختبار صحة فرضيات الدراسة وهي :- ١- النسبة المئوية والتوزيع التكراري لعرض إجابات أفراد العينة . ٢- الوسط الحسابي . ٣- الانحراف المعياري .

	٤- معادلة الانحدار الخطي البسيط . ٥- جدول تحليل التباين الأحادي
اهم النتائج	أتضح من خلال الدراسة إن زيادة مدة تعامل الزبائن مع المصرف تساعد العاملين في المصرف على تفهم حاجات الزبائن وتلبيتها بشكل أفضل

٢- الزعبي ٢٠١٧

الباحث والسنة	الزعبي ٢٠١٧
عنوان الدراسة	أثر التسويق بالعلاقات في بناء الصورة الذهنية لدى زبائن البنوك التجارية في الاردن
هدف الدراسة	لتعرف إلى دور التسويق بالعلاقات بمتغيراتها: (القيمة المقدمة للعميل، ورضا العميل، والثقة والالتزام، وولاء العميل) في بناء الصورة الذهنية بمؤشراتها (الشهرة والتفضيل والموثوقية والجودة والتميز عن المنافسين والحداثة والتطور) لدى عملاء البنوك التجارية في الأردن
عينة ومجال الدراسة	تتكون من عملاء البنوك التجارية في الاردن المكون من سبعة بنوك في مدينة السلط
نوع الدراسة	تطبيقية
منهج الدراسة والادوات	وصفي تحليلي /استخدم الباحث تصميم استبانة من اجل جمع البيانات وتحليلها واستخراج النتائج بواسطة الحزم الاحصائية spss واستخدم مقاييس الوسط الحسابي ، الانحراف المعياري ، الانحدار البسيط ، الانحدار المتعدد المتدرج ، كرونباخ ألفا .
اهم النتائج	اهتم البنك بإيصال الصورة الإيجابية عن خدماته لجمهور المتعاملين

المبحث الثاني: الجانب النظري:

١-اطار مفاهيمي عن ادارة العلاقات العامة .

اولاً : مفهوم وتعريف أدارة العلاقات العامة

ان اي منظمة تحتاج الى تنظيم اداري ويجب ان يكون هناك توازن بين العمل الفني والعمل الاداري حيث ان الادارة الحديثة لها دور فعال في المنظمات الحديثة لضمان حسن عمل المنظمة بكفاءة عالية واقل التكاليف وافضل الطرق بما يحقق اهدافها وخاصة المصارف حيث عرفها (فريدرك تايلور) بانها: هي المعرفة المركزة لما تريده الادارة من العاملين ان يعملوه وبعدها يتم التأكد من ان العاملين يؤدون عملهم بأحسن طريقة واقل كلفة. (عابد ، السعيد ،٢٠١٤: ٢٣-٢٤)

وتعرف الادارة كذلك: عملية التنظيم والتخطيط والقيادة والتحفيز والرقابة واتخاذ القرار وتمارس هذه نتيجة توافر الامكانات البشرية والمالية والمادية والمعلوماتية ،ودمجها وتحويلها الى مخرجات بكفاءة عالية لتحقيق الاهداف والتكييف مع بيئتها الداخلية والخارجية . (الشماع ،٢٠٠٧: ١٣)

كما ينظر البعض للإدارة هي العملية الاساسية التي تحيط بمجتمعاتنا ومؤسساتنا وتنشا الحاجة الملحة للإدارة بسبب الندرة في الموارد والتكاليف وبالتالي تنمية المهارات والقدرات الادارية وان المنطق الاساسي للإدارة عملية مستمرة تحتوي على مجموعة متنوعة من الانشطة (activities) وتستخدم مجموعة من الموارد (resources) بعضها مادي والاخر انساني للوصول الى اهداف محدده وهو ما تتشابه العلاقات العامة كونها عملية مستمرة (الغني ،٢٠٠٦: ٩-١٠)

تعتبر العلاقات العامة من الظواهر الاجتماعية التي ظهرت بظهور الانسان وان الانسان اجتماعي بطبعه وسلوكياته ويسعى الى الاتصال مع المجتمعات الاخرى وهذا ما يفرضه المجتمع من تبادل المنافع والمصالح مع افراد جنسه فلا بد من ظهور مفهوم في مثل هذه الحالات كمفهوم العلاقات العامة من اجل الاتصال والتفاهم ويحقق المنافع العامة للمجتمع لذلك يتفق اكثر الباحثين على الهدف المشترك للعلاقات

العامة اي الاتصال والتفاهم بين زبائن المؤسسة (المصرف) وهو من الانشطة التي تتصف بالاستمرارية وينطبق مفهومها التوافق بين المصالح المشتركة (الربيعاوي ،واخرون، ٢٠١٨: ٢٥٤) .

من الناحية العملية ان العلاقات العامة تعتبر وظيفة ادارية لها نطاق واسع من الانشطة في المنظمة ،اي ثنائية التفاعل ونشاطا مخططا له وفق برامج معدة مسبقا تصب في المصلحة العامة ويمكن اعتبارها :

١- جدلية (dialogic) تقوم على التفاوض والاقناع في مد جذور الثقة .

٢- استشارية (adviasory) تؤدي دورا استشاريا للإدارة العليا بمختلف مستوياتها في المنظمة .

٣- تمثيلية (representational) تعتمد على البلاغة واللباقة في الكلام وتحسين الكلام (اخلاقيات المهنة) (Cain ,2014 :12)

عرفتها جمعية العلاقات الامريكية (كيان اداري متخصص يقوم بتقديم الخطط والبرامج لادارة المنظمة ،تتعلق بالعلاقة بين المنظمة والجمهور العام ،والزبائن واتجاهات وسلوك سواء من هم خارج المنظمة او داخلها ،وتقوم بتحليل سياسة المنظمة واجراءاتها لتلائم حاجات الافراد ومنفعة المجتمع بصورة عامة ،كما تقوم بتامين وسائل الاتصال بين الادارة والمحيط الخارجي لتبادل المعلومات وتكوين رؤية موحدة ،وتقوم بالسعي لتوحيد الافكار والمعتقدات داخل المنظمة او خارجها لتحقيق المصلحة العامة ،واخيرا لابد ان تسعى لتجديد وادامة علاقات المؤسسة بجماهيرها).

ثانياً : عناصر العلاقات العامة استنادا الى التعريفات اعلاه : (سلطان ،٢٠١١: ٤٠-٤١)

١- الجمهور نوعان :

أ- الزبائن الداخلين :جميع العاملين في المنظمة ، ويتم تصنيفهم حسب طبيعة المسؤولية الادارية لوظائفهم .

ب- الزبائن الخارجين :جميع الذين يتعاملون مع المنظمة (المصرف) حيث يؤثرون وتتأثر المنظمة بهم. (العلاق ،١٤: ٢٠٠٩)

٢- تحديد الهدف : وهدف العلاقات العامة تحقيق سمعة المنظمة وتكوين صورة جيدة للزبائن ،ومن خلالها يمكن التعرف على اراء الزبائن .

٣- عملية ادارية : هي عملية مستمرة تساعد الادارات في المنظمة على استمراريتها ، وبذلك يمكن تحقيق هدف المنظمة .

٤- عملية اتصالية : تستخدم فيها مجموعة من قنوات الاتصال (الاتصال الشخصي ، الاتصال الجماهيري)

٥- عملية علمية : تستخدم التخطيط ودعم البرامج وفق منهج علمي يتم الحصول على المعلومات من الزبائن .

ثالثاً : أهمية العلاقات العامة :

شهدت العلاقات العامة اهتمام كبير من قبل ألكثير من الدول سواء على مستوى الحكومات ومؤسساتها او قطاعاتها العام والخاص نظرا للتطور الاجتماعي والاقتصادي المتسارع أدى ذلك إلى إيجاد إدارات خاصة للعلاقات العامة جهزت بالوسائل البشرية والمادية اللازمة ، كما رصدت لها الأموال وتم وضع الخطط والبرامج اللازمة لإنجاحها لكونها عدت وظيفة ونشاط على خارطة القطاعين الحكومي والخاص .

(الجحني، ٢٠٠٦: ٢٤)

١- دراسة سلوك الزبائن والجماهير العامة ، ومعرفة اتجاهتهم ورغباتهم والعوامل التي تؤثر في هذا السلوك . (مصدر سابق، ٢٠٠٩: ١٩)

٢- توجيه سياسات ونشاطات المنظمة ، وهذا ينسجم مع رغبات وتطلعات الزبائن الداخليين والزبائن الخارجيين للمنظمة .(مصدر سابق، ٢٠٠٩: ١٩)

٣- تنبع اهمية العلاقات العامة من كونها نشاط مستمر يتطلب ضرورة اقامة علاقات طيبة مع الزبائن والعاملين والادارة العليا اي تعزيزها باستمرار ويتفرع من هذه الاهمية (اهمية وقائية واخرى علاجية) ويعني

الدور الوقائي يمنع حدوث اشكاليات بين الزبائن والادارة والعاملين في حين العلاجي يصحح الاوضاع حال ظهورها واعادة التوازن في هذه العلاقات الى وضعها الطبيعي ، وكذلك تنبع اهميتها في تلبية احتياجات الزبائن العريضة ومن تلك الاحتياجات المتنوعة الدين والثقافة والتوجيه والترفيه وما يتفرع من انشطة العلاقات العامة ووسائل الاتصال والتأثير بالزبائن .(يونس ،٢٠٠٨: ١٩٧-١٩٨)

رابعاً: : وظائف ادارة العلاقات العامة :

تقدم العلاقات العامة مجموعة من الوظائف وهي مهمة لكل منظمة سواء كان مصرف او شركة الوظائف الخمسة الرئيسية للعلاقات العامة :

١- البحث :

الدراسات الخاصة المتعلقة باتجاهات الزبائن ودراسة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المؤثرة على المنظمة بالإضافة البحوث التي تتناول التطور في علم العلاقات العامة .(كافي ،٢٠١٦: ٧٠)

٢- التخطيط :

تعتبر عملية التخطيط من أهم العمليات التي تقوم بها المنظمات ومختلف البرامج الإدارية الحديثة، حيث تقوم برسم السياسات والاستراتيجيات قصيرة وطويلة المدى، إضافة إلى رسم البرامج الإعلامية التي تهدف إلى تعريف وتسويق وترويج للمنتوجات التي تقدمها .(رزيقة ،٢٠٠٧)

٣- التنسيق :

يعتبر من الوظائف المهمة للعلاقات العامة من خلاله يتم التنسيق بين ادارة المنظمة وادارة المنظمات الاخرى وتقوم بالاتصال بالزبائن والادارة والعاملين لنقل صورة المنظمة وانشطتها المختلفة ومنتجاتها في خدمة المجتمع .

(الدليمي ،٢٠١١: ٢٠)

٤- الاتصال :

عملية تفاعلية بين اطراف ذات امور مشتركة داخل المنظمة ،وليس عمل منفرد ويمكن قياس الاتصال بناءا على قدرتها في احداث حالات التفاعل والانسجام والتناغم اي فهم مشترك للرموز المعتمدة في المنظمة ويعتبر وسيلة مقبولة لتبادل المعاني والبيانات والمعلومات بين المنظمة وزبائنها .(العلاق ،٢٠٠٩: ١٨-١٩)

٥- التقويم :

يمثل المحطة النهائية وترتبط هذه الوظيفة مع الوظائف السابقة ،ومن خلاله يمكن معرفة مدى قياس خطط العلاقات العامة والبرامج ومدى احتياج الزبائن لها اذا هو عملية مستمرة تتزامن مع العمليات التخطيطية والتحضيرية والتغييرية ويمكن تقسيم التقويم الى :

أ- التقويم السابق على التنفيذ .

ب- التقويم المتزامن مع التنفيذ .

ت- التقويم اللاحق للتنفيذ .

ايضاح :حيث ان الوظائف البحث والتخطيط والاتصال والتنسيق والتقويم حيث جميعها يصعب قياسها بوسائل القياس المادية انها تعتمد على المهارة البشرية وقدرة على التنبؤ والملاحظة والاساليب العلمية المتطورة .(الدليمي ،٢٠١١: ٢١) .

خامساً : التحليلات التي تستخدمها إدارة العلاقات العامة في تحديد القضايا التي تهم المصرف وكيف يتم التعامل معها :

تسهم إدارة العلاقات العامة في تحديد القضايا التي تهم المصرف وآلية التعامل معها إلى استخدام العديد من التحليلات التي تمكنها من تقديم البدائل المستقبلية المختلفة والتخطيط الفعال، ومن أهم هذه التحليلات:

تحليل بيست Pest:

يهتم بتحليل السياق الأوسع للبيئة الخارجية المحيطة بالمصرف من ناحية، والبيئة المحلية من ناحية ثانية ، من خلال ذلك تسعى إدارة العالقات العامة في تناول القضايا والعمل وفق اتجاهين في أن واحد، هما : الأول: اكتشاف العوامل الخارجية (السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية) أي تلك النوعية من القضايا التي يستطيع المصرف التحكم بها ، مما يحرك راي الزبائن باتجاه محدد بحيث يتوافق معه المصرف عن طريق تفحص سياساتها وممارساتها بصورة دورية تمكنهما من أن تتوافق مع الرأي العام (زبائن المصرف او خلق وعي لدى الزبائن المحتملين) وان عدم التزمها بما ذكر سوف يعرضها الى خسائر كبيرة منها تعاطف الجهات الداعمة للمصرف .

مع الإشارة إلى ضرورة عدم إهمال والاهتمام بالعوامل الثقافية التي تحدد الإطار القيمي للمجتمع ، والعوامل النفسية التي تسهل صور التعامل مع الرأي العام (الزبائن).

اما الاتجاه الثاني : اكتشاف العوامل الداخلية التي تحدد بيئة العمل في المصرف والتي وتؤثر عليه ، وتجدر الإشارة إلى أهمية تحديد هوية وثقافة المنظمة التي تعكس القيم السائدة فيها مثل قيم التعاون والتوافق بين العاملين ، ونظام المكافآت والأجور.

تحليل سوت SWOT:

يهتم تحليل سوت SWOT بدراسة أربعة عناصر ذات تأثير في تحليل قضايا ادارة العلاقات العامة منها: الأول Weakness & Strength القوة والضعف: ويمكن رؤيتهما موجهين من الداخل وخاصين بالمصرف ، مثل السمعة الجيدة والقوة المالية كنقاط قوة ، والمرونة وعدم الرضا الوظيفي كنقاط ضعف.

العنصران الآخران Threats & Opportunities : الفرص والمخاطر: وهما عنصران خارجيان يؤثران على نشاط المصرف، مثل امكانية افتتاح أسواق جديدة كفرص ومخاطر التعرض للاحتكار السوقي. (مريدن ،٢٠٢٠: ٦-٧)

ثانياً: جودة الخدمة المصرفية

اولا: جودة الخدمة :Service Quality :

تمثل الجودة عملية بناء واستدامة العلاقة مع الزبائن وذلك بتنبؤ وتلبية احتياجاتهم للخدمات المصرفية القائمة والضمنية .

وتمثل كذلك وتعتبر شيء اساسي تسبق ارضاء الزبائن ،حيث ان رضا العملاء يؤثر على قرار الشراء للمنتجات المستقبلي للزبون وهو يعتمد على مستوى ادراكه ،كما ان جودة الخدمة المصرفية تعتبر شرطا اساسيا لإشباع رغبات الزبائن والاحتفاظ بهم .

وان اسباب ان المصارف تقوم بتجديد خدماتها كما يلي :

١- تكرار عدد مرات شراء الخدمة المصرفية من الزبائن .

٢- خفض كلفة جذب الزبائن الجدد .

٣- حماية الزبائن من اثار المصارف المنافسة .

٤- امكانية تحقيق ميزة تنافسية مستدامة لكل من المصرف والخدمة المصرفية .

٥- خفض نسبة فشل او اخفاق المصرف في سياساته واعماله المصرفية .

حيث ان الحفاظ على الزبائن دليل على تحقيق المصرف على مردود مادي اي ربحية المصرف فلا يمكن من تحقيق سمعة مصرفية جيدة لولا محاولات تطوير جودة الخدمة باستمرار. (النسور ،٢٠١٥: ٨٠-٨١)

ثانيا: جودة الخدمة المصرفية :

تعرف بانها مجموعة من الانشطة والعناصر الملموسة وغير الملموسة المدركة من قبل الزبائن ومختلف المصارف الاخرى وتعتبر هذه العناصر ذات قيمة ومنفعة وتشكل مصدر رئيسي لإشباع حاجات ورغبات الزبائن الائتمانية والمالية الحالية والمستقبلية وتشكل كذلك مصدرا لربحية الخدمة لمصرفية. (الردايدة ،٢٠١١: ٢١) .

عرفتها جمعية العلاقات الامريكية للتسويق الخدمة انها (تلك الانشطة المحددة ضمن اطار وغير الملموسة اساسا ،التي تقوم بإشباع احتياجات الزبائن وتحقيق الرضا لهم ،وليس بالضرورة ترتبط ببيع سلعة او خدمة اخرى) وتتميز جودة الخدمة المصرفية بعدة صفات :

١- عدم ملموسيتها (intangibility): اي ان المنتجات والخدمات على اختلاف انواعها ورغم انها وجدت لإشباع حاجات ورغبات الزبائن الا انها غير محسوسة وغير ملموسة.

(ال قاسم ،٢٠١٢: ٢٤)

٢- التلازمية (Inseparability) :اي من الصعب بالإمكان فصل الخدمة عن شخصية مقدمها اثناء استهلاكها من قبل الزبائن .(الخالدي ،٢٠١٢: ٢٣)

٣- غير متجانسة مع المخرجات (Inconsistency) :النمطية في تقديم الاداء بين مقدمي الخدمات يؤدي الى عدم التنافس بين المصارف ،مما يتطلب ايجاد مجموعة من القواعد والمعايير لضمان جودة الخدمات ومخرجاتها ،وكذلك ان اختلاف تقديم الخدمة بسبب تنوع طبيعة البشر ورغباتهم . (مصدر سابق ،٢٠١٢: ٢٣).

٤- لا يمكن صنعها مقدما او تخزينها (Perishability): اي المنتجات تنتج عند الطلب للزبائن ولا يمكن ادخارها للمستقبل .(العزاوي ،٢٠١٢: ٢٤)

المبحث الثاني: الجانب العملي:

أولاً: التحليل الوصفي وعرض وتحليل النتائج في ضوء إجابات العينة المبحوثة

يسعى هذا المبحث للتعرف على واقع تأثير ادارة العلاقات العامة في تقديم جودة الخدمة المصرفية/دراسة تطبيقية لآراء عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة، اذ سيتم الاعتماد على الوسط الحسابي والذي يمثل اهم مقياس النزعة المركزية الأكثر شهرة والأكثر أهمية في المقاييس المختلفة. وتمثل قيمة الوسط الحسابي القيمة التي تتمركز حولها جميع القيم المختلفة للمتغير ، والانحراف المعياري اذ يعتبر

من أهم مقاييس التشتت الإحصائية ، ومعامل الاختلاف اذ يستخدم لمقارنة التشتت بين مجموعتين حيث كلما كانت القيمة اقل كلما دل ذلك على قلة تشتت اجابات العينة المبحوثة وعلى ضوء النتائج يتم ترتيب الاهمية النسبية على اساسها ، واخيرا تحديد مستوى الاجابة لآراء العينة المبحوثة وحسب اجاباتهم.اذ يتم عرض وتحليل نتائج المتغيرات المكونة لمتغير ادارة العلاقات العامة كمتغير مستقل وبعد جودة الخدمة المصرفية كمتغير معتمد ليتسنى معرفة آراء عينة البحث الى اين تتجه لكل فقرة من فقرات الاستبانة المتعلقة بمتغيرات البحث ,اذ اعتمد الباحث مقياس ليكرت الخماسي في استقصاء آراء العينة ,اذ يكون لكل متغير مستوى اجابة يتراوح بين اعلى قيمة وادنى قيمة (5 – 1) وبخمسة مستويات كما في الجدول (١).

الجدول رقم (١) مقياس ليكرت الخماسي

درجات المقياس	أتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق بشدة
قيمة المتوسطات	5	4	3	2	1

تم ترميز إجابات أفراد العينة على أسئلة الاستبيان وإدخالها إلى برنامج (SPSS.v.23) ، اذ تم احتساب المدى لإجابات ، و الوصول إلى طول الفئة لكل درجة من درجات الترجيح الخماسية، وكانت نتيجة ذلك على النحو الاتي(عبد الفتاح :٤٥١) :

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{المدى}}{\text{عدد الفئات}} = ٠,٨٠$$

المدى هو الفرق بين اصغر قيمة واكبر قيمة (اكبر قيمة– اصغر قيمة) , المدى = ٥ – ١ = ٤

ويهدف تحديد المدى للمتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين إلى التخلص من الاعتماد على القيم المطلقة ، و تحديد مستوى يتم من خلاله قبول العبارة ضمن المقياس المحدد لها، والجدول التالي يعرض نتائج قياس مدى المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين (وحدة القياس).

الجدول رقم (٢) متوسط إجابة المبحوثين والرأي السائد ومستوى الاجابة لمتغيرات البحث

الفئات	المتوسط	الرأي السائد	مستوى الاجابة
الفئة الاولى	1- 1.80	لا تُسَهم ابداً	ضعيف جدا
الفئة الثانية	1.81- 2.60	لا تُسَهم	ضعيف
الفئة الثالثة	2.61- 3.40	تُسَهم بدرجة محدودة	متوسط
الفئة الرابعة	3.41- 4.20	تُسَهم بدرجة كبيرة	جيد
الفئة الخامسة	4.21- 5.00	تُسَهم بدرجة كبيرة جداً	جيد جدا

اعتبر الباحث إن كافة الإجابات التي تقع ضمن الفئة الأولى والثانية على أنها مؤشرات لوجود ضعف يتراوح بين "ضعيف جدا" أو "ضعيف" في الاعتبارات المتعلقة بتقييم أراء المبحوثين ، واعتمد الباحث على وسط فرضي مقداره (٢,٦١- ٣,٤٠) وهو الحد الأدنى للدرجة الجيدة والتي يمكن إن تقبل بها لقياس مدى أهمية المعلومات، وبعد ذلك إستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة وطبيعة البيانات وبما يحقق أهداف البحث واختبار الفروض والتساؤلات التي جاءت بها ، وفيما يلي عرض تفصيلي للتحليلات التي تم القيام بها والنتائج التي تم التوصل إليها.

التناسق بين مكونات المقياس (الفا كرونباخ) (Cronbach Alpha)

يستخدم هذا الاختبار لقياس درجة تناسق إجابات المستقصى منهم على كل الاسئلة الموجودة بالمقياس. و الى المدى الذي يقيس فيه كل سؤال نفس المفهوم، فأن هذه الاسئلة تكون مرتبطة مع ببعضها، و أكثر الاختبارات شيوعا لقياس درجة الارتباط بين مكونات المقياس هو المقياس الذي يطلق عليه معامل كرونباخ الفا. (سيكاران:٢٩٤,٢٠٠٩) و بأستخراج معامل (Cronbach Alpha) ، يوضحها الجدول (٢٦) تأكد معه التناسق بين مكونات المقياس على مستوى الأبعاد، جميعها أذ تجاوزت قيم معاملات

ارتباط (Cronbach Alpha) الحد الأدنى المقبول لها (٠,٧٠)(Hair et al. 2019 ,P:775) وبما يؤكد التناسق بين مكونات المقياس وبالتالي ثبات المطلوب في حال تكرار الأختبار.

الجدول رقم (٣) نتائج التناسق بين مكونات للمقياس

المقياس	معامل ألفا كرونباخ الأبعاد
ادارة العلاقات العامة	0.806
جودة الخدمة	0.842

١: متغير ادارة العلاقات العامة

يظهر الجدول (٤) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والمعامل الاختلاف وترتيب شدة الاجابة للفقرات ومستوى الاجابة لآراء العينة المبحوثة ، اذ اتجهت اجابات العينة المبحوثة بصورة عامة حول فقرات متغير ادارة العلاقات العامة نحو الاتفاق ، اذ تشير النتائج الى وجود تباين في اجابات العينة، اذ اوضحت النتائج المتعلقة ان اعلى قيمة كانت عند الفقرة (١) والتي نصها (من المهم وجود قسم خاص لادارة العلاقات العامة في المصرف) بوسط حسابي (٤,٥٦) بمستوى جيد جداً وبانحراف معياري (٠,٥٥)، اذ بلغ معامل الاختلاف لها (١٢,٠٦) ، وقد جاءت هذه الفقرة بالمستوى الاول من حيث شدة الاجابة البالغة (٩١%). اما ادنى قيمة فقد جاءت عند الفقرة والتي نصها (يقوم المصرف بممارسة نشاط إدارة العلاقات العامة) وبوسط حسابي (٢,٣٤) وبمستوى جيد وبانحراف معياري (١,٣٥)، اذ بلغ معامل الاختلاف لها (٥٧,٦٩) ، اذ جاءت هذه الفقرة بالمستوى الاخير من حيث شدة الاجابة البالغة (٤٧%) .

اما اجمالا فقد حقق متغير ادارة العلاقات العامة وسط حسابي (٣,٩٢) وبمستوى جيد وبانحراف معياري (٠,٧٩) وبمعامل اختلاف بلغ (22.36) وشدة اجابة (٧٨%) .

جدول (٤) يبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات العينة المبحوثة حول متغير إدارة العلاقات العامة

البعد	الفقرات	تكرار الإجابات					الوسط المرجح الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	شدة الإجابة %	مستوى الأجابة
		اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة					
إدارة العلاقات العامة	من المهم وجود قسم خاص لادارة العلاقات العامة في المصرف	107	69	5	0	0	4.56	0.55	12.06	91	جيد جداً
	يقوم المصرف بممارسة نشاط إدارة العلاقات العامة	15	30	25	42	69	2.34	1.35	57.69	47	ضعيف
	لدى الادارة العليا المام كافي بمفاهيم العلاقات العامة والمزايا المترتبة من تطبيقها	67	96	17	1	0	4.27	0.65	15.16	85	جيد جداً
	تعتبر إدارة العلاقات العامة وظيفة ادارية لها نطاق واسع من الانشطة في المصرف	83	86	11	1	0	4.39	0.63	14.31	88	جيد جداً
	تقوم إدارة العلاقات العامة على الاتصال والتفاهم بين المصرف والزبون	59	93	22	7	0	4.13	0.77	18.60	83	جيد

	ان إدارة العلاقات العامة وظيفة استشارية تقدم النصح الى الادارة العليا في المصرف	58	86	33	4	0	4.09	0.77	18.69	82	جيد
	تعمل إدارة العلاقات العامة على حماية سمعة المصرف	84	81	13	3	0	4.36	0.69	15.83	87	جيد جداً
	تستخدم إدارة العلاقات العامة في المصرف البرامج والخطط وفق منهج علمي	10	30	35	47	59	2.36	1.25	52.97	47	ضعيف
	تعتبر العلاقات العامة حلقة الوصل بين الادارة ومحيطها الخارجي لتبادل الآراء والمعلومات	60	104	17	0	0	4.24	0.61	14.37	85	جيد جداً
	تسهل إدارة العلاقات العامة حصول الزبائن على البيانات والمعلومات المتعلقة بالمصرف تساعد على توفيرها	42	97	38	3	1	3.97	0.75	18.84	79	جيد

	تسهم إدارة العلاقات العامة في بث الثقة بين الادارة العليا ومختلف المستويات الادارية داخل المصرف	39	122	13	7	0	4.07	0.66	16.31	81	جيد
	تسهم إدارة العلاقات العامة في زيادة سمعة المصرف عن طريق تعزيز فهم الزبائن	78	91	10	2	0	4.35	0.64	14.66	87	جيد جداً
	تقوم الادارة العليا بتقويم الخطط والبرامج للعلاقات العامة بشكل دوري	59	87	27	8	0	4.09	0.80	19.68	82	جيد
	تسهم إدارة العلاقات العامة باطلاع الزبائن حول التغيير في سياساتها وبرامجها	63	91	24	2	1	4.18	0.74	17.70	84	جيد
	تهتم ادارة المصرف بالعلاقات الاجتماعية للعاملين في المصرف	64	76	31	10	0	4.07	0.86	21.20	81	جيد
	يمارس العاملين في	49	89	42	1	0	4.03	0.73	18.02	81	جيد

	مجال إدارة العلاقات العامة التطوير المستمر للتكنلوجيا في المصرف									
	توجد منصات لأدارة للعلاقات العامة للمصرف في مواقع التواصل الاجتماعي	14	20	43	56	48	2.43	1.21	49.79	49	ضعيف
	يجب ان يرأس العلاقات العامة عضوا في مجلس الادارة المصرف او نائبا لرئيس المصرف لتتمكن من القيام بوظائفها	51	81	36	7	6	3.91	0.96	24.69	78	جيد
	تخصص الادارة العليا الاموال الكافية للاستثمار في مجال العلاقات العامة	29	63	65	16	8	3.49	1.00	28.65	70	متوسط
	تسهم العلاقات العامة في بث الوعي المصرفي للجمهور وتسويق الخدمات	71	102	6	2	0	4.34	0.60	13.80	87	جيد جداً

	تسهم إدارة العلاقات العامة في نشر التقارير المالية الفصلية والسنوية للمصرف	61	98	22	0	0	4.22	0.64	15.27	84	جيد جداً
	تعتبر مهارات التواصل والتفاوض والاقناع من اهم المهارات المطلوبة للموظفين في مجال إدارة العلاقات العامة	68	101	12	0	0	4.31	0.59	13.69	86	جيد جداً
المعدل العام							3.92	0.79	22.36	78	جيد
المصدر : إعداد الباحث وفقا لنتائج الحاسوب باستخدام برنامج SPSS .Ver ٢٣											

يتضح من جدول (٤) ومن خلال اجابات افراد عينة البحث انه من المهم جداً وجود قسم خاص لإدارة العلاقات العامة في المصرف ويجب ان يكون لدى الادارة العليا في المصارف المام كافي بمفاهيم العلاقات العامة والمزايا المترتبة من تطبيقها ، وان المصرف يجب يقوم بممارسة نشاط إدارة العلاقات العامة الا ان الكثير من المصارف لا تقوم بممارسة نشاط ادارة العلاقات العامة بالرغم من اهميتها كوظيفة ادارية لها نطاق واسع من الانشطة في المصرف ووظيفة استشارية تقدم النصح الى الادارة العليا في المصرف ، وتساعد على الاتصال والتفاهم بين المصرف والزبون وتعمل على حماية سمعة المصرف ويجب ان تستخدم ادارة العلاقات العامة في المصارف وفق برامج وخطط وفق منهج علمي مدروس الا انها تعاني من ضعف في هذا الجانب ، فهي حلقة الوصل بين الادارة ومحيطها الخارجي لتبادل الآراء والمعلومات وتسهل حصول الزبائن على البيانات والمعلومات المتعلقة بالمصرف تساعد على توفيرها وبث الثقة بين الادارة العليا ومختلف المستويات الادارية داخل المصرف وتحسين سمعة المصرف عن طريق

تعزيز فهم الزبائن وتسهم باطلاع الزبائن حول التغيير في سياساتها وبرامجها وتسهم في بث الوعي المصرفي للجمهور وتسويق الخدمات وتسهم في نشر التقارير المالية الفصلية والسنوية للمصرف . ومن الضروري ايضاً قيام الادارة العليا بتقويم الخطط والبرامج للعلاقات العامة بشكل دوري وكذلك اهتمامها بالعلاقات الاجتماعية للعاملين في المصرف والذي يحثهم على ممارسة مجال إدارة العلاقات العامة التطوير المستمر للتكنلوجيا في المصرف من خلال توفير منصات لإدارة للعلاقات العامة في مواقع التواصل الاجتماعي لأهميتها الادارية والتسويقية في المصرف لذلك لاحظنا قصور في هذا الجانب من قبل المصارف التجارية الخاصة واعتبار مهارات التواصل والتفاوض والاقناع من اهم المهارات المطلوبة للموظفين في مجال إدارة العلاقات العامة كل ذلك من خلال تخصيص الاموال الكافية للاستثمار في مجال العلاقات العامة وانه يجب ان يرأس العلاقات العامة عضوا في مجلس الادارة المصرف او نائبا لرئيس المصرف لتتمكن من القيام بوظائفها في المصرف لذلك من الضروري وجود ادارة العلاقات العامة في المصارف كونها اكثر فعالية للنشاط المصرفي حيث جاءت نتائج الاستبيان للكادر المصرفي والاداري والقيادات الادارية في تعزيز هذا الجانب المهم في المصرف واهتمام البنك المركزي العراقي بهذا الجانب باعتباره السلطة الاشرافية والرقابية على المصارف التجارية العراقية الخاصة .

٢- متغير جودة الخدمة

وفقا لنموذج البحث الفرضي تم اعتماد متغير جودة الخدمة إذ يظهر الجدول (٤) الوسط الحسابي و الانحراف المعياري والمعامل الاختلاف وترتيب شدة الاجابة للفقرات ومستوى الاجابة لآراء العينة المبحوثة ، اذ اتجهت اجابات العينة المبحوثة بصورة عامة حول فقرات بعد جودة الخدمة نحو الاتفاق وبدرجة عالية، اذ تشير النتائج الى وجود تباين في اجابات العينة، اذ اوضحت النتائج المتعلقة ان اعلى قيمة كانت عند الفقرة والتي نصها (تساهم ادارة المصرف دائما بأفكار جديدة واقتراحات بناءة من شأنها الارتقاء تقوم بتحسين جودة الخدمة للمستفيد او الزبون) بوسط حسابي (٤,٣٦) بمستوى جيد جداً

وبانحراف معياري (٠,٦٨)، اذ بلغ معامل الاختلاف لها (١٥,٥٦) ، وقد جاءت هذه الفقرة بالمستوى الاول من حيث شدة الاجابة البالغة (٨٧%). اما ادنى قيمة فقد جاءت عند الفقرة والتي نصها (تسعى ادارة المصرف الى توفير كافة المستلزمات الضرورية الى الموظفين في المصرف ينتج عن ذلك تحقيق نتائج ايجابية اكبر للعمل في المصرف) وبوسط حسابي (٢,٧٠) وبمستوى جيد وبانحراف معياري (١,٦٦)، اذ بلغ معامل الاختلاف لها (٦١,٤٨) ، اذ جاءت هذه الفقرة بالمستوى الثاني من حيث شدة الاجابة البالغة (٥٤%) .

اما اجمالا فقد حقق بعد جودة الخدمة وسط حسابي (٣,٩٥) وبمستوى جيد وبانحراف معياري (٠,٨٨) وبمعامل اختلاف بلغ (25.21) وشدة اجابة (٧٩%) .

جدول (٥) يبين الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف وشدة الاجابة ومستوى الإجابة لإجابات العينة المبحوثة حول بعد جودة الخدمة

البعد	الفقرات	تكرار الإجابات					الوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	شدة الإجابة %	مستوى الأجابة
		اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة					
جودة الخدمة	تساهم ادارة المصرف دائما بأفكار جديدة واقتراحات بناءة من شأنها الارتقاء تقوم بتحسين جودة الخدمة للمستفيد او الزبون	85	79	15	2	0	4.36	0.68	15.65	87	جيد جداً
	تسعى ادارة المصرف	42	30	13	24	72	2.70	1.66	61.48	54	متوسط

	الى توفير كافة المستلزمات الضرورية الى الموظفين في المصرف ينتج عن ذلك تحقيق نتائج ايجابية اكبر للعمل في المصرف									
	تتبع الادارة العامة للمصرف سياسة في طرح خدمات مصرفية ذات جودة للاحتفاظ بزبائنها من اثار المصارف المنافسة	78	82	20	1	0	4.31	0.69	15.92	86	جيد جداً
	تسهم ادارة المصرف في بناء تصاميم خدمات كفوءة	59	96	23	3	0	4.17	0.70	16.88	83	جيد
	ان تحقيق سمعة مصرفية جيدة يقابلها تطوير جودة الخدمة المصرفية باستمرار	65	92	23	1	0	4.22	0.68	16.10	84	جيد جداً
المعدل العام							3.95	0.88	25.21	79	جيد
المصدر : إعداد الباحث وفقا لنتائج الحاسوب باستخدام برنامج SPSS Ver. 23											

اذ نلاحظ من نتائج اجابات افراد عينة البحث المبينة في جدول(٤) ان ادارة المصرف تسعى دائما بتقديم أفكار جديدة واقتراحات بناءة من شأنها الارتقاء تقوم بتحسين جودة الخدمة للمستفيد او الزبون وتوفير كافة المستلزمات الضرورية الى الموظفين في المصرف الذي ينتج عن ذلك تحقيق نتائج ايجابية اكبر للعمل في المصرف وتبين وجود قصور من قبل المصارف العراقية في هذا الجانب المهم الذي يعزز سمعة المصرف من خلال دعم الموظفين المنتجين والمتميزين مما ينعكس ايجابا على المصرف بصورة عامة ، من خلال اتباعها سياسة في طرح خدمات مصرفية ذات جودة للاحتفاظ بزبائنها من اثار المصارف المنافسة وتسهم في بناء تصاميم خدمات كفوءة ايماناً منها بأن تحقيق سمعة مصرفية جيدة يقابلها تطوير جودة الخدمة المصرفية باستمرار.

٣- علاقة الارتباط بين متغيرات البحث :

اختبار فرضية البحث والتي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية ما بين متغير ادارة العلاقات العامة وبعد جودة الخدمة)

بلغ معامل الارتباط بين متغير ادارة العلاقات العامة وبعد جودة الخدمة (٠,٨٧**)عند مستوى دلالة (٠,٠٠) وهي اقل من مستوى الدلالة (٠,٠٥) ، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة والتي تنص على (توجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية ما متغير ادارة العلاقات العامة وبعد جودة الخدمة).

٤- اختبار علاقة التأثير بين متغيرات البحث :

اختبار الفرضية

لاختبار فرضية التي نصت على ما يأتي (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمتغير ادارة العلاقات العامة في بعد جودة الخدمة) اذ سيتم التحليل وفق نموذج الانحدار الخطي البسيط وكما يلي:

$$\hat{Y} = 1.002 + 0.740\ (X)$$

أ-بلغت قيمة (F) المحسوبة بين متغير ادارة العلاقات العامة في بعد جودة الخدمة (٥٤٧,٧٤٤) . وهي أكبر من القيمة (F) الجدولية البالغة (٣,٨٩) عند مستوى دلالة (0.05) وبناءً عليه نقبل الفرضية والتي تنص على (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية متغير ادارة العلاقات العامة في بعد جودة الخدمة) عند مستوى دلالة (5%) أي بدرجة ثقة (95%).

ب- من خلال قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (٠,٧٥) يتضح بان متغير ادارة العلاقات العامة فسر ما نسبته (75%) من المتغيرات التي تطرأ على جودة الخدمة اما النسبة الباقية والبالغة (25%) فتعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في انموذج البحث.

ج- يتبين من خلال قيمة معامل الميل الحدي (β) البالغ (٠,٧٤٠) بان زيادة ادارة العلاقات العامة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة بعد جودة الخدمة بنسبة (74.0%) .

د-بلغت قيمة الثابت (α) في المعادلة (١,٠٠٢)، بمعنى عندما يكون بعد التبادل مساويا للصفر فان بعد جودة الخدمة لن يقل عن هذه القيمة.

-الاستنتاجات:

١. ان هذا البحث بين ان مفهوم ادارة العلاقات العامة من المفاهيم الحديثة والمهمة بالمجال المصرفي العراقي واثرها في تحقيق سمعة مصرفية جيدة التي تتكون لدى زبائن المصرف من خلال اراء العاملين والمدراء في المصارف المؤيدة لهذا المفهوم بنسبة جيدة .

٢. من خلال دراستنا لهذا البحث لم يشر قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ والمصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ العراقي الى ادارة العلاقات العامة والسمعة المصرفية بالرغم من اهميتها الجوهرية بالنسبة للمصارف.

٣. بينت الدراسة ان اغلب العاملين والقيادات الإدارية في المصارف العراقية التجارية الخاصة بأهمية ضرورة وجود قسم او ادارة متخصصة لإدارة العلاقات العامة في المصارف حيث بلغت شدة الإجابة (٩١%) بمستوى جيد جدا وبوسط حسابي عالي بلغ (٤,٥٦) وانحراف معياري (٠,٥٥) .

٤. اظهر البحث نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة وتأثير وارتباط ذات دلالة معنوية بين لمتغير ادارة العلاقات العامة مع جودة الخدمة.

٥. في ظل التكنلوجيا الحديثة لم تهتم المصارف التجارية العراقية في منصات التواصل الاجتماعي او وجود صفحات او مواقع الكترونية لإدارة العلاقات العامة تساعد هذه المصارف في نجاحها وجذب اكبر عدد من العملاء للمصرف وتسويق الخدمات ونقل صورة جيدة عن سمعة المصرف حيث جاءت شدة الاجابة (٤٩%) بمستوى ضعيف وبوسط حسابي (٢,٤٣) وانحراف معياري (١,٢١) .

٦. اتفقت اغلب الاجابات على احد ابعاد السمعة المصرفية حيث جاء بعد جودة الخدمة بالمرتبة الاولى قياسا بالأبعاد الاخرى مما له من اثر على السمعة المصرفية بصورة مباشرة .

-التوصيات:

١- ضرورة ايجاد قسم لإدارة العلاقات العامة او ادارة متخصصة في المصارف التجارية العراقية الخاصة وتعزيز برامجها وخططها ودعمها من قبل الادارة العليا .

٢- الاهتمام بمفهوم ادارة العلاقات العامة ووضعه في اطار قانوني يتم الاشارة اليه في قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ العراقي وقانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ لأهميتها البالغة في المصارف العراقية في دعم انشطتها ووضع تعليمات تفعل مهام عملها واليات خلق العلاقة .

٣- اوصت الدراسة الى تفعيل دور ادارة العلاقات العامة كمتغير مستقل مع متغير جودة الخدمة المصرفية كمتغير معتمد مما لهما اثر ايجابي وارتباط قوي بين المتغيرين في دعم المنظمات المصرفية .

٤- نشر كل ما يتعلق من خدمات ومنتجات مصرفية وانشطته وبرامجه من اجل كسب ثقة الزبائن وجعل ولائهم لذلك المصرف واجراء البحوث والدراسات حول آراء الزبائن .

٥- دعم ادارة العلاقات العامة في الهيكل التنظيمي للمصرف وجعل لها مصدر قرار قريب من الادارة العليا من اجل القيام بمهامها .

٦- مواكبة عصر العولمة لدراسة اخر ما توصل له من مفاهيم حديثة لإدارة العلاقات بالنسبة للمصارف وكذلك مواكبتها الكترونيا .

٧- يجب ان تخصص الادارة العليا للمصرف الاموال الكافية للاستثمار في مجال ادارة العلاقات العامة

٨- ضرورة اهتمام القيادات المصرفية بجودة الخدمة المصرفية بوصفه متغيرا مهما للتنبؤ بمستويات التحسين في مؤشرات دعم سمعة المصرف .

المراجع:

أولا: المراجع العربية:

- الكتب:

١- عجوة ، علي ، (1983) ، العلاقات العامة والصورة الذهنية ، الطبعة الاولى ، جامعة القاهرة ، مصر

٢- القريوتي ، محمد قاسم ، (2000) ، دراسة السلوك الانساني الفردي والجماعي في منظمات الاعمال ، الطبعة السادسة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .

٣- الجحني ، علي بن فايز ،(2006) ،مدخل الى العلاقات العامة والانسانية ،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

٤- الغني ، فوزي عبد ، (2006) ، ادارة العلاقات العامة ، دار الايمان للطباعة ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية .

٥- الشماع ، خليل محمد ، (2007) ، مبادئ الادارة ، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان ، الاردن .

٦- يونس ، طارق شريف ،(2008) ، ادارة العلاقات العامة ، الطبعة الاولى ، دار اثراء للنشر والتوزيع ، جامعة الموصل ، الموصل ، العراق .

٧- العلاق ، بشير ،(2009) ، العلاقات العامة في الازمات ، الطبعة العربية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان ، الاردن .

٨- العلاق ، بشير ،(2009) ، الاتصال في المنظمات العامة ، الطبعة العربية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .

٩- منصور ،طاهر محسن ،الخفاجي ، نعمة عباس ، (2010) ، نظرية المنظمة ،الطبعة العربية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .

١٠- سلطان ، محمد صاحب ،(2011) ، العلاقات العامة ووسائل الاتصال ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر والطباعة ، عمان ، الاردن .

١١- الدليمي ، عبد الرزاق محمد ،(2011) ، الهندسة البشرية والعلاقات العامة ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .

١٢- النسور ،اياد عبد الفتاح ، (2015) ، تسويق الخدمات المصرفية ، الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .

١٣- كافي ، مصطفى يوسف ، (2015) ، ادارة العلاقات العامة ، الطبعة الاولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .

١٤- الربيعاوي ، سعدون حمود جثير ، عباس ، حسين وليد حسين ، العامري ، سارة علي سعيد ، الزبيدي ، سناء علي عبد الحسين ، (2018) ، ادارة التسويق مدخل ومفاهيم معاصرة ، الطبعة الثانية ، دار الكتب والوثائق ، بغداد، العراق .

١٥- مريدن ،بوران ، (2020) ، حملات العلاقات العامة ، منشور تحت رخصة المشاع المبدع ، الجامعة الافتراضية السورية ، جمهورية سوريا العربية .

١٦- اوما سيكاران (٢٠٠٩)، " طراق البحث في الادارة "، ترجمة إسماعيل بسيوني، القاهرة : دار المريخ للنشر

١٧- د. عز عبد الفتاح ، مقدمة في الاحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام spss، دار الخوارزمي.

-الرسائل والأطاريح الجامعية:

١-رزيقة ، لقصير ، (2007) ، دور العلاقات العامة في تحسين صورة المؤسسة الاقتصادية ، رسالة ماجستير ، جامعة منتوري ، الجزائر .

٢-الردايدة ، رمزي طلال حسن ، (2011) ، اثر جودة الخدمة الخدمة المصرفية الالكترونية في تقوية العلاقة بين المصرف والزبائن ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، الاردن .

٣-الخالدي ، صالح عبير بشت ، (2012) ، دور ابعاد جودة الخدمة وقدرات التعلم التنظيمي في تطوير ثقافة التميز ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، الاردن .

٤-ال قاسم ، رؤى رشيد سعيد ، (2012) ، اثر الالتزام التنظيمي في تحسين جودة الخدمة المصرفية ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، الاردن .

٥-عزاوي ، اعمر ، علماوي ، احمد ، (2010) ، ادارة الجودة الشاملة وتنمية اداء المؤسسة ، بحث منشور ، كلية العلوم الاقتصادية ، الجزائر .

٦-الزعبي ، باسل منصور عبد الكريم ، (2017) ، اثر التسويق في بناء الصورة الذهنية ، رسالة ماجستير ، عمان ، الاردن .

ثانيا: المراجع الإنكليزية:

1. - Cain Sandra ,(2014) , key concepts in public relations , one Edition , cario , Egybt .
2. Dancy, C. P., & Reidy, J. (2017). Statistics without maths for psychology(7th.ed). Harlow: Pearson, Prentice Hall

صياغات الخطاب المتوارثة وأساليبه في الشعر العباسي

أ.م.د. عبد الهادي عبد الرحمن الشاوي
كلية التربية ألأساسية/ جامعة الكوفة

المقدمة:

هنالك صياغات للخطاب في الشعر العباسي متوارثة من الشعر الجاهلي قد رصد البحث؛ لذلك قسم البحث على مبحثين: كان الأول مهتما بالصياغات اللغوية التي لها حضور بارز في الشعر الجاهلي والتي انتقلت لأسباب الى الشعر العباسي ،وقد أشار البحث الى ثلاثة أنواع منها.

اما المبحث الثاني فقد أهتم بأساليب العرض ووجدها على نوعين شكلت حضورا واضحا عند الشعراء الجاهلين ومن ثم اتبعها الشعراء العباسيون ،وهذا يدل على عمق الصلة والاهتمام بالموروث وعلى أن ذائقة العربي في العصر العباسي مازالت تتذوق وتحتذي ما قدمه الشعر الجاهلي من صياغات وأساليب.

توطئة:

لما كان الشعر نصا لغويا يقوم على دقة الاختيار ،وحسن التوزيع المنضبط بمعاير الوزن والايقاع ، والمتسور بها ، والمكتنز بالتخيل والباذخ بالصور ، فهو التأليف العاكس للمشاعر والأحاسيس والمعبر عن ما في نفس الشاعر فإن لكل شاعر في أي عصر طريقته في القول تميزه من غيره من الشعراء، فنراه ملتزما بها واضحة في بناء نصه الشعري، ولا تكون هذه الصياغة اللغوية بعيدة عما حوله من الصياغات والطرائق القولية الشائعة في عصره ومناخه الثقافي، غير أن ذلك لا يمنع التميز والتفرد ؛ لكنه يكشف عن علاقة الشاعر بما حوله وهو بذلك يشيع نوعا من الصياغات المتواترة التي يحتذيها أحياناً ؛لأنها وجدت لها موقعا عند المتلقين في عصره، فقد شاعت بعض الصياغات القولية في الشعر الجاهلي واتبعها الشعراء العباسيون الذين انتهجوا المنهج نفسه حباً وانبهاراً واقتداء، وهذا ما يؤكده قول ابن خلدون (٨٠٨هـ) عندما يتحدث عن الأساليب الجاهلية في بناء القصيدة الشعرية فيقول ((هذه الأساليب التي

نحن نقررها ليست من القياس في شيء ،إنما هي هيأة ترسخ في النفس من تتبع التراكيب في شعر العرب لجريانها على اللسان ،حتى تستحكم صورتها فيستفيد بها العمل على مثالها والاحتذاء بها في كل تركيب من الشعر...))[1] فالاتباع وصل عند بعض الشعراء العرب في العصر الأموي والعباسي حداً يقود الى قوة الارتماء في التراث وتعشقه والذوبان فيه لما فيه من متانة أسلوب ووضوح دلالة وقوة بيان ، فنراها مكررة معادة في أغلب أشعار الجاهلية وما بعدها فقد فعل تكرارها في الشعر الجاهلي فعله فاستهوتها الأنفس وقبلتها ،ونهج الشعراء على شاكلتها. فإذا نظرنا في الشعر الجاهلي وما تلاه من شعر نجد أن هذه الصياغات صارت قوالبا نتيجة ((لحفظ أشعار العرب وكلامهم))[2] فللشعراء الجاهليين صياغات لا يشاركهم فيها الا من جاء بعدهم ، ولعل ظرف البيئة الصحراء كان الفاعل والمهيمن في ايجادها ، وكان عشق الشعراء العرب لهذه الصياغات ما جعلها تنتقل الى عصور مختلفة عنها في البيئة والحضارة ، وهذا ما سنحاول بيانه بحثنا عن هذه الصيغ التي ظلت حاضرة في الشعر العباسي ، ومرغوبة ومتبعة عند الشعراء. أما اذا نظرنا الى الشعر من زاوية المتلقي الذي هو ((قوة ضاغطة تتسلط على حساسية القارئ بواسطة إبراز بعض عناصر سلسلة الكلام، وحمل القارئ على الانتباه إليها، أذا غفل عنها تشوه النص، وإذا حللها وجد لها دلالات تمييزية خاصة، بما يسمح أن الكلام يُعبر والأسلوب يبر))[3] وهذا التوسع الذي تكتسبه الصياغات دالة على قيمتها في الص الشعري وضرورتها لدى ذوق المتلقي المفعم بها والمغرم بتكرارها ، والمتحسس لأهميتها في جلب الانتباه وفي توضيح المعاناة التي اكتنفت النص ساعة ابداعه، وما ينطبق على احتذاء هذه الصياغات اللغوية ينطق على وسائل انشاء الصورة الشعرية وطريقة عرضها ، وسنبين ذلك في حينه.

المبحث الأول: صياغات الخطاب:

ان في الشعر الجاهلي صياغات لغوية متواترة لا تكاد تخلو منها القصائد الشعرية الا قليلا ،وهذه الصياغات محددة ومعروفة ومنها:

أولا : خطاب الصاحبين (الخليلين)

يعد من ابرز الصياغات اللغوية ما يمك اكتشافه بسهولة في الشعر الجاهلي ،فلقد أشار بن قتيبة (ت٢٧٦هـ) في نصه العتيد وهو يتحدث عن الشعر العربي قائلا ((سمعت أن بعض أهل الأدب يذكر أن مقصد القصيد إنما ابتدأ فيها بذكر الديار والدمن والآثار فبكى و شكى وخاطب الربع واستوقف الرفيق ليجعل ذلك سبباً لذكر أهلها الظاعنين عنها ...))[٤] والذي نود إيضاحه من هذا النص ما يتعلق بمخاطبة " الربع والرفيق" ولربما وجدنا أن الرفقة هذه سمة بارزة في حياة الصحراء، حين الحاجة إليها ماسة، وحين الأنس بالآخر يستدعي وجودها ، فالبيئة الصحراوية هي التي ساهمت في ايجادها ، بل صارت شرطا للرحلة الموحشة في أرجائها ؛ لذلك ظلت حاضرة في وجدان الشاعر الجاهلي، ومن ثم في نتاجه الشعري، والشواهد كثيرة ومنها قول امرئ ألقيس :

خليلّي مرّ بي على أم جندب نُقَضّ لُبَانَاتِ الفُؤادِ المُعذَّبِ

فَإنّكُمَا إنْ تَنْظُرَانيَ سَاعَةً من الدهرِ تَنفعْني لَدى أُمّ جُنْدَبِ

ألم تَرياني كُلما جِئتُ طارقاً وَجدتُ بِها طِيباً وَإن لَمْ تُطَيَبِ [٥]

وجلي هذا النوع من الخطاب، فقد ركز الشاعر على الصاحبين في أبياته الثلاثة مرة بقوله (خليليَ)وفي البيتين التاليين بضمير المثنى "الألف"، وهذا يدل على كثافة الحضور في النص لما فيه من دلالة الألفة والشوق والرفقة ،وهي سمة بدوية جاهلية ، ومن ثم أسلوب اعتاده الشعراء الجاهليون غيره ،وقد اقتدى بهم الشعراء العباسيون ،فهذا الشاعر المتنبي (ت٣٥٤هـ) وبعد ما يقارب أربعة قرون نراه يستعمل صياغات الشعراء الجاهليين فيقول :

بَقِيّةُ قَوْمٍ آذَنُوا ببَوارِ وَأنْضاءُ أسْفارٍ كَشَرْبِ عُقارِ

نَزَلْنا على حكمِ الرّياحِ بمَسْجِدٍ عَلَيْنا لها ثَوْبَا حَصًى وغُبارِ

خَليليّ ما هذا مُناخاً لِمِثْلِنا فَشُدّا عَلَيْهَا وَارْحَلا بنَهَارِ

وَلا تُنكِرَا عَصْفَ الرّياحِ فإنّها قِرَى كلّ ضَيْفٍ باتَ عند سِوَار [٦]

المتنبي يريد من مخاطبة صاحبيه إيصال فكرة البخل التي ميزت من هجا من القوم ، فالريح هي قرى ضيوفه ،وهي كناية عن بخل ذلك الرجل (سوار) وخطاب الصاحبين نجده قد وظفه مرة أخرى في مدحه لسيف الدولة الحمداني ، وليكشف أيضا عن إحساسه بالفخر كونه الشاعر الحقيقي، وغيره من الشعراء مزيفون، ثم أنه يستنكر تعجبهما ؛لأن في الواقع ما يؤكد وجود هذا التفرد الذي مثاله تفرد سيف الدولة عن غيره، إذ يقول :

خليليّ إني لا أرى غيرَ شاعرٍ فلِمْ منهمُ الدّعوى ومنّي القصائدُ

فلا تعجَبا إن السيوفَ كثيرةٌ ولكنّ سيفَ الدولة اليوم واحدُ [٧]

وإذا الخليلين في بعض النصوص حقيقة واقعية في بعض النصوص الشعرية الجاهلية خاصة، ففي نصوص شعرية أُخر هو أسلوب معتاد، وطريقة للقول، وان غابا عن الحضور فهما في النفس حاضران، في سمه بدوية نجدها عند الشاعر أبي فراس الحمداني (ت ٣٥٧هـ) وهو في سجنه يخاطب صاحبيه ، وكأنه في رفقة الصحراء، أو عند وقفة على دمن أو طلل دارس، وفي ذلك يقول:

خليليَّ ، ما أعددتما لمتيمٍ أسِيرٍ لَدى الأعداءِ جَافي المَرَاقِدِ؟

فريدٍ عنِ الأحبابِ صبٍّ دموعهُ مثانٍ ، على الخدينِ ، غيرُ فرائدِ [٨]

وشاعر آخر يخاطب خليليه، ويطلب منهم أن يعذراه ولا يعذلانه ؛ لأن نار الشوق تشتعل في قلبه معتقدا أن الدهر سيساعده في عشقه، وفي ذلك يقول السرّي الرفّاء (ت ٣٦٢هـ) :

خَليليَّ إنَّ الغيثَ أَوَّلُه قَطْرُ و نارُ الهَوى قد صارَ دُخانُها جَمرُ

فلا تعذُلاني إن هَوِيتُ فإنَّني هَويتُ رجاءً أن يُساعِدَني الدَّهرُ [٩]

وبالصيغة ذاتها يخاطب ابن نباته السعدي(ت ٤٠٥هـ) خليليه ويشكو لهما ما به من شوق حيث جددت الرياح العليلة ألآمه، لتأكد له أن الحياة أجمل بعد السقام ، فقال :

خَليليَّ قَدْ هَاجَ الغَرامُ وَجَدَدتْ لِيَ الشوقَ أنفاسُ الرِياحِ العَلائِلِ
وَنفرةُ جرحِ الحُبِ بَعْدَ اندِمالِهِ عَلَيَّ وَعَطفاتِ الهمومِ الأوائِلِ
وَخَبرتُما أن الحَيَاةَ حَبيبَةٌ عَلَى البِرءِ مِنْها وَالسِقامِ المُطاوِلِ [١٠]

وقد يستعيض الشاعر ابن نباته السعدي في احد نصوصه الشعرية عن لفظة "خليلي" ب"صاحبي" وقد يذكرهما بالاسم أحيانا مقرناً ذلك بأسلوب نداء للبعيد، عندما استعمل حرف النداء "يا" في دلالة يوحي فيها إلى انتماء قبلي لصاحبيه أراد به الإيحاء بعمق النسب البدوي الذي ذكره، فقال :

فَيْا صاحبيَّ مِنْ هِلالِ بن عامرِ وَسعد بن زَيد في الذُرى وَالغَوارِبِ
تَعَجْبتُما أن أفنتْ العيسُ دَمعَها عَلَى طَلَلٍ بَيْنَ العُذَيبِ فَراسِبِ
فَلا تَحسِبا أنَّ المَطايْا عَرِفنَهُ فَتِلكَ دِموعِيْ في عِيونِ الرَكائِبِ [١١]

وجلي أن الشاعر استعمل لفظة "صاحبي" في بيته الأول ثم استعاض عنها بضمير المثنى "الألف" في تكثيف واضح لأثرهما في حياته وقربهما منه. والشاعر ابن نباته يكثر من استعمال هذه الصياغات، وشواهده كثيرة في ديوانه[١٢]

وتظل هذه الصياغات اللغوية حاضرة في شعر شعراء آخرين ممن أعجبوا به، ولعل من أشهرهم الشاعر الشريف الرضي(ت ٤٠٦هـ) ، فهو يستعمله بصيغتي " خليلي " وصاحبي" وقد يكون مسبوقين بحرف النداء "يا" أو بدونه، تبعا لمحددات السياق والحالة النفسية التي عليها الشاعر ومحددات السياق التي قد تفرض نمطاً معيناً من بناء الأسلوب، ومن ذلك قوله:

خَليليّ قَدْ خَفّ الهَوَى وَتَرَاجَعَتْ إلى الحِلْمِ نَفْسٌ لا يَعُزُّ مُذِيلُهَا
فلستُ ابنَ أمِ الخيلِ إنْ لَمْ أَملْ بِها عَوابسَ في دارِ العَدوِ أُبيلها[١٣]

ويلاحظ أن الخطاب بذكر الصاحب أو الخليل يكثر في حالات تصوير الصحراء، أو في ذكر الأحبة الظاعنين ، حيث تكون القصيدة مفعمة بأجواء البداوة وألفاظها وصورها دالة على ذلك ففي شعر الشريف الرضي شواهد كثرة على ذلك[١٤]

ومن الشعراء الذين استعملوا هذه الصياغات الشاعر أبو الحسن علي بن محمد التهامي (ت ٤١٦هـ)، فهو حين يتغزل يلوذ بهذا الأسلوب لما فيه من استعادة للماضي الجميل، الذي يعشقه، مسايرا لمنهج من سبقه من الشعراء حين تستفزه أسراب القطا المحلقة في السماء كعادة الشعراء الجاهليين في ذلك الخطاب ومنه قوله :

خليليَّ قد طال الكرى بكما هبّا فقد مرّ ريعانُ القطا بكما سربا

ورقّت حواشي الليل واعتلّت الدجى وعاد النّدى تندى مدامعهُ صبّا[١٥]

ولم يقتصر ورود هذه الصياغات على قصائد الغزل، أو المقدمات الغزلية، فقد نجدها في مقدمات حكمية أيضا ، ومثال ذلك قوله:

خَليليَّ هذا مَنْهَلُ الهَزلِ فارِشِدا فَلْي في طَريقِ الجِدِ وَالهَزلِ مَنْهَجُ[١٦]

وفي ديوانه شواهد أخر[١٧]

وان هذا الخطاب لا يقتصر حضوره عند الشعراء الذين يتبعون منهج الأقدمين والمولعين به، بل نجده أيضا عند غيرهم ممن يحضر في شعرهم شيء قليل من الشواهد الشعرية البدوية ،فهذا الصوري (ت ٤١٩ هـ) نجده في بعض قصائده يستعمل هذه الصياغات الجاهلية أو البدوية، عندما يتحدث عن شوقه، فيقول :

يا صاحبيّ المنكرين مِن الهوى مالا تدلُ عَليهِ أَثوابُ الضَنْا

تَحتَ الضَمائِرِ في السَرائِرِ لَوعَةٌ لَمْ تَطلقِ العِشاقُ فيها ألأَلسُنْا

وَعَساكما فيما تُريدانِ الهَوى يأتي بِهِ قَدَرٌ فَيَعدِلُ بَيْنَنا[١٨]

وقد يستعيض شاعر آخر _هو مهيار الديلمي (ت ٤٢٨هـ)_ عن ذكر لفظ "خليلي " أو "صاحبي" بالضمير الدال عليهما ،حين يطلب من صاحبيه أن يسألا من أحب في تلك الأرض (الجناب) التي توحي بدلالة البداوة فهي من أماكن الصحراء العربية التي لا تغيب عن ذاكرة الشعراء وهي ليست بعيدة عن الفهم لدى المتلقين في عصره على الرغم من تغير المكان وبعد الزمان الذي ظل مشبعا بتلك الثقافة البدوية المتأصلة في النفوس ،لذلك لم يكن الشاعر ألا مخاطبا لقوم يفهمون ما يريد ،وربما يحنون الى تلك الصورة البدوية التي تظهر في قوله :

سلاَ دارَ البخيلةِ بالجنابِ متى عريتْ رباكِ من القبابِ
و كيفَ تشعبَ الأظعانُ صبحا بدائدَ بين وهدكِ والشعابِ
بطالعةِ الهلال على ضميرٍ و غاربةٍ كمنقضَّ الشهابِ
حملنَ رشائقاً ومبدناتٍ رماحَ الخطِّ تنبتُ في الروابي[١٩]

ويخاطب الشاعر مهيار صاحبيه حين يقف على دار من أحب ،معتقدا كحالة من سبقه من الشعراء الجاهلين أن الوقوف على الأطلال أو الديار هو جزء من الوفاء لها لأنها قد منحتهم في أيامهم الخوالي المسرة، وتركت في أنفسهم أثرا طيبا خالداً، ولا يكون الوقوف عند الدار إلا والدموع شاهدة وحاضرة ،وهذا ما يكشف عنه قوله :

خليليَّ هذي دار أنسى وربما يبينُ بمشهودِ الأمور غيوبها
قفا نتطوعْ للوفاء بوقفةٍ لعلّ المجازي بالوفاء يثيبها
فلا دارَ إلا أدمعٌ ووكيفها ولا هندَ إلا أضلعٌ ووجيبها[٢٠]

ويستعمل شاعر آخر هو الشريف المرتضى (ت ٤٣٦هـ) هذه الصياغات لنقل معانيه التي يظن أن صاحبه يشاركه بها، أو أنه يدعوه للمشاركة ، لذلك عضد هذا الخطاب باستعمال أسلوب الاستفهام عندما استعمل مع حرف النداء همزة الاستفهام، فقال مخاطبا صاحبه:

أيا صاحِبي إنْ لم تكنْ في شديدتي كفيلاً بها دوني فلستَ بصاحبي
ولو لم تكُنْ خيرَ الأُلى عَجَمَتْهُمُ بَنانِيَ لم أَضمُمْ عليك رواجبي
ذَخَرتُكَ لي في النَّائباتِ، ومنْ يكنْ صديقًا صَدوقًا فهْوَ ذُخرُ النَّوائبِ[٢١]

وفي شعره شواهد كثيرة يستعمل فيها لفظة "خليلي" أو " صاحبي" أو ضمير المثنى الدال عليهما[٢٢]

ويضل هذا الأسلوب حاضرا عند الأبيوردي (٥٠٧هـ)، وبالصياغات ذاتها، في دلالة على مسايرة المنهج الجاهلي في الخطاب، وفي دلالة على وجود المتلقين الذين يعجبون بهذا الاستعمال في القرن الخامس الهجري، ومن شواهد ذلك قوله :

يا صاحبيَّ ترَّفقا بمتيَّمٍ نزف الصَّبابةُ دمعهُ المسجوما
وَأَضَاءَ بَرْقٌ كادَ يَسْلُبُهُ الكَرى فتقصَّيا نظراً إليهِ وشيما
وتعلَّما أنَّي أجيلُ وراءهُ طَرْفاً يُثيرُ على الفُؤادِ هُموما[٢٣]

ويظل استعمال صيغة (خليلي) أو (صاحبي) أو التعويض عنهما بألف المثنى في شعر الأبيوردي حاضرا بينًا ؛ لكون الشاعر من الشعراء الذين نهجوا منهج الشعراء الجاهليين في أغلب شعره، فكأننا أمام شاعر جاهلي، وفي ديوانه ما يؤكد ذلك .[٢٤]

ثانيا : مخاطبة الطلل (الدار)

ظل الشاعر الجاهلي ينشد الوقوف على أطلال الحبيبة، في معظم شعره، وله في ذلك تقاليد ومراسيم منها الوقوف والبكاء ومخاطبة الربع، وتحية الطلل وهي التي اختلفت من شاعر لآخر، غير أنها ظلت تحمل تلك الدلالة الجامعة، حيث الشوق إلى الأرض التي ولد فيها الشاعر وتكونت مشاعره ، فقد ظل المكان وما يزال الهاجس المحوري القوي الذي يملك المقدرة على مسك الأديب وشده إلى منبته الأول، فله نكهة خاصة وسحر مميز، يولد في الأديب إحساسا متفردا يجعله ينتشي كلما تحسس شعورا جانبا من المشهد المكاني الغائر في أعماق ذاكرته[٢٥] لذلك كانت تحيته جزء من واجب يعتقد به الشاعر اتجاه أرضه أو

داره، وقد كثر ترداد الشعراء تحية الطلل ،فخاطبوه وكأنه واع قادر على رد السلام، وما ذلك إلا لقوة الرابطة الجامعة بين الشاعر والطلل، لذلك خاطبه الشاعر الجاهلي وحيّاهُ بتحتهم المعهودة "عم صباحاً" يقول ابن منظور ((وقولهم عِمْ صَباحاً ،كلمة تحية ،كأنه محذوف من نَعِمَ يَنعْمُ ،كما تقول : كُلْ يأكِلُ، فحذف منه الألف والنون استخفافاً))[٢٦] كما في قول الشاعر امرئ ألقيس :

ألا عِمْ صَبَاحاً أيّهَا الطّلَلُ البَالي وَهل يَعِمنْ مَن كان في العُصُرِ الخالي

وَهَل يَعِمَنْ إلا سَعِيدٌ مُخَلَّدٌ قليل الهموم ما يَبيتُ بأوجالِ[٢٧]

وخاطب عنترة دار حبيبته بالخطاب ذاته ، فقال :

يا دارَ عَبلَةَ بالجِواءِ تَكَلّمي وَعِمي صَباحاً دارَ عبلةَ واسلَمي[٢٨]

فإذا كان الطلل يحظى بهذه المكانة في نفس الشاعر الجاهلي، وله حق التحية ،وكأنه صديق وفي وجبت تحيته وخطابه خطاب الآدميين بعضهم لبعض، فأننا نجد شعراء من القرنين الرابع والخامس الهجريين قد سلكوا هذا المسلك، إذ أن ((قدر غير يسير من آثار المعجم الشعري والتراكيب اللغوية القديمة ظلت أدوات تعبيرية يستعين بها الشاعر العباسي ويركز عليها))[٢٩] ، وسيكشف البحث عن هذه الصيغ التعبيرية التي منها تحية الطلل، ومن شواهد ما نقول قول الشاعر المتنبي :

بكَيتُ يا رَبْعُ حتى كِدْتُ أُبكيكَا وجُدْتُ بي وبدَمعي في مَغانيكَا

فعِمْ صَباحاً لقدْ هَيّجتَ لي طَرَباً وَارْدُدْ تَحِيّتَنَا إنّا مُحَيّوكَا [٣٠]

وقد تأتي التحية بأسلوب آخر، عندما يفدي الشاعر الطلل بنفسه مخاطبا إياه، في عميلة تشخيص لواقع مادي ذي تأثير نفسي عالٍ ،فلم يكتف بالتحية ،بل جعل مراسيم من التقدير والاحترام حين ترجل عن راحلته تعظيما لذلك الربع وإجلالا لقدره ،فأي مكانة هذه في نفس الشاعر لهذا الربع؟ ،وفي ذلك يقول المتنبي :

فَدَيْناكَ مِنْ رَبْعٍ وَإنْ زِدْتَنَا كرْبا فإنّكَ كنتَ الشرْقَ للشمسِ وَالغَرْبَا

وَكَيفَ عَرَفْنا رَسْمَ مَنْ لم يدَعْ لَنا فُؤاداً لِعِرْفانِ الرّسومِ وَلا لُبّا
نَزَلْنَا عَنِ الأكوارِ نَمشِي كَرامَةً لمَنْ بَانَ عَنهُ أنْ نُلِمّ بهِ رَكْبَا [٣١]

وشاعر آخر هو السرّي الرفّاء(ت ٣٦٢هـ) يخاطب الطلل ويحييه ويستمع إلى اجابته التي أوحت بها تفاصيله الداثرة ، فقال:

حُيِّيتَ مِن طللٍ أجابَ دُثورهُ يومَ العَقيق سؤالَ دَمعٍ سائلِ
نَحْفَى وَ نَنْزِلُ و هو أعظمُ حُرمةً من أن يُذَالَ براكبٍ أو ناعلِ
ما كانَ أعذَب مُجتناه و أهلُه بينَ العُذَيبِ وبينَ رِقَّةِ عاقلِ [٣٢]

ويتسأل مرة أخرى عن عودة أيامه الخوالي، وعن أنسه بين الأحبة مطالبا منها تمتمة لقائه مع أحبابه، فيقول مناديا عليها ،وهي عادة الشعراء الجاهليين عندما يمنحون الدار صفات إنسانية ،في عملية تشخيص يراد بها إظهار قرب الصلة بين الدار وساكنيها ،إذ ليس ((هنالك من شك في أن مخاطبة الطلل تكشف عن وعي الشاعر العميق بالمكان وإحساسه به ،وقد تكررت هذه الظاهرة في الشعر الجاهلي حتى شكلت ملمحاً أسلوبياً ،وذلك من خلال اقتران الطلل بالنداء الذي يكون للعنصر الإنساني في العادة))[٣٣] ، وهذا ما نجده في قول الشاعر السرّي الرفّاء :

يا دارُ جادَ بها الفِراقُ جَمالَه فغدا وراحَ على ظُهورِ جِمالِه
ما بالُ رِيمِكَ لا يُتاحُ لِقاؤُه لمُحبِّه إلا غداةَ زِيالِه [٣٤]

ونظل نجد في شعره أسلوب مخاطبة الطلل ، أو الدار مبثوثة في ديوانه[٣٥]

ويقف شاعر آخر مخاطبا دار مكنياً عنها بقوله (مغنى الهوى) في دلالة على ذكريات جميلة مثلت أياماً لا يستطيع نسيانها فهو يستعمل أسلوب الاستفهام الذب يفيد الطلب الذي نلمح من الاستنكار لما آل إليه المكان (مغنى الهوى) وأسلوب الاستفهام يميزه السكاكي عن باقي الأساليب الإنشائية فيقول: ((إنك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج ليحصل في ذهنك نقش له مطابق ،وفيما سواه تنقش في ذهنك ثم

تطلب أن يحصل له في الخارج نقش مطابق ، فنقش الذهن في الأول(أي في الاستفهام) تابع وفي الثاني (أي باقي الأساليب الطلبية) متبوع))[٣٦] وما فعل الشاعر هذا إلا هو إرادة خلق لصلة بين النفس الشاعرة والمكان المحبوب، وهذا يكشفه قول الشاعر الواواء الدمشقي (ت٣٧٠هـ) حين يقول :

أَمَغْنَى الهَوَى غالَتْكَ أَيدي النِّوائِبِ فأَصْبَحْتَ مَغْنىً لِلصَّبَا والجَنائبِ

إِذَا أَبْصَرَتْكَ العَيْنُ جادَتْ بِمُذْهَبٍ عَلَى مَذْهَبٍ في الخَدِّ بَيْنَ المَذَاهِبِ[٣٧]

وقد يطلب الشاعر من مرافقيه تحية الدار والدمن الباقية التي تثير في نفسه هواجس الحنين والشوق وتعيد في نفسه ذكرى أيامه ، حتى ظن أن لا دار أفضل منها ، فهي الجديرة بالتحية والمحبة فقط، وفي ذلك يقول ابن نباته السعدي :

يا سائقَ الأظعانِ أينَ تَسوقُ مَا بَعدَ رامَةَ مَنْزِلٌ مَوموقُ

سَلْمْ عَلى الدِمَنِ الَتي لَمْ يَعفِها إلا صَبوحُ سَحائِبٍ وَغَبوقُ[٣٨]

ويرد خطاب الطلل أو الدار في شعره بألفاظ (المنزل أو الدار) ومحل الحي أو غيرها[٣٩] وكلما تدل على الأرض الأولى والمكان الحبيب الذي قد يكون حقيقة ، أو رمزا يتخذه الشاعر ويضفي عليه أفكاره ومشاعره، أو هو إحساس يرغب الشاعر في عرضة دالة على حبه للخلود، إذ أن ثبات الطلل وجموده أمام سلطة الطبيعة وجبروتها، إنما هو قد يكون إشارة رمزية للخلود، خلود المكان كنواة رحم في وجدان الشاعر ، ومن خلال الذاكرة الجمعية للمجتمع الذي يشترك معه في هذا الارتباط النفسي والعاطفي.[٤٠]

وان حب الطلل أو الدار جعل الشاعر الشريف الرضي يغار عليه من الرياح، وفي هذا دلالة العشق الذي لا يمنعه أحياناً من الجهر بالسلام، داعيا للطلل أن تزهو فيه الحياة ، وتنمو فيه الخزامى– ذلك النبات الصحراوي الذي يعشقه البدوي– والى ذلك المعنى يقول الشريف الرضي :

أغَارُ عَلى ثَرَاكَ مِنَ الرّيَاحِ وَأسْألُ عَنْ غَدِيرِكَ وَالمَرَاحِ

وَأجْهَرُ بالسّلامِ وَدُونَ صَوْتي منيعٌ لا يُجاوزُ بالصياحِ

وَأَهْوَى أَنْ يُخَالِطَكَ الخُزَامَى وَيَلمَعَ في أَبَاطِحِكَ الأَقَاحي[٤١]

ويظن الشاعر الشريف الرضي أن غاية الشوق للدار تكمن في التبدي ، إذ يعد أرض البادية، منبعاً للحب والعشق ؛لأنها ما فارقت خياله ، وقد سكنت مشاعره، فهو يرددها في أغلب أغراض شعره، متمنياً أن يرى أرض أجداده التي تمثل له المجد والذكرى الجميلة ،منادياً إياها لأن النداء يوفر علاقة المشاركة بين المنادى والمنادى عليه ،والشاعر بحاجة نفسية ماسة إلى هذه المشاركة ،وتؤكد رغبته في أشراك الدار في الخطاب ،وكأنها تعي ما يقول ،وتقدر على رد خطابه، فيقول في ذلك :

يا دارُ مَنْ قَتَلَ الهَوَى بَعْدِي وَجَدُوا وَلا مِثلَ الذي عِنْدِي

لا تَعْجَبي، يا دارُ، أنّهُمُ ابدوا ومن يك واجدا يبدي

رَبْعٌ قَرِيبُ العَهْدِ أحْسَبُهُ بالظاعنين وقد مضى عهدي [٤٢]

وشواهد هذ الأسلوب في شعره مختلفة متوزعة في قصائده [٤٣]

ويظل استعمال هذه الصياغات حيزا بيناً في النص الشعري عند شعراء القرن الخامس، فهذا التهامي يخاطب المنزل الذي هجره محبيه ومستذكرا ما مر به من حيوانات برية توحي بالحياة البدوية ،إذ تكثر الآرام التي ظلت تدل على الحياة الجميلة السالفة التي ما فارقت خيال الشاعر ،وفي ذلك يقول :

يا منزلاً ما كنت أحسبُ أنني أحيا إذا ما بنتُ عن آرامه

منّي السلامُ على رُباك تحية إن كنت تقنع من جوىً بسلامه [٤٤]

وفي نص آخر للتهامي يطلب من خليليه التحية على الطلل الذي كاد أن يرد السلام لولا البكاء، ثم يسرد حالته من الشوق وحالة الطلل الذي فارقته غزلان "الصريمة"، ولا يخفى أن هذه الألفاظ تدل دلالة لا لبس فيها على عمق الاتباع لمنهج الأقدمين من الشعراء– شعراء الجاهلية بالذات ،وتكشف عن مسايرة الذوق العربي في العصر العباسي ذوق العرب في أيام جاهليتهم ، وما كان ذلك بحادث لولا الصياغة الفنية

المحكمة التي أذهلت الشعراء واستهوتهم وتقبلها الذوق العربي العام وحاول جاهدا الحفاظ عليها ، وفي تصويره لحالة الطلل :

خَليليَ مُرا بالعَقيقِ فَسَلِما عَلى طَلَلٍ لولا الْبُكا لَتَكَلما
عَهدتُ بِهِ رَوضاً تَرودهُ عَذارى كغزلانِ الصَريمةِ دُوَمَا
فأصبحَ قَفراً لا أَنيسَ بِجوهِ كَذاكَ صروفُ الدَهرِ بُؤسى وَأنعُمَا [٤٥]

وهذا الاتباع في استعمال الصياغات الجاهلية في بناء القصيدة اللغوي لم يكن غائبا عن الشاعر مهيار الديلمي ، فقد نسج على منواله لأنه حسب رأي احد الباحثين مقلدا للشريف الرضي حين يقول ((وكان الشريف الرضي النموذج الفني المقلد الذي اختاره مهيار مبكراً ، وبقي وفياً لأسلوبه)) [٤٦] وغني عن القول أن الشريف الرضي أكثر من استعمال الأساليب البدوية في شعره ،ومنها مخاطبة الطلل، كما أسلفنا ، ومن شواهد هذا الخطاب عند مهيار الديلمي قوله :

يا دارُ لا أنهجَ القشيبُ منكِ ولا صوحَ الرطيبُ
و لا أخلتْ بكِ الغوادي تشعبُ ما يصدعُ الجدوبُ
من كلَّ مخروقة العزالي تغلبُ أخياطها الثقوبُ [٤٧]

ونجد ظهورا واضحا لهذه الصياغات اللغوية في شعر الشاعر الشريف المرتضى (ت٤٣٦هـ) ،فهو حين يخاطب الطلل أو الدار ، يذكر بعض أسماء تلك الأماكن البدوية التي استحقت التحية لما لها من ذكر طيب في نفس الشاعر ،فهو لا يكتفي بالتحية بل يشفعه بالدعاء بالسقيّا كعادة الشعراء الجاهليين ، ومن ذلك قوله :

حُيِّيتَ يارَبْعَ اللِّوَى من مَرْبَعِ وسُقيتَ أنديَةَ الغُيوثِ الهُمَّعِ
فلقد عهدتُكَ والزَّمانُ مُسالمٌ فيكَ المُنى وشفاءُ داءِ المَوجَعِ
أيّامَ إنْ يدعُ الهوَى بي أتَّبعْ وإذا دُعيتُ إلى النُّهَى لم أَتبعِ [٤٨]

ويخاطب الطلل في نص آخر، ذلك الذي اسهر عينيه وأرقه، لأنها مكمن للذكريات ، وفيه أحس الشاعر بالحرمان حين انقطع الوصل، وضاعت الأماني مستعملا أسلوب النداء الذي يضفي على المخاطب سمات الشخصية وإن كان جمادا بالياً وفي ذلك يقول :

يا طَلَلَ الحيِّ بذاتِ النَّقا من أسهر العينين أو أرّقا ؟
قد آنَ والحرمانُ من وصلكمْ حظّيَ أن أعطى وأنْ أرزقا
كم قد رأتْ عينيَ في حبّكمْ وجهاً مُضيئاً نورُه مُشرقا [٤٩]

وفي شعر الشريف المرتضى شواهد تحكي هذا الإستعمال الذي اعتمده في التعبير عن مشاعره وأحاسيسه في أغلب أغراض شعره.[٥٠]

ومن الشعراء الذين سلكوا هذا المنهج ، واعتمدوا على استعمال واضح لهذه الصياغات المتوارثة في نقل انفعالاتهم وأفكارهم ، الشاعر الأيبوردي (٥٠٦هـ) فهو الذي يخاطب الربع الذي كاد يضحك رسمه و إذ يقول :

فَحيِّيتَ رَبعاً كاد يضحكُ رسمهُ وَنمَّ بِما أُخفي مِن الوَجدِ إعوالُ
وقد علموا أَنِّي أجرتُ رِكابَهُمْ فَقالُوا وهُم مِمَّا يُعانُونَ عُذّالُ
أَرَاكَ الحِمى وادي الأَراكِ فَزُرْتَهُ وَضلَّ بنا مِمَّا نوافِقُكَ الضَّالُ [٥١]

وفي ديوانه شواهد لكثيرة لورود هذه الصياغات المتوارثة من العصر الجاهلي .[٥٢]

المبحث الثاني: أساليب العرض المتوارثة:

ونقصد بها الطريقة التي يعرض بها الشاعر فكرته بأسلوب خطاب مباشر وتارة أخرى غير مباشر ، أو يسلك سبيلا فنيا له خصائصه التي تغنيه وثري دلالته وتميزه من غيره ، وهذه الأساليب ابتكرها الشعراء الجاهليون وأكثروا منها وتوارثها من جاء بعدهم حتى اننا لنجد أن الشعراء العباسيين وبعد هذه المدة الزمنية الطويلة ظل قسم كبير منهم يلتزم هذا المنهج الفني لأنه يحظى بالقبول عند المتلقي ، ومنها؟

أولاً: مخاطبة النفس (التجريد)

إن الأصل في الكلام هو أن يبدأ غالبا بلسان المتكلم ، أما في أسلوب التجريد ، فان الشاعر أو الكاتب يوجه خطابه إلى غيره ويريد به نفسه، وقد أشارت معاجم اللغة إلى التعريف اللغوي للتجريد ، فقال الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ((جرده من ثيابه فتجرد. وانجرد، وهي بضة المتجرد .. ، ومن المجاز: جرد السيف من غمده ، وسيف مجرد، وفرس أجرد، ... وأرض جرداء متجردة عن النبات، ونزلنا في جُرد : في فضاء بلا نبات ، و تجردت السنبلة من لفائفها : خرجت ، وضربه بجريدة ، أي سعفة جردت من الخوص))[٥٣]

والى هذا المعنى يذهب ابن منظور في لسان العرب [٥٤] ، ويبدو أن المعنى اللغوي يدل على فصل بين شيئين متلازمين، لكنهما مختلفين والعرب قد استعملوا في كلامهم هذا المعنى في دلالة مجازية فقالوا سيف مجرد.

أما في الاصطلاح :

فان النقاد أفردوا للتجريد أبوابا ، وقد قال عنه ابن الأثير(٦٢٦هـ) هو ((أن تأتي بكلام هو خطاب لغيرك وأنت تريد به نفسك))[٥٥] ، وسماه بالتجريد المحض لأنه يرى أن هنالك نوعين من التجريد هما : المحض وغير المحض ، فالأول هو ما اشرنا إليه ، والثاني هو ((خطاب لنفسك لا لغيرك والمخاطَب و المخاطِب واحد ، ولئن كان بين النفس والبدن فرق : لأنهما كأنهما شي واحد: لعلاقة احدهما بالآخر))[٥٦] ، و يسمى بنصف تجريد، وسبب ذلك راجع إلى ((أنك لم تجرد به عن نفسك، وهي منك ، وإنما خاطبت نفسك بنفسك، ومما جاء منه قول الشاعر الجاهلي عمرو بن الأطنابة :

وَقَولِي كُلَّما جَشَأَتْ وجَاشَتْ مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحي

وليس في هذا ما يصلح أن يكون خطابا لغيرك ، وإنما المخاطِب وهو المخاطَب بعينه))[٥٧]

وقد تابع ابن حمزة العلوي (ت ٧٢٩ هـ) ما ذهب إليه ابن الأثير غير أنه سمى التجريد المحض بالتجريد المحقق عندما قال ((وهو أن يأتي بكلام يكون ظاهره خطاباً لغيرك وأنت تريده خطاباً لنفسك، فتكون قد جردت الخطاب عن نفسك وأخلصته لغيرك ، فلهذا يكون تجريدا محققا))[٥٨] ، ومن شواهد هذا النوع من التجريد قول امرئ ألقيس :

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بالأثْمُدِ ونَامَ الخَلُيُّ، وَلَمْ تَرْقُدِ
وَباتَ وَباتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ ، كَلَيْلَةِ ذِي العائِرِ، الأرْمَدِ
وذلكَ من نَبَأٍ جاءني وَخُبِّرْتُهُ عَنْ أبي الأسْوَدِ [٥٩]

ففي هذا النص حدث تغير في اتجاه الكلام فقد خاطب الشاعر غيره ، وكان يريد نفسيه ،وهو شكل من إشكال العدول الأسلوبي لأن العدول في هذا البيت ليس عن سياق لغوي ، أو عن شيء حاصل متجسد في نسق الكلام ، بل عن نمط تجريدي وتقديري يقتضيه المقام [٦٠] ،ويبدو أن هذا الأسلوب الذي يستعمل فيه الشاعر ضمير المخاطب (الكاف) ويريد به نفسه ، فأنه بذلك يكون قد خاطب نفسه مرتين ، إذ النفس هي منتجة الخطاب الذي عاد إليها في عملية تكرير يراد منها تكثيف الإحساس وخلق مزيدا من التفاعل والانفعال ويعكس حالة النفس المتوترة والمنفعلة وفي الشعر العباسي ما يؤكد هذا النوع من الأسلوب ، ومن ذلك ما نجده في قول الشاعر أبو بكر الصنوبري (ت٣٣٤هـ) :

أراعَكَ أنْ قِيلَ الفُراقُ يَروعها فَتَعصي مَنْ أجلِها وَ تَطيعُها
تَلاقيتَها عِنْدَ الوَداعِ فأخضَلتْ عِيونٌ تَلاقتْ في الخدودِ دموعُها
وَأنّى استَطَعتُ البَينَ وَالبَينُ خطَةٌ إذا كَفَلتها النَفسُ لا يَستَطيعُها [٦١]

ويقف الصنوبري على ديار أحبته الدارسة التي هيجت شجونه ، فيخاطب نفسه بأسلوب التجريد المحض ، عندما يوجه الخطاب الى غيره مستعملا ضمير المخاطب (الكاف) قاصداً نفسه المتأثرة بواقع الدار ، فيقول :

هاجتْ هواكَ منازلٌ وديارُ دَرَستْ مَعالِمهنْ فَهيَ قِفارُ
وَلَقدْ يَكونُ وَليْ بِهُنَّ مَآلفٌ إذ هند هندٌ وَإذ نَوار نَوارُ [٦٢]

ويرى ابن الأثير أن لهذا الأسلوب فائدتان ((أحداهما أبلغ من الأخرى، الأولى: طلب التوسع في الكلام ، فانه إذا كان ظاهرة خطاباً لغيرك ، وباطنه خطاباً لنفسك ، فان ذلك من باب التوسع .. ، والفائدة الثانية : هي الأبلغ وذلك أنه يتمكن المخاطب من إجراء الأوصاف المقصودة ، من مدح أو غيره على نفسه ، إذ يكون مخاطبا بها غيره : ليكون أعذر وأبرأ من العهدة ، فيما يقوله غير محجور عليه))[٦٣] ،وقد يؤدي هذا الأسلوب فوائد بلاغية أخرى ، يمكن الاستدلال على بعض منها في قول الشاعر المتنبي حين أراد مخاطبة نفسه ولومها على إقدامها ،وربما يكون عرضه التوبيخ ، فقال:

كفى بكَ داءً أنْ ترَى الموْتَ شافِيَا وَحَسْبُ المَنَايَا أنْ يكُنّ أمانِيَا
تَمَنّيْتَهَا لمّا تَمَنّيْتَ أنْ تَرَى صَديقاً فأعْيَا أوْ عَدُواً مُداجِيَا
إذا كنتَ تَرْضَى أنْ تَعيشَ بذِلّةٍ فَلا تَسْتَعِدّنّ الحُسامَ اليَمَانِيَا[٦٤]

فالشاعر يلوم نفسه على متابعة المصاعب التي جعلته يتمنى الموت ، ولا يخفى ما في الموت من مصيبة . وهذا يؤكد أن خطاب النفس أو التجريد يقدم في النص الشعري فؤاد وأغراض ((متنوعة تدل عليها سياقات الكلام وقرائن الأحوال ، منها النصح والتحريض والتوبيخ ، والتمكن من إجراء الأوصاف على النفس))[٦٥] وللسياق المقامي أهمية في معرفة اتجاه النص وقصدية الشاعر،إذ أن هذا النص مقدمة من قصيدة مدح بها كافور الأخشيدي في مصر ،فهي في ظاهرها مدح لكنها تحتمل الهجاء الذي استبطن النص ،و نجد الشاعر المتنبي مرة أخر يستعمل أسلوب التجريد ،وذلك حين يوجه خطابه الى الآخر قاصدا ذاته ،وهو ما نجده في قوله :

لا خَيْلَ عِندَكَ تُهْديهَا وَلا مالُ فَليُسْعِدِ النُّطْقُ إنْ لم تُسعِدِ الحالُ [٦٦]

ويستعمل شاعر عباسي أخر هو السرّي الرفّاء أسلوب التجريد لما فيه من إمكانات جمالية وتعبيرية ،وذلك ما نجده في قوله :

رويدَكَ عن تفنيدِ ذي المُقلَةِ العَبْرَى وقَصرُكَ أنَّ الدَّمعَ غايةُ ما نَهوى

ولا تبكِ إلاّ بعدَ طولِ صبابة وحسْبُك من فرطِ الصَّبابةِ ما أَبكى

وقى اللهُ من شكوى الصبابة خُلَّة شكوتُ الذي أَلقى فأضعفَ في الشكوى[٦٧]

فالشاعر وجه خطابه إلى الآخر، عندما استعمل ضمير الخطاب " الكاف " ثم عاد إلى نفسه عندما قال " شكوتُ الذي .. " وهذا الأسلوب ربما وفر له مساحة لعرض عواطفه وأكسب النص شعرية أرقي .

وله في استعمال لهذا الأسلوب شواهد ضمها ديوانه [٦٨]

وعلى هذا النهج من مخاطبة النفس ، نجد الشاعر الشريف الرضي يخاطب الآخر ويقصد نفسه المثقلة بحب البداوة ،والدالة عليها ألفاظ النص بما فيه من علامات مكانية بدوية تؤكد عمق التأثر الواضح في أسلوبه، ولغته ، فهو يستفهم من المخاطب عن شعوره حين رحل النازلون عن المكان "لوى البراق" فيقول : (من الكامل)

هل ريعَ قَلبُكَ للخَليطِ المُنجِدِ بِلوى البِراقِ تَزايَلوا عَنْ مَوعِدِي

قالوا غدا يوم النوى فتسلفوا عَضّاً لأطْرَافِ البَنَانِ عَلى غَدِ

رَفَعُوا القِبَابَ، وَبَيْنَهُنّ لُبانةٌ لَمْ تَقْضها عدة الغزال الاغيد[٦٩]

ونجد في نص آخر يستعمل هذا الأسلوب (أسلوب التجريد) ولكن بصيغته الثانية وهو التجريد غير المحض عندما يخاطب نفسه فيقول:

تَزَوّدْ مِنَ المَاءِ النُّقاخِ، فلَنْ ترَى بِوَادِي الغَضَا مَاءً نُقَاخاً وَلا بَرْدَا

وَنَلْ من نَسيمِ الرَّندِ وَالبَانِ نَفحَةً فهَيهاتَ وَادٍ يُنبِتُ البَانَ وَالرَّنْدَا

تَلَفّتَ دُونَ الرّكْبِ وَالعَينُ غَمْرَةٌ وَقَدْ مَدّها سَيلُ الدّمُوعِ بما مَدّا

لَعَلّي أرَى داراً بِأَسْنِمَةِ النّقَا فَأَطْرَبُنَا للدّارِ أقْرَبُنَا عَهْدَا[٧٠]

وفي شعره شواهد على استعمال أسلوب التجريد لم فيه من قدرة عالية على استثمار الانفعال النفسي ، وفضلا عن توافر قيمة جمالية للنص تبعده عن الوقوع في المباشرة وهذا ما لمسناه في شعره [٧١]

وللشاعر مهيار الديلمي حظ من هذا اللون من الأساليب ، فقد خاطب غيره قاصدا نفسه في عملية تجريد أراد منها خلق جو من الانفعال والمشاركة حين قال :

هبْ من زمانكَ بعضَ الجدّ للعبِ واهجرْ إلى راحةٍ شيئاً من التعبِ

ما كلُّ ما فات من حظٍّ بليتهُ عجزٌ ولا كلُّ ما يأتي بمجتلبِ

لا تحسبِ الهمةَ العلياءَ موجبةً رزقاً على قسمة الأقدارِ لم يجبِ [٧٢]

وهذا الأسلوب نجد له حضوراً في شعر الشريف المرتضى عندما يخاطب بأسلوب الأمر صاحبه ، قاصداً نفسه التي ألح عليها حب الديار البدوية ، عندما قال :

سائلْ بيثربَ هل ثوى الرَّكبُ أم دونَ مَثْواهُمُ به السَّهْبُ؟

ولقد كتمتهُمُ هوايَ بهمْ والحبّ داءٌ كظمه صَعْبُ

ياصاحبيَّ ومنْ سعادة من حملَ الصبابةَ أنْ له "صَحْبُ"[٧٣]

وفي ديوانه شواهد تؤكد استعماله لهذا الأسلوب الذي يكشف عن تأثره بالبيئة البدوية ، حيث الأماكن، والألفاظ ، والتراكيب شواهد على هذا التأثير [٧٤]

وان أسلوب التجريد ظل يتكرر عند الشعراء العباسيين ، إذ به يستطيع أن ينفث الشاعر أشواقه وهمومه أو يكشف عن أحاسيسه ، فقد يلجأ الشاعر الى خطاب نفسه وكأنها ذات كيان منفرد خارج عن جسده وهذا الصنف هو التجريد غير المحض ، ومن شواهد ما نجده في قول الشاعر التهامي مخاطبا قلبه بأسلوب النداء ، الذي يكشف عن قدرة بث عالية للانفعالات ، فيقول :

يا قلبُ كيف علقتَ في أشراكهم ولقد عهدتك تفلت الأشراكا

أكبيتَ حين تقصّدتك سهامهم قد كنتُ عن أمثالها أنهاكا
إذ ذبتَ من كمد فقد جرّ الهوى هذا السقام عليَّ من جرَّاكا
يا قلبُ ليتك حيث لم تدع الهوى علّقتَ من يهواك مثل هواكا[٧٥]

ويكثر في شعره استعماله لأسلوب التجريد حيث نجده مبثوثاً في تضاعيف قصائدِه، فقد يبدأ به القصيدة، وانه يأتي ضمنها [٧٦]

ويضل هذا الأسلوب يستعمله الشعراء الذين نهجو نهج الشعراء الجاهليين ، ومنهم الشاعر الأبيوردي الذي غلبت عليه البداوة في تفاصيل قصائده ، لفظا وتراكيب وأساليب ، ومنها أسلوب التجريد الذي يؤكده قوله:

أَهاجَكَ شَوْقٌ بَعدَما هَجَعَ الرَّكْبُ وَأُدْمُ المَطايا في أَزِمَّتِها تَحْبُو
فَأَذْرَيْتَ دَمْعاً ما يَجِفُّ غُروبُهُ وقلَّ غناءً عنكَ وابلهُ السَّكبُ
تحنُّ حنينَ النِّيبِ شوقاً إلى الحمى وَمَطْلَبُهُ مِنْ سَفْحِ كاظِمَةٍ صَعْبُ
رويدكَ إنّ القلبَ لجَّ به الهوى وَطالَ التَّجَنِّي مِنْ أُمَيْمَةَ وَالعَتَبُ[٧٧]

ولا يخفى ما في هذا النص من أثر واضح للبداوة ، عضده أسلوب التجريد الذي خاطب به غيره ، وأرد به نفسه العاشقة لأيامه الخوالي وأمكنتها الخالدة في فكره.

والأيبوردي قد ساير من سبقه من الشعراء في استعمال أسلوب التجريد الذي ((أتى به الشاعر للتنفيس وتسريه الهموم .. ولم يخالف بذلك منهج الشعراء القدامى ... وان أسلوب " التجريد" كان سببا في الإفصاح عن شدة الشوق وتباريح الغرام وما إلى ذلك ، مما توارثه الشعراء المحدثون عن الشاعر القديم ، باختصار أي أن الأبيوردي مقلداً لا مبتكراً في توظيفه هذا الأسلوب)) [٧٨] ولم يكن لوحده ، فقد أوضحنا بالشواهد الكثيرة ذلك الحضور الكثيف لهذا الأسلوب في الشعر العباسي في القرنين الرابع والخامس الهجريين.

ثانياً : أسلوب التفريع أو الاستدارة :

هو واحد من الأساليب الشعرية التي اعتمدها الشعراء في توضيح صورة ، وبيان دلالة ،وفي كشف وصف و تشبيه حسن ،فالاستدارة في اللغة ، يقول فيها ابن فارس ((الدال والوار والراء أصل واحد يدل على احداق الشي ء بالشيء من حواليه)) [٧٩] أي بمعنى الالحاق والطواف والدوران أو الرجوع ، وهو يحققه هذا الأسلوب في الشواهد التي سنذكرها ،وقد جاء هذا الأسلوب في كتب النقد الأدبي القديم بتسميتين هما :

أولا: التفريع ،يقول يحيى بن حمزة العلوي (٧٤٩هـ) إن التفريع ((هو أن يصدر الكلام بحرف نفي وهو "ما" وتجعله أصلاً لما تريد ذكره من بعده ،ثم يأتي بعد ذلك بأفعل التفضيل)) [٨٠] وقد جعله وجهين [٨١] –وهو الذي ستهتم به دراستنا– والى هذا المعنى يذهب النويري عندما يقول التفريع ((هو أن يصدر المتكلم أو الشاعر كلامه باسم منفىً بما " خاصة، ثم يصف الاسم المنفي بمعظم أوصافه اللائقة به في الحسن أو القبح، ثم يجعله أصلاً يفرع منه جملةً من جار ومجرور متعلقة به تعلق مدحٍ أو هجاء أو فخرٍ أو نسيب أو غير ذلك)) [٨٢]، وثانياً: يسمى بأسلوب النفي والجحود [٨٣] ، فيما سماه صفي الدين الحلي (ت ٦٦٧هـ) بالتوشيح ، حين قال مادحا الصحابة:

وما روضة وشح الوسمي بردتها يوماً بأحسن من آثار سعيهمُ [٨٤]

أما في الدراسات الحديثة فيطلق عليه أسلوب الاستدارة ، أو تشبيه الاستدارة ،أو يسمى بالاثنين : التفريع أو الصورة الاستدارية وهي تقوم ((على المشابهة والمقارنة بين شيئين وإن كانت على سبيل المناقضة أو المخالف ة،أو قل القلب بهدف تكريس فكرة التفوق والتمايز في المشبه على المشبه به خلافاً للمألوف في سبيل التشبيه ،مما جعلها أقرب ما تكون إلى التشبيه المقلوب ،وأدنى إلى مقاصده ومراميه الفكرية والجمالية على السواء ،و إن اختلفا في الأسلوب بطبيعة الحال)) [٨٥] ويقوم هذا الأسلوب على وفق منهج بنائي متميز يعتمد (("ما" النافية العاملة عمل " ليس" مشفوعة بالمشبه به الذي هو الخبر ، والذي يأتي

على صورة (أفعل) التفضيل المتصلة بالباء الزائدة الواقعة في خبر (ما) وعلى طول المسافة ما بين المشبه به والمشبه يسوق الشاعر مجموعة من الأبيات ،تكثر أحياناً وتقل أحياناً أخرى لتجسد فكرة محددة هي الغاية المقصودة من المشابهة في تشبيه الاستدارة))[٨٦] وهذا الأسلوب يبدو جليا في قول الشاعر الأعشى :

ما رَوْضَةٌ مِنْ رِياضِ الحَزْنِ مُعشبةٌ خَضرَاءُ جادَ عَلَيها مُسْبِلٌ هَطِلُ
يضاحكُ الشمسَ منها كوكبٌ شرقٌ مُؤزَّرٌ بِعَمِيمِ النّبْتِ مُكْتَهِلُ
يَوْماً بِأَطْيَبَ مِنْهَا نَشْرَ رَائِحَةٍ ولا بأحسنَ منها إذْ دنا الأصلُ[٨٧]

وهذا الأسلوب فيه من السلاسة والانسياب والمرونة ،ومن الجمع الدقيق للصور الموحية بالحياة حيث الأرض الخضراء والشمس المشرقة ،والرائحة الزكية والغيث المنهمر بما فيه من دلالة الحياة كلها خلقت لوحة فنية رائعة الجمال ،تركت تأثيرها المستمر في متلقيها ، وهذا ما جعل ابن حجة الحموي يقول عنه ((وجدت هذا النوع الذي نحن بصدده أحلى في الأذواق وأوقع في القلوب))[٨٨] فضلا عن ذلك ؛ فأنه لا يمكن إخفاء السمة الجمالية التي تتوفر في هذا الأسلوب الذي يقوم بحشد مجموعة من الصور التي تتعاضد في مسار حركي يختاره الشاعر ،ولا يتم لها إتمام القصد المراد إلا بعد مجيء المشبه ،وهو بذلك ((ينطوي على مظاهر جمالية أوسع وأبرع مما يقوم عليها في التشبيه المقلوب لحرص الشعراء على حشد كل ما أمكنهم من مقومات الجمال ومظاهر البهاء وعناصر الفن في المشبه به ،لا ليكون الأكمل والأجل ،ولكن ليدنو من مستوى المشبه دون أن يبلغ مكانته ،من خلال فكرة النفي التفضيلي اللاحق))[٨٩] وهذا الرأي يخالف ما ذهب إليه ابن حجة الحموي (ت ٨٣٧هـ) الذي يرى أن هنالك مساواة بين المشبه والمشبه به في الصفة تحصل بفضل هذا التركيب إذ يقول ((فتحصل المساواة بين الاسم المجرور بمن وبين الاسم الداخل عليه ما النافية لأن حرف النفي قد نفى الأفضلية فتبقى المساواة))[٩٠] وهذا ما لا يحصل أبدا بين المشبه والمشبه به حسب ما أرى ،إذا لا بد من وجود أفضلية أو تمايز ، ونجد أن النابغة الذبياني في

معرض مديح للنعمان بن المنذر يستعمل اسلوب الاستدارة ذاته ، فهو ينفي ب(ما) النافية ثم يستمر بذكر صفاته ، واذا ما اعتقد أنه أكملها جاب بحرف الباء وأفعل التفضل بقوله (بأجود) وهو جلي في قوله:

فَما الفُراتُ إِذا جاشَت غَوارِبُهُ تَرمي أَواذِيُّهُ العِبرَينِ بِالزَّبَدِ
يَمُدُّهُ كُلُّ وادٍ مُزبِدٍ، لَجِبٍ فيهِ حُطامٌ مِنَ اليَنبوتِ وَالخَضَدِ
يَظَلُّ مِن خَوفِهِ، المَلّاحُ مُعتَصِماً بِالخَيزُرانَةِ، بَعدَ الأَينِ وَالنَّجَدِ
يَوماً بِأَجوَدَ مِنهُ سَيبَ نافِلَةٍ وَلا يَحولُ عَطاءُ اليَومِ دونَ غَدِ

وعلى وفق أسلوب العرض الجاهلي هذا والذي أحبه الشعراء في عصور الأدب العربي ،نجد قول الشاعر الشريف الرضي يؤكد لنا على استمرار هذا النهج البدوي الذي لا بد من أن يجد له متلقين معجبين به ،فضلا عن وجود شعراء مبدعين يعتزون بإرثهم الفني، ويهيمون بكل ما هو ذي صلة بأمجاد قومهم الغابرة ،حالمين بعودتها ،داعين إليها ما استطاعوا الى ذلك سبيلا من أمثال الشريف الرضي الذي يقول :

وما مغزلٌ أدماءُ تزجي بروضةٍ طَلاً قاصِراً عن غايَةِ السّرْبِ وَانِيَا
لها بغمات خلفه تزعج الحشى كجسِ العذارى يختبرنَ الملاهيا
يحورُ إليها بالبغامِ فتنثني كَما التفتَ المطلوبُ يَخشى الأعاديا
بأروعَ مِنْ ظمياءَ قلباً ومهجةً غَداة سَمعنا للتفرّقِ داعيا[٩١]

هذه اللوحة الفنية مزيج منسجم من الصور الحسية التي اختارها الشاعر بدقة ومهارة وجمع بينها لكي يصنع لوحته الفنية التي تشعر المتلقي بتلك الروح الشفافة عند الشاعر ،وبذلك السيل المنهمر من الألفاظ والتراكيب الموحية بمعاني الحنو والعطف والجمال البدوي ،حيث الغزال ذلك الحيوان الجميل في تلك الصحراء الموحشة ،والذي ظل حاضرا في أغلب الأوصاف الغزلية في الشعر العربي.

وهذا الأسلوب الجاهلي ظل يحتفظ بقدرة البقاء والاستمرار على الرغم من كل ما تغير في الواقع العربي البيئي والثقافي ،فذا الشاعر مهيار الديلمي الذي سلك هذا المنهج البدوي نراه يتبع هذا الأسلوب ،فهو يصنع صورته البدوية بقوله :

و ما نطفةٌ حصنتها السماءُ بأرعنَ مرقاهُ مستصعبُ
مصفقةٌ حلبتْ عفوها بها المزنُ أولَ ما تحلبُ
إلى أن تبقت لباناتها وكادت بما لطفتْ تنضبُ
تراوحها وتغادي الشمالُ ترقرقُ فيها وتستعذبُ
و لا نحلةٌ بات يعسوبها على الحسنِ من حذرٍ يلسبُ
و لا مسكةٌ طاف عطارها بدارينَ ينخلُ ما يجلبُ
يبقرُ عنها بطونَ الظباءِ من الألف واحدةٌ تنجبُ
فجاءت لضوعتها سورةٌ تكاد العيابُ بها تثقبُ
بأطيبَ من فم ذات الوشاح سحورا بلى فمها أطيبُ[٩٢]

وهذه اللوحة الفنية قد اشتملت على حشد موفق من الصور الحسية البصرية والذوقية ،فضلا عن كثافة الصور الشمّيّة في (مسكة طاف عطارها) مختارة من بين ألف من بطون الظباء ،إذ ليست أي ظباء ،ومن ثم فهي قد اكتملت حسنا وجمالاً قاربت طيب فم محبوبته (ذات الوشاح) في وقت السحور لا غيره ،لما فيه من دلالة حسية أراد الشاعر توصيلها. وان الشاعر مهيار الديلمي هو واحد من الشعراء العرب ((الذين مثلوا "ارستقراطية "الشعر العربي لم يستطيعوا أن يتخلصوا تماما من مظاهر الحضارة ،ولكنهم كانوا أقل التفاتاً لها من الشعراء الحضريين ،وقد جاء وصفهم قريباً من الصحراء وطابع البداوة))[٩٣]وقد كان النص الشعري كشفاً جلياً لهذا التأثر ،كشفت عنه الصياغات والألفاظ والأسلوب.

ونجد هذا الأسلوب أيضاً في شعر الشاعر الشريف المرتضى ، واصفاً طيب المرأة المتغزل بها ،بعد أن مهد لذلك بمجموعة من الصور الحسية المختارة بما يعزز اتجاه الدلالة المقصودة ،وبما يضفي جمالاً مختاراً لبيئة بدوية ،يعشقها الشاعر، ويجد في واقعه الثقافي من يتقبلها، لما فيها من سمات جمالية تثير إحساسا كامنا في نفوس متلقيه ،وأسلوبه ولوحته الفنية تكشف ذلك ،عندما يقول:

وما روضةٌ باتَ الخُزامى يحفّها ونَوْرُ الأقاحي وسْطَها يتفسّحُ

كأنّ بمغناها تُفَضُّ لَطيمةٌ مُجَعْجِعَةٌ أو مَنْدَلُ الهند ينفحُ

بأطيبَ مِنْ أردانها حينَ أقبلتْ وغصنُ النَّقا في دِرْعها يترنَّحُ[٩٤]

ويتبع الشريف المرتضى الأسلوب ذاته عندما يريد أن يصور حزنه وشجنه ،فهو يختار لذلك هذا الأسلوب عندما ينفي الحزن عن نوح القمري ، ويجعله في منزلة أدنى من شجنه ،فهو يصوره ذا مدمع ساجٍ وقلب مجروح على فقد الأحبة وضياع الألفة التي كانت تغمر حياته ،فيقول في ذلك :

وما نوحُ قُمْرِيٍّ على فرعِ أيكةٍ يَمُنُّ له ذكرُ الفراقِ فيصدحُ

له مدمعُ "الشاكي" جفوناً وقلبُهُ بما جرّه فقدُ الأليفِ مُقَرّحُ

بأشجى شجىً مني غداةَ ذكرتُكمُ ووادي مِنًى بالعيسِ والقومِ يطفحُ[٩٥]

وهذا الأسلوب ضرب من أساليب التصوير، يتميز عن التشبيهات المألوفة الغالبة في الشعر العربي،((باستفاضة القول في المشبه به الذي يتصدر الكلام، واستقصاء المعاني التي يُراد لها أن تكون مشتركة وقسمة نَصَفاً بينه وبين المشبه، لا يفضل فيها المشبه على المشبه به، في أي حال من الأحوال، بل ربما كان العكس، فيتفوق المشبه على المشبه به، فيها كلها، أو في بعضها. وهو أسلوب من أساليب التعبير والتصوير الأنيقة المحببة))[٩٦]،وهذه المواصفات الفنية جعلت هذا الأسلوب يستمر وجوده في الشعر العربي في القرن الخامس الهجري ،فهذا الشاعر الأبيوردي يستعمله في خلق صوره وفي التعبير عن

شعوره وعن إبانة أحاسيسه ،وكذلك ليؤكد قدرته على مجاراة الشعراء الجاهليين في فن صناعة الصورة المؤثرة ،ومن ذلك ما نجده في قوله :

ومَا رَوْضَةٌ تَشْفي الجنوبَ غَليلَها بذي وَطَفٍ من غائِرِ المُزْنِ مُنْجِدِ
كَأَنَّ الرَّبيعَ الطَّلْقَ في حَجَراتِها يُجَرِّرُ ذَيْلَ الأَتْحَمِيِّ المُعَضَّدِ
بِأَطْيَبَ نَشْراً مِنْ شَمَائِلِهِ الّتي يَلوذُ بِها جارٌ وَضَيْفٌ وَمُجْتَدِ[٩٧]

ويبدو أن الشاعر قد احتذى صورة الشاعر الجاهلي ،حين صنع صورته ،ولكنه أضاف إليها صور من خارج الطبيعة الصحراوية حين شبه حركة الربيع الطلق بحركة من يرتدي لباساً معيناً ذي أذيال طويل تجر خلفه ،فكأن الربيع يمسح الأرض فيجعلها ترتدي لباساً أنيقاً ،فضلاً عن ما يحيط بهذه الروضة من الغدائر التي خلفتها المزن المنهمرة التي أحيت الأرض ،كل ذلك لم يجعلها أطيب نشراً من شمائل ممدوحه التي ملأت الأفق .

وعلى وفق هذا الأسلوب الجاهلي نجد شاعر آخر يستعمله مجاراة للشعراء الذين سبقوه في خلق هذه اللوحة الفنية ،فهو يبدو مقلداً لمن سبقه ،عندما يصف أخلاق ممدوحه عندما يشبهها عبقة أكثر من الروضة ، وفي ذلك يقول :

فَما رَوضةٌ بالحزنِ شَعشَعَ نورُها طليقُ الغُزالى مُستَهلُ الهَواضِبِ
جَرتْ في عِنانِ المرزِمينَ وَأوطئتْ مَضاميرَها خَيلُ الصَبا والجَنائِبِ
كأَنَ البروقَ استوطنتها مَشاعِلاً تُباهي مَصابيحَ النِجومِ الثَواقِبِ
كَأَنَ القِطارَ استحزنَتها لألئاً فَمِنْ جامِدٍ في صَفحتيها وَذائِبِ
يُريكَ مَجاجَ القَطرِ في جَنَباتِها دُموعَ التَشاكي في خِدودِ الكواعبِ
بأَ عبقَ مِنْ أخلاقِه الغرِ أنَها لطائمُ فضّتها أكفُ النواهِبِ [٩٨]

وان هذا الأسلوب الجاهلي لو لم يجد له من يتقبله ويعجب به ؛ لما استعمله الشعراء وهم يوجهون خطابهم الشعري أما إلى ممدوحيهم ،وهذا يقتضي العناية في النص من حيث الألفاظ والصور والأساليب ،أو أنهم يخاطبون من أحبوا أو أنفسهم ومن خلالها إلى غيرهم ممن يعجبون بشعرهم و يستذوقونه.

الخاتمة:

توصل البحث في موضوعة الصياغات المتوارثة التي احتذاها الشاعر العباسي الى أن هناك نموذجان شائعان هما : مخاطبة الصاحبين أو الخليين ، وهذه الصياغة تواردت كثيرا في الشعر العربي في العصر الجاهلي ، وظلت تحظى بالقبول عند المتلقي العربي رغم اختلاف الزمان والمكان ، فما كان مقبولا في بيئة الصحراء العربية التي انبثق الشعر العربي في ارجائها واستوطن نفوس أبنائها ظل حاضرا في الشعر العباسي ،اذ اشار البحث الى كثير من الشعراء العباسيين الذين نهجوا هذا المنهج ، فكثر استعمالهم لصياغة (خليلي) في مقدمات قصائدهم في أجزائها الأخر.

ولخطاب الدار أو الطلل حضور واسع في الشعر العباسي فمثلما وقف الشاعر الجاهلي على أطلال الديار وخطابها وبكى واستدرت تلك الأثار عواطفه ،نجد الشعراء العباسيين قد سايروا هذا النهج فأكثر بعض منهم خطاب الدار أو الطلل متأسيا ومقلدا للشاعر الجاهلي ، وكأن الحضارة العربية في العصر العباسي لم تتمكن من ازاحة بوصلة اتجاهه فظل يذكر الدار ويصف الأطلال مثلما يصفها الشاعر الجاهلي ، وان لم يعش ظروفها ، انما هي موروث فني يجد له قبول عند المتلقي لذلك حافظ الشعراء العباسيون على هذا النهج واقتدوا به.

وفي المبحث الثاني وقف الباحث عند ظاهرة الاقتداء لأساليب العرض ، فوجدها على نوعين :

أولها : أسلوب مخاطبة النفس أو أسلوب التجريد الذي جاءت عليه كثير من قصائد الشعر الجاهلي، ووجدنا أن الشعراء العباسيين استمروا باتباع هذا الأسلوب في كثير من شعر وقد اشار البحث بالشواهد الى هذا الأسلوب المتوارث.

وثانيهما: هو أسلوب الإستدارة في تقديم الصورة الشعرية الذي يعتمد على النفي ثم الاثبات بافعل التفضيل ، وهو أسلوب نسج عليه الشعراء العباسيون مثل ما نهج عليه أسلافهم من الشعراء الجاهليين .

وما كان هذا الاتباع والتقليد ليحث في الشعر العباسي لولا القبول من لدن المتلقي العربي الذي ظل يعشق تراثه ويحن الى أيامه وان اختلفت أساليب حياته وتعددت ثقافته ، وهذه سمة من سمات العربي في عشقه للأصالة وفي الحذو حذوها ، فظل كثيرا من الشعر العباسي يساير هذه الأساليب ويتبعها.

الهوامش:

١ – مقدمة ابن خلدون ،تأليف ، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ،ضبط وشرح وتقديم ، د.محمد الإسكندراني ، دار الكتاب العربي، بيروت ،:٥٢٤

٢ – مقدمة ابن خلدون : ٥٢٤

٣–الأسلوبية والأسلوب –نحو بديل ألسني في نقد الأدب، د.عبد السلام المسدّي ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا، تونس، ١٩٧٧ : ٧٩

٤ – الشعر و الشعراء :١٤/١

٥ديوان امرئ ألقيس :٢٤

٦–ديوان المتنبي : ١٥٤/٢ ، وسوار هذا اسم رجل نزلوا في المسجد قرب داره، فهبت عليهم الريح ولم يلتفت إليهم ولم يقرهم، هامش٤

٧– ديوان المتنبي : ٢٧٦/١

٨–ديوان أبي فراس الحمداني : ١٠٨

٩–ديوان السرّي الرفّاء :٣٠٣/٢

١٠–ديوان ابن نباته السعدي : ٣٢١/١

١١– ديوان ابن نباتة السعدي : ٣٩٠/١ ، هلال بن عامر بن صعصعة: جد جاهلي من عدنان، ينظر : أيام العرب في الجاهلية :١٣٣، سعد بن زيد بن مناة من تميم جد جاهلي ، ينظر : نهاية الأرب للقلقشندي : ٢٨٥ ، العُذيب ، ماء لبني تميم ينظر لسان العرب مادة (عذب)، راسب : بنو راسب حي من يعرب ، ينظر لسان العرب: مادة (رسب)

١٢- ينظر ديوان ابن نباته السعدي : ٤٤٧\١ ، ٤٦٤\١، ٢٢٣\٢، ٤٠١\٢، ٤٠٦\٢

١٣ -ديوان الشريف الرضي: ١٦١/٢

١٤ -ينظر : ديوان الشريف الرضي: ٢٥٥/١، ٤٣١/١، ٣٦٦/٢، ٤١٩/٢، ٤٤٢/٢، ٤٤٧/٢، ٤٨٨/٢.. وغيرها.

١٥ -ديوان التهامي :٨٩

١٦- المصدر نفسه :١٢٩

١٧-ينظر : المصدر نفسه : ٧٣، ٩٨، ٢٨١، ٤٧٢

١٨-ديوان الصوري : ٨٧/٢

١٩ديوان مهيار الديلمي : ٣٥/١ ،الجناب : أسم وادي ،بدائد :متفرقة ،الوهد :ما انخفض من الأرض ،ينظر :الهامش٣ من الصفحة نفسها

٢٠- المصدر نفسه :٤٥/١

٢١- ديوان الشريف المرتضى : ١١٢/١

٢٢- المصدر نفسه : ١١٠/١، ١٤٦/١، ٢١٩/١، ١٩١/١

٢٣- ديوان الابيوردي :٣٠٨/١

٢٤-ينظر المصدر نفسه : ١٠٤/١، ٣٨٦/١، ١٢٦/٢، ١٧٢/٢، ١٨٧/٢، ٢٦٠/٢، ٢٨٥/٢، ٢٩٢/٢

٢٥- الزمان والمكان في الشعر الجاهلي، د.باديس قوغالي ، عالم الكتب الحديث اربد، الأردن ط١، ٢٠٠٨م :١٨٢

٢٦ - لسان العرب : مادة (نعم) :٥٨١/١٢

٢٧ - ديوان أمرئ ألقيس : ١٢٢

٢٨ - ديوان عنترة بن شدّاد : ٨٩

٢٩ -في الأدب العباسي ، الرؤية والفن، د.عز الدين إسماعيل، دار النهضة العربية بيروت، ١٩٧٥م :٤١٢

٣٠ -ديوان المتنبي :٨٥/٣

٣١-ديوان المتنبي :١٢٨/٣

٣٢-ديوان السرّي الرفّاء :٥٣٢/٢

٣٣ –تشكيل الخطاب الشعري ، دراسات في الشعر الجاهلي د. موسى ربابعه ،دار جرير ، الأردن ،ط٢ ،٢٠٠٦م ١٣:

٣٤–ديوان السرّي الرفّاء :٥٦/٢

٣٥–ينظر المصدر نفسه: ٣٣٣/١، ٣٩٨/٢، ٤٩٢/٢، ٦٤٠/٢

٣٦ – مفتاح العلوم ، السكاكي ،تحقيق ، عبد الحميد الهنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠م:٤١٦

٣٧ –ديوان الواواء الدمشقي :١٧

٣٨–ديون ابن نباته السعدي :١٠٩/٢

٣٩–المصدر نفسه :٤٣١/٢، ٢٠٩/٢، ٤٨٦/٢

٤٠–ينظر : الزمان والمكان في الشعر الجاهلي : ٢٠٦–٢٠٧

٤١–ديوان الشريف الرضي :٣٠٥/١

٤٢–ديوان الشريف الرضي: ٣٧٥/١

٤٣–ينظر المصدر نفسه : ٤٥/٢، ٤٠٣/٢، ٤٥٣/٢ ، .. وغيرها

٤٤–ديوان التهامي ٥٣٦

٤٥– المصدر نفسه : ٥٠٦

٤٦–مهيار الديلمي : حياته وشعره : ١٠٤

٤٧–المصدر نفسه : ٨٤/١ ، العزالى : جمع عزلاء أو هي مصب الماء من الراوية أنهج : أبلى، ينظر الهامش ٣

٤٨ –ديوان الشريف المرتضى : ٢٧٤/٢

٤٩–المصدر نفسه : ٣٧١/٢

٥٠–ينظر المصدر نفسه : ١٧/٢ ، ١٤١/٢، ٣٣٦/٣

٥١–ديوان الأيبوردي : ١١٧/١

٥٢–ينظر: المصدر نفسه : ٣٢٥/١، ٤٧٦/١، ٥٨١/١، ٢٥٧/٢

٥٣-أساس البلاغة : جار الله أبو القاسم محمود الزمخشري ، تحقيق ، محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م : مادة (ج.د.ر) : ١/ ١٣١

٥٤ -ينظر : لسان العرب : مادة (جرد)

٥٥-المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : ٤٠٣\١

٥٦-المصدر نفسه : ٤٠٤\١

٥٧- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : ٤٠٤\١ ، وينظر : نهاية الأرب في فنون الأدب ،للنويري : ٥/ ٣٥٦

٥٨-الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم الإيجاز :٣ / ٧٣

٥٩-ديوان امرئ ألقيس : ٥٣ ، الأثمد : اسم موضع ، والخلي : الخالي من الهموم وبواعثها ،ينظر هامش ٢ من الصفحة نفسها

٦٠-أسلوب الالتفات في البلاغة العربية ، د.حسن طبل ، دار الفكر العربي القاهرة ١٩٩٨م : ٤٩ ، وينظر : الخصائص لابن جني : ٧٤\٢

٦١-ديوان الصنوبري : ٢٦٩

٦٢-المصدر نفسه : ٥٠

٦٣-المثل السائر : ٣٠٢\١

٦٤-ديوان المتنبي : ٣٠٧\٤

٦٥- بحوث في البلاغة والنقد ، د. الشحات محمد ستيت ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، ١٩٩١م :٢٢٧

٦٦-ديوان المتنبي:٣ /٢٨٧

٦٧-ديوان السرّي الرفّاء : ١/ ٢٨٤

٦٨-ينظر : ديوان السرّي الرفّاء : ٣٦٧/٢ ،١/ ٣٧١ ، ٧٥٦/٢.

٦٩-ديوان الشريف الرضي :٣٩٨/١

٧٠-المصدر نفسه : ١/ ٤٣٩الماء النّقاخ : الماء البارد. هامش ١

٧١-ينظر ديوان الشريف الرضي : ٢٥٩\١، ٩٠\٢، ٣٨٢\٢، ٤٦٤\٢.

٧٢-ديوان مهيار الديلمي : ١٨\١

٧٣–ديوان الشريف المرتضى : ٧٢/١

٧٤–ينظر : المصدر نفسة : ٢٤٥\١، ٢٥١\١، ٢٦٢\١، .. وغيرهما

٧٥–ديوان التهامي : ٤٢١

٧٦–ينظر : المصدر نفسه : ١٨٠، ٢١٠، ٢٤٠، ..

٧٧–ديوان الأبيوردي : ٣٣\١ ، الأدمة من الإبل : شديدة البياض، الغرب : مجاري الدموع، هامش ٢

٧٨–قراءة نقدية في نجدات الأبيوردي ، د. عبد اللطيف محمد السيد الحديدي ، جامعة الأزهر ، مصر ، ط١ ،١٩٩٧ م : ٣٩

٧٩ – مقاييس اللغة ، ابن فارس ، تحقيق ، عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، ١٩٨١م : ٢/ ٣١٠

٨٠ – الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: ٣/ ١١٣

٨١ – ينظر :تشبيه الاستدارة في شعر الأعشى ، د. بتول حمدي البستاني ،وميلاد عادل جمال المولى ، جامعة الموصل ، مجلة التربية والعلم ، مجلد ١٧ ،عدد ١ سنة ٢٠١٠م :٢٢٥

٨٢ – نهاية الأرب في فنون الأدب ،النويري : ٢ /٣١٤

٨٣ – ينظر : أنوار الربيع في أسرار البديع : ٦ /١١٢ وينظر : الصورة الفنية معياراً نقدياً ،د. عبد الاله الصايغ :٢٨٣

٨٤ – شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع ، صفي الدين الحلي (عبد العزيز بن سرايا السنبسي الحلي) تحقيق نسيب تشاوي ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٩١م : ٣٠٤

٨٥ – الصورة الاستدارية في الشعر العربي ، د .خليل إبراهيم أبو ذياب ،دار عمار للنشر والتوزيع ،الأردن ، ١٩٩٩م :٣٤

٨٦ – من جماليات تشبيه الاستدارة في الشعر الأموي –دراسة في المجال والمصدر(مجال الغزل بالمرأة نموذجاً) ،إسماعيل العلم ، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة اليرموك ، الأردن ، مجلد ٢٩ ،العدد ٢ ،٢٠٠٢م : ٥٣٧

٨٧ – ديوان الأعشى (ميمون بن قيس) تحقيق ، د.محمد محمد حسين ،مكتبة الآداب ،المطبعة النموذجية ، مصر ،١٩٥٠م :٥٧

٨٨ – خزانة الأدب وغاية الأرب ، ابن حجة الحموي :٢/ ٥٠٦

٨٩ – الصورة الاستدارية في الشعر العربي : ٣٨

٩٠ – خزانة الأدب وغاية الأرب ،ابن حجة الحموي : ٣٨٥/٢

٩١ – ديوان الشريف الرضّي :٤٨٩/٢ ،المغزل : الظبية التي لها غزال ، أدماء :بيضاء تعلوها صفرة ، تزجي : تسوق ، طلا : أولاد الغزال،ينظر : الهامش ٥ من الصفحة نفسها

٩٢ – ديوان مهيار الديلمي :٩٤– ٩٥ ،النطفة :الماء الصافي قلّ أو كَثُر ،مصفقة العفو : أول ما يحلب ، اليعسوب: ذكر النحل ، دارين : قرية في البحرين يجلب اليها المسك من الهند

٩٣ – مهيار الديلمي ،حياته وشعره :١٩٣

٩٤ – ديوان الشريف المرتضى : ٢٧٣/١

٩٥ – المصدر نفسه : ١/ ٢٧٤

٩٦ – الروضة الغزلية في قصائد قديمة ، د. عبد الكريم يعقوب ،جامعة تشرين ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، سوريا ،بحث منشور على شبكة الانترنت ،منتديات الموقع في ١٠ / ٥/ ٢٠٠٧

٩٧ – ديوان الأبيوردي : ٢ /١٩١

٩٨ – ديوان الطغرائي : ٤٨

المصادر والمراجع:

١–أساس البلاغة : جار الله أبو القاسم محمود الزمخشري ، تحقيق ، محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

٢–أسلوب الالتفات في البلاغة العربية ، د.حسن طبل ، دار الفكر العربي القاهرة ١٩٩٨م .

٣–الأسلوبية والأسلوب –نحو بديل ألسني في نقد الأدب، د.عبد السلام المسدّي ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا، تونس، ١٩٧٧م.

٤أنوار الربيع في أنواع البديع ،السيد علي بن صدر الدين بن معصوم المدني ،تحقيق ،هادي شكر ،مطبعة النعمان ، النجف الأشرف ،١٩٦٩م

٥– بحوث في البلاغة والنقد ، د. الشحات محمد ستيت ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، ١٩٩١م .

٦––تشكيل الخطاب الشعري ، دراسات في الشعر الجاهلي د. موسى ربابعه ،دار جرير ، الأردن ،ط٢ ،٢٠٠٦م .

٧-خزانة الأدب وغاية الأرب، لأبي بكر بن علي بن عبد الله المعروف بابن حجة الحموي(٨٣٧هـ) دراسة وتحقيق، د.كوكب دياب، دار صادر، بيروت، ط٢، ٢٠٠٥م

٨- ديوان ابن نباته السعدي، دراسة وتحقيق: د. عبد الأمير مهدي حبيب الطائي، منشورات وزارة الإعلام العراقية، ١٩٩٧م

٩- ديوان أبي الحسن التهامي: تحقيق: أبو بكر نهر شاويش، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، دمشق، ط٢، ١٩٦٤ م

١٠- ديوان أبي فراس الحمداني، شرحه وضبطه وقدم له، علي العسيلي، منشورات الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٩٩٧م

١١- ديوان الأبيوردي: المظفر محمد بن احمد إسحاق، تحقيق: د. عمر الأسعد، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٤م

١٢- ديوان الأعشى (ميمون بن قيس) تحقيق ، د.محمد محمد حسين ،مكتبة الآداب ،المطبعة النموذجية ، مصر .

١٣- ديوان امرئ ألقيس، ضبطه وصححه الأستاذ ،مصطفى عبد الشافي ،منشورات محمد علي بيضون ،دار الكتب العلمية ،بيروت ،ط٥ ، ٢٠٠٤م

١٤- ديوان السرّي الرفّاء، تحقيق ودراسة: د. حبيب حسين الحسيني، دار الرشيد للنشر، ١٩٩٨م

١٥- ديوان الشريف الرضي، شرحه وعلق عليه: د. محمود مصطفى حلاوي، شركة الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة – بيروت – ط١، ١٩٩٩ م

١٦- ديوان الشريف المرتضي، شرح: محمد التونجي، دار الجبل، بيروت، ط١، ١٩٩٧م

١٧- ديوان الصنوبري، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨ م

١٨-ديوان الطغرائي، تحقيق، د. علي جواد الطاهر، ود. يحيى الجبوري، منشورات وزارة الإعلام العراقية، بغداد، ١٩٧٢م-

١٩-ديوان عبد المحسن الصوري (ت٤١٩ هـ) تحقيق: مكي السيد جاسم، وشاكر هادي شاكر، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١

٢٠- ديوان عمرو بن مالك الشنفري، شرح وتحقيق، أمل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م

٢١- ديوان مهيار الديلمي: تحقيق: أحمد نسيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٥م.

٢٢- ديوان الوأواء الدمشقي، ابي الفرج محمد بن احمد الغساني المشهور بالوأواء الدمشقي (٣٧٠هـ)، تحقيق: سامي الدهان، مطبوعات المجمع العلمي العربي، بدمشق، دار صادر، بيروت.
٢٣- الزمان والمكان في الشعر الجاهلي، د.باديس قوغالي ، عالم الكتب الحديث اربد، الأردن ط١، ٢٠٠٨م .
٢٤- شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع ، صفي الدين الحلي (عبد العزيز بن سرايا السنبسي الحلي) تحقيق نسيب تشاوي ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٩١م .
٢٥- الشعر والشعراء، لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف –مصر، ٢٠٠٦م.
٢٦- الصورة الاستدارية في الشعر العربي ، د .خليل إبراهيم أبو ذياب ،دار عمار للنشر والتوزيع، الاردن ،١٩٩٩م.
٢٧- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة العلوي (٧٤٩هـ) تصحيح ،سيد بن علي المرصفي، مطبعة المقتطف، مصر، ١٩١٤م.
٢٨- في الأدب العباسي ، الرؤية والفن، د.عز الدين إسماعيل، دار النهضة العربية بيروت، ١٩٧٥م .
٢٩- لسان العرب، الإمام العلامة ابن منظور (٦٣٠-٧١١هـ)، دار صادر، بيروت
٣٠- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير (ت٦٣٧هـ) محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٩٣٩م
٣١- –قراءة نقدية في نجدات الأبيوردي ، د. عبد اللطيف محمد السيد الحديدي ، جامعة الأزهر ، مصر ، ط١ ،١٩٩٧ م
٣٢- مقاييس اللغة ، ابن فارس ، تحقيق ، عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، ١٩٨١م .
٣٣- مفتاح العلوم ، السكاكي ،تحقيق ، عبد الحميد الهنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠م.
٣٤- مقدمة ابن خلدون ،تأليف ، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ،ضبط وشرح وتقديم ، د.محمد الإسكندراني ، دار الكتاب العربي، بيروت .
٣٥- نهاية الأرب في فنون الأدب – النويري، مطبعة دار الكتب المصرية – القاهرة، ١٩٢٥م
المجلات:

١-من جماليات تشبيه الاستدارة في الشعر الأموي -دراسة في المجال والمصدر (مجال الغزل بالمرأة نموذجاً) ،إسماعيل العلم ، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة اليرموك ، الأردن ، مجلد ٢٩ ،العدد ٢ ،٢٠٠٢م

٢- :تشبيه الاستدارة في شعر الأعشى ، د. بتول حمدي البستاني ،وميلاد عادل جمال المولى ، جامعة الموصل ، مجلة التربية والعلم ، مجلد ١٧ ،عدد ١ سنة ٢٠١٠م :٢٢٥.

الأهمية المكانية للكليات الاهلية في مدينة البصرة وبعدها الاقليمي

أ.م.د. مرتضى مظفر سهر الكعبي
أ.م.د. قاسم مطر عبد الخالدي
كلية التربية للبنات/ جامعة البصرة

المقدمة:

في ظل المتغيرات السكانية والسياسية والاقتصادية المتسارعة، فإن النظام التعليمي واجه تحدياً كبيراً تمثل بالحاجة إلى ايجاد قاعدة رصينة وواسعة تتمثل في زيادة اعداد المؤسسات التعليمية وعلى وجه الخصوص التعليم الجامعي دون الحاجة لرصد ميزانيات اضافية، وعليه دعت الحاجة إلى تأسيس كليات اهلية استثمارية في مدينة البصرة تعمل بالموازاة مع المؤسسات الجامعية الحكومية وتقبل ادنى المعدلات لغرض تقليل الزخم المتزايد من الطلبة على المؤسسات الجامعية الحكومية . ومن هنا جاء البحث ليسلط الضوء على التوقيع المكاني للكليات الاهلية ومعرفة هيكليتها التنظيمية والادارية ، فضلا عن بيان مجال نفوذها الاقليمي للعام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠.

اولا : مشكلة البحث :

١. هل ادت المزايا الموقعية والعوامل البشرية (الحجم السكاني ، العامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي) دورا في زيادة اعداد الكليات الاهلية في مدينة البصرة ؟

٢. ما مدى تأثير الاقليم الوظيفي التعليمي للكليات الاهلية الواقعة ضمن نطاق مدينة البصرة على مستوى محافظة البصرة؟

ثانياً : فرضية البحث :

١. أسهم الموقع والموضع الجغرافي، فضلا عن العوامل البشرية دورا في زيادة اعداد الكليات الاهلية في مدينة البصرة .

٢. الكليات الاهلية في مدينة البصرة بعدا اقليميا يمتد إلى جميع الوحدات الادارية لمحافظة البصرة لكن بنسب متباينة بحسب العوامل البشرية المساهمة بذلك؟

ثالثا : هدف ومبررات البحث :

يهدف البحث إلى ايجاد الاسباب والمبررات التي ارتفعت بموجبها اعداد الكليات الاهلية في مدينة البصرة ، ومن ثم بيان هيكليتها الادارية والتنظيمية ، فضلا عن ذلك تحديد الاقليم الوظيفي للخدمات التعليمية الاهلية ، وذلك لان الدراسات التي تتعلق بالكليات الاهلية لم تحظ بمعرفة الاقاليم الوظيفية لها وبيان مدياتها بالاهتمام الكافي في العراق عموما ومنطقة البحث بصورة خاصة ، ولا شك بان هذا البحث ستكون اللبنة الاساسية للدراسات اللاحقة عن اهمية الكليات الاهلية وبعدها الاقليمي لمدينة البصرة وبالنسبة للمحافظات الحاضنة لها .

رابعاً : حدود منطقة البحث :

تتحد منطقة البحث مكانياً بمدينة البصرة لكون ان الكليات الاهلية (شط العرب ، الكنوز ، العراق ، البصرة للعلوم والتكنولوجيا ، جامعة المعقل*) تتوزع مكانيا فيها ، وتقع مدينة البصرة اداريا في الجزء الشرقي من محافظة البصرة وفي الجنوب من العراق، اما الموقع الفلكي فتع بين دائرتي عرض (َ٢٧,٣٠ ْ–َ٣٠,٣٥ ْ) شمالا وقوسي طول (َ٤٧,٤٥ ْ–َ٤٧,٥١ ْ) شرقاً والممتدة جغرافيا من نهر السراجي جنوبا وشط العرب شرقا ومنطقة أبو صخير شمالا وشط البصرة غرباً ، ينظر خريطة (١) . ضمت مدينة البصرة حجما سكانيا بلغ (١٢٨٨٣٠٣) نسمة بحسب الاسقاطات السكانية لعام ٢٠٢٠ وهي تشكل نسبة (٤٢%) من حجم سكان محافظة البصرة البالغ (٣٠٦٣٠٥٩) نسمة لعام ٢٠٢٠ .

اما الحدود الزمانية فقد حدد البحث دراسة الكليات الاهلية في مدينة البصرة للعام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠.

خامساً : المناهج المستخدمة في البحث:

اعتمد البحث على مجموعة من المناهج لغرض تحقيق الاهداف المرجوة وهي :

١. المنهج التاريخي :

لضروه البعد التاريخي لأي ظاهرة دعت الحاجة إلى التتبع التاريخي لنشوء الكليات الاهلية في مدينة البصرة ومعرفة الاسباب التي ادت إلى زيادة في المدينة .

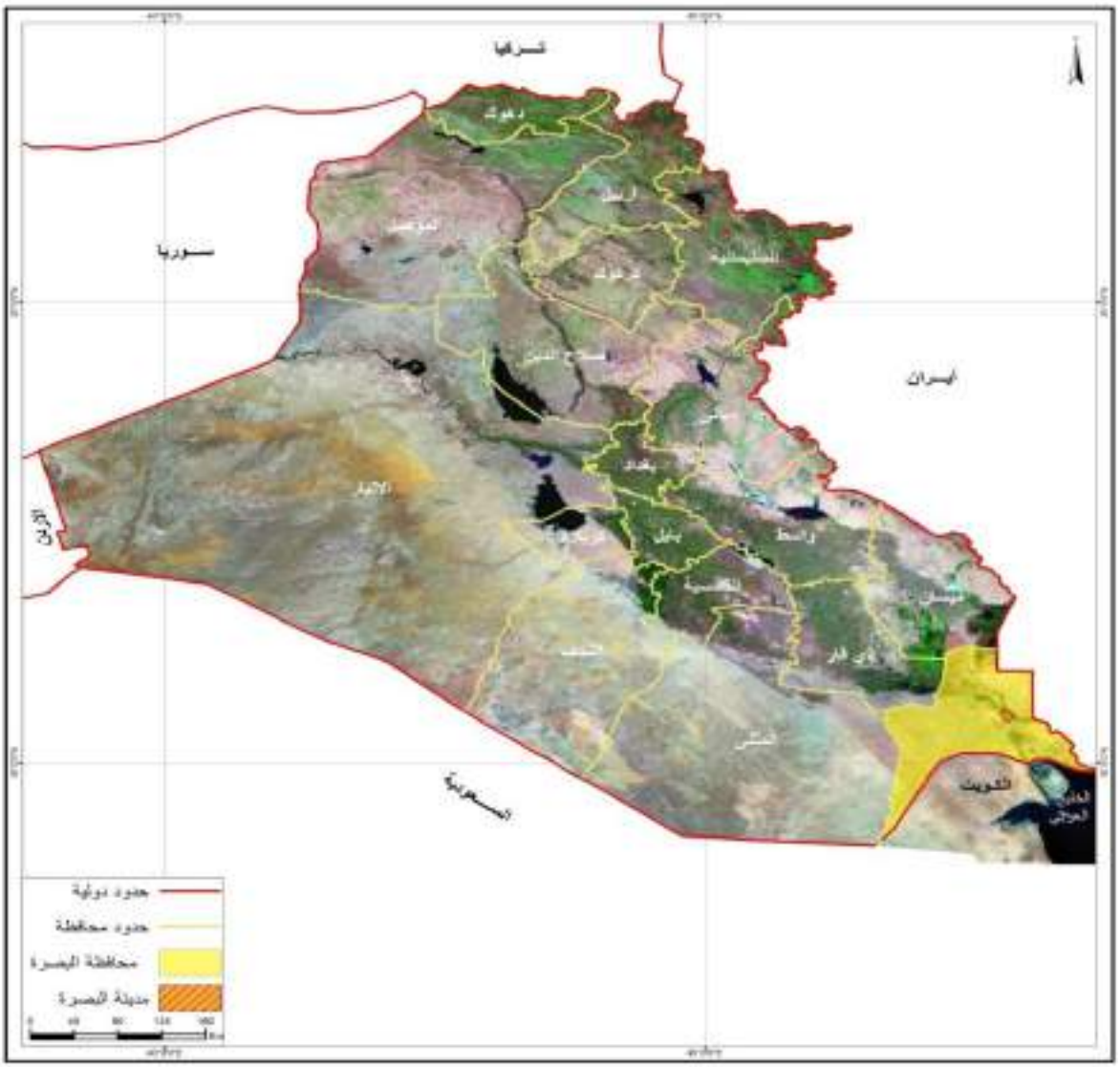
٢. المنهج الوصفي – الكمي :

اعتمد البحث هذا المنهج لغرض جمع المعلومات والبيانات المختلفة لاسيما المتعلقة بالكليات الاهلية ، فضلا عن بقية استعمالات الأرض الحضرية الأخرى ، ولغرض اظهار تحليل علمي للنتائج الرقمية سواء كانت بهيأة مجدولة رقمية او وصفية ، مكانية او زمانية ، واظهارها بلغة الأرقام لغرض بلوغ الدقة المرجوة من البحث .

٣. المنهج التحليلي :

اعتمد البحث على التحليل الموضوعي للكليات الاهلية في مدينة البصرة من خلال جدولة الارقام التي تخص التعليم الجامعي الاهلي بشكل يتناسب مع منهجية البحث العلمية .

خريطة (١) موقع مدينة البصرة من المحافظة والعراق لعام ٢٠٢٠



المصدر :
مرئية العراق (موزاييك) للقمر الصناعي Land sat للمتحسس +ETM لعام ٢٠٠٧
خريطة العراق الادارية مقياس الرسم ١/١٠٠٠٠٠٠

اولا : المفهوم والتطور التاريخي للكليات الاهلية في مدينة البصرة:

يعد التعليم الجامعي الأهلي نمطا اخر من أنماط التعليم الجامعي الحكومي، كونه يؤسس قاعدة علمية وتربوية، وقطاعا مهما في التنمية البشرية لاسيما في توظيف طاقات المجتمع ، فضلا عن قدراته في عملية البناء العلمي والمعرفي ، وبالتالي المساهمة في النهضة العلمية على اعتباره مساهم في رصانة الاختصاصات العلمية بالمقارنة مع التخصصات العلمية الموجودة في الجامعات الحكومية . وبصفة عامة فان الكليات الاهلية هي مؤسسات تعليمية تمنح الطلبة مجالات مختلفة من التعليم والمهارات المكتسبة وتقدم التسهيلات للبحث العلمي وبالنتيجة تمنح الشهادات الجامعية .

تعود الجذور التاريخية للتعليم الاهلي الجامعي في العراق بصفة عامة الى عقد الستينيات من القرن العشرين ، اذ تأسست في بغداد (الكلية الجامعة) عرفت لاحقاً بالجامعة المستنصرية عام ١٩٦٣ بمبادرة من نقابة المعلمين ، لكن سرعان ما تحولت الى جامعة حكومية سميت (الجامعة المستنصرية) في عام ١٩٧٤ على اثر تطبيق قانون مجانية التعليم [١] ، وفي العقود التالية برزت محاولات لتأسيس الكليات الاهلية في عموم المحافظات العراقية ، ومنها محافظة البصرة الا انها لم تلقى الصدى الواسع ، نتيجة للقوانين الصارمة التي كانت تحكم الاستثمار في التعليم الجامعي آنذاك . والجدير ذكره ففي عام ١٩٨٧ قرر مجلس قيادة الثورة المنحل على وضع قانون يسمح بموجبه تأسيس جامعات او كليات اهلية وفق ضوابط معينة *. وبناء عليه تأسست (٩) كليات في عموم العراق وهي (المنصور، الرافدين، التراث، المأمون، بغداد للعلوم الاقتصادية، الحدباء (الموصل)، المعارف (الانبار)، شط العرب في البصرة) [٢].

لكن وبعد التغير السياسي لعام ٢٠٠٣ اخذت حياة العراقيين وسكان منطقة البحث تتسم بالرفاه الاقتصادي النسبي لاسيما مع ارتفاع الدخول الشهرية للعديد من السكان هذا من جهة ، واصدار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في عام ٢٠٠٥ قانون الجامعات الاهلية رقم (٣) المعدل والذي ينص على ((ان خريجي الجامعات الاهلية يتمتعون بالحقوق والامتيازات ذاتها التي يتمتع بها خريجو الكليات الحكومية)) وعليه فان

هذا القانون يعد حافزاً كبيراً امام استحداث كليات اهلية لتظهر في مدينة البصرة (كلية العراق الاهلية) عام ٢٠٠٥ والواقعة في شارع الاستقلال ، ملحق (٢) ، وبعد مدة قاربت عقدا من الزمن تأسست كليتان وهما كلية الكنوز الواقعة في حي الميثاق لعام٢٠١٢ وكلية البصرة للعلوم والتكنلوجيا الواقعة في شارع الوفود في عام ٢٠١٣ ، ينظر الملحقين (٣،٤) .

ثانيا : العوامل البشرية المساهمة في زيادة اعداد الكليات الاهلية في مدينة البصرة :

تؤدي العوامل البشرية دوراً واضح المعالم في زيادة او نقصان استثمار معين لمنطقة معينة دون اخرى ، ولا يخفى على الجميع ان الاستثمار في القطاعات التعليمية ومنها التعليم الجامعي الاهلي يخضع إلى جملة من القوانين المرتبطة بالسياسات الحكومية من جهة ، وعوامل سكانية واقتصادية واجتماعية فضلا عن خصائص الموقع من جهة ثانية ، وكما يتضح على النحو الاتي :

١. موضع وموقع مدينة البصرة

تعد خصائص الموقع والموضع من أبرز المقومات الجغرافية في تأثيرها على اتساع المدن وأنماط توزيع احجامها وبالتالي هيمنتها ، فالموضع هو المكان أو البقعة التي تقوم عليها المدينة مباشرة وتتركز فيها رقعتها المساحية أو حيزها الحضري ، ويضم الموضع في مضمونها العام مظاهر السطح والتضاريس ونوع التربة ودرجة انحدار الأرض وتركيبها الجيولوجي ومصادر المياه والمناخ ، في حين يشير الموقع إلى المنطقة المحيطة بالمدينة ، وتبدأ عند نهاية الحدود الخارجية لموضعها فهو يتحكم في حياة المدينة ونموها وعلاقاتها الوظيفية القائمة مع المراكز الحضرية الأخرى ويؤثر على بقائها ومستقبلها الحضري [٣].

ادت مدينة البصرة بحسب موضعها وموقعها المكاني دوراً رئيساً في استقطاب السكان الوافدين اليها من مختلف المناطق لاسيما المجاورة او السكان المهاجرين ضمن اقليمها الواسع وبالتالي استقطبت تيارات هجرة من اقضية المحافظة، فضلا عن المحافظات المجاورة، فضلا عن الزيادة الطبيعية والمتمثلة بالولادات خلال النصف الثاني من القرن العشرين . والجدير ذكره ان لخصائص الموقعية لاسيما تركز

اغلب المؤسسات الادارية والتجارية والصناعية في مدينة البصرة جعل اكثر من ٦٠% من سكان المدينة هم من شريحة الموظفين وبالتالي انعكس ذلك على تركز جميع الكليات الاهلية في مدينة البصرة .

٢. الحجم السكاني :

توجد علاقة مترابطة بين نجاح استثمار معين وبين الحجم السكاني للمنقطة المستهدفة ، اذ من غير المرجح ان ينجح هذا الاستثمار ويحقق اهدافه المرسومة وهي (الربحية المطلقة) دون وجود حجم سكاني كبير ينتقي نوعية محددة من السكان ، وعلى اثر ذلك فان الحجم السكاني في مدينة البصرة قد سجل زيادة سكانية متزايدة نتيجة للزيادة الطبيعية (الولادات) والهجرة الوافدة من المحافظات العراقية او الدول المجاورة ، كما يتضح من الجدول (١) اذ يشير ان سكان مدينة البصرة سجل في عام ١٩٧٧ (٤٥٢١٠٢) نسمة بمعدل نمو سنوي (٣,٤%) وهي مساوية لمعدل النمو السنوي في المحافظة واعلى من معدل النمو السنوي في العراق البالغ (٣,٢%) بنسبة هجرة وافدة (٤١,٥%) ، لتستمر الزيادة السكانية لتصل إلى (١٢٨٨٣٠٣) نسمة لعام ٢٠٢٠ بمعدل نمو سنوي (٢,٥%) وهي ادنى من معدل النمو السنوي في المحافظة البالغ (٤,٣%) واعلى من معدل النمو في العراق البالغ (٢%) وبنسبة هجرة وافدة بلغت (٢٩,٥%) بتأثير عدة عوامل منها نزوح الاسر بفعل الاحتقان الطائفي واحتلال داعش لمعظم محافظات العراق الشمالية منذ عام ٢٠١٤ .

جدول (١) الحجم السكاني لمدينة البصرة والمحافظة والعراق ومعدلات نموهم السنوية للمدة ١٩٧٧-٢٠٢٠

سنة التعداد	عدد السكان (نسمة)			معدل النمو السنوي %			النسبة المئوية لمساهمة الهجرة
	مدينة البصرة	المحافظة	العراق	المدينة	المحافظة	العراق	

١٩٧٧	٤٥٢١٠٢	١٠٠٨٦٢٦	١٢٠٠٠٤٩٧	٣,٤	٣,٤	٣,٢	٤١,٥
١٩٨٧	٣٦٢١٤٣	٨٧٢١٧٦	١٦٣٣٥١٩٩	٢,٢-	١,٤-	٣,١	٦,٠
١٩٩٧	٦٨٥٨٨٠	١٥٥٦٤٤٥	٢٢٠٤٦٢٤٤	٦,٦	٦,٠	٣,٠	١٥,٨
٢٠٠٩	٩٧٣٦٤٦	١٩١٢٥٣٣	٣٢٣٢٨٠١١	٢,٩	١,٧	٣,٢	-
٢٠٢٠ (*)	١٢٨٨٣٠٣	٣٠٦٣٠٥٩	٤٠١٥٠١٧٣	٢,٥	٤,٣	٢	٢٩,٥

المصدر :

(١) مرتضى مظفر سهر الكعبي ، التحليل المكاني لتغير استعمالات الارض السكنية في مدينة البصرة باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية ، اطروحة دكتوراه ، الجزء الاول ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٧ ، ص٤٠.

(٢) الإسقاطات السكانية لعام ٢٠٢٠ .

٣. العامل السياسي :

يرتبط العامل السياسي بعملية صنع القرار والتي تكون بالنتيجة ملزمة لكل افراد المجتمع ، بمعنى اخر ان القرارات السياسية هي جملة من القوانين والتشريعات والانظمة التي تتبناها النظم السياسية تجاه سكان البلد بغية تيسير امورهم وقيادتهم في مجالات الحياة المختلفة ووفق منظور الحكومة المعنية .

قوضت جملة من القوانين الحكومية الاستثمار في المجال التعليمي الخاص ، اذ كان التركيز على التعليم الحكومي طيلة عقودا من الزمن ، وهذا ما يفسر عدم ظهور اي كلية او جامعة اهلية حتى نهاية العقد الخامس من القرن العشرين ، لكن وبعد هذا التاريخ شيدت جامعة الحكمة الاهلية في بغداد عام ١٩٥٩ وقد خرجت قرابة (١٩٠٠) طالب بمختلف التخصصات العلمية[٤] ، وكذلك تم تشييد (الكلية الجامعة) عام ١٩٦٣ في محافظة بغداد بمبادرة من نقابة المعلمين ، لكن سرعان ما توالت القوانين بعد سيطرة حزب البعث المنحل على العراق عام ١٩٦٨ اذ شرعت الحكومة آنذاك ولأسباب سياسية إلى تحويل

جامعة الحكمة إلى جامعة بغداد الحكومية وفق قرار (٣٤٢) الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٨/٥ المعروف بقانون (اعادة تنظيم الجامعات) ، فضلا عن ذلك تم تحويل (الكلية الجامعة) إلى جامعة المستنصرية الحكومية وفق قرار (١٦٧) في ١٩٦٨/١١/١٦ وبالتالي الغاء التعليم الاهلي عام ١٩٧٤ وفق قانون (مجانية التعليم)[٥] ، لذلك اندثر التعليم الجامعي الاهلي خلال عقد السبعينيات ، في حين ان عقد الثمانينيات بعد مرحلة انفراج النسبي للجامعات الاهلية الذي تزامن مع الحرب العراقية الايرانية ، لهذا سمحت الدولة العراقية وعلى نطاق ضيق بتأسيس الجامعات الاهلية لتظهر كلية المنصور الجامعة وكلية التراث الجامعة وكلية الرافدين في بغداد ، لكن سرعان ما شرعت الحكومة العراقية لاسيما قانون (٨١٤) في عام ١٩٨٧ الذي يقضي بتنظيم التعليم الجامعي الاهلي وفق الخطة المركزية للتعليم الجامعي في العراق ، ووفق مقتضيات فرضتها عليها بعض الظروف الاقتصادية والاجتماعية والوظيفية وغيرها [٦]، وهذا ما يفسر عدم ظهور اي جامعة في مدينة البصرة خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين ، ومع بداية عقد التسعينيات وعلى اثر تحديث القوانين التي توعز بتوسيع التعليم الاهلي شيدت في عام ١٩٩٣ كلية شط العرب الاهلية وهي اول مؤسسة اهلية في مدينة البصرة والتي استقطبت العديد من الطلبة لاسيما اصحاب الدخول المرتفعة ، على الرغم من ظرف الحصار الاقتصادي آنذاك * ، ومرة اخرى عاودت القوانين الحكومية بمنع التوسع في التعليم الجامعي الاهلي عند صدور قانون (١٣) لعام ١٩٩٦ لاعتبارات سياسية بحته ، وهذا ما يفسر عدم ظهور اي جامعة اهلية في العراق عموما ومدينة البصرة خصوصا الا بعد التغير السياسي لعام ٢٠٠٣ ، اذ تزامنت مع تعديل القوانين التي تخص التعليم الاهلي على اثر نفوذ الاحزاب وضعف الاداء الحكومي والذي اسهمت في الاستحواذ على الاراضي الفارغة ضمن التصميم الاساسي للمدينة ، لهذا اسهمت القوانين الجديدة المنبثقة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بسن قانون الجامعات الاهلية رقم (٣) لعام ٢٠٠٥ المعدل والذي ينص (على ان خريجي الجامعات الاهلية يتمتعون بالحقوق والامتيازات ذاتها التي يتمتع بها خريجو الكليات الحكومية) ، لهذا

شيدت كلية (العراق الاهلية) في عام ٢٠٠٥ استنادا الى هذا القانون ، ومن ثم توالت صدور القوانين التي تحث على زيادة اعداد الكليات الاهلية لتشيد في المدينة كليتان اهليتان هما (كلية الكنوز و وكلية البصرة للعلوم والتكنلوجيا عام ٢٠١٣ . وفي عام ٢٠١٦ صدر قانون التعليم الاهلي رقم (٢٥) والذي ينص على ((توفير الفرص الدراسية الجامعية الاولية (النظرية والتطبيقية) لغرض زيادة الوعي الثقافي سواء اكانت جامعات اهلية محلية او جامعات اهلية اجنبية))[٧] ، لترتفع اعداد الكليات الاهلية في العراق عموما الى اكثر من (٨٠) كلية او جامعة اهلية ، منها (٤) كليات اهلية في مدينة البصرة ، فضلا عن جامعة المعقل قيد الانشاء كما اسلفنا انفاً.

٤. العامل الاقتصادي

تجدر الاشارة إلى ان الوضع الاقتصادي العراقي قد حقق طفرات انتعاش نسبية لاسيما بعد التغير السياسي لعام ٢٠٠٣، والتي اسهمت في زيادة مدخولات الشهرية وعلى وجه الخصوص شريحة الموظفين العاملين ضمن القطاع العام وهذا بدوره انعكس على وجود رغبة حقيقية لدى سكان مدينة البصرة واقليمها في ارسال ابنائهم لتلقي التعليم في الجامعات المختلفة. وبالنظر إلى ارتفاع الحدود العليا للقبول في الجامعات الحكومية من جهة وانخفاضها في الكليات الاهلية من جهة ثانية، نتج عن ذلك زيادة تدفق الطلبة باتجاه الكليات الاهلية للحصول على الشهادات المرموقة والتي تحقق لهم بالنتيجة الوظيفة المناسبة بعد التخرج .

٥. العامل الاجتماعي

يعد العامل الاجتماعي من العوامل المساهمة في زيادة اعداد الجامعات الاهلية في عموم مدن العراق ومنها مدينة البصرة، اذ تحتض المدينة (٣٠٨) مؤسسة تعليمية اهلية منها (٧٠) رياض اطفال و (١١٩) مدرسة ابتدائية و(١١٩) مدرسة ثانوية ، فضلا عن الكليات الاهلية والبالغة (٤) كليات التي نحن بصدد دراستها. ويبدو ان جميع المؤسسات التعليمية الاهلية وزعت بشكل متباين تبعاً للمستوين

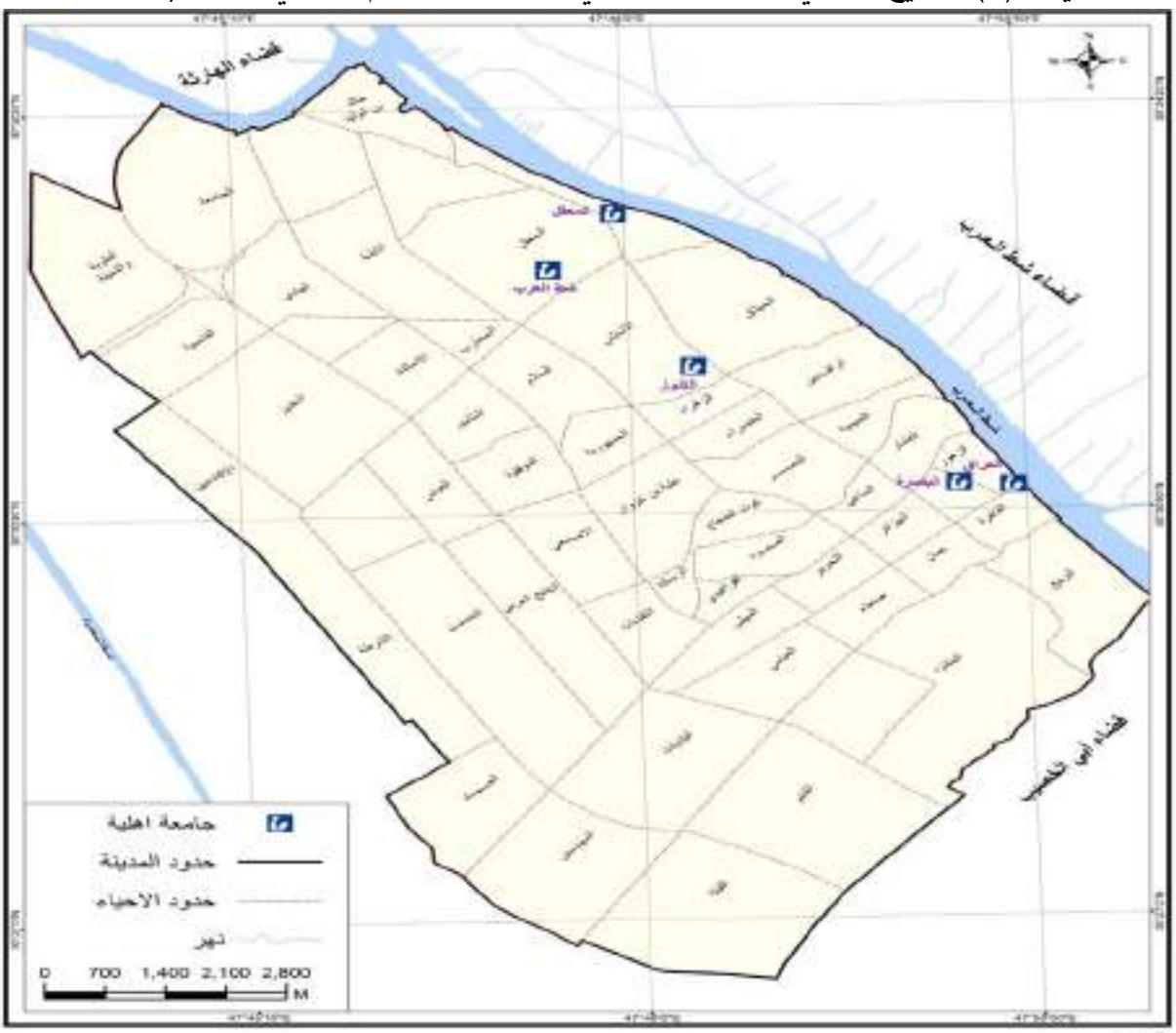
الاقتصادي المرتفع نسبياً والعامل الاجتماعي، فتارة تتركز بشكل متزايد في احياء المدينة التي تتسم بارتفاع المستوى الاقتصادي والاجتماعي فيها مثل احياء (الجزائر ، الاندلس ، الميثاق ..الخ) وتارة اخرى تنخفض او لا نكاد نجدها في الاحياء الشعبية المكتظة سكانياً مثل احياء (الحسين – الجمهورية – الشعلة][٨]. والجدير ذكره ان الكليات الاهلية تستقبل معدلات منخفضة تتراوح بين (٥٠ – ٦٩) اذا ما قورنت مع الكليات الحكومية وبالتالي لا يمكن قبولهم في الكليات الحكومية باستثناء المعاهد الفنية الحكومية التي تقبل المعدلات المنخفضة هذا من جهة ، ورغبة الاهل في استحصال ابنائهم مستويات علمية تؤهلهم للحصول على افضل الشهادات العلمية ومن كليات رصينة من جهة اخرى .

وفي الحقيقة ان لحالة التغير لوجهة نظر المجتمع لاسيما بعد حال الانفتاح الذي شهده المجتمع العراقي بعد التغيير السياسي والاطلاع على ثقافات متنوعة سواء داخل العراق او خارجة ، شجعت الكثير من السكان على اعطاء اولوية للتعليم بشكل عام والمؤسسات التعليمية الاهلية بشكل خاص ، لما تتميز به من توفير مناخ دراسي ملائم بشكل نسبي والذي تفقده المؤسسات التعليمية الحكومية، ولأجل ذلك شجعت الكليات الاهلية الكثير من المستثمرين في تأسيسها وتلبي رغبة السكان والاقبال الكثير عليها من قبل المجتمع ، وبالتالي تزايد افتتاح مؤسسات تعليمية اهلية ومنها الكليات الاهلية ، والهدف من ذلك تخريج طلبة ذات اختصاصات عليمة مرغوبة والتي تلبي حاجة المؤسسات الحكومية بها هذا من جهة، ومن جهة اخرى ان الاستثمار في قطاع التعليم يعد واعدا ومربح ماديا وهذا دليل واضح على زيادة مختلف المؤسسات التعليمية الاهلية في المدينة ، ومنها الكليات الاهلية التي نحن بصدد بحثها.

ثالثا: التوزيع المكاني للكليات الاهلية في مدينة البصرة وهيكليتها الادارية والتنظيمية

التوزيع سمه الجغرافي، لذا تكتسب الظاهرة الجغرافية اهميتها من خلال توزيعها المكاني ومديات علاقتها بالموضع وموقعها المكاني، فضلا عن عوامل بشرية اخرى ، لهذا نتناول هنا التوزيع المكاني لكليات الاهلية في مدينة البصرة وهيكليتها الادارية والتنظيمية وعلى النحو الاتي ، ينظر خريطة (٢):

خريطة (٢) التوزيع المكاني للكليات الاهلية في مدينة البصرة لعام الدراسي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠



نظام تحديد المواقع العالمي GPS
المرئية الفضائية للقمر Quickbird2 بدقة المكانية ٦٠سم لعام ٢٠١١

١. كلية شط العرب الاهلية:

تأسست كلية شط العرب الاهلية عام ١٩٩٣ في حي المعقل، اذ اشتملت على عدة ابنية متكونه من طابق واحد بمساحة اجمالية (١٤,٥٠٠م٢) بواقع (٣٠) قاعة دراسية [٩]، وكل قاعة دراسية تراوحت مساحتها بين (١٠٠ – ١٣٠ م٢) ، احتوت الكلية على عدة اقسام وهي (اللغة الإنكليزية ، علوم الحاسبات ، قانون ، إدارة الأعمال ، قسم المحاسبة) * . فضلا عن ذلك الحقت بالكلية العديد من المختبرات التي بلغ (٨) مختبرات ، منها (٦) مختبرات لقسم علوم الحاسبات ، ومختبرين لبقية أقسام الكلية (إدارة أعمال – اللغة الإنكليزية – محاسبة – قانون) بمساحة اجمالية لكل مختبر (١٠٠-١٤٥م٢) .

والجدير ذكره ان كلية شط العرب الاهلية قد حققت مستويات علمية متقدمة طيلة مسيرة تاريخها الطويل نسبياً ، ففي عام ٢٠١٥ احتلت المرتبة الثالثة من حيث الارتقاء العلمي على مستوى العراق من بين الجامعات الأهلية[١٠] ، فضلا عن ذلك تقبل الكلية ادنى المعدلات للالتحاق فيها ، فيما لو قورنت مع الجامعات الحكومية كما يتضح من الجدول (٢) ، وهذا يفسر تنامي اعداد الطلبة المقبولين فيها بحسب الاختصاصات الانسانية والعلمية المتوافرة ، اذ سجل اعداد الطلبة للعام الدراسي (٢٠١٩-٢٠٢٠) بواقع ٣٤٢١ طالب وطالبة ، منهم ٢٤٧٢ طالبة / طالبة للدراسة الصباحية و (٩٤٩) طالب / طالبة للدراسة المسائية ، جدول (٣) ، يتلقون التعليم على يد (٦٢) تدريسي/تدريسية لجميع الأقسام المذكورة .

الجدول (٢) المعدلات الدنيا والعليا لكلية شط العرب الاهلية مقارنة بجامعة البصرة للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠

ت	الأقسام	كلية شط العرب الاهلية		جامعة البصرة		
		أدنى معدل	أعلى معدل	أدنى معدل ادبي	أدنى معدل احيائي	ادنى معدل تطبيقي

١	اللغة الانكليزية	٦٧	٧٠	٦٠	٦٩,٤	–
٢	علوم حاسبات	٦٥	٧٠	–	٩١,٧	٨٥,٩
٣	قانون	٦٥	٧٥	٧٥,٩	٧٨,٣	–
٤	إدارة أعمال	٦٠	٦٥	٦٥,٣	٦٥	٦٧,٤
٥	قسم المحاسبة	٦٣	٦٧	٦٥,٣	٦٥	٦٧,٤

(١) كلية شط العرب، شعبة الشؤون الطلبة، بيانات غير منشورة، للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠.

(٢) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة ، قسم الحاسبة الالكترونية ، الحدود الدنيا للقبول المركزي للسنة الدراسية ٢٠١٩/٢٠٢٠ ، ص٤

الجدول (٣) اعداد الطلبة الإجمالي (طالب / طالبة) في كلية شط العرب الأهلية بحسب الاختصاصات العلمية للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠

	الأقسام	اعداد الطلبة الدراسة الصباحية	اعداد الطلبة الدراسة المسائية	مجموع الطلبة للدراستين الصباحية والمسائية
١	اللغة الانكليزية	٤٨٢	١١٨	٦٠٠
٢	حاسبات	٥٢٤	١٣٦	٦٦٠
٣	قانون	٥١٧	٣١٩	٨٣٦
٤	ادارة الاعمال	٣٤٤	١٠٣	٤٤٧
٥	محاسبة	٦٠٥	٢٧٣	٨٧٨
المجموع		٢٤٧٢	٩٤٩	٣٤٢١

المصدر:- كلية شط العرب الأهلية، شعبة الشؤون الطلبة، بيانات غير منشورة، لعام ٢٠٢٠.

تتبع كلية شط العرب الاهلية التمويل الذاتي وفق ما تتقاضاه من أجور الطلبة لتغطية جميع المصاريف

لاسيما أجور الكوادر التدريسية والموظفين العاملين فيها، وهذه الاجور تأخذ من الطلبة الملتحقين بها والتي تتباين زيادة او نقصان بحسب اعداد الطلبة الملتحقين، لذلك عادة ما تكون الاجور الدراسية غير ثابته لكل سنة دراسية كما يتضح ذلك من الجدول (٤).

جدول (٤) الأجور الدراسية المستوفاة من الطلبة المقبولين لكلية شط العرب الأهلية للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢٠

الاقسام	المرحلة الاولى			
	٢٠٠٥-٢٠٠٦	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٤-٢٠١٥	٢٠١٩-٢٠٢٠
القانون – إدارة الأعمال اللغة الإنكليزية – العلوم الحاسبات – المحاسبة	١٤٠٠٠٠٠	١٥٥٠٠٠٠	١,٧٥٠,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠

المصدر:- كلية شط العرب الأهلية، شعبة الشؤون الطلبة، بيانات غير منشورة، لعام ٢٠٢٠.

٢. كلية الكنوز الاهلية:

تأسست كلية الكنوز الاهلية عام ٢٠١٣ والتي تقع مكانياً في حي الميثاق ، ضمنت الكلية بناية واحدة متكونة من ثلاثة طوابق بمساحته (٣٠٠٠م^{٢}) احتوت الكلية على (٢٠) قاعة دراسية و(٧) مختبرات علمية ، منها مختبرين لقسم تقنيات حاسوب و(٥) مختبرات لبقية أقسام الكلية (إدارة الأعمال – قانون – مختبرات طبية) تتراوح مساحة المختبر الواحد (١١-٣٥) م^{٢} ، فضلا عن ذلك توجد مكتبة علمية شغلت مساحته (٢٠٠)م^{٢} تضم مختلف الكتب والمصادر العلمية التي يحتاجها الطلبة في اختصاصاتهم المختلفة ، احتوت على الكلية العديد من التخصصات العلمية وهي (القانون ، ادارة الاعمال ، تقنيات الحاسوب ، التقنيات المختبرات الطبية). امتازت كلية الكنوز الاهلية بارتقائها العلمي والمعرفي على الرغم من حداثة نشأتها، اذ حصلت على المرتبة (١٨) على مستوى الجامعات الحكومية والأهلية في العراق، بحسب تصنيف (UIG reenmetric) العالمي، والذي يعد تقريره النهائي نهاية كل سنة دراسية

، الى جانب ذلك انخفاض المعدلات التي تقبلها الكلية لغرض جذب الطلبة اسوة مع بقية الكليات الاهلية ، جدول (٥) ، وبالتالي اصبحت محط انظار العديد من الطلبة وذويهم لاسيما الباحثين عن الشهادات العلمية التي تحقق لهم التوظيف المستقبلي ضمن مؤسسات الدولة المختلفة ، وبناء عليه فقد استقطبت الكلية (٣٠٠٠) طالبة /طالبة للعام الدراسي (٢٠١٩-٢٠٢٠) ، بكادر تدريسي (٢٣) تدريسي ، جدول (٦). وبالنظر إلى الطبيعة الاستثمارية للكليات الاهلية ومنها كلية الكنوز لذلك فهي تتبع نظام تفاوت في الاجور المستوفاة من الطلبة بحسب اعداد الطلبة الوافدين اليها وهذا يتناسب مع زيادة او نقصان اعداد الطلبة لكل سنة دراسية ، فعلى سبيل المثال بلغت ادنى قيمة للأجور لاسيما للمراحل الاولى لكلية القانون وادارة الاعمال بواقع (٢,٠٠٠,٠٠٠) مليون دينار على التوالي للعام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩ ، واعلى مستوى للأجور كان من نصيب قسم تقنيات الحاسوب وتقنيات المختبرات الطبية بواقع (٤,٥٠٠,٠٠٠) مليون دينار على التوالي ، جدول (٧) .

الجدول (٥) المعدلات الدنيا والعليا في كلية الكنوز الأهلية في محافظة البصرة للعام الدراسية ٢٠١٩-٢٠٢٠

ت	الأقسام	كلية شط العرب الاهلية		جامعة البصرة		
		أدنى معدل	أعلى معدل	أدنى معدل ادبي	أدنى معدل احيائي	ادنى معدل تطبيقي
١	قانون	٦٠	٧٠	٧٥,٩	٧٨,٣	–
٢	إدارة أعمال	٥٦	٦٥	٦٥,٣	٦٥	٦٧,٤
٣	تقنيات حاسوب	٦٥	٧٠	–	٩١,٧	٨٥,٩
٤	تقنيات مختبرات طبية	٧٥	٨٠	–	٩٧,٣	٩٧,٩

(١) كلية الكنوز الأهلية، شعبة الشؤون الطلبة، بيانات غير منشورة، للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠.

(٢) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة ، قسم الحاسبة الالكترونية ، الحدود الدنيا للقبول المركزي للسنة الدراسية ٢٠١٩/٢٠٢٠ ، ص٤

الجدول (٦) اعداد الطلبة الإجمالي (طالب / طالبة) في كلية الكنوز الأهلية بحسب الاختصاصات المختلفة للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠

ت	الأقسام	اعداد الطلبة حسب القسم والمراحل الدراسية
١	قانون	٧٥٦
٢	إدارة أعمال	٦٨٥
٣	تقنيات حاسوب	١٠١٣
٤	تقنيات مختبرات طبية	٥٤٦
المجموع		٣٠٠٠

المصدر:- كلية الكنوز الأهلية، شعبة الشؤون الطلبة، بيانات غير منشورة، للعام الدراسية ٢٠١٩-٢٠٢٠.

جدول (٧) الأجور الدراسية المستوفاة من الطلبة بحسب التخصص في كلية الكنوز للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠

ت	الأقسام	المرحلة الأولى
١	القانون	٢,٠٠٠,٠٠٠
٢	إدارة الأعمال	٢,٠٠٠,٠٠٠
٣	التقنيات الحاسوب	٤,٠٠٠,٠٠٠
٤	التقنيات المختبرات الطبية	٤,٥٠٠,٠٠٠

المصدر: كلية الكنوز الأهلية، شعبة الشؤون، بيانات غير منشورة، للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠.

٣. كلية العراق الاهلية *

تقع كلية العراق مكانياً في حي الزهور على جانب شارع الاستقلال ، شيدت عام ٢٠٠٥، اذ تتكون الكلية من بناية واحدة ذات ثلاث طوابق بمساحة اجمالية (٤٠٦٨م٢) ، وتحتوي الكلية على (٢٤) قاعة دراسية تتباين مساحاتها بين (٤٥-٩١م٢) ، فضلا عن وجود (٣٨) مختبراً بمساحة تتراوح (٣٥-٩٢م٢) للمختبر الواحد ، الى جانب وجود ورشتان تستخدمان للمحاضرات العملية من المواد الدراسية ، كما واشتملت الكلية على (٣) تخصصات علمية (الهندسة المدنية، هندسة اتصالات، هندسة تقنيات الحاسوب). وفي الحقيقة ان لحالة التخصص العلمي لكلية العراق فان نخبة من الطلاب تقصدها للحصول على شهادة جامعية مرموقة ، يقابل ذلك انخفاض معدل اغلب الطلبة والتي لا تناسب في اغلب الاحيان مع المعدلات المطلوبة في الجامعات الحكومية ، جدول (٨) ، مما يضطرهم بالنتيجة الى الالتحاق بكلية اهلية ومنها كلية العراق لغرض تلقي العلوم الهندسية فيها بغية الحصول على وظيفة ضمن القطاع الحكومي في المستقبل ، وهذا ما يفسر تباين اعداد الطلبة بين سنة دراسية واخرى ، ففي العام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠ بلغ عدد الطلبة في كلية العراق الاهلية (٦٥٩) طالب/ طالبة ، منهم (٤٩٨) طالب و(١٦١) طالبة ، جدول (٩) يشرف على تدريسهم (٦٣) تدريسي لمختلف الاختصاصات ، ويمكن ان نعزو اسباب انخفاض اعداد الطلبة الملتحقين لكلية العراق الاهلية بالمقارنة مع الكليات الاهلية الاخرى الى حالة ارتفاع رسوم التسجيل فيها والتي تتراوح بين (٤,٠٠٠,٠٠٠ – ٦,٥٠٠,٠٠٠) مليون دينار ، كما يتضح من الجدول (١٠) ، وبحسب رأي المستثمرين في هذه الكلية فان الاجور المستوفاة تستخدم في معظمها لتغطية جميع المصاريف لاسيما اجور الكادر التدريسي والموظفين العاملين فيها . مع وجود حالة من عدم تسديد الاجور الدراسية اذ اتضح وجود أكثر من (٣٠٠) طالب لم يتمكنوا من تسديد الأجور الدراسية للسنوات الدراسية (٢٠١٧-٢٠١٨)/(٢٠١٨/٢٠١٩)[١١].

الجدول (٨) المعدلات الدنيا والعليا التي تقبلها كلية العراق الاهلية مقارنة بجامعة البصرة للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠

ت	الأقسام	كلية العراق الاهلية		جامعة البصرة	
		أدنى معدل	أعلى معدل	أدنى معدل احيائي	ادنى معدل تطبيقي
١	الهندسة المدنية	٦٥	٨٥	٨٦,٧	٨٣,٧
٢	الهندسة الاتصالات	٦٠	٨٠	٩٠,٤	٨٥,٩
٣	الهندسة تقنيات الحاسوب	٥٨	٧٥	٩١,١	٨٥,٩

المصدر:- كلية العراق الأهلية، شعبة الشؤون الطلبة، بيانات غير منشورة، للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠.

(٢) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، التخطيط والمتابعة ، قسم الحاسبة الالكترونية ، الحدود الدنيا للقبول المركزي ٢٠٢٠.

الجدول (٩) اعداد الطلبة الاجمالي في كلية العراق الاهلية بحسب الاختصاصات العلمية للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠.

ت	الأقسام	طالب	طالبة	مجموع الطلبة
١	الهندسة المدنية	١٨٣	٦٣	٢٤٦
٢	الهندسة الاتصالات	١٠٩	٤٥	١٥٤
٣	الهندسة تقنيات الحاسوب	٢٠٦	٥٣	٢٥٩
المجموع		٤٩٨	١٦١	٦٥٩

المصدر:- كلية العراق الأهلية، شعبة الشؤون الطلبة، بيانات غير منشورة، للعام ٢٠١٩-٢٠٢٠.

جدول (١٠) الأجور الدراسية المستوفاة من الطلبة في كلية العراق الأهلية للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠.

ت	الأقسام	المرحلة الأولى	نوع الدوام/ المبلغ الاجمالي	
			صباحي	مسائي
١	الهندسة المدنية	٦,٥٠٠,٠٠٠	٣٩٥٠٠٠٠	٣٨٥٠٠٠٠
٢	الهندسة الاتصالات	٥,٥٠٠,٠٠٠	٣٦٥٠٠٠٠	٣٥٥٠٠٠٠
٣	الهندسة تقنيات الحاسوب	٤,٠٠٠,٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠	٣٥٥٠٠٠٠

المصدر :- كلية العراق الاهلية، شعبة الشؤون الطلبة، بيانات غير منشورة، للعام ٢٠١٩-٢٠٢٠.

٤. كلية البصرة للعلوم والتكنولوجيا*

تقع كلية البصرة للعلوم والتكنولوجيا مكانياً في شارع الوفود ضمن حي صنعاء، فتحت ابوابها عام ٢٠١٣ ، اذ تتكون الكلية من طابقين بمساحته اجمالية (٢٢٠٠)م^{٢} وتحتوي على (٩) قاعات دراسية مع (٣) مختبرات تتراوح مساحته المختبر الواحد ما بين (٣٥-٤٠) م^{٢} ، اذ تتكون الكلية من اربع اقسام (هندسة المعلومات والاتصالات - إدارة المعلومات - اللغة الانكليزية - تقنيات التحليلات المرضية) .

اتاحت عوامل موقعيه واخرى اقتصادية وفنية في تأسيس كلية البصرة للعلوم والتكنولوجيا ، مما سهلت بالنتيجة استقطاب العديد من الطلبة منذ فتح ابوابها للعام الدراسي (٢٠١٣-٢٠١٤) فضلا عن انخفاض المعدلات التي تقبلها هذه الكلية ، جدول (١١) ، وهذا ما يفسر الزيادة المضطردة لأعداد الطلبة فيها والتي بلغت (١٣٠٤) طالب/ طالبة ، جدول (١٢) ، وبما ان التمويل الذي تعتمد عليه الكلية هو التمويل الذاتي ، لذلك فان الكلية تعتمد على ما تتقاضاه من أجور الطلبة لتغطية مصاريفها وصرف أجور الكادر التدريسي والموظفين العاملين فيها، إذ نلاحظ ان الأجور متباينة ما بين ١٨٠٠٠٠٠-٣٥٠٠٠٠٠ مليون دينار في كل سنة دراسية كما يتضح من الجدول (١٣).

الجدول (١١) المعدلات الدنيا والعليا التي تقبلها كلية البصرة للعلوم والتكنولوجيا الاهلية مقارنة بجامعة

البصرة للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠

ت	الأقسام	كلية البصرة للعلوم والتكنولوجيا الاهلية		جامعة البصرة الحكومية		
		أدنى معدل	أعلى معدل	ادنى معدل ادبي	أدنى معدل احيائي	ادنى معدل تطبيقي
١	هندسة المعلومات والاتصالات	٥٠	٦٣		٩٠,٤	٨٥,٩
٢	إدارة الأعمال	٥٠	٥٠	٦٥,٣	٦٥	٦٧,٤
٣	اللغة الإنكليزية	٥٠	٥٠	٦٠	٦٩,٤	–
٤	تقنيات التحليلات المرضية	٥٠	٦٣	–	٩٧,٣	٩٧,٩

المصدر :- البصرة للعلوم والتكنولوجيا الأهلية، شعبة الشؤون الطلبة، بيانات غير منشورة، للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠.

الجدول (١٢) العدد الكلي لطلبة كلية البصرة للعلوم والتكنولوجيا الاهلية للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠.

ت	الأقسام	اعداد الطلبة
١	هندسة المعلومات والاتصالات	٣٣٧
٢	إدارة الأعمال	٣٢٥
٣	اللغة الإنكليزية	٣٨٢
٤	تقنيات التحليلات المرضية	٢٦٠
المجموع / المعدل		١٣٠٤

المصدر :- كلية البصرة للعلوم والتكنولوجيا الأهلية، شعبة الشؤون الطلبة، بيانات غير منشورة، للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠.

الجدول (١٣) الأجور الدراسية المستوفاة من الطلبة بحسب التخصص في البصرة للعلوم والتكنلوجيا الأهلية للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠.

ت	الأقسام	المرحلة الأولى
١	هندسة المعلومات والاتصالات	٣,٥٠٠,٠٠٠
٢	إدارة الأعمال	١,٨٠٠,٠٠٠
٣	اللغة الإنكليزية	١,٨٠٠,٠٠٠
٤	تقنيات التحليلات المرضية	٣,٥٠٠,٠٠٠

المصدر :- كلية البصرة للعلوم والتكنلوجيا ، شعبة الشؤون، بيانات غير منشورة، للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠.

رابعاً: البعد الاقليمي للكليات الاهلية في مدينة البصرة وطرائق تحديدها

تعددت المفاهيم المرتبطة بإقليم المدينة على اختلاف وجهات نظر الباحثين ، لكن من الممكن الخروج بتعريف موحد بان صفة اقليم المدينة هي وجود منطقة جغرافية تمتاز بكونها مركزاً للنمو بحسب ما يتجمع فيها من انشطة وظيفية تتمثل بكونها مركزاً لجذب السكان والأنشطة الاقتصادية الوظيفية على حد سواء ، اذ تتمثل بتبادل وتجهيز عوامل الإنتاج ومدخلات ومخرجات عدد كبير من السلع المنتجة أو المستهلكة والخدمات المقدمة مما يؤدي بالنتيجة إلى ظهور مركز حضري إقليمي يتولى مهمة تنسيق عملية التبادل بينه وبين اقليمه المجاور المتمثلة بالمراكز الحضرية والمناطق الريفية المتاخمة لها[١٢].

والجدير ذكره هناك عدة طرائق لتحديد الاقليم الوظيفي للمدن منها ما يتعلق بالأساليب النظرية غير المباشرة والتي ترتبط بالمعادلات الرياضية ، واخرى طرائق مباشرة تعتمد الاسلوب الميداني والملاحظة المباشرة ، ولغرض تحديد الاقليم الوظيفي الجامعي لكليات الاهلية في مدينة البصرة بدقة عالية كان لابد من تحديد اماكن وجود الكليات الاهلية وبالمقابل معرفة مكان السكن للمستفيدين من تلك الخدمة لاسيما

الوحدات الادارية المتمثلة بأقضية محافظة البصرة ، بغية ان يكون بالإمكان رسم العلاقات الإقليمية للمدينة على مستوى خدماتها أولا لاسيما التعليمية منها ، ومن ثم تحديد سعة الإقليم الذي تخدمه لكل كلية اهلية وبالتالي تحديد نفوذ المدينة الكلي ثانياً .

وحقيقة الامر تم اعتماد الاسلوب الميداني والملاحظة المباشرة استنادا الى معطيات المأخوذة من قاعدة البيانات للكليات الاهلية المتمثلة البيانات الرسمية ، والتي لوحظ ان هناك نوعين من اقليم الكليات الاهلية منها ما يرتبط مباشرة بدرجة شديدة بنسبة ٨٠% من السكان هذه المنطقة يراجعون المدينة بغية الحصول على المعطيات التعليمية الاهلية وتسمى (المنطقة المماسة او الملاصقة للمدينة)، اما الجزء الثاني فتسمى المنطقة غير المجاورة او غير المماسة بنسبة (٢٠%) من السكان والتي تمثل الاقليم التعليمي الواسع لمدينة البصرة والمتمثل بأقضية محافظة البصرة ، والجدول (١٤) يوضح على المستوى العام ان معدلات الطلبة الملتحقين في الكليات الاهلية قد تباينت ما بين كلية اهلية واخرى وحسب العوامل الموقعية والبشرية والاقتصادية ، اذ نلحظ ان قضاء البصرة قد استحوذ على اكثر من ٦٠ – ٧٠ % من الطلبة المستفيدين من الكليات الاهلية اذا ما قورنت مع بقية اقضية محافظة البصرة .

جدول (١٤) معدلات الملتحقين في الكليات الاهلية لمدينة البصرة للعام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠

ت	اسم الكلية الاهلية	معدلات الملتحقين في الكلية الاهلية للمراحل الاربعة	
		قضاء البصرة	بقية اقضية محافظة البصرة
١	كلية شط العرب	٦٠,٤	٣٩,٦
٢	كلية الكنوز	٦٤,٣	٣٥,٧
٣	كلية العراق	٧٦,١	٢٣,٩
٤	كلية البصرة للعلوم والتكنولوجيا	٦٢,٣	٣٧,٧

المصدر : الجداول (١٥، ١٦،١٧،١٨)

اما على المستوى الوحدات الإدارية (بحسب الاقضية) فيمكن توضيحها وعلى النحو الاتي :

١. اقليم نفوذ كلية شط العرب الاهلية :

تناولنا انفا ان كلية شط العرب الاهلية من الكليات الرصينة في محافظة البصرة التي يعود تاريخ تأسيسها الى عام ١٩٩٣ وبالتالي فهي تحتل المرتبة الاولى لأعداد الطلبة الملتحقين فيها على المستويين (الصباحي والمسائي) ، لذلك ومن خلال الاحصائية التي حصل عليها الباحث تبين ان كلية شط العرب استقطبت (٣٤٢١) طالب /طالبة من عموم محافظة البصرة ، اذ كانت الغالبية العظمى لمرتاديها هم من سكنة قضاء البصرة بواقع (٢٠٨٢) طالب / طالبة بمعدل (٦٠,٩%) ، وجاء بالمرتبة الثانية قضاء شط العرب بعدد الطلبة الوافدين (٣٨٢ طالب/ طالبة وبمعدل (١١,٢%) ، وادنى معدل سجل لقضائي المدينة والفاو بعدد (٣٠) طالب / طالبة لكل منهما وبمعدل (٠,٩%) على التوالي ، ينظر جدول (١٥) وشكل (١)، ويعزو سبب احتلال قضاء البصرة على حصة الاسد من مجمل طلبة كلية شط العرب الاهلية اذا ما قورنت مع بقية اقضية محافظة البصـــرة الـــى حالة الارتفاع النسبي المستوى الاقتصادي لعموم سكان القضاء من جهة ، ورغبة اولياء الامور بأرسال اولادهم الى اقسام علمية تحقق لهم المكانة المرموقة والتوظيف بعد التخرج من جهة اخرى ، على الرغم من ارتفاع اسعار التسجيل لبعض الاقسام العلمية فيها ، ويشمل ذلك اقضية (شط العرب ، ابي الخصيب ، الزبير) ، في حين ان من اهم اسباب انخفاض اعداد الطلبة للأقضية (القرنة ، المدينة ، الفاو ، الدير) يعود الى حالة البعد المكاني لموقع كلية شط العرب الاهلية والتي قد تتراوح بين ١٠٠ – ١٧٠ كيلومتر كبعد مسافي في بعض الوحدات الادارية البعيدة عن المركز ، وهذا يسبب اجهاد كبير يقع على عاتق الطلبة ، فضلا عن ارتفاع اجور الدراسة يضاف اليها اجور اخرى مثل اجرة السيارات والوازم الدراسية من جهة ، وحالة الازدحام المروري اليومي في مركز قضاء البصرة وبالتالي التأخير لاسيما ممن يتلقون التعليم للدراسات المسائية ولاعتبارات مادية ومعنوية من جهة اخرى.

اما على مستوى التباين بحسب التخصصات الانسانية لكلية شط العرب الاهلية بقسميها الصباحي والمسائي فقد وجد ان اعلى عدد للطبلة قد اختاروا قسم المحاسبة بواقع (٨٧٨) طالب/ طالبة على مستوى محافظة البصرة ، اذ كان اعلى عددا بواقع (٦١٨) طالب/ طالب وبنسبة (٧٠,٤%) من سكنة قضاء البصرة وادنى نسبة لأعداد الطلبة كانت من نصيب قضاء الفاو بواقع (٤) طلاب بنسبة (٠,٤%) ، اما ادنى عددا للطلبة سجل ضمن التخصص العلمي (ادارة الاعمال) بواقع (٤٤٧) طالب / طالبة

جدول (١٥) اعداد الطلبة ونسبهم المئوية في كلية شط العرب الاهلية بحسب التخصصات الانسانية للعام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠

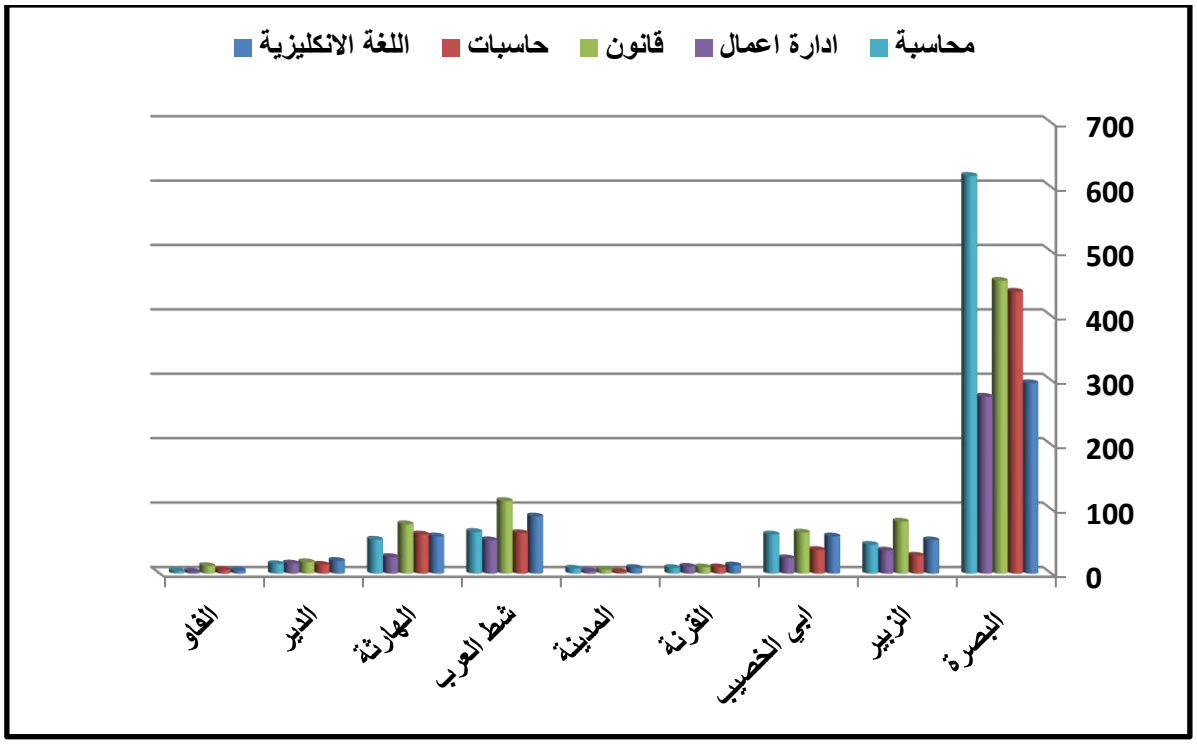
القسم الانساني	المرحلة الدراسية	الطلبة القسم الصباحي	الطلبة القسم المسائي	المجموع الصباحي المسائي	الاقضية							
					البصرة	الزبير	ابي الخصيب	القرنة	المدينة	شط العرب	الهارثة	الدير	الفاو
اللغة الانكليزية	الاولى	١٣٤	١٦	١٥٠	٥٣	٩	٢٢	٥	٤	٣٦	١٥	٥	١
	الثانية	١٦٢	٣٢	١٩٤	١٠٦	٢١	١٧	٣	٠	٢٦	١١	٩	١
	الثالثة	١١٣	٣٢	١٤٥	٨١	٩	١٣	٢	٤	١٤	١٥	٤	٣
	الرابعة	٧٣	٣٨	١١١	٥٦	١٣	٦	٣	١	١٣	١٧	٢	٠
المجموع / المعدل		٤٨٢	١١٨	٦٠٠	٢٩٦	٥٢	٥٨	١٣	٩	٨٩	٥٨	٢٠	٥
					٤٩,٣	٨,٧	١٠	٢,١	١,٥	١٤,٨	١٠	٣,٣	٠,٣
حاسبات	الاولى	٧٩	٢٧	١٠٦	٤٣	٧	٨	١	٠	٢٧	١٤	٣	٣
	الثانية	١٣١	٢١	١٥٢	٩٧	٥	١٠	٤	١	١١	١٩	٥	٠

	الثالثة	١٤٠	٤١	١٨١	١٢٣	١٢	٧	٢	٠	١٧	١٦	٢	٢
	الرابعة	١٧٤	٤٧	٢٢١	١٧٥	٤	١٢	٣	٢	٨	١٢	٤	١
المجموع / المعدل		٥٢٤	١٣٦	٦٦٠	٤٣٨	٢٨	٣٧	١٠	٣	٦٣	٦١	١٤	٦
					٦٦,٤	٤,٢	٥,٦	١,٥	٠,٥	٩,٥	٩,٢	٢,١	١
قانون	الاولى	١٣٧	٤٣	١٨٠	٧٨	٣٢	١١	٢	٣	٢٤	٢٢	٦	٢
	الثانية	١٢٩	٨٦	٢١٥	١١١	١٨	١٤	٦	٠	٣٦	٢٥	٣	٢
	الثالثة	١٤٨	١٣٣	٢٨١	١٨١	٢٣	٢١	٠	٠	٣١	١٨	٥	٢
	الرابعة	١٠٣	٥٧	١٦٠	٨٥	٨	١٨	٢	٣	٢٢	١٢	٤	٦
المجموع / المعدل		٥١٧	٣١٩	٨٣٦	٤٥٥	٨١	٦٤	١٠	٦	١١٣	٧٧	١٨	١٢
					٥٤,٤	٩,٧	٧,٧	١,٢	٠,٧	١٣,٥	٩,٢	٢,١	١,٥
ادارة اعمال	الاولى	٨٧	١٧	١٠٤	٥٥	١١	٥	٣	٢	١٤	٨	٦	٠
	الثانية	٨٦	٢١	١٠٧	٧٩	٤	٦	٢	٠	٩	٣	٣	١
	الثالثة	٨٢	١٧	٩٩	٥٨	١٢	٣	٣	٢	١٢	٦	١	٢
	الرابعة	٨٩	٤٨	١٣٧	٨٣	٩	١٠	٣	٠	١٧	٩	٦	٠
المجموع / المعدل		٣٤٤	١٠٣	٤٤٧	٢٧٥	٣٦	٢٤	١١	٤	٥٢	٢٦	١٦	٣
					٦١,٥	٨,١	٥,٣	٢,٥	٠,٩	١١,٦	٥,٨	٣,٦	٠,٧
محاسبة	الاولى	١٥٩	٤١	٢٠٠	١٣٤	١١	١٦	٥	٥	١٨	٨	٣	٠
	الثانية	١٦٧	٧٨	٢٤٥	١٩٣	٥	١٢	٠	٠	١٥	١٦	٢	٢
	الثالثة	١٤٤	٦٥	٢٠٩	١٢٠	١٩	٢٢	١	١	٢٣	١٩	٤	٠

	الرابعة	١٣٥	٨٩	٢٢٤	١٧١	١٠	١١	٣	٢	٩	١٠	٦	٢
المجموع / المعدل		٦٠٥	٢٧٣	٨٧٨	٦١٨	٤٥	٦١	٩	٨	٦٥	٥٣	١٥	٤
					٧٠,٤	٥,١	٦,٩	١,١	٠,٩	٧,٤	٦,١	١,٧	٠,٤
المجموع / المعدل		٢٤٧٢	٩٤٩	٣٤٢١	٢٠٨٢	٢٤٢	٢٤٤	٥٣	٣٠	٣٨٢	٢٧٥	٨٣	٣٠
					٦٠,٤	٧,٢	٧,١	١,٧	٠,٨	١١,٤	٨,١	٢,٥	٠,٨

المصدر: كلية شط العرب الاهلية، شعبة شؤون الطلبة، بيانات غير منشورة للعام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢

شكل (١) التباين النسبي لأعداد الطلبة الملتحقين بحسب الاختصاصات العلمية لكلية شط العرب الأهلية للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠



المصدر : جدول (١٥)

مستوى محافظة البصرة، احتل قضاء البصرة المرتبة الاولى بعدد (٢٧٥) طالب / طالبة وبنسبة (٦١,٥%) ، وادنى عددا لطلبة للقسم ذاته سجل في قضاء الفاو بعدد(٣) طالب/ طالبة وبنسبة (٠,٧%) . ويبدوا ان سبب اقبال الطلاب على قسم المحاسبة دون الاقسام الاخرى (اللغة الانكليزية، الحاسبات، ادارة الاعمال) الى اهمية هذا التخصص في التوظيف المستقبلي بعد التخرج بحسب ما اوضحه عددا من طلاب قسم المحاسبة [١٣]، لكن ذلك لا يعني عدم اهمية الاختصاصات الاخرى لما لها من اهمية كبيرة في الحقل العلمي والوظائف التي توفرها لطلبتها بعد تخرجهم والالتحاق بالمهن بحسب تخصصاتهم الدقيقة .

وبناء على ما تقدم ان المنطقة المماس لكلية شط العرب الاهلية شكلت معدل الوافدين اليها (٦٠%) اما معدل الوافدين للكلية من خارج مدينة البصرة (منطقة الاقليم الواسع) فقد شكلت معدل (٤٠%) .

٢. اقليم نفوذ كلية الكنوز الاهلية :

تعد كلية الكنوز الاهلية من الكليات الرائدة في القطاع التعليمي لمحافظة البصرة ، وهذه الاهمية جاءت من خلال حصولها على المرتبة (١٨) على مستوى الجامعات الحكومية والأهلية في العراق حسب تصنيف (UIG reenmetric) العالمي لعام ٢٠١٥، لذلك توجت انظار المجتمع البصري بارتياد هذه الكلية وتلقي العلوم المعرفية المختلفة منها ، وما يدلل على ذلك الزيادة العددية للطلبة منذ تأسيسها عام ٢٠١٢ وحتى يومنا هذا . اذ يتضح من الجدول (١٦) والشكل (٢) ان قضاء البصرة والذي يشكل منطقة المماس قد احتل معدل (٦٤,٣%) من الطلاب الملتحقين الى كلية الكنوز والبالغ (٣٠٠٠) طالب/ طالبة ، احتل قضاء البصرة المرتبة الاولى بعدد (١٩٦١) طالب / طالبة وبمعدل (٦٤,٣%) وجاء بالمرتبة الثانية حي الزبير بمعدل ١١,١% وبعدد طلاب (٢٩٩) طالب/ طالبة وادنى عدد تمثل في قضاء الفاو بواقع (٤) طلاب وبمعدل (٠,٢%) ، والجدير ذكره ان سبب زيادة اعداد الطلبة في كلية الكنوز يرجع الى انخفاض النسبي لمقدار الاجور السنوية التي تراوحت بين (٢٠٠٠٠٠٠-٤٥٠٠٠٠٠) مليون دينار.

اما على المستوى التباين في التخصصات الانسانية والعلمية لكلية الكنوز الاهلية فنلحظ ومن الجدول ذاته ، ان اعلى عددا للطلبة الملتحقين كان من نصيب (تقنيات الحاسوب) بواقع (١٠١٣) طالب / طالبة وبنسبة (٧٢,٢%) ، شغل قضاء البصرة المرتبة الاولى بعدد الطلبة بواقع (٧٣١) طالب/ طالبة وبنسبة ٧٢,٢% وادنى عدد كان من نصيب قضاء الفاو بواقع (طالب واحد) وبنسبة (٠,١%) ، اما ادنى عدد للطلبة الملتحقين في كلية الكنوز كان من نصيب قسم التقنيات المختبرات الطبية بعدد (٥٤٦) طالب

/ طالبة ، شغل قضاء البصرة المرتبة الاولى للطلبة بواقع (٣٣٨) طالب/ طالبة وبنسبة (٦١,٩%) وادنى نسبة شغلها قضاء الفاو التي بلغت (٠,٢%) بعدد طالب واحد . وعموما يبقى قضاء البصرة المتصدر بعدد الطلبة الملتحقين لكلية الكنوز فيما لو قورن مع بقية أقضية محافظة البصرة نتيجة لعدة اسباب وهي البحث عن الشهادة المرموقة والتي تعطي لحاملها التوظيف المستقبلي الجيد في المؤسسات الحكومية او الاهلية من جهة، فضلا عن المستوى الاقتصادي للأولياء امورهم ومدى تقبلهم تلك الاختصاصات من جهة اخرى .

٣. اقليم نفوذ كلية العراق الاهلية :

تأسست كلية العراق الاهلية في عام ٢٠٠٥ ولها تاريخ مشهود من الرقي والتقدم وبالتالي تستحوذ على اهمية كبيرة بالنسبة لمحافظة البصرة عموما ومدينة البصرة خصوصاً ، لذلك ومن خلال الاحصائية التي حصل عليها الباحث تبين ان كلية العراق قد استقطبت (٦٥٩) طالب /طالبة من عموم محافظة البصرة ، اذ كانت الغالبية العظمى لمرتاديها هم من سكنة قضاء البصرة بواقع (٤٣٩) طالب / طالبة بمعدل (٦٧,١%) ، وجاء بالمرتبة الثانية قضاء أبي الخصيب بعدد الطلبة الوافدين (٦٥ طالب/ طالبة وبمعدل (٩,٨%) ، وادنى معدل سجل لقضاء الفاو بعدد (٤) طالب / طالبة لكل منهما وبمعدل (٠,٤%) ، ينظر جدول (١٧) وشكل (٣)، ويعزو سبب احتلال قضاء البصرة على حصة الاسد من مجمل طلبة كلية شط العرب الاهلية اذا ما قورنت مع بقية اقضية محافظة البصـرة الـى حالة الارتفاع النسبي المستوى الاقتصادي لعموم سكان القضاء من جهة ، ورغبة اولياء الامور بأرسال اولادهم الى تخصصات هندسية وتقنيات الحاسوب، تحقق في المستقبل المكانة المرموقة لهم، في حين ان من اهم اسباب انخفاض اعداد الطلبة للأقضية (القرنة ، المدينة ، الفاو ، الدير) يعود الى حالة البعد المكاني لموقع كلية العراق الاهلية والتي قد تتراوح بين ٩٠ – ١٣٠ كيلومتر كبعد مسافي في بعض الوحدات الادارية البعيدة عن المركز ، وهذا يسبب اجهاد كبير يقع على عاتق الطلبة ، فضلا عن ارتفاع اجور الدراسة

يضاف اليها اجور اخرى مثل اجرة السيارات والوازم الدراسية من جهة ، وحالة الازدحام المروري اليومي في مركز قضاء البصرة وبالتالي التأخير، فضلا عن ارتفاع اجور الكلية التي تراوحت بين (٤٠٠٠٠٠٠- ٦٥٠٠٠٠٠٠) مليون دينار سنوياً من جهة اخرى وهذا مبرر انخفاض اعداد الطلبة الملتحقين بكلية العراق اذا ما قورنت مع الكليات الاهلية الاخرى.

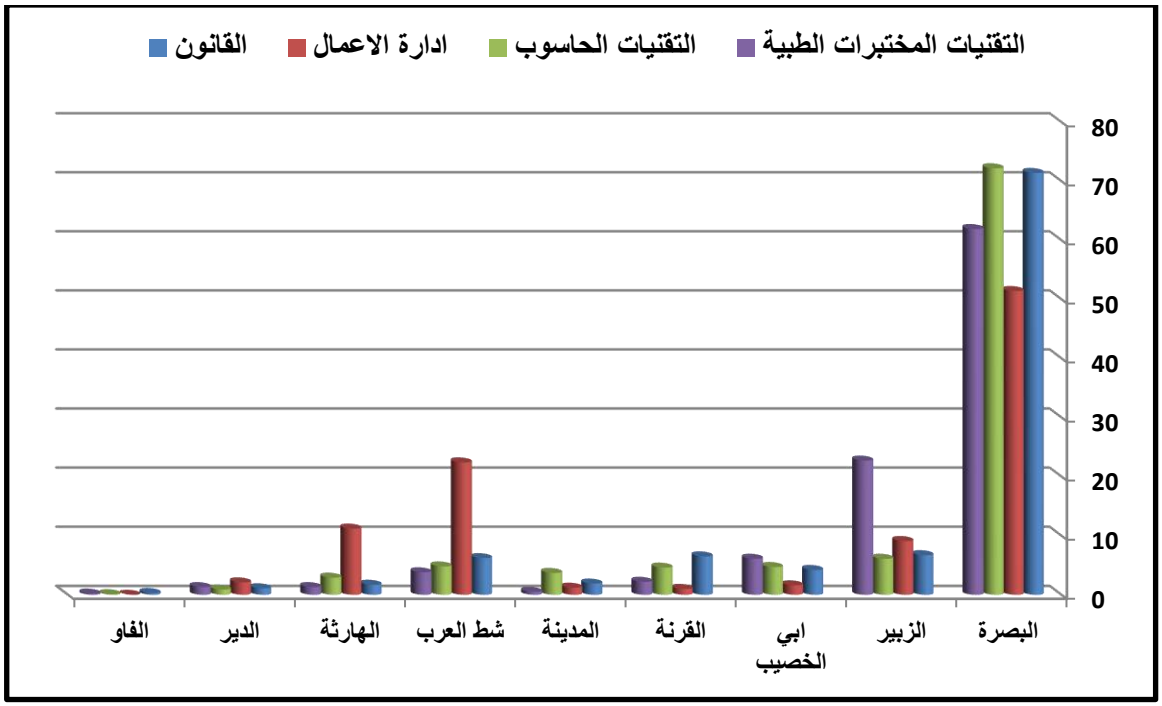
جدول (١٦) اعداد الطلبة ونسبهم المئوية في كلية الكنوز الاهلية بحسب التخصصات الانسانية والعلمية للعام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠

القسم الانساني والعلمي	المرحلة الدراسية		مجموع الطلبة	الاقضية							
				البصرة	الزبير	ابي الخصيب	القرنة	المدينة	شط العرب	الهارثة	الدير	الفاو
القانون	الاولى		٢٥٢	٢٠١	١٥	١٥	١٢	٥	١٥	١	٢	١
	الثانية		١٦٨	١١٧	١٤	٧	١٥	٢	١٠	٢	١	٠
	الثالثة		٢٣٢	١٤٢	٢٠	٩	٢٠	٦	٢٠	٩	٥	١
	الرابعة		٨٩	٨٠	٢	١	٢	١	٢	١	٠	٠
المجموع / المعدل			٧٥٦	٥٤٠	٥١	٣٢	٤٩	١٤	٤٧	١٣	٨	٢
				٧١,٤	٦,٧	٤,٢	٦,٥	١,٩	٦,٢	١,٧	١,١	٠,٣
ادارة اعمال	الاولى		٢٨٠	١٢٠	٢٥	٥	٢	٦	٨٩	٣٠	٣	٠
	الثانية		١٤٣	١١٤	١٢	١	٢	٢	٥	١	٦	٠
	الثالثة		١٥٠	٥٩	١٧	٤	٢	٠	٤٦	٢١	١	٠
	الرابعة		١١٢	٥٩	٨	١	١	٠	١٤	٢٥	٤	٠

المجموع / المعدل			٦٨٥	٣٥٢	٦٢	١١	٧	٨	١٥٤	٧٧	١٤	٠
				٥١,٤	٩,١	١,٦	١	١,٢	٢٢,٤	١١,٢	٢,١	٠
التقنيات الحاسوب	الاولى		٣١٥	١٩٥	٢٥	٢١	١٢	٢٠	١٦	٢٠	٥	١
	الثانية		٢٨٥	١٩٩	٢١	١٩	٧	١١	١٩	٦	٣	٠
	الثالثة		٢٤٥	٢٠٨	٦	٢	١٩	٢	٥	٣	٠	٠
	الرابعة		١٦٨	١٢٩	١٠	٦	٨	٥	٩	٠	١	٠
المجموع / المعدل			١٠١٣	٧٣١	٦٢	٤٨	٤٦	٣٨	٤٩	٢٩	٩	١
				٧٢,٢	٦,١	٤,٧	٤,٦	٣,٧	٤,٨	٢,٩	٠,٩	٠,١
التقنيات المختبرات الطبية	الاولى		٢٤٣	١٧١	٤٣	١٢	٣	١	٧	٢	٤	٠
	الثانية		١٢٠	٧٢	٣٢	٦	٢	٠	٥	١	١	١
	الثالثة		١٨٣	٩٥	٤٩	١٥	٧	٢	٩	٤	٢	٠
	الرابعة		٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المجموع / المعدل			٥٤٦	٣٣٨	١٢٤	٣٣	١٢	٣	٢١	٧	٧	١
				٦١,٩	٢٢,٧	٦,١	٢,٢	٠,٥	٣,٨	١,٣	١,٣	٠,٢
المجموع / المعدل			٣٠٠٠	١٩٦١	٢٩٩	١٢٤	١١٤	٦٣	٢٧١	١٢٦	٣٨	٤
				٦٤,٣	١١,١	٤,١	٣,٦	١,٨	٩,٣	٤,٣	١,٣	٠,٢

المصدر : كلية الكنوز الاهلية ، شعبة شؤون الطلبة ، بيانات غير منشورة للعام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠

شكل (٢) التباين النسبي لأعداد الطلبة الملتحقين بحسب الاختصاصات العلمية لكلية الكنوز الأهلية للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠



المصدر : جدول (١٦)

اما على مستوى التباين بحسب التخصصات الهندسية وتقنيات الحاسوب لكلية العراق الاهلية فقد تبين ان اعلى عدد للطبلة قد اختاروا قسم هندسة تقنيات الحاسوب بواقع (٢٥٩) طالب/ طالبة على مستوى محافظة البصرة ، اذ كان اعلى عددا بواقع (١٦٤) طالب/ طالب وبنسبة (٦٣,٣%) من سكنة قضاء البصرة وادنى نسبة لأعداد الطلبة كانت من نصيب قضائي المدينة والفاو بواقع طالب واحد لكل منهما وبنسبة (٠,٤%) ، اما ادنى عددا للطلبة سجل ضمن التخصص العلمي (هندسة الاتصالات) بواقع (١٥٤) طالب / طالبة على مستوى محافظة البصرة ، احتل قضاء البصرة المرتبة الاولى بعدد (١٠٨) طالب / طالبة وبنسبة (٧٠,١%) ، وادنى عددا لطلبة للقسم ذاته سجل في قضائي الدير والقرنة بعدد طالب واحد لكل منهما وبنسبة (٠,٧%) . وفي الحقيقة ان سبب اقبال الطلبة على قسم هندسة تقنيات

الحاسوب دون الاقسام الاخرى (الهندسة المدنية وهندسة اتصالات) الى اهمية هذا التخصص في التوظيف المستقبلي بعد التخرج بحسب ما اوضحه عددا من طلاب قسم المحاسبة [١٤]، لكن ذلك لا يعني عدم اهمية الاختصاصات الاخرى لما لها من اهمية كبيرة في الحقل العلمي والوظائف التي توفرها لطلبتها بعد تخرجهم والالتحاق بالمهن بحسب تخصصاتهم الدقيقة .

وبناء على ما تقدم ان المنطقة المماس لكلية العراق الاهلية شكلت معدل الوافدين اليها (٦٧,١%) اما معدل الوافدين للكلية من خارج مدينة البصرة (منطقة الاقليم الواسع) فقد شكلت معدل (٣٢,٩%) .

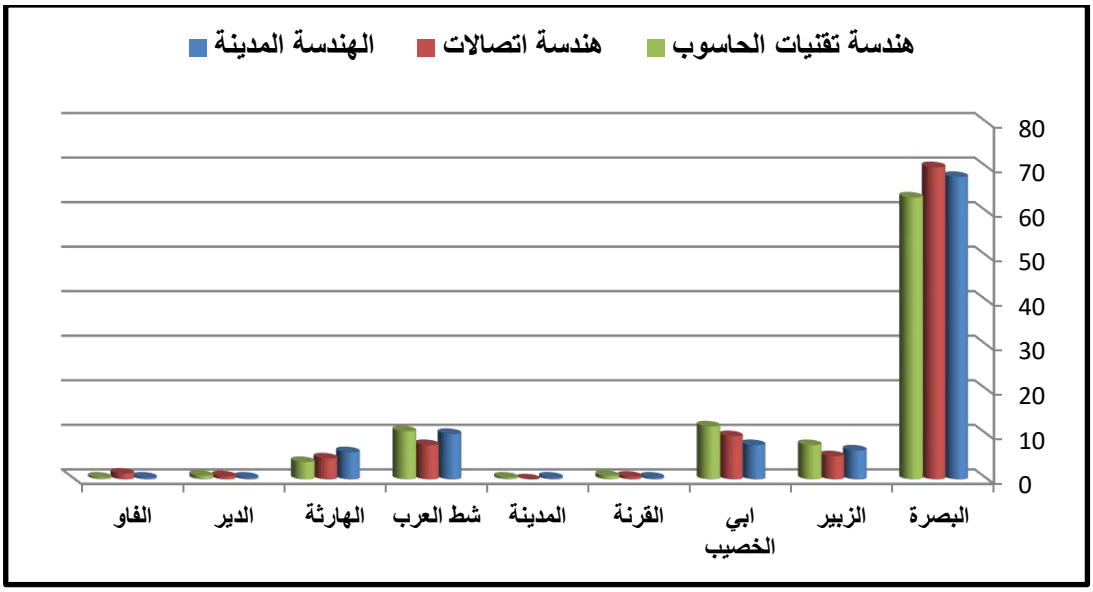
جدول (١٧) اعداد الطلبة ونسبهم المئوية في كلية العراق الاهلية بحسب التخصصات الانسانية والعلمية للعام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠

القسم والعلمي	المرحلة الدراسية	مجموع الطلبة	الاقضية								
			البصرة	الزبير	ابي الخصيب	القرنة	المدينة	شط العرب	الهارثة	الدير	الفاو
الهندسة المدينة	الاولى	٥٨	٣٥	٤	٧	٠	٠	٨	٣	٠	١
	الثانية	٨٠	٥٨	٤	٥	١	٠	٦	٥	١	٠
	الثالثة	٦١	٤٠	٥	٤	٠	١	٧	٤	٠	٠
	الرابعة	٤٧	٣٤	٣	٣	٠	٠	٤	٣	٠	٠
المجموع / المعدل		٢٤٦	١٦٧	١٦	١٩	١	١	٢٥	١٥	١	١
			٦٧,٩	٦,٥	٧,٧	٠,٤	٠,٤	١٠,٢	٦,١	٠,٤	٠,٤
هندسة اتصالات	الاولى	٢٦	١٧	٢	٤	٠	٠	٢	١	٠	٠
	الثانية	٦١	٤٢	٤	٥	١	٠	٦	٢	٠	١
	الثالثة	٣٣	١٩	٢	٤	٠	٠	٣	٣	١	١

	الرابعة	٣٤	٣٠	٠	٢	٠	٠	١	١	٠
المجموع / المعدل		١٥٤	١٠٨	٨	١٥	١	٠	٧	١٢	١	٢
			٧٠,١	٥,٢	٩,٧	٠,٦	٠	٤,٧	٧,٧	٠,٧	١,٣
هندسة تقنيات الحاسوب	الاولى	٦٣	٣٥	٥	١٣	٠	٠	٣	٦	٠	١
	الثانية	٧٨	٥١	٨	٩	١	١	٢	٥	١	٠
	الثالثة	٦٧	٥٠	١	٣	٠	٠	٢	١١	٠	٠
	الرابعة	٥١	٢٨	٦	٦	١	٠	٣	٦	١	٠
المجموع / المعدل		٢٥٩	١٦٤	٢٠	٣١	٢	١	١٠	٢٨	٢	١
			٦٣,٣	٧,٧	١١,٩	٠,٨	٠,٤	٣,٩	١٠,٨	٠,٨	٠,٤
المجموع / المعدل		٦٥٩	٤٣٩	٤٤	٦٥	٤	٢	٣٢	٦٥	٤	٤
			٦٧,١	٦,٥	٩,٨	٠,٦	٠,٥	٤,٩	٩,٦	٠,٦	٠,٤

المصدر : كلية العراق الأهلية، شعبة الشؤون الطلبة ، بيانات غير منشورة، للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠.

شكل (٢) التباين النسبي لأعداد الطلبة الملتحقين بحسب الاختصاصات العلمية لكلية العراق الأهلية للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠



المصدر : جدول (١٧)

٤. اقليم نفوذ كلية البصرة للعلوم والتكنولوجيا الاهلية :

تأسست كلية البصرة للعلوم والتكنولوجيا الاهلية في عام ٢٠١٣ وسرعان ما اوجدت المناخ المناسب لشريحة واسعة من الطلبة الباحثين عن تخصصات متنوعة وعلى راسها تخصص تقنيات تحليلات مرضية الذي اصبح من اهم التخصصات العلمية التي يبحث عنها شريحة واسعة من الطلبة بالنظر لما توفره من عمل مضمون بعد التخرج من الكلية ، وبالتالي وجد من خلال الاحصائية الرسمية للكيلة بوجود (١٣٠٤) طالب /طالبة من عموم محافظة البصرة ، اذ كانت الغالبية العظمى لمرتاديها هم من سكنة قضاء البصرة بواقع (٨١٤) طالب / طالبة بمعدل (٦٢,٣%) ، وجاء بالمرتبة الثانية قضاء أبي الخصيب بعدد الطلبة الوافدين (١٦٣ طالب/ طالبة وبمعدل (١٢,٤%) ، وادنى معدل سجل لقضاء المدينة بعدد (٣) طالب / طالبة وبمعدل (٠,٢%) ، ينظر جدول (١٨) وشكل (٤)، ومن الملاحظ ان قضاء البصرة استحوذ على اعلى معدل لأعداد الطلبة الملتحقين بكلية البصرة للعلوم والتكنولوجيا ، اذا ما

قورنت مع بقية اقضية محافظة البصــرة الــى حالة الارتفاع النسبي المستوى الاقتصادي لعموم سكان القضاء نتيجة للكثافة السكانية العالية فيه هذا من جهة ، ورغبة اولياء الامور بأرسال اولادهم الى تخصصات عليمة وانسانية من جهة اخرى ، فضلا عن انخفاض اجور السنوية التي تراوحت بين (١٨٠٠٠٠٠-٣٥٠٠٠٠٠) مليون دينار اذا ما قورن مع الاجور السنوية لبقية الكليات الاهلية الاخرى .

اما على مستوى التباين بحسب التخصصات الانسانية والهندسية والتحليلات المرضية لكلية البصرة للعلوم والتكنولوجيا الاهلية فقد تبين بحسب الجدول (١٨) والشكل (٣) ان اعلى عدد للطبلة قد اختاروا قسم اللغة الانكليزية بواقع (٣٨٢) طالب/ طالبة على مستوى محافظة البصرة ، اذ كان اعلى عددا بواقع (٢٢٢) طالب/ طالب وبنسبة (٥٨,١%) من سكنة قضاء البصرة وادنى نسبة لأعداد الطلبة كانت من نصيب قضاء المدينة بواقع طالب واحد وبنسبة (٠,٣%) ، اما ادنى عددا للطلبة سجل ضمن التخصص العلمي (تقنيات التحليلات المرضية) بواقع (٢٦٠) طالب / طالبة على مستوى محافظة البصرة ، احتل قضاء البصرة المرتبة الاولى بعدد (١٤٩) طالب / طالبة وبنسبة (٥٧,٣%) ، وادنى عددا لطلبة للقسم ذاته سجل في اقضية القرنة والمدينة والفاو بعدد طالب واحد لكل منهما وبنسبة (٠,٤%) .

وبصورة عامة ان المنطقة المماس لكلية البصرة للعلوم والتكنولوجيا الاهلية شكلت معدل الوافدين اليها (٦٣,٣%) من قضاء البصرة، اما النسب الاخرى لمرتاديي كلية البصرة كانوا من خارج مدينة البصرة (منطقة الاقليم الواسع فقد شكلت معدل (٣٦,٧%) .

جدول (١٨) اعداد الطلبة ونسبهم المئوية في كلية البصرة للعلوم والتكنولوجيا الاهلية بحسب التخصصات الانسانية والعلمية للعام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠

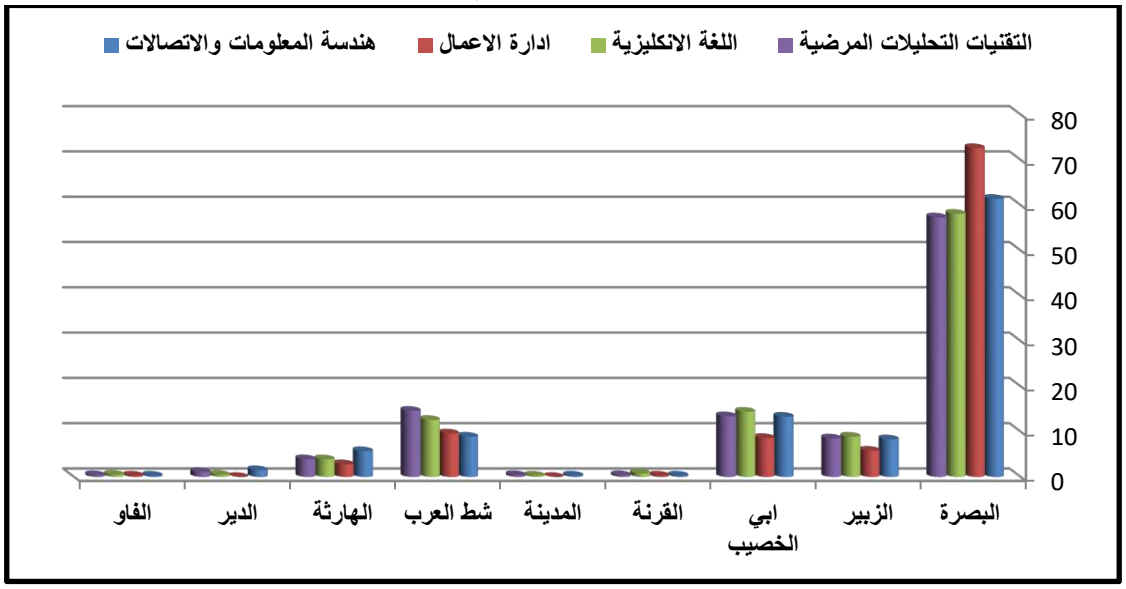
القسم الانساني والعلمي	المرحلة الدراسية	مجموع الطلبة	الاقضية								
			البصرة	الزبير	ابي الخصيب	القرنة	المدينة	شط العرب	الهارثة	الدير	الفاو

هندسة المعلومات والاتصالات	الاولى	١١٦	٦٠	١٤	١٨	١	١	١٣	٧	٢	٠
	الثانية	١١١	٧٦	٦	١٣	٠	٠	٩	٦	١	٠
	الثالثة	٧٤	٤٤	٧	١١	٠	٠	٥	٥	١	١
	الرابعة	٣٦	٢٧	١	٣	٠	٠	٣	١	١	٠
المجموع / المعدل		٣٣٧	٢٠٧	٢٨	٤٥	١	١	٣٠	١٩	٥	١
			٦١,٤	٨,٣	١٣,٣	٠,٣	٠,٣	٨,٩	٥,٧	١,٥	٠,٣
ادارة اعمال	الاولى	١٠٩	٦٩	١٠	١١	١	٠	١٦	٢	٠	٠
	الثانية	٩٦	٦٧	٥	٨	٠	٠	١٠	٥	٠	١
	الثالثة	٨٠	٧٠	١	٥	٠	٠	٣	١	٠	٠
	الرابعة	٤٠	٣٠	٣	٤	٠	٠	٢	١	٠	٠
المجموع / المعدل		٣٢٥	٢٣٦	١٩	٢٨	١	٠	٣١	٩	٠	١
			٧٢,٦	٥,٨	٨,٦	٠,٣	٠	٩,٦	٢,٨	٠	٠,٣
اللغة الانكليزية	الاولى	١١٨	٥٧	١٣	٢٠	٠	٠	١٦	١٠	١	١
	الثانية	١٠٢	٧٨	٨	٨	١	٠	٥	٢	٠	٠
	الثالثة	١١٢	٦٢	٧	١٦	٢	١	٢١	٣	٠	٠
	الرابعة	٥٠	٢٥	٦	١١	٠	٠	٦	٠	١	١
المجموع / المعدل		٣٨٢	٢٢٢	٣٤	٥٥	٣	١	٤٨	١٥	٢	٢
			٥٨,١	٨,٩	١٤,٤	٠,٨	٠,٣	١٢,٦	٣,٩	٠,٥	٠,٥
تقنيات التحليلات	الاولى	١٨٦	١١٣	١٤	٢٥	١	١	٢٣	٦	٢	١
	الثانية	٧٤	٣٦	٨	١٠	٠	٠	١٥	٤	١	٠
	الثالثة		لا توجد مرحلة دراسية								

المرضية	الرابعة		لا توجد مرحلة دراسية							
المجموع / المعدل		٢٦٠	١٤٩	٢٢	٣٥	١	١	٣٨	١٠	٣	١
			٥٧,٣	٨,٥	١٣,٤	٠,٤	٠,٤	١٤,٦	٣,٩	١,١	٠,٤
المجموع / المعدل		١٣٠٤	٨١٤	١٠٣	١٦٣	٦	٣	١٤٧	٥٣	١٠	٥
			٦٢,٣	٧,٩	١٢,٤	٠,٥	٠,٢	١١,٤	٤,١	٠,٨	١,٢

المصدر:- البصرة للعلوم والتكنلوجيا الأهلية، شعبة الشؤون الطلبة، بيانات غير منشورة، للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠.

شكل (٣) التباين النسبي لأعداد الطلبة الملتحقين بحسب الاختصاصات العلمية لكلية البصرة للعلوم والتكنولوجيا الأهلية للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠



المصدر : جدول (١٨)

النتائج والمقترحات:

أولا: النتائج:

١. توصل البحث الى ان التعليم الجامعي الاهلي يمثل الوجه الاخر والمكمل للتعليم الجامعي الاهلي ، وتاريخيا فان التعليم الجامعي الاهلي ظهر اولا في بغداد منذ ستينيات القرن العشرين وبعد مخاض طويل وسلسلة من القوانين الحكومية بدأ يظهر التعليم الاهلي في العديد من محافظات العراق وكانت البصرة سباقة فمنذ التسعينيات شيدت اول جامعة وهي كلية شط العرب الاهلية عام ١٩٩٦ ومن ثم تلاها كلية العراق الاهلية ومن ثم كلية الكنوز الاهلية وكلية البصرة للعلوم والتكنولوجيا لعام ٢٠١٣.

٢. اظهر البحث بان تزايد اعداد الجامعات الاهلية في مدينة البصرة ناجم بفعل عوامل موقعيه واخرى بشرية اسهمت في زيادة اعدادها في المدينة ومنها (الموقع الجغرافي ، الحجم السكاني المتزايد ، والعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية)

٣. اتضح من البحث ان هناك تباين موقعي في توزيع للكليات الاهلية في المدينة، فنلحظ ان كلية شط العرب وقعت في حي المعقل وكلية الكنوز تقع في حي الاندلس وكلية العراق في حي الزهور وكلية البصرة للعلوم والتكنولوجيا تقع في حي صنعاء .

٤. تبين من البحث ان اعداد الطلبة الملتحقين في الكليات الاهلية في تزايد مستمر سنة بعد اخرى وهو انعكاس لحالة الارتفاع النسبي في المستوى الاقتصادي النسبي لأسر الطلبة من جهة ، ولانخفاض معدلات القبولات في تلك الكليات عند مقارنتها مع المعدلات الدنيا والعليا التي تفرضها الجامعات الحكومية من جهة ثانية ، اذ نلحظ ان كلية شط العرب قد سجلت اعداد الطلبة فيها للسنة الدراسية ١٩٩٣-١٩٩٤ حوالي (٥٠٤) طالب/ طالبة ارتفع الى (٣٤٢١) طالب/ طالبة للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠ ، وكذلك الحال في كلية الكنوز الاهلية والتي بلغ اعداد الطلبة فيها (٢٢٨) طالب/ طالبة للعام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣ ارتفع الى (٢٧٤٤) طالب/ طالبة للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠ ، ويسيري

الحال ذاته لكلية البصرة للعلوم والتكنولوجيا التي سجلت اعدادا لطلبة (٧٩) عند فتح ابوابها لعام ٢٠١٣-٢٠١٤ ارتفع اعداد الطلبة فيها الى (٦٣٠) للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠ ، باستثناء كلية العراق الاهلية التي انخفض فيها اعداد الطلبة من (١٣٦٤) طالب/ طالبة للعام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤ الى (٧٦٤) طالب/ طالبة للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠ نتيجة لتغيرات ادارية وهيكلية .

٥. توصل البحث الى ان هناك تفاوت واضح فيما يتعلق بالأجور الدراسية للكليات الاهلية وحسب التقادم في السنوات الدراسية ، بمعنى اخر ان الاجور الدراسية ترتفع سنة بعد اخرى تبعاً لعدة متغيرات بشرية واقتصادية فضلا عن زيادة اعداد الطلبة الملتحقين في الكليات الاهلية الواقعة في مدينة البصرة.

ثانيا: المقترحات:

١. ينبغي على الجهات الاستثمارية الخاصة افتتاح جامعات اهلية في اغلب اقضية البصرة بغية اعادة توزيعها من جهة ولاستفادة الاقضية الاخرى من خدماتها وتقليل الزخم على الكليات الاهلية في مركز مدينة البصرة من جهة ثانية لكون بعض اقضية المحافظة لاسيما (الفاو ، المدينة ، القرنة) بعيد جدا عن مركز المدينة .

٢. على الجهات الحكومية افتتاح جامعات حكومية في اغلب اقضية المحافظة بغية استيعاب الاعداد المتزايدة من الطلبة والملتحقين للكليات الحكومية والاهلية على حدٍ سواء .

الهوامش:

* جامعة المعقل كانت في طور التشييد والبناء وفتحت ابوابها للعام الدراسي ٢٠٢١ ، لذلك لم نتطرق لها ضمن البحث الحالي.

* يشترط في تأسيس الجامعات او الكليات الاهلية في كونها مؤسسات خاصة ذات منفعة عامة تشرف عليها الدولة وتخضع ضمن خطة التعليم الجامعي في العراق. للمزيد ينظر ابراهيم خليل العلاق ، دراسة لوضع التعليم الجامعي في العراق حتى عام ٢٠٠٠ ، مجلة اهل البيت ، العدد الثاني ، ٢٠٠٥ ، ص٥٤.

* اسست بموافقة التعليم العالي والبحث العلمي بموجب القرار المرقم (٥٦٨) لعام ١٩٩٣ استناداً إلى قرار الثورة (المنحل) من قبل اتحاد الحقوقيين العراقيين فرع البصرة: من وثائق كلية شط العرب الاهلية ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠١٩.

* تتبع الكلية التقديم الجامعي المعمول في الجامعات الحكومية ، كما تتبع المناهج الدراسية خلال السنوات الأربعة وهي ذات المناهج التبعة في الجامعات الرسمية وبنفس الوحدات الدراسية.

* ان كلية العراق خاضعة لنظام التصنيف الجامعي العالمي (Acereditation ASI) وحصلت على الاعتمادية (ASI Aceredition) عام ٢٠١٨، وحصلت على شهادة (ISO) في مجالات الجودة والسلامة المهنية والصحة والبيئة والأمن من قبل المنظمة الدولية (AGS) واتبعت الكلية نظام (E-university) الإدارة الالكترونية في مختلف التعاملات العلمية والإدارية والفنية عام ٢٠١٥، انظمت الكلية إلى مؤسسة (Naric) العالمية ٢٠٠٥، تمنح الكلية شهادة (Cisco – Vsat – Linux) للتدريب الصيفي للطلبة شهادة خبرة وشهادة أكاديمية (Project management). المصدر: الانترنت على الموقع الالكتروني http://iuc.edu.iq/av/iuc-2019-2020-new-students. المصدر: الانترنت على الموقع الالكتروني http://iuc.edu.iq/av/iuc-2019-2020-new-students.

* صنفت الكلية البصرة للعلوم لتكنولوجيا ضمن تصنيف التايمز العالمي ويتضمن التصنيف جود التعليم الذي يقيس مساهمة الجامعات في السنوات الأولى من التعليم وكذلك يقيس مستوى ابحاثها والتزامها بالتعليم بمستوى السابع من أصل واحد وعشرين جامعة مدرجة. المصدر :الانترنت على الموقع الالكتروني http://www.timeshighereducation.

الذات الرقمية الاكاديمية لدى طلبة الدراسات العليا في كلية التربية للبنات

أ.م.د. علي عباس علي اليوسفي
كلية التربية للبنات/ جامعة الكوفة

المقدمة:

تتجلى الحاجة الى البحث في كونه يتناول دراسة قضية لافته اصبحت تفرض ذاتها على العقل المعرفي الحالي في ظل الثورة التقنية وتعدد الوسائط الافتراضية وكثرة المواقع الالكترونية وفضاءات التواصل الاجتماعية، ويهدف البحث معرفة الذات الرقمية الأكاديمية لدى طالبات الدراسات العليا في كلية التربية للبنات، وإيجاد الفروق ذات الدلالة الإحصائية للذات الرقمية الأكاديمية لدى طالبات الدراسات العليا في كلية التربية للبنات على وفق المتغيرات المرحلة الدراسية (الماجستير – الدكتوراه)، والتخصص الدراسي (علمي –إنساني). وقد طبق البحث على عينة بلغت (٢١١) طالبة من (الماجستير – الدكتوراه) تم اختيارهن بالطريقة القصدية البسيطة، وقام الباحث بأعداد مقياس لمعرفة الذات الرقمية الأكاديمية، وتكونت من (٢٨) فقرة، وتم استخراج الخصائص السيكومترية للأداة من الصدق والثبات، وكانت نسبة الثبات للأداة بطريقة اعادة الاختبار (٠,٨٥)، واستعان الباحث بمجموعة من الوسائل الاحصائية (معامل ارتباط برسون، اختار التائي لعينة واحدة ، تحليل التباين الثنائي).

الفصل الأول: منهجية البحث:

-مشكلة البحث:

إن السلوك هو موضوع علم النفس وهو النشاط الكلي للفرد في تعامله وتكيفه لبيئته، فالإنسان في تفاعله ما هو الا تكوين نفسي يتميز بصفات معينة تحقق ذاتها بإنجازاتها في العمل وفي العلاقات الاجتماعية المختلفة، وان عملية تحقيق التكامل بين جوانب شخصية الفرد من جهة وعلاقاته في بيئته بتأثره بها وتأثيره عليها من جهة أخرى هي الغاية التي نسعى اليها جميعًا.

وللتقدم السريع للمعرفة ادخل المجتمعات في تحديات اجتماعية وثقافية واقتصادية كبيرة ، مما جعلها تشهد تغيرات جذرية تكاد تعصف بثوابتها وموروثها الحضاري والاجتماعي والقيمي، كونها لم تعد تملك الا ان تتأثر بدرجات متفاوتة بقوى التغير، وفي هذا الخضم اصبح من يمتلك سطوة العلم يمتلك أيضاً المركزية المفرطة في التحكم ، يعد الوعي الفكري والمتمثل بالمعنيين بالمؤسسات العلمية ابتداء من المعلم وصعودا إلى طلبة الدراسات العليا بمثابة مفتاح أمان للفرد والمجتمع في مواجهة الحياة، ووسيلة دفاع مهمة لمواجهة الظروف الحياتية عندما يكون الإنسان متمكنا بدرجة كافية من العلم والمعرفة فانه يكون قادرا على السيطرة على تلك الظروف.

وكذلك فان العلم خير وسيلة ترفع الفرد والمجتمع نحو التقدم والرقي وتحقيق الذات، والتغلب على المصاعب والضغوط التي تواجه الإنسان من اجل تطوير ونمو المجتمع والتنمية البشرية، ويعد طلبة الدراسات العليا من ضمن المؤسسات التربوية المسؤولة في توجيه العملية التربوية والعلمية لأنه يمثل الجزء الفاعل في عملية صنع المستقبل، ولا يقتصر ذلك على المستوى العلمي فقط بل لابد من إعدادهم إعدادا شخصيا وعقليا وفي توافقهم النفسي والاجتماعي والسلوكي، فتفاني الطلبة ودوره المميز في التعامل والتفاعل مع الاخرين يخلق الفرص المناسبة في بيئة عمله وبناء علاقات طيبة بينه وبين زملائه واعضاء الهيئة التدريسية والادارية، عندها يكون ذا فاعلية ايجابية وله تأثير واضح في وضع الحلول المناسبة عندما تحصل مشكلات ومعوقات في البيئتين الدراسية والادارية.

ورغم التطور العلمي والتكنولوجي الذي يشهده العالم في مجال الحاسوب والانترنيت والفضاء ومحاولات الإنسان الفعلية للسيطرة على بيئته واستغلال مواردها وثرواتها لخدمته فضلا عن هذه الأبعاد المادية وأهميتها في التقدم الحضاري يبقى البعد الإنساني المحور الأساسي في الوجود الحياتي ،فالإنسان هو الذي يصنع التقدم وهو أساس الحضارة، وأن كل مساعي الإنسان منذ القدم للسيطرة على نفسه لأجل تحسين سلوكه والتحكم في رغباته والسيطرة على انفعالاته وصولا إلى تحقيقه للتوافق النفسي والاجتماعي يصّنف ضمن مفهوم الذات.

يطلق على العصر الحالي الكثير من المسميات ومنها عصر التواصل. اذ بدأ العالم يعيش ثورة تواصلية ظهرت بسبب التكنولوجيا التي تبلورت في منتصف القرن العشرين. الا ان عملية التواصل قديمة قدم الفرد. فمنذ وجود الفرد على الارض وهو يستخدم التواصل بما يتناسب مع حضارته واحتياجاته. فكلما تقدمت الحضارة ازدادت احتياجات الفرد. وظهرت حاجته للتواصل. كما ان التواصل على مستوى الجماعة يساعد على التقارب بين افراد المجتمع، واندماجهم. فهو يمثل اساس العلاقات الاجتماعية. فنجاح الفرد في التواصل مع الاخرين يساعده على النجاح في الحياة. والتمتع بالصحة النفسية. (اسماعيل،٢٠٠٣: ١٨-٢٠)

وتشير دراسة الطيبي (٢٠٢١) لقد حاولت هذه الدراسة تتبع صورة الذات الافتراضية وسمات تفاعلاتها، حيث ترسم الذات الافتراضية صورة ناصعة ومثالية وايجابية على صفحات الفيس بوك صورة قائمة على المثل الفضلى والقيم الراقية والصفات الانسانية النبيلة، فتنسلخ من حقيقتها الوجودية لتقمص هذه المينونية الملائكية تحقيقا للرغبة في ابراز الذات والاحساس بالرضى والتقدير، وحصد الاعجاب والاستحسان، وعبر هذا الاجراء تنبثق في ثنايا الفضاء الازرق سمات الذات الافتراضية (الطيبي، ٢٠٢١: ٥٨).

ودراسة محمد (٢٠١٩) في هذه الدراسة تحاول القاء الضوء على تأثير الاخرين على تكوين مفهوم الذات في عالم الانترنت، احدى المشكلات الرئيسية التي تحاول معالجتها في سد ثغرة في الاطار المفاهيمي عن ما اذا كان غياب التجسيد المادي وعدم كشف عن هوية الاخر في بيئة الانترنت يغيران الطرق التي يكون فيها المراهق راي عن نفسة، فقد يصبح الاخر مجهول الهوية زجاجا داكنا ومعتما يحاول ان يبحث فيه المراهق عن رؤية واضحة لنفسه. (محمد، ٢٠١٩: ٧٠).

وقد تحسس الباحث مشكلة البحث الحالي كونه يعمل استاذا جامعيا في إحدى الكليات ومن خلال تدريسه وتفاعله الاجتماعي مع طلبة الدراسات العليا ومعايشته للواقع انهم الاشخاص الفاعلون والمميزون في المجتمع هم المحور الاساسي الذي تدور حوله المتغيرات المعرفية والاجتماعية، ويمثلون مواقع مؤثرة علميا، واجتماعيا، ونفسيا، وانفعاليا وتربويا لما يمتلكن من اقتدار وتمايز وتنوع وقدره على التأثير على

الآخرين ، وجاء هذا البحث محاولة لتعّرف بفاعلية الذات الجامعية الاكاديمية والتفكير العلمي لديهم ذلك ان طبيعة عملهم يدخل في المجال العقلي والمعرفي، ذلك يحتاج إلى مستوى من الاتزان الانفعالي وتوافقه النفسي.

بحسب علم الباحث لم يعثر على دراسة تناولت هذا المتغير للطلبة الدراسات العليا مما دفع الباحث للتصدي لهذه المشكلة.

ويمكن أن نلخص مشكلة البحث من خلال السؤال الآتي:

كيف ترى الذات الرقمية الافتراضية لدى طلبة الدراسات العليا قد تكون فاعلة ومؤثرة وقد لا تكون وان الباحث يفترض وجود الحالتين لذا فان البحث الحالي يسعى للتعرف على مدى الذات الرقمية الاكاديمية؟

-أهمية البحث:

اهتمت البحوث التربوية والنفسية بدراسة الانسان ككل، وكان الذات ومفهومها نصيب كبير في هذه الدراسات، نروم في هذا البحث دراسة قضية لافتة اصبحت تفرض ذاتها على العقل المعرفي الحالي في ظل الثورة التقنية وتعدد الوسائط الافتراضية وكثرة المواقع الالكترونية وفضاءات التواصل الاجتماعية، وما اتاحة هذه الفضاء من بيئة رقمية ووسائل وبرمجيات، بتشكل هوية الذاتية الرقمية.

مع بداية القرن الحادي والعشرين، وفي ظل التطورات التي يشهدها العالم المعاصر ، وما تفرضه التغيرات المتلاحقة في شتى ميادين المعرفة برزت الحاجة إلى رعاية التربويين وقادة الفكر، القادرين على حل المشكلات، فالمستقبل يعتمد على قدرات الانسان ومواهبه بصورة أكبر من اعتماده من الموارد الطبيعية. فقدرنا اننا نعيش في عصر تتفجر فيه العلوم والمعارف بسرعة مذهلة، فما ان تبتدع فكرة حتى يهرع التكنولوجيين إلى استغلالها بابتكار جديد (مذكور،٢٠٠٠: ٤٠).

ان للتواصل أهمية كبيرة في حياة الفرد اليومية. فهو بمثابة القلب النابض الذي بدونه تتوقف الحياة. لكونه الأداة الأكثر فاعلية في التفاهم والمشاركة، وتبادل الخبرات مع الاخرين، مما يؤدي الى زيادة فرص النجاح لديهم، لذلك استخدم الفرد التواصل الشفوي (الكلام المنطوق)، منذ العصور القديمة، ثم استطاع

ان يستخدم الصور كطريقة لتسجيل أفكاره، والحوادث المختلفة، حتى ظهرت الكتابة التي تعد أفضل طريقة للتواصل وحتى الوقت الحاضر (الصباغ، ٢٠٠٧: ٣٠٢).

للتواصل دورا مهما في تقوية العلاقات الاجتماعية، لأنه يعمل على الانفتاح على الاخرين، ويستخدم الفرد في المحادثات التي تتم وجها لوجه مع الاخرين أقل من (٣٥%) من الجانب اللفظي (الكلام المنطوق)، وأكثر من (٦٥ %) من الجانب غير اللفظي كالإيماءات واللغة المحاذية، وتجدر الاشارة الى ان يختلف التواصل باختلاف العمر، والجنس، والمستوى الأخلاقي، والثقافي، والاجتماعي. (علي، ٢٠٠٩: ١٢-٣١).

فلا يمكن لأي جماعة أو منظمة أن تنشأ وتستمر من دون التواصل بين أعضائها. لأن التواصل مسؤول عن التفاعل الاجتماعي، وهو الوسيلة التي يستخدمها الفرد لتنظيم حياته الاجتماعية واستقرارها، وتغييرها. ونقل أشكالها ومعناها من جيل إلى جيل. وعند النظر إلى المجتمع الحديث بشركاته، وهيئاته، ومنظماته، ندرك أن التواصل هو الجهاز العصبي الذي يعمل على تماسك أجزاءها وتكاملها. (العوض،٢٠١٣: ٣).

ان الافراد الواعيون بذواتهم يتسمون بقدرتهم على ادراك حالتهم النفسية اثناء معايشتها ويمتلكون البصيرة فيما يخص حياتهم الانفعالية لكونهم شخصيات استقلالية واثقة من امكاناتها ويتمتعون بصحة جسمية ونفسية جيدة، ويمتلكون مهارة الخروج من حال المزاج السيء اذ تساعدهم عقلانيتهم في ادارة انفعالاتهم (سعيد ٢٠٠٨: ١١٧).

ادى التطور المتسارع في تكنولوجيا الاتصال الى انتاج وسائل تكنولوجية حديثة عملت على تغيير انماط الحياة اليومية وعلاقاتها الاجتماعية وطريقة التفاعل التقليدي واثرت بشكل كبير على جوانب الحياة النفسية والتربوية والثقافية ومن اهم هذه ادوات التواصل الاجتماعي حيث انها احدثت تغيرات غير مسبوقة في حياة الانسان، وبخاصة في المجال الاجتماعي والمعرفي .

وتعتبر هذه الشبكات من اكثر الوسائل استخداما من قبل الانسان في الوقت الحاضر وتتميز بسهولة استخدامها وقدرة المستخدمين للوصول الى ما يريدون خلال وقت قصير، وتعلب هذه المواقع ادوارا عديدة

سياسية واجتماعية وثقافية وفكرية وتربوية حيث اصبح بالإمكان اي شخص ان ينشئ موقعه الخاص على مواقع التواصل الاجتماعي بسهولة ويسر والالتقاء مع الزملاء القدامى وزملاء الدراسة والمهنة او العمل كونها وسيلة سريعة للتواصل مع الاخرين عبر ادواتها المختلفة .

لذلك قد يكون التعليم الجامعي البيئة المناسبة لذلك. فالتعليم الجامعي من اهم الركائز التي تعتمد عليها الدول المتقدمة في اعداد الملاكات البشرية المؤهلة. فهو يقوم بأعداد الملاكات المختلفة وتأهيلها وتدريبها للنشاطات المختلفة التي تفي بمتطلبات الوظائف التي يعدون من اجلها. وعليه يعد طلبة الجامعة شريحة مهمة في المجتمع لانهم عمادة وقادة مستقبله في معظم مفاصل الحياة وميادينها. ومركز طاقاته المنتجة القادرة على احداث التغير. وبخاصة بعد اكمالهم الدراسة ودخولهم ميدان العمل والانتاج. لإدارة عجلة التقدم ورفع مستوى الحياة والنهوض بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية. اذ ان الجامعة احدى المؤسسات التعليمية المهمة التي تؤدي دورا بارزا في حياة المجتمعات. فضلا عن مسؤولياتها في قيادة النهضة العلمية وتوسيع افاق المعرفة ونشرها عبر اهتمامها بالبحث العلمي، والتصدي للمشكلات التي تواجه المجتمع، ووضع الحلول المناسبة لها. (الربيعي، ٢٠٠٥: ٤-٥).

اما الفوائد التطبيقية للبحث الحالي فيمكن اجماله في ما يأتي :-

تناول مصطلح الذات الرقمية الاكاديمية هي دراسة ستكون الاولى من نوعها في القطر على حد علم الباحث والتي قد تؤدي الى اثارة بحوث اخرى تتعلق بهذا المصطلح .

اهمية تحديد هذا المفهوم بالنسبة لطلبة الدراسات العليا بالنظر لما لهذه الفئة من دور فعال في تغيير انماط التفكير والسلوك لدى افراد المجتمع وذلك بعد تخرجهم وتوليهم مهام ادارية وتربوية لإدارة شؤون المجتمع.

يمكن عد مقياس البحث الحالي اداة تقويمية عند تطبيقها على طلبة الجامعة بغية التعرف على مدى تحقيق الاهداف التربوية المنشودة للنظام التربوي في شخصية الطالب وسلوكه .

يمكن لواضعي المناهج الافادة من تطبيق مقياس البحث الحالي في تعديل وتطوير المناهج والمقررات الدراسية بما يتناسب والمرحلة الراهنة والمستقبلية لتنمية العامل الفكري والخلقي لتطور المجتمع وتقدمه .

اهداف البحث: – يهدف البحث الحالي الى:

١– التعرف على الذات الرقمية الأكاديمية لدى طالبات الدراسات العليا في كلية التربية للبنات.

٢– إيجاد الفروق ذات الدلالة الإحصائية للذات الرقمية الأكاديمية لدى طالبات الدراسات العليا في كلية التربية للبنات على وفق المتغيرات المرحلة الدراسية (الماجستير – الدكتوراه)، والتخصص الدراسي (علمي –إنساني).

حدود البحث: يقتصر البحث الحالي على عينة من طالبات الدراسات العليا في جامعة الكوفة كلية التربية للبنات وللعام الدراسي ٢٠٢٠–٢٠٢١.

–تحديد المصطلحات:

- الذات الرقمية :

عرفها الثيدي (٢٠٠٢): الذات المصممة على الانترنت تحت تأثير الجمهور الالكتروني.(Altheide, 2002: 42).

وعرفها (محمد ،٢٠١٩): الذات التي يتم بناءها فقط من خلال التفاعل عبر الانترنت ردود الفعل غير اللفظية، وهي قابلة للتغيير ومتعددة، كما يتم سردها بشكل تلقائي، وتوجيهها الى الداخل نحو عالم الافكار والمشاعر .(محمد ، ٢٠١٩: ٧٢)

ويعرفها الباحث الذات الرقمية الاكاديمية: بانها الذات الرقمية التي نمت وتطورت عبر شبكات اجتماعية تفاعلية في مواقع التواصل والتي يتم بنائها من خلال التفاعل مع الجمهور عبر قنوات التواصل الغير لفظية يسجلون فيها خواطرهم واهتماماتهم العلمية والتربوية وهي تكون على شكل صور او نصوص او فيديو وتكون قابله للتغيير في اي وقت.

- التعريف الاجرائي: هي الدرجة الكلية التي تحصل عليها الطالبة في الاجابة عن فقرات المقياس المعد في هذا البحث .

الفصل الثاني: إطار نظري:

- صورة الذات الرقمية الافتراضية :

فرض العالم وجدودا رقميا نتيجة للعولمة وتطور العقل التكنولوجي واصبحت المجتمعات الانسانية شديدة التعلق بهذا الوجود الحميمي، لذلك غدا من الطبيعي ان يتحدث كثير من الباحثين عن المجتمع الشبكي والمجتمع الافتراضي والعصر الرقمي (العلي ، ٢٠١٥: ١٢٧)، نظرا لوجود كينونة اخرى بموازاة الحياة الواقعية، الامر الذي انبثق منه تشكيل هوية رقمية وافتراضية وشبكية تطبع تفاعلات المستخدمين، وتوثق ذواتهم واهنماماتهم وانشغالاتهم وتصورهم للحياة والوجود والعالم والقيم، ان الذات الرقمية تعد مظهرا من مظاهر العالم الرقمي، والتجارة الرقمية والبريد الالكتروني والشبكات الاجتماعية والعوالم الافتراضية، حيث لم تعد مرتبطة في العصر الرقمي بجهود ثابتة، او مصوغة ماديا كرخص القيادة او جوازات السفر مثلا بل انشات العوالم الافتراضية والشبكات الاجتماعية مواطن للتفاعل بين الافراد في النوع والطبيعة وعلى هذا الاساس ظهرت الهويات الجديدة المحمولة على نحو متزايد ولها القدرة على تجاوز اصولها والانتقال الى الشبكات الاجتماعية والعوالم الافتراضية الاخرى(عادل ، ٢٠١٦: ٢٧٨).

واذا كان الوجود الواقعي يفرض حدودا وقوانين وعوائق جمة تجعل الفرد منعزلا عن الانخراط في مختلف القضايا والمستجدات، وتجعل كينونتة مقصورة على مداركه العقلية وقدراته ومكانته الاجتماعية وصفته العقلية، وهي الخصيصة نفسها التي يفرضها الوجود النصي الذي يكبح جماح الافراد ولا يسمح بالمشاركة الشعبوية، اذ ما يزال النشر الورقي نخبويا متاحا لمن يملك المعرفة واليات انتاجها وقنوات تبليغها. واذا كانت هذه خصائص الوجود الواقعي والوجود النصي، فان الوجود الافتراضي على عكس هذا تماما، فقد سمح للمستخدمين بان ينخرطوا بكل حرية ودون قيد او شرط في مختلف القضايا والمستجدات والاخبار، دون اعتبار لشرعية الخوض في مناقشة موضوع ما خارج التخصص، ان الذات الافتراضية ذات عارفة

وعالمة قادرة على خوض غمار المجال في مختلف القضايا، سياسة كانت او دينية او فلسفية او رياضية او اجتماعية او انسانية، واما هذه الامكانية الهائلة يمكن القول ان الفضاءات الافتراضية تتيح للأفراد فرصة تقديم انفسهم للأخرين بحرية كبيرة دون قيود، وهذه الحرية تعطي بعض الافراد مجالا رحبا لتقديم انفسهم بطريقة تمكنهم من اخفاء بعض الخصائص والصفات غير المرغوبة لديهم، والتي لا يرغبون ان يعرفها الاخرون عنهم (كالعمر والمهنة والجنس والطبقة والاعاقة الجسدية وبعض السمات كالبدانة او النحافة او الخجل .. الخ(ساري،٢٠١٤: ١٠٣).

وعبر هذه الخصوصية التعبيرية للفضاء الرقمي يمكن الحديث عن الذات الرقمية، يتمثل في تقديم لا يخلو من اهداف حجاجية يمكن اجمالها في محاولة ابراز الذات الافتراضية تفوقها ومثالتيها وبطوليتها، انها ذات كامله تنسجم مع القيم الانسانية النبيلة، وتتبنى كل المواقف الايجابية، وتصنع كينونة فاضلة. والواضح ان هذه الذات المصطنعة قائمة على التمسرح والتزييف، وهما السبيلان الى تأكيد الذات في واقع اجتماعي قائم على القمع والكبت ومصادرة الحرية في التعبير، وكبح جماح التطفل على مختلف المجالات المعرفية والعلمية، حيث ان الرقمي والافتراضي لا يختزل فقط في جهار الي، بل يشكل ايضا بيئة معيشية، حيث نكون في الواقع مغمورين، ومهاجمين بصفة مستمرة (ريفيل، ٢٠١٨: ٣١).

وهو ما يوكد التحول المعرفي الذي مس العقل الانساني، بحيث استعاض بالخطاب المادي ومنطق الواقع والوجود بعالم افتراضي، ومع انمحاء القول واللغة سيتلاشى الفكر، ستستمر الشاشة في لعب دور مركزي وستصبح الصورة حافزا على ميلاد ذاتية افتراضية. وسنبقى ضمن ذاتية هجينة مستلبة داخل الصورة وفي نظر الاخرين، فيما ان الذات ليست مطمئنة في وجودها الخاص فأنها ستظل تنتظر تأكيدها لنفسها من خلال البحث عن اكير قدر من التقدير لنفسها في تكاثر اللايكات وهذا هو الاحساس التي تحلينا علية الذاتية الافتراضية. (الطيبي، ٢٠٢١: ٥٤).

- نظرية الذات الزجاجية cooley. 1988) the Looking Glass Self).

يعد كولي من رواد النظرية التفاعلية الرمزية التي ركزت هذه النظرية على مبدئين اساسيين هما الرموز والمعاني في عملية التفاعل المتبادل تشير الرموز الى مجموعة الاشارات التي يستعين بها الافراد في عملية التواصل المتبادل اما المعاني فتشير الى ما يمكن خلف تلك الرموز وما ترهي اليه فلا فائدة من هذه الرموز ضمن عملية التفاعل التبادلي اذا لم تدرك معانيها (لطفي والزيات ، ١٩٩٩: ١٣١). ويشترك كولي مع التفاعلية الفرد والاخرين فيبني الفرد تصورات عن نفسة نتيجة لخبراته التفاعلية المتبادلة مع من حوله، فقدم وصفا للذات على ان الاخرين يشكلون زجاجا عاكسا او مرأة يرى فيها الفرد نفسة من خلال تفاعلات الاخرين معه(Hensly, 1992: 4)، فمثلا يشعر الفرد انه يتمتع بروح الداعبة عندما يستجيب الاخرون لنكاتنا ويضحكون عليها اي ان المفاهيم الذاتية التي يكونها الفرد عن نفسة مستندة الى تفاعلات الاخرين ووجهات نظرهم عنه (Beer,Watson,2013: 23). اي ان الفرد يتعلم رؤية نفسه بناءا على كيفية نظر المجتمع له فالذات هنا هي منتج اجتماعي واننا كأفراد نكتسب خصائصنا ومعتقداتنا وسلوكياتنا بناء على نظرة المجتمع لنا فتوثر العلاقات التبادلية وكيف يتصور الفرد نفسة واراءه ومعتقداته ومواقفه وسلوكياته امام الاخرين وإدراكه لذاته وقبولها نتيجة لقبولها من قبل الاخرين ويتأثر هذا المظهر الزجاجي للذات او الذات الزجاجية مفهوم اجتماعي نفسي قدمة العالم الاجتماعي تشارلز هيرتون كولي يصف فيه تطور الذات وهوية الفرد من خلال تفاعلاته مع المجتمع وتتضمن هذه الذات ثلاث مكونات اساسية :

المكون الاول : نتخيل كيف يجب ان تظهر امام الاخرين .

المكون الثاني : ونتخيل الاحكام ونتفاعل مع ما نشعر به حيال تلك الاحكام المتعلقة بمظهرنا.

المكون الثالث: ردود الافعال نحو تلك الاحكام سواء كانت استجابات لفظية او غير لفظية (Reitzes,1980:631).

ان الاشخاص الذين يقدمون انفسهم على انهم من صنع اراء الاخرين ن، اثناء استخدام اسمهم الحقيقي ولقبهم، يريدون اثبات ان تصوراتهم صحيحه عن طريق نشر اشياء يريدون الاخرين رؤيتها، انهم

يستخدمون عن عند اسمهم الحقيقي ولقبهم لانهم لا يرغبون في عدم الكشف عن هويتهم، بل يستعرضون في ثريا ويعيش حياة ممتعه يقوم هذا الشخص بنشر صور حضور الحفلات مرتديا ملابس باهضه الثمن في معظم الحالات، تمثل اراء الاخرين الذات المثالية ، والتي على الرغم من عدم عرضها في العالم الحقيقي، الا انها تظهر في العالم الافتراضي، على الرغم من اننا ننظر الى حياتنا الافتراضية المعروضة ، الا اننا نحصل على انطباع خاطئ باننا نمتلك حقا للحياة التي يتخيلها الاخرون، على الرغم من انها ليست حقيقية عن انفسنا تمكنا بطريقة ما من تحقيق الحياة المرجوة وفقا لآراء الاخرين،(Mark, Barrenchea. 2017: 2).

الفصل الثالث: اجراءات البحث :

يتضمن هذا الفصل الإجراءات التي اتبعت في تحديد مجتمع البحث، واختيار العينة ، وبناء أداة البحث وتطبيقها، والوسائل الإحصائية المتبعة في تحديد البيانات ، وفيما يأتي تفاصيل ذلك :-

اولا: منهج البحث:- ان المنهج المناسب لأجراء هذا البحث هو المنهج الوصفي إذ يعنى بوصف ما هو كائن ووصف الظاهرة الراهنة وتركيبها وعملياتها والظروف السائدة والمؤثرة عليها، ويشمل المنهج الوصفي جمع البيانات وتبويبها وتحليلها ودراستها وقياسها وتفسيرها وهو يعد اسلوب دقيق ومنظم للظاهرة او المشكلة المراد بحثها من خلال منهجية موضوعية وصادقة بما يحقق اهداف البحث (الجبوري ، ٢٠١٣: ١٧٩).

ثانيا: مجتمع البحث:- يتكون مجتمع البحث الحالي من طالبات الدراسات العليا للدراستين الماجستير والدكتوراه في كلية التربية للبنات في جامعة الكوفة للعام الدراسي (٢٠٢٠/٢٠٢١) والبالغ عددهن(٢١١) طالبة موزعات على (٩) اقسام (اللغة العربية، التاريخ، الجغرافية، العلوم التربوية والنفسية، الرياضيات، الكيمياء ، علوم الحياة، الفيزياء ، التربية الرياضية).

جدول (١) افراد مجتمع البحث حسب متغيري التخصص والمرحلة الدراسية

القسم	دراسة الماجستير	دراسة الدكتوراه	المجموع
اللغة العربية	١٤	٨	٢٢
التاريخ	١٢	–	١٢
الجغرافية	١٣	١٦	٢٩
العلوم التربوية والنفسية	١٥	–	١٥
الرياضيات	١٧	٢١	٣٨
الكيمياء	١٦	١٢	٢٨
علوم الحياة	١٢	٩	٢١
الفيزياء	١١	١٤	٢٥
التربية الرياضية	١٣	٨	٢١
المجموع	١٢٣	٨٨	٢١١

ثالثاً: عينة البحث:- و تعرف العينة : " بأنها مجموعة جزئية من المجتمع الاحصائي يتم اختيارها بطريقة مناسبة ، و اجراء الدراسة عليها و من ثم استخدام تلك النتائج و تعميمها على كامل مجتمع الدراسة الاصلي ،(المحمودي ،٢٠١٩:١٦٠)، و يذكر ايبل (Ebel,1972) في هذا الصدد ان حجم العينة هو الاطار المفضل في عملية الاختيار ، و ذلك كلما ازداد حجم العينة قل احتمال وجود الخطأ المعياري (Ebel,1972:298).اختيرت عينة طالبات البحث المكونة من(٢١١) طالبة من مجموع طلبات الدراسات العليا في جميع الاقسام العلمية والانسانية من طلبات كلية التربية للبنات، واختيرت

العينة بالطريقة القصدية، كما راع الباحث عند اختيار العينة متغير (التخصص والمرحلة الدراسي) على النحو الموضح في الجدول (١).

ثالثا:- أداة البحث :- و يقصد بأداة البحث "هي طريقة او وسيلة يمكن من خلالها جمع المعلومات و البيانات الضرورية للإجابة على اسئلة البحث ،(عبد المؤمن ،٢٠٠٨: ٢٠٢). لغرض تحقيق اهداف البحث الحالي يتطلب اعداد اداة لمعرفة الذات الرقمية الاكاديمية لدى طالبات الدراسات العليا، وبعد الاطلاع على الادبيات والدراسات السابقة القريبة والمتعلقة بالموضوع وتبني نظريه الذات الزجاجية ، وعمل استبيان مفتوح للطالبات وبذلك تم تضمين بعض الفقرات للأداة، قام الباحث بأعداد اداة لقياس الذات الرقمية الاكاديمية وتكونت من (٢٨) فقرة، وكانت بدائل الاجابة(موافق بشدة، موافق بدرجة متوسطة، اوافق، لا اوافق، لا اوافق بشدة)، ولهذه البدائل اوزان تتراوح (٥، ٤، ٣، ٢، ١) حيث راعى الباحث جميع خطوات بناء المقياس من حيث تحديد المفهوم والهدف وصياغة الفقرات.

رابعا:- الصدق الظاهري للاداة: - يعني ان الاداة تقيس فعلا ما صممت لقياسه او ان الاداة تحقق الغرض الذي بينت من أجله وهو أهم خاصية من خصائص المقياس الجيد. (الجابري وصبري، ٢٠١٥: ٦٧)، و يؤكد (ايبل ،Ebel,1972) ان افضل وسيلة للتأكد من صلاحية الفقرات، هي قيام عدد من المحكمين لتحديد مدى صلاحيتها لقياس السمة التي وضعت لاجلها (Ebel,1972: 555). ويعتبر هذا الاجراء وسيلة للتحقق من الصدق الظاهري وهو يعني ان المقياس يبدو صادقا بالنسبة لمستخدمي المقياس، ويتم بعرض الفقرات على الحكام ويقومون بإعطاء تقدير في مدى تمثيل الفقرات للصفة المراد قياسها(عمر واخرون، ٢٠١٠، ص١٩٦)، وعرض الباحث الاستبيان بتعليماته ومجالاته وبدائله على (٧) خبيرا حكما من المختصين في العلوم التربوية والنفسية، واعتمد نسبة (٨٠%) فما فوق من اراء الخبراء لقبول الفقرة او رفضها، وقد تبين للباحث ان الاستبيان صالح للاستخدام على طالبات الدراسات العليا في البيئة العراقية بنسبة (٨٠%) وقد طلب الباحث من كل منهم بيان رأيه في :

١. وضوح الفقرات وصلاحيتها لقياس ما وضعت لقياسه.

٢.اضافة أية ملاحظات أخرى.

ولم يقترح الخبراء حذف اي فقرة، لذا قبلت الفقرات جميعها بعد الأخذ بكافة التعديلات اللغوية والنحوية والتعبيرية، واعتبرت صالحة وجاهزة للتطبيق.

صدق الاتساق الداخلي (علاقة الفقرة بالدرجة الكلية للاستبيان):

لحساب معاملات الارتباط بين درجات افراد العينة على كل فقرة من فقرات الاستبيان وبين درجاتهم الكلية للاستبيان والبالغ عددهن (٢١١) طالبة، وكانت معاملات ارتباط محصورة ما بين (٠,٢٤- ٠,٥٤) والجدول (٢) يوضح ذلك:

جدول (٢) يبين معاملات الارتباط للدرجات كل فقرة من فقرات المقياس بالدرجة الكلية للمقياس

ت	معامل الارتباط	ت	معامل الارتباط	ت	معامل الارتباط
.١	٠,٢٩٠	١٣	٠,٣٦٥	٢٥	٠,٢٨٢
.٢	٠,٢٤٢	١٤	٠,٤٢١	٢٦	٠,٤١٨
.٣	٠,٣١٣	١٥	٠,٣٩٦	٢٧	٠,٥٤٤
.٤	٠,٣٢٣	١٦	٠,٥١٢	٢٨	٠,٣٨٥
.٥	٠,٣٣٢	١٧	٠,٣٦١		
.٦	٠,٥٤٢	١٨	٠,٤٨٣		
.٧	٠,٤٧٩	١٩	٠,٦١٥		
.٨	٠,٣٦٩	٢٠	٠,٣٨٤		

.٩	٠,٢٨٦	٢١	٠,٥٩٠
.١٠	٠,٢٧٦	٢٢	٠,٣٤٤
.١١	٠,٥٦٢	٢٣	٠,٤٥٢
.١٢	٠,٢٨٠	٢٤	٠,٤٨٣

ويتضح من الجدول (٢) ان جميع معاملات الارتباط لدرجات كل فقرة من فقرات المقياس مع الدرجة الكلية للمقياس تتراوح بين (٠,٢٤٢-٠,٦١٥) بذلك تعتبر فقرات المقياس صادقة لما وضعت لقياسه عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، فالفقرات الاكثر جودة هي التي ترتبط بدرجة اعلى من الدرجة الكلية للمقياس (Nunnally,1967)(عبود ،٢٠١٤: ١٧٣). علما ان معامل الارتباط مقبول من (٠,٢٤) فما فوق (الزوبعي واخرون ،١٩٨٢: ٨٠).

سادساً:- التطبيق الاستطلاعي للمقياس:-

جرت التجربة الاستطلاعية لأداة البحث في صباح يوم الاحد (٢٠٢٠/١١/١٨) اذ اختاره الباحث (٢٠) طالبة من طالبات الدراسات العليا من كلية التربية للبنات، وتراوحت المدة الزمنية المستغرقة في الإجابة بين (١٠-١٥) دقيقة، وبمعدل (١٣) دقيقة تقريبا ، وكان الهدف من اجراء التجربة الاستطلاعية هو التعرف على:

أ- مدى وضوح تعليمات الأداة. ب- معرفة مدى وضوح كل فقرة من فقرات الأداة.

ج- حساب معدل الزمن الذي يستغرقه تطبيق أداة البحث.

وبعد تحليل نتائج التطبيق الاستطلاعي لأداة البحث، اتضح أن جميع تعليمات للاستبيان وفقراته واضحة ومفهومة من حيث الطباعة واللغة لجميع افراد العينة الاستطلاعية، وان معدل متوسط الزمن المطلوب

هو(١٣) دقيقة، وبهذه الخطوة تم تحقيق الهدف المرجو من التطبيق الاستطلاعي للمقياس واصبحت فقرات الاداة جاهزة للتطبيق.

سابعاً:- ثبات المقياس :-

يعني الثبات ان المقياس موثوق به، ويعتمد عليه، ويعرف الثبات بأنه الاتساق في نتائج المقياس (kerling 1973: 422,)، وهو من الخصائص الضرورية التي يجب توافرها في المقياس، ويعني دقة المقياس او اتساقه (ابو علام، ٢٠٠٧: ٤٨١) تم التأكد من ثبات المقياس باستخدام طريقة اعادة الاختبار، وهي من الطرق الأكثر وضوحا لإيجاد ثبات درجات الاختبارات وهي اعادة تطبيق نفس الاختبار في وقت اَخر وفي هذه الحالة هو ببساطة الارتباط بين الدرجات التي حصل عليها نفس الاشخاص في مرتي تطبيق الاختبار (علام٢٠١٥،:١٢٢).عن طريق تطبيق الاستبيان على عينة من طالبات الدراسات العليا كلية التربية للبنات بلغ عددهن (٤٠) طالبة من بعض الاقسام العلمية والانسانية من مرحلتي الماجستير والدكتوراه، واعيد الاختبار بعد مضي (١٤) يوما، وحسب معامل الارتباط فوجد أنه (٠,٨٥) و يعد هذا المستوى للثبات جيداً عند مقارنته مع الدراسات الاخرى، وبهذا اصبح مقياس الذات الرقمية الاكاديمية جاهز للتطبيق.

لايجاد معامل الثبات تم تطبيق معادلة الفاكرونباخ حيث بلغ معامل الثبات المستخرج بهذه الطريقة (٠,٨٩) على العينة البحث الاساسية والبالغة (٢١١) طالبة.

ثامنا: التطبيق النهائي للاستبيان:-لغرض تحقيق اهداف البحث الحالي، وبعد التحقق من صدق أداة البحث وثباتها، فقد اصبح استبيان الذات الرقمية الاكاديمية المكون من (٢٨) فقرة ، وبدأ الباحث بتطبيق اداة البحث وراعى ان يجري تطبيق اداة البحث في ظروف جيدة من حيث التهوية والإضاءة والجلسة المريحة، لتساعد الطالبة على ان تكون في حالة نفسية وذهنية جيدة. إذ تم توزيع اداة البحث على الطلبات وطلب منهن تدوين البيانات على ورقة الاجابة. وبعد ذلك شرح الباحث كيفية الاجابة عن فقرات الاداة. وتم اعلامهن أن اجابتهن ستكون سرية ولن يطلع عليها احد سوى الباحث. وبعد اكمال الطلبات المطلوب منهن، جمع الباحث استمارات الاداة لكل طالبة، وتم ترتيب الاستمارات حسب المرحلة الدراسية والتخصص الدراسي،

ليتسنى للباحث سهولة تصحيح وتحويل الاجابات إلى درجات خام، وذلك لمعالجتها إحصائياً لاستخراج النتائج.

تاسعاً:- الوسائل الإحصائية:- تحقيقا لأهداف البحث الحالي، استخدم الباحث الوسائل الإحصائية الاتية :

١. اختبار معامل ارتباط بيرسون

٢ . الاختبار التائي لعينة واحدة. ٣. تحليل التباين الثنائي.

الفصل الرابع: عرض النتائج ومناقشتها:

توخى البحث الحالي الكشف عن "الذات الرقمية الاكاديمية لدى طلبة الدراسات العليا " ولأجل التحقق من ذلك تم وضع مجموعة من الأهداف لتحقيق الغاية المنشودة من البحث .

الهدف الأول : معرفة الذات الرقمية الأكاديمية لدى طالبات الدراسات العليا في كلية التربية للبنات.

فقد قام الباحث بتحقيق ذلك من خلال بناء مقياس أعد لهذا الغرض ، وقد أتصف بجميع الخصائص السيكومترية (الصدق والثبات)، حيث تكون المقياس من (٢٨) فقرة ، وتبين أن الوسط الحسابي لدرجات عينة طالبات الدراسات العليا على مقياس الذات الرقمية الاكاديمية(٢٢,٩٢) درجة وبانحراف معياري قدره (١٧,٢٩) درجة في حين بلغ المتوسط النظري (٨٤) درجة وبعد استعمال الاختبار التائي لعينة واحدة (t- test) تبين أن القيمة التائية المحسوبة (٥٧،٢٧) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) مما يشير إلى وجود ذات رقمية اكاديمية لدى طلبة الدراسات العليا والجدول (٣) يوضح ذلك.

الجدول (٣) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والمتوسط النظري والقيمة التائية المحسوبة والجدولية لعينة طالبات الدراسات العليا على مقياس الذات الرقمية الأكاديمية

حجم العينة	متوسط العينة	الانحراف المعياري	المتوسط النظري	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة
٢١١	٢٢ ،٩٢	١٧ ،٢٩	٨٤	٢٧,٥٧	١ ،٩٦	٢١٠	٠ ،٠٥

تضح من الجدول (٣) عند مقارنة القيمة التائية المحسوبة مع القيمة التائية الجدولية تبين أن القيمة المحسوبة أعلى من القيمة الجدولية وهذا يدل على ان طلبات الدراسات العليا يتمتعن بالذات الرقمية الايجابية وهذا يعني أن طلبة الجامعة يؤمل أن يكونوا قد عرفوا مواطن الضعف في ذواتهم ليعملوا هم بأنفسهم على تقليصها وخلق البدائل الايجابية لها ، فمن خلال البرامج التدريبية التي تعدهم اعداداً جيداً بما يلبي حاجاتهم ويخلق بيئة تدريسية فعالة تمكن الطلبة من تطوير مفهوم ذات ايجابي وتحصيل نتاجات اكاديمية مثل بث روح التحدي لدى الطلبة وتأمين الحرية في التعبير والاحترام ودفء العلاقات المتبادلة والنقاشات الهادفة. واشارات دراسة الربابعة (٢٠١٦) حيث أظهرت نتائج الدراسة أن درجة تصورات طلبة الدراسات العليا في كلية التربية بجامعة اليرموك حول أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي جاءت بدرجة مرتفعة.

الهدف الثاني : –إيجاد الفروق ذات الدلالة الإحصائية للذات الرقمية الأكاديمية لدى طالبات الدراسات العليا في كلية التربية للبنات على وفق المتغيرات المرحلة الدراسية (الماجستير – الدكتوراه)، والتخصص الدراسي(علمي –إنساني).

لتحقيق هذا الهدف تم استعمال تحليل التباين الثنائي للتعرف على دلالة الفروق في خداع الذات وفقاً لمتغيري المرحلة الدراسية والتخصص الدراسي وقد بلغت قيمة النسبة الفائية المحسوبة لتأثير المرحلة الدراسية(ماجستير – دكتوراه) (١٩,٣٥) درجة وبمقارنتها بقيمة النسبة الفائية الجدولية (٣,٨٩) درجة ودرجة حرية (١) يتبين أنها ذات دلالة إحصائية كما بلغت قيمة النسبة الفائية المحسوبة لتأثير التخصص (الأعمدة) (٠,٢٧) درجة ومقارنتها بقيمة النسبة الفائية الجدولية(٣,٨٩) ودرجة حرية (١) يتبين أنها غير دالة إحصائياً كما بلغت قيمة النسبة الفائية المحسوبة للتفاعلات بين النوع والتخصص (الصفوف X الأعمدة) (RXC) (١,٠٥) درجة وبدرجة حرية (١) يتبين إنها غير دالة إحصائياً والجدول (٤) يوضح ذلك.

جدول (٤) نتائج التباين الثنائي لاختبار الفروق الفردية في الذات الرقمية الأكاديمية تبعاً لمتغير المرحلة والتخصص.

مصدر التباين S.V	مجموع المربعات S.S	درجة الحرية D.F	متوسط المربعات M.S	قيمة النسبة الفائية المحسوبة	قيمة النسبة الفائية الجدولية	مستوى الدلالة
المرحلة R	١٩٨١,٣٧	١	١٩٨١,٣٧	١٩,٣٥	٣,٨٩	دال
التخصص C	٢٦,٠٨	١	٢٦,٠٨	٠,٢٧	٣,٨٩	غير دال
المرحلة والتخصصRXC	١١١,٤٣	١	١١١,٤٣	١,٠٥	٣,٨٩	غير دال
داخل الخلايا Error	٨٥٩٧٢,٢٠	٧٩٦	١٠٨,٠١٥	ـــــ	ـــــ	
المجموع الكلي Total	٢٨٥٣٦٨٧,٠٠	٨٠٠	ـــــ	ـــــ	ـــــ	
Corrected Total	٨٨٠٨٧,٨٩	٧٩٩	ـــــ	ـــــ	ـــــ	

ويتضح من الجدول (٤) أن هناك فروق في الذات الرقمية الأكاديمية تبعاً لمتغير المرحلة الدراسية (ماجستير – دكتوراه) ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مقياس الذات الرقمية الأكاديمية وفقاً لمتغير التخصص علمي–إنساني.

وللتعرف على أن الفروق لصالح طالبات الماجستير أم طالبات الدكتوراه لتحقيق هذا الهدف تم حساب المتوسط الحسابي لعينة الماجستير على مقياس الذات الرقمية الأكاديمية وقد بلغ متوسط الماجستير (٥٨,١٩) درجة وبانحراف معياري مقداره (١٢,٣٨) درجة والمتوسط الحسابي للدكتوراه بلغ (٦١,٣٣) درجة وبانحراف معياري (١٢,٣٩) درجة ومن مقارنة متوسطات الماجستير والدكتوراه يتبين إن هناك وجود فروق ذات دلالة إحصائية على الذات الرقمية الأكاديمية لصالح الدكتوراه ونستنتج من ذلك أن الماجستير يعانون من ضعف الذات الرقمية الأكاديمية أكثر من الدكتوراه كما يتضح في الجدول (٥).

جدول (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعينة البحث على مقياس الذات الرقمية الأكاديمية حسب المرحلة الدراسية (الماجستير – الدكتوراه).

النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ماجستير	١٢٣	٥٨,١٩	١٢,٣٨
دكتوراه	٨٨	٦١,٣٣	١٢,٣٩

ويرى الباحث أن هذه النتيجة تنسجم مع واقعنا حيث يتحمل طلبات الدكتوراه مسؤوليات كثيرة ويلجئون إلى تحقيق ذواتهن الرقمية الأكاديمية للتخفيف عن أعباء الحياة وصعوباتها وهذا يفسر لنا أن الطالبات الدكتوراه بعد تخرجهم يقبلون بأي وظيفة أو مهنة بغض النظر عن تخصصهم علمي–إنساني حيث تبين أن التخصص غير دال إحصائياً فالذات الرقمية الأكاديمية تعمل على إعداداً وتخطيط للتقليل من الضغوط الدراسية اليومية التي تمر بها الطالبة والتي قد يكون بسبب المعايير العالية التي يضعها طلبة الدراسات العليا لأنفسهم والمعايير التي يضعها الآخرون لهم .

أ- الاستنتاجات : في ضوء نتائج البحث الحالي ، يمكن الوصول الى الاستنتاجات الآتية :-

١- أن طلبات الدراسات العليا يتمتعن بمقدار جيد من التقارب بين ذواتهم الواقعية الرقمية الافتراضية.

٢- أن طلبات الدراسات العليا يتمتعن بعلاقات اجتماعية إيجابية ومستوى جيد من النضج الاجتماعي والمعرفي والثقافي .

٣- عدم وجود فروق في الذات الرقمية الأكاديمية لدى طالبات الدراسات العليا في كلية التربية للبنات للتخصص الدراسي(علمي –إنساني)..

ب- التوصيات: استنادا الى نتائج البحث، يمكن تقديم التوصيات الآتية :

١- قيام الجامعة بدورها في تعزيز السلوك الاجتماعي وتقويته لدى الشباب الجامعي وتكوين فلسفة إيجابية للحياة تقوم على أساس متماسك من السلوك الاجتماعي السوي في ضوء التعاليم الدينية والقيم الاخلاقية والمعايير الاجتماعية المقبولة في المجتمع .

٢- يجب الاهتمام بنمو مفهوم موجب للذات لدى الشباب الجامعي ، ورفع مستوى الطموح من الناحية العقلية بشرط أن يكون ممكن التحقيق ومتناسباً مع قدرات الشباب ، والعمل على تقليل مواقف الإحباط التي تعوق تحقيق مستوى الطموح .

٣- محاولة توفير جو أكاديمي آمن يوازن فيه الطلبة بين المتطلبات الاكاديمية والنشاطات اللامنهجية . بحيث لا تستنفذ ضرورة الحصول على معدل تراكمي عال كل طاقات الطالب وتعزله ، بالتالي اجتماعياً

٤- عقد ندوات دورية يلتقي فيها مختصون نفسيون تربويون بالطلبة من مختلف المستويات الدراسية ، وخاصة طلبة الدراسة الماجستير لتقديم اساليب وارشادات نظرية وعملية لزيادة مستوى النضج الاجتماعي لديهم .

ج- المقترحات : في ضوء النتائج التي تم التوصل اليها واستكمالا للبحث الحالي يقترح الباحث إجراء الدراسات الآتية :

١- إجراء دراسة مماثلة في بعض الجامعات العراقية.

٢- إجراء دراسة مقارنة للتعرف على الذات الرقمية الأكاديمية لدى موظفي الدولة .

٣- إجراء دراسات تهدف الى الكشف عن طبيعة العلاقة بين الذات الرقمية الاكاديمية ومتغيرات نفسية (الإنجاز الدراسي ،آليات الدفاع النفسي) .

المصادر والمراجع:

- القران الكريم.

١- ابو علام، رجاء محمود (٢٠٠٧) مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، ط٢، دار النشر للجامعات، القاهرة.

٢- اسماعيل، محمود حسن (٢٠٠٣). مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير، الدار العالمية، عمان، الاردن. منتدى الازبكية.

٣- الجابري و صبري، كاظم كريم ، داود عبد السلام (٢٠١٥) : منهج البحث العلمي ، دار الكتب ، بغداد – العراق .

٤- الجبوري ، حسين محمد جواد (٢٠١٣) منهجية البحث العلمي مدخل لبناء المهارات البحثية ، ط١، دار الصفاء للنشر والتوزيع ن عمان – الاردن.

٥- ساري ، حلمي خصر(٢٠١٤) : التواصل الاجتماعي: الأبعاد والمبادئ والمهارات، دار كنوز المعرفة، الأردن، ط ١.

٦- سعيد، سعاد جبر(٢٠٠٨) : سيكولوجية التفكير والوعي بالذات، عمان، الاردن، عالم الكتب الحديث، للنشر والتوزيع، ط١.

٧- الصباغ، سميرة احمد (٢٠٠٧). استراتيجيات التواصل الرياضي التي يستخدمها الطلبة المتفوقون بالمرحلة الأساسية العليا في الأردن، دراسات، كلية العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجّلد ٣٤ ، العدد ٢٠٠٧ ،٢.

٨- الربابعة، فاطمة عبدالرزاق (٢٠١٦): تصورات طلبة الدراسات العليا في كلية التربية بجامعة اليرموك حول أثر استخدام موقع التواصل الاجتماعي على القيم الاجتماعية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد –الاردن.

٩- الربيعي، ياسين حميد (٢٠٠٥). تقنين اختبار هنمون – نلسون للقدرات العقلية لدى طلبة الجامعة، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد.

١٠-ريفيل ، ريمي (٢٠١٨): الثورة الرقمية ثورة ثقافية ، ترجمة سعيد بلمبخوت، مراجعة: الزواوي بغورة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب – الكويت ، العدد ٤٦٢.

١١-عبد المؤمن ،علي معمر(٢٠٠٨) : مناهج البحث في العلوم الاجتماعية الاساسيات ، منشورات جامعة ٧ اكتوبر – ليبيا .

١٢-علام ، صلاح الدين محمود (٢٠١٥): القياس النفسي ، عمان ، ط١، دار الفكر ناشرون و موزعون .

١٣-عادل، بهناس سعيد (٢٠١٦): من الهوية الحقيقية الى الهوية الافتراضية، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، المجلد ٧، العدد ١، يناير .

١٤-علي، تاعوينات (٢٠٠٩). التواصل والتفاعل في الوسط المدرسي. المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، وزارة التربية الوطنية، الحراش، الجزائر. WWW.infpe.edu.dz

١٥-العلي، صالح (٢٠١٥): مهارات التواصل الاجتماعي: أسس ومفاهيم وقيم، دار الحامد، عمان، ط ١ .

١٦-عمر وآخرون (٢٠١٠) :القياس النفسي والتربوي . دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان ،الأردن .

١٧-العوض، سيف الدين حسن (٢٠١٣). مهارات الاتصال. ttp://abuemad.8k.com/safepage.htm

١٨-الطيبي، كريم (٢٠٢١): الايتويس الرقمي : صورة الذات الافتراضية في مواقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك، مجلة الدراسات الاعلامية ،المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية بريلين – المانيا، العدد ١٤.

١٩-لطفي ، طلعت والزيات، كمال(١٩٩٧) النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة .

٢٠-المحمودي ، محمد سرحان علي (٢٠١٩) : مناهج البحث العلمي ، الطبعة الثالثة ، دار الكتاب ، صنعاء – اليمن .

٢١-محمد، امل احمد جمعة (٢٠١٩): البنية العاملية للذات الرقمية لدى المراهقين مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي ، مجلة العلوم التربوية ، العدد ٤، ج ٢ اكتوبر.

٢٢-مذكور، علي احمد (٢٠٠٠): التعليم العالي في الوطن العربي الطريق الى المستقبل ، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة .

23- Altheide, David L. (2000). “Identity and the Definition of the Situation in a Mass-Mediated Context.” Symbolic Interaction", 23(1):1–27.

24-Beer, A.,Watson, D. ,& McDade-Montez, E. (2013). Self-other agreement and assumed similarity in neuroticism, extraversion, and trait affect:
Distinguishing the effects of from and content assessment , 20 (6.(
25-Ebel,p,(1972):Essential of educational measurements ,New york prentice Hall.
26-Hensley, Wayne E.(1992). The Theoretical Intersection of the looking-glassself , state University, Competitively selected paper presented at the annual
speech communication association convention; Chicago, October -29 ,1992
.Reitzes D. (1980). Beyond the Looking Glass Self:Cooley Social self and its treatment in Introductory.
Mark, Barrenchea. (2017). The Digital Self Retrieved, September, 12,2019،

مجلة النشاط الثقافي (١٩٥٧– ١٩٥٨)– دراسة تاريخية في هيكلها التنظيمي وإطارها الزمني

د. حسين علي حسن الحكيم

المقدمة:

وصفت الصحافة انها مرآة تعكس نتاجات المجتمعات المتحضرة وظهورها في البلدان دليل على تطور الحركة العلمية والفكرية ، لذا نجد ان الصحافة وبالتحديد المجلات ظهرت في مدينة النجف الأشرف منذ بدايات القرن العشرين على الرغم من حالة التخلف التي عانى منها العراق مدة الحكم العثماني لكن ظلت النجف الاشرف مركزاً علمياً يقصده طلبة العلوم الدينية وذلك لتطور الركة العلمية والمتمثلة بالحوزة الدينية فيها.

نشأت في ظل هذا المناخ العلمي في النجف الأشرف طبقة من طلبة العلوم الدينية كانت لهم رغبة ادبية والاطلاع على علوم شتى فوجدوا من الصحافة مجالاً رحباً للتعبير عما يجول في أفكارهم ورغبة في نشر الأفكار والنتاجات العلمية والمعرفية من خلال اصدارهم المجلات والتي عد بعضهم مجلة العلم التي صدرت سنة ١٩٠٩ أول المجلات في مدينة النجف الأشرف.

من هنا برزت الرغبة في دراسة مجلة (النشاط الثقافي) التي صدت في سنتها الأولى سنة ١٩٥٧ وبواقع عشرة اعداد في نهاية مدة الحكم الملكي وقد اثرت بموضوعاتها ومعالجاتها الساحة المعرفية ووجدت طروحاتها مجالاً رحباً وكانت انموذجاً معبراً عن الصحافة النجفية خلال القرن الماضي.

قسم البحث على ثلاثة مباحث: كشف المبحث الأول عن بدايات الصحافة النجفية وتطور صدور المجلات في مدينة النجف الأشرف وصولاً الى صدور مجلة النشاط الثقافي، في حين جاء المبحث الثاني من البحث ليجيب عن تساؤل مرحلة تأسيس المجلة وظروف صدورها، ومؤسسها وخلفيته العلمية ونشأته، في الوقت الذي جاء المبحث الثالث من المجلة ليجيب عن تساؤلات حول الهيكل التنظيمي للمجلة واطارها واهمها: ماهي مبررات اصدار المجلة؟ وكيف جسدت اهدافها؟ ومتى صدر عددها الأول؟ وما

الاطار العام التنظيمي للمجلة من ترويسة ومكان الطباعة وقيمة الاشتراك، وكيف كانت مالية المجلة؟ وهل انتظمت صدور اعدادها؟ كل هذه الأسئلة وجدت مجالاً رحباً على متن البحث وتم معالجة اجاباتها على أقسام البحث الثلاثة.

استند الباحث على مصادر عدة أهمها اعداد المجلة التي كانت العمود الفقري للمصادر ومجموعة من المصادر الأخرى التي تناولت الصحافة النجفية والسير والتراجم.

المبحث الأول: (الصحافة في النجف الأشرف قراءة في الأوليات):

اتفق مؤرخو الصحافة، على أن انطلاق حركة الصحافة في مدينة النجف الأشرف في تاريخها المعاصر كانت سنة ١٩٠٩، عندما صدرت مجلة (العلم)[١] في هذه المدينة المقدسة. وعندما اندلعت الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤م، واستمرت حتى سنة ١٩١٨م[٢] ، فأن مدينة النجف لم تشهد أي تطور في حركتها الصحفية، بسبب ظروف هذه الحرب وتداعياتها ، حتى اذا ما وصلت سنة ١٩٢٠م التي شهدت اندلاع ثورة العشرين العراقية، في حزيران من تلك السنة[٣] فأن هذه الثورة حفزت النخب المثقفة في مدينة النجف، على اصدار جريدتي ((الفرات))[٤] و ((الاستقلال))[٥] .

لم تشهد مدينة النجف الاشرف ظهور أي اصدار صحفي بعد ثورة العشرين، واستمر الأمر على هذا الحال حتى ظهور جريدة النجف[٦]، سنة ١٩٢٥. وعلى مايبدو ان سبب ضعف الاصدارات الصحفية في تلك المدة يعود الى سياسة التضييق من قبل حكومة الانتداب البريطاني على المجلات والجرائد المناهضة للاحتلال البريطاني.

وبالفعل نرى توقف اصدار جريدة (الفرات والاستقلال) بعد عددين او أكثر من ذلك بقليل بسبب سياستها ضد حكومة الانتداب . بعد عام ١٩٢٥ توالت عملية اصدار العديد من الصحف والمجلات في مدينة النجف. وكما يبين ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (١) يبين أسماء وتواريخ صدور الصحف والمجلات في مدينة النجف الأشرف

خلال المدة ١٩٢٥ – ١٩٥٦[٧]

ت	اسم الصحيفة أو المجلة	مؤسس المجلة	تاريخ صدورها
١	مجلة الحيرة	عبد المولى الطريحي	١٢ كانون الثاني ١٩٢٧
٢	جريدة الفجر الصادق	جعفر الخليلي	آذار ١٩٣٠
٣	مجلة الاعتدال	محمود علي البلاغي	شباط ١٩٣٣
٤	جريدة الراعي	جعفر الخليلي	١٣ تموز ١٩٣٤
٥	مجلة المصباح	محمد رضا الحساني	١٠ تشرين الاول ١٩٣٤
٦	جريدة الهاتف	جعفر الخليلي	٣ مايس ١٩٣٥
٧	جريدة الحضارة	محمد حسن الصوري	١٥ تشرين الاول ١٩٣٧
٨	مجلة القادسية	محمد رضا الحساني	٢ كانون الثاني ١٩٣٨
٩	مجلة الغري	عبد الرضا كاشف الغطاء	٢٢ آب ١٩٣٩
١٠	مجلة المثل العليا	كاظم الكيشوان	١٥ تشرين الاول ١٩٤١
١١	مجلة العدل	ابراهيم احمد الفاضلي	١٩٤٥
١٢	مجلة الدليل	عبد الهادي الاسدي	تشرين الاول ١٩٤٦
١٣	مجلة الشعاع	عبد الهادي العصامي	ايار ١٩٤٨
١٤	مجلة البذرة	السيد هادي الفياض	شباط ١٩٤٨
١٥	مجلة العقيدة	فاضل الخاقاني	تشرين الاول ١٩٤٨
١٦	مجلة النجف	علي البلاغي	تشرين الثاني ١٩٥٦

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ توسع الحركة الفكرية والثقافية، المتمثلة بتأسيس عدد من الصحف والجلات في مدينة النجف الأشرف من بعد عام ١٩٢٧ صعوداً مما كان له الأثر البالغ في تطور الصحافة النجفية خلال المدة المذكورة.

المبحث الثاني: مجلة النشاط الثقافي مرحلة التأسيس:

واكبت جمعية التحرير الثقافي[٨]، التي أسسها الشيخ عبد الغني الخضري، جملة التطورات العامة التي شهدتها مدينة النجف الاشرف، سيما ما يتعلق منها بالحركة الاصلاحية[٩]، لذلك عملت هذه الجمعية على أن يكون لها لسان حال يعبر عن أفكارها، فجاءت فكرة تأسيس مجلة النشاط الثقافي[١٠].

–الشيخ عبد الغني الخضري قراءة اولية في سيرته:

ولد العلامة الشيخ عبد الغني الخضري ابن الشيخ حسن[١١] بن اسماعيل الخضري في مدينة النجف الأشرف عام ١٩٠٧م، ونشأ فيها على أبيه، وتعلم في المدارس الرسمية، وتتلمذ على يد اعلام النجف ومنهم: الشيخ عبد الكريم الشرقي[١٢]، والشيخ ابراهيم الكرباسي[١٣] والشيخ محمد تقي صادق[١٤].

اتجه الشيخ عبد الغني الخضري، الى الدراسة الحوزوية، واخذ يتنقل بين أندية النجف العلمية والأدبية، فبعثت نفسه حب المعرفة، والتتبع العلمي، واجتمعت شخصيته، بين العلم والادب، درس مقدمات العلوم من نحو، ومنطق، ومعاني وابيات[١٥]، وقد لازم الامام الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء[١٦]، واستفاد من علمه استفادة كبيرة امتاز الشيخ الخضري بالطرافة، والنكتة الأدبية، وكثير ماكان يثير الاسئلة في المجالس، فيسبب معركة أدبية، ومساجلة كلامية علمية ولم تفوته فرصة أو مناسبة في النجف أو خارجها الا وله فيها قصيدة[١٧].

اشترك الشيخ الخضري في العديد من المسابقات الشعرية والنوادي الادبية في النجف، وقد برع الشيخ عبد الغني الخضري في دراسة علوم اللغة والرياضيات والهندسة والحساب[١٨]، انشأ مدرسة دينية، ومتوسطة رسمية، ذات صفوف كاملة مع نشر العديد من الكتب ودواوين شعرية. أسس مجلس علمي للأدباء والشعراء، انبثق عن هذا المجلس جمعية أدبية دينية علمية هي (جمعية التحرير الثقافي). وصفة الأستاذ والمؤرخ (محمد علي الحوماني) [١٩] بانه (كوكب الحركة الأدبية في النجف) [٢٠].

من خلال ماسبق، يبدو ان انفتاح طلبة العلوم الدينية، لدراسة الرياضيات، والمنطق، والحساب له دافع مهم في توسيع الافاق الفكرية، والمعرفية لديهم، مما له أثر كبير وحافز بان يكون لهم دور في حركة

التأليف والنشر، وتقدم مسار الحركة الصحفية بشكل عام، وكانت مبادراتهم واضحة في تأليف العديد من الكتب، واصدار مجلات تعبر عن أفكارهم وآرائهم، تكرر هذا الموضوع لدى شخصية السيد محمد حسن الطالقاني[٢١]، إذ تلقى العلوم الرياضية والمنطق، فكانت لها أثر في صقل شخصيته العلمية، واندفاعه نحو اصدار مجلة (المعارف) [٢٢].

اصدرت جمعية التحرير الثقافي مجلة ادبية علمية شهرية في النجف الأشرف، هي مجلة النشاط الثقافي الذي تولى ادارة تحريرها السيد مرتضى الحكمي[٢٣]، الذي رسم مسار المجلة السامي، فكان يوم صدورها عيد لكل رواد الثقافة والعلم والادب كما لاقت من التشجيع والتأييد من قبل الكتاب والأدباء، كتب فيها كبار العلماء والادباء والمثقفين والفقهاء وهذا ما سنتطرق اليه في الصفحات القادمة.

المبحث الثالث: الهيكل التنظيمي والإطار الزمني لمجلة النشاط الثقافي:

وقفت مجموعة مبررات وراء اصدار مجلة (النشاط الثقافي) من بينها المجلة نفسها في كلمة التحرير لمرتضى الحكمي فقد جاء ما نصه :

((أن الصحافة فريضة اجتماعية، ورسالة اصلاحية وفكرة تنبعث منها الخير، ويستجيب لها كل ضمير. فكرة متأصلة تخلف الوعي، وتبدع القوة، وتسير بالحضارة الى التطور وتأخذ بها الى الارتقاء... فكرة الصحافة وهي الواقع الاول الذي يدفع الى السير، ويخط الطريق الى العمل ويغرس بذور العلم وينمي ثمار الفكر))[٢٤].

يتبين لنا مما تقدم، ان هدف اصلاح مناحي الحياة المختلفة، كان من بين أبرز مبررات اصدار مجلة (النشاط لثقافي)، فالرسالة الاصلاحية التي وضعتها المجلة نصب عينها، هي التي سوف تحرك الوعي، وتنهض بالمجتمع نحو العلم والمعرفة اولاً، ونحو العمل الذي يساهم في بناء وتقدم المجتمع ثانياً، ونستنتج

من ذلك أيضاً ان مكانة الصحافة لها مجالاً رحباً لبعض طلبة العلوم الدينية الذين توسعوا في دراساتهم ولم يكتفوا بالدراسات الدينية.

حددت المجلة أهدافها ايضاً فقد ورد في كلمة التحرير ما نصه: ((ومن أهداف مجلتنا ان تكون اداة اصلاحية بيد المفكرين، وبيد القادة من العلماء والموجهين يستعينون بها على محاربة الجهل، ومقاومة الانحطاط والعمل على توجيه الناشئة الجديدة الى الدين والخلف والانسانية... ومن اهدافها ان تكون انطلاق يتداول فيها المفكرون الرأي في الاصلاح، ويعالج الاختصاصيون الحقائق بالبحث ولاستقاء، ويفصح على صفحاتها العلماء عن علمهم))[٢٥].

يتضح مما تقدم ان المجلة وضعت ضمن أولياتها، ان تكون الميدان العملي وتلاقح الافكار والثقافات لتحقيق اهدافها الاصلاحية بالشكل الذي يسهم في ان يجد القارئ ضالته فيها وتنشأ ذهنيته على العلم وتنمو مواهبه على الثقافة ويتعرف على الرأي الصالح.

صدر العدد الأول من مجلة (النشاط الثقافي)، في السابع عشر من ربيع الثاني ١٣٧٧هـ ورئيس تحريرها[٢٦]، عبد الغني الخضري بابعاد ٣٠ × ٢٠سم وقد جاء في ترويسها (النشاط الثقافي لنشر الثقافة العامة تصدرها جمعية التحرير الثقافي في النجف) [٢٧].

مجلة النشاط الثقافي مجلة شهرية ثقافية مستقلة[٢٨]، تصدر كل شهرين في النجف، صدرت مدة سنتين وبلغت اعدادها في اول سنة عشرة أعداد سبعة اعداد في العهد الملكي، وثلاثة في العهد الجمهوري، وتوقفت عن الصدور لأسباب مالية، ثم عادت في سنتها الثانية[٢٩]، إذ صدر العدد الأول في كانون الثاني ١٩٦٣، ثم العدد الثاني، الذي أصبح احمد شوقي الامين[٣٠]، رئيس تحريره[٣١].

انتظم صدور المجلة شهرياً مع ظهور اعداد مزدوجة، اذ ظهرت في سنتها الاولى الاعداد منفردة هي (١- ٢- ٨- ٩-١٠)، أما العددين (٣ -٤)، فكانت مزدوجة، أما السنة الثانية، فقد كانت الاعداد (١-٢) بشكل منفرد[٣٢].

ويبدو ان سبب صدور بعض الاعداد بشكل مزدوج يعود الى الازمة المالية التي كانت تعاني منها المجلة، والتي أشار اليها مدير التحرير السيد مرتضى الحكمي في العدد العاشر والاخير من السنة الاولى بقوله: ((لم تكن جمعية التحرير الثقافي صاحبة الامتياز – تعاني لأول مرة عبئاً ثقيلاً في سبيل اقامة مبادئ ثقافية خيرة، بل انها تحملت باعباء مدرسة دينية ... وهنا لابد لها ان تعترف ان اصدار المجلة زادت من اعبائها ضعفاً على ضعف ، فمن ناحية مالية هي فيها تشكو الافلاس وتستدر تشجيع الفقراء في سفرها البعيد))[٣٣]. كما ان سياسة الحكومة العراقية سواء في العهد الملكي أو في العهد الجمهوري، لم يكن تشجيع وتحويل المجلات والصحف سواء من خلال الاشتراكات أو من خلال استخدام الاعلانات الرسمية وكان ذلك وسيلة للضغط او لتسير أمور صحفية ومجلة دون أخرى[٣٤].

حددت (مجلة النشاط الثقافي) قيمة اشتراكها السنوي دينار وربع الدينار للسنة الواحدة داخل العراق، ودينار ونصف خارج العراق، وحددت ديناراً واحداً فقط لطلاب العلوم[٣٥]، ويبدو ذلك مساهمة من المجلة في دعم الحركة العلمية والفكرية بين الطلبة، وبقي الاشتراك السنوي ثابتاً طيلة مدة صدور المجلة على الرغم من الازمة المالية التي مرت بها المجلة كما اشرنا اليه سابقاً، والذي انعكس ذلك على صدور بعض اعدادها مزدوجة وبقي الاشتراك ثابتاً لكل الاعداد داخل وخارج العراق على الرغم من انعدام الاعلانات فيها والتي تعتبر مورد جيد لها مثلما حوت مجلة المعارف النجفية لكل اعدادها على العديد من الاعلانات استمر صدور المجلة شهرياً وبشكل منظم ومثبت عل كل عدد الشهر والسنة مؤرخاً اياها بالتاريخ الهجري والميلادي[٣٦]، أما عدد صفحاتها اختلف من عدد لآخر، فضلاً عن عدد المقالات وكتابها كما مبين في الجدول الاتي.

جدول رقم (٢)

معلومات احصائية عن مجلة (النشاط الثقافي) النجفية ١٩٥٧–١٩٥٨[٣٧]

السنة	العدد	تاريخ صدور العدد	عدد الكتاب	عدد المقالات	عدد الصفحات

الاولى	١	تشرين الثاني ١٩٥٧م	١٨	١٦	٦٢
الاولى	٢	كانون الاول ١٩٥٧م	٢١	١٦	٦٥
الاولى	٣–٤	اذار ١٩٥٨م	٢٨	٢٢	١٠٠
الاولى	٥	نيسان ١٩٥٨م	٢٥	١٧	٨١
الاولى	٦–٧	تموز ١٩٥٨م	٣٢	٢١	١١٠
الاولى	٨	٧ آب ١٩٥٨م	٢٧	٢٠	٨٠
الاولى	٩	٣١ آب ١٩٥٨م	١٧	١١	٦٨
الاولى	١٠	تشرين الاول ١٩٥٨م	١٧	١٥	٧١

يظهر من خلال الجدول رقم (٢) عدم التزام المجلة بمواعيد صدور اعدادها، حيث صدر العددين (١ – ٢) بشكل طبيعي وحسب الاشهر، أما الاعداد (٣ –٤) و(٦ –٧) فصدرت بعد مرور شهرين عن موعد إصدارها، والسبب أشرنا اليه في صفحات سابقة، وهو الحالة المادية الصعبة التي مرت بها المجلة، وكذلك وجود تباين في عدد الصفحات، لكل عدد ويرجع ذلك لوجود اعداد مزدوجة صدرت معاً ومن الملاحظ ايضاً من خلال احصائية الاعداد، ان عدد الكتاب ومقالاته كان متقارباً نوعما ما وهذا مايعكس دقة مسار وانسيابية المجلة. طبعت اعداد مجلة (النشاط الثقافي) في مطابع النجف الاشرف ، طبعت الاعداد (١ –٢–٣–٤–٥–٦–٧) في (المطبعة الحيدرية)[٣٨]، وطبعت الاعداد (٨ –٩–١٠) في مطبعة الاداب[٣٩]، ثبت عنوان المجلة في الصفحة الاولى لكل عدد باسم (مجلة النشاط الثقافي لنشر الثقافة العامة)، وذكر في اعلى الصفحة رقم تليفون الادارة (١٠٢) [٤٠].

استمرت مجلة (النشاط الثقافي) خلال فترة صدور أعدادها تبث الوعي وتنشر الثقافة عبر مقالات رجال الأدب، والفقه، الذين وضعوا تراثهم الفكري، والعقائدي، لتحي التراث القيم والزاخر بالمعلومات المهمة

الكثيرة لتحافظ عليها من الضياع. لقد بلورت المجلة الهموم والامال التي كان يحملها علماء وادباء وساسة النجف، تجاه الامة الاسلامية، وتجاه مشاكلها المختلفة، من حل شبه عقائدية او اعطاء رؤية سياسية أو أبداء عواطف جياشة نصرة للمسلمين، أو ابداع اراء فكرية، وقد أشار الى ذلك بقوله:

((أن مجلة النشاط الثقافي انشئت على أساس النهضة الثقافية وخدمة للدين وتعميم التربية والتوجيه أن فكرة الصحافة فريضة متأصلة في وعيها مستهدفة في امالها ، والمجلة الصالحة تقومها مواد حياتية مختلفة الألوان يقومها ظرف يتقبل النهضة الجريئة وتقومها حرية تنقلب فيها كيفما تشاء وتقومها شخصية ذاتية تتمتع بالمحبوبية وتقومها أرجل تمشي بها الى الخير)) [٤١].

تضمنت المجلة في جميع اعدادها العشرة، عدداً غير قليل من المقالات والدراسات المتنوعة، لكبار الفقهاء، والأدباء والشعراء، والعلماء فضلاً عما تضمنته من ابواب ثابتة ومقالات والجدول التالي يبين أعداد وأبواب وأسماء الكتاب والمقالات والدراسات وعنواناتها.

العدد	الباب	عنوان المقال	اسم صاحب المقال	الصفحة
الاول	البيان في تفسير القران	اوهام حول اعجاز القران	اية الله المحقق السيد الخوئي	١٦–١٨
الاول	–	وفاء البهائي	المؤرخ الكبير محمد حسن الطهراني	١٩–٢١
الاول	مع العلماء	سر عدم الغاء الاسلام للرقية	اية الله الشيخ علي كاشف الغطاء	٢٢–٢٥
الاول	–	التكملة في شعراء الحلة	د.مصطفى جواد	٢٦–٣١
الاول	–	هل الشعر البليغ مجرد تعبير رائع	الاستاذ الكبير انيس الخوري المقدسي الجامعة الامريكية بيروت	٣٢–٣٧
الاول	–	كونوا رجالا	الاستاذ الكبير الموجه عمر ابوالنصر	٣٨–٤٠
الاول	–	النظم التشريعية	أ.حميد علي السكافي عضو المجلة القانونية	٤١–٤٢

الاول	معرض الاراء	الشعر المطلق ام المقيد؟	الشاعر الكبير السيد محمود الحبوبي	٤٣-٤٥
الاول	-	حجة الاسلام (مقالة)	الاستاذ الكبير روكسن بن زائد الغريري ممثل رابطة حقوق الانسان في الاردن	٤٣-٤٥
الاول	-	المعلم (شعر)	أ.الجليل الشيخ عبدالغني الخضري (شعر)	٥٠-٥١
الاول	-	المعلم وتوجيه النشيء (مقالة+شعر)	أ.عبد المنعم لشميساوي (مدير مدرسة جمعية التجرير الثقافي)	٥٢-٥٧
الاول	-	الشعور بالمسؤولية (مقالة)	أ.الشيخ محمد الازيرجاوي محاسب جمعية التحرير الثقافي	
الاول	-	الطب والحياة (مقال)	د.عبد الامير السكافي-عضو بالمجلة وماجستير بالجراحة	٦٠-٦١
العدد	الباب	عنوان المقال	اسم صاحب المقال	الصفحة
الاول	موكب الشعر	ياجمال الدين في روعيته (شعر)	الشاعر الكبير عبدالمنعم الفرطوسي	٦٢-٦٥
الاول	-	ضحكة الخريف (شعر)	الشاعر مرتضى فرج الله	٦٦
الاول	نقص عليك	مجرة نهر (مقالة)	القاصي المعروف الاستاذ عبدالمجيد لطفي	٦٧-٦٩
الاول	-	لمحة عن مستشفى الفرات الاوسط	د.خزعل ذياب	٧٠-٧٢
الاول	مكتبة النشاط الثقافي	القران الكريم بالترجمة الاسبانية	أ.عبدالرحيم محمدعلي	٧٠-٧٢
الاول	=	ان الاوان	الاديب اللبناني الكبير سعد صائب سكرتير وزير الزراعة السوري	٧٢-٧٣
الاول	=	التمدن الاسلامي	مجلة اسلامية	

الاول	=	الثقافة الاسلامية	جمعية ثقافية اسلامية	
الاول	=	جواهر وصور	العلامة السيد عباس شبر	
الاول	=	في شرح غريب القران	شيخ قاسم محي الدين	
الاول	أبناء عامة	اجتماع اية الله البروجردي مع الشيخ الخضري	الشيخ عبد الغني الخضري	٧٤
الثاني	البيان في تفسير القران	اوهام حول اعجاز القران	اية الله المحقق السيد ابوالقاسم الخوئي	٨٤–٨٧
الثاني	–	المحقق الكركي (مقالة)	المؤرخ الكبير الحجة الشيخ اغا بزرك الطهراني	٨٨–٩١
الثاني	مع العلماء	فلسفة الرقية في الاسلام (مقالة)	اية الله السدي محمد جواد الطباطبائي التبريزي	٩٢–٩٤
الثاني	–	التكملة في شعر الحلة (مقالة+شعر)	د.مصطفى جواد– عضو مجلة البحاثة	٩٥–٩٩
الثاني	–	تحية الايمان (مقالة)	العلامة الكبير الشيخ محمد امين زين الدين مؤلف من اشعة القران	١٠٠– ١٠٢
الثاني	–	القضاء والقدر (مقالة)	العلامة الشيخ محمد كاظم شمشاد خريج الدورات العالية للدراسات الدينية	١٠٣– ١٠٧
الثاني	معرض الاراء	الشعر المطلق ام المقيد؟ مقالة+ شعر	الاستاذ الكبير حلمي علي مرزوق ليسانس في الادب والقانون (الاسكندرية)	١٠٨– ١١١
الثاني		حجة الاسلام (مقالة)	الاستاذ الكبير روكسن بن زائد العزيزي ممثل رابطة حقوق الانسان الدولية في الاردن	١١٢– ١١٦

العدد	الباب	عنوان المقال	اسم صاحب المقال	الصفحة
الثاني	فن الحديث	تعليقات احمد محمد شاكر على المسند (مقالة)	الاستاذ محمد علي الكاظمي	١١٧-١١٩
الثاني	في ميدان النشاط الثقافي	حكمة في صورة (شعر)	الاستاذ الجليل الشيخ عبد الغني الخضري	١٢٣-١٢٤
الثاني	–	واجبنا الاول (مقالة)	الاستاذ السيد محمد علي خان (عضو جمعية التحرير)	١٢٥-١٢٦
الثاني	–	القران الكريم باللغة الاسبانية (مقالة)	أ.عبدالرحيم محمد علي عضو رابطة الادب الحديث (مصر)	١٢٧-١٢٩
الثاني	موكب الشعر	من وحي المؤتمر (شعر)	الاستاذ الشيخ عبد الزهرة الشيخ عاني (عضو جمعية الرابطة الادبية)	١٣٠-١٣٢
الثاني	–	تحية الجزائر (شعر)	الاستاذ السيد محمد بحر العلوم مدير ادارة جمعية الرابطة الادبية	١٣٣
الثاني	نقص عليك	جرادة (مقالة)	الاستاذ نديم الملاح	١٣٤-١٣٦
الثاني	–	لمحة عن مستشفى الفرات الاوسط (مقالة)	د.خزعل ذياب (مدير المشفى)	١٣٧-١٣٨
الثاني	مكتبة النشاط الثقافي	أدبنا وادباؤنا في المهاجر الامريكية اسطورة الادب الرفيع ديوان السيد موسى الطالقاني البيان لمباحث الاخوان الكنى والالقاب	جورج صيدح الدكتور علي الوردي اخراج وتحقيق محمدحسن الطالقاني ابي منصور الشادلي محمد كاظم الكنبي	١٣٩ ١٤٠ ١٤٠

				١٤١
الثالث والرابع	البيان في تفسير القران	البداء (مقالة)	اية الله المحقق السيد ابو القاسم الخوئي	١٥٢– ١٥٦
الثالث والرابع	–	الطرازي (مقالة)	المؤرخ الكبير الحجة الشيخ اغا بزرك الطهراني	١٥٧– ١٥٩
الثالث والرابع	مع العلماء	الرق والاسلام (مقالة)	الحجة السيد محمد جمال الهاشمي	١٦٠– ١٦٢
الثالث والرابع	–	التكملة في شعراء الحلة (مقالة شعر)	د.مصطفى جواد عضو المجلة	١٦٣– ١٦٧
الثالث والرابع	–	القضاء والقدر مقالة	العلامة الشيخ محمد كاظم شحشار	١٦٨– ١٧٠
العدد	الباب	عنوان المقال	اسم صاحب المقال	الصفحة
الثالث والرابع	–	الفتح الاسلام في مصر مقالة	الاستاذ الكبير عبد المنعم الخفاجي استاذ اللغة العربية في الازهر الشريف	١٧٢– ١٧٤
الثالث والرابع		الوحدة الاسلامية حلم يتحقق (مقالة)	العلامة الشيخ محمد حسن ال ياسين	١٧٥– ١٧٧
الثالث والرابع		القضاء (مقالة)	المحامي حميد علي السكاني عضو المجلة القانوني	١٧٨– ١٧٩
الثالث والرابع	معرض الكتاب	الشعر المطلق أم المقيد؟ شعر+مقالة	فضيلة الشيخ عبدالهادي العصامي صاحب مجلة الشعاع النجفية المحتجبة	١٨٠– ١٨٧
الثالث والرابع	–	حجة الاسلام (مقالة)	الاستاذ الكبير روكسن بن زائد العزيزي ممثل رابطة حقوق الانسان في الاردن	١٨٨– ١٩١

الثالث والرابع		مرافقنا الادبية ونشاطنا الثقافي (مقالة)	الاستاذ الناقد محمد حسين المحتصر	١٩٢– ١٩٥
الثالث والرابع	فن الحديث	تعليقات احمد محمد شاكر على المسند	الاستاذ محمدعلي الكاظمي	١٩٦– ١٩٩
الثالث والرابع	–	نبوة وامامة (مقالة)	مدير تحرير المجلة (مرتضى الحكمي)	٢٠٠– ٢٠١
الثالث والرابع	في ميدان النشاط الثقافي	لولا جهادكم (شعر)	فضيلة الشيخ عبد الغني الخضري معتمد جمعية التحرير الثقافي	٢٠٢– ٢٠٣
الثالث والرابع	–	نضب الوادي (شعر)	الاستاذ الشيخ حسين الصغير سكرتير جميعة التحرير الثقافي	٢٠٤– ٢٠٧
الثالث والرابع		مشكلة المدرسة الدينية مقالة	الشيخ الاستاذ محمد الازيرجاوي محاسب جمعية التحرير الثقافي	٢٠٨– ٢١٠
الثالث والرابع		الاستعارة في الفقه الاسلامي	الاستاذ محمد علي غليمان	٢١١– ٢١٤
الثالث والرابع		القران الكريم باللغة الاسبانية مقالة	الاستاذ عبدالرحيم محمدعلي عضو رابطة الادب الحديث	٢١٥– ٢١٧
الثالث والرابع	موكب الشعر	صدى رسالة (شعر)	الاستاذ الكبير مرتضى فرج الله	٢١٨– ٢١٩
الثالث والرابع	–	ايها امام المصلحين (شعر)	الاستاذ الشيخ احمد الدجيلي عضو المجتمع الثقافي لمنتدى النشر	٢٢٠– ٢٢٢
الثالث والرابع	–	على جدار قصر (شعر)	الشاعر محمود البستاني	٢٢٣– ٢٢٥
الثالث		ياعلي (شعر)	الاستاذ غالب التاهي	٢٢٦

والرابع				
العدد	الباب	عنوان المقال	اسم صاحب المقال	الصفحة
الثالث والرابع		كيف اعيش في لندن؟ (مقالة)	الاديب طاهر عبدالغني الخضري طالب البعثات العلمية العراقية	٢٢٧– ٢٢٩
الثالث والرابع	–	ديوان السد موسى الطالقاني مقالة+شعر	الاستاذ عبدالله عبدالهادي العاني	٢٣٠
الثالث والرابع	نقص علي	زواج فاشل (مقالة)	الاستاذ حسن الجواهري	٢٣٣– ٢٣٥
الثالث والرابع	مكتبة النشاط الثقافي	١–الدلائل والمسائل ٢–مع الدكتورمحي الدين في أدب المرتضى ٣–محمد الباقر ٤–فريسة ابي ماضي ٥–جولة صحفية في ايران ٦–انسان الجزائر ٧–البيان في تفسير القران ٨–مناقب ال ابي طالب	السيدهبةالدين الشهرستاني محمد الحيدري خليل رشيد العماري روكسي بن زائد العزيزي رياض حمزة شيرعلي الشاعر علي الحلي ابي القاسم الخوئي محمد كاظم الكتبي	٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٣٩ ٢٣٩ ٢٣٩
الخامس	–	الشيخ خضر شلاش (مقالة)	المؤرخ الكبير الحجة الشيخ اغا بزرك الطهراني	٢٥١– ٢٥٤
الخامس	–	هكذا عرفت نفسي (مقالة)	الحجة محمد جمال الهاشمي	٢٥٥– ٢٦٠
الخامس	–	قوال العلماء في الامام شرف الدين (مقالة)	فضيلة الاستاذ الجليل الشيخ محمد الخليلي	٢٦١– ٢٦٦

الخامس	=	التكملة في شعراء الحلة ابن العوادي (مقالة+شعر)	د.مصطفى جواد (عضو المجلة البمائة)	٢٦٧-٢٧٢
الخامس	=	هل القران معجزة؟ (مقالة)	الدكتور احمد زكي ابي شادي	٢٧٣-٢٧٦
الخامس		الطالقانيات (مقالة)	الاستاذ الكبير ابراهيم الواعظ رئيس التفتيش العدلي العام	٢٧٧-٢٧٨
الخامس		صوموا تصحوا (طب)	د.عارف القاراغولي	٢٧٩-٢٨٣
الخامس		المدرسة الكبرى وامير المؤمنين (مقالة)	الاستاذ الكبير محمد علي كمال الدين	٢٨٣-٢٨٥
الخامس		نظرة في ماضي النجف وحاضرها (مقالة)	العلامة الشيخ باقر القرشي	٢٨٦-٢٨٧
العدد	الباب	عنوان المقال	اسم صاحب المقال	الصفحة
الخامس		على هامش التكملة (مقالة)	الاستاذ محمد حسن الطالقاني	٢٨٨-٢٩٠
الخامس	معرض الاراء	الشعر المطلق المفيد؟ (مقالة)	الاستاذ الكبير اميل حبشي صاحب مجلة الليالي	٢٩١-٢٩٤
الخامس		حجة الاسلام (مقالة)	الاستاذ الكبير روكسن بن زائد العزيز ممثل رابطة حقوق الانسان (الاردن)	٢٩٥-٢٩٧
الخامس	فن الحديث	تعليقات احمد محمد شاكر	الاستاذ محمد علي الكاظمي	٢٩٩-٣٠٤
الخامس	في ميدان النشاط الثقافي	صحيفة الموت (شعر)	الاستاذ الجليل فضيلة الشيخ عبد الغني الخضري	٣٠٥-٣٠٧

الخامس	=	ناجيت كارون (مقالة)	فضيلة الاستاذ الشيخ حسين الصغير (سكرتير جمعية التحرير الثقافي)	٣٠٨- ٣١١
الخامس	موكب الشعر	دمعة تاكل (شعر)	سماحة الحجة الكبير الشيخ محمد طاهر ال الشيخ راضي	٣١٢- ٣١٥
الخامس	=	اية الله فقيد المجد (شعر)	الاستاذ الجليل السيد حسين بحر العلوم	٣١٦- ٣١٨
الخامس		حطام ورق (شعر)	فضيلة الاستاذ العبقري السيد مصطفى جمال الدين	٣١٩- ٣٢٠
الخامس		كيف اعيش في لندن (مقالة)	الاديبط اهر عبد الغني الخضري طالب البعثات العلمية العراقية	٣٢١- ٣٢٢
الخامس	مكتب النشاط الثقافي	١-جواهر وصور ٢-حياة الامام الشهيد الاول ٣-مجلة الدكتورة ٤-ماضي النجف وحاضرها ٥-ضلال الغيوم	السيد عباس شبر الشيخ محمد رضا شمس الدين احمد محمدكمال في القاهرة الشاعر صالح جواد نعمة	 ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٦
السادس والسابع	-	من هم اولوا الامر (مقالة)	سماحة الحجة الكبير السيد نصرالله المستنبط	٣٣٦- ٣٤٢
السادس والسابع	-	الشيخ خضر شلال (مقالة)	المؤرخ الكبير الحجة الشيخ اغا بزرك الطهراني	٣٤٣- ٣٤٥
السادس والسابع		البداء (مقالة)	الحجة الشيخ محمد علي الاصفي	٣٤٦- ٣٥١
السادس والسابع		غرض لايجاده علة البحث (مقالة)	الحجة محمد رضا فرج الله	٣٥٢- ٣٥٤

العدد	الباب	عنوان المقال	اسم صاحب المقال	الصفحة
السادس والسابع	مع العلماء	الاسلام والرق البشري	العلامة محمد عبدالمنعم الخفاجي	٣٥٥-٣٥٧
السادس والسابع		هل القران معجزة؟ (مقالة)	الدكتور احمد زكي ابي شادي	٣٥٨-٣٦٠
السادس والسابع		اهداف الرسالة الاسلامية (مقالة)	الاستاذ الكبير كامل محمد حسن وكيل كلية اللغة العربية (الازهر)	٣٦١-٣٦٤
السادس والسابع		الشيخ خليل اليازجي (مقالة+شعر)	الاستاذ الباحث يوسف يعقوب مسكوني	٣٦٥-٣٦٨
السادس والسابع		النهضة التشريعية في العراق (مقالة)	الاستاذ المحامي كاظم معلة	٣٦٩-٣٧٠
السادس والسابع		ظلم التاريخ مقالة	الاستاذ جعفر ال ياسين	٣٧١-٣٧٤
السادس والسابع		ذكرى شيخ الطائفة الطوسي (مقالة)	الشيخ السيد محمدحسن الطالقاني	٣٧٥-٣٧٨
السادس والسابع		القانون الجنائي وعلاقته بالعلوم	الاستاذ المحامي عبدالرزاق الاعسم	٣٧٩-٣٨١
السادس والسابع	معرض الاراء	الشعر المطلق ام المقيد؟ (شعر+مقالة)	فضيلة الشيخ الجيل عبدالهادي العصامي	٣٨٢
السادس والسابع		حجة الاسلام (شعر+مقالة)	الاستاذ الكبير روكسن بن زائدة العزيزي	٣٨٨-٣٩٠
السادس والسابع	فن الحديث	تعليقات احمد محمد شاكر على المسند (مقالة)	الاستاذ محمد علي الكاظمي	٣٩١-٣٩٤

السادس والسابع		لباقة اللغة العربية لمساير التطور (مقاتل)	د.مهدي محبوبة	٣٩٥– ٣٩٧
السادس والسابع	في ميدان النشاط الثقافي	ابا عبد الحليم (شعر)	فضيلة الاستاذ الشيخ عبدالغني الخري معتمد التحرير	٣٩٩– ٤٠١
السادس والسابع		ياباعث الحب (شعر)	الاستاذ الشخ حسين الصغير (سكرتير جمعية التحرير)	٤٠٢– ٤٤٤
السادس والسابع		المغمور من شعر الشيخ محسن الخضري (مقالة)	الاستاذ محسن الازيجاوي حاسب جمعية التحرير	٤٠٥– ٤٠٨
السادس والسابع		تشريع لخمس في الاسلام (مقالة)	السدي محي الحلو عضو اداري في جمعية لتحرير	٤٠٩– ٤١١

العدد	الباب	عنوان المقال	اسم صاحب المقال	الصفحة
السادس والسابع		اللغة العربية والحياة الاجتماعية مقالة+شعر	أ.حسين فهمي الخزرجي	٤١١– ٤١٣
السادس والسابع		متى ياامام العصر (شعر)	الاستاذ الملهم السيدمحمد الحيدري	٤١٤– ٤١٧
السادس والسابع		اعتراف شعر	الشاعر العبقري الاستاذ عبدالقادر الناصري	٤١٨– ٤١٩
السادس والسابع		في العيادة (شعر)	السيد محمد بحرالعلوم مدير ادارة جمعية لرابطة	٤٢٠– ٤٢٢
السادس والسابع	=	في موكب الميلاد (شعر)	الشاعر المبدع الشيخ محمد حيدر	٤٢٣– ٤٢٦
السادس		دموع الشعر (شعر)	الشاعر السيد سلمان هادي الطعمة	٤٢٧–

والسابع				٤٢٨
السادس والسابع	نقص عليك	كيس لنفود (مقالة)	الاديب الفاضل عبدالامير الاعسم	٤٣١– ٤٣٦
الثامن	مكتبة النشاط الثقافي	١–الشعر العراقي اهدافه وخصائصه ٢–الحسين في طريقه الى الشهادة ٣–مراجع تراجم الادباء ٤–ذكرى شاعر العرب ٥–المعارف الاسلامية	دكتور يوسف عز الدين السيد علي الهاشمي الاستاذ خلدون الوهابي الاستاذ عبدالرحيم محمدعلي السيد محمد حسن الطالقاني	٤٣٨ ٤٣٩ ٤٣٩ ٤٣٩
الثامن	–	موقف الحسين يوم الطف (مقالة)	الامام الاكبر الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء	٤٥٢– ٤٥٣
الثامن	من اعلامنا	السدي خليفة الاحسائي النجفي	المؤرخ الكبير الشيخ اغا بزرك الطهراني	٤٥٢– ٤٥٦
الثامن	–	شهيد الكرامة (مقالة)	السيد محمد جمال الهاشمي	٤٥٧– ٤٥٨
الثامن	–	سيبقى هذا الصوت خالد (مقالة)	العلامة السيد محمد باقر الصدر	٤٥٩– ٤٦٢
الثامن	مع العلماء	الاسلام والرق البشري (مقالة)	العلامة محمد عبدالمنعم الخفاجي استاذ اللغة العربية بالازهرالشريف	٤٦٣– ٤٦٧
الثامن		لغة القران (مقالة)	الدكتور احمد زكي ابي شادي	٤٦٨– ٤٧٠
الثامن		حقيقة القصة العربية وروادها (مقالة)	الاستاذ الكبير نجيب مسعد	٤٧١– ٧٤٧

العدد	الباب	عنوان المقال	اسم صاحب المقال	الصفحة
الثامن		الحاكمة بين الخياط وابن الراوندي (مقالة)	العلامة موسى السبيسي مدرس الادب والدين في الكلية العاملية	٤٧٥-٤٧٨
الثامن		العراق مهد الانتفاضة مقالة	الاستاذ عبدالرحيم محمدعلي عضو رابطة الادب الحديث المصري	٤٨٥-٤٨٧
الثامن		تحية الجيش الباسل (شعر)	الاستاذ الشيخ حسين الصغير سكرتير جمعية التحرير الثقافي	٤٩٥-٤٩٨
الثامن		بين اصحاب السيادة والتحرير الثقافي (مقالة)	محمد حديد	٤٩٩-٥٠٠
الثامن	ماذا يقول الطب؟	حول تنظيف الاسنان بالفرشاة (مقالة)	الدكتور عارف القراغولي	٥٠٢-٥٠٤
الثامن	معرض الاراء	الشعر المطلق ام المفيد؟ (شعر+مقالة)	فضيلة الشيخ الجيل عبد الهادي العصامي صاحب مجلة الشعاع النجفية	٥٠٥-٥٠٩
الثامن	–	عبرة العبرة (مقالة)	السيد محمدحسن الطالقاني	٥١٠-٥١٢
الثامن	فن الحديث	تعليقات احمد محمد شاكر على المسند (مقالة)	الاستاذ محمد علي الكاظمي	٥١٣-٥١٥
الثامن	في ميدان النشاط الثقافي	أسفت عليك (شعر)	الاستاذ الجليل الشيخ عبد الغني الخضري معتمد	٥١٦-٥١٨
الثامن	–	لماذا نهض الحسين؟ (مقالة)	الشيخ عبدالمنعم الشميساوي مدير مدرسة جمعية التحرير الثقافي	٥١٨-٥٢٠
الثامن	موكب الشعر	في ضلال كربلا (شعر)	العلامة السيد محمدحسين فضل الله	٥٢١-٥٢٣

الثامن	مكتبة النشاط الثقافي	١-البيان في تفسير القران ٢-الجواهر الروحية ٣-مجلة الكتاب ٤-مجلة الفكر ٥-اية التطهير ٦-نشرة الاخلاق والاداب ٧-شذرات في الاخلاق والاداب	اية الله الخوئي السيد حسن القبانجي جمعية التأليف والنشر الاستاذ محمد جواد الغبان محي الدين الموسوي الغريفي فريق من روحاني كربلا الشيخ حيدر المجاني	٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦
التاسع	-	في قفص الاتهام (مقالة)	محمد جمال الهاشمي	٥٣٥-٥٤٠
التاسع		لغة القران (مقالة)	د.احمد زكي ابي شادي	٥٤١-٥٤٣
العدد	الباب	عنوان المقال	اسم صاحب المقال	الصفحة
التاسع		حقيقة القصة العربية وروادها (مقالة)	الاستاذ نجيب مسعد	٥٤٤-٥٤٨
التاسع		تحية الثورة (مقالة)	الشاعر محمود البستاني	٥٥٥-٥٥٦
التاسع		دستور الثورة (مقالة)	الاستاذ المحامي كاظم معلة	٥٦٢-٥٦٣
التاسع		ياقائد الاحرار (شعر)	الشيخ جعفر الكرباسي	٥٦٤
التاسع		الفجر المشرق	السيد محمد بحر العلوم	٥٦٥
التاسع		العراق مهد الانتفاضات (مقالة)	الاستاذ عبدالرحيم محمد علي	٥٦٦-٥٦٩
التاسع	مقالات من	الانتهازي بعد العمل (مقالة)	احمد مطفى حافظ	٥٧٠-

	مجلات			٥٧١
التاسع	–	السيد موسى الطالقاني	محمد عبدالمنعم الخفاجي	٥٧٢-٥٧٣
التاسع	معرض الاراء	الشعر المطلق أم المقيد؟ (مقالة)	أ–الكبير حامي علي مرزوق	٥٧٤-٥٧٨
التاسع		نشأة القانون الجنائي وتطوره (مقالة)	المحامي عبد الرزاق الاعسم	٥٧٩-٥٨٢
التاسع	في ميدان النشاط الثقافي	كونوا يداً (شعر)	الاستاذ الجليل الشيخ عبدالغني الخضري معتمد جمعية التحرير الثقافي	٥٨١-٨٥٢
التاسع	–	شهيد الكرامة (مقالة)	استاذ الشيخ محمد الازيرجاوي محاسب جمعية التحرير الثقافي	٥٨٣-٥٨٤
التاسع	موكب الشعر	الوهجة (شعر)	الشاعر كاظم محمود الصائب	٥٨٥-٥٨٦
التاسع	نقص عليك	المظلة مقالة	جي دي موباسن	٥٨٧-٥٩٥
العاشر	–	في قفص الاتهام (مقالة)	السيد محمد جمال الهاشمي	٦٠٤-٦٠٦
العاشر	–	حول الرقية في الاسلام (مقالة)	سماحة كاشف الغطاء	٦٠٩-٦١١
العاشر		حقيقة القصة العربية وروادها (مقالة)	الاستاذ الكبير نجيب مسعد	٦١١-٦١٤
العاشر		استخدموا ملوكنا لضربنا ولاعجب (شعر)	الامام الراحل كاشف الغطاء	٦٢٢

العاشر		بغداد في ثورة الحرية (شعر)	محمد جواد فضل الله (لبنان)	٦٢٣-٦٢٦
العدد	الباب	عنوان المقال	اسم صاحب المقال	الصفحة
العاشر		اشراقة الامل الباسم (مدح لعبدالكريم قاسم) مقالة	محمد صالح بحر العلوم	٦٢٧-٦٢٨
العاشر		الثورة في ماضي النجف وحاضرها (مقالة)	زعيم الثورة الامام الشيرازي	٦٢٩-٦٣١
العاشر		زرت الرحاب (شعر)	عبد المجيد لطفي	٦٣٢-٦٣٤
العاشر		الله اكبر (مقالة)	المحامي كاظم معلة	٦٣٥
العاشر		العراق مهد الانتفاضات (مقالة)	أ.عبدالرحيم محمد علي عضو رابطة الادب الحديث المصرية	٦٣٦-٦٣٨
العاشر		علم الثورة (شعر)	الشاعر محمد النقري	
العاشر	معرض الاراء	الشعر المطلق أم المفيد؟	الاستاذ جميل الدافعي والاستاذ مرتضى فرج الله	٦٤٠-٦٤١
العاشر		نشأة القانون الجنائي وتطوره (مقالة)	الاستاذ المحامي عبد الرزاق الاعسم	٦٤٢-٦٤٣
العاشر	في ميدان النشاط الثقافي	سلام (مقالة)	الشيخ الاستاذ حسين الصغير سكرتير جمعية التحرير الثقافي	٦٤٤
العاشر	-	الثورة الفاضلة (مقالة)	الاستاذ الفاضل الشيخ محمد الازيرجاوي (محاسب جمعية التحرير الثقافي)	٦٤٥-٦٤٦
العاشر	موكب الشعر	شعب الجزائر (شعر)	الشاعر عبدالكريم كمال الدين	٦٤٨-

				٦٤٩
العاشر	رسائل القراء	حول نقاط في الرقبة (مقالة)	طالب علم	٦٥٠-٦٥
العاشر		ملتقى عواطف العلماء والادباء والصحافة نحو المجلة (مقالة)	محمد عبد المنعم الخفاجي	٦٥٢
العاشر		النشاط الثقافي في شعر (مقالة)	الدكتور عارف القراغولي	٦٥٥
العاشر		دليل القضاء الشرعي (مقالة)	العلامة محمد صادق بحر العلوم	٦٥٥
العاشر		التكامل في الاسلام (بحث)	الاستاذ احمد امين	٦٥٦
العاشر		نخبة الاحاديث في الوصايا المواريث (بحث)	الشيخ محمد ابراهيم الكرباسي	٦٥٧
العاشر		نظم درر السمطين	منشورات محمد هادي الاميني	٦٥٧
العاشر		مهزلة التعليم في العراق	تأليف طارق عبد الحميد	٦٥٨
العاشر		شرح قانون ايجار العقار	احمد السيد ابراهيم الجيلاوي	

الجدول من اعداد الباحث الذي اعتمد على احصاء دقيق لجميع اعداد المجلة العشرة.

الخاتمة:

ألقى تطور الحركة العلمية في مدينة النجف الاشرف، ظلالة على ساحة المعرفية والفكرية ، اذ كان ازدهار لمدينة كمركز ديني وفكري اثر في ظهور المدارس الدينية ونبوغ العديد من اساتذة لحوزة الدينية جلبت نتاجهم رفوف المكاتب بتخصصات عدة لم تقتصر على العلوم الدينية بل تعدتها الى العلوم الطبيعية، والرياضية، كان للنشاط الصحافي في مدينة النجف الأشرف اثار في اصدار مجلات عدة

تصدر شريحة من خلية العلوم الدينية اصدرها لنشر افكارهم، وطروحاتهم، ومساجلاتهم الادبية، كان منها مجلة النشاط الثقافي التي صدرة في سنتها الاولى ١٩٥٧ وبواقع عشرة اعداد واستمرت الى سنة ١٩٥٨ صدرت مجلة النشاط الثقافي على يد عبد الغني الخضري و الذي جمع في تعليمة بين التعليم الرسمي فالمدارس الدينية – الحوزية العلمية في النجف الاشرف وجمع بين العلم و الادب وكان له حضوره في الاندية الادبية في المدينة وكان تنوع تأليفه للعلوم كالرياضيات و الهندسة والحساب اثر في صقل الشخصية العلمية وبالتالي الى اصداره المجلة .

جسدت ظهور الجمعيات الادبية وجهاً جيداً للتطور المعرفي والفكري في مدينة النجف الشرف سيما جمعية التحرير الثقافي سنة ١٩٤١ لتؤدي دورها علمياً ودينياً وتربوياً والتي اخذة على عاتقها اصدار مجلة النشاط الثقافي لتكون لسان الجمعية وكان الشيخ عبد الغني الخضري مؤسساً لها والسيد مرتضى الحكمي مديرا لتحريرها.

عكست المجلة اهدافها من خلال وصفها للصحافة بانها فريضة اجتماعية و دراسة اخلاقية ، ومن خلالها يمكن للحضارة التطور و الرقي وانها فرصة لدرس العلم ،

وعبرت عن اهم اهدف لها ان تكون المجلة اداة اصلاحية بيد المفكرين لنشر العلم ومواجهة الجهل وتداول الآراء و معالجة الحقائق بالبحث .

لم ينتظم صدور اعداد المجلة فقد صدرت بأعداد منفردة ثم تحولت الى اصدار اعداد مزدوجة بسبب الازمة المالية التي كانت تعصف بالمجلة شأنها وشأن المجلات الاخرى. سبب عدم مساندة الحكومة لها و الازمات المالية التي كانت تنتابها بين الحين و الاخر ، خاصة ان المجلة لم يكن لها مكاناً تخصيصاً للإعلانات التي تشكل جزءاً من الواردات لكل المجلات نشرت المجلة عبر صفحاتها العديد من المقالات وكانت مبوبة تكاد تكون ثابتة وتنشر فيها اسماء لامعة من العلماء والفضلاء والمفكرين في موضوعات شتى .

الهوامش:

١– مجلة العلم : هي أول مجلة صدرت في مدينة النجف الشرف في التاسع والعشرين من آذار من عام ١٩١٠ أصدرها السيد محمود علي هبة الدين الشهرستاني وهو أحد اعلام الفكر والثقافة، نشرت المجلة العديد من المواضيع التي تناولت التطورات العلمية والثقافية في كل ارجاء العالم أضافة الى الدعوة الاصلاحية والاخلاقية التي اكد عليها السيد الشهرستاني. لم يدم أصدار مجلة ((العلم)) طويلاً آذ توقفت بعد سنتين من اصدارها للمزيد ينظر: علاء حسين الرهيمي مجلة العلم النجفية ١٩١٠–١٩١٢، (قم: مطبعة الاعتماد، ٢٠٠٧)، ص١٣–١٤ ؛ محمد عباس الدراجي ، صحافة النجف تاريخ الابداع ، (بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٩) ، ص١٧.

٢– للتفاصيل في اسباب وطبيعة ونتائج هذه الحرب ينظر: رياض الصمد ، العلاقات الدولية في القرن العشرين ، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع ، ١٩٨٣).

٣– هناك العديد من الدراسات في هذه الثورة وتطوراتها للتفاصيل ينظر: عبد الله الفياض الثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠ ،ط٢ ، (بغداد: د.مط ١٩٧٥) ؛ ل.ن كوتلوف ثورة لعشرين الوطنية التحريرية في العراق ،ط٢، تعريب د. عبد الواحد كرم ومراجعة عبد الرزاق الحسني (بيروت: دار الطليعة،١٩٧٥).

٤– جريدة الفرات : وهي جريدة سياسية أخباريه آصدرها السيد محمد باقر الشبيبي، صدر العدد الاول منها في الاول تشرين الاول ١٩٢٠ وكانت لسان حال ثورة العشرين ضد الاحتلال البريطاني ، ساهمت جريدة الفرات في بث الافكار التحررية ونهض الهمم لدى كل شرائح المجتمع مما تسبب في توقف اصدار اعدادها بعد صدور العدد الخامس. للتفاصيل ينظر: فائق بطي، صحافة لعراق، تاريخها، أجيالها، ط١، (بغداد: مطبعة الأديب، ١٩٦٨)، ص٧٨.

٥– جريدة الاستقلال: صدرت في الحادي والعشرين من تشرين الاول ١٩٢٠م تناولت المواضيع السياسية، الادبية ، والاجتماعية ، صدرت بعد صدور جريدة الفرات بيومين وكان مديرها المحامي محمد عبد الحسين الكاظمي ورئيس تحريرها عبد الرزاق الحسني كانت تصدر اكثر من ثلاث مرات بالاسبوع، وكانت ايضاً لسان حال ثورة العشرين، احتجبت بعد صدور العدد الثامن للمزيد ينظر: رفائيل بطي ، الصحافة في العراق (بغداد: مطبعة دار البلاد، ١٩٦١) ص٢٥.

٦– جريدة النجف: وهي جريدة ادبية اجتماعية انتقادية اصدرها الصحفي يوسف رجيب في السابع عشر من نيسان ١٩٢٥م. للتفاصيل ينظر: جريدة النجف، العدد الاول، السنة الاولى، ١٧ نيسان ١٩٢٥.

٧– الجدول من اعداد الباحث اعتماداً على محمد عباس الدراجي، المصدر السابق، ص١٧.

٨– جمعية التحرير الثقافي: انبثقت فكرة تأسيس جمعية التحرير الثقافي عام ١٩٤١م لتؤدي دوراً علمياً وادبياً وتربوياً في مدينة النجف الأشرف التي نالت تأييد من قبل الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء وقد تصدى جماعة من الأدباء والشعراء الى ادارة هذه الجمعية لتقف مع جمعية الرابطة الادبية ومنتدى النشر للسير في مسار الفكر والثقافة النجفية نحو الازدهار للمزيد ينظر: حسن عيسى الحكيم، المفصل في تاريخ النجف الاشرف، ط١، (قم : شريعت، ١٤٢٨هـ)، ج١٨، ص٣١٠.

٩– وهي الدعوة التي تبناها مجموعة من رجال الفكر والدين والادب لاصلاح الاحوال العامة في البلاد عامة وفي مدينة النجف خاصة، ومنها دراسة العلوم والمفاهيم الجديدة التي عرفها العالم بعد الحرب العالمية الثانية. للتفصيل ينظر: محمد مهدي الاصفي ، مدينة النجف وتطور الحركة الاصلاحية فيها، (النجف: د. مط، د.ت).

١٠– وهي مجلة شهرية لنشر الثقافة الاسلامية العامة والتي انشأت على أساس النهضة الثقافية وخدمة الدين، وتعميم التربية والتوجيه لتكون اداة اصلاحية بيد المفكرين، وبيد القادة والموجهين لمحاربة الجهل والانحطاط صدر العدد الاول في ١٩٥٧/١١/١٠ الى ان انقطعت في عددها العاشر من السنة الاولى في ١٩٥٨/١٠/٩. رئيسها عبد الغني الخضري ومدير تحريرها مرتضى الحكمي. للمزيد ينظر: مجلة النشاط الثقافي العدد الأولى، السنة الاولى، ١٩٥٧/١١/١٠.

١١– الشيخ حسين بن اسماعيل بن محمد بن موسى بن عيسى المالكي الجنابي (١٢٩٢–١٣٤٤هـ) اديب وكاتب مبدع وشاعر رقيق، سافر مع أبيه اسماعيل الى ايران ثم طوس لزيارة الامام الرضا ثم الى طهران. بعد وفاة ابيه عاد الى النجف فدرس العلوم والأصول والفقه توفى ودفن في الصحن العلوي الشريف. للمزيد ينظر: يحيى مراد، المصدر السابق، ص٣٤٠.

١٢– عبد الكريم الشرقي (١٣٢٠–١٣٩١هـ) هو الشيخ عبد الكريم الشرقي بن محمد حسن الشرقي العلوي، عالم ومدرس ولد في النجف ونشأ به قرأ مقدمات ادبية وشعرية على أساتذة أفاضل منهم الشيخ موسى دعيبل والشيخ محمد حسن المظفر ، وقد اشتهر بتدريس السطوح. للمزيد ينظر: كاظم عبود الفتلاوي، المصدر السابق، ص٢٦١.

١٣– ابراهيم الكرباسي (١٣٢٢–١٤٠٧هـ) هو الشيخ ابراهيم بن علي بن محمد حسن مهدي الكرباسي من أحفاد العالم الكبير ابراهيم الأصفهاني، عالم جليل ومدرس ولد في النجف ونشأ به قدم مقدماته وسطوحه على بعض الأفاضل، وحضر الابحاث العالية، أحيز الاجتهاد من قبل أستاذه الشيخ حسن النائيني، توفى في النجف ودفن في الصحن العلوي الشريف.

للمزيد ينظر: عباس محمود رضا القمي، هدية الاحباب في ذكر المعروفين بالكنى والالقاب، (النجف الاشرف: المطبعة الرضوية، ١٩٣٠)، ص٢٢٧.

١٤– محمد تقي صادق (١٣١٣–١٣٨٥هـ): هو محمد تقي بن عبد الحسين بن صادق بن ابراهيم المخزومي العاملي، كان عالم واديب وشاعراً ولد في النجف وترعرع بها وتعلم على يد والده العالم والاديب عبد الحسين العامي، حضر لأبحاث العالية على يد الشيخ النائيني والسيد ابي الحسن الاصفهاني والسيد محمود الشارودي لمع نجمه وانتشر صيته وعرف بالعلم والادب توفى في بيروت ونقل الى النجف ودفن بها. للمزيد ينظر: كاظم عبود الفتلاوي، المصدر السابق، ص٤١١.

١٥– علي الخاقاني، شعراء الغري، (قم: مطبعة دار البيان، د.ت)، ج٥، ص٤٧٢.

١٦– محمد حسين كاشف الغطاء (١٢٩٤–١٣٧٣هـ) هو محمد الحسين بن علي بن محمد الرضا بن موسى بن جعفر الكبير كاشف الغطاء، ولد في النجف، ونشأ بها، وهو مجتهد امامي واديب من زعماء الثورات الوطنية في العراق كان من الكتاب والشعراء واتم السطوح واجتازها ودخل في مراحل الدروس العليا، رافق الشيخ كاظم اليزدي والشيخ محمد كاظم الخراساني والميرزا محمد باقر. توفي في النجف ودفن في مقبرة وادي السلام. للمزيد ينظر: اغا بزرك الطهراني ، طبقات اعلام الشيعة، نقباء البشر في القرن الرابع عشر، (النجف الاشرف: المطبعة العالمية، ١٩٥٦)، ج٢، ص٧ ؛ كامل سلمان الجبوري، معجم الشعراء من العصر الجاهلي حتى سنة ٢٠٠٢ ، (بيروت مطبعة دار الكتب العلمية، د.ت)، ص٤٢٣.

١٧– حسن عيسى الحكيم، المفصل في تاريخ النجف الاشرف، ط١، (قم: شريعت، ١٤٣٠هـ)، ج١٧، ص٣٢٢.

١٨– جعفر باقر محبوبة، ماضي النجف وحاضرها، ط٢، (بيروت: دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع) ج٢، ص٢١٢ ؛ حيدر المرجاني، النجف الأشرف قديماً وحدثاً، ط١، (د.م، د.مط، د.ت)، ص١٠٤.

١٩– محمد علي الحوماني (١٣١٦–١٣٨٣هـ) هو محمد علي بن امين بن حسن الحوماني لبناني الأصل بيروتي الوفاة أديب وشاعر كاتب خصب، وصحفي، عمل في خدمة الصحافية العربية، كتب في الأدب والسياسة والاجتماع والتاريخ وهو من المؤلفين المكثرين. انتخب عضواً في مؤتمر الحجير للنظر في شؤون جبل عامل كما انتخب عضواً في مؤتمر الوحدة السورية في دمشق عام ١٣٤٦هـ وكذلك عضواً في المؤتمر الاسلامي المنعقد في القدس عام ١٣٥٠هـ. للمزيد ينظر: فؤاد صالح السيد موسوعة اعلام القرن العشرين في العالمين العربي والاسلامي، ط١، (بيروت: مكتبة حسن العصرية للطباعة، ٢٠١٣)، ص٢٥٩–٢٦٠.

٢٠– محمد علي الحوماني، وحي الرافدين، ط١ (بيروت: مطبعة الكشاف، ١٩٤٤)، ص٣٠٥.

٢١– محمد حسن الطالقاني (١٣٥٠–١٤٣٤هـ) السيد محمد حسن بن عبد الرسول بن مشكور بن محمود بن الحسن الشهير بـ(أمير حكيم) ينتهي نسبه الى زيد الشهيد ، عالم جليل، أديب كبير، شاعر مجيد، ولد في النجف الأشرف نشأ على والده نشأة علمية تدرج في طلب العلم درس على كبار علماء عصره كبشير الشوكيني، السيد ابو القاسم الخوئي وغيرهم . للمزيد ينظر: اغا بزرك الطهراني، المصدر السابق، ج١، ص٤٠٧.

٢٢– مجلة (المعارف): هي مجلة تعني بالعلم، والادب، والتاريخ، والاجتماع، صدرت في مدينة النجف الاشرف سنة ١٩٥٨ واستمرت مدة سنتان واغلقت سنة ١٩٦١ لأسباب مالية. رئيس تحريرها العلامة السيد (محد حسن الطالقاني) صدرت بواقع عشرين عدد كل سنة عشرة اعداد. للمزيد ينظر: فائق بطي، المصدر السابق، ص٣١٠ ؛ محسن عدنان الجشعمي، مجلة المعارف النجفية ١٩٥٨–١٩٦١ دراسة تاريخية، (بابل، مؤسسة دار الصادق الثقافية، ٢٠١٥)، ص١٥٨–١٨٧.

٢٣– مرتضى الحكمي (١٣٤٦–١٤١٤هـ) هو العلامة السيد مرتضى بن السيد محمد حسين بن السيد محمود الحكمي بدأ دراسته في الحوزة العلمية في النجف الأشرف وحصل على شهادة اليسانس في دراسة المنهج، تتلمذ على علماء واساتذة الحوزة العلمية وفي مقدمتهم ابي القاسم الخوئي. للمزيد ينظر: محمد هادي الاميني، معجم رجال الفكر والادب في النجف خلال الف عام، (النجف الاشرف: مطبعة الاداب، ١٦٤)، ص١٣٠.

٢٤– مجلة (النشاط الثقافي) العدد١ ، السنة ١، ١٠ تشرين الثاني، ١٩٥٧)، ص١٣.

٢٥– مجلة (النشاط الثقافي)، العدد١، ١ تشرين الثاني ١٩٥٧، ص١٤–١٥.

٢٦– رئيس التحرير هو المحرر الرئيسي، وهو الشخصية المحركة بكل اداة تحريرية بالصحيفة، ويجب ان يكون ممن عرفوا مداخل الصحيفة ، كما عبر عنها بالضمير الاجتماعي، فالصحيفة التي تحمل بين جنبيها ضميراً نحو المجتمع تساعد الجماعة على التقدم وتناضل من اجل نجاح هذه الجماعة وتشد ازر حركتها التقدمية. للمزيد ينظر: حسنين عبد القادر، لصحافة كمصدر للتاريخ، ط٢، (د.م، د.مط، ١٩٦٠)، ص١٧٣–١٧٤.

٢٧– مجلة (النشاط الثقافي) العدد٩، السنة١ ، (٣١ آب ، ١٩٥٨م)، ص٥٢٩.

٢٨– رفائيل بطي، الموسوعة الصحفية العراقية، ط١، (بغداد: دار البلاد، ١٩٦١)، ص٢٢٤.

٢٩– محمد عباس الدراجي، المصدر السابق، ص٢٧.

٣٠– احمد شوقي الامين، ولد الشيخ احمد شوقي الامين عام ١٣٤٨هـ وهو عالم دين لبناني من جبل عامل ساهم بشكل كبير في تطور النهضة الفكرية والادبية من خلال مؤلفاته هي تحرير الكتابة نظر في أوضاع لبنان والجنوب ومن مؤلفاته (التبيان في تفسير القران، تحرر الأحكام ودرر الكلام وغيرها من المؤلفات)، تلقى تعليمه الاولي في مدارس النجف العلمية وعرف عنه بنشاطه العلمي والأدبي اثناء وجوده في النجف الأشرف. للمزدي ينظر: محمد هادي الاميني، المصدر السابق، ج١٨، ص٢٥٧ ؛ حسن عيسى الحكيم، المصدر السابق، ص٢٩٧.

٣١– للتفصيل ينظر: مجلة النشاط الثقافي، العدد ٢، السنة ٢، ١ نيسان ١٩٦٣، ص٧٧٣.

٣٢– هذه الارقام ذكرت من خلال احصاء دقيق من قبل الباحث اعتمادا على اعداد المجلة.

٣٣– مجلة (النشاط الثقافي) العدد ١٠، السنة ١، (تشرين الاول، ١٩٥٨)، ص٦٠٣.

٣٤– فليح صالح شكر، تاريخ الصحافة العراقية في العهد الملكي والجمهوري ١٩٣٢– ١٩٦٧، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠١٠)، ص٤٤٩.

٣٥– ينظر مثلاً مجلة (النشاط الثقافي) العدد٢ ، السنة ١، ٩ كانون الاول، ١٩٥٧، ص٧٩.

٣٦– هذه المعلومة ذكرت من خلال احصاء من قبل الباحث اعتماداً على اعداد المجلة.

٣٧– تم اعداد هذا الجدول من قبل الباحث بموجب احصائية دقيقة لكافة التفاصيل من خلال الرجوع الى اعداد المجلة.

٣٨– مطبعة الحيدرية: مطبعة مجازة صاحبها باقر السيد احمد الفاضلي، كربلاء– النجف رقم الاجازة (٨٠٩٧) في ١٩٥٧/٨/٣ للمزيد ينظر: محمود فهمي واخرون، دليل الجمهورية العراقية، (بغداد: مطبعة التمدن، ١٩٦١) ، ص٦٥٢.

٣٩– مطبعة الآداب: مطبعة أسسها عبد العزيز البغدادي عام ١٣٧٧ هـ، وتعتبر من المطابع الحديثة في النجف ذات حروف كبيرة وتقع في شارع الحسين (الجبل)، ثم انتقل الى عدن، حقت مطبعة الاداب خدمة للتراث العربي الاسلامي بطبعها الكتب والرسائل، والمصادر الأساسية في الحوزة العلمية، ومنها شرح اللمعة الدمشقية للشهيد الثاني، شرائع الاسلام للمحقق الحلي، ماضي النجف وحاضرها للشيخ جعفر محبوبة، معجم رجال الحديث للسيد الخوئي للمزيد ينظر: حسن عيسى الحكيم، المفصل في تاريخ النجف الأشرف، ط١، (قم: شريعت، ٢٠٠٨)، ج١٩، ص٣٨٢.

٤٠– ينظر مثلاً: مجل (النشاط الثقافي) العدد ٣–٤، السنة ١، ٢ آذار ١٩٨، ص١٤٧.

٤١– مجلة النشاط الثقافي، العدد ١، السنة١ ، (١ تشرين الثاني، ١٩٥٧)، ص١٤.

المصادر والمراجع:

١. اغا بزرك الطهراني، طبقات اعلام الشيعة ، نقباء البشر في القرن الرابع عشر، (النجف الاشرف: المطبعة العالمية، ١٩٥٦).

٢. جعفر باقر محبوبة ، ماضي النجف وحاضرها، ط٢، (بيروت: دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع، ج٢.

٣. حسن عيسى الحكيم، المفصل في تاريخ النجف الاشرف، ط١ (قم: مطبعة شريعت، ١٤٢٨هـ)، ج١٨.

٤. ..... ، المفصل في تاريخ النجف الاشرف، ط١، (قم: مطبعة شريعت، ١٤٣١هـ)، ج١٩.

٥. ..... ، المفصل في تاريخ النجف الاشرف، ط١، (قم: مطبعة شريعت، ١٤٣٠هـ)، ج١٧.

٦. حيدر المرجاني، النجف الاشرف قديماً وحديثاً، ط١ (د.م، د،مط).

٧. حسنين عبد القدار، الصحافة لمصادر للتاريخ، ط٢ (د.م، د.مط، ١٩٦٠).

٨. يحيى مراد، معاجم تراجم الشعراء الكبير، ط١ (القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٦).

٩. ل.ن كوتلوف، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق، ط٢، تعريب د. عبد الواحد كريم ومراجعة عبد الرزاق الحسني (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥).

١٠. كاظم عبود الفتلاوي، المنتخب من اعلام الفكر والادب، ط١، (بيروت، مطبعة المواهب، ١٩٩٩).

١١. كامل سلمان الجبوري، معجم الشعراء من العصر الجاهلي حتى سنة ٢٠٠٢ ، (بيروت: مطبعة دار الكتب العلمية، د.ت).

١٢. محمد هادي الاميني، معجم رجال الفكر والادب في النجف خلال ألف عام، ط١، (النجف الاشرف: مطبعة الاداب، ١٩٦٤).

١٣. محسن عدنان الجشعمي، مجلة المعارف النجف ١٩٥٨–١٩٦١، دراسة تاريخية، (بابل، مؤسسة دار الصادق للثقافة، ٢٠١٥٩.

١٤. محمد فهمي واخرون، دليل الجمهورية العراقية، (بغداد: مطبعة التمدن، ١٩٦١).

١٥. محمد عباس الدراجي، صحافة النجف تاريخ وابداع، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩).

١٦. محمد مهدي الاصفي، مدينة النجف وتطور الحركة الاصلاحية فيها، (النجف الاشرف، د.مط، د.ت).
١٧. عبد الله الفياض، الثورة العراقية الكبرى، ١٩٢٠، (بغداد: د.مط، ١٩٧٠).
١٨. عباس محمود رضا القمي، هدية الاحباب في ذكر المعروفين بالكنى والألقاب (النجف الاشرف: المطبعة الرضوية، ١٩٣٠).
١٩. علي الخاقاني شعراء الغري (قم: مطبعة دار البيان، د.ت)، ج٥.
٢٠. علاء حسين الرهيمي، مجلة العلم النجفية ١٩١٠–١٩١٢ (قم: مطبعة الاعتماد، ٢٠٠٧).
٢١. فؤاد صالح السيد، موسوعة اعلام القرن العشرين في العالمين العربي والاسلامي، ط١، (بيروت: مكتبة حسن العصرية للطباعة، ٢٠١٣).
٢٢. فائق بطي، صحيفة العراق ، تاريخها أجيالها، (بغداد، مطبعة الأديب، ١٩٦٨).
٢٣. رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٩).
٢٤. فليح صالح شكر، تاريخ الصحافة العراقية في العهد الملكي والجمهوري ١٩٣٢–١٩٦٧ (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠١٠).
٢٥. روفائيل بطي، الصحافة في العراق (بغداد: مطبعة دار البلاد، ١٩٦١).

التدابير الدولية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية

د. مسلم طاهر حسون
كلية ابن خلدون الجامعة

المقدمة:

أولاً: موضوع البحث:

إن انتشار المخدرات شكل تحدي خطير للدولة كونها ظاهرة أخذت أبعاد مختلفة اقتصادية وصحية وأمنية واخلاقية لا يتعلق بدولة واحدة بالذات بل شملت الدول كافة وبالتالي فإن الدول لا تتمكن وحدها في التصدي ومكافحة هذه الظاهرة الخطيرة والحد من انتشارها وللآليات القانونية الدولية الدور الفاعل الذي استمدت منها معظم الدول تشريعاتها لمواجهة جريمة المخدرات والمؤثرات العقلية وفق الوسائل الرقابية والوقائية والعلاجية لتجفيف منابعها ومعاقبة مرتكبيها ومتعاطيها والمتاجرين بها وبأقسى العقوبات، واتفاقاً مع ذلك فأن جريمة تعاطي المخدرات لم تعد مشكلة فردية بل أًصبحت جريمة دولية عابرة للحدود الوطنية مما يتوجب على المجتمع الدولي ترسيخ قواعد قانونية في النطاق الوطني والإقليمي والدولي وتكثيف التعاون الدولي وفي المجالات كافة لمكافحتها وإيقاف انتشارها وبشتى الوسائل القانونية.

ثانياً: أهمية البحث:

أن موضوع بحثنا الموسوم (التدابير الدولية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية) جدير بالأهمية والبحث فيه كون جريمة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية تعد جريمة دولية عابرة للحدود الدولية تعاني منها دول العالم كافة بفعل انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات والإدمان عليها بشكل واسع وخطير في أنحاء العالم كافة فضلاً عن زيادة أعداد المتعاطين بها وعلى هذا الأساس فأنها تهدد الأمن الدولي وتدمر البنية الداخلية للدول وتتعدى آثارها وأضرارها الخطيرة على المتعاطين تشمل المجتمع بأسره لهذا بات من الأهمية الإحاطة بهذه الجريمة كونها باتت ظاهرة عالمية واسعة الانتشار ولاسيما بين شريحة الشباب

والمراهقين وفي ازدياد مضطرد ومن هذا المنطلق تكمن أهمية موضوع البحث في ترسيخ الجهود الدولية والإقليمية والوطنية في مكافحتها والحد من انتشارها من خلال إبرام الاتفاقيات الدولية والإقليمية والتشريعات الوطنية.

ثالثاً: إشكالية البحث:

الإشكالية تكمن بعدة تساؤلات لعل من أهمها

١. هل أن الاليات الدولية والوطنية ترتقي لمستوى مواجهة هذه المشكلة والحد من انتشارها في دول العالم كافة ؟

٢. هل الجهود الدولية كافية لمنع الاتجار غير المشروع بها والقضاء عليها؟ كون مسؤولية مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية مسؤولية دولية تقع على عاتق الدول كافة.

٣. ما هي التدابير الدولية العالمية والإقليمية والوطنية الموجودة حالياً لمكافحة هذه الظاهرة؟

٤. تبرز الإشكالية الأخرى تتعلق بالقصور التشريعي على المستوى الدولي والوطني للارتقاء بمستوى مكافحة ومواجهة المخدرات والمؤثرات العقلية.

رابعاً: منهجية البحث:

سوف نبحث موضوع المخدرات والمؤثرات العقلية من خلال أتباع المنهج التحليلي عن طريق تحليل الاحكام القانونية الواردة في الاتفاقيات الدولية والإقليمية فضلاً عن التشريعات الوطنية مع الاستعانة بالمنهج الوصفي والتاريخي قدر تعلق الأمر بهذا البحث.

خامساً: هيكلية البحث:

لقد تم تقسيم البحث على وفق الخطة الآتية:

المبحث الأول: التعريف بالمخدرات والمؤثرات العقلية .

المطلب الأول: تعريف المخدرات والمؤثرات العقلية .

المطلب الثاني: أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية وأسباب تعاطيها.

المبحث الثاني: الاليات القانونية الدولية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية .

المطلب الأول: المواقف الدولية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية .

المطلب الثاني: المواقف الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية .

ثم ختمنا بحثنا بجملة من النتائج والمقترحات التي توصلنا إليها في نهاية البحث.

المبحث الأول: التعريف بالمخدرات والمؤثرات العقلية:

تعد مشكلة المخدرات حالياً من أكبر المشكلات التي تعانيها دول العالم إذ تعد جريمة تعاطي المخدرات من الجرائم العابرة للحدود وتسعى الدول قاطبة إلى محاربتها لما لها من أضرار جسيمة على النواحي الصحية والاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن النواحي الأمنية ولم تعد مشكلة المخدرات والمؤثرات العقلية قاصرة على نوع واحد من المخدرات أو على طبقة محدودة من المجتمع بل شملت جميع الأنواع والطبقات كما ظهرت مركبات عديدة جديدة لها تأثير واضح على الجهاز العصبي والدماغ وقد احتلت جريمة المخدرات والمؤثرات العقلية مكانة متقدمة بين جرائم العالم المعاصر إذ أصبحت جريمة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في عالم اليوم تهدد بأضرارها ومخاطرها البشرية جمعاء، وتؤدي في الوقت ذاته إلى إحداث خلل في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية للدول كافة وعلى هذا الأساس أصبح من الضروري سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي مكافحتها والتصدي لها بالوسائل كافة.

وانطلاقاً من هذا المبدأ كان لابد من التعريف بالمخدرات والمؤثرات العقلية من أجل بيان خطورتها لكي تتظافر الجهود الوطنية والدولية على مكافحتها، وترتيباً على ذلك سنقوم بالتعريف بها من خلال هذا المبحث حيث سنتناول في المطلب الأول منه تعريف المخدرات والمؤثرات العقلية بينما سيكون المطلب الثاني مخصص لبيان أنواعها وأسباب تعاطيها

المطلب الأول

تعريف المخدرات والمؤثرات العقلية الاصطلاحي

إن آفة المخدرات والمؤثرات العقلية مشكلة تواجه المجتمعات كافة والدول تسعى جاهدة لإيجاد الحلول الناجعة لمكافحتها وقبل التطرق لتلك التفاصيل الوقائية والعلاجية على الأصعدة كافة المحلية والإقليمية والدولية بات وجوباً علينا تعريفها وبيان المقصود بها وتفسير محتواها، ويختلف تعريف المخدرات والمؤثرات العقلية وفقاً للزاوية التي يتم النظر إليها وما يهمنا في هذا الإطار بيان معنى المخدرات والمؤثرات العقلية من الناحية الاصطلاحية .

وعموماً فأن المخدرات والمؤثرات العقلية كل مادة نباتية أو مصنعة تحتوي على عناصر منومة أو مسكنة أو مفترة والتي إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية المعدة لها فأنها تصيب الجسم بالفتور والخمول وتشل نشاطه كما تصيب الجهاز العصبي المركزي والجهاز التنفسي بالأمراض المزمنة فضلاً عن أنها تؤدي إلى حالة من حالة من التعود والإدمان مسببة أضرار بالغة بالصحة النفسية والبدنية والاجتماعية والمخدرات بطبيعة الحال سواء كانت مواد طبيعية أو مصنعة تؤثر على النشاط الجسدي للإنسان وهي في الأصل تعد مجموعة من المواد التي تحدث حاله من النعاس ، مثل المخدرات النباتية مثل الأفيون ومشتقاته والحشيشة ومشتقاتها [١]. وبالنسبة للمؤثرات العقلية فإنها تتصف بخصائص المواد الطبيعية نفسها ولكن هذه المؤثرات تصنع في المعامل بالطرق الكيمياوية من مستحضرات ومواد كيميائية [٢].

التعريف التشريعي للمخدرات والمؤثرات العقلية

تستخدم المخدرات والمؤثرات العقلية من الناحية الاصطلاحية في المنظور التشريعي للدلالة على علم المواد الكيميائية التي يؤدي استخدامها في تغيير المزاج أو الإدراك أو الشعور ويساء استخدامها حتى تلحق الضرر بالفرد الذي يتعاطاها فضلاً عن أضرارها بالمجتمع كذلك ونقصد بها من الناحية القانونية على أنها مجموعة من المواد التي تسبب الإدمان وتسمم الجهاز العصبي ويحظر تداولها أو زراعتها أو صنعها إلا لأغراض يجيزها القانون ويمنع استخدامها إلا بواسطة من يرخص لهم ذلك.

سنتطرق في هذا الفرع إلى بيان موقف المشرع في كل من القوانين الفرنسية والمصرية بالإضافة إلى العراقية من تعريف المخدرات والمؤثرات العقلية وعلى النحو الآتي :

أولاً : تعريف المخدرات والمؤثرات العقلية في التشريع الفرنسي

لقد عرف المشرع الفرنسي المخدرات بوصفها من المواد غير المشروعة والمحرمة الاستخدام والاتجار بشكل مطلق وأحال بيان أصنافها وتعاطيها إلى الإدارة الصحية وهذا ما قامت به الإدارة الصحية ضمن قوائم مرفقة مع الأمر الوزاري الذي صدر عن وزير التضامن والصحة والحماية الاجتماعية الفرنسية في (٢٢ شباط ١٩٩٠) المعدل والذي صدر بناءً على أحكام قانون الصحة العامة ولاسيما أحكام المواد (R. 626 . L. 627 , L. 5149) وما تلاها والمتعلق بتصنيف المواد المخدرة والمؤثرات العقلية حيث نصت المادة الأولى من الأمر أعلاه على أنه (تصنف المواد والمستحضرات المذكورة في مرفقات هذا الأمر على أنها مخدرات) [٣].

وتجدر الإشارة بأنه لحقت بنص الأمر أربعة قوائم عند إصداره شملت على المواد غير المشروعة للتداول والتعاطي والتي توصف بوصفها مواد مخدرة ومؤثرات عقلية في القانون الفرنسي، وقد عدلت هذه القوائم مرات عديدة كان آخرها تعديل تم بحسب الأمر الوزاري الصادر في (٩ آذار ٢٠١٧) حيث أضاف إلى هذه القوائم عقاقير ومواد جديدة اعتبرتها الإدارة الصحية في فرنسا من المخدرات والمؤثرات العقلية ولعل من أهم ما ورد في هذه القوائم الآتي :

- القائمة الأولى : تضمنت المواد المخدرة مثل الهيروين والكوكايين والقنب والميثادون والأفيون .
- القائمة الثانية : تضمنت المواد الكودايين والبروبيرام .
- القائمة الثالثة : تضمنت المؤثرات العقلية مثل الامفيتامينات ، الاكستاسين ، أل أس دي .
- القائمة الرابعة : وشملت العقاقير الاصطناعية مثل عقار النشوة والكاتامين ، فابلونه .

وبناءً على أحكام الأمر الوزاري تم حظر ومنع تداول حوالي (٢٠٠ مادة) في فرنسا ثبت أنها ذات تأثير نفسي وتحظر أي مادة غير ما ورد في القوائم المرفقة مع الأمر الوزاري يصدر وزير الصحة مرسوماً ينص بإضافة هذه المادة إلى القائمة الفرنسية للمخدرات والمؤثرات العقلية يتم تصنيف أي مادة أو عقار على أنه من المخدرات وإضافتها إلى قائمة المخدرات والمؤثرات العقلية بعد بيان سمتها ووظيفتها العلاجية وإمكانياتها في تحقيق الإدمان والاعتماد من الإدارة الصحية المتمثلة في الهيئة الوطنية لسلامة الأدوية والمنتجات والمعروفة بشكل مختصر (ANSM) [٤]. فضلاً عن أن التوصيات الصادرة عن مؤسسات الاتحاد الأوربي او قرارات منظمة الصحة العالمية (WHO) يمكن أن تؤدي إلى تصنيف بعض الأدوية على أنها مخدرات ومؤثرات عقلية [٥] .

وعموماً أن القوائم الملحقة بالقانون الفرنسي للمخدرات والمؤثرات العقلية تم إنشائها من خلال الاعتماد على نصوص الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمخدرات والمؤثرات العقلية التي صادقت عليها فرنسا .

ثانيا: تعريف المخدرات والمؤثرات العقلية في التشريع العراقي

لقد اتجه المشرع العراقي في قانون المخدرات والمؤثرات العقلية الجديد أتجاهاً قوامه تعريف المخدرات والمؤثرات العقلية تعريفاً عاماً فضلاً عن حصر المواد المخدرة ضمن جداول محددة ملحقة بالقانون المنظم لها حيث أشارت المادة الاولى في الفقرة (١) من الفصل الأول الموسوم بـ (التعاريف والأهداف) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية المرقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧ على أنه (المخدرات أو المواد المخدرة هي كل مادة طبيعية أو تركيبية من المواد المدرجة في الجداول الأول والثاني والثالث والرابع والملحقة في القانون أعلاه وتمثل قوائم المواد المخدرة التي اعتمدتها الاتفاقية الوحيدة الدولية للمخدرات لعام ١٩٦١ وتعديلاتها) [٦]. وأوضحت الفقرة (٢) من المادة ذاتها بأن المؤثرات العقلية على أنها (المؤثرات العقلية كل مادة طبيعية أو تركيبية من المواد المدرجة في الجداول الخامس والسادس والسابع والثامن الملحقة في هذا القانون وهي قوائم المؤثرات العقلية في اتفاقية الأمم المتحدة للمؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ وتعديلاتها) [٧].

وتجدر الإشارة تم مراعاة التطور الذي يمكن أن يطرأ على نهج مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد التي تضمنها القانون ولمواجهة تعاطيها والاتجار غير المشروع بها فقد خول المشرع الإدارة الصحية المختصة ممثلة بوزير الصحة الاتحادي سلطة إصدار بيان (يتضمن تعديل الجداول الملحقة في هذا القانون عدا الجدول الحادي عشر الخاص بالرسوم بالحذف أو بالإضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها بما يتوافق مع تعديل الجداول الملحقة بالاتفاقية الدولية الوحيدة لسنة ١٩٦١ وتعديلاتها واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ وتعديلاتها أو بما يتوافق مع نتائج الدراسات التي تقوم بها وزارة الصحة أو تعتمدها على المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية على أن ينشر البيان في الجريدة الرسمية) [٨]

ومما تقدم يمكن القول أن هذا التوجه التشريعي في تحديد تعريف المخدرات والمؤثرات العقلية الذي سارت عليه معظم الدول في تشريعاتها الصادرة لمواجهة إساءة استخدام هذه المواد هو تدابير مقتبسة من الاتجاه العام الذي أرسمته ورسخته الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية إدماناً وتعاطياً وترويجاً واتجاراً ووسائل مواجهة الدول لها إذ أن هذه الاتفاقيات الدولية أوجدت هذه الاتجاهات والمسالك من خلال تعدد صور المخدرات وتباين تأثيرها على الأفراد بشكل يجعل من الصعب توحيدها في تعريف جامع مانع يتضمنها كلها إذ اضطرت الدول الاطراف فيها إلى اتباع أسلوب التعداد لهذه المواد.

وصفوة القول يمكن تعريف المخدرات على أنها مجموعة من المواد التي تسبب الإدمان وترهق الجهاز العصبي ويحظر تداولها أو زراعتها أو صنعها إلا لأغراض يجيزها ويحددها القانون ولا تستخدم إلا من خلال ترخيص خاص.

أما بالنسبة للمؤثرات العقلية فهي عبارة عن عقاقير تحمل خصائص المواد المخدرة الطبيعية وتصنع في المعامل والمختبرات بالطرق الكيميائية من مواد مستحضرات مخلقة كيميائياً ولا تحتوي على أصل نباتي أو طبيعي وهي في الأصل أدوية تستخدم في علاج بعض الأمراض إلا أن تأثيرها يعادل تأثير المواد المخدرة الطبيعية حين يساء استخدامها.

ومن خلال مراجعة التعريفات الاصطلاحية والتي تناولناها في التشريع الفرنسي والمصري والعراقي لاحظنا أن الاختلاف الواضح في صياغة هذه المفاهيم في تعريف المواد المخدرة أعتمد على التركيز على طبيعتها فضلاً عن أصل التعامل بهذه المواد من الناحية القانونية والاستناد على المعاني الطبية والعلمية.

ولكن حسب رأينا أن الرأي الراجح في تعريف المواد المخدرة والمؤثرات العقلية هو التعريف الذي ركز وتأسس على مفهوم هذه المواد من الناحية العلمية كونه الأقرب إلى حقيقتها ومضمونها ومحتواها على هذا الأساس فأن المخدرات والمؤثرات العقلية عبارة عن مواد طبيعية أو كيميائية يحظر على الاشخاص التعامل معها بشتى الوسائل إلا في الإطار المسموح به من الناحية القانونية حصراً وهي مواد تؤثر على الإنسان من الناحية النفسية والجسدية والعصبية.

المطلب الثاني

أنواع المخدرات وأسباب تعاطيها

تقسم المخدرات والمؤثرات العقلية إلى عدة أنواع وهذا يعتمد على المعايير المعتمدة علمياً وحقيقة الأمر عدم وجود معيار علمي واحد لتقسيمها لكن توجد معايير متعددة في تحديد أنواعها حيث لا يوجد تقسيم قانوني علمي متفق عليه فقد يتم تحديد أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية طبقاً لكون الذي تتميز به كل مادة كالمخدرات السوداء والبيضاء أو وفق درجة التأثير الكيميائي لكل مادة على جسم الإنسان وجهازه العصبي أو وفق درجة خطورتها وضررها على أفراد المجتمع ويتم تحديدها حسب صلتها بظاهرة الإدمان وقابليتها على التسبب بالإدمان على تعاطيها لكن التقسيم المعتمد عليه في معظم الدراسات القانونية والعلمية والاجتماعية في تقسيمها وبيان أسباب تعاطيها هو التقسيم الذي يعتمد على تحليل أصلها التركيبي الطبيعي أو التصنيعي وطبقاً لهذا التقسم تصنف المخدرات والمؤثرات العقلية إلى نوعين رئيسين المخدرات الطبيعية والمخدرات التخليقية الاصطناعية[٩].

والمخدرات الطبيعية تعد أقدم من المخدرات الاصطناعية إذ أن المخدرات الاصطناعية تم تصنيعها بتدخل الإنسان من خلال العمليات الكيميائية في المختبرات الطبية العلمية والمصانع ولأغراض مختلفة وبالتالي فإنها قد وجدت في مراحل متقدمة على وجود المخدرات الطبيعية(١٠).

وتحديد أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية يقودنا إلى التطرق إلى أسباب تعاطيها والإدمان عليها حتى يتم مكافحتها بالوسائل الوقائية والعلاجية وتأسيساً على ذلك سيتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين سنتناول بيان أنواعها في الفرع الأول بينما سنتناول أسباب تعاطيها في الفرع الثاني.

الفرع الأول

أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية

حددت منظمة الصحة العالمية أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية الأساسية إلى مخدرات طبيعية ومصنعة وكل منها له تأثيره وأضراره الجسدية والنفسية خاصة في ظل انتشار أنواع المخدرات الجديدة التي تستهدف الجهاز العصبي وتعد أشد فتكاً وضرراً على الإنسان وبالنتيجة جميع أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية ما هي إلا عبارة عن آفة سرطانية تصيب الجسد وأجهزة جسم الإنسان(١١).

أولاً: المخدرات الطبيعية :وتمثل المواد المخدرة الموجودة بصورتها الطبيعية داخل الطبيعة دون تدخل من الإنسان في تصنيعها أو تحويلها أو تغير صورتها الاصلية وتؤثر تلك المخدرات على الإنسان بشكل يغير من قدرته على التفكير والتركيز وتتمثل في المخدرات المشتقة من نباتات القنب والخشخاش والكوكا والقات حيث تحتوي أوراق هذه النباتات أو زهورها أو ثمارها على مواد مخدرة(١٢).

والمخدرات الطبيعية تكون عادة ذات أصل نباتي سواء أكانت على حالتها الطبيعية أم حورت صورتها تحويراً بسيطاً من مصدرها النباتي ولغرض الوقوف على المقصود بالمخدرات الطبيعية سنتعرض لأهم تلك المخدرات والأوسع انتشاراً (١٣).

١. الكوكايين : هي عبارة عن نباتات تحتوي أوراقها أو ثمارها على مواد مخدرة ويدخل في هذا النوع المخدرات المستخرجة من النباتات الطبيعية من أشهر أنواع المخدرات الطبيعية ويعد الكوكايين من أشهر أسماء المخدرات المتداولة التي تستخرج من نبات الكوكا وهو نوع من أنواع المخدرات الطبيعية التي تنمو بشكل رئيسي في أمريكا اللاتينية.

٢. نبات الخشخاش : يعد نبات الخشخاش من أخطر أنواع المخدرات ويستخرج من زهوره مادة لزجة عند تعرضها للهواء يتغير لونها إلى البني المائل للسواد يبلغ طول نبات الخشخاش من (٧٠ سم – ١٢٠سم) [١٤].

٣. القات : هو نبات طويل العمر ويتصف هذا النوع من النباتات بأن له أوراق خضراء غامقة اللون ذات شكل بيضاوي وله ساق قصيرة نوعاً ما فهو يرتفع ما بين متر إلى مترين من على سطح الأرض ويحتوي على مواد طبيعية مخدرة ذات مفعول كبير ويتم استخراج هذا المخدر عن طريق مضغ الأوراق وعادة ما يتعاطى هذا المخدر أغلب سكان القارة الأفريقية فضلاً عن أنتشاره بشكل واسع في دولة اليمن وفي الساحل الأفريقي[١٥].

٤. الحشيش : يعد الحشيش من أشهر أسماء المخدرات الطبيعية المنتشرة في الشرق الأوسط وهنالك راتينج الحشيش ويمثل مادة صمغية لزجة تكون على شكل حبيبات صغيرة مضغوطة ومتماسكة ذات لون بني فاتح أو غامق يميل إلى السواد وهنالك ما يسمى زيت الحشيش وهو عبارة عن مادة لزجة ذات رائحة مميزة تختلف باختلاف المذيب المستخدم في استخراجه فضلاً عن لونه المميز الأخضر الغامق أو البني الغامق وأن الإدمان على مخدر الحشيش لم يثبت بشكل قطعي لكن تعاطي الحشيش المعتاد يحدث إدمان نفسي تتراوح شدته بين المتوسط والشديد[١٦].

٥. القنب الهندي (الماريجوانا) : يعد هذا النبات من نباتات المخدر ومن أشهر المخدرات المتداولة في العالم فضلاً عن تأثيره الذي يدوم إلى حوالي (٩٠ دقيقة) ويتم تحضيره بعد حصده على مراحل بالتجفيف وعرضه للحرارة والفرز للتعاطي والاستخدام عن طريق لفه ومن ثم تدخينه أو مضغه.

٦. نبات الكوكا : عبارة عن نبات له أوراق بيضاوية الشكل تتصف بأن لها ساق طويلة ترتفع من متر إلى مترين هذا النوع من النباتات الطبيعية في أوراقه أحد أقوى أنواع المخدرات في العالم وهو مادة شديدة التخدير قد تصبح هذه المادة قاتلة في معظم الأحيان ويزرع في مناطق سيلان والهند واندونيسيا وأمريكا الجنوبية[١٧].

مما تقدم أشرنا إلى أهم المخدرات الطبيعية وهنالك أنواع أخرى لكننا تطرقنا إلى بعض منها على سبيل المثال وليس الحصر

ثانياً: مخدرات اصطناعية تخليقية مصنعة :

وتمثل المخدرات التي يؤثر الإنسان فيها ويقوم بتحويلها إلى مواد تؤثر بصورة واضحة على جهازه العصبي وصحته العامة والتي يتربع على عرشها الاستروكس ، ويشير مصطلح المخدرات التخليقية أو المخدرات الاصطناعية إلى المواد ذات التأثير النفسي التي يتم تصنيفها عن طريق عملية كيميائية والتي لا تشتق عناصرها النفسانية الرئيسية في المواد الموجودة في الطبيعة ولم تدرج بعد في المعاهدات الدولية أو التشريعات الوطنية وقد بدأ استخدام مصطلح المخدرات الاصطناعية كمصطلح علمي لمفرد الرقص والعقاقير الترويجية نتيجة ظهور عقار النشوة (MDMA) وغيره من بدائل الامفيتامين الخلقية حيث يكثر تعاطيها بكثرة في المناسبات والاحتفالات والمراقص[١٨].

والمخدرات المصنعة تستخرج بالأصل من مواد طبيعية أو من المواد الخام ولكن تخضع للتصنيع بطرق مختلفة وعادة ليس معد للاستخدام كمخدرات ولكن يساء استخدامها إذ تصبح هذه المخدرات أكثر تأثير

نتيجة كون مفعول المخدر المصنع أقوى فعالية من المخدر الطبيعي الذي لم يتدخل الإنسان فيها كالعقاقير المسكنة للآلام[١٩].

ونتناول في هذا الإطار أشهر أنواع المخدرات المصنعة أو التخليقية :

١. الترامادول: الترامادول في الأصل صنع لتسكين الآلام لأنه يعمل على تغيير كيمياء المخ وفي هذا خطر على المتعاطي حيث يمكن أن يصل لمرحلة الإدمان بدون أي شعور وهنالك نوع مشابه إلى عقار الترامادول ويدعى الكبتاجون وله نفس تأثير الترامادول ويؤثر على زيادة فعالية ونشاط الجسم.

٢. الهيروين: وهذا العقار يعد من أخطر أنواع المخدرات حيث يفقد متعاطي هذا المخدر أي أحساس بالألم ويجعله يشعر باسترخاء شديد وقد يؤدي به إلى الاكتئاب وحتى يدفع بصاحبه بالانتحار إذا لم يتعاطى جرعته المخدرة[٢٠].

٣. المورفين: يمثل المورفين أحد مشتقات الأفيون والأطباء يستخدمونه في الحالات الضرورية كعلاج ويمثل نوعاً من أنواع المخدرات الاصطناعية إذا تم اساءته بالاستخدام يؤدي إلى الإدمان والتعود على تعاطيه.

٤. الأفيون: يعد هذا النوع من المخدرات الاصطناعية من أخطر تلك المخدرات التي يتم تحويلها صناعياً من المخدرات الطبيعية إلى مخدرات صناعية ، فالأفيون يعد عبارة عن عصير زهرة الخشخاش التي لم تنضج بعد إذ تتحول بعد إضافة مكونات أخرى لها مع تعريضها للهواء إلى مادة الأفيون اللزجة وهي مادة شديدة المرارة ولونها يكون بني مائل إلى السواد وله رائحة نفاذة ويستخدم الأفيون عن طريق الفم أو عن طريق الحقن في الجسم بعد إذابته بالماء أو بمحلول سكري وتمثل طريقة سريعة للوصول إلى الدم وله تأثير بالغ على الجهاز العصبي المركزي وعلى جميع خلايا الجسم إذ أن تعاطي جرعة صغيرة من هذا المخدر له قابلية على إحداث خلل وشلل في الدماغ وخاصة في الجزء المخصص للجهاز

التنفسي وهذا يلاحقه نوم عميق وبعدها يفيق المتعاطي محطم القوى فاقد الشهية وينتج عنه اندفاع وميول شديد للعنف في تصرفاته في الوسط الذي يعيش فيه[٢١].

تلك أهم العقاقير المصنعة وتمثل بعض المخدرات المصنعة ولا شك هناك الكثير من تلك العقاقير ارتأينا الإشارة إلى أكثرها تداولاً.

الفرع الثاني

أسباب تعاطي المخدرات

أن الاهتمام بمسألة مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية يتجلى بشكل رئيس في تحديد الأسباب المؤدية لتفشيها باعتبار بيان تلك الأسباب ووضع الوسائل الوقائية والعلاجية لها سيسهم بالتأكيد على مكافحتها والحد من انتشارها فضلاً عن حماية المجتمع من آثاراها ونتائجها السلبية الخطيرة وحقيقة الأمر لا يمكن تحديد تلك الأسباب بسهولة كون تلك الأسباب مختلفة تختلف من مجتمع لآخر فأسباب تعاطي المخدرات وانتشارها تعد عوامل لتحقيق الإدمان على تعاطي المخدرات وعلى هذا الأساس تحقق آثارها السلبية والخطيرة على أفراد المجتمع كافة وتأسيساً على ذلك وقبل الخوض بآليات مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي فالأمر يقتضي التطرق إلى أسباب تعاطيها.

ولا شك أن تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية تعد ظاهرة تفرزها عدد من الأسباب تتداخل بينها لتصبح أسباب رئيسة تدفع باتجاه تعاطيها ومن ثم ارتكاب الجرائم المترتبة على تعاطيها والإدمان عليها وحقيقة تلك الأسباب تختلف حسب طبيعة كل مجتمع وسوف نركز على الأسباب الاساسية المباشرة وقد تعلق الأمر بموضوع بحثنا.

أولاً: الأسباب النفسية لتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية

إن الأسباب النفسية تعد أحد الأسباب التي تدفع الفرد إلى تعاطي المخدرات بسبب تعلقها بتكوينه الشخصي لأن أفعال الفرد تنبثق من التكوين النفسي له وطبيعي أن الاضطراب العاطفي يؤسس

للاضطرابات النفسية وعلى أثرها يتحقق الاستعداد النفسي لتعاطي المخدرات لكون الدافع النفسي يتأثر ويؤثر بمصادر السلوك وعلى هذا الأساس فأن التكوين النفسي للفرد يمثل انعكاس لتدخل العوامل البيئية والشخصية والدوافع النفسية تكون عاملاً رئيساً لتعاطي المواد المخدرة والمؤثرات العقلية[٢٢]. ومن ثم فأن الإدمان عليها يتحقق في معظم الأحيان لأزمات نفسية يعاني منها الفاعل فيلجأ إلى التعاطي للتغطية عليها فتلك الأسباب تمثل اضطرابات وكوامن نفسية تؤدي تلبية إلى حاجات يسعى المتعاطي لإشباعها من خلال تعاطيه للمواد المخدرة تحقيقاً للاستقرار النفسي.

وتعليقاً على ما تقدم فأن الاسباب النفسية مهما كان نوعها تؤثر بشكل مباشر على الحالة النفسية للفرد ومتهم بصورة مباشرة وفعالة في تعاطي المواد المخدرة لكون الفرد المدمن والمتعاطي في أحيان كثيرة لا يمكنه الاستسلام للغرائز والاسباب النفسية مما يدفعه تحت تأثيرها إلى ارتكاب جريمة تعاطي المخدرات التي تشكل من الأفعال المحظورة سواء في ظل التشريع العراقي أو التشريعات الوطنية والدولية الأخرى.

ثانياً: الاسباب الاجتماعية

لا شك أن العوامل الاجتماعية تختلف أنواعها ومسبباتها تلعب وتؤثر في تحقيق جريمة تعاطي المخدرات والمؤشرات العقلية بل تؤدي بالنتيجة إلى الإدمان عليها كون تلك الأسباب الاجتماعية ترتبط بالمنظومة المجتمعية وكيان المجتمع بأسره ومبادئه الأساسية[٢٣]وهنالك حالات كثيرة تطفو في المجتمع لها علاقة بسلوك الفرد ولها أثر في الدفع نحو الإدمان على تعاطي المواد المخدرة الطبيعية أو الاصطناعية ولعل من أهمها التفكك الأسري الذي يؤدي إلى حالة عدم الاستقرار بين أفراد الأسرة الواحدة ويدفع باتجاه ارتكاب تعاطي المخدرات وخاصة في حالة فقدان أو عدم وجود الوالدين أو أحدهما يولد اضطراباً اجتماعياً في العلاقات العائلية مما ينعكس سلباً على أفراد الاسرة لاسيما في حالة إدمان وتعاطي الوالدين أو أحد أفراد الأسرة للمواد المخدرة فضلاً عن غياب الرقابة من قبل الوالدين على أولادهم وغياب الوازع الديني لأن المتعاطي يفقد بشكل مؤكد التزاماته العائلية وتلعب المؤسسات التربوية دوراً متمماً لدور الأسرة

كونها تعد البيئة المكملة للأسرة وعدم قيام الأسرة التعليمية والتربوية بمختلف مراحلها بمهامها بشكل صحيح من العوامل الأساسية التي تساعد في دفع الطلبة لارتكاب جريمة تعاطي المخدرات إذا لم تؤسس على أسس تربوية توجيهية سليمة تنظم قواعد السلوك السوي وتوجه الطلبة بالاتجاه الذي يحضهم ويبعدهم عن كل فعل أو تصرف يؤدي إلى تعاطي المواد المخدرة[٢٤].

أن الفرد المتعلم في الهيئات التعليمية التربوية يكون محصناً من ارتكاب جرائم تعاطي المخدرات لأدراكه بمخاطر تعاطيها وتأثيرها على الآخرين ولعل من جانب آخر أن أصدقاء السوء تمثل سبباً آخر في سلوك الفرد وخاصة إذا كانوا من المدمنين على تعاطي المخدرات فاتصال الفرد بأصدقاء غير قويمة ومنحرفة تدفعه إلى أتباع سلوك منحرفة كون الإنسان بطبيعته الغريزية كائن اجتماعي يتأثر ويؤثر بالوسط الاجتماعي الذي يعيش سلباً أو إيجاباً ولأن المواد المخدرة باتت من السهولة عليها وبطرق متعددة ولا سيما عند فئات الشباب حيث يكونون معرضين لتعاطي المخدرات أكثر من غيرهم كون الصداقة السيئة تدفع بالتأكيد إلى السلوك الإجرامي المنحرف [٢٥].

وتلعب القيم السامية الدينية كأحد حالات تنظيم السلوك المجتمعي دوراً فاعلاً في سلوك الفرد وتصرفاتهم لأن انتشار القيم الدينية والمبادئ السامية المستوحاة من تعاليم الأديان السماوية كافة ومنها التعاليم الإسلامية والتي لها تأثير مباشر في سلوكيات الأفراد لأن تعاطي المخدرات والسلوكيات المنحرفة كافة تتعارض مع القيم الإسلامية.

وترتيباً على ذلك نخلص إلى القول بأن الأسباب الاجتماعية بمختلف حالاتها الوارد ذكرها آنفاً وغيرها من الحالات الاجتماعية المنحرفة تؤثر بشكل مباشر في تعاطي المخدرات كونها تعد فعلاً محظوراً ومحرماً شرعاً وقانوناً يحاسب عليه من الناحية الشرعية ويوجب الجزاء القانوني عند تعاطيه .

ثالثاً: الأسباب الاقتصادية

أن الأسباب الاقتصادية لكل مجتمع لها دور فعال من الناحية الإيجابية أو السلبية في توجه سلوك الأفراد وبالنظر لأهمية هذه الأسباب وتأثيرها على الأفراد في المجتمع وسلوكياتهم سنتطرق إلى أهم تلك العوامل والأسباب الاقتصادية التي تدفع بالأفراد لارتكاب جرائم تعاطي المخدرات والإدمان على تناولها ، فمشكلة البطالة تشكل أحد الأسباب الاقتصادية لارتكاب جريمة تعاطي المواد المخدرة وخاصة لدى الأفراد المنحرفين سلوكياً فيتجه الأفراد لتعاطي المواد المخدرة هرباً من المشاكل والضغط النفسي الذي يتعرضون له نتيجة فقدانهم السيطرة على نوازعهم الناتجة عن البطالة فضلاً عن سوء استخدام أوقات الفراغ والوضع[٢٦] المادي للفرد تمثل أحد الأسباب الاقتصادية التي تدفع بالفرد لارتكاب جريمة تعاطي المواد المخدرة بصرف النظر عن وفرة الأموال لديه فأحياناً المتعاطي للمخدرات يسعى إلى ارتكاب جرائم أخرى كالسرقة أو القتل أو الاختلاس لتأمين الأموال اللازمة لإشباع حاجاته النفسية لإدمانه على تعاطي المخدرات.

وتساهم التقلبات الاقتصادية التي تحدث في الدولة في انتشار تعاطي المخدرات سواء في حالة التطور الاقتصادي الذي قد يمثل عامل جذب للأيدي العاملة الأجنبية وما يصاحب ذلك من انتقال السلوكيات السيئة والمنحرفة التي مارسوها في دولهم وخاصة حالة تعاطي المخدرات فتنقل معهم وبذلك تكون تلك الأيدي العاملة الأجنبية أحد الأسباب الاقتصادية في تفشي المواد المخدرة لدى الشباب وخاصة لدى الشباب ضعاف النفوس وتمثل كذلك حالة الكساد الاقتصادي سبباً آخر لمدمني المخدرات في الدفوع للحصول على الأموال لتلبية رغباتهم في تعاطي المخدرات والتعامل معها بطرق غير مشروعة مما يسبب في انتشارها[٢٧].

رابعاً: الأسباب التكنولوجية الحديثة

أن التطور الذي شهده العالم في المجالات التقنية والتكنولوجية انعكست على المجالات الاجتماعية للأفراد حيث أصبح من الممكن جداً عبر وسائل الاتصالات الحديثة المتنوعة اختصار الزمن والمسافات

للتواصل في كل مكان من دول العالم[٢٨]. وأن التطورات في المجال التكنولوجي وبمختلف صوره رغم أهميته الواسعة والمتنامية في مرافق الحياة كافة وفي المستويات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والثقافية والعلمية والصناعية والزراعية لكن قد تكون وسيلة سهلة لارتكاب جرائم تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية إذا تم إساءة استخدامها لأغراض جرمية من قبل الأفراد المنحرفين وضعاف النفوس ، إذا أن الخدمات والتسهيلات التي جاءت بها التطورات التكنولوجية الحديثة ومن المجالات كافة والمقدمة للأفراد صاحبتها سلبيات كثيرة وشكلت سبباً في تفشي بعض الجرائم ومنها جرائم تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية وذلك من خلال الترويج لتعاطي المخدرات بين الأفراد المنحرفين عن طريق وسائل الاتصالات التكنولوجية الحديثة بواسطة الإنترنت والهواتف النقالة[٢٩].

المبحث الثاني: التدابير الدولية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية:

إن مسألة مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية تمثل مشكلة نتيجة تفشيها في المجتمع الدولي وبشكل واسع وعلى نطاق غير محدود مما يتطلب الحد من انتشارها ومكافحتها وتجفيف منابعها في كل دول العالم وبشتى الوسائل وتعزيز التعاون الدولي والجهود الدولية لمكافحة تعاطيها والإدمان عليها لمخاطرها الجسيمة على سلامة الإنسانية جمعاء وذلك من خلال المؤسسات الدولية المتمثلة بمنظمة الأمم المتحدة سواء كانت على مستوى الاتفاقيات الدولية إذا أن اتفاقية الأمم المتحدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ فضلاً عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع للمخدرات لسنة ١٩٨٨ واتفاقية الامم المتحدة للمؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ تعد بمثابة الإطار الدولي الذي اعتبر الحجر الأساس والأداة الموجهة للدول الأعضاء فيها لسياستها الوطنية لمكافحة ظاهرة انتشار آفة المخدرات وفي نفس الاهتمام سعت العديد من دول العالم إلى إصدار تشريعات خاصة بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية والتي احتوت على العقوبات المقررة لجرائم المخدرات انتاجاً وتعاطياً وتداولاً وتصديراً واستيراداً وحيازة وشراءً وبيعاً وتملكاً وهذا ما سنتطرق إليه ضمن نصوص بعض التشريعات الوطنية

كنموذج للتدابير والآليات الوطنية لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة على المجتمع وتأسيساً على ذلك سوف نتناول الموقف الدولي العالمي والإقليمي فضلاً عن الموقف الوطني من خلال بيان المواقف الدولية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في المطلب الأول ومن ثم التطرق إلى المواقف الوطنية في المطلب الثاني .

المطلب الأول

المواقف الدولية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية

أن كل دولة من دول العالم كافة لا تتمكن بمفردها بمعزل عن الدول الأخرى مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية مالم تسعى على تنسيق إمكانياتها مع دول العالم والمنظمات الدولية المتخصصة في مكافحة المخدرات وبناءً على ذلك أصبح واضحاً للمجتمع الدولي ضرورة تكثيف الجهود والتعاون في هذا الإطار لترسيخ الآليات والتدابير اللازمة لمواجهة آفة تعاطي المخدرات لمخاطرها الجسيمة على المجتمع الدولي بأسره وذلك من خلال عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية إذ لم تعد جرائم المخدرات سواء عن طريق زراعتها وإنتاجها أو توزيعها وخزنها وتصديرها واستيرادها ونقلها وشراءها وبيعها وتعاطيها فضلاً عن الإدمان عليها من الجرائم التي ترتكب في الدول على الصعيد الوطني فقط بل أصبحت تجارة المخدرات من الوسائل التي تهدد كيان المجتمع الدولي قاطبة ومن ثم برزت الحاجة إلى إيجاد تدابير دولية لمكافحتها ومن الثابت أن الأساس الدولي في مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ينشأ بصورة رئيسة على أهم مصدر من مصادر القانون الدولي والمتمثل بالاتفاقيات الدولية المبرمة على الصعيد الدولي والإقليمي(٣٠).

ومن أجل بيان الآليات القانونية الدولية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية سنقوم بالتطرق إلى الاتفاقيات الدولية التي تناولت موضوع مكافحة المخدرات في الفرع الأول بينما سنتناول الاتفاقيات

الإقليمية في الفرع الثاني ودور منظمة الصحة العالمية في مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في الفرع الثالث .

الفرع الأول

الاتفاقيات الدولية المختصة بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية

يعد التعاون الدولي في مجال مكافحة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية من الآليات الأساسية للحفاظ على الأمن والنظام العام في دول العالم كافة وذلك لا يتحقق إلا في إطار أبرام الاتفاقيات الدولية وسنتطرق لأهم تلك الاتفاقيات .

أولاً : اتفاقية نيويورك الاتفاقية الوحيدة لمكافحة المخدرات لسنة ١٩٦١

عقدت هذه الاتفاقية بمشاركة (٧٣) دولة وتم التوقيع عليها في ١٩٦١/٣/٣٠ وتجدر الإشارة أن العراق صادق على الاتفاقية بموجب القانون المرقم (١٦) لسنة ١٩٦٢ ولقد تضمنت هذه الاتفاقية أهم القواعد المنظمة لمكافحة المخدرات[٣١] ولعل أهمها:

١. تتعاون الدول بحظر إنتاج المخدرات أو صنعها [٣٢]
٢. تتخذ الدول الأطراف تدابير رقابية خاصة على المخدرات[٣٣].
٣. تتعاون الدول على قصر إنتاج المخدرات وصناعتها للأغراض الطبية والعلمية[٣٤]
٤. إن تتعاون الدول لاتخاذ تدابير رقابية على المواد المخدرة التي لا تتضمنها هذه الاتفاقية وقد تستعمل في صناعة المخدرات [٣٥].

ومن الأهمية بمكان القول أن هذه الاتفاقية التي أبرمت تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة من أجل تقنين الأحكام والقواعد التي تضمنتها الاتفاقيات السابقة في إطار مكافحة المخدرات ومنها (١. اتفاقية الأفيون الدولية في لاهاي عام ١٩٢١ ٢. اتفاقية صنع الأفيون المحظر والإتجار به في جنيف عام ١٩٢٥ ٣. اتفاقية الأفيون الدولية في جنيف عام ١٩٢٥ ٤. اتفاقية تحديد صنع المخدرات وتنظيم توزيعها عام

١٩٣١ ٥. اتفاقية الرقابة على تدفق الأفيون في الشرق الأقصى عام ١٩٣١ ٦. بروتوكول جنيف المعدل للاتفاقيات السابقة عام ١٩٣٦ ٧. بروتوكول باريس الذي أخضع للرقابة الدولية المخدرات التي تناولتها باتفاقية عام ١٩٣١ لسنة ١٩٤٨ ٨. بروتوكول تحديد وتنظيم زراعة وتنظيم شجرة الخشخاش وإنتاج الأفيون والاتجار به دولياً الموقعة في نيويورك عام ١٩٥٣) [٣٦].

وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية تضمنت سن (٧١) مادة ومن خلال القواعد الوارد فيها والمشار إليها آنفاً نلاحظ رغبة الدول الأعضاء في حصر استخدام المخدرات على الأغراض العلمية والطبية وتلتزم الدولة العضو في الاتفاقية باحترام وتطبيق أحكامها[٣٧].

وقد أكدت الاتفاقية على صلاحية الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على أمن الدولة والصحة العامة وتحديد المواد التي تخضع للرقابة من خلال اتخاذ الآليات الرقابية عن طريق حظر إنتاج المخدرات وصنعها وتصديرها واستيرادها فضلاً عن اتخاذ التدابير والإجراءات القضائية في مواجهة التعامل غير المشروع بالمخدرات يتوافق مع تشريعاتها الوطنية وأكدت الاتفاقية بصورة خاصة على التعاون الدولي على قصر إنتاج المخدرات وصنعها وتصنيعها وتوزيعها والاتجار بها وأستيرادها وتصديرها وحيازتها على الأغراض الطبية والعلمية ويقابل ذلك اتفاقية الدول الأطراف التزامات فيما يتعلق بالتجارة الدولية وخاصة فيما يتعلق بالرقابة على الاتجار غير المشروع للمخدرات والحظر بعدم السماح للدول بالمرور أو التصدير إلى الدول الأخرى.

ومن الجدير بالذكر في أواخر الستينيات ازدادت إساءة استخدام المخدرات في العديد من بقاع العالم زيادة مذهلة مما يتطلب الأمر تفكير المجتمع الدولي في تعديل أحكام الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ ومن خلال الدراسة المستفيضة لمخرجات تطبيق الاتفاقية الوحيدة للمخدرات حصلت الموافقة على التعديلات التي أضيف على هذه الاتفاقية في ٢٥ آذار ١٩٧٢ في مؤتمر المفوضين الذي عقد لهذا الغرض في جنيف ولعل من الاهمية بمكان الإشارة إلى أهم تلك التعديلات :

١. تعزيز سلطات وقدرات الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وزيادة أعضائها من (١١ عضواً) إلى (١٣ عضواً)

٢. للهيئة أن توصي الهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة وكذلك الوكالات المختصة بأن تقدم لاحدى الحكومات معونة فنية أو معونة مالية أو كليهما لتقدير جهود تلك الحكومات في تنفيذ الاتفاقية الوحيدة للمخدرات .

٣. تشديد الرقابة للحد من إنتاج الأفيون .

٤. أجاز البروتوكول للدول الأطراف أن تستبدل حكم العقوبة على متعاطي المخدرات أو تضيف إليه ضرورة خضوعه لإجراءات العلاج والتعليم والتأهيل والرعاية الاجتماعية.

ونستنتج أن البروتوكول أعلاه أكد على الاتجاه الجديد للاتفاقية الوحيدة الذي تلخص في أنه يجب أن لا يتجه الجهد فقط للتأثير غي عرض المواد المخدرة بل يجب أن يؤثر وبنفس القدر في الطلب عليها.

ثانياً: اتفاقية فيينا للمؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١

قامت الأمم المتحدة بعقد مؤتمر لإقرار اتفاقية المؤثرات العقلية في فيينا في الفترة ما بين (١/١١ لغاية ١٩٧١/٢/٢١) وبعد عدة اجتماعات اعتمد المؤتمر الاتفاقية بالصيغة الحالية وفتح المجال أمام الدول للتوقيع عليها ، إذ اهتمت الاتفاقية بالرقابة الوطنية والدولية للمؤثرات العقلية والنفسية التي يساء استخدامها وتسبب ضرراً بالصحة العامة وتتمثل على منشطات ومثبتات ومواد الهلوسة[٣٨] ومن خلال مراجعة الأحكام الواردة في الاتفاقية نلاحظ أنها ركزت على الآليات الآتية:

١. حظر كل أنواع المخدرات إلا للأغراض العلمية والطبية [٣٩].

٢. حظر استيراد أو تصدير المواد المخدرة إلا للجهات المختصة [٤٠].

٣. أن تتعاون الدول الأطراف في عدم السماح بمرور المواد المخدرة عبر دولها[٤١] .

٤. على جميع الدول الأطراف أتخاذ الآليات اللازمة لمنع إساءة استخدام المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والمعالجة المطلوبة للمتعاطين وإعادة تأهيلهم[٤٢] .

٥. تقوم كل دولة باتخاذ الآليات الوقائية والعلاجية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية[٤٣].

٦. القيام باتخاذ الإجراءات الكفيلة لضبط ومصادرة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والأدوات المستخدمة فيها [٤٤].

لقد أشارت الاتفاقية إلى التدابير الواجب اتباعها في الإطار الوطني للحد من إساءة استخدام المؤثرات العقلية لغير الأغراض المخصصة لها فضلاً عن تخويلها إصدار الأحكام المناسبة لمكافحة الاتجار غير المشروع [٤٥] والحظر الذي أوردته الاتفاقية بوسائل الإعلان كافة وأكدت على الاهتمام في النشرات المرافقة للمؤثرات العقلية بالتعليمات والتوصيات الصادرة من منظمة الصحة العالمية الخاصة بوسائل الاستخدام لغرض حماية المرضى من الآثار الناتجة عند إساءة استعمالها[٤٦].

وفي نطاق المادة (٣) الخاصة بمراقبة المستحضرات ركزت على حق الدولة أن تخضع المواد التي لم يتم إدراجها ضمن جداول الاتفاقية للرقابة المطلوبة على المواد المدونة في القوائم الملحقة بالاتفاقية بينما أكدت المادة (٦) على الدول الأطراف في الاتفاقية انشاء هيئة خاصة دائمة من أجل القيام بمهامها وحسن سير وتطبيق هذه الاتفاقية في حين أشارت المادة (٨) المتعلقة بمنح التراخيص إذ يكون ذلك من صلاحية السلطة المختصة وبموجب تقديرها لمراقبة الأفراد والمؤسسات المأذون لهم حسب التعليمات والضوابط المستخدمة والمرعية لاتخاذ التدابير والآليات الأمنية تجاه المؤسسات التي يتم فيها التصنيع والتوزيع لمنع تحويل هذه المواد لأغراض غير المخصصة لها[٤٧].

وفي الحالات التي تستخدم المواد المخدرة والمؤثرات العقلية للأغراض الطبية فقد أشارت المادة (٩) حول إجراءات صرف الوصفات الطبية من خلال تخويلها الجهات المختصة في الدولة باتخاذ التدابير الصحية اللازمة واخضاعها للضوابط الكفيلة بحماية النظام الصحي العام ، وخاصة في حالة تكرار الوصفات

الطبية وبيان مدى صلاحيتها للاستعمالات الصحية . وأهتمت المادة (٢١) بقيام الدول الأطراف مراعاة الأنظمة الدستورية والقانونية بتأسيس هيئة وطنية مختصة للرقابة على الاتجار غير المشروع للمؤثرات العقلية كما أكدت المادة (٢٣) بأنه على أي دولة طرف في الاتفاقية أن تتخذ الآليات الأشد من التدابير المنصوص عليها في الاتفاقية إذا ارتأت بأنها كفيلة لحماية النظام الصحي منها.

وبناءً على ما تقدم يمكن القول أن هذه الاتفاقية أكدت على الوسائل الوقائية بشكل خاص والعلاجية بشكل عام وهذا ما أوردته المادة (٢٠) من خلال نصها (بأن تتخذ الدول الأطراف كل التدابير العملية الكفيلة بمنع إساءة استعمال المؤثرات العقلية وبسرعة التعرف على الاشخاص المعنيين ومعالجتهم وتعليمهم والعناية بهم بعد العلاج وإعادة تأهيلهم واندماجهم في المجتمع وبتنسيق عالي للوصول لتلك الغابات).

الفرع الثاني

الاتفاقيات الدولية والإقليمية المختصة بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية

لقدا اصبحت كل الدول الإقليمية في إطار المنظمات الدولية الإقليمية معنية بتدابير مكافحة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية بوصفها عابرة للأقاليم بشكل خاص وللدول بشكل عام مما حدى للدول الإقليمية تكثيف جهودها لفرض القضاء على هذه الجريمة الدولية وتجسدت هذه الجهود في إبرام الاتفاقيات الإقليمية تحت مظلة الاتفاقيات الدولية العالمية وتفعيل اجهزتها المختصة في ظل الإطار الإقليمي على مكافحة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية وسوف نستعرض ضمن هذا البحث أهم تلك الاتفاقيات.

أولاً : اتفاقية تونس لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٩٤.

الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٩٤ أقرها مجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الحادية عشرة التي عقدت في تونس وحسب القرار المرقم (٢١٥) في

(١٩٩٤/١/٥) ولقد ورد في ديباجة الاتفاقية أن الدول العربية تشعر بالقلق من ازدياد مشكلة تعاطي المخدرات مما يشكل خطراً يهدد الأفراد وبالتالي يضر بالقيم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية ولقد عرفت المادة (١٦/١) من اتفاقية المخدرات على أنها (أية مادة طبيعية كانت أو مصنعة من المواد المدرجة في القسم الأول من الجدول الموحد وورد في نصها[٤٨] :

١. أقرت تجريم كل الأفعال التي تتعلق بإنتاج أو حيازة أو زراعة أو صناعة المخدرات.

٢. أن يراعى كل طرف من الأطراف ما يلزم لاتخاذ تدابير في القوانين الداخلية لتجريم حيازة أو إحراز أو شراء مواد مخدرة أو زراعة نبات من النباتات التي ينتج عنها مواد مخدرة أو حيازتها أو إحرازها أو شراؤها للاستهلاك الشخصي.

٣. تسعى الدول الأطراف لمكافحة انتشار المخدرات.

٤. العمل على إيجاد نوع من التعاون القضائي بين الدول الأطراف فيما يخص جرائم المخدرات[٤٩].

٥. على الدول الأطراف أتخاذ الآليات اللازمة لمصادرة المخدرات .

٦. أن تقوم الدول بالتعاون لتسليم المجرمين بما يضمن الحد من انتشار تعاطي المخدرات.

٧. أن تتعاون الدول الأطراف لتوحيد سياستها التشريعية الخاصة بمكافحة جريمة تعاطي المخدرات.

٨. أن تتعاون الدول الأطراف قدر المستطاع لمنع ارتكاب كل الجرائم المتعلقة بالمخدرات.

٩. انتشار فرق عمل مشتركة لمكافحة المخدرات إذا اقتضت الحاجة لذلك .

١٠. أن تعمل الدول الأعضاء على تنسيق الأنشطة الصحية والتربوية والإعلامية والأمنية للحد من انتشار المخدرات.

١١. أن تتعاون الدول للقضاء على زراعة النباتات المخدرة .

وواضح مما ورد في الفقرات الموجزة من الاتفاقية أن الهدف الرئيس من الاتفاقية يتمثل بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية مع مراعاة الجوانب كافة بالمشكلة والتي لم تتناولها الاتفاقيات السارية والمعتمدة في مجال مكافحة تعاطي المخدرات(٥٠).

وصفوة القول أن هذه الاتفاقية شملت (٢٦) مادة مع الديباجة ولعل من أهم المبادئ التي تضمنتها يتمثل في تجريم جميع صور الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية سواء بزراعة النباتات المخدرة وانتاجها وصناعتها وحيازتها وأحرازها فضلاً عن تصديرها واستيرادها بقصد الاتجار بها ومنعت الأنشطة كافة المتعلقة بالتعامل معها وتحويلها واعتبرت الاتفاقية الانضمام إلى عصابة دولية أو استخدام السلاح أو الأطفال في عملية الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية بمثابة ظروف مشددة في حالة فرض الجزاءات العقابية على جريمة تعاطي المخدرات(٥١).

وجدير بالذكر أكدت الاتفاقية على الدول الاعضاء باتخاذ التدابير اللازمة ومصادرة المواد المخدرة كافة والمستخدمة في تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية وعالجت هذه الاتفاقية مسألة تحويل الأموال المتحصلة من المتاجرة بالمخدرات وأكدت على مصادرتها فوراً ودعت على التعاون الجاد والفاعل إلى توحيد السياسة التشريعية الخاصة بمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

وتعليقاً على ذلك رأينا أن الأحكام الواردة في الاتفاقية مستوحاة بشكل كبير من الاتفاقية الوحيدة لمكافحة المخدرات لسنة ١٩٦١ وبروتوكولها المعدل لعام ١٩٧٢ فضلاً عن الاتفاقية الدولية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ انسجاما مع الجهود الدولية لمكافحة هذه الجريمة الدولية .

ثانياً: اتفاقية الرياض للتعاون القضائي لسنة ١٩٨٣

تعد مشكلة انتشار المخدرات وتداولها وتعاطيها والإدمان عليها والتعامل معها بشتى الوسائل زراعة وانتاجاً وتسويقاً من أخطر القضايا التي تشغل وتهدد دول العالم سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي ولا فرق في ذلك بين دولة ضعيفة أو دولة قوية ولا دولة صغيرة أو كبيرة ولا فقيرة أو غنية وعلى

صعيد العالم العربي ينذر تفاقم المشكلة بالخطر المتفاقم وهذا ينعكس سلباً على أمن الدول العربية ونظامها الاجتماعي لما تسببه هذه الآفة الخطيرة من آثار مدمرة على أفراد المجتمع وعلى هذا الاساس وازاء تضخم هذه الظاهرة بات من المتعذر على أي دولة وخاصة الدول العربية أن تتصدى بمفردها الأمر الذي أصبح ضرورياً تعاون الدول العربية قاطبة لاتخاذ التدابير القضائية المشتركة لمكافحة هذه الجريمة والحد منها والرقابة على متعاطيها وهذا بالنتيجة ولتعزيز التعاون العربي في نطاق مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية تم إبرام الاتفاقية الموحدة للتعاون القضائي العربية في ١٩٨٣/٤/٦ في الرياض/ المملكة العربية السعودية وقد صادق العراق عليها بالقانون المرقم (١١٠) لسنة ١٩٨٣ والمنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (٢٩٧٦) الصادر في ١٩٨٤/١/٦ وتهدف هذه الاتفاقية إلى تحقيق أعلى مستوى من التعاون القضائي العربي وفي الأصعدة كافة ومنها مكافحة المخدرات وضبط متعاطيها حيث شملت الاتفاقية وسائل وتدابير قضائية بين الدول العربية الأطراف في الكثير من المجالات ولعل من أهم تلك الأحكام القضائية ضرورة تسليم المجرمين. إذ أظهرت الاتفاقية عدد من الإجراءات والآليات بخصوص تسليم المجرمين وخاصة مرتكبي جرائم المخدرات لضمان عدم إفلات المجرمين من العقاب عند هروبه إلى البلاد العربية الأخرى في حالة ارتكابه الجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وذلك عندما أكدت على الدول العربية الأطراف على ضرورة تسليم المجرمين الذين يرتكبون جرائم أو جنح يعاقب عليها بالحبس لمدة سنة أو أشد في تشريعات الدول المعنية بتسليم المجرمين باستثناء الجرائم السياسية على أن تتحمل الدول الطالبة التسليم كافة متطلبات النفقات المترتبة على تسليم المجرمين وقد أكدت الاتفاقية على مسألة الإنابة القضائية من أجل إحباط عمليات المتاجرين بالمخدرات والمؤثرات العقلية وبغية استكمال التدابير القضائية بحق مرتكبي جرائم المخدرات إذ أجازت الاتفاقية للدول العربية الأطراف إكمال التحقيقات في الدعوى قيد التحقيق عن طريق الإنابة القضائية الأصولية خارج حدود الدولة المعنية عن طريق الضبط أو التفتيش أو الاستجواب أو سماع الشهود[٥٢]. وحثت الاتفاقية الدول

الأطراف على تبادل المعلومات والنصوص التشريعية وفي المجالات كافة فضلاً عن إلزامها بإصدار التشريعات لوضع الاتفاقية حيز التطبيق والتنفيذ.

وترتيباً على ذلك يتضح أن هذه الاتفاقية الدور الهام في ترسيخ التعاون القضائي بين الدول الأطراف وتعزيز الجهود العربية في مكافحة الجرائم بصورة عامة وجرائم الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية بصورة خاصة.

المطلب الثاني

المواقف الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية

صدرت العديد من التشريعات الوطنية المتعلقة بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية تطبيقاً وانسجاماً مع ما ورد في الأحكام التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية والإقليمية المشار إليها في المطلب الأول من هذا المبحث وهذه التشريعات والقوانين الوطنية أصبحت أساساً قانونياً تمنح السلطات المختصة في الدول صلاحية ممارسة مهامها بالطرق القانونية لمكافحة آفة المخدرات والمؤثرات العقلية وتنظيم استعمالها للأغراض العلمية والطبية المرخصة فضلاً عن أن النصوص القانونية توجب على الدول التدخل لحماية مجتمعاتها من أضرار المخدرات والمؤثرات العقلية وآثارها الخطيرة على أفراد المجتمع وبناءً على ذلك سوف نبين ولو بإيجاز بعض التشريعات الوطنية التي تناولت مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وكالآتي:

الفرع الأول

موقف المشرع العراقي من مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية

سعى المشرع العراقي شأنه في ذلك شأن بقية التشريعات لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ولم يغفل المشرع العراقي من تجريم أي نوع من أنواع التعامل بالمخدرات والمؤثرات العقلية حيث تبلور ذلك في عدد من القوانين العراقية وفرض عقوبات رادعة لمن يتعاطاها ويتعامل بها وبشتى الوسائل ، ويعد المشرع

العراقي هو السباق من بين المشرعين في النطاق العربي في تشريع قوانين خاصة بتجريم المخدرات ومكافحتها ودرء مخاطرها ومآسيها وأضرارها عن أفراد المجتمع وحفاظاً على الأمن الصحي والمجتمعي لأفراده وفي هذا الإطار نود الإشارة إلى أهم تلك القوانين وبإيجاز وسوف نركز على آخر تلك القوانين:

أولاً: صدر أول قانون عراقي لمكافحة المخدرات سنة ١٩٣٣ وقد سمي هذا القانون (قانون منع زراعة قنب الحشيشة الهندي وخشخاش الافيون والمرقم (١٢) لسنة ١٩٣٣ الملغي [٥٣].

ثانياً : قانون العقاقير الخطرة المرقم (٤٤) لسنة ١٩٣٨ الملغي .

ثالثاً : قانون المخدرات المرقم (٦٨) لسنة ١٩٦٥ الملغي.

رابعاً : القانون الأصل قانون العقوبات العراقي المرقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل والذي نص في مادته (٦١) على أنه : (إذا كان فقد الإدراك أو الإرادة ناتجاً عن مواد مسكرة أو مخدرة تناولها المجرم باختياره وعلمه عوقب على الجريمة التي وقعت ولو كانت ذات قصد خاص كما لو كانت قد وقعت منه بغير تخدير أو سكر فإذا كان قد تناول المسكر أو المخدر عمداً بغية ارتكاب الجريمة التي وقعت منه يعد ذلك ظرفاً مشدداً للعقوبة) [٥٤]. ومن هذه المادة نرى مدى اهتمام المشرع العراقي بأهمية مكافحة المخدرات وتشديد العقوبة على مرتكبها وفي ظل هذا القانون الأصلي.

خامساً : أحدث التشريعات العراقية في إطار مكافحة المخدرات هو القانون المرقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧ النافذ لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وهدف القانون العمل على تطوير سلطات الدولة المختصة بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وسوء استخدامها فضلاً عن تكثيف التدابير الوطنية لمكافحة الاتجار والتعامل غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والحد من تفشيها وتأمين التطبيق الجاد والفعال للاتفاقيات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالمخدرات وضمان سلامة التداول بالمخدرات والمؤثرات العقلية للمتطلبات العلمية والطبية والعلاجية والصناعية واتخاذ الآليات الوقائية

والعلاجية والتأهيلية لمتعاطيها. ونستعرض أهم المواد التي تضمنها القانون أعلاه لأهميتها وبوصفه القانون الأحدث في العراق في مجال مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية .

١. نصت المادة (٢٧) على أنه (يعاقب بالإعدام أو بالسجن المؤبد كل من أرتكب أحد الأفعال الآتية : أولاً: استورد أو جلب أو صدر مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو سلائف كيميائية بقصد المتاجرة بها في غير الأحوال التي أجازها القانون. ثانياً: أنتج مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية بقصد المتاجرة بها في غير الأحوال التي أجازها القانون. ثالثاً: زرع نباتاً ينتج عنه مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو أستورد أو جلب أو صدر نباتاً من هذه النباتات في أي طور من أطوار نموها بقصد المتاجرة بها أو المتاجرة ببذورها في غير الأحوال التي أجازها القانون) .

٢. ونصت المادة (٢٨)على أنه يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت وبغرامة لا تقل عن (١٠٠٠٠٠٠٠) عشرة ملايين دينار ولا تزيد على (٣٠٠٠٠٠٠٠) ثلاثين مليون دينار كل من أرتكب الأفعال الآتية : (أولاً: حاز أو أحرز أو أشترى أو باع أو تملك مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو سلائف كيمائية مدرجة ضمن جدول رقم (١) من هذا القانون أو نباتاً من النباتات التي تنتج عنها مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو سلمها أو تسلمها أو نقلها أو تنازل عنها أو تبادل فيها أو صرفها بأي صفة كانت أو توسط في شيء من ذلك بقصد الاتجار فيها بأية صورة وذلك في غير الأحوال التي اجازها القانون. ثانياً: قدم للتعاطي مواد مخدرة أو مؤثرة عقلياً أو أسهم أو شجع على تعاطيها في غير الأحوال التي أجازها القانون. ثالثاً: أجيز له حيازة مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو سلائف مدرجة ضمن الجدول رقم (١، ٢ ، ٣) لاستعمالها في غرض معين وتصرف فيها خلافاً لذلك الغرض. رابعاً: أدار أو أعد أو هيأ مكاناً لتعاطي المخدرات أو المؤثرات العقلية. خامساً: أغوى حدثاً أو شجع زوجه أو أحد أقاربه حتى الدرجة الرابعة على تعاطي المخدرات أو المؤثرات العقلية. سادساً: يعاقب بالحبس الشديد وبغرامة لا تقل عن (٥٠٠٠٠٠٠) خمسة ملايين ولا تزيد عن (١٠٠٠٠٠٠٠) عشرة ملايين دينار كل من : ١. حاز أو أحرز أو أشترى أو باع أو

تملك مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو سلائف كيميائية مدرجة ضمن الجداول رقم (٢،٣،٤،٥) من هذا القانون أو سلمها أو تسلمها أو نقلها أو تنازل عنها أو تبادل فيها أو صرفها بأية صفة كانت أو توسط في شيء من ذلك بقصد الإتجار فيها بأية صورة وذلك في غير الأحوال التي أجازها هذا القانون) .

٣. يعاقب بذات العقوبة المدرجة في الفقرة سادساً: من هذه المادة كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو باع أو تملك مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو سلائف كيمياوية أو نباتاً من النباتات التي تنتج عنها مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو سلمها أو تسلمها أو نقلها أو تنازل عنها أو تبادل فيها أو صرفها بأي صفة كانت أو توسط في شيء من ذلك بقصد الاتجار فيها بأية صورة وذلك في غير الأحوال التي أجازها القانون للمواد المدرجة ضمن الجداول المتبقية من هذا القانون وهي (٤، ٥، ٦، ٧ ، ٨، ٩، ١٠) المرفقة بهذا القانون.

٤. ونصت المادة (٢٩) على حالات الظروف المشددة للعقوبات إذ نصت على أنه (يعد ظرفاً مشدداً للعقوبات المنصوص عليها في المادتين (٢٨ ، ٢٩) من هذا القانون تحقق إحدى الحالات الآتية : (أولاً: العود ويراعى في نبات العود جميع الأحكام القضائية الوطنية والأجنبية الصادرة بالإدانة عن جرائم منصوص عليها في هذا القانون. ثانياً: إذا كان الفاعل من الموظفين أو المكلفين بخدمة عامة المنوط بهم مكافحة الاتجار أو الاستعمال غير المشروعين للمخدرات والمؤثرات العقلية أو الرقابة على تداولها أو حيازتها. ثالثاً: إذا كان فعله متلازماً مع جريمة مخلة بأمن الدولة الداخلي أو الخارجي. رابعاً: إذا استعمل الفاعل العنف أو السلاح في ارتكاب الجريمة. خامساً: إذا ارتكب الجريمة في دار عبادة أو في مؤسسة تعليمية عسكرية أو مدنية أو في سجن أو موقف أو مكان حجز أو دار إصلاح للأحداث أو دار المشردين والمتسولين أو لرعاية الأيتام أو نادي رياضي أو مؤسسة مجتمع مدني.

٥. كما نصت المادة (٣١) على عقاب الطبيب المخالف لأحكام هذا القانون من خلال النص على أنه : (يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن (٣) ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تقل عن (٣٠٠٠٠٠٠) ثلاثة ملايين

دينار ولا تزيد على (٥٠٠٠٠٠٠) خمسة ملايين أو بإحدى هاتين العقوبتين ومنع مزاولة المهنة لمدة (١) سنة كل طبيب أعطى وصفة طبية لصرف مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية لغير أغراض العلاج الطبي مع علمه بذلك) .

٦. وفي خصوص استيراد أو إنتاج أو حيازة المواد المخدرة فقد جاءت المادة (٣٢) بالنص على أنه : (يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن (١) سنة واحدة ولا تزيد عن (٣) ثلاثة سنوات وبغرامة لا تقل عن (٥٠٠٠٠٠٠) خمسة ملايين دينار ولا تزيد على (١٠٠٠٠٠٠٠) عشرة ملايين دينار كل من أستورد أو أنتج أو صنع أو حاز أو أحرز أو اشترى مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو سلائف كيميائية أو زرع نباتاً من النباتات التي تنتج عنها مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو أشتراها بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي

٧. أما فيما يتعلق بالعقوبات التبعية فقد نصت الفقرات (١، ٢ ، ٣) من المادة (٣٥) على أنه (أولاً: يحكم في جميع الأحوال بمصادرة المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية والأدوات والأجهزة والآلات والأوعية المستعملة ووسائل النقل المضبوطة المستخدمة في ارتكاب الجرائم وذلك دون الإخلال بحقوق الغير حسن النية. ثانياً: ترسل جميع المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية المضبوطة مباشرة إلى الجهات المختصة بحفظها. ثالثاً: يحكم بغلق كل محل مجاز باستيراد أو تصدير أو نقل المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو السلائف الكيميائية أو بحيازتها استناداً إلى أحكام المادة (٨) من هذا القانون مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن (١) سنة ويتبع الغلق حظر مباشرة العمل أو المتاجرة أو الصناعة ذاتها في المحل ذاته سواء كان بواسطة المحكوم عليه أو أحد أفراد أسرته أو أي شخص آخر يكون المحكوم عليه قد أجر له المحل أو تنازل عنه بعد وقوع الجريمة ولا يشمل الخطر مالك المحل أو أي شخص يكون له حق عيني منه إذا لم تكن له صلة بالجريمة. رابعاً: على المحكمة أن تحكم بالإضافة إلى العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون بحرمان المحكوم عليه من ممارسة العمل لمدة لا تزيد عن (١) سنة واحدة فإذا عاد إلى مثل جريمته خلال (٥) خمسة سنوات التالية لصدور الحكم النهائي بالحظر جاز

للمحكمة أن تأمر بالحظر لمدة لا تزيد على (٣) سنوات ويبدأ سريان الحظر من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة أو انقضائها لأي سبب) [٥٥].

وتعليقا على ما ورد في النصوص القانونية المشار إليها آنفاً ضمن القانون العراقي المرقم (٥٠) لسنة ٢١٧ لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وهو أحدث قانون وطني عراقي يتناول هذه القضية والجريمة بشكل مفصل فإن هذا القانون ومواده العقابية المنصوص عليه لردع مرتكبي هذه الجرائم وحسب جسامة الفعل الجرمي وتمثل خطوات جادة من قبل المشرع العراقي لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وتخويل الجهات الأمنية والقضائية لاتخاذ التدابير الكفيلة للحد من ظاهرة انتشار تعاطي المخدرات في المجتمع العراقي وتنفيذاً للتشريعات الدولية والمنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية الإقليمية الذي يعد العراق عضواً وطرفاً فيها .

وبناءً على ما تقدم يتضح لنا من خلال بحث التدابير القانونية الدولية والإقليمية والوطنية مستوى الحماية المقررة والتي توفرها تلك التدابير والمتبعة على المستويات كافة في مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار غير المشروع بها وبالتأكد من خلال هذه الآليات والإجراءات الوطنية والدولية تأمين الحد من هذه الظاهرة والآفة الخطيرة المتمثلة بظاهرة تعاطي المخدرات والإدمان عليها ومن ثم تجفيف منابعها بالكامل من خلال تكثيف الجهود الدولية حفاظاً على سلامة الإنسانية جمعاء

الفرع الثاني

موقف المشرع الفرنسي من مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية

أن من الدول الأوربية الأكثر تشدداً في مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية هي فرنسا وذلك للانتشار الواسع لهذه المواد وخاصة بين أوساط الشباب والمهاجرين وترتكز الأجهزة المختصة في فرنسا في تدابيرها القانونية في مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية إلى زمرة من التشريعات المختلفة والقوانين النافذة والتي تعد المصدر القانوني الوطني لممارسة السلطات المختصة إجراءاتها لمكافحة المخدرات وقمع

ومعاقبة تعاطيها وحماية المجتمع من آثاراها الضارة والسلبية ولعل من الأهمية بمكان الإشارة إلى بعض تلك التشريعات :

١. قانون رقم (٧٠-١٣٢٠) في ١٩٧٠/١٢/٣١ المعدل لمكافحة المخدرات: هذا القانون معني بالتدابير الإدارية والقمعية والصحية لمكافحة المخدرات والاتجار غير المشروع بالمواد السامة واستخدامها وهذا القانون حدد الإطار التشريعي لمكافحة المخدرات[٥٦]. وقد وضع هذا القانون في ظل سياسة مكافحة إدمان المخدرات بواسطة ترسيخ نظام مزدوج من التدابير والإجراءات القسرية حيث يتم وضع نوعين من الإجابات القانونية من قبل القاضي كمستخدم واحد من المواد المصنعة على أنها مخدرة استجابة جنائية أو استجابة طبية وعلى هذا النحو وجدير بالذكر إلى القانون أعلاه يتعامل مع متعاطي المخدرات الوحيد على أنه فرد مريض ويعاقب على الإنتاج أو البيع أو النقل أو المتاجرة ويعد هذا القانون اللبنة الاساسية المنظمة للأجهزة المختصة الفرنسية في مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية منذ دخوله حيز التنفيذ عام ١٩٧١ وحتى الآن[٥٧].

٢. قانون الصحة العامة لعام ١٩٥٣ المعدل: هذا القانون يتكون من قسمين قسم تشريعي وقسم تنظيمي لائحي تم تشريعه لحماية الصحة العامة وتأمين الرعاية الصحية طبقاً لأفضل المعايير اللازمة للحفاظ على الصحة العامة بصورة عامة ومكافحة المخدرات بصورة خاصة[٥٨].

٣. أصدر المشرع الفرنسي القانون المؤرخ في ١٩٨٦/١/١٧ المتعلق بجرائم وتوريد أدوية محظورة للاستخدام الشخصي وكان الهدف من تشريع هذا القانون هو عرض تجار المخدرات الصغار والموردين أمام أنظار العدالة وهذا القانون يجرم كذلك غسيل الأموال المرتبط بالمخدرات ويمكن أن يصل الحكم على اللذين يسهلون توريد المواد المخدرة والاتجار غير المشروع بالسجن لمدة تصل إلى عشر سنوات[٥٩].

٤. أصدر المشرع الفرنسي قانون في ١٣ / ١٩٩٦ يجعل غسيل الأموال جريمة عامة والمتعلقة بجرائم الإتجار غير المشروع بالمخدرات وتضمن القانون قمع الاتجار بالمخدرات عن طريق استحداث جريمتين

جديدتين وهما عدم تبرير الموارد للأفراد الذين لديهم علاقة ثابتة مع المتعاملين والمتعاطين للمخدرات فضلاً عن تحريض القاصرين على تعاطي المخدرات والاتجار بها وجعل بالإمكان أن تقوم جمعيات مكافحة المخدرات العمل بالتدابير المدنية في ظل العملية الجنائية(٦٠).

واتصالاً لما سبق صدرت تعليمات لاحقة للقانون أعلاه ومنها قرارات وضوابط وزارة العدل في ١٩٩٩/٩/١٧ المتعلقة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتم التأكيد خلالها على تكثيف التحقيقات ومصادرة الإيرادات غير المشروعة لمهربي ومتعاطي المخدرات وبتدابير وإجراءات أكثر فعالية وحزم ، فضلاً عن الرقابة المشددة على إساءة استخدام المخدرات ومنع تداولها في الإطار الوطني.

الخاتمة:

لقد تقدم المجتمع الدولي بخطوات متقدمة في ترسيخ تدابير وآليات قانونية دولية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية من خلال النص على ذلك في الاتفاقيات الدولية والإقليمية فضلاً عن التشريعات الوطنية بعد الدراسة والبحث في موضوع التدابير الدولية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية توصلنا إلى عدد من النتائج والمقترحات سنوجزها على النحو الآتي :

أولاً: النتائج:

١. لاحظنا أن آفة المخدرات تعد مسؤولية دولية عالية مشتركة لسرعة انتشارها مما يوجب مكافحتها من خلال التعاون الدولي المشترك لغرض اتخاذ الآليات والتدابير القانونية الدولية والإقليمية والوطنية من خلال أتباع منهاج متكامل بما يتوافق مع أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

٢. هنالك أسباب عديدة أدت إلى انتشار المخدرات وخاصة الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتطورات التكنولوجية الحديثة والأسباب النفسية وكثرة الحروب فضلاً عن تفشي البطالة وعدم توفر فرص العمل بين الشباب.

٣. يعد المشرع العراقي من أوائل المشرعين الوطنيين الذي التفت إلى ظاهرة المخدرات وأصدر العديد من التشريعات حول مكافحة المخدرات وكان آخرها القانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧ الخاص بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الذي تضمن مواد عقابية مشددة بحق مرتكبي الجرائم الناشئة عن جريمة المخدرات والمؤثرات العقلية بهذا القانون ويعد خطوة بالاتجاه الصحيح لمكافحة هذه الظاهرة وتجفيف منابعها للحد من تفشيها في المجتمع العراقي خاصة والمجتمع الدولي عامة.

٤. لاحظنا أن الاطار العام في تحديد مفهوم المخدرات والمؤثرات العقلية مستوحى من التدابير الدولية والتوجه السائد في المنظومة الدولية والإقليمية من خلال الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية.

٥. أن قانون المخدرات والمؤثرات العقلية المرقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧ ورد بعد ألغاء القانون السابق والمرقم (٦٨) لسنة ١٩٦٥ والمشرع العراقي في تشريعه هذا القانون الجديد راعى انضمام العراق لاتفاقية المخدرات والمؤثرات العقلية ومصادقة العراق عليها إذ صدر القانون الجديد تحت مسمى قانون المخدرات والمؤثرات العقلية المرقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧ حيث اختصر القانون على تسميته بقانون المخدرات المرقم (٦٨) لسنة ١٩٦٥.

٦. أن المشرع العراقي وفق القانون الأخير ولجسامة وخطورة المواد المخدرة على المجتمع العراقي ومنع تداولها وتعاطيها والإدمان عليها نص على تشكيل الهيئة الوطنية العليا لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية حيث منحت هذه الهيئة سلطات واسعة في اتخاذ الآليات اللازمة في مكافحة المخدرات و المؤثرات العقلية فضلاً عن جعلها مرتبطة بوزارة الصحة والبيئة ، وأقر القانون العراقي المرقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧ صلاحية تحديد المواد المخدرة والمؤثرات العقلية للسلطات الصحية المختلفة ولا يسمح لأي فرد التعامل والتداول بالمواد المخدرة بشكل مطلق.

٧.لوحظ عدم وجود الآليات وضوابط تنظيم أعمال المواقع الترفيهية والكازينوهات والمقاهي فضلاً عن ضعف الأجهزة الرقابية والذي أدى إلى تناميها وانتشارها بشكل واسع بين شريحة الشباب والمراهقين ولعل صدور قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الجديد وضع خارطة طريق للحد من هذه الظاهرة الخطيرة من خلال إيقاع عقوبات متشددة على جميع المتعاطين والمروجين لها لكن تلك النصوص العقابية الواردة في القانون توجب تكثيف الممارسات التطبيقية بأكثر فعالية بين مؤسسات أجهزة الدولة كافة رغم وجود حالات عملية تمت خلالها القبض على العديد من مرتكبي جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية ، ولوحظ ضعف في التدابير الوقائية والتوعوية والتثقيفية والإعلامية في الوسائل كافة ورغم وجودها لكنها لا ترتقي إلى حجم خطورة جريمة المخدرات والمؤثرات العقلية والاضرار والآثار الناتجة عنها وعواقبها الوخيمة سواء على المستوى الوطني أو الدولي .

ثانياً: المقترحات:

١.إن من الضروري تفعيل الدور الاستخباراتي في الأماكن كافة وخاصة أماكن تواجد الشباب (المقاهي) برصد حالات تعاطي المخدرات والتعامل معها وأماكن تصنيعها وتداولها فضلاً عن أنشاء قاعدة بيانات استخباراتية دقيقة وتحدث باستمرار حول أماكن تعاطي المخدرات والمتعاطين في المجالات كافة للعمل على الحد من انتشارها ومكافحتها واتخاذ التدابير القانونية بحقهم.

٢.أتباع الطرق التكنولوجية المتطورة والحديثة لمكافحة المخدرات وفرض السيطرة التامة على المنافذ الحدودية البرية والبحرية والمنافذ الجوية وفحص المواد والعقاقير والمؤثرات العقلية الداخلة للبلد وبأحدث طرق الفحص الحديثة.

٣.اتخاذ الآليات القانونية الكفيلة بالرقابة على أساليب تهريب وإنتاج وتصنيع واستيراد وتصدير وزراعة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية لمكافحتها ومنع تعاطيها .

٤. من الضروري جداً وبالنظر لكون جريمة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية جريمة عابرة للحدود ودولية مما يتطلب توحيد العقوبات الرادعة لهذه الجريمة الخطيرة في الدول كافة حيث من الملاحظ أن قسم من الدول تفرض عقوبات صارمة ومشددة في الوقت الذي نلاحظ بعض الدول تتساهل وتفرض عقوبات أقل شدة.

٥. التنسيق مع المحيط الإقليمي والدولي لأنشاء منظومة معلوماتية بأحدث وسائل الاتصال والتواصل لتعزيز الرقابة والتعاون الدولي بين دول العالم كافة لتتبع مروجي المواد المخدرة والمؤثرات العقلية ومتعاطيها والحيلولة دون إفلاتهم من العقاب والقبض عليهم في أي مكان في العالم للحد من انتشار هذه الآفة الخطيرة.

٦. العمل الجاد والمثمر لتطبيق مقررات الاتفاقيات الدولية والإقليمية في إطار مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وتنفيذ توصيات وتعليمات منظمة الصحة العامة والمنظمات الأخرى .

٧. إبرام اتفاقيات ومعاهدات ثنائية أو إقليمية أو دولية لتفعيل الجهد الدولي وضمان اتخاذ الآليات القانونية لتسليم المجرمين المتعاملين مع مشكلة المخدرات والمؤثرات العقلية والذين يتنقلون بين الدول والقبض عليهم وتسليمهم إلى الدول المتضررة من جرائمهم .

الهوامش:

١) د. محمد زيد ، آفة المخدرات وكيفية معالجة الإدمان ، ط١، دار الأندلس للطباعة ، بيروت ، ٢٠٠٤، ص ١٩.

٢) د. سمير محمد عبد الغني ، مبادئ مكافحة المخدرات والإدمان والمكافحة ، إستراتجية المواجهة ، ، ط١، دار الكتب القانونية . القاهرة، ٢٠٠٩، ص٨٢.

٣) د. أحمد ابو الروس ، مصدر سابق ، ص١١.

4) https: // www.gouvennement.fv/action//a-/oi. تاريخ الزيارة: ٢٠٢١/٩/١٩

5) https: // ansm.sante.fr/mediatneque/publication/information-in-english تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٩/١٩

٦) قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي المرقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧ والمنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (٤٤٤٦) الصادر في ٢٠١٧/٥/٨ .

٧) المادة الأولى /الفقرة /٢ من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧.

٨) المادة (٤٩) الفقرة/٢ من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧ .

٩) د. سمير محمد عبد الغني ، الرؤية المستقبلية لمكافحة المخدرات . ج١ ، ط١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣، ص٤٠ .

١٠) د. أنطوان البستاني، المخدرات أعرف عنها وتجنبها ، المكتبة الشرقية ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص١٣.

١١) د. محمد جمال مظلوم ، الاتجار بالمخدرات ، ط١، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٠١٢ ، ص٧.

١٢) د. علاء الكفافي مشكلة المخدرات بين الشباب aljazera.net تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٩/١٩.

١٣) أنواع المخدرات https://www.mokhdrat.com تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٩/١٩ .

١٤) د. حسنين المحمدي ، مكافحة المخدرات بين القانون المصري والقانون الدولي ، ط٢، منشأة المعارف الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص٢٦.

١٥) د. جميل الميمان ، وآخرون ، مكافحة المخدرات ، المكتبة الأمنية ، الرياض ، ١٩٩٠، ص٢٢ .

١٦) د. إبراهيم عباس ، كشف الشبهات عن أضرار القانون ، دار بلنسية للنشر ، الرياض ، ١٩٩٥، ص٣٧.

١٧) د. محمد فتحي عيد ، مصدر سابق ، ص١٥٠ .

١٨) د. عبد الرحمن مصيغر ، الشباب والمخدرات في دول الخليج العربي ، الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٩٥ ، ص٢٨.

١٩) د. وليد المخزومي ، المواجهة التشريعية للمخدرات والمؤثرات العقلية في التشريع العراقي ، منشورات الجمعية العراقية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ، الرائد للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠١٧، ص٣٠.

٢٠) د. علي احمد راغب ، استراتيجية مكافحة المخدرات دولياً ومحلياً ، ط١، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٧، ص٢١٤.

٢١) د. حسين طاهري ، جرائم المخدرات وطرق محاربتها ، دار الخلدونية ، الجزائر ، ٢٠١٢، ص ٥٥ .

٢٢) سهير راشد، الأقراص المنومة والمهدئات ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص٢٩.

٢٣) د. فاروق عبد السلام ، سيكولوجية الأدمان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٧، ص٢٤ .
٢٤) د. حامد عبد السلام زهران ، الصحة النفسية والعلاج النفسي ، عالم الكتب ، القاهرة، ١٩٧٤ ، ص١١١.
٢٥) د. محمد حسن غانم، الإدمان ، دار غريب للطباعة ، القاهرة ، ٢٠٠٥، ص٣٣ .
٢٦) د. محمد شفيق ، التنمية والمشكلات الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٩٠، ص٨٦.
٢٧) د. محمد الشهاوي ، الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٢٨٢.
٢٨) د. حسن محمد جابر ، المقاصد الكلية والاجتهاد المعاصر ، دار الحوار ، بيروت ، ٢٠٠١، ص٢١٨.
٢٩) د. محمد زيد ، آفة المخدرات وكيفيةمعالجتها ، دار الأندلس ، بيروت ، ١٩٨٨، ص٦٦.
٣٠) د. رامي متولي القاضي، مكافحة الجرائم المعلوماتية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١١، ص٥٦.
٣١) المادة (٢/٢، ١ ، ٣ ، ٤ ، ٥) من اتفاقية نيويورك الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١.
٣٢) المادة (٢ / ٥ / ب) من اتفاقية نيويورك الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ .
٣٣) المادة (٢ ، ٥ ، ١) من اتفاقية نيويورك الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ .
٣٤) المادة (٤/ ج) من اتفاقية نيويورك الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١.
٣٥) المادة (٢/ ٨) من اتفاقية نيويورك الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١.
٣٦) د ينظر: د. سمير محمد عبد الغني ، مصدر سابق ، ص٣٠٤.
٣٧) د ينظر: د. سمير محمد عبد الغني ، مصدر سابق ، ص٣٦.
٣٨) د. سمير محمد عبد الغني ، مصدر سابق ، ص٧٦.
٣٩) المادة (٧/أ) من اتفاقية فيينا المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١.
٤٠) المادة (٧/و) من اتفاقية فيينا المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١.
٤١) المادة (١٢/٣/هـ) من اتفاقية فيينا المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١.
٤٢) المادة (٢٠/١) من اتفاقية فيينا المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١.
٤٣) المادة (٢١/أ) من اتفاقية فيينا المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١.
٤٤) المادة (٢٢/٣) من اتفاقية فيينا المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١.

٤٥) د. محمد فاروق عبد الحميد ، التعاون الدولي البحري في مجال مكافحة المخدرات ، ط٣، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٠، ص٢٤٤.

٤٦) السيد خلف ، محمد ، قضاء المخدرات وقواعد الضبط والتفتيش وتسبب الأحكام ، ط١ ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة ، ٢٠٠٤، ص١٠١.

٤٧) د. سمير محمد عبد الغني ، مصدر سابق ، ص٧٦.

٤٨) ينظر اتفاقية تونس لمكافحة الاتجار غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٩٤.

٤٩) المادة (٢/٦) ، (٦/ ٣-١٢) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

٥٠) د. حميد ياسر الياسري ، ظاهرة المخدرات والجريمة المنظمة غير الوطنية ، بحث منشور في مجلة البحوث الجغرافية ، جامعة واسط ، العدد ٢١ ، سنة ٢٠١٠ ، ص٢٥٥.

٥١) ينظر اتفاقية تونس لمكافحة الاتجار غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٩٤.

٥٢) ينظر: اتفاقية الرياض للتعاون القضائي لسنة ١٩٨٣.

٥٣) قانون منع زراعة قنب الحشيش وخشخاش الأفيون ، المرقم (١٢) لسنة ١٩٣٣ الملغي والمنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (١٢٤٨) الصادر بتاريخ ١٩٣٣/٥/٨.

٥٤) المادة (٦١) من قانون العقوبات العراقي المرقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل

٥٥). ينظر: المواد الواردة في القانون العراقي المرقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧ لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية .

٥٦) تم التصويت على هذا القانون في ١٩٧٠/١٢/٣١ ونشر في الجريدة الرسمية في ١٩٧١/١/٣ ينظر:

https: // www.logifrance.gouv.fr/jo-pdf.frame. تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٩/٢٤

٥٧) https: // www. Legifrance.gouv.frame. تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٩/٢٤

٥٨) https: // www.gouvernement.fr/action تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٩/٢٤

٥٩) www.ladocumentationfroncase.fr/var/storage. تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٩/٢٥

٦٠) www.unodc.org/documents/commissions.CNA/ تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٩/٢٥

المراجع:

أولاً: الكتب القانونية:

١. د. محمد زيد ، آفة المخدرات وكيفية معالجة الإدمان ، ط١، دار الأندلس للطباعة ، بيروت ، ٢٠٠٤.
٢. د. سمير محمد عبد الغني ، مبادئ مكافحة المخدرات والإدمان والمكافحة ، إستراتجية المواجهة ، ، ط١، دار الكتب القانونية . القاهرة، ٢٠٠٩.
٣. د. سمير محمد عبد الغني ، شرح قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الكويتي ، دار الكتب القانونية . القاهرة، ٢٠٠٧.
٤. د. موفق حماد عبد ، جرائم المخدرات ، ط١، مكتبة السنهوري ، بغداد ، ٢٠١٣ .
٥. د. أحمد أبو الروس ، مشكلة المخدرات والإدمان ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، ٢٠٠٣.
٦. د. حامد عبد السلام زهران ، الصحة النفسية والعلاج النفسي ، عالم الكتب . القاهرة ، ١٩٧٤ .
٧. د. أحمد محمد النباتي ، المخدرات ومنطلقات الأمر السامي، دار العلم ، بيروت ، ١٩٩٢.
٨. اللواء الدكتور محمد عيد، جريمة تعاطي المخدرات في القانون المقارن ، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض .
٩. د. عبد الحميد الشواربي، المسؤولية الجنائية في قانون المخدرات ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦.
١٠. د. سمير محمد عبد الغني ، الرؤية المستقبلية لمكافحة المخدرات . ج١ ، ط١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣.
١١. د. أنطوان البستاني، المخدرات أعرف عنها وتجنبها ، المكتبة الشرقية ، بيروت ، ١٩٧٩.
١٢. د. محمد جمال مظلوم ، الاتجار بالمخدرات ، ط١، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٠١٢.
١٣. د. حسنين المحمدي ، مكافحة المخدرات بين القانون المصري والقانون الدولي ، ط٢، منشأة المعارف الإسكندرية، ٢٠٠٥.
١٤. د. جميل الميمان ، وآخرون ، مكافحة المخدرات ، المكتبة الأمنية ، الرياض ، ١٩٩٠.
١٥. د. إبراهيم عباس ، كشف الشبهات عن أضرار القانون ، دار بالنسبة للنشر ، الرياض ، ١٩٩٥.
١٦. د. عبد الرحمن مصيغر ، الشباب والمخدرات في دول الخليج العربي ، الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٩٥ .
١٧. د. وليد المخزومي ، المواجهة التشريعية للمخدرات والمؤثرات العقلية في التشريع العراقي ، منشورات الجمعية العراقية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ، الرائد للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠١٧.

١٨. د. علي احمد راغب ، استراتيجية مكافحة المخدرات دولياً ومحلياً ، ط١، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٧.
١٩. د. حسين طاهري ، جرائم المخدرات وطرق محاربتها ، دار الخلدونية ، الجزائر ، ٢٠١٢.
٢٠. سهير راشد، الأقراص المنومة والمهدئات ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ١٩٩٣ .
٢١. د. فاروق عبد السلام ، سيكولوجية الأدمان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٧.
٢٢. د. محمد حسن غانم، الإدمان ، دار الغريب للطباعة ، القاهرة ، ٢٠٠٥.
٢٣. د. محمد شفيق ، التنمية والمشكلات الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٩٠.
٢٤. د. انتصار بوند ، السلوك الإنساني ، دار المعارف ، بيروت ، ١٩٧٨.
٢٥. د. أحمد عكاشة ، الطب النفسي المعاصر ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة، ١٩٩٢.
٢٦. د. محمد الشهاوي ، الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠٠٥.
٢٧. د. حسن محمد جابر ، المقاصد الكلية والاجتهاد المعاصر ، دار الحوار ، بيروت ، ٢٠٠١.
٢٨. د. محمد زيد ، آفة المخدرات وكيفية معالجتها ، دار الأندلس ، بيروت ، ١٩٨٨.
٢٩. د. رامي متولي القاضي، مكافحة الجرائم المعلوماتية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١١.
٣٠. د. محمد حسين منصور، المسؤولية الإلكترونية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٩.
٣١. د. حسن عماد، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات ، الدار العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣.
٣٢. د. محمد فاروق عبد الحميد ، التعاون الدولي البحري في مجال مكافحة المخدرات ، ط٣، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٠.
٣٣. السيد خلف محمد ، قضاء المخدرات وقواعد الضبط والتفتيش وتسبب الأحكام ، ط ١ ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة ، ٢٠٠٤.
٣٤. د. عوض محمد ، المخدرات والتهريب الجمركي والنقدي ، المكتب المصري الحديث للطباعة ، القاهرة ، ١٩٦٦.
٣٥. د. عبد العزيز بن عبد الله البريشين ، الخدمات الاجتماعية والدولية في مجال مكافحة المخدرات ، ط١، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٠٠٢.
٣٦. د. علي أحمد راغب ، مناطق زراعة المخدرات عالمياً ، ط١، دار النور للطباعة ، الرياض ، ٢٠١٢، ص٤٨.

٣٧. د. محمد منصور الصاوي ، أحكام القانون الدولي في مكافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٤.

٣٨. د. أسامة السيد عبد السميع ، تعاطي المخدرات والاتجار بها بين الشريعة والقانون ، ط٢، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، ٢٠١٠.

٣٩. المستشار أحمد محمود خليل ، الاتجار بالمخدرات في التشريع المصري ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٤.

ثانياً: الأطاريح والرسائل والبحوث القانونية:

١. د. محمد فتحي محمود عيد، جريمة تعاطي المخدرات في القانون المصري والقانون المقارن، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٨١ .

٢. د. حميد ياسر الياسري ، ظاهرة المخدرات والجريمة المنظمة غير الوطنية ، بحث منشور في مجلة البحوث الجغرافية ، جامعة واسط ، العدد ٢١ ، سنة ٢٠١٠ .

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

1. Robinson Darry , The Indetity crisis of international law , Leiden journal of International law, Volume 221 issu, 4 , 2008.

2. Robert Wodson , Touth crime and urban policy research Washington and London, 1981.

3. Gergo Rengert Sother , A Geographic analysis of illegal markets , University phitadephia, USA, 2012 .

رابعاً: المصادر الإلكترونية:

1. https: // www.moh.gov.sa/Health Awareness / campaigns
2. https: // www.gouvernement.fr/action
3. https: // ansm.sante.fr/mediatneque/publication/information-in-english
4. https: // www.who.int/fr/home
5. https: // www. Aljazera.net

6. https: // www.mokhdrat.com
7. https: // www. Legifrance.gouv.frame.
8. https: // www.logifrance.gouv.fr/jo-pdf.frame.
9. https: // www.gouvennement.fv/action//a-/oi.

خامساً: القوانين الوطنية:

١. قانون المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار بها المصري المرقم (١٨٢) لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانون المرقم (١٢٢) لسنة ١٩٨٩.

٢. قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي المرقم (٥0) لسنة ٢٠١٧.

٣. قانون منع زراعة قنب الحشيش وخشخاش الأفيون العراقي المرقم (١٢) لسنة ١٩٣٣ .

٤. قانون الاتجار غير المشروع بالمخدرات الفرنسي

سادسا: الاتفاقيات الدولية:

١. الاتفاقية نيويورك الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١

٢. اتفاقية فيينا الدولية للمؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١

٣. اتفاقية فيينا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨

٤. اتفاقية الرياض للتعاون القضائي العربي لسنة ١٩٨٣

٥. اتفاقية تونس لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٩٤

تقوية البرلمان على حساب رئيس الدولة في الدساتير العربية الحديثة

م. علا عبد العزيز المدني
كلية العلوم السياسية/ جامعة الكوفة

المقدمة:

صدرت في العراق وتونس ومصر دساتير جديدة عملت على تقوية البرلمان وهي ظاهرة قانونية وسياسية جديدة في الأنظمة الدستورية العربية المعاصرة، ظهرت لتدعيم مركز البرلمان في الأنظمة النيابية المتسمة عادة ، بممارسة رئيس الدولة لكل السلطات ، وهي الأنظمة الرئاسية العربية السابقة التي اخذت بالحكم المطلق ، غير ان هذه الظاهرة لم تنشأ من العدم ، وإنما كانت لها مضامين معينة ظهرت من خلالها فضلاً عن أسباب سياسية وعملية أدت إلى نشوئها . اول هذه الاسباب هي الاوضاع السياسية التي كانت تعاني منها الدول العربية في ظل الدكتاتوريات السابقة التي تمثلت برؤساء الدول محل البحث والسلطة المطلقة التي كانوا يتمتعون بها .فضلا عن النصوص الدستورية هي التي عززت سلطة البرلمان وسطوته على السلطات الاخرى ، بالإضافة الى ان انتخاب البرلمان بالاقتراع المباشر من الشعب يدعم مركزه الدستوري، ويجعله مفوضاً من الشعب بأجمعه في ممارسة السيادة الوطنية، خصوصا بعد ان اضحى الانتخاب في النظم الدستورية المعاصرة الاصل في اختيار اعضاء السلطة التشريعية.

وبموجب الدستور يكون للبرلمان صلاحيات واسعة يمارسها منفردا أو بالاشتراك مع جهات اخرى ، فتتمركز الوظيفة التشريعية بيده مع جزء من الوظيفة التنفيذية ، وهذه الصلاحيات الواسعة ستعزز من مركز السلطة التشريعية تجاه باقي الهيئات الاخرى وتجعل منها في مركز اعلى من باقي مؤسسات الدولة الاخرى التي تكون مجرد تابعة له ، ووفقا لما تقدم يمكن القول بان تفوق السلطة التشريعية على غيرها من السلطات الاخرى واحتلالها مركز الصدارة أصبحت هي الظاهرة العامة ومن ثم تليها السلطة التنفيذية في المرتبة الثانية.

فضلا عن ذلك اوجدت الدساتير العربية مظاهر للتقوية البرلمان على حساب رئيس الدولة ، ونجد ان المظهر الاول لهذا التأثير يتضح من خلال دور البرلمان في توليته ومسائلته اما المظهر الثاني للتأثير فانه يتجسد في تدخل البرلمان في مجال الاختصاصات والصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الدولة .

أهمية البحث:

على الرغم من اختلاف الفقه الدستوري بشأن منح رئيس الدولة في النظام البرلماني اختصاصات فعلية او الاكتفاء بالدور الشرفي ، وتباين الدساتير البرلمانية في تنظيم اختصاصاته، الا ان المتفق عليه لدى الجميع هو اهمية منصب رئيس الدولة الذي يعد ارفع منصب في الدولة، فضلا عن ان لرئيس الدولة اختصاصات فعلية ودورا مؤثرا يتمثل في ايجاد التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لغرض تحقيق الاستقرار الضروري في الدولة، ومن المنطقي ان يزداد دور الرئيس فعالية وتأثيرا اذا منح اختصاصات فعلية مختلفة ضرورية لتسيير شؤون الدولة في حالتيها الاعتيادية والاستثنائية، و نحن نهدف من خلال هذا البحث عن ايجاد نوع من التوازن في العلاقة بين رئيس الدولة والبرلمان وكذلك توفير سبل من التعاون بينهما .

إشكالية البحث:

أن موضوع رئيس الدولة كان وما يزال من أهم الموضوعات الدستورية ، بل أشدها تعقيدا في الممارسة والتطبيق العملي ، ومن ثم فهو أدق موضوعات القانون الدستوري وأهمها لأنه يتعلق برمز الدولة وأسمى منصب فيها ، وقمة جهازها التنفيذي ، والذي له مكانة عالية في كثير من الدول نظرا لما يقوم به من دور هام وفعال في قيادتها وتوجيه سياستها الداخلية والخارجية، وقد حددت الدساتير العربية قواعد عامة تنظم العلاقة فيما بين رئيس الدولة والبرلمان، اذ رسمت دور محدد مقصود بذاته لكل من البرلمان ورئيس الدولة ويقوم هذا الدور على ثانوية دور رئيس الدولة، ومحورية دور البرلمان وفي حدود هذه العلاقة يكمن الإشكال، اذ غالبا ما يحدث الاختلال لصالح البرلمان على حساب رئيس الدولة ، لذلك كان من

المفترض أن تجعل الدساتير من رئيس الدولة منافسا قويا للبرلمان فيكون سلطة موازية ومقابلة لسلطة البرلمان المنتخب من قبل الشعب في حين نجد أن البرلمان هو صاحب السلطة الفعلية وليس لرئيس الجمهورية الا أن يقوم بالأعمال الموكلة اليه بعد موافقة البرلمان او استشارته ، مما خلق نوع من عدم التوازن والاختلال بين السلطة التشريعية والتنفيذية في الدساتير العربية محل البحث.

فضلا عن ان ضعف السلطة التنفيذية ينتج عنه عدم قدرتها على مواجهة المشاكل المعقدة في العصر الحديث ولاسيما بعد التطور العلمي الحاصل في شتى مجالات الحياة ، لذلك يعد ضعف السلطة التنفيذية في مقدمة الانتقادات التي توجه إلى النظم السياسية المعاصرة [١] . لذا كان لابد من قيام سلطة تنفيذية قوية في الدول الحديثة ، ولابد من وجود زعيم سياسي على راس هذه السلطة (رئيس دولة أو رئيس وزراء) يكون قادر على ادارة شؤون البلاد وهذا الزعيم يكون له الدور الأساسي في تكوين الرأي العام في المجتمع والتأثير عليه وتكون له القدرة ايضا على اقناع العامة من الشعب[٢]، وإذا استطاع رئيس الدولة التأثير في جمهور الشعب وتكوين آرائه واتخاذ قراراته فانه سيضمن بالتالي دعم الشعب له.

منهجية البحث:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج العلمي الاستقرائي القائم على الوصف والتحليل والاستنتاج والتقييم وسنقسم الموضوع الى ثلاثة مباحث نخصص الاول لبيان مدى الدور الذي يلعبه البرلمان فيما يتعلق باختيار رئيس الدولة ونكرس المبحث الثاني لدور البرلمان في مساءلة رئيس الدولة واحالته الى القضاء، ونخصص المبحث الثالث لبيان تأثير البرلمان على رئيس الدولة في مجال اختصاصاته.

المبحث الأول: دور البرلمان في اختيار رئيس الدولة:

اختلفت دساتير الدول العربية الحديثة بشأن الالية التي يتم اختيار رئيس الدولة بموجبها فبعضها ذهب الى انتخاب رئيس الدولة من قبل الشعب مباشرة والبعض الاخر اوجب انتخابه من قبل البرلمان ، وفي

هذا المبحث سوف نتخذ من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ والمصري لعام ٢٠١٤ والتونسي لعام ٢٠١٤ نماذج تطبيقية لاختيار رئيس الدولة ، لنبين مدى الدور الذي يمارسه البرلمان في الاختيار وكما يأتي :

المطلب الأول: دور البرلمان في تنظيم ضوابط تولي منصب رئاسة الدولة

يمارس البرلمان رقابته على نوعين من الضوابط والشروط العامة والخاصة وهذا ما سنبينه فيما يلي :

الفرع الاول : الشروط العامة

اشترطت الدساتير العربية محل البحث شروطا عامة يجب توافرها في المرشح لرئاسة الدولة وهي:

١- شرط الجنسية

اشترط الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ بموجب المادة (٦٨) فيمن يتولى رئاسة الجمهورية أن يكون عراقيا بالولادة وبذلك منع الدستور المتجنس من الترشيح لهذا المنصب ، ولم يكتف الدستور بضرورة تمتع رئيس الدولة بالجنسية العراقية وانما اشترط أن ينحدر من ابوين عراقيين ضمانا لولائه للوطن [٣]، كما اشترط في المرشح أن لا يكون مزدوج الجنسية أي انه لا يحمل جنسية اخرى الى جانب جنسيته العراقية ، واذا كان يحمل جنسية اخرى عليه أن يتخلى عنها عندما يتولى هذا المنصب وفقا لما جاء بالمادة (١٨) من الدستور العراقي .

اما الدستور المصري فقد اوجب في المادة (١٤١) أن يكون المرشح لرئاسة الدولة مصريا من ابوين مصريين ، واشترط ايضا أن لا يحمل المرشح لهذا المنصب جنسية دولة اخرى وهذا الامر ينطبق على زوجته ووالديه ، وبذلك اخذ الدستور المصري بالاتجاه الصحيح لضمان حصر المنصب بالأشخاص الوطنيين.

وكذلك الدستور التونسي الذي اشترط في المادة (٧٤) بأن يكون المرشح لمنصب رئيس الدولة تونسيا بالولادة ، ولا يجوز وفقا للمادة المذكورة اعلاه لمن يتولى منصب رئيس الجمهورية حمل جنسية اخرى غير الجنسية التونسية وفي حال حمله جنسية اخرى وجب عليه التخلي عنها في حال توليه المنصب،

٢- شرط السن

حدد الدستور العراقي سن المرشح لمنصب رئاسة الدولة بإتمام اربعين سنة ، وكذلك الدستور المصري ايضا فقد اشترط أن لا يقل سن المرشح عند الترشيح عن اربعين سنة[٤] ، بينما نجد أن الدستور التونسي اجاز بأن يكون المرشح بالغا خمسة وثلاثون سنة[٥]، بالرغم أن اغلب الدساتير حددت سن الترشيح بأربعين سنة .

٣- الاهلية

اشترط الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ في المرشح تمام الاهلية ، اذ لا يعقل أن يسمح لمواطن ممنوع من مباشرة الحقوق المدنية والسياسية أن يكون رئيسا للدولة [٦] ، وكذلك فعل الدستور المصري لعام ٢٠١٤ اذ اشترط أن يتمتع المرشح بحقوقه المدنية والسياسية[٧] ، بينما يلاحظ أن الدستور التونسي لم ينص صراحة على هذا الشرط الا ان قانون الانتخاب التونسي اشترط في الناخب أن يكون متمتّع بحقوقه المدنية والسياسية وغير مشمول بأي صورة من صور الحرمان المنصوص عليها بالقانون ، فشرط الاهلية شرط جوهري يجب توفره في المرشح لمنصب رئاسة الدولة.

الفرع الثاني: الشروط الخاصة

اتجهت الدساتير العربية محل البحث الى ايراد بعض الشروط الخاصة الواجب توافرها في المرشح لمنصب رئاسة الدولة الى جانب الشروط العامة ، اذ تعلقت تلك الشروط بالدين والجنس والتزكية وكذلك اعلان الذمة المالية ، سلامة الموقف السياسي والقانوني وسنبين هذه الشروط بالتفصيل وكما يأتي :

١- شرط الانتماء الديني

لم يتطرق الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ الى ديانة المرشح لكن يمكن استخلاص ذلك ضمنا من نص المادة (٢) التي بينت أن الاسلام هو دين الدولة الرسمي ، وهذا الامر ينطبق على الدستور المصري لعام

٢٠١٤ ايضا ، بينما اشترط الدستور التونسي صراحة في المترشح لمنصب رئاسة الجمهورية أن يكون مسلما وفقا للمادة (٧٤) من الدستور .

٢- شرط الجنس

لم يحدد الدستورين العراقي والمصري جنس المرشح ، بينما نجد أن الدستور التونسي اعطى الحق لكل تونسي وتونسية في الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية وفقا للمادة (٧٤) منه .

٣- اعلان الذمة المالية للمرشح

اكد هذا الشرط القرار رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ الملحق بقانون هيئة النزاهة العراقية والخاص بالكشف عما يملك المرشح من اموال في الداخل والخارج ، حتى لا يستغل المنصب من اجل المنفعة الخاصة والاثراء غير المشروع على حساب وظيفته .

وكذلك الحال بالنسبة لقانون تنظيم الانتخابات الرئاسية المصرية رقم (٤٦) لعام٢٠١٤الذي اوجب على المرشح اقرار الذمة المالية له ولزوجه واولاده القاصرين ، اما الدستور التونسي فقد اكد صراحة على ان كل من يتولى رئاسة الجمهورية أو رئاسة الحكومة أو عضويتها أو عضوية مجلس نواب الشعب أو عضوية الهيئات الدستورية المستقلة أو أي وظيفة عليا أن يعلن عما يملكه وفقا للطرق التي يحددها القانون [٨].

٤- شرط التزكية

لم يرد شرط التزكية في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ، لكن يتبين من خلال الواقع السياسي في العراق أن مجلس النواب مقيد باختيار شخصية بارزة في احدى التنظيمات السياسية المشاركة في الانتخابات والحاصلة على مراكز متقدمة فيها ، بل الاكثر من ذلك جرى العرف على أن تتوافق الكتل السياسية الفائزة في الانتخابات على اختيار الرئاسات الثلاث وفي مقدمتها رئاسة الجمهورية . [٩]

ويظهر دور البرلمان المصري والتونسي بشكل جلي وواضح في هذا الشرط اذ اشترط الدستور المصري لعام ٢٠١٤ صراحة لقبول الترشح لرئاسة الدولة أن يتم تزكية المرشح من قبل عشرون عضوا من اعضاء مجلس النواب المصري ، او أن يؤيده مالا يقل عن خمسة وعشرين الف مواطن في خمسة عشر محافظة على أن يحصل على الف مؤيد في كل محافظة كحد ادنى(١٠).

وكذلك الدستور التونسي اوجب تزكية المرشح من قبل عشرة نواب من اعضاء مجلس نواب الشعب او من اربعين من رؤساء مجالس الجماعات المحلية او من عشرة الاف من الناخبين المرسمين حسبما ورد في القانون الانتخابي التونسي(١١).

٥- الشروط الاخرى

اتجهت بعض الدساتير العربية الى ايراد بعض الشروط مثل شرط اداء الخدمة العسكرية للمرشح لمنصب رئاسة الدولة وهذا نجده في الدستور المصري الذي اكد هذا الشرط صراحة(١٢). اما التونسي فلم يتطرق الى هذا الشرط.

وبالنسبة للدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ايضا لم يرد هذا الشرط لكنه انفرد بشرط اخر هو عدم شمول المرشح بقانون اجتثاث البعث حسب ما ورد في الفقرة الثالثة من المادة (١٣٥) من الدستور ، كما اشترط الدستور العراقي أن يكون المرشح ذا سمعة حسنة وخبرة سياسية ومشهودا له بالنزاهة والاستقامة والعدالة والاخلاص للوطن (١٣).

المطلب الثاني: دور البرلمان في تنظيم اجراءات تقلد منصب رئاسة الدولة

منح الدستور العراقي لمجلس النواب دورا كبيرا فيما يتعلق باختيار رئيس الجمهورية يتمثل بإحالته تنظيم احكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية الى قانون يصدر من مجلس النواب وفقا للمادة (٦٩/اولا) والتي اكدت بالإضافة الى ذلك أن يتم تنظيم احكام اختيار نائب او اكثر لرئيس الجمهورية بقانون ، كما منح الدستور للبرلمان صلاحية اختيار رئيس الجمهورية ، اذ يتم اختياره من بين عدد من المرشحين الذين

توافرت فيهم الشروط التي حددها الدستور لتولي منصب الرئاسة ، وعلى المرشح أن يحصل على موافقة ثلثي اعضاء مجلس النواب لكي يقوم بمنصب رئاسة الجمهورية ، واذا لم يحصل أي من المرشحين على الاغلبية المطلوبة يتم التنافس بين المرشحين الحاصلين على اعلى الاصوات ، اذ يتم اجراء اقتراع ثاني حول المرشحين الحاصلين على اعلى الاصوات في الدور الاول ويعلن رئيسا يحصل على اكثرية الاصوات في الاقتراع الثاني .

فضلا عن أن رئيس الجمهورية المنتخب من قبل مجلس النواب يؤدي اليمين الدستورية امام مجلس النواب وبالصيغة التي حددتها المادة (٥٠) من الدستور بالاستناد الى ما جاءت به المادة (٧١) منه التي بينت أن على رئيس الجمهورية أن يؤدي اليمين الدستورية امام مجلس النواب .

يتضح مما سبق أن منح مجلس النواب مهمة انتخاب الرئيس يعني أن للمجلس افضلية سياسية ودستورية ، كما يتبين منها ايضا أن مجلس النواب يحتل مركز دستوري اسمى من مركز رئيس الجمهورية [١٤].

اما بالنسبة الى الدستور المصري لعام ٢٠١٤ فان رئيس الجمهورية ينتخب من قبل الشعب باقتراع عام سري مباشر وبالأغلبية المطلقة لعدد الاصوات الصحيحة بموجب المادة (١٤٣) ، كما اشترط الدستور أن يؤدي الرئيس المنتخب اليمين امام مجلس النواب المصري بموجب المادة (١٤٤).

وكذلك الدستور التونسي لعام ٢٠١٤ اخذ بالانتخاب الشعبي المباشر العام السري لرئيس الجمهورية بموجب نص المادة (٧٥) ، وبالأغلبية المطلقة للأصوات ، لذلك يتجلى دور البرلمان المصري والتونسي من خلال تحديد الشروط والضوابط في صلب الدستور ومن خلال القوانين التي يسنها واهمها القانون الانتخابي ، هذا بالإضافة الى أن البرلمان هو من يقوم بتزكية المرشح ويقوم بفحص شروط وضوابط المرشحين اذ لم يحدد الدستور جهة معينة.

المبحث الثاني: دور البرلمان في مساءلة رئيس الدولة وأحالته الى القضاء :

نظمت دساتير الدول العربية القواعد الخاصة بمسؤولية رئيس الدولة، اذ حددت الاسباب التي توجب توجيه الاتهام لرئيس الدولة اضافة الى تحديد الاجراءات المتبعة في ذلك ثم تحديد الجهة المخولة دستوريا بمحاكمته ، مما يعني أن الدساتير محل البحث قد حددت النظام الاجرائي لمسائلة رئيس الدولة وفقا لمرحلتين هما مرحلة الاتهام ومرحلة المحاكمة ، اذ انفرد البرلمان بتوجيه الاتهام اليه بينما تختص المحكمة الدستورية بمحاكمته لذلك سنقتصر على تبيان دور البرلمان في توجيه الاتهام لرئيس الدولة وكما يأتي:

المطلب الاول : حالات الاتهام :

حدد الدستور العراقي الحالات التي يسأل عنها رئيس الجمهورية والتي تسوغ للبرلمان توجيه الاتهام له ، وهي ثلاث حالات بينتها المادة (٦١) وتتمثل بالحنث في اليمين الدستورية وانتهاك الدستور والخيانة العظمى ، كما اضاف الدستور لهذه الحالات حالة اخرى توجب مسؤولية رئيس الجمهورية بينتها المادة (١٣٨) هي حالة عدم الكفاءة والنزاهة ، لكن المشرع العراقي لم يبين مضامين هذه الجرائم ولم يحيل تنظيمها الى قانون يبين ذلك.

كما حدد الدستور التونسي الجديد لسنة ٢٠١٤ الحالات والاسباب التي تسوغ توجيه الاتهام وذلك في المادة (٨٨) منه التي بينت بأن الحالة التي تسوغ توجيه الاتهام المتقدم هي الخرق الجسيم للدستور ، اذ يعد هذا الفعل هو المسوغ الوحيد الذي يبرر توجيه الاتهام لرئيس الدولة وفقا لأحكام الدستور التونسي [١٥]، الا أن عبارة الخرق الجسيم غير دقيقة وستجعل مسألة ضبط حدود خرق الدستور بين يدي المحكمة الدستورية .

اما الدستور المصري لعام ٢٠١٤ فقد منح الدستور المصري مجلس النواب وبموجب المادة (١٦١) حق اقالة رئيس الجمهورية واجراء انتخابات رئاسية مبكرة ، بناءً على طلب مسبب وموقع من اغلبية اعضاء المجلس وموافقة ثلثي اعضائه على أن يطرح امر اقالة الرئيس واجراء الانتخابات المبكرة في استفتاء عام

، بدعوة من رئيس الوزراء ، فاذا وافق اغلب المصوتين على الاقالة يعفى الرئيس من منصبه ، على أن تجرى انتخابات رئاسية مبكرة خلال ستين يوما من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء ، واذا كانت نتيجة الاستفتاء بالرفض يعد مجلس النواب منحلا وعلى الرئيس أن يدعو لأجراء الانتخابات لاختيار مجلس جديد خلال ثلاثين يوم من تاريخ حل المجلس.

اما ما يتعلق بحالات الاتهام في الدستور المصري فقد اكدت المادة (١٥٩) بان الجرائم التي يسأل عنها الرئيس تتمثل بثلاث حالات اولها انتهاك الدستور وثانيهما الخيانة العظمى وثالثهما الجرائم الجنائية الاخرى .

المطلب الثاني: القواعد الاجرائية لاتهام رئيس الدولة

لتحريك الاتهام في مواجهة رئيس الدولة في ظل الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ يجب أن يقدم الاقتراح من مجلس النواب وبالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه الذين يتكون منهم مجلس النواب وليس الحاضرين كما يجب أن يكون الاقتراح مسببا أي ذكر الاعتبارات القانونية والواقعية التي دفعت مجلس النواب الى إصداره وفقا لأحكام المادة (٦١) من الدستور.

أما إجراءات التحقيق فنجد بأن الدستور قد جعلها للبرلمان بدلالة المادة (٦١) منه وهذا يعني أن الدستور قد منح ذات الجهة المختصة بالاتهام متمثلة بلجنة يختارها أعضاءه بأغلبية عدد الحاضرين ، سلطة التحقيق في الجرائم المنسوبة الى رئيس الجمهورية[١٦] ، وبعد توجيه الاتهام يحال الأمر الى المحكمة الاتحادية العليا اذ أناط الدستور بالمحكمة الاتحادية مهمة محاكمة رئيس الجمهورية ، فإذا تمت إدانته من قبل المحكمة بالخيانة العظمى او انتهاك الدستور او الحنث باليمين ، فأن قرار الإدانة ، بحسب الدستور العراقي غير كاف لعزله من منصبه بل لابد أن يصدر قرار الإعفاء من مجلس النواب وبالأغلبية المطلقة لعدد أعضاءه وفقا لنص المادة (٦١/ سادسا /ب) ، يتضح من ذلك أن الدستور جعل صلاحية عزل الرئيس للسلطة التقديرية لمجلس النواب وكان الأولى بالدستور ترك صلاحية العزل للمحكمة الاتحادية ،

وذلك لان تمتع مجلس النواب بصلاحية الموافقة على الإعفاء ، يتعارض مع مبدأين دستورين أساسيين هما مبدأ الفصل بين السلطات ومبدأ استقلال القضاء عليه ، كما يجعل من مجلس النواب مالكا لسلطة تعطيل قرار المحكمة الاتحادية في حالة امتناع المجلس عن التصويت ، وكذلك في حالة عدم تحقق النصاب القانوني للتصويت والمتمثل بالأغلبية المطلقة مما يؤدي الى فقدان قرار المحكمة الاتحادية أثره الملزم [١٧] .

يتضح أن السلطة الفعلية في اتهام رئيس الجمهورية والتحقيق معه والتصديق على قرار الادانة الصادر بحقه من المحكمة الاتحادية منحها الدستور لمجلس النواب وحده ومن دون أن يشرك معه سلطة اخرى ، لذلك سيكون بقاء رئيس الجمهورية في منصبه من عدمه بيد مجلس النواب وحده.

اما الدستور المصري لعام ٢٠١٤ فقد اكدت المادة (١٥٩) بان يكون اتهام رئيس الدولة بناءً على طلب موقع من اغلبية اعضاء مجلس النواب ، على أن يصدر قرار الاتهام بأغلبية ثلثي اعضاء المجلس ، بعد اجراء تحقيق معه من قبل النائب العام ، وعندما يصدر القرار من قبل البرلمان باتهام الرئيس يوقف عن العمل لحين صدور حكم نهائي في الدعوى.

وتكون محاكمة الرئيس امام محكمة خاصة ، تتكون هذه المحكمة من رئيس مجلس القضاء الاعلى رئيسا لها وعضوية كل من اقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية ورئيس مجلس الدولة واقدم رئيسين بمحاكم الاستئناف ، وتكون الاحكام الصادرة من المحكمة نهائية غير قابلة للطعن.

وفي ظل الدستور التونسي لعام ٢٠١٤ تبدأ عملية توجيه الاتهام الى رئيس الجمهورية داخل مجلس نواب الشعب من خلال تقديم اقتراح بالاتهام اذ يمكن لأغلبية اعضاءه تقديم لائحة لرئيس المجلس معللة بالفعل الذي ارتكبه الرئيس والذي يعد من وجهة نظرهم انتهاك للدستور التونسي ، ثم تعرض اللائحة على اعضاء المجلس فاذا تمت الموافقة عليها بأغلبية الثلثين في مجلس نواب الشعب يحال رئيس الجمهورية الى المحكمة الدستورية للبت في ذلك وفقا لما ورد بالمادة (٨٨) ، يلاحظ أن الدستور قد وضع شروط

لتوجيه الاتهام تتلخص بضرورة تقديم الاقتراح باتهام الرئيس من قبل اغلبية اعضاء مجلس نواب الشعب ، وان يكون الاقتراح باتهام الرئيس معللا او مسببا أي ذكر المبررات القانونية والواقعية التي دفعت البرلمان لتقديمه ، وأن يوافق مجلس نواب الشعب على لائحة الاتهام بأغلبية الثلثين من اعضاءه ، في حالة الموافقة على لائحة الاتهام بأغلبية الثلثين يرفع الى للمحكمة الدستورية التي لها أن تعزل الرئيس في حالة الادانة .

المبحث الثالث: تدخل البرلمان في مجال اختصاصات رئيس الدولة:

يتمتع رئيس الدولة باعتباره ممثل السلطة التنفيذية بالعديد من الاختصاصات في شتى المجالات وخاصة التنفيذية منها وهو لا يقوم بها منفردا اذ يشترك معه البرلمان في ممارسة اغلبية هذه الاختصاصات العادية منها والاستثنائية اما فيما يتعلق بالوظيفة التشريعية فهو ايضا يتمتع باختصاصات متعددة، وفي كلا النوعين من الاختصاص يكون للبرلمان مجال للتدخل في ممارستها ، تبعا لذلك سوف نتناول في المطلب الاول من هذا المبحث تأثير البرلمان على رئيس الدولة عند ممارسته لاختصاصاته التنفيذية ونخصص المطلب الثاني لاختصاصاته التشريعية.

المطلب الأول: تدخل البرلمان في مجال الوظيفة التنفيذية

منحت الدساتير العربية الجديدة للسلطة التشريعية المتمثلة بالبرلمان تأثيرا كبيرا على رئيس الدولة عند ممارسته لاختصاصاته التنفيذية في الظروف العادية والاستثنائية وسنبين في هذا مدى تأثير البرلمان عليه في فرعين نخصص الاول لبيان مدى تدخل البرلمان في الاختصاصات التنفيذية لرئيس الدولة في الظروف العادية ونكرس الثاني لتدخله في الوظيفة التنفيذية للرئيس في الظروف الاستثنائية .

الفرع الأول: تدخل البرلمان في مجال الوظيفة التنفيذية لرئيس الدولة في الظروف العادية

إن من اهم الاختصاصات التنفيذية في الظروف العادية التي يمارسها رئيس الدولة بشكل عام، هي تعيين واقالة رئيس الحكومة وكبار الموظفين وكذلك اختصاصه بأبرام المعاهدات الدولية لذلك سنبين مفصلا مدى تأثير البرلمان على رئيس الدولة عند ممارسته لهذه الاختصاصات وكما يأتي :

اولا: تأثير البرلمان على رئيس الدولة في مجال اختصاصه بتعين رئيس الحكومة وكبار الموظفين واقالتهم

١- تعيين رئيس الحكومة واقالته

أ- تعيين رئيس الحكومة

الزم الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ رئيس الجمهورية بموجب المادة (٧٦) منه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتخابه من قبل مجلس النواب بضرورة تكليف مرشح الكتلة النيابية الحاصلة على اغلبية مقاعد مجلس النواب ، بتشكيل الحكومة وترأسها ، وبذلك تكون سلطة رئيس الدولة محددة ومقيدة بالأغلبية البرلمانية ، فالدستور العراقي جعل اختيار رئيس مجلس الوزراء مشتركا بين رئيس الدولة والبرلمان بموجب المادة (٧٦) لكن اختصاص رئيس الجمهورية في اختيار رئيس مجلس الوزراء مقيد بوجوب ان يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الاكثر عددا ، وعلى رئيس مجلس الوزراء المكلف تسمية اعضاء وزاراته خلال ثلاثون يوم من تاريخ تكليفه ، لعرضها على مجلس النواب للحصول على تأييده ، واذا لم ينل ثقة البرلمان على رئيس الجمهورية تكليف مرشح اخر لرئاسة الحكومة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ عدم نيل الوزارة لثقة البرلمان.

اما الدستور المصري فقد منح رئيس الجمهورية دورا اوسع في اختيار رئيس مجلس الوزراء بموجب المادة (١٤٦) ، اذ يستطيع رئيس الجمهورية أن يختار شخص رئيس مجلس الوزراء دون أن يتقيد بوجوب كونه زعيم الاغلبية البرلمانية، على أن يشكل هذا الاخير كابينته الوزارية ويعرضها هي والبرنامج الحكومي على مجلس النواب المصري خلال ثلاثون يوما لنيل الثقة ، وفي حالة عدم نيله الثقة ، على رئيس الجمهورية أن يكلف مرشح الحزب الفائز او الائتلاف الحائز على اكتريه المقاعد في البرلمان ،

واذا لم يحصل الاخير ايضا على ثقة البرلمان خلال ثلاثين يوم ، يعد البرلمان منحل ويتم الدعوة الى انتخابات تشريعية جديدة من قبل رئيس الجمهورية خلال ستين يوم من تاريخ حل البرلمان بالاستناد الى ما جاءت به المادة من الدستور.

وكذلك الامر بالنسبة للدستور التونسي الجديد لسنة ٢٠١٤ الذي اعطى رئيس الجمهورية صلاحية اختيار رئيس الحكومة ولكن هذه الصلاحية مقيدة ومحددة ويتمثل هذا القيد بان يكون رئيس الحكومة هو زعيم حزب الاغلبية البرلمانية او مرشح الائتلاف الانتخابي الحاصل على اكبر عدد من المقاعد بموجب المادة (٨٩) من الدستور التونسي ، فهذه المادة الزمت رئيس الجمهورية بضرورة تكليف مرشح الحزب او الائتلاف الانتخابي الحاصل على اغلبية مقاعد مجلس نواب الشعب ، بتشكيل الحكومة وتراسها مما يعني أن سلطة رئيس الدولة محددة ومقيدة بالأغلبية البرلمانية اذ يشترط أن يكون الشخص الذي وقع عليه الاختيار يحظى بتأييد الاغلبية داخل مجلس نواب الشعب ، إضافة الى أن المادة (٨٩) من الدستور قد اوردت قيدا زمنيا والمتمثل بضرورة تشكيل الحكومة خلال شهر وبعد ذلك يتم عرض التشكيلة الوزارية والبرنامج الحكومي من قبل رئيس الحكومة المكلف على مجلس نواب الشعب لغرض نيل الثقة ، وكان الدستور قد اشترط الاغلبية المطلقة لأعضاء مجلس نواب الشعب للموافقة على الوزراء والبرنامج الحكومي[١٨] ، ولكن قد يحدث أن لا يمنح مجلس نواب الشعب ثقته لرئيس الحكومة المكلف وتشكيلته الوزارية او قد لا يتمكن الاخير من تكوين التشكيلة خلال المدة المحددة ، الامر الذي يعني اعادة تكليف مرشح اخر لرئاسة الحكومة من قبل رئيس الجمهورية [١٩]، لكن الاخير ملزم في اجل عشرة ايام بأجراء مشاورات مع الاحزاب والائتلافات والكتل النيابية لتكليف شخصية جديدة لتكوين حكومة في اجل اقصاه شهر ايضا ، واذا مرت اربعة اشهر على التكليف الاول ، ولم يمنح مجلس نواب الشعب الثقة للحكومة لرئيس الجمهورية أن يحل المجلس ويدعو الى انتخابات تشريعية جديدة في اجل ادناه خمسة واربعون يوم واقصاه تسعون يوم[٢٠].

وفي حالة عدم توفر هذه الاغلبية يشترط أن يكون شخصا قادرا على الحصول على ثقة اغلبية اعضاء البرلمان ، أي أن حق رئيس الدولة في هذا المضمار هو حق مقيد ويبدو واضحا تأثير البرلمان فيه.

ب- اقالة رئيس الحكومة

في ظل الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ تتم اقالة رئيس مجلس الوزراء في العراق بحالتين بينتهم المادة (٦١/ثامنا/ب) الحالة الاولى هي عندما يقدم رئيس الجمهورية طلبا الى مجلس النواب لسحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء، يلاحظ أن الدستور لم يبين الأسباب التي يمكن الاستناد إليها لسحب الثقة منه في هذه الحالة ، كما يلاحظ أن الرئيس لا يملك وحده حق إقالة رئيس مجلس الوزراء وإنما الطلب من مجلس النواب إقالته حيث تكون كلمة الفصل للمجلس الذي يقرر الموافقة على طلب رئيس الجمهورية او رفضه.

والحالة الثانية هي إذا طلب خمس (١/٥) أعضاء مجلس النواب سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء ، ولا يجوز أن يقدم هذا الطلب الا بعد استجواب موجه الى رئيس مجلس الوزراء ، وبعد سبعة أيام في الأقل من تقديم الطلب ، ويقرر مجلس النواب سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه ، وتعد الوزارة مستقيلة في حالة سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء ، وفي هذه الحالة يستمر مجلس الوزراء بتصريف الأمور اليومية لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما الى حين تأليف مجلس الوزراء الجديد وفقا لأحكام المادة (٧٦) من الدستور[٢١].

اما الدستور المصري لعام ٢٠١٤ فقد منح رئيس الجمهورية صلاحية اقالة رئيس الوزراء لكنه اشترط موافقة اغلبية اعضاء مجلس النواب على الاقالة بموجب المادة (١٤٧) منه.

وفي الدستور التونسي لعام ٢٠١٤ فأن سلطة رئيس الجمهورية وفقا للدستور في اقالة رئيس الحكومة مقيدة ايضا فهو لا يستطيع اقالة حكومة مؤيدة من قبل البرلمان ، وليس له الا أن يطلب من مجلس نواب الشعب التصويت على الثقة في مواصلة الحكومة لنشاطها مرتين كحد اقصى خلال مدة رئاسته ، ويتم التصويت بالأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس نواب الشعب ، فان لم يجدد المجلس الثقة في الحكومة تعتبر

مستقيلة ، وبذلك على رئيس الجمهورية أن يكلف شخصا اخر لتشكيل حكومة جديدة خلال ثلاثون يوم ووفقا للفقرات التي نصت عليها المادة (٨٩) من الدستور ، اما اذا جدد المجلس الثقة بالحكومة لمرتين ، يعتبر رئيس الجمهورية مستقيلا[٢٢].

٢- تعيين كبار الموظفين واقالتهم :

يتم اختيار الوزراء في العراق بالتشاور بين رئيس مجلس الوزراء والكتل الرئيسية الفائزة وفقا للنسبة المقررة لها وبما يتناسب مع حجم تمثيلها في مجلس النواب ، وعند إخفاق المرشح في تشكيل الوزارة خلال هذه المدة يكلف رئيس الجمهورية مرشحا جديدا لرئاسة مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوما ، على المرشح الجديد لمنصب رئاسة الوزراء بعد تمكنه من تسمية أعضاء وزارته أن يعرض تشكيلة مجلس الوزراء على مجلس النواب لينال ثقته، ويعد حائزا الثقة عند الموافقة على الوزراء منفردين ، والمنهاج الوزاري بالأغلبية المطلقة ، وإذا لم تنل الوزارة ثقة البرلمان وبالأغلبية المطلوبة يكلف رئيس الجمهورية مرشح آخر بتشكيل الوزارة خلال خمسة عشر يوما استنادا الى نص المادة(٧٦) من الدستور ، بعد أن تنال الوزارة ثقة مجلس النواب يؤدي رئيس وأعضاء مجلس الوزراء ، اليمين الدستورية أمام مجلس النواب ، بالصيغة المنصوص عليها في المادة (٥٠) من الدستور(م ٧٩) ، يتبين من نص المادة (٧٦) التي نظمت طريقة اختيار مجلس الوزراء شكلية الدور الذي يقوم به رئيس الجمهورية في هذا المجال فهو ملزم بتكليف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عددا والذي بدوره يجري المشاورات بين الكتل السياسية الفائزة بالانتخابات لاختيار وزرائه ، كما أن المرشح لمنصب رئاسة الوزراء وتشكيلته الوزارية من غير الممكن أن يمارسوا مهامهم الا بعد أن ينالوا ثقة مجلس النواب ، فضلا عن أن اعتراض مجلس النواب على وزير من بين تشكيلة مجلس الوزراء يحجب الثقة عن الوزارة بأجمعها ، من ذلك يتأكد لنا أن الدور الحقيقي والفعلي في اختيار رئيس مجلس الوزراء والوزراء هو لمجلس النواب منفردا.

كما منح الدستور لمجلس النواب صلاحية إقالة أي وزير في الحكومة العراقية في حالتين هما :

١- لمجلس النواب وبشكل منفرد وبدون مشاركة من جهة أخرى سحب الثقة من احد الوزراء بموجب المادة (٦١/ثامنا/أ) بالأغلبية المطلقة ، ويعد مستقيلا من تاريخ قرار سحب الثقة ، ولا يجوز طرح موضوع الثقة بالوزير إلا بناءً على رغبته ، او طلب موقع من خمسين عضوا ، اثر مناقشة استجواب موجه أليه ، ولا يصدر المجلس قراره في الطلب الا بعد سبعة أيام في الأقل من تاريخ تقديمه.

٢- لمجلس النواب إقالة وزير بناءً على طلب رئيس مجلس الوزراء وفقا للمادة (٧٨) من الدستور ، والتي منحت مجلس النواب الحق بإقالة الوزراء وحرمت رئيس مجلس الوزراء منه فهو لا يملك حق إقالتهم على وجه الاستقلال وإنما يقترح ذلك ، اذ اوجب الدستور موافقة مجلس النواب على قرار رئيس مجلس الوزراء بالإقالة وهذا ما يمنح مجلس النواب تأثيرا كبيرا وخطيرا على الوزارة يؤدي بالتالي الى عرقلة عمل رئيس مجلس الوزراء وشل الوزارة ، فكيف يتعامل هذا الرئيس مع الوزير الذي فرضه عليه مجلس النواب بعد أن قرر هو أقالته[٢٣].

اما بالنسبة لتعيين كبار الموظفين في الدولة العراقية فانه يتم بموافقة مجلس النواب بموجب المادة (٦١) وليس هنالك دور يذكر لرئيس الجمهورية في هذا الشأن.

اما الدستور المصري لعام ٢٠١٤ وبموجب المادة (١٤٦) على رئيس الوزراء المكلف ان يختار وزراء حكومته ويعرضهم على البرلمان لنيل ثقته، وبموجب المادة (١٤٧) لرئيس الجمهورية أن يجري تعديل وزاري بعد مشاورة رئيس الوزراء وموافقة مجلس النواب بالأغلبية المطلقة للحاضرين وبما لا يقل عن ثلث اعضاء المجلس ، كما منح الدستور لرئيس الجمهورية صلاحية اقالة الحكومة بموافقة اغلبية اعضاء مجلس النواب.

ويتمتع رئيس الجمهورية بموجب المادة (١٥٣) منفردا ودون مشاركة جهة اخرى بصلاحية تعيين واعفاء كبار الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين الدبلوماسيين واعتماد ممثلي الدول الاخرى.

في ظل الدستور التونسي لسنة ٢٠١٤ وبموجب المادة (٨٩) يتم اختيار الوزراء من قبل رئيس الحكومة اما بالنسبة لوزارة الدفاع والخارجية فان على رئيس الحكومة أن يقوم بالتشاور مع رئيس الجمهورية، وبينت المادة (٩٢) على اختصاص رئيس الحكومة بإقالة عضو أو أكثر من أعضاء الحكومة أو البتّ في استقالته، وذلك بالتشاور مع رئيس الجمهورية إذا تعلق الأمر بوزير الخارجية أو وزير الدفاع ، كما يتولى رئيس الجمهورية وفقا للمادة (٧٨) من تعيين كبار الموظفين بعد مصادقة مجلس نواب الشعب ، ويتمّ إعفاؤهم بنفس الطريقة أو بطلب من ثلث أعضاء مجلس نواب الشعب ومصادقة الأغلبية المطلقة من الأعضاء.

يتبين أن الدستور منح رئيس الجمهورية صلاحية تعيين الدرجات العليا والوزراء الا أن سلطته ليست مطلقة بل مقيدة ومحددة بضرورة اجراء مشاورات مع البرلمان او رئيس الحكومة او كليهما .

ثانيا– تأثير البرلمان على رئيس الدولة في مجال اختصاصه بأبرام المعاهدات

بالعودة الى دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ يلاحظ انه تبنى فكرة اشتراك السلطتين التشريعية والتنفيذية باختصاص التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية مع تمتع مجلس النواب بالدور الفعلي للمصادقة[٢٤]، فبموجب المادة (٦١) من الدستور يختص مجلس النواب بتنظيم عملية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب كما اكدت المادة (٧٣) من الدستور هذ الاختصاص فليس لرئيس الجمهورية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، الا بعد موافقة مجلس النواب، وتعد مصادقا عليها بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ تسلمها ، اذن فالمعاهدة بعد ما يتم التفاوض بشأنها والتوقيع عليها من قبل مجلس الوزراء وفقا للمادة (٨٠/سادسا) يتم إحالتها الى مجلس النواب للموافقة عليها ، والمجلس بدوره يحيلها الى لجنة العلاقات الخارجية لدراستها، وبعد موافقة مجلس النواب عليها ترفع المعاهدة الى رئاسة الجمهورية للمصادقة عليها وفقا لنص المادة (٧٣/ثانيا) من الدستور وتعد مصادقا عليها بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ تسلمها، وهذا يعني

أن مجلس النواب هو صاحب الدور الفعلي بعملية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية ولا يملك رئيس الجمهورية الا دور شكلي.

يلاحظ أن الدستور ضيق دور السلطة التنفيذية في المجال الدولي ووسع من سلطة مجلس النواب في التصديق ليشمل جميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ومن دون الإشارة الى الاتفاقات التنفيذية ، مما لا يسمح باللجوء أليها ، فضلا عن تعقد إجراءات التصديق البرلماني إذ اشترط الدستور أغلبية ثلثي الأعضاء للموافقة على إبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بشكل يؤثر على دور السلطة التنفيذية في السياسة الخارجية [٢٥].

بالنسبة للدستور المصري لعام ٢٠١٤ الذي منح رئيس الجمهورية بموجب المادة (١٥١) صلاحية ابرام المعاهدات والمصادقة عليها بعد موافقة مجلس النواب، وبذلك يكون رئيس الجمهورية في مصر مقيد ايضا بضرورة موافقة مجلس النواب على المعاهدات قبل المصادقة عليها من قبله.

واشترط الدستور لأبرام معاهدات الصلح والتحالف والمعاهدات المتعلقة بحقوق السيادة أن يتم دعوة الناخبين للاستفتاء عليها ولا يتم التصديق عليها الا بعد اعلان نتيجة الاستفتاء بالموافقة عليها من قبل الناخبين وفقا لنص المادة (١٥١) من الدستور.

اما في الدستور التونسي لعام ٢٠١٤ فان رئيس الجمهورية يضطلع بمهمة المصادقة على المعاهدات الدولية والاذن بنشرها طبقا لما ورد في المادة (٧٧) من الدستور، اما عن دور مجلس نواب الشعب فقد حددته المادة (٦٧) التي ميزت بين نوعين من المعاهدات، الاولى منها يلزم موافقة مجلس نواب الشعب عليها وهي المعاهدات التجارية والمعاهدات المتعلقة بالتنظيم الدولي أو بحدود الدولة أو بالتعهدات المالية للدولة أو بحالة الأشخاص أو بأحكام ذات صبغة تشريعية، والثانية هي المعاهدات الفنية التي يبرمها رئيس الحكومة (١) نص المادة (٨٢) ثم يصادق عليها رئيس الدولة ويتم نشرها (٢) الفقرة الثانية من

نص المادة (٦٧) ، يلاحظ وجود قصور تشريعي بنص المادة (٦٧) لأنه كان الاجدر بالمشرع الدستوري أن يتطلب اغلبية خاصة للموافقة على هذه المعاهدات المهمة .

لقد جعل الدستور التونسي الاختصاص بأبرام المعاهدات وان كان يدخل في اختصاص السلطة التنفيذية الا انه اختصاص مقيد بضرورة موافقة مجلس نواب الشعب .وبذلك يبقى تأثير البرلمان على رئيس الدولة واضحا لان الدستور الزم الاخير بضرورة اخذ موافقة مجلس نواب الشعب على المعاهدات حتى يتسنى له المصادقة بشكل نهائي ثم صدور قانون من مجلس نواب الشعب بنفاذ المعاهدة واعتمادها .

الفرع الثاني: تدخل البرلمان في مجال الوظيفة التنفيذية لرئيس الدولة في الظروف الاستثنائية

قد تتعرض الدولة إلى ظروف استثنائية غير عادية تهدد وجود الدولة واستمرارها كأن يهددها خطر حرب خارجية أو اضطرابات داخلية أو قد تنتج هذه الظروف عن كوارث طبيعية مما يتوجب معه اتخاذ تدابير واجراءات سريعة وصارمة لمواجهة هذه الظروف الطارئة بواسطة تشريعات توضع خصيصاً لهذا الغرض ، والتي تختلف في طبيعتها ومداها عن تلك التشريعات التي تطبق في الظروف العادية ، ويحتل موضوع الظروف الاستثنائية مكانا بارزا بين موضوعات القانون الدستوري والقانون الدولي الأمر الذي دفع بغالبية الدساتير الأجنبية والعربية والاتفاقيات الدولية إلى معالجتها بإفراد نص لها في متونها كونها من السلطات الاستثنائية التي تواجه الدولة وتهدد كيانها وديمومتها فضلا عن مساسها بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية[٢٦].

ويلاحظ ان الدساتير العربية محل البحث قد نظمت حالة الظروف الاستثنائية وحددتها في حالتين هما الحرب وحالة الطوارئ وقد اعطت هذه الدساتير للبرلمان دورا اساسيا محوريا مقارنة بدور رئيس الجمهورية في حالة حصول أي منهما وسنتولى بحثهما بشكل مفصل وكما يأتي :

اولا: تأثير البرلمان على رئيس الدولة في مجال اعلان الحرب

نظم الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ إعلان حالة الحرب واشترط لإعلانها أن يتقدم كُلاً من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء بطلبٍ مشترك إلى مجلس النواب للموافقة على إعلان حالة الحرب، وبعد المناقشة من قِبَل مجلس النواب، له الموافقة على إعلان الحرب، على أن يتم ذلك بأغلبية الثلثين من أعضاء مجلس النواب[٢٧] وعلى رئيس مجلس الوزراء (الذي سيخول الصلاحيات المناسبة لإدارة البلاد في هذه الفترة)، أن يعرض على مجلس النواب الإجراءات المتخذة ونتائجها خلال مدة إعلان الحرب وذلك خلال مدة لا تتجاوز (١٥) يوماً من تأريخ انتهائها[٢٨].يتضح بان المشرع الدستوري العراقي تبنى اتجاه اشتراك السلطتين التنفيذية والتشريعية في مسالة اعلان الحرب، لكن الدستور العراقي اناط بمجلس النواب سلطة الموافقة على اعلان الحرب بأغلبية ثلثي اعضاءه بناءً على طلب مشترك من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء وبالتالي فأن دور رئيس الدولة هو تقديم الطلب لا اكثر.

اما الدستور المصري فقد ساير الدستور العراقي بالأخذ بالاتجاه القاضي بعدم انفراد السلطة التنفيذية بإعلان الحرب ، اذ اشترطت المادة (١٥٢) من الدستور على رئيس الجمهورية لإعلان الحرب او ارسال قوات مسلحة الى الخارج اخذ موافقة مجلس النواب بأغلبية ثلثي اعضاءه واخذ راي مجلس الدفاع الوطني ايضا ، اما اذا كان مجلس النواب غير قائم يجب اخذ رأي المجلس الاعلى للقوات المسلحة ، وموافقة كل من مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني.

اما وضع رئيس الجمهورية في ظل الدستور التونسي لعام ٢٠١٤ فهو المختص بعد موافقة مجلس نواب الشعب بإعلان حالة الحرب وهذا يعني أن الدستور اخذ بمبدأ اشراك البرلمان مع رئيس الدولة ايضا في مجال اعلان الحرب ، وذلك لتحقيق التوازن والرقابة من خلال اشراك ممثلي الشعب مما يساعد ويؤمن عدم انفراد رئيس الدولة بممارسة هذه الصلاحية المهمة والخطرة معا، وبهذا يبقى مجلس نواب الشعب هو صاحب القرار بالحرب ، كما يلاحظ أن الدستور اشترط أن يوافق مجلس نواب الشعب بأغلبية ثلاثة

اخماس اعضاءه لإعلان الحرب ، اما في حالة ارسال القوات الى الخارج يتطلب موافقة رئيسي مجلس نواب الشعب والحكومة [٢٩].

ثانيا: تأثير البرلمان على رئيس الدولة في مجال اعلان حالة الطوارئ

يلاحظ ان الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ قد نظم في المادة (٦١/تاسعا) حالة الظروف الاستثنائية وحددها في حالتين هما الحرب وحالة الطوارئ وجعل طلب إعلان الطوارئ مقيد بتقديم طلب مشترك من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ، لكن القرار في الإعلان عنها يدخل ضمن اختصاص مجلس النواب وكذلك تمديدها وانهائها والرقابة على الاجراءات المتخذة خلالها يعود لمجلس النواب ايضا .[٣٠]، أي ان رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ليس لهما صلاحية إعلان حالة الطوارئ منفردين او مشتركين انما يعود هذا القرار إلى مجلس النواب، ومن حقهما طلب إعلان حالة الطوارئ بصورة مشتركة فقط دون الإعلان عنها، أي أن يكون طلبهما مشتركا.

وكذلك الامر بالنسبة للدستور المصري لعام ٢٠١٤ الذي بدوره منح رئيس الجمهورية بموجب المادة (١٥٤) منه صلاحية اعلان الطوارئ ولكن لا يعني انه ينفرد بذلك ، لان الدستور الزمه بأخذ راي مجلس الوزراء واوجب موافقة اغلبية اعضاء مجلس النواب على الاعلان ، كما اشترط الدستور لتمديدها موافقة ثلثي اعضاء مجلس النواب ، واذا كان مجلس النواب غير قائم يعرض الامر على مجلس الوزراء للموافقة على أن يتم عرضه على مجلس النواب الجديد عند اول اجتماع له ، ولا يجوز حل المجلس اثناء سريان حالة الطوارئ .

اما الدستور التونسي لعام ٢٠١٤ فقد نظم حالة الطوارئ في المادة (٨٠) منه التي جعلت من رئيس الجمهورية هو الجهة المختصة بإعلان الطواري ، كما اوجب على رئيس الجمهورية حتى يستطيع تطبيق المادة (٨٠) ، توافر نوعين من الشروط الاولى شروط موضوعية والاخرى شروط شكلية ، الشروط الموضوعية تتمثل في أن يكون هنالك خطر داهم يهدد كيان الوطن وامن البلاد واستقلالها يعوق السير

العادي لمؤسسات الدولة ولم ينص الدستور على أن الخطر حالا وجسيما واكتفى بعبارة داهم ، اما بالنسبة للشروط الشكلية فأنها تتمثل في ضرورة استشارة رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب واعلام المحكمة الدستورية ، وبذلك فان رئيس الجمهورية لا يستطيع اعلان حالة الطوارئ الا بعد موافقة الجهات المذكورة ، يعلن الرئيس حالة الطواري لمدة ثلاثون يوم وفي حالة تمديدها اشترط الدستور أن يعهد الى المحكمة الدستورية بطلب من رئيس مجلس نواب الشعب او ثلاثين من اعضاءه البت في استمرار الحالة الاستثنائية من عدمه وتصرح بقرارها علانية في اجل اقصاه خمسة عشر يوما[٣١].

اما القيود الواردة على اختصاص رئيس الجمهورية في هذا المجال فقد تضمنتها الفقرة الثانية من المادة (٨٠) وهي عدم جواز حل البرلمان اثناء تطبيق هذه المادة، كما لا يجوز تقديم لائحة لوم ضد الحكومة

المطلب الثاني: تأثير البرلمان على رئيس الدولة في مجال اختصاصه التشريعي:

إن المساواة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الاختصاصات لا يكفي لتحقيق التوازن بينهما فلابد من عدم اقتصار كل سلطة في ممارسة نشاطها على أساس من التخصص الوظيفي وانما تجاوزه إلى المشاركة في وظيفة السلطة الاخرى، أي لابد من وجود تداخل وتفاعل، وهذا المنهج سارت عليه الدساتير العربية الحديثة اذ منحت رئيس الدولة اختصاصات تدخل في مجال الوظيفة التشريعية في مقابل ما يمتلكه البرلمان وكالاتي:

الفرع الاول: اقتراح القوانين

يعد اقتراح مشروعات القوانين احد عناصر تحقيق التوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظام البرلماني[٣٢]، وان مشاركة السلطة التنفيذية في العملية التشريعية عن طريق الاقتراح يخلق نوعا من التوازن في مواجهة البرلمان [٣٣]،وبالنسبة للدستور العراقي فقد نظم موضوع السلطة المختصة باقتراح القوانين في المادة (٦٠) منه والتي ميزت بين مشروع القانون واقتراح القانون، فالاقتراحات المقدمة من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء اطلق عليها مشروعات القوانين وهي عادة مشروعات قوانين مدروسة

وجاهزة للمناقشة والتصويت عليها داخل البرلمان حيث يبقى للبرلمان الحق في رفضها او قبولها[٣٤] اما مقترح القانون فهو مجرد فكرة عارضة قد لا تكون مصاغة بصورة قانونية سليمة، لذلك يحال الاقتراح البرلماني إلى لجان خاصة داخل البرلمان لفحصه وابداء الرأي في صلاحيته لجواز نظر البرلمان فيه من عدمه، كما يلاحظ ان الدستور اشرك السلطتين التشريعية والتنفيذية في هذا الاختصاص حيث جعل اقتراح مشروعات القوانين مكفول لكل من البرلمان والسلطة التنفيذية ، فضلا عن ذلك فقد جعل الدستور تقديم مشروعات القوانين حقا مشتركا يدخل في اختصاص كل من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، فمن خلال تحليل المادة (٦٠) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ يتبين ان سلطات رئيس الجمهورية قد جاءت متوازية ومتوازنة مع سلطات مجلس الوزراء في اقتراح مشاريع القوانين، وهذا يدل على ان رئيس الدولة في العراق له نفس حق مجلس الوزراء في اقتراح القوانين، أي ان سلطات رئيس الجمهورية في مجال التشريع واقتراح مشاريع القوانين لا تقل عن سلطة مجلس الوزراء، وان مشاركته مجلس الوزراء في اقتراح القوانين دليل على ممارسته للسلطة التشريعية بصورة فعلية وحقيقية[٣٥].

اما الدستور المصري فهو الاخر ايضا جعل هذا الاختصاص مشترك بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بموجب المادة (١٢٢) منه والتي اكدت أن لرئيس الجمهورية ولمجلس الوزراء ولكل عضو في مجلس النواب اقتراح القوانين ، كما يلاحظ أن الدستور ميز اقتراحات القوانين المقدمة من السلطة التنفيذية عن الاقتراحات التي تصدر من اعضاء السلطة التشريعية كما هو الحال في الدساتير السابقة ، وكما هو الحال في اغلب الدول تحال هذه المقترحات الى لجان البرلمان المتخصصة لفحصها وتقديم تقرير عنها الى المجلس ، اما مشاريع القوانين او مقترحات القوانين التي يرفضها المجلس فلا يجوز تقديمها ثانية في دور الانعقاد نفسه.

وفي ظل الدستور التونسي يتبين من نص المادة (٦٢) أن المشرع الدستوري قد تبنى اسلوب اشراك كل من رئيس الجمهورية مع مجلس نواب الشعب في اقتراح القوانين ، كما يلاحظ أن الدستور اطلق على

اقتراحات القوانين اذ جاءت من جانب رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة تسمية (مشروعات القوانين) اما تلك التي تصدر عن اعضاء مجلس نواب الشعب فسماها (اقتراحات القوانين) ، ويبقى موضوع الاقتراحات المقدمة من رئيس الجمهورية خاضعة للدراسة والمناقشة ثم التصويت عليها من قبل مجلس نواب الشعب فله حق قبولها او رفضها [٣٦]، وهذا الامر يؤثر على سلطة رئيس الجمهورية التشريعية فيما يتعلق باقتراح مشروعات القوانين .

الفرع الثاني: الاعتراض على مشروعات القوانين

لقد منح الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ لمجلس الرئاسة حق الاعتراض على القوانين والقرارات التي يسنها مجلس النواب ، إذ تعاد هذه القرارات والقوانين إلى مجلس النواب لإعادة النظر في الجزئيات المُعترض عليها[٣٧]، ويقوم مجلس النواب بإحالة قرار النقض والبيانات المتعلقة به على اللجنة المختصة لدراسة القانون موضع الاعتراض والأسباب التي أدت إلى ذلك ثم يتم عرض تقرير اللجنة بهذا الخصوص على مجلس النواب للنظر فيه على وجه الاستعجال فإذا اقر أعضاء مجلس النواب مشروع القانون محل الاعتراض بالأغلبية يتم إرسال القانون بعد ذلك إلى مجلس الرئاسة للموافقة عليه[٣٨] ، إما إذا لم يوافق مجلس الرئاسة على مشروع القانون المحال اليه مرة ثانية خلال عشرة أيام من تاريخ وصوله اليه، يُعاد المشروع إلى مجلس النواب الذي له حق إقراره بأغلبية ثلاثة أخماس عدد أعضائه من دون أن يكون لمجلس الرئاسة حق الاعتراض على ذلك ويصبح القانون مصادقاً عليه[٣٩]،وبالنتيجة فإن دستور ٢٠٠٥ أعطى حق الاعتراض التوقيفي لرئيس الدولة، الذي يُمكن بموجبه لمجلس النواب من إقرار مشروع قانون وبالأغلبية التي يحددها الدستور ويُعد بذلك المشروع مصادقاً عليه.

ولرئيس الجمهورية (مجلس الرئاسة) بموجب دستور ٢٠٠٥حق المصادقة على القوانين التي يسنها مجلس النواب والموافقة عليها بالإجماع[٤٠] وإصدارها، وتعد هذه القوانين المحالة عليه مصادقاً عليها بعد مضي

عشرة أيام من تاريخ تسلمها[٤١]، أذا سكت المجلس عن المصادقة عليها أي ان القانون يصبح مصادقاً عليه بحكم الدستور حتى ان لم يتخذ الرئيس موقفاً صريحاً حياله.

وكذلك الحال في الدستور المصري الذي منح رئيس الجمهورية حق اصدار القوانين والاعتراض عليها ، وبموجب المادة (١٢٣) فأن رئيس الجمهورية له أن يوافق على مشروع القانون خلال ثلاثين يوما ، او انه قد يحتفظ بمشروع القانون عنده بدون موافقته ولا يعيده خلال مدة الثلاثين يوما وبذلك يصبح المشروع قانونا طالما لم يعترض عليه رئيس الجمهورية خلال المدة المحددة بالدستور، اما اذا اعترض الاخير على المشروع واعاده الى مجلس النواب خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغ المجلس له ، لمجلس النواب اعادة اقراره للمشروع المعترض عليه بأغلبية ثلثي اعضائه وبذلك يتمكن مجلس النواب من التغلب على اعتراض رئيس الدولة على مشروع القانون ، وبالتالي يبدو دور البرلمان واضحا في التأثير على رئيس الدولة في هذا المجال.

وفي ظل الدستور التونسي يتضح من نص المادة (٨١) من الدستور أن رئيس الجمهورية حينما يعرض عليه مشروع قانون سبق أن اقره البرلمان قد يوافق عليه كما هو، وقد يحدث أن يعترض رئيس الجمهورية على مشروع القانون ويعيده الى مجلس نواب الشعب خلال المدة التي قررها الدستور وفي هذه الحالة يستطيع المجلس أن يتغلب على اعتراض الرئيس بالتصويت بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس على مشاريع القوانين العادية ، وبأغلبية ثلاثة اخماس اعضاء المجلس على مشاريع القوانين الاساسية التي تم ردها من قبل رئيس الجمهورية[٤٢].

الفرع الثالث: الاختصاص التشريعي التأسيسي (اقتراح تعديل الدستور)

تخضع قواعد الدستور مثل باقي القواعد القانونية لحركة الحياة والتطورات المواكبة لها، من هنا لا يصح من الناحية العملية والعلمية إضفاء صفة الأبدية والدوام على القواعد الدستورية ومن ثم لابد من التسليم

بفكرة تعديل قواعد الدستور بالشكل الذي يتناسب مع التغّيرات والتطورات التي تطرأ على الحياة العامة في البلاد[٤٣].

ويعد الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ دستورا جامدا نسبيا، يخضع لشروط وإجراءات معقدة إلى حد ما في تعديله قياسا بتلك الاجراءات المعتمدة في التشريعات العادية، وذلك من اجل الحفاظ على سموه وضمان علوه[٤٤]، هذا وقد اخذ الدستور بالحظر الزمني والحظر الموضوعي النسبي المؤقت[٤٥] فالدستور حظر إجراء أي تعديل على المبادئ الأساسية الواردة في الباب الأول والحقوق والحريات الواردة في الباب الثاني من الدستور، الا بعد مضي دورتين انتخابيتين متعاقبتين[٤٦]،كما لا يجوز تعديل مواد الدستور تعديلا من شأنه ان ينتقص من صلاحيات الأقاليم التي لا تكون داخله ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية الا بموافقة السلطة التشريعية في الاقليم المعنى وموافقة اغلبية سكانه باستفتاء عام[٤٧].

وفي كل الاحوال فانه لا يجوز اجراء أي تعديل الا بعد موافقة ثلثي اعضاء مجلس النواب عليه، وموافقة الشعب بالاستفتاء العام ومصادقة رئيس الجمهورية خلال سبعة ايام[٤٨]

اعطى الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ بموجب المادة (١٢٦) حق اقتراح تعديل الدستور للسلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء) والسلطة التشريعية (مجلس النواب) ، يلاحظ ان حق الرئيس في اقتراح تعديل الدستور يبقى اسير اجماع مجلس الوزراء مجتمعا ومثل هذا الاجماع نراه بعيدا لتحقق في ظل التوافقات السياسية التي تهيمن على مجمل المشهد السياسي العراقي اذ جرى العمل على ان يكون رئيس الجمهورية من قومية ومذهب مخالف لقومية ومذهب رئيس مجلس الوزراء بالإضافة إلى اختلاف قومية ومذهب نواب رئيس مجلس الوزراء عن رئيس المجلس، اضافة إلى تعدد قوميات ومذاهب الوزراء بفعل التوافقات التي تسود عملية تشكيل المجلس وتقسيم المناصب على اسس قومية ومذهبية، لذلك يكون حق الرئيس في اقتراح تعديل الدستور حقا شكليا اكثر منه فعليا[٤٩].

وكذلك بالنسبة للدستور المصري لعام ٢٠١٤ وبموجب المادة (٢٢٦) الذي جعل اختصاص تعديل الدستور لرئيس الجمهورية او لخمس اعضاء مجلس النواب ، بناءً على طلب مقدم من قبل احدهما الى مجلس النواب لمناقشته فاذا وافق المجلس على طلب التعديل يجب أن يصدر قراره بأغلبية ثلثي اعضائه ، فاذا صدر القرار بالتعديل يجب عرضه على الشعب لاستفتائه عليه خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور الموافقة على التعديل ويكون التعديل نافذا اذا وافق عليه اغلبية عدد الاصوات الصحيحة للمشاركين في الاستفتاء ، واذا رفض طلب التعديل فلا يجوز اعادة طلب تعديل المواد ذاتها الا عند حلول دور الانعقاد الجديد.

اما الدستور التونسي فهو الاخر منح رئيس الجمهورية بموجب المادة (١٤٣) حق اقتراح تعديل الدستور كما منح الحق ذاته لأعضاء البرلمان ، الا أن اختصاص رئيس الجمهورية في هذا المجال شكلي لأنه لا يعدو عن مجرد اقتراح يجب أن يوافق عليه البرلمان بأغلبية ثلثي الاعضاء[٥٠].

الخاتمة:

بعد أن انتهيت من بحث موضوع ظاهرة تقوية البرلمان على حساب رئيس الدولة في الدساتير العربية الحديثة ، لابد من استعراض اهم النتائج التي تم التوصل اليها في هذا البحث ، وقد ارتأينا أن نطرح جملة من الاقتراحات التي نأمل أن تجد طريقها الى القبول.

اولا: النتائج:

من أبرز النتائج التي توصلنا اليها ما يأتي:

١- إن اول مظاهر تقوية البرلمان على حساب رئيس الدولة هو مساهمة البرلمان في عملية اختيار رئيس الجمهورية في النظم الدستورية العربية الحديثة ويتجلى دور البرلمان في اختيار رئيس الدولة منفردا دون مشاركة من جهة اخرى وهذا ما نجده واضحا في طريقة اختيار رئيس الجمهورية في ظل الدستور العراقي ، اما الدستوريين المصري والتونسي فان رئيس الدولة يكون منتخب من قبل الشعب لكن يظهر

دور البرلمان في اختياره من خلال اشتراط الدستورين تزكية المرشح من قبل اعضاء البرلمان ، كما أن البرلمان هو المختص بوضع وتنظيم شروط واجراءات الاختيار، بالإضافة الى ذلك يساهم البرلمان في مسائلته اذ يقوم بتوجيه الاتهام لرئيس الدولة في حالة ارتكابه فعلا يسوغ توجيه الاتهام اليه واحالته الى المحكمة الدستورية .

٢- اتضح لنا بان الدساتير العربية محل البحث منحت رئيس الدولة صلاحيات واختصاصات منها تشريعية ومنها تنفيذية واعطت للبرلمان مجالا للتدخل فيها وبالتالي التأثير على رئيس الدولة الذي لا يمارس سوى دورا شكليا محدودا في مقابل الدور المحوري الذي يمارسه البرلمان .لذلك فان من الضروري صياغة النصوص الدستورية المتعلقة بمهام وصلاحيات رئيس الدولة صياغة محددة ودقيقة بما يضمن تحقيق التوازن في العلاقة بينهما .

٣- أن سلطة رئيس الجمهورية بتعين رئيس الحكومة مقيدة بالأصول الحزبية وبالنتائج التي تفضي اليها الانتخابات التشريعية وما ينتج عنها من اغلبية برلمانية تسيطر على اغلبية مقاعد البرلمان سواء انتمت الى حزب واحد او احزاب متعددة في شكل ائتلاف برلماني ، وكذلك سلطته في اقالة رئيس الحكومة مقيدة بذات القيود اذ انه لا يستطيع اقالة حكومة مؤيدة من قبل الاغلبية البرلمانية .

٤- لم تحقق الدساتير العربية الاتزان فيما يتعلق بسلاح كل سلطة في مواجهة الاخرى اعطى للبرلمان حق مسائلة الرئيس وحق سحب الثقة من الوزارة وفي المقابل ليس للسلطة التنفيذية حل البرلمان.

ثانيا : التوصيات:

١- لضمان استقلالية رئيس الدولة عن البرلمان نقترح تشكيل هيئة تضم في عضويتها قضاة واساتذة جامعيين واشخاص من النقابات المهنية العراقية المستقلة، تكون مهمة هذه الهيئة استقبال طلبات الترشيح لرئاسة الجمهورية والتأكد من توافر الشروط التي حددها الدستور في المرشح ، وتقوم هذه الهيئة باختيار افضل اربع مرشحين ثم يتم رفعهم الى البرلمان لأجراء التصويت واختيار الافضل.

٢- نقترح تعديل النصوص الدستورية التونسية والمصرية التي اشترطت تزكية المرشح لرئاسة الجمهورية من قبل اعضاء البرلمان، لأن الرئيس المنتخب من قبل الشعب يجب أن يتمتع باستقلالية وذاتية في مواجهة البرلمان لذلك يجب أن لا يكون للأخير أي دور في تولي رئيس الدولة لمنصبه.

٣- نقترح تعديل النصوص الدستورية المتعلقة باختصاصات رئيس الجمهورية وذلك بمنحه صلاحيات اوسع وعدم منح مجلس نواب الشعب صلاحية التدخل والتأثير على رئيس الدولة .

٤- نقترح تعديل النصوص الدستورية لمنح السلطة التنفيذية صلاحية حل البرلمان لتحقيق التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

٥- نقترح سن قانون خاص باتهام ومحاكمة رئيس الدولة لتفعيل النصوص الدستورية وتكملتها ، ويختص هذا القانون ببيان احكام اتهام الرئيس ومحاكمته والعقوبات التي يمكن تطبيقها في حالة الادانة.

الهوامش:

(١) د. عبد الحميد متولي : نظرات في انظمة الحكم في الدول النامية وبوجه خاص في مصر ، الاسكندرية ، منشاة المعارف ، ١٩٨٥ ، ص٥٥١ .

(٢) د. كريم كشاكش : " الرأي العام واثره في نفاذ القاعدة الدستورية " ، مجلة ابحاث اليرموك ، المجلد (١٠) ، العدد (١) ، جامعة اليرموك، اربد ، ١٩٩٤ ، ص ٨٢ .

(٣) د. رافع خضر صالح شبر ، فصل السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني ، دار السنهوري ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١٦، ص ٨١.

(٤) المادة (٦٨) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، وكذلك الدستور المصري لعام ٢٠١٤ المادة (١٤١) .

(٥) المادة (٧٤) من الدستور التونسي لعام ٢٠١٤.

(٦) المادة (٦٨) والدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.

(٧) المادة (١٤١) من الدستور المصري لسنة ٢٠١٤.

(٨) المادة (11) من الدستور التونسي لعام ٢٠١٤.

(٩) د. رافع خضر صالح شبر ، مصدر سابق ، ص ٩١ .

(١٠) المادة (١٤٢) من الدستور المصري لعام ٢٠١٤.

(١١) المادة (٤١) من قانون الانتخاب التونسي رقم (١٦) لسنة ٢٠١٤.

(١٢) المادة (١٤١) من الدستور المصري لعام ٢٠١٤.

(١٣) المادة (٦٨) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.

(١٤) د.رافع خضر صالح شبر، فصل السلطتين ، ص ٩٠.

(١٥) قد يقوم رئيس الدولة بانتهاك الدستور اذا خالف القواعد الشكلية والموضوعية التي نص عليها الدستور او عطل العمل ببعض النصوص الدستورية في الظروف العادية او الاستثنائية ، او اذا انفرد بتعديل الدستور او اذا الغى او غير الاجراءات المتعلقة بتعديل الدستور وبذلك يكون قد الغى الاساس الذي تقوم عليه سلطته ويعد تصرفه معيبا، د. رافع خضر صالح شبر : مضمون انتهاك الدستور المنسوب لرئيس الدولة ، بحث منشور في مجلة كلية التربية ، جامعة بابل ، العدد الثاني ، المجلد الاول ، ٢٠٠٨ ، ص١٢٩-١٣٨.

(١٦)المادة (٣٢)والمادة (٨٣) من النظام الداخلي لمجلس النواب.

(١٧)د.رافع شبر ، النظام الإجرائي لمسؤولية رئيس الجمهورية ، دراسة في دستور العراق لعام ٢٠٠٥، بحث غير منشور ، ص٢٩.

(١٨)الفقرة الثانية والخامسة من المادة (٨٩) من الدستور التونسي.

(١٩)الفقرة الثالثة من المادة (٨٩) من الدستور التونسي .

(٢٠)الفقرة الرابعة من المادة (٨٩) من الدستور التونسي.

(٢١)المادة (٦١/ثامنا) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

(٢٢)استنادا لما جاء بالمادة (٩٩) من الدستور .

(٢٣)د.فائز عزيز اسعد ، دراسة ناقدة لدستور جمهورية العراق ،دار البستان ،بغداد ، ٢٠٠٩، ص٣٦.

(٢٤)د.محمد عباس محسن ، التنظيم الدستوري للمصادقة على المعاهدات الدولية ، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة ،الكلية الإسلامية الجامعة ، السنة الخامسة ، ٢٠١١، العدد الرابع عشر، ص٣٥٣.

(٢٥)د.محمد عزت الطائي، فاعلية الحكومة الاتحادية في ضوء التوازن بين السلطات، دار السنهوري ،بيروت، ،ط١ ، ٢٠١٦، ص٣٠٦.

(٢٦) مالك منسي ومصدق عادل، مالك منسي الحسيني ومصدق عادل طالب، التنظيم الدستوري والقانوني لإعلان حالة الحرب وحالة الطوارئ في العراق، مجلة الحقوق، العدد الثامن والتاسع، المجلد٣، ٢٠١٠، ص٢٥٦.

(٢٧) د. وائل عبد اللطيف، أصول العمل النيابي، دارسة على ضوء دستور جمهورية العراق هام ٢٠٠٥ – بغداد – ٢٠٠٦ ، ص ٢٧٨.

(٢٨) المنظمة العراقية لتنظيم حقق الإنسان، هيكلية مجلس النواب العراقي ودوره في الحياة العامة، ص١٩.

(٢٩) نص المادة (٧٧) من الدستور التونسي لسنة ٢٠١٤.

(٣٠) اسماعيل علوان التميمي ، اختصاصات مجلس الوزراء في دستور ٢٠٠٥، مجلة حوار الفكر المركز العراقي للبحوث والدراسات العدد التاسع، السنة الرابعة ، ٢٠٠٩،،ص٤٦.– ١٤٧.

(٣١) الفقرة الثالثة من نص المادة (٨٠) من الدستور التونسي لسنة ٢٠١٤.

(٣٢) د.ماجد راغب الحلو: النظم السياسية والقانون الدستوري، ، منشأة المعارف ، الإسكندرية، ط١، ٢٠٠٥، ص٦٩٣.

(٣٣) د.عامر عياش: طبيعة النظام البرلماني في العراق في ظل دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، مجلة الحقوق، كلية القانون، الجامعة المستنصرية، السنة السادسة، المجلد (٤)، العددان (١٣–١٤)، ٢٠١١، ص١٤.

(٣٤) د. ساجد محمد كاظم، سلطات رئيس الدولة في العمل التشريعي البرلماني، دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٩٨م، ص٤٧–٤٨.

(٣٥) د. عدنان الزنكنة ، المركز القانوني لرئيس الدولة الفدرالية العراق انموذجا ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط١، ٢٠١١، ص١٥٤.

(٣٦) نص المادة (٦٣) من الدستور التونسي لسنة ٢٠١٤.

(٣٧) : م (١٣٨ / خامساً / ب) من دستور ٢٠٠٥.

(٣٨) : م (١٣٨ / أولاً) من النظام الداخلي لمجلس النواب .

(٣٩) : م (١٣٨ / خامساً / ج) من دستور ٢٠٠٥.

(٤٠) : تنص م (١٣٨ / رابعاً) على ان (يتخذ مجلس الرئاسة قراراته بالإجماع ويجوز لأي عضو ان ينيب احد العضوين مكانه).

(٤١) : م (١٣٨ / خامساً / أ) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.

(٤٢) نص المادة (٨١) من الدستور التونسي لسنة ٢٠١٤.

(٤٣) د. خليل حميد عبد الحميد، القانون الدستوري، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠٠٥، ص ١١٧.

(٤٤) حسين عذاب السكيني، الموضوعات الخلافية في الدستور العراقي، دراسة مقارنة ورؤية سياسية، تعديل الدستور، الغدير للطباعة، البصرة، ٢٠٠٨، ص١٠-١١.

(٤٥) د. حميد حنون خالد ، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي العراقي ، مكتبة السنهوري ، بغداد ، ط١، ٢٠١٢، ص٣٤٢. ويقصد بالحظر الزمني: تحريم تعديل بعض نصوص الدستور خلال فترة معينة من تاريخ نفاذه او في ظل ظروف طارئة تمر بها الدولة كالحرب مثلا. اما الحظر الموضوعي فيعني المنع الذي يرد على نصوص معينة في الدستور تعالج وتجسد احكام ومبادئ معينة، يعتقد المشرع بضرورة حمايتها وذلك عن طريق حظر تعديلها اما بصورة دائمة او مؤقته، وعلى هذا الاساس فالحظر الموضوعي يأخذ شكلين، فهو اما يكون حظر دائما او حظر مؤقتا . د. علي يوسف الشكري: النظرية العامة في القانون الدستوري، دار الكتب الوطنية ، ليبيا، ط١، ٢٠٠٣، ص١٩٨. د. خاموش عمر عبد الله: الاطار الدستوري لمساهمة الشعب في تعديل الدستور، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط١، ٢٠١٣، ص١٦٠-١٦٤. د. حسن عثمان محمد عثمان و د. عمر خوري: القانون الدستوري ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ، ط١،٢٠١٠،ص٦١.

(٤٦) المادة (٢٦/ ثانيا) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.

(٤٧) المادة (٢٦/ رابعا) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.

(٤٨) المادة (٢٦/ ثالثا) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.

(٤٩) زينة صاحب كوزان، المركز الدستوري لرئيس الدولة في ظل دستور ٢٠٠٥ العراقي، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الكوفة، ٢٠١٠، ص٩٤-٩٥.

(٥٠) تنص المادة (١٤٤) من الدستور التونسي لسنة ٢٠١٤على انه (كلّ مبادرة لتعديل الدستور تُعرض من قبل رئيس مجلس نواب الشعب على المحكمة الدستورية لإبداء الرأي في كونها لا تتعلق بما لا يجوز تعديله حسبما هو مقرر بهذا

الدستور. يتم تعديل الدستور بموافقة ثلثي أعضاء مجلس نواب الشعب .ويمكن لرئيس الجمهورية بعد موافقة ثلثي أعضاء المجلس أن يعرض التعديل على الاستفتاء، ويتم قبوله في هذه الحالة بأغلبية المقترعين).

المراجع:

اولا : الكتب القانونية

١-د. حميد حنون خالد ، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي العراقي، مكتبة السنهوري ، بغداد ، ط١، ٢٠١٢.

٢-د. خاموش عمر عبد الله: الاطار الدستوري لمساهمة الشعب في تعديل الدستور، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط١، ٢٠١٣.

٣-د. خليل حميد عبد الحميد، القانون الدستوري، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠٠٥.

٤-د. حسن عثمان محمد عثمان و د. عمر خوري: القانون الدستوري ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ،٢٠١٠.

٥-د. عبد الحميد متولي : نظرات في انظمة الحكم في الدول النامية وبوجه خاص في مصر ، منشاة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٨٥.

٦-د. عدنان الزنكنة ، المركز القانوني لرئيس الدولة الفدرالية العراق انموذجا ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط١، ٢٠١١

٧-د. علي يوسف الشكري: النظرية العامة في القانون الدستوري، دار الكتب الوطنية ، ليبيا، ط١، ٢٠٠٣.

٨- د.فائز عزيز اسعد ، دراسة ناقدة لدستور جمهورية العراق ،دار البستان ،بغداد ، ٢٠٠٩.

٩-د.محمد عزت الطائي، فاعلية الحكومة الاتحادية في ضوء التوازن بين السلطات، دار السنهوري ،بيروت، ،ط١ ، ٢٠١٦

١٠-د. ماجد راغب الحلو: النظم السياسية والقانون الدستوري، ، منشأة المعارف ، الإسكندرية، ط١، ٢٠٠٥.

١١-د. وائل عبد اللطيف، أصول العمل النيابي، دارسة على ضوء دستور جمهورية العراق هام ٢٠٠٥ – بغداد -٢٠٠٦.

ثانيا : الرسائل الجامعية

١- د. ساجد محمد كاظم، سلطات رئيس الدولة في العمل التشريعي البرلماني، دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٩٨م.

٢- زينة صاحب كوزان، المركز الدستوري لرئيس الدولة في ظل دستور ٢٠٠٥ العراقي، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الكوفة، ٢٠١٠

ثالثا : البحوث القانونية

١-اسماعيل علوان التميمي ، اختصاصات مجلس الوزراء في دستور ٢٠٠٥، مجلة حوار الفكر المركز العراقي للبحوث والدراسات العدد التاسع، السنة الرابعة ، ٢٠٠٩.

٢-حسين عذاب السكيني، الموضوعات الخلافية في الدستور العراقي، دراسة مقارنة ورؤية سياسية، تعديل الدستور، الغدير للطباعة، البصرة، ٢٠٠٨.

٣-د. رافع خضر صالح شبر : مضمون انتهاك الدستور المنسوب لرئيس الدولة ، بحث منشور في مجلة كلية التربية ، جامعة بابل ، العدد الثاني ، المجلد الاول ، ٢٠٠٨.

٤-د.رافع شبر ، النظام الإجرائي لمسؤولية رئيس الجمهورية ، دراسة في دستور العراق لعام ٢٠٠٥، بحث غير منشور.

٥-د. عامر عياش: طبيعة النظام البرلماني في العراق في ظل دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، مجلة الحقوق، كلية القانون، الجامعة المستنصرية، السنة السادسة، المجلد (٤)، العددان (١٣-١٤)، ٢٠١١.

٦-د. كريم كشاكش : " الرأي العام واثره في نفاذ القاعدة الدستورية " ، مجلة ابحاث اليرموك ، المجلد (١٠) ، العدد (١) ، جامعة اليرموك، اربد ، ١٩٩٤.

٧-د.محمد عباس محسن ، التنظيم الدستوري للمصادقة على المعاهدات الدولية ، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة ،الكلية الإسلامية الجامعة ، السنة الخامسة ، ٢٠١١.

٨- مالك منسي الحسيني ومصدق عادل طالب، التنظيم الدستوري والقانوني لإعلان حالة الحرب وحالة الطوارئ في العراق، مجلة الحقوق، العدد الثامن والتاسع، المجلد٣، ٢٠١٠.

رابعا : الدساتير

١-الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.

٢-الدستور التونسي لسنة ٢٠١٤.

٣- الدستور المصري لسنة ٢٠١٤.